

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

دراسة نقدية

د. محمد بن فريد زريوح

المجلد الثالث

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

د. محمد بن فريد زريوح

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



— TAKWEEN —
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الصحيحين



المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث غارته ﷺ على بني المصطلق	١٢٨٩
المطلب الأول: سوق حديث غارته ﷺ على بني المصطلق	١٢٩١
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث إغارته ﷺ على بني المصطلق	١٢٩٢
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث غارته ﷺ على بني المصطلق	١٢٩٤
المبحث السابع: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث العرنئين	١٣٠٧
المطلب الأول: سوق حديث العرنئين	١٣٠٩
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث العرنئين	١٣١٠
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث العرنئين	١٣١٢
المبحث الثامن: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث أمره ﷺ بقتل المُنْهَم بأمّ ولده	١٣١٧
المطلب الأول: سوق حديث أمره ﷺ بقتل المُنْهَم بأمّ ولده	١٣١٩
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث أمره ﷺ بقتل المُنْهَم بأمّ ولده	١٣٢٠
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث أمره ﷺ بقتل المُنْهَم بأمّ ولده	١٣٢٢

- المَبِّحُ الثَّاسِعُ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحديثِ دعاءِ النَّبِيِّ ﷺ بالخير لِمَنْ أَذَاهُ أَوْ لَعْنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٢٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقُ حَدِيثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْرِ لِمَنْ أَذَاهُ أَوْ لَعْنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٢٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْرِ لِمَنْ أَذَاهُ أَوْ لَعْنُهُ ١٣٣٠
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ أَذَاهُ أَوْ لَعْنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٣٢
- المَبِّحُ الْعَاشِرُ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٥
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقُ حَدِيثِ «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٧
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٨
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٤٢
- المَبِّحُ الْحَادِي عَشَرَ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ خَلْوَتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٥٩
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقُ حَدِيثِ خَلْوَتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٦١
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ خَلْوَتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٦٢
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ خَلْوَتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ أَنْصَارِيَّةٍ ١٣٦٤
- المَبِّحُ الثَّانِي عَشَرَ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٦٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقُ أَحَادِيثِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٦٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٧١
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٧٢
- المَبِّحُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِإِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ ١٣٧٧

المَطْلَب الأول: سَوَقُ الأحاديثِ المتعلقة بِإِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٧٩
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لأحاديثِ إِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٨١
المَطْلَب الثالث: دفعُ دعوى المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ عن أحاديثِ إِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٨٣
المَبْحَثُ الرَّابِعُ عشر: نقدُ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩١
المَطْلَب الأول: سَوَقُ حديثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٣
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٤
المَطْلَب الثالث: دراسةُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٦
المَطْلَب الرابع: خلاصةُ القولِ في حديثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ لابنته عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ورُدُّ رَمِي ابْنِ حَزْمٍ لَهُ بِالْوَضْعِ	١٤٠٦
المَبْحَثُ الخَامِسُ عشر: نقدُ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ طَلاقِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْنَةِ	١٤١١
المَطْلَب الأول: سَوَقُ حديثِ طَلاقِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْنَةِ	١٤١٣
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ طَلاقِ النَّبِيِّ ﷺ الْجَوْنَةِ ..	١٤١٤
المَطْلَب الثالث: دفعُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ عن حديثِ طَلاقِ النَّبِيِّ ﷺ الْجَوْنَةِ ..	١٤١٥
الفصل الخامس، نقدُ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ للأحاديثِ المُتعلِّقة بِبَاقِي الذَّنْبَاءِ	١٤١٩
المَبْحَثُ الأول: نقدُ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢١
المَطْلَب الأول: سَوَقُ حديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٣
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ لحديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٤
المَطْلَب الثالث: دفعُ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ عن حديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٧

المَبْحَثُ الثَّانِي: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ: «لم يكذب إبراهيم ؑ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٣
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ: «لم يكذب إبراهيم ؑ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٥
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ دَعَاوِيَ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ «لم يكذب إبراهيم ؑ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٧
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ دَعْوَى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «لم يكذب إبراهيم ؑ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٥٠
المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بَثْيَابِ مُوسَى ؑ ١٤٥٩
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ فِرَارِ الْحَجَرِ بَثْيَابِ مُوسَى ؑ ١٤٦١
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بَثْيَابِ مُوسَى ؑ ١٤٦٣
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بَثْيَابِ مُوسَى ؑ ١٤٦٦
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ لَظْمِ مُوسَى ؑ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٣
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ لَظْمِ مُوسَى ؑ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٥
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ لَظْمِ مُوسَى ؑ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٦
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ لَظْمِ مُوسَى ؑ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٨٠
المَبْحَثُ الْخَامِسُ: نقد دعاوي المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ؑ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٨٧
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ طَوَافِ سَلِيمَانَ ؑ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٨٩
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لحدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ؑ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٩١
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ دَعَاوِيَ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ؑ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٩٣

المبحث السادس: دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم . . .»	١٤٩٧
المطلب الأول: سوق حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم . . .»	١٤٩٩
المطلب الثاني: سوق دعاوي المعارضات المعاصرة على حديث: «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم ﷺ»	١٥٠٠
المطلب الثالث: دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم»	١٥٠٣
الفصل السادس، نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالطبيعيات	١٥١١
المبحث الأول: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث التَّصْبُحِ بسبع تمرات عَجوة	١٥١٣
المطلب الأول: سوق حديث التَّصْبُحِ بسبع تمرات عَجوة	١٥١٥
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث التَّصْبُحِ بسبع تمرات عَجوة	١٥١٦
المطلب الثالث: دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث التَّصْبُحِ بسبع تمرات عَجوة	١٥١٨
المبحث الثاني: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الحبة السوداء شفاء	١٥٢٧
المطلب الأول: سوق حديث الحبة السوداء	١٥٢٩
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الحبة السوداء	١٥٣٠
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث الحبة السوداء	١٥٣٢
المبحث الثالث: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث نفخ الروح في الجنين	١٥٣٧
المطلب الأول: سوق حديث نفخ الروح في الجنين	١٥٣٩
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث نفخ الروح في الجنين	١٥٤٠
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث نفخ الروح في الجنين	١٥٤٢
المبحث الأول: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخبز اللحم»	١٥٥٧
المطلب الأول: سوق حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخبز اللحم»	١٥٥٩

المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْتَرِ اللَّحْمُ» ١٥٦٠

المَطْلَب الثالث: دفع دعاوي المعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ عن حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْتَرِ اللَّحْمُ» ١٥٦٢

الفصل السابع، نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ للأحاديثِ المُتعلِّقة بالمرأة ١٥٧١

المَبْحَثُ الأوَّل: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث خلق المرأة من ضِلَع ١٥٧٣

المَطْلَب الأوَّل: سَوِّقْ حديثَ خَلْقِ المرأةِ من ضِلَع ١٥٧٥

المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث خلق المرأة من ضِلَع ١٥٧٦

المَطْلَب الثالث: دَفْعُ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن حديثِ خلق المرأةِ من ضِلَع ١٥٧٨

المَبْحَثُ الثاني: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٣

المَطْلَب الأوَّل: سَوِّقِ حديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٥

المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٦

المَطْلَب الثالث: دَفْعُ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن حديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٧

المَبْحَثُ الثالث: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث: أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٣

المَطْلَب الأوَّل: سَوِّقِ حديثَ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٥

المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٦

المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن حديث نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٩

المَبْحَثُ الرَّابِع: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديث: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ إِمْرَأَةٌ» ١٦١٩

المَطْلَب الأوَّل: سَوِّقِ حديثَ «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ إِمْرَأَةٌ» ١٦٢١

- المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ١٦٢٢
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ١٦٢٥
- المَبْثَحُ الْخَامِسُ: نَقَدَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٣٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ حَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٣٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٤٠
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٤٢
- المَبْثَحُ السَّادِسُ: نَقَدَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٤٩
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ حَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥١
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥٢
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥٤
- المَبْثَحُ السَّابِعُ: نَقَدَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٦٩
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ حَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧١
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧٢
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧٦
- المَبْثَحُ الثَّامِنُ: نَقَدَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٨٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ حَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٨٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٩٠
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٩٢

المَبْحَثُ الثَّاسِعُ: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ سَيِّئِ عائِشَةَ عند زواجِها بالثَّيِّبِ ﷺ	١٧٠٣
المَطْلَبُ الأوَّلُ: سَوِّقْ حدِيثَ سَيِّئِ عائِشَةَ عند زواجِها بالثَّيِّبِ ﷺ	١٧٠٥
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ سَيِّئِ عائِشَةَ عند زواجِها بالثَّيِّبِ ﷺ	١٧٠٦
المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفْعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة عن حدِيثِ سَيِّئِ عائِشَةَ عند زواجِها بالثَّيِّبِ ﷺ	١٧١٦
الفصل الثامن، نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لأحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» بدعوى أَنَّها إِسْرَائِيلِيَّاتٌ	١٧٣٣
المَبْحَثُ الأوَّلُ: تعريفُ الرُّوایاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ	١٧٣٥
المَبْحَثُ الثَّانِي: الدَّعاوي المُعاصرة لاشتِمالِ «الصَّحِيحِينَ» على إِسْرَائِيلِيَّاتٍ	١٧٣٧
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: أقسامُ المَروِيَّاتِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ وحُكمُها	١٧٤١
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَوقِفُ الصَّحابةِ مِن رِوایَةِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ	١٧٤٤
المَبْحَثُ الخامِسُ: مَوقِفُ أَهْلِ الحَدِيثِ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ	١٧٤٦
المَبْحَثُ السَّادِسُ: مَسالِكُ المُعاصِرِينَ في دَعْوَى اشْتِمالِ الصَّحِيحِينَ على الإِسْرَائِيلِيَّاتِ	١٧٤٩
المَطْلَبُ الأوَّلُ: المَسْلُكُ الإِسْنادِيُّ لدَعْوَى احتِواءِ «الصَّحِيحِينَ» على إِسْرَائِيلِيَّاتٍ، ونَقْضُهُ	١٧٥١
المَطْلَبُ الثَّانِي: المَسْلُكُ المَتْنِيُّ الَّذِي مَتَّيَّ علىهِ الطَّاعِنُونَ المُعاصِرُونَ في دَعْوَاهُمْ بوجُودِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ في «الصَّحِيحِينَ»	١٧٧٧
الخاتمة: وفيها نتائجُ البَحْثِ وتوصياتُ الباحِثِ	١٧٨٥
بَيَّنَّ المَصَادِرُ والمَراجِعُ	١٧٩٣

التمبخت الساوس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث غارته ﷺ على بني المصطلق

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ غَارَتِهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ

عن ابنِ عَوْنٍ^(١) قال: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ^(٢) أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ:

«إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنعَمُ لَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمُئِذٍ جُويرية -أو قال البتّة: ابنة الحارث-، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَكَانَ فِي ذَاكَ الْجَيْشِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) عبد الله بن عون بن أربطبان المزني، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، توفي (١٥٠هـ)، انظر: تهذيب الكمال (١٥/٣٩٤).

(٢) نافع أبو عبد الله المدني: مولى عبد الله بن عمر، ثبت فقيه، من أئمة التابعين وأعلامهم، توفي (١١٧هـ) أو بعد ذلك، انظر: تهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، رقم: ٢٥٤١)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين يلفتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة، رقم: ١٧٣٠)، واللفظ له.

المَطْلَبُ الثَّانِي

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديث إغارته ﷺ على بني المُصْطَلِقِ

ضاحت أعطانُ بعضِ الكُتَّابِ المعاصرين عن اعتقادٍ ما ورد في هذا الحديث، لما توهموه فيه من مُضَادَّةٍ للقرآنِ الأمرِ بالبدءِ بتبليغِ الدَّعوة، وتصوير النَّبِيِّ ﷺ فيه على صورةِ جَبَّارٍ غَدَّارٍ طَمَّاعٍ في الغنيمةِ والسَّبيِ! ترى هذا الاستنكارَ لروايةٍ نافعٍ في مثل قول (محمَّد الغزالي):

«نافع - غفر الله له - مُخطئ!»

فدعوة النَّاسِ إلى الإسلامِ قائمةٌ ابتداءً وتكرارًا، وبنو المُصْطَلِقِ لم يَقَعِ قتالُهُم إلَّا بعد أن بَلَغَتْهُم الدَّعوة، فَرَفَضُوهَا وَفَرَّوْا الحربَ، ورواية نافع هذه ليست أَوَّلَ خَطَأٍ يَتَوَرَّطُ فيه، فقد حَدَّثَ بأسوأ من ذلك!...

إنَّه مع اهتزازِها، فإنَّ أهلَ الحديثِ لَقَلُّوا فَهْمَهُمْ رَوَّجُوا لها!..

غارةٌ بلا إنذارٍ! أين هذا المَسْلِكُ مِنْ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافُكُم مِّن قُوَّةِ عَيْنَانِ قَائِدَتَيْنِ عَلَيْهِمَا سَوْآتُ فَإِن تَأْتِيَهُنَّ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّا لَنُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله: ﴿وَإِن قَوْلُنَا فَعَلْ مَآذُنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ١٠٩]»^(١).

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٢٧-١٢٨).

وقال أيضًا: «رواية الصَّحَّاحِين تُشعر بأنَّ رسول الله ﷺ باعَتْ القومَ ومُهم غَارُون، ما عُرِضَتْ عليهم دعوة الإسلام، ولا بَدَأَ مِنْ جَانِبِهِمْ نُكُوص، ولا عُرِفَ مِنْ أحوالِهِمْ ما يُقْلِقُ! وقتالٌ يَبْدُوهُ المسلمون على هذا النُّحو مُستنكرٌ في مَنْطِقِ الإسلام، مُستبعدٌ في سيرةِ رسوله ﷺ، ومِنْ نَمَّ رَفَضَتْ الاقتناعَ بأنَّ الحربَ قامت وانتهت على هذا النُّحو.

وسَكَنتُ نفسي إلى السِّيَاقِ الَّذِي رواه ابن جرير^(١)، فهو -على ضعفه الَّذِي كَشَفَهُ الأستاذُ الشَّيْخُ ناصر- يَتَّفَقُ مع قواعدِ الإسلامِ الْمُتَيَقَّنَةِ، أَنَّهُ لا عُدْوانَ إِلَّا على الظَّالِمِينَ»^(٢).

ويقول (سامر إسلامبولي): «هل عَمِلُ النَّبِيِّ الأعظم ﷺ هو الدَّعوة إلى الله وهداية النَّاس، ومحاربة الظُّلُم والاستبداد؟ أم عمله هو قاطع طريق، وهُمُّه الأموال والنِّساء؟ .. إِنَّ الغدرَ يَتَنافى مع تعاليم القرآن، وَيَتَنافى مع الهدف والغاية مِنَ الرِّسالة الإلهية، وَيَتَنافى مع أخلاقِ النُّبوة، ممَّا يُوَكِّدُ بطلانَ هذا الحديثِ مَتْنًا»^(٣).

(١) في «تفسيره» (٦٦٧/٢٢) وفيها: «بلغ رسول الله ﷺ أنَّ بني المصطلق يجتمعون له، وقائدهم الحارث بن أبي ضرار ... فلَمَّا سمِعَ بهم رسول الله ﷺ خرج إليهم، حتَّى لَقِيَهُمْ على ماءٍ مِنْ مِيَاهِهِمْ يُقال له المُرْبِيع ... الحديث.

(٢) «فقه السيرة» (ص/١٢).

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٩)، وانظر أيضًا «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٣٣-٢٣٤).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث غارته ﷺ على بني المصطلق

فقبل الشروع في تفاصيل الرد على هذا الطعن في حديث نافع، يحسن بنا التمهيد من جهة التفاصيل بأن بدء قتال المسلمين للكفار - بسطاً لحكم الإسلام عليهم، ولو من غير اعتداء سابق منهم: لا يجوز تسميته عدواناً! ما دامت مشروعيته قد نطق بها الشارع نفسه؛ وذلك: أن حملة الشريعة متفقون على أن جهاد المشركين إنما شرع في المدينة بعد الهجرة النبوية المباركة^(١)، وأنه تدرج على مراحل ثلاث:

الأولى: الإذن العام في القتال دون فرضه، بعد أن كان ممنوعاً في مكة: وهذا الإذن المبيح للقتال بعد منعه أول الدعوة، دلّ عليه قول الله تعالى: ﴿أُوذِنَ الَّذِينَ يَفْكُلُونَ يَأْتَهُمْ ظِلْمًا وَلَئِنْ أَلَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحجرات: ٣٩-٤٠].

قال غير واحد من السلف: «هذه أول آية نزلت في الجهاد»^(٢)، فكانت بهذا معلمة بضرورة الإعداد، مهيئة للأنفس لما هي مقبلة عليه من أحداث وأحكام تخص المرحلة التالية:

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٤٦/٦).

(٢) انظر «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (١٨٣/٣)، و«الوجيز» للواحدي (ص/٧٣٥)، و«تفسير» ابن كثير (٤٣٣/٥).

وهي المرحلة الثانية: أمرهم بقتال مَنْ قَاتَلَهُمْ، والكفَّ عَنْهُمْ كَفَّ عَنْهُمْ: وذلك حين رَمَتْهُمِ الْعَرَبُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَشَمَّرُوا لَهُمْ عَنْ سَائِِ الْعَدَاوَةِ وَالْمَحَارِبَةِ، وَصَاحُوا بِهِمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَبَعْدَ أَمْرِهِ سَبْحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالصَّبْرِ وَالْعَفْوِ وَالْأَصْفَحِ: أَمَرَهُمْ أَمْرًا مُبَاشِرًا أَلَّا يَقَاتِلُوا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَطْ، لِأَجْلِ أَنْ يَتَفَرَّغُوا لِإِنْبَاءِ دَوْلَتِهِمُ الْفَتِيَّةِ، بَعِيدًا عَنْ وَهْجِ السُّيُوفِ، وَزَلْزَلَةِ الْحُرُوبِ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا﴾ [الأنفال: ١٩٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَسَلَّمْتُمْ مَا جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأنفال: ١٩٠]، وَالْمَعْنَى: «إِنْ اعْتَرَفْتُمْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ أَمَرْتُمْ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ، وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ الصُّلْحَ وَالْأَمَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ وَنَسَائِهِمْ طَرِيقًا إِلَى قَتْلِ أَوْ سَبَاءٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، بِإِبَاحَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَكُمْ وَلَا إِذْنٍ، فَلَا تَعْرِضُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا سَبِيلَ خَيْرٍ»^(١).

فَلِذَلِكَ لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَبْدَأْ أَحَدًا بِقِتَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُوَادَعَةُ وَالْمُعَاهَدَةُ وَالْمُآفَقَةُ مِنْهُ لِأَعْدَائِهِ، كَالْيَهُودِ^(٢).

فَلَمَّا قَوِيَتْ شَوْكَةُ الْإِسْلَامِ، وَاشْتَدَّ جَنَاحُهُ، وَكَثُرَ جَمْعُهُ، وَقَوِيَتْ نَفُوسُ حَمَلَتِهِ بِمَا شَهِدُوهُ مِنْ نَصْرِ اللَّهِ: اسْتَحَقُّوا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ:

المرحلة الثالثة: حيث أمروا بقتال أصحاب الشوك من المشركين ابتداءً إذا منعوا دعوة الإسلام، ولو من غير عدوان سابقٍ منهم، حَتَّى يُسْلِمُوا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُعْطُوا الْحِزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَاحِرُونَ، خَاضِعُونَ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَذِيَّتِهِ.

وفي تقرير هذا التدرج المرحلي للجهاد، يقول ابن القيم: «فَرَضَ عَلَيْهِمْ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً، وَكَانَ مُحَرَّمًا، ثُمَّ مَاذُونًا بِهِ، ثُمَّ مَأْمُورًا بِهِ لِمَنْ بَدَأَهُمْ

(١) «جامع البيان» للطبري (٢٩٧/٧) بتصرف يسير.

(٢) انظر «السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (٢٧٦/١).

بالبقتال، ثُمَّ مأمورًا به لجميع المشركين، إمَّا فرضَ عَيْنٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ،
أو فرضَ كفايةً عَلَى الْمَشْهُورِ^(١).

ومن الأدلة عَلَى ختم التشريع الجهادي بهذه المرحلة الثالثة:
قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فالمراد بالفتنة فيها: الشُّرْكُ والكفر^(٢)، ومعنى الآية: أَنَّهُمْ إِنْ
انتهوا عَنِ الشُّرْكِ والكفر بالإسلام، أو أعطوا الجزية خاضعين، فكفوا عنهم.
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَأَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَعِزُّوهُمْ وَحَضُّوهُمْ
وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥].

يقول أبو العالية: «هذه أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ بِالْمَدِينَةِ -يعني قوله تعالى:
﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾- فَلَمَّا نَزَلَتْ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَاتِلُ مَنْ
قَاتَلَهُ، وَيَكْفُ عَنْ مَنْ كَفَّ عَنْهُ، حَتَّى نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ^(٣).

وكذا قاله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وزاد عَلَى ذَلِكَ أَنْ قَالَ: «هذه
مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾»^(٤).

يقول ابن القيم: «لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ .. أَمَرَهُ ﷺ فِيهَا أَنْ يُقَاتِلَ عَدُوَّهُ مِنْ
أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ، أَوْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَرَهُ فِيهَا بِجِهَادِ
الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْغُلَظَّةِ عَلَيْهِمْ .. وَأَمَرَهُ فِيهَا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ عَهْدِ الْكُفَّارِ، وَبِذِ
عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ»^(٥).

(١) فزاد المعاد (٣/٦٤).

(٢) انظر «جامع البيان» (١١/١٧٨)، و«جامع أحكام القرآن» (٧/٤٠٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٢٥).

(٤) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٥٢٣).

(٥) فزاد المعاد (٣/١٤٤).

أَمَّا دلائل ذلك من السنة الصحيحة:

فقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(١).

وعلى هذا مضى عمل الصحابة رضي الله عنهم من بعد نبيهم ﷺ، يُعْلِنُهَا سُفَرَاءُهُمْ مُدَوِيَّةً فِي وَجْهِ الْمُلُوكِ فِي مَوَاقِفِ الدَّعْوَةِ وَالْإِنذَارِ؛ مِنْ أَشْهُرِ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ خُطَابِ الْمَغِيرَةِ رضي الله عنه لِعَامِلِ كِسْرَى بِقَوْلِهِ: «... فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا ﷺ أَنْ تُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تَوَدُّوا الْجِزْيَةَ، وَأَخْبَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ عَنْ رَسُولِ رَبِّنَا، أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ، فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرْ مِثْلَهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ»^(٢).

وعلى هذا جرى فهم الفقهاء لهذا الباب في مُدُونَاتِهِمْ؛ أَنَّ ابْتِدَاءَ قِتَالِ الْكُفَّارِ وَإِنْ لَمْ يَبْدُؤُوا هُمْ بِقِتَالِ مَشْرُوعٍ فِي دِينِنَا، نَشْرَأُ لِلدَّعْوَةِ، وَتَحْكِيمًا لِلشَّرِيعَةِ؛ مَا لَمْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ فَيَدْخُلُوا بِذَلِكَ فِي ذِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَسُلْطَانِهِ^(٣).

وفي تقرير هذا الاتفاق يقول أبو بكر الجصاص: «لا نعلم خلافاً بين الفقهاء يحظر قتال مَنْ اعتزل قتالنا مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^(٤).

بذلك نعلم أَنَّ الغَايَةَ الْعَظْمَى مِنَ تَشْرِيعِ الْجِهَادِ: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَأَنْ تُهَيِّمَ شَرِيعَتُهُ فِي الْأَرْضِ، لَكِنْ لَمَّا قَضَتْ حَكْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكُفَرَةِ طَوَاعِيَتْ تَسْتَنْكِفُ مِنْ رُمَرَةِ الْمُؤَحِّدِينَ، وَتَسْتَعِيدُ رَعَايَاهَا لِغَيْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَتَحُولُ بَيْنَهُمْ وَعَوْدَتِهِمْ إِلَى فِطْرِهِمْ بَيِّقِينَ: لَمْ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الإيمان، باب: «لَنْ تَكُونُوا أَقْسَامًا وَأَقْسَامُوا الْكَلَاةَ وَتَأْتُوا الرِّكَزَةَ فَكَلُوا سَبِيلَهُمْ»، رقم: ٢٥)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم: ٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم: ٣١٥٩).

(٣) كما جرى مثله على نصارى نجران، انظر الخبر في ذلك عند أبي داود في (ك: الخراج والإمارة والفتي، باب: في أخذ الجزية، رقم: ٣٠٤١).

(٤) «أحكام القرآن» للجصاص (١٩١/٣)، وكذا نقل الاتفاق ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٥٤/٢٨).

يَكُنْ حِينَئِذٍ لِلإِسْلَامِ بُدٌّ أَنْ يَنْطَلِقَ فِي الْأَرْضِ بِالْبَيَانِ وَبِالْحَرَكَةِ مُجْتَمِعِينَ، لِيَحِطَمَ هَذِهِ الْأَسْوَارَ الْمَانِعَةَ مِنْ بَسْطِ الدِّينِ لِمَنْ وَرَاءَهَا مِنَ الْعَالَمِينَ، وَلِيُزِيلَ الْغُشَاوَاتِ الْحَائِلَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الذِّكْرِ الْمُبِينِ، يَتَغَيَّا الْإِقْنَاعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، وَالانْضِمَامَ إِلَى كِبَائِهِ الْمُزْهِرِ بِأَنْوَارِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيَّةِ، الْمُفْعَمِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «أصل القتال المَشْرُوع هو الجهاد، ومَقْصُودُه: هو أن يكون الدِّينُ كُلُّهُ لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فَمَنْ امتنعَ مِنْ هَذَا قَوْلٍ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمُمَانَعَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ -كَالنِّسَاءِ، وَالصِّبْيَانِ، وَالرَّاهِبِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْأَعْمَى، وَالزَّمِنِ، وَنَحْوِهِمْ- فَلَا يُقْتَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ، .. وَهُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ الْقِتَالَ هُوَ لِمَنْ يُقَاتِلُنَا إِذَا أَرَدْنَا إِظْهَارَ دِينِ اللَّهِ»^(١).

وبعد؛

فقد ارتأيت التمهيد بهذا التَّأْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيَّ جَوَابِي عَنْ مَعَارِضَةِ حَدِيثِ الْبَابِ، لِأَحْجَرِ نَفْوَذٍ أَيْ شُبْهَةٍ فِي الذَّهْنِ تَبْغِي نَفْيَ جِهَادِ الطَّلَبِ مِنْ أَسَاسِهِ! وَقَصَّرَ غَايَةَ الْقِتَالِ فِي الدَّفْعِ فَقَطْ^(٢)، لِيُفَرِّعَ عَنْهَا إِبْطَالُ حَدِيثٍ نَافِعٍ هَذَا فِي الْإِغَارَةِ تَبَعًا.

وَأَحْسَبُ أَنَّ الْقَارِئَ الْكَرِيمَ قَدْ انْجَلَى لَهُ بِمَجْمُوعِ مَا قَرَّرْنَاهُ آتِفًا:

أَنَّ مَا ابْتَدَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنْ غَزْوِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، مَنَدَرَجٌ تَحْتَ هَذَا الْأَصْلِ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَجِهَادِ الطَّلَبِ، وَأَنَّ مَا نَتَجَّ عَنْ ذَلِكَ مِنْ اغْتِنَامٍ وَسَبْيٍ، إِنَّمَا سَبَبُهُ التَّعَتُّتُ فِي الْكُفْرِ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى مُحَارَبَةِ الْإِسْلَامِ، كَمَا سَيَأْتِي الْبَيَانُ عَلَيْهِ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٣٥٤).

(٢) وهو ما ذهب إليه بعض المعاصرين: كظافر القاسمي في كتابه «الجهاد والحقوق الدولية العامة» (ص/١٧٢)، وعمر الفرجاني في «أصول العلاقات الدولية في الإسلام» (ص/٧٧)، ووجهة الزحيلي في «آثار الحرب» (ص/٩٣).

بهذا نكون قد وصلنا إلى حَدِّ السُّؤالِ المَحَوْرِيِّ الَّذِي ابْتُنيتَ عَلَى أساسِهِ الشُّبْهَةُ فِي رَدِّ كَلَامِ نَافِعٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: هَلْ يَجُوزُ الْإِسْلَامُ مُقَاتَلَةَ الْمُشْرِكِينَ بَغْتَةً كَمَا وَقَعَ لِبَنِي الْمُصْطَلِقِ، دُونَمَا دَعْوَةً أَوْ تَبْلِيغًا سَابِقًا؟!

والجواب عليه أن يُقال: لا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي تَحْرِيمِ قِتَالِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ، حَتَّى تَصِلَهِ الْحُجَّةُ، وَتَسْتَبِينَ لَهُ الْمَحَجَّةُ، وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْإِجْمَاعِ، يَقُولُ ابْنُ رَشِيدِ الْحَفِيدِ: «أَمَّا شَرْطُ الْحَرْبِ: فَهُوَ بَلُوغُ الدَّعْوَةِ بِاتِّفَاقٍ، أَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خِرَابَتُهُمْ، حَتَّى يَكُونُوا قَدْ بَلَّغْتَهُمُ الدَّعْوَةَ، وَذَلِكَ شَيْءٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

لَئِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ هُنَا: فِي مَنْ عُلِمَ بَلُوغُ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِمْ، هَلْ يَجِبُ تَكَرُّارُ دَعْوَتِهِمْ قَبْلَ الْعَزْمِ عَلَى غَرْوِهِمْ أَمْ لَا؟

وَالَّذِي يُصَحِّحُهُ أَغْلَبُ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ تَكَرُّارَ الدَّعْوَةِ عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْحَرْبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، حَيْثُ اسْتَفَاضَتْ فِي الْمُحِيطِ الْقَرِيبِ مِنْ مَنَبْعِ الدَّعْوَةِ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ حُكْمًا، بِحَيْثُ يَعْلَمُ الْقَوْمُ إِلَى مَاذَا يُدْعَوْنَ وَعَلَى مَاذَا يُقَاتَلُونَ، فَيُقَامُ ظُهُورُهَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ مَقَامَ تَخْصِيبِهَا لِكُلِّ قَوْمٍ عَلَى حِدَةٍ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: «لَا يُقَاتَلُ الْعَدُوُّ حَتَّى يُدْعَوَا، إِلَّا أَنْ يَعْجَلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُفْعَلْ فَقَدْ بَلَّغْتَهُمُ الدَّعْوَةَ»^(٣).

وَإِنْ كَانَ لَا يَشْكُ أَنَّ فِي بِلَادِ اللَّهِ مَنْ لَا شَعَوَ لَهُ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَمَنْ يُسْتَرَابُ فِي بِلَاغِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ حِينَهَا: ظَنُّ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ، فَيُبَلِّغُونَ أَوَّلًا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّفْصِيلِ يَقُولُ مَالِكٌ: «مَنْ قَارَبَ الدُّرُوبَ، فَالدَّعْوَةُ مَطْرُوحَةٌ عَنْهُمْ، لِعِلْمِهِمْ بِمَا يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبُغْضِ وَالْعَدَاوَةِ لِلَّذِينَ وَأَهْلِهِ».

(١) «بداية المجتهد» (١٤٩/٢).

(٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (٣٦/١٢)، و«الفتح» لابن حجر (١٠٨/٦).

(٣) «جامع الترمذي» (١١٩/٤).

من طول مُعارضتهم للجيش، ومُحاربتهم لهم، فلتُطلبَ غِرَّتُهم، ولا يُحدَثَ لهم الدَّعوة .. وأما مَنْ بَعُدَ، ويخيف أن لا تكون ناحيته ناحية مَنْ أعلَمْتُكَ، فإنَّ الدَّعوة أقطعُ للشك، وأبرُّ للجهاد^(١).

والجمهور وإن قالوا بَعْدَ الوجوبِ في مثل تلك الحالِ من شمول الدَّعوة، فقد استَحَبُّوا مع ذلك تَقْدِيمَ الدَّعوة قبل القتالِ^(٢)، وبذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أمراءَ الأجناد؛ من ذلك أمرُهُ ﷺ عليًّا ﷺ بدعوة أهلِ خَيْبَرَ قبل القتالِ مع كوزهم ومَنْ بَلَّغَتْهم دعوته^(٣).

والتَّكرار قد يُجدي المقصودَ فينعِدُ الضَّرر، فلربَّما إذا عَلِمُوا أَنَّا نُقاتِلُهُم على أَسْرِهِم، وأخذِ أموالِهِم: أن يُجيبوا إلى المقصود من غير قتالٍ^(٤)؛ فكما أن إزالةَ الكفر، وإخراجَ العبادِ من جَوْرِ الأديانِ إلى عدلِ الإسلامِ من مقاصد الدِّين العُظمى؛ فإنَّ حقَّ الدِّماءِ، والتَّضْيِيقَ في ذلك: من مقاصده الجليَّةِ أيضًا؛ فإذا ما حَصَلَ المقصد الأوَّل من غير احتياجٍ إلى قتالٍ، لم يُجزِ البَدَارُ إلى نَقْضِ المقصدِ الثَّاني بحجَّةِ الأوَّل قطعًا.

وفي تقريرِ هذا التَّفصيل، يقول الشَّرْبيني (ت ٩٧٧هـ): «وُجوبُ الجهاد وجوبُ الوسائلِ لا المَقاصد، إذ المقصود بالقتالِ إنَّمَا هو الهداية، وما سواها من الشَّهادة؛ وأما قَتْلُ الكُفَّار فليس بِمَقْصودٍ، حتَّى لو أمكنَ الهداية بِإقامةِ الدَّلِيلِ بغير جهادٍ، كان أوَّلَى مِنَ الجهاد»^(٥).

(١) «المدونة» (١/٤٩٦).

(٢) انظر «النهي» لابن عبد البر (٢/٢١٨-٢١٩)، و«شرح النووي على مسلم» (٣٦/١٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠٨/٦).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، رقم: ٢٩٤٢)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، رقم: ٢٤٠٦).

(٤) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٤/٤٤٦)، و«مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (٦/٢٥٢٥).

(٥) «معنى المحتاج» (٩/٦).

وقولنا باستحباب تكرار الدعوة عمومًا مشروط بأن لا يتضمّن الإبلاغ ضررًا على المسلمين: كأن يعلم بأنهم إذا جُددت لهم الدعوة تَنَبَّهوا، فاستعدّوا، أو احتالوا، أو تحصّنوا، أو استدعوا مددًا، ونحو ذلك ممّا لا يقوى به المسلمون عليهم^(١).

ومن الأمور المطلوبة في الحروب سرعة الحسم، تقليلًا للخسائر على اختلافها، فلذلك أُستحبّ في مثل هذه الصُّور المُفترضة -الآنف ذكرها- عدم تجديد الدعوة؛ وعَلَبَةُ الظَّن في هذا تظهر من حالهم، وهو أمرٌ موكولٌ إلى اجتihad الإمام، فإذا رأى في ترك الدعوة صلاحًا فَعَلَ، ويلزمُ الجُنْد طاعته فيما يراه^(٢).

قلت: فحديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق يَنزُلُ على هذا التفصيل بالتمام وببَيان ذلك: ظاهرٌ أمثلتها من سيرته ﷺ مع مَنْ لم يُسلم من قبائل العرب:

فإنه -بابي هو وأمي- لم يُقدِّم على الإغارة على أيٍّ من أولئك دون سابق دعوةٍ خاصّة أو إنذارٍ؛ فهذا الأصل عنده، إلّا أن يجتمع في القوم منهم خصلتان: أوْلُهُما: أن يكونوا مَن سَبَقَتْ إليهم الدعوة، فلا يجب تكرارها.

وثانيهما: أن يكونوا من الحربيين المُعادين للإسلام وأهله، فتكون الإغارة عليهم تنكيلًا بهم، ودفْعًا لأيِّ مفسدةٍ محتملةٍ من إنذارهم.

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (٣١/١٠).

(٢) لما كان الأوّل في نظري عدم قصر حكم تكرار الدعوة على الاستحباب فقط، بل تُسحب المسألة على مختلف الأحكام الفقهية، لاختلاف مناهج الحكم باختلاف أحوال جيش المسلمين وعدوهم. ثم وفت -بحمد الله- على كلام للقرافي يوافق في جملته ما ارتأيت، حيث قال في «الذخيرة» (٤٠٣/٣): «لا خلاف في وجوب الدعوة قبل القتال لمن لم يبلغه أمر الإسلام، ومن بلغه فأربعه أَسام:

واجبة: من الجيش العظيم إذا غلب على الظن الإجابة على الجزية؛ لأنهم قد لا يعلمون قبول ذلك منهم.

ومستحب: إذا كانوا عالياً ولا يغلب على الظن إجابتهم.

ومباحة: إذا لم يُرجَّح قبولهم.

وممنوعة: إن خشي (أخذهم) لحدّهم بسبيها» ١ هـ.

فعلَى هذا، فَإِنَّ ما اسْتَدَلَّ به مَنْ أَجَاز الإِغَارَةَ عَلَى المَشْرِكِينَ مِنَ الفُقَهَاءِ -حَسَبَ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِمْ- أَمَثَلَةٌ مَحْصُورَةٌ، أَشْهَرُهَا:

بَعَثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَتْلِ ابْنِ أَبِي الحَقِيقِ^(١) وَكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ غِرَّةً^(٢)، وَهَذَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّافِعِيُّ^(٣).

وغيره مِنَ الفُقَهَاءِ اسْتَشْهَدُوا بِإِغَارَتِهِ ﷺ عَلَى خَنْبَرٍ صَبَاحًا^(٤)، وَبَأَمْرِهِ ﷺ بِشَرْقِ الغَارَةِ عَلَى بَنِي المُلُوحِ بالكَدِيدِ^(٥)، وَبِيعْثِهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﷺ لِلإِغَارَةِ عَلَى قَرْيَةِ أُبَيْنَى بِالشَّامِ^(٦).

فهَذَا أَشْهَرُ ما اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ قِتَالِ المَشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ، إِضَافَةً إِلَى حَدِيثِ نَافِعٍ فِي بَنِي المِصْطَلِقِ.

وَمَنْ يَتَمَخَّصُ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ العَمَلِيَّةَ مِنْ سِيرَتِهِ ﷺ، يَجِدُ أَنَّ الجَامِعَ بَيْنَهَا ما قَرَّرْنَاهُ مِنَ الوَصْفَيْنِ اللَّذَيْنِ أَشْرْتُ إِلَيْهِمَا آتِفًا، وَذَلِكَ أَنَّ:

سَلَامُ بَنِ أَبِي الحَقِيقِ: كَانَ مِمَّنْ خَانَ عَهْدَ المُسْلِمِينَ مِنْ سَادَاتِ بَنِي النُّضَيْرِ، وَحِينَ نَزَلَ خَنْبَرًا بَعْدَ إِجْلَاءِ قَوْمِهِ، أَلَبَّ أَهْلَهَا عَلَى حَرْبِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) خبر قتله في البخاري (ك: المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، رقم: ٤٠٣٩).

(٢) خبر مقتله في البخاري (ك: الرهن، باب: رهن السلاح، رقم: ٢٥١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود، رقم: ١٨٠١).

(٣) انظر «الأم» للشافعي (٢٥٣/٤).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: الأذان، باب ما يحقن بالأذان من الدماء، رقم: ٦١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر، رقم: ١٣٦٥).

(٥) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: في الأسير يوثق، رقم: ٢٦٧٨)، والحديث وإن كان في إسناده جهالة سلم بن عبد الله، فإن الخبر بذلك مشهور عند المحدثين وأهل السير والمغازي، لا يستزاف في ثبوته عندهم، وقد صححه الحاكم في «المستدرک» (٢٧٥١) ووافقه عليه الذهبي.

والكنفيد: موضع بين مكة والمدينة، على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، انظر «معجم البلدان» (٤٤٢/٤).

(٦) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: الحرق في بلاد العدو، رقم: ٢٦١٦)، وابن ماجه في (ك: الجهاد، باب: التحريق بأرض العدو، رقم: ٢٨٤٣)، قال البزار في مسنده (٢٠/٧): «هذا الحديث رواه غير صالح، عن الزهري، عن عروة مرسلًا، وأسنده صالح، ولا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أسامة، وصححه مخرجو «المسند» (١١٩/٣٦) بشواهد.

وقد كان لخبير بتحريض بني النضير الأثر البالغ في حشد قريش وبني قُرَيْظَةَ على المسلمين في المدينة^(١).

وأما كعب بن الأشرف: فشهره عداوته الإسلام وإيذائه النبي ﷺ والمسلمين، وتحريضه كفار قريش عليهم^(٢): تُغني عن بسط القول في تعليل ما وقع له.

وأما (أبني): فقد شاركت الروم قتال المسلمين في مؤتة، وفيها قُتل زيد بن حارثة ﷺ، فلذا بعث النبي ﷺ ابنه أسامة إليهم يحرضه على الانتقام لأبيه^(٣).

وأما بنو الملوخ: فمن الأعراب الذين ظاهروا على قتال المسلمين، حتى غدروا بشير بن سويد ﷺ وقتلوه^(٤).

وأما خنير: فقد علم نبؤها عند الكلام في ابن أبي الحقيق.

إذا تقرر ما ذكرناه في هذه الشواهد التاريخية؛ فإن ذنك الشرطين المبيحين

للإغارة قد وُجدا بكاملهما في بني المصطلق!

فأما الشرط الأول: فإنه لا يشك أحد في بلوغ دعوة الإسلام إلى بني المصطلق، وعلمهم بما يُطلب منهم، وامتناعهم عن إجابة ذلك، فإنهم من بطون خزاعة^(٥) بين المدينة ومكة، على بيت مراحل من المدينة، ولأجل هذا

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (١٩٥/٢)، و«الفتح» لابن حجر (٣٤٩/٧)، و«السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (٣١٨/١).

(٢) كما في أبي داود (ك: الخراج والإمارة والفتي)، باب: كيف كان إخراج اليهود من المدينة؟ رقم: ٣٠٠٠، وانظر «سيرة ابن هشام» (٥١/٢).

(٣) جاء في «مغازي الواقدي» (١١٧/٣)، و«طبقات» ابن سعد (١٩٠/٢) قوله ﷺ لأسامة: «ها أسامة، سير على اسم الله وبركته، حتى تنتهي إلى مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل...»، وانظر «الروض الأنف» (٢١٧-٢١٦/٤).

(٤) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٢٥٢/٤)، و«السرائي والبحوث النبوية حول المدينة ومكة» لبريك العمري (٢٦١/١).

(٥) انظر «الاشتقاق» للأزدي (ص/٤٧٦).

البلاغ أسلم من قويمهم خُزاعة أناس، كأمينة بنت خلف^(١)، وعاتكة أم معبد^(٢)، ومعتب بن عوف بن عامر^(٣)، وغيرهم^(٤).

وأما الوصف الثاني: فإن بني المُصطلق أعلنوا الحرب على دولة الإسلام في جلفها مع قريش (جلف الأحابيش)^(٥)! فكان أول موقف عدائي منهم تجاه الإسلام أن أسهموا ضمن هذا الجلف في غزوة أُحُد^(٦)؛ وفي هذا لكفاية عُذر لغزوهم.

ثم هم لم يكتفوا بما فعلوه في أحد، حتى سار الحارث بن ضرار سيّد بني المُصطلق في قومه. ومن قدير عليه من العرب لحرب رسول الله ﷺ في المدينة! وقد أتاه بخبرهم بُريدة بن الحصيب رضي الله عنه^(٧).

على هذا نقول: إن النبي ﷺ لم يستجز الإغارة على بني المُصطلق لمجرد بلوغ الدعوة مسامعهم، وإنما استحثه على ابتدارهم بالقتال أيضًا ما قد علمه ﷺ

(١) ويُقال: هَمينة، وهي زوجة خالد بن سعيد بن العاص رضي الله عنه، هاجرت مع زوجها إلى أرض الحبشة، وولدت بأرض الحبشة سعيدًا وأمة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩٧/٤)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٢٠٤٩/٤).

(٢) واسمها عاتكة بنت خالد بن خليف، وكان منزلها بقديد، وهي التي نزل عندها رسول الله ﷺ حين هاجر إلى المدينة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٢٨/٨).

(٣) ويُقال له: معتب بن الحمراء، يُكنى أبا عوف، من مهاجرة الحبشة الثانية، شهد بدرًا وأُحُدًا، وما بعدها، ومات سنة (٥٧هـ)، انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٢٦٤).

(٤) انظر «مرويات غزوة بني المُصطلق» لـ د. إبراهيم قريبي (ص/٦٥).

(٥) نسبة إلى وادٍ أسفل مكة يُدعى الأحيش، تحالفت عنده قريش وبعض القبائل القريبة على أنهم يد على من سواهم، انظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٧٣)، وفتح الباري لابن حجر (٥/٣٣٤).

(٦) انظر «مغازي الواقدي» (١/٢٠٠)، و«سيرة ابن هشام» (٢/٦١).

(٧) انظر «مغازي الواقدي» (١/٤٠٥)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/٦٤)، يقول د. أكرم العمري: «وقد جمّع أي ابن سعد. الأسانيد في أول الكتاب في أول هذه المجلدة، وأحال عليها في هذه الصفحة بلفظ (قالوا)، وهي من طريق الواقدي، وأبي معشر السندي، وموسى بن عقبة، دخل حديث بعضهم في حديث بعض، ومثل هذا الجمع للأسانيد معيب، لاختلاط كلام الضعفاء والثقات ببعضه، وصعوبة تخليصه» انظر «السيرة النبوية الصحيحة» له (٢/٤٠٥).

مِنْ عَدَاوَتِهِمْ وَسَابِقِ قِتَالِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ، مَعَ مَا انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ عَزِيمِهِمْ عَلَى حَرْبِهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَتَأْلِيهِ خُلَفَائِهِمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ حِينَئِذٍ مُبَاغَةَ مَنْ تَعَدَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْقَتْلِ فِي مَا مَضَى، وَرَدَّعَ مِنْ تَهْيَأِ حَرْبِهِمْ فِي مَا يُسْتَقْبَلُ، فِي صُورَةِ مَشْرُوعَةٍ مِنْ صُورِ الدَّفَاعِ الْهَاجُمِيِّ، أَوْ مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْعَسْكَرِيَّةِ: بِالْحَرْبِ الْوَقَائِيَّةِ^(١).

إِنَّهُ لَحَقِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَنْزِلُوا بِأَحَدٍ مِنَ الْعَدُوِّ فِي الْحَصُونِ مِمَّنْ يَطْمَعُونَ بِهِ وَيَرْجُونَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَهُمْ إِلَّا دَعَاؤُهُ - كَمَا قَالَ مَالِكٌ - فَأَمَّا مَنْ إِنْ جَلَسْنَا بِأَرْضِنَا أَتُونَا وَالْبُؤَى عَلَيْنَا، وَإِنْ سِرْنَا إِلَيْهِمْ قَاتَلُونَا، كَشَأْنِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ: فَإِنَّ هَؤُلَاءَ لَا يُنْذَرُ مِثْلُهُمْ بِالْدَّعْوَةِ وَلَا كَرَامَةٍ^(٢).

وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ طَمِعَ فِي إِذْعَانِهِمْ لَكَانَ دَعَاؤُهُمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَصَرَ عَلَى الْقِتَالِ، كَمَا جَاءَ بِهِ نَصُّ الْحَدِيثِ^(٣)! وَأَحْسَنَ مَعَامَلَةً مَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ، حَتَّى أَذْنَعُوا بَعْدَ لِلْإِسْلَامِ عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ، وَكَانُوا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ لَهُ^(٤).

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا مَقْصُودُ نَافِعٍ بِحَدِيثِهِ الْأَوَّلِ:

أَنَّهُ لَيَبَانَ جَوَازُ مُبَاغَةِ الْعَدُوِّ، بِمَا يَعْنِي بُلُوغَ الدَّعْوَةِ قَبْلُ فَرَفْضِهَا؛ وَلَمْ يَعْزِمْ نَافِعٌ أَنَّ الْمُغَارَةَ عَلَيْهِمْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ قَطُّ! وَلَا خَطَرُ بِيَالِهِ أَنْ التَّبْلِيغُ مَنَسُوخٌ وَجُوبُهَا بِالْمَرَّةِ وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ!

فَمَنْ ذَا يَجْرِئُ عَلَى قَوْلٍ مِثْلِ هَذَا إِلَّا جَاهِلٌ بِأَصُولِ الدِّينِ، فَضْلاً عَنْ فُرُوعِهِ؟!

إِنَّ اسْتِشْهَادَ نَافِعٍ عَلَى جَوَابِهِ بِمَا جَرَى لِبَنِي الْمُصْطَلِقِ لَكُونِهِمْ أَوْضَحُ شَاهِدٍ اسْتَحْضَرَهُ فِي جَوَابِهِ لَتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، إِذْ كَانُوا قَرِيبِي دِيَارٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ قِتَالُهُمْ

(١) انظر «المدرسة العسكرية الإسلامية» لمحمد فرج (ص/١٧٦)، و«الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (٤٩١/١).

(٢) انظر «المُدَوَّنَةُ» (٤٩٦/١).

(٣) انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (٣١٨/٤).

(٤) كما في «مسند أحمد» (رقم: ١٨٤٥٩) وقال مخرَّجه: «حسن بشواهد».

في شعبان سنة خمس للهجرة^(١)، أي بعد أن بلغت الدعوة؛ فلائهم تحقّقوا بما يُدعون إليه ناصبوا المسلمين العداوة حتّى حاربوهم، فاستحقّوا بهذا القتال^(٢)، من غير لزوم تكرار دعوة خاصّة.

هذا حاصل جواب نافع لمن سأل عن لزوم الدعوة قبل كلّ مواجهة مطلقاً، أي أنّ استدلاله بما حدّثه به ابن عمر رضي الله عنه هو على عدم اتّراد ذلك في كلّ زمنٍ وحالٍ مع كلّ قوم كما كان أوّل الإسلام.

فكان التّمهّل في فهم الحديث على وجهٍ لنعمة تُغنينا عن تخطئة علمٍ ثقةٍ فقيهٍ، كمثّلٍ نافعٍ في رُتبته وفضله، ناهيك عن تَبَيُّر (الغزالي) لروايته بالاهتزاز! فضلاً عن تشجيعه على المُحدّثين قِلّة فهمهم حين قَبِلُوا روايته! مع أنّ مَنْ يُفَضِّلُهم من الفقهاء مجمعون على قبولها والاحتجاج بها في أحكامهم!

إنّما اشتَبَهَ الفهم على (الغزالي) لما في ظاهر كلام نافع من بدء النبي ﷺ لقتال بني المُصطلقٍ دون دعوة، فظنَّ أنّ نافعاً يستدلُّ بهذا المُجمل على تركِ الدعوة مطلقاً! وقد علمت أنّ نافعاً من هذا الفهم براء، ومثله لا يجهل ما كان بين الفريقين من حربٍ وعدواة.

فلأنّ العلم بهذه الحال كان شائعاً في السَّائل وغيره من حملة العلم زمنَ نافع: اختصرَ نافع تفاصيلَ هذه الغزوة وأسبابها، واكتفى من ذلك بما يصلحُ شاهداً على جوابه للسَّائل، المُفيد لعدم لزوم تكرار دعوة مَنْ قد بلغته الدعوةُ فرفضها، فضلاً عن جاهرٍ بحربها كَبني المُصطلق، وأنّ الدعوة إنّما كانت لازمةً لكلّ قبيلةٍ أوّل الإسلام في المدينة، حيث كان صوتُ الدعوة الخارجيّ خافتاً، لا تكادُ تسمعه قبائلُ العرب، والله تعالى أعلم.

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٧/٤٣٠).

(٢) وهذا ما يقرُّ به الغزالي كما في «فقه السيرة» (ص/١٢) حيث قال: «وقعت الخصومة بينهم وبين المسلمين، حتّى أسمى كلا الفريقين بُيُوتٍ للأخر، ويستعدُّ للثبيل منه، فانتَهز المسلمون فرصةً من عدوهم والحرب خدعة. وأمكنهم الغلب عليهم وهم غارون».

المبحث السابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث العرنئين

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ الْمُزَنِيِّينَ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوْا^(١) المدينةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَقُوا النَّعَمَ.

فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ^(٢)، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فلا يُسْقُونَ»، قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: «فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، مَتَّقَ عَلَيْهِ^(٣).

وَقَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الحدودُ»^(٤).

-
- (١) اجْتَوَوْا المدينةَ: اسْتَوْبَلُوهَا وَاسْتَوْخَمُوهَا، وَمَعْنَاهُ: كَرِهُوا لِمَرْضَى أَصَابَهُمْ بِهَا، انْظُرْ «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» لابن قُرْطُوبٍ (١٨٥/٢).
- (١) السُّمْرُ أَوْ السُّمْلُ: يَرَوْنِى بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَبِتَشْدِيدِهَا، هُوَ إِخْرَاجُ الْعَيْنِ مِنْ مَجْلَئِهَا بِالسُّوْكِ، انْظُرْ «الْمَسَالِكُ» لابن العربي (١٥٧/٧).
- (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْوُضُوءُ، بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالذُّوَابِ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا، رَقْم: ٢٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْقِسَامَةُ وَالْمَحَارِبِينَ وَالْقَصَاصَ وَالْذِّيَاتِ، بَاب: حُكْمُ الْمَحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ، رَقْم: ١٦٧٢).
- (٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الطَّبْ، بَابُ الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ، رَقْم: ٥٦٨٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث القرنين

مُجمل ما أجلبه المنكرون على الحديث من شبهات يتلخص في معارضتين:
الأولى: أن في ما نُسب إلى فعلِ النبي ﷺ بمن قُتل الراعي وسرق الإبلَ
قدرًا كبيرًا من الوحشية، ومجازاة الحد في العقوبة، ممَّا يُنزّه ﷺ عن مثله، حيث
يكفي قتلهم دون تمثيل بهم.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (ابن قرناس): «لو سَلَمْنَا بهذا؛ فإننا نقول
بأنَّ الرسول يُصَيِّرُ أحكامَ الشرع بناءً على رغبته الشخصية!

فهو مُثلٌ بمن سرق إبله، وقَتَلَ راعِيه، دون أن يستند في حكمه على حكم
قرآني، لأنَّ القرآن يخلو من أيِّ حكمٍ على البَشَرِ بالحرِّق والتَّكْحِيلِ والتَّمْثِيلِ لِمَن
يقتل الرَّاعي، في الوقتِ الَّذِي يورد المَحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ تُنسبُ لِلرَّسُولِ نَهْيُهُ عَنِ
الحرِّقِ بالنَّارِ..

ورحط عُكَلٌ إن كانوا قتلوا راعي الرسول، فيُحكم عليهم بحدِّ القتل الوارد
في سورة البقرة.. ويكون حدُّ القاتل القتل فقط»^(١).

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٢١٩)، وانظر «الأضواء القرآنية» لصالح أبو بكر (٢/٢٨٤).

ويقول (عبد الأمير الغول): «إن هذه الأخبار دالة على المُثَلَّة، وَلِيَّ الأُمَّة لا يجوز له قطع أيدي وأرجل القاتل، وإسمال عينيه، بل له قتله فقط، والمُثَلَّة ممَّا نهى عنها النبي ﷺ، ولو بالكلب العقور»^(١).

المعارضة الثانية: أنَّ الاستشفاء بأبوال الإبل لو كان نافعا، لَمَا غاب ذلك عن المختصين من أهل الصبيلة المعاصرين، ف «لا يُعَقَّل أن يكون في بولها مادة الشفاء للأمراض، ثُمَّ يُخفي الله هذه الفائدة على علماء الطب من الناس»^(٢).

(١) «عفا صحيح البخاري» للغول (ص/١٨٦).

(٢) «الأضواء القرآنية» لصالح أبو بكر. (٢/٢٨٢).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث العُرَينيين

أما دعوى الممترض في شبهته الأولى: من كون ما جاء في الحديث من عقوبة نبوية فيها قدر كبير من الوحشية، ومخالفة القرآن . . إلخ:

فليس في الحديث ما توهمه من مجاوزة الحد في عقوبة العُرَينيين -حاشاه ﷺ من ذلك- فإن لهؤلاء حكمًا فوق كونهم مجرد قَتلة، فإنهم مع قتلهم رَوَّعوا المسلمين، وقَطَّعوا الطَّرِيقَ، واستأفوا الإبل، وقتلوا الرُّعاة، فجنوا جنایات عديدة.

ومعلوم بالقرآن أن في مثل هذا الخيار إلى الإمام: إن شاء جمع الأجزاء، وإن شاء اكتفى بالقتل^(١)، فكان أن اختارَ نبيُّنا ﷺ الأول، إذنا أوحى إليه به، أو فهمه من مُجملِ نصوص الشريعة، سياسةً منه سائغة، فأقرَّ على ذلك، ففُطِّع أيدي هؤلاء المُحتَرَبِينَ وأرجلهم من خلاف، نكالًا لهم، وزجرًا لغيرهم.

وقد أقره الله تعالى على فعله هذا، بأن جعله حَدَّ الحِرابَةِ في آيةٍ من كتابه، بصريح قول أنس رضي الله عنه وهو الراوي للحديث^(٢)، والآية قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ

(١) «فيض الباري» للكشميري (١/٤٣٢) بتصرف.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الحدود، باب: ما جاء في المحاربة، رقم: ٤٣٦٦)، والنسائي في =

تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ [النَّار: ٣٣].

فهذا في حق عقاب النبي ﷺ لمن تلبس بجرم الحرابة.

أما ما ورد من سَمِّهِ لأعين الغُرَّيْنِ بالنَّارِ:

فإنَّما فَعَلَ بهم ذلك قِصَاصًا، كما في رواية أخرى لأنس: «إنَّما سَمَلَ النبي ﷺ أَعْيُنَ أولئك، لأنَّهم سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاءِ»^(١).

وفي تقرير هذا التَّخْرِيجِ للفعل النَّبَوِيِّ، يقول ابن حزم: «كان ما زاده رسول الله ﷺ على القطع من السَّمَلِ، وتركهم لم يحسبهم»^(٢) حتَّى ماتوا: قِصَاصًا بما فعلوا بالرُّعَاءِ...».

ثمَّ أورد بإسناده رواية أنس رضي الله عنه في السَّمَلِ، وقال:

«.. فَصَحَّ ما قُلْنَا مِن أَنَّ أولئك الغُرَّيْنِ اجتمعت عليهما حقوق: منها المُحَارَبَةُ، ومنها سَمَلُهُم أَعْيُنَ الرُّعَاءِ، وقتلهم إِيَّاهُم، ومنها الرُّدَّةُ.

فَوَجِبَ عليهما إِمَامَةُ كُلِّ ذَلِكَ، إذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِن هَذِهِ الْحُدُودِ أَوْجِبَ بِالْإِمَامَةِ عليهما مِن سائرِها، وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضُها لِبَعْضٍ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَجَبَّكَم بِالْبَاطِلِ، وقال بلا بَرهَان، وخالف فعل رسول الله ﷺ، وَتَرَكَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقِصَاصِ فِي الْعُدُوانِ بِما أَمَرَهُ بِهِ فِي المُحَارَبَةِ.

فَقَطَّعَهُم رسول الله ﷺ لِلْمُحَارَبَةِ، وَسَمَلَهُم لِلْقِصَاصِ، وَتَرَكَهم كَذَلِكَ حتَّى ماتوا يَسْتَسْقُونَ فلا يُسْقَوْنَ حتَّى ماتوا، لأنَّهم كَذَلِكَ قَتَلُوا هُمُ الرُّعَاءَ، فارتفع الإشْكَالُ...»^(٣).

= «السنن» (ك: تحريم الدم، باب: تأويل قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ الآية، وفيمن نزلت، وذكر اختلاف الفاظ الباقلين لخبر أنس بن مالك فيه، رقم: ٤٠٢٥).

(١) أخرجه مسلم في (ك: القسامة والمحاربين والقيصاص والديات، باب: حكم المحاربين والمتردين، رقم: ١٦٧١).

(٢) الخُصْم: أي: العضو المقطوعة لينقطع الدَّم، انظر «النهاية» (٣٨٦/١).

(٣) «المحلن» (٢٨٧/١٢).

وعلى التسليم للمعتز بآن هذا الفعل في ذاته مُثْلَةٌ لا تجوز مطلقاً،
فنقول:

إنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ لَهُ بِنَسْخِ ذَلِكَ وَالنَّهْيِ عَنْهُ:
ودليل هذا ما جاء عن قتادة بعد روايته للحديث قال: «بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ
ذَلِكَ كَانَ يَحْتُ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْمُثْلَةِ»^(١)، ونقله عن ابن سيرين قال:
«أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُزَالَ الْحُدُودُ»^(٢).

والى هذا مِثْلُ الْبَخَارِيِّ^(٣)، وحكاها الجويني عن الشافعي^(٤).

وإِذَا عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ وَرُودِ دَلِيلٍ عَلَى النَّسْخِ: فَيَكُونُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَابِ
الْمِمَّاثِلَةِ فِي الْقَصَاصِ لَا غَيْرَ، اسْتِصْحَابًا مِنْهُ لِلأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ فِي قَوْلِ رَبَّنَا: ﴿وَلِئِنْ
عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النَّحْل: ١٢٦]، فَيَكُونُ مُسْتَشْنِئٌ مِنَ الْمُثْلَةِ
الْمَنْهِي عَنْهَا^(٥).

وسواء قلنا بهذا القول أو ذاك، يسلم الحديث من تشنعات المعتزيين ولله
الحمد.

أَمَّا دَعْوَى الْمُنْكَرِ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: بَأَنَّ لَوْ كَانَتْ أَبْوَالُ الْإِبِلِ دَوَاءً
لِبَعْضِ الْأَمْرَاضِ، لَمَّا جَهِلَ ذَلِكَ أَهْلُ الطَّبِّ الْحَدِيثِ، فَيُقَالُ لَأَمْثَالِهِ:

إِنَّ جَهْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَيْسَ عِلْماً بِالْعَدَمِ! وَجَهْلُهُ لَاحِقُ بِنَوْعِ الْمُرْكَبِ! لِأَنَّ
الطَّبِّ الْحَدِيثِ قَدْ أَثْبَتَ بَعْدَ تَجَارِبٍ وَكُشُوفَاتٍ مِخْبَرِيَّةٍ عَدِيدَةٍ، فِي عِدَّةِ كَلِيَّاتٍ
طَبِّيةٍ عَرَبِيَّةٍ وَغَرِيبَةٍ: أَنَّ لِبَوْلِ الْإِبِلِ فَعَالِيَّةً كَبِيرَةً فِي عِلَاجِ أَمْرَاضٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا:
الْإِسْتِسْقَاءُ، وَتَلْيُفُ الْكِيدِ، وَأَمْرَاضُ الْكِلى الْمُسْتَعْصِيَةِ، وَإِيقَافُهُ لَتَكَاتُرِ الْخَلَايَا

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: قصة عكل وجرية، رقم: ٤١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: الدواء بأبوال الإبل، رقم: ٥٦٨٦).

(٣) انظر «نيل الأوطار» للشوكاني (١٨٤/٧).

(٤) «نهاية المطلب» للجويني (٣٠٥/٢).

(٥) انظر «المسالك» لابن العربي (١٥٧/٧)، و«شرح المشكاة للطيب» (٢٥٠٠/٨)، و«فتح الباري»

لابن حجر (٣٤١/١).

السَّرطَانِيَّةُ فِي الْجِهَازَيْنِ الْهَضْمِيِّ وَالتَّنَفُّسِيِّ، وَقَضَائِهِ عَلَى الْفَطَرِيَّاتِ وَالْبَكْتِيرِيَا
الْجُلْدِيَّةِ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَمْرَاضِ^(١).

وليس في الحديث أَنَّهَا تَشْفِي كُلَّ مَرَضٍ -كَمَا ادَّعَاهُ الْمُعْتَرِضُ- وَلَا ذَكَرًا
تَفْصِيلِيًّا لِنَوْعِ الْأَمْرَاضِ الْمَحْدُودَةِ الَّتِي تُعَالَجُهَا، وَلَا نَوْعَ الْإِبِلِ، أَوْ قُوَّتِهَا الَّذِي
يُرْشَحُ عَنْهُ هَذَا الْبَوْلُ الْعَلَاجِيُّ؛ فَكُلُّ هَذَا مَوْكُوفٌ لِلْأَطْبَاءِ فِي اكْتِشَافِهِ وَتَجْرِبَتِهِ؛
وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلْحَقِّ.

(١) انظر «الموسوعة العلمية الشاملة» لـ د. سمير عبد الحليم (ص/٢٣)، و«موسوعة الإعجاز العلمي»
ليوسف الحاج (ص/٩٩١)، وأوراق «المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة»
بالإمارات ٢٠٠٤م، تجد ملخصاتها المتعلقة منها ببول الإبل على موقع المؤتمر على الشبكة.

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث أمره ﷺ بقتل المتهم بأمر ولده

المَطْلَب الأوَّل

سُوقِ حَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلِيهِ

عن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتُّهَمُ بِأَمٍّ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ رضي الله عنه: «إِذْهَبْ فَاضْرِبْ عُقَّةَهُ»، فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رَكْعَتَيْ^(١) يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ! فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذِكْرٌ.

(١) الرُّكْعَى: البُزْءُ، «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢٦١).

المَطْلَب الثاني

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلِيهِ

فقد أشكل على جملة من الكُتَّابِ المعاصرينَ فهمُ هذا القضاءِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ في الحديثِ، فأوَعَلُوا في التَّشْنِيعِ على رَاوِيهِ؛ إذ كيف يأمرُ عندهم مثلُ رسولِ الله ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِ رَجُلٍ، ولم يكن ثَمَّةَ مُوجِبٍ لِلْقَتْلِ؟ ومن دون أن تتَحَقَّقَ تَهْمَةُ الزُّنَا، لا بوحْيٍ، ولا بِبَيِّنَةٍ، ولا بإقرار؟! لَيُظْهَرُ بَعْدُ كَذِبُ هَذَا الظَّنِّ فِي الْمَتْنِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ، يقول (محمَّد الغزالي):
«يَسْتَحِيلُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى رَجُلٍ بِالْقَتْلِ فِي تَهْمَةٍ لَمْ تُحَقَّقْ، ولم يُواجهِ الْمُتَّهَمُ، ولم يُسَمَّعْ لَهُ دِفَاعٌ عَنْهَا، بل كُشِفَتِ الْأَيَّامُ عَنْ كَذِبِهَا!
وقد حاول النَّوَوِيُّ -غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ!- تَسْوِيعَ هَذَا الْحُكْمِ، بقوله: لَعَلَّ الرَّجُلَ كَانَ مُنَافِقًا مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ لِسَبِّ آخَرٍ! ونقول: مَتَى أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِقَتْلِ الْمُنَافِقِينَ؟ ما وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ! بل لقد نَهَى عَنْهُ.

وظاهرٌ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ الرَّجُلَ نَجَا مِنَ الْقَتْلِ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْعَاهَةِ الَّتِي بِهِ اسْتِحَالَةُ تَوْجِيهِ الْأَتِّهَامِ إِلَيْهِ، أَفَلَوْ كَانَ سَلِيمًا أَبِيعَ دَمُهُ؟ هذا أَمْرٌ تَابَاهُ أَصُولُ

الإسلام وفروعه كلها؛ إنَّ بالحديثِ عِلَّةٌ قادحة، وهي كافية في سَلْبِ وصفِ الصَّحَّةِ عنه، وأهلُ الفقه لا أهلُ الحديثِ هم الَّذِينَ يَرُدُّونَ هذه المَروياتِ»^(١).

ويزيد (جعفر السُّبحاني) في هذا الاعتراضِ قائلاً: «هل كان النَّبي ﷺ قائماً على البَيِّنة، أو على عليه الشَّخصي؟ . . لماذا لم يُعزَّر البَيِّنة الكاذبة، مع أنَّ شاهد الزُّور يُعزَّر؟!»^(٢).

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (٣٨-٣٩).

(٢) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٤٨).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة عن حديث امره ﷺ بقتلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلَدِهِ

لكني نَتَحَقَّقُ الحَكْمَةَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ شَرْعًا وَعَرَفًا، لَا بَدَأَ أَوَّلًا مِنْ تَبْيِينِ الْمُلَابَسَاتِ الَّتِي اكْتَنَفَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَاسْتِحْضَارِ سَائِرِ الرُّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، لِيَنْكَشِفَ بِذَلِكَ مَا أُجْمِلُ فِي تِلْكَ الرُّوَايَةِ الْمُخْتَصِرَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلِيُعْلَمَ وَجْهُ الْحَقِّ فِيْمَا ابْتَدَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِجْرَاءٍ فِي الْقَضِيَّةِ، فنقول:

المراد بِأَمٍّ وَلَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: مَارِيَّةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ، الَّتِي أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوْسُ صَاحِبُ الإسْكَندَرِيَّةِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ^(١)، وَمَعَهَا أُخْتُهَا سَيِّيرِينَ، وَكَانَتْ مَارِيَّةُ نَزَلَتْ فِي عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَبْطِ ابْنُ عَمٍّ لَهَا^(٢) يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا، وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا بِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَالْمَحْتَدِّ.

فَتَكَلَّمَ حِينَئِذٍ بَعْضُ النَّاسِ فِي فِعْلِهِ، وَشَنَّعُوا صُورَةَ ذَلِكَ.

وَكَانَ هُوَ نَصْرَانِيًّا، وَلَمْ يَأْتِ أَنَّهُ أَسْلَمَ، حَتَّى قَالَ النَّاسُ: عِلْجٌ يَدْخُلُ عَلَى عِلْجَةٍ!^(٣) مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ اخْتِلَاطِهِ إِلَيْهَا فِي الْجُمْلَةِ^(٤)، فَاسْتَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَتِكِهِ حُرْمَةَ بَيْتِ النَّبُوَّةِ بِنَقْضِهِ الْعَهْدَ^(٥).

(١) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٩١٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٨/٣١٠-٣١١).

(٢) كما جاءت به الرواية في «الحلية» لأبي نعيم (٧/٩٢) وغيره.

(٣) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٣٠٨).

(٤) «التحبير» للصنعاني (٣/٥٤١).

(٥) «الإفصاح» لابن هبيرة (٥/٣٨٥).

والله سبحانه حافظ لأوامرِ رسوله ﷺ، فلا يَقَعُ شيءٌ منها غَلَطًا، فإنه مَحْفُوظٌ مَعْصُومٌ؛ فإذا أَمَرَ بشيءٍ على قَضِيَّةٍ تَسْتَدْعِي ذلك الأمرَ بِمَوْجِبِ الْحَقِّ، وإن كان في باطنِ تلك القضية ما لو عَلِمَ به رسول الله ﷺ لَغَيَّرَ ذلك الأمرَ: جَعَلَ الله ﷻ الأقدارَ حائِلَةً دون إنفاذِ ذلك المَقْدَمِ، حتَّى تُكْشَفَ له ﷺ عن عواقِبِ الأمور^(١)؛ وهذا عينُ ما جَرَى في هذه القَضِيَّةِ!

وذلك: أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ عليٌّ ﷺ في حالِ ذلك الإنسانِ، وَجَدَهُ مَجْبُوبًا، وَأَظْهَرَ الله مِنْ حالِ التَّزَمِّي أَنَّهُ حَصُورٌ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي صِيَانَةِ حَرَمِ رَسُولِ الله ﷺ، وإِظْهَارًا لِلتَّكْذِيبِ مَنْ تَقَوَّةَ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ^(٢)؛ وَلَعَلَّهُ لَوْ رَأَاهُ وَعَلِيهِ ثِيَابُهُ، وَصَدَّرَ مِنْهُ مَا يُضْفِي عَلَيْهِ لِبَاسَ التُّهْمَةِ: لَمْ يَبَيِّنْ لِعَلِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَجْبُوبٌ إِلَّا بَعْدَ قَتْلِهِ.

فَحَفِظَ الله بهذا ذِمَّةَ رسوله ﷺ مِنْ أَنْ يَجْرِي فِيهَا غَلَطٌ يُشْبِهُ الْغَدْرَ، كما حَفِظَهَا مِنْ أَنْ يَجْرِي فِيهَا حَقِيقَةُ الْغَدْرِ^(٣).

هذا؛ وَمِمَّا يَكْشِفُ غِشَاوَةَ الْإِشْكَالِ عَنْ فَهْمِ هَذَا الْحَدِيثِ:

ما جَاءَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ بِسَيْطَةٍ، بِمَسَاقٍ أَكْمَلَ وَأَوْضَحَ لِتَصَوُّرِ الْحَادِثَةِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ الْمُخْتَصَرِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، يَقُولُ فِيهَا عَلِيُّ ﷺ:

«كَثُرَ عَلَيَّ مَارِيَةٌ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِبْطِيِّ ابْنِ عَمِّ لَهَا، كَانَ يَزُورُهَا، وَيَخْتَلِفُ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِي: «خُذْ هَذَا السَّيْفَ، فَانْطَلِقْ إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاقْتُلْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكُونُ فِي أَمْرِكَ إِذْ أَرْسَلْتَنِي كَالسَّكَّةِ الْمُحْمَاةِ لَا يُثَبِّتُنِي شَيْءٌ، حَتَّى أَمْضِيَ لَهَا أَرْسَلْتَنِي بِهِ؟ أَوِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ؟ قَالَ: «بَلِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ».

يقول عليٌّ ﷺ: فَأَقْبَلْتُ مُتَوَشِّحًا السَّيْفَ، فَوَجَدْتُهُ عِنْدَهَا، فَاجْتَرَطْتُ السَّيْفَ، فَلَمَّا أَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، عَرَفَ أَنِّي أُرِيدُهُ، فَاتَى نَخْلَةً فَرَقَوْنِي فِيهَا، ثُمَّ رَمَى

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (٣٨٦/٥).

(٢) «المفهم» (٦٣/١٦).

(٣) «الإنصاح» لابن هبيرة (٣٨٦/٥).

بنفسه على قفاه، وشَغَرَ برجليه، فإذا هو أجْبُ أَمْسَحُ! ما له ما للرجال قليلاً ولا كثيراً، فأعمدْتُ سِنْفِي، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فقال: «الحمد لله الَّذِي يَضْرِبُ عَنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ»^(١).

قال أبو العباس القرطبي: «هذا يدلُّ على أَنَّ أمرَه بقتله إِنَّمَا كان بشرط أن يَجِدَه عندها على حالةٍ تَقْتَضِي قتلَه، وَلَمَّا فَوَّهَ عنه عليٌّ ﷺ ذلك سألَه، فبيَّن له نيانًا شافيًا، فزَالَ ذلك الإشكال»^(٢).

فهذا يَبَيِّنُ: أَنَّ هذا الرَّجُلَ كان أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهِ لَمَّا قد اسْتَحَلَّ مِنْ حُرْمَتِهِ، لكن اشترط أن يَجِدَه عند بيته على حالةٍ تَقْتَضِي نَقْضَ عَهْدِهِ^(٣)، ولذا بَعَثَ عليًّا ﷺ لِيَرَى الْقِصَّةَ، فَإِنْ كان ما بَلَغَه عنه حَقًّا قتلَه، ولهذا قال ﷺ في حديثه: «أَكُونُ كَالسَّكَةِ الْمُحْمَاةِ، أَمْ الشَّاهِدُ يَرَى ما لَا يَرَى الْغَائِبُ...؟» والأمرُ وإن كان مجردَ تَهْمَةٍ، لكنَّها في جانبِ حَرَمِ النَّبِيِّ ﷺ جناية.

وليس أمره بقتله إقامةً لحدِّ الزَّنا، كما غلط المُعْتَرِضُ في فهمه، «لأنَّ إقامةَ حدِّ الزَّنا ليس هو ضربُ الرِّقَةِ، بل إن كان مُحَصَّنًا رُجِمَ، وإن كان غير مُحَصَّنٍ جُلِدَ، ولا يُقامُ عليه الحدُّ إِلَّا بأربعةِ شُهَدَاءَ، أو بالإقرارِ المُعْتَبَرِ. لكن لَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ كان مُجْبُوبًا، عَلِمَ أَنَّ المَفْسَدَةَ مأمُونَةٌ منه بِالْمَرَّةِ»^(٤).

ولو كان ما أَمَرَ به النَّبِيُّ ﷺ قضاءً مُبَرِّمًا بالقتلِ، لَمَّا أَوَكَلَ إلى عليٍّ ﷺ إعمالَ نَظَرِهِ في الحُكْمِ المُسْتَحَقِّ، كما هو ظاهر من قوله: «... بل الشَّاهِدُ يَرَى ما لَا يَرَى الْغَائِبَ»، والرُّؤْيُ هنا «أَرَادَ بِهَا رُؤْيَا الْقَلْبِ، لَا رُؤْيَا الْعَيْنِ! أَي: أَنَّ

(١) أخرجه البزار في «المستد» (٢٣٧/٢) والضياء في «المختار» (٣٥٣/٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٧٨/٣)، وقال: «هذا غريب لا يعرف مسنداً بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وجاء تصريح ابن إسحاق بالسماع في «التاريخ الكبير» للبخاري (١٧٧/١)، فالإسناد متصل جيد، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٩٠٤).

(٢) «المفهم» (٦٤/١٦).

(٣) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٧٦/١٢).

(٤) «الصارم المسلول» لابن تيمية (ص/٥٩-٦٠).

الشَّاهِدَ يَتَبَيَّنُ لَهُ مِنَ الرَّأْيِ وَالنَّظَرِ فِي الْأَمْرِ، مَا لَا يَظْهَرُ لِلْغَائِبِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ
لِلْأَمْرِ يَتَّضِحُ لَهُ مَا لَا يَتَّضِحُ لِلْغَائِبِ»^(١).

وهذا ما جرى على وفقه عليٌّ عليه السلام، حيث إنه لما انكشف له أنه محبوب،
لم يتعرَّض له بالقتل، لأنه عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى إِتْيَانِ بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «إِلَّا عِلْمُهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَتَّهَمُ لَكُونِهِ مَجْبُوبًا، فَغَلِطَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ
فَهُمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَرَاءَةُ الْإِنْسَانِ عِنْدَ نَفْسِهِ، حَتَّى تَكُونَ بَرَاءَتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ظَاهِرَةً
مَعْلُومَةً: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ»^(٢)، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ رَأَاهُ مَعَ زَوْجِهِ صَفِيَّةَ رضي الله عنها لَيْلًا:
«عَلَى رَسُولِكُمَا؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتِ حُمَيٍّ...»^(٣).

فالحمد لله الَّذِي يَضْرِفُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الظُّنُونَ، كَمَا يَرُدُّ عَنْ سُنتِهِ الطُّعُونَ.

(١) نقله الصنعاني عن ابن جرير الطبري في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٥٣٣/٦).

(٢) «الإفصاح» لابن هبيرة (٣٨٦/٥).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الإعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم: ٢٠٣٨)، ومسلم في
(ك: الآداب، باب بيان أنه يستحب لمن رثي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه
فلافة ليدفع ظن سوء به، رقم: ٢١٧٥).

المبحث التاسع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث
دعاء النبي ﷺ بالخير لمن آذاه أو لعنه من المسلمين

المَطْلَب الأوَّل
سَوَّقُ حَدِيثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ
بِالْخَيْرِ لَعْنِ آذَاهُ أَوْ لَعْنِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتَهُ، شَتَمْتَهُ، لَعَنْتَهُ، جَلَدْتَهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

(١) أخرجه مسلم في (ك: البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي ﷺ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلا لذلك، كان له زكاة وأجر ورحمة، رقم: ٢٦٠١)، وهو في البخاري (ك: الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «مَنْ آذَيْتَهُ فَاجْعَلْهُ لَكَ زَكَاةً وَرَحْمَةً»، رقم: ٦٣٦١) بأقصر من لفظ مسلم.

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث دعاء النبي ﷺ بالخير لمن آذاه أو لعنه

حاصل ما أورده المخالفون على هذا الحديث في المعارضة التالية:

أن الحديث يُوجي بأن النبي ﷺ يستغفره غضبه، فيلعن الناس ويؤذيهم من غير عذر موجب، وهذا عين الظلم، وفيه منقصة لمقامه وعصمته.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي): «قد عليم البر والفاجر، والمؤمن والكافر، أن إذاء من لا يستحق من المؤمنين، أو جلدتهم، أو سبهم، أو لعنهم على الغضب: ظلم قبيح، وفسق صريح، يربأ عنه عدول المؤمنين، فكيف يجوز على سيد النبيين، وخاتم المرسلين؟!»^(١).

ويؤيد (جعفر الشبكاني) هذا الاعتراض بقوله: «إن صدور السب واللعن والجلد لا يخلو عن حالتين:

الأولى: أن يكون المسبوب والمجلود والملعون مستحقاً لذلك الفعل، .. ومثل هذا لو جاز، لا يحتاج إلى الاعتذار كما هو ظاهر الحديث، ولا يحتاج إلى أن يقول: إنما أنا بشر؛ مثلها ما إذا لم يكن مستحقاً لذلك عند الله وفي واقع الأمر، ولكن قامت الأمانة الشرعية على الاستحقاق في الظاهر، والنبي ﷺ مأمور بالحكم بالظاهر والله يتولّى السرائر.

(١) «أبو هريرة» للموسوي (ص/١١١).

الثانية: ما إذا لم يكن هناك مُسَوِّغ لهذه الأعمال، لا واقعاً ولا ظاهراً،
وإنما قام الفاعل بذلك مُتَأَثِّراً عن قوى حيوانية، وهذا هو المُتبادر من
الرُواية، بشهادة قوله: «إنَّما أنا بَشَرٌ»، ولأزم ذلك أن يكون ﷺ فاحشاً، ولعائناً،
وسبباً . . .»^(١).

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٥٨٩-٥٩٠).

المَطْلَب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث دعاء النبي ﷺ لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

أَمَّا ما أبداه المخالفون من دعوى معارضة الحديث لمقام النبوة، فجوابه:
أَنْ لَمْ يَحْصُلْ أَنْ سَبَّ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ لَعَنَ أَوْ جَلَّدَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، حَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ! فَهُوَ الْمَبْعُوثُ رَحْمَةً لَهُمْ، وَقِيَامًا بِالْعَدْلِ بَيْنَهُمْ؛ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ: أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ ﷺ اسْتِحْقَاقُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ لَهُ، وَهَذَا الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَحَدٌ دَعَاكَ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ...»^(١).

وفي تقرير هذه الحقيقة، يقول المازري:

«المُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ»: عِنْدَكَ فِي بَاطِنِ أَمْرِهِ، لَا عَلَى مَا يَظْهَرُ إِلَيْهِ ﷺ مِمَّا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ وَجَنَابَتُهُ حِينَ دَعَاكَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَ بَاطِنُ أَمْرِهِ عِنْدَكَ أَنَّهُ يَمُنُّ تَرْضَى عَنْهُ، فَاجْعَلْ دَعْوَتِي عَلَيْهِ الَّتِي اقْتَضَاهَا مَا ظَهَرَ إِلَيَّ مِنْ مُقْتَضَى حَالِهِ حِينَئِذٍ طَهُورًا وَزَكَاةً، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحِ لَا إِحَالَةَ فِيهِ، وَهُوَ ﷺ مُتَعَبِّدٌ بِالظُّوَاهِرِ، وَحِسَابُ النَّاسِ فِي الْبَوَاطِنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(١) أخرجه مسلم في (ك: البر والصلة والآداب، باب من لعن النبي ﷺ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك، كان له زكاة وأجرها ورحمة، رقم: ٢٦٠٣).

فإن قيل: فما معنى قوله: «وأغضب كما يغضب البشر»، وهذا يشير إلى أنَّ تلك الدعوة وَقَعَتْ بِحُكْمِ سُورَةِ الْغَضَبِ، لا على أَنَّهَا مِنْ مُقْتَضَى الشَّرْعِ؟ ..

قيل: يحتمل أن يكون ﷺ أرادَ أنَّ دعوته عليه، أو سبَّه، أو جلده، كان ممَّا خَيْرَ بين فعله له عقوبةً للجاني، أو تركه والزَّجْرَ له بما سوى ذلك، فيكون الغضبُ لله سبحانه بَعَثَهُ على لَعْنَتِهِ أو جلده، ولا يكون ذلك خارجًا عن شُرْعِهِ، ولا مُوقِعًا له فيما لا يجوز.

ويحتمل أن يكون خَرَجَ هذا مَخْرَجَ الإِشْفَاقِ مِنْهُ ﷺ، وتعليم أُمَّتِهِ الخوفَ مِنْ تَعْدِيِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّهُ ﷺ يُظْهِرُ الإِشْفَاقَ مِنْ أَنَّ يَكُونُ الْغَضَبُ يَحْمِلُهُ عَلَى زِيَادَةِ يَسِيرَةٍ فِي عَقُوبَةِ الْجَانِي، لَوْلَا الْغَضَبُ مَا زَادَهَا وَلَا أَوْقَعَهَا، .. أو إِشْفَاقًا مِنْهُ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ^(١).

وأبدى القاضي عياض احتمالًا آخَرَ قال فيه: «... هو ﷺ لا يقول ولا يفعل في حالِ غَضَبِهِ ورضاه إِلَّا صِدْقًا وَحَقًّا، لكن غَضَبُهُ لِلَّهِ تَعَالَى قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى الشَّدَةِ فِي أَمْرِهِ، وَتَعْجِيلِ عَقُوبَةٍ مُخَالَفِهِ، وَتَرْكِ مَا قَدْ أُبِيحَ لَهُ مِنَ الْإِغْضَاءِ عَنْهُ وَالصَّفْحِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ قَطُّ، إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ»^(٢).

فعلَى هذا؛ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ»: أَيِ مِنْ جِهَةٍ تَعَيَّنَ التَّعْجِيلُ.

وَأَمَّا دَعْوَى (السُّيْحَانِي) أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ إِنْ صَدَرَ مِنْهُ ﷺ عَلَى مُسْتَحَقٍّ، فَلَا حَاجَةَ مَعَهُ إِلَى اعْتِدَارِ .. إلخ:

فهذه سَوَاءٌ مِنْ سَوَاءَاتِ فَهْمِهِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَيُّ اعْتِدَارٍ مِنَ الْأَسَاسِ! إِنَّمَا فِيهِ زِيَادَةُ احْتِيَاطٍ مِنْهُ ﷺ وَرَعًا وَوَجَلًا أَنْ يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى بِأَدْنَى شُبْهَةِ حَقٍّ لِأَخْذٍ فِي ذِمَّتِهِ.

(١) «المعلم بفوائد مسلم» (٢٩٦/٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٧٢/٨).

ولو كان في الحديث ما يثبي بعدم استحقاق مَنْ وقع عليه لعنه أو شتمه أو جلده، لا في الظاهر، ولا في الباطن الَّذي في علم الله - كما يدّعيه المعارض-: لكان أجدر بالنبي ﷺ في الحديث أن يستغفرَ ربّه لنفسه! ويُبدّي في لفظه نبراتِ الحزن والنّدم على ما فرط في حكمه، لا المُشارطة عليه تعالى، ثمّ دُعاءه لغيره، كما جاء في الحديث.

والحاصل أنّ الحديث فيه من كمالِ شفقتِه ﷺ على أمته، وجميلِ خلقه، وكرمِ ذاته، حيث قصّد مقابلة ما وَقَعَ منه بالجبر والتّكريم^(١)، وهو خالٍ من أيّ منقصةٍ للنبي ﷺ تغايّب عليها المعارض، والحمد لله.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٧٢).

المبحث العاشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ حَدِيثِ «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

عن أنس رضي الله عنه أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «في النَّارِ»، فلَمَّا قَفَى^(١) دعاه، فقال: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ». رواه مسلم^(٢).

(١) قَفَى: أي ذهب مولى، وكأنَّه من القفا، أي أعطاه قضاء وظهوره، «النهاية» (٩٤/٤).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين، رقم: ٢٠٣).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث «إنَّ أبي وأباك في النار»

أُسِّ المعارضات التي ألقى بها المخالفون في وجو الحديث: دعوى مدافعة للقرآن المُثبت لنجاة عموم أهل الفترة من العذاب الأخرى، وأنَّ والد النَّبي ﷺ لا ريب عندهم من أولاء الذين شملتهم تلك الآيات بالإعذار^(١).

ففي تقرير هذا الاعتراض على الحديث، يقول (عبد الله بن الصديق الغماري): «خبر الأحاد لا يُقدَّم على القرآن الكريم... وهذا الحديث بهذا اللفظ شاذُّ مردود، لمخالفته ما مرَّ بيانه آنفاً -يعني: الآيات القرآنية-...»^(٢).

ومحمَّد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) -وإن لم يصرح هو بإنكار الحديث- يُفهم من كلامه النزوع إلى ردِّ دلالة الحديث بظواهر بعض آيات القرآن، فهو يجعلُ أبوي النَّبي ﷺ من أهل الفترة، وهم معذورون في الدنيا، لا يلحقهم عذاب فيها^(٣)، فيقول في إثبات ذلك:

«... قلْتُ ما قلْتُ اعتماداً على نصٍّ من كتاب الله قطعي المتن وقطعي الدلالة، وما كُنْتُ لأرُدُّ نصّاً قطعي المتن قطعي الدلالة بنصِّ ظني المتن وظني

(١) سيأتي ذكر الآيات المعارض بها هذا الحديث عند سوق كلام د. القرضاوي قريباً.

(٢) «الفوائد المقتضية» (ص/ ٩٢-٩٣).

(٣) أمّا حكم الشنقيطي فيهم يوم القيامة: فسيأتي ذكره عند تفصيل الكلام عن حكم أهل الفترة.

الدلالة عند الترجيح بينهما؛ فهذا الحديث خير أحاد، ومثله حديث أبي هريرة عند مسلم: «استأذنت ربي أن أزور أمي فأذن لي، واستأذنته أن أستغفر لها فلم يأذن لي»، ولكن أخبار الأحاد ظنية المتن، فلا يُردُّ بها نصُّ قرآني قطعي المتن، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾؛ أي: ولا مُثبِّين.

وهذا النصُّ قطعي الدلالة، لا يحتمل غير ما يدلُّ عليه لفظه بالمطابقة، بخلاف حديث: «إنَّ أبي وأباك في النَّارِ»؛ فإنه ظني الدلالة؛ يحتمل أنه يعني بقوله: «إنَّ أبي» عمُّه أبا طالب؛ لأنَّ العرب تسمي العمَّ: أبا، وجاء بذلك الاستعمال كتابُ الله العزيز. والتَّحْقِيقُ في أبوي رسول الله ﷺ أنَّهما من أهل الفترة...»^(١).

ثمَّ شرع في نفي عذابِ أهل الفترة بإطلاق، وسيأتي تفصيله.
فأمَّا (محمَّد الغزالي)؛ فكان الأجرُ على الحطِّ من الحديث، فعاب -كعادته- على من تواردوا على قبوله قلةً فقههم في الدين! بل سوء أدبهم مع المَقَامِ النَّبَوِيِّ!

فتراه يقول: «قد سمعتُ بأذني من يقول: الحديث صحيح، وهو يخصُّص عموم الآية، فأهل الفترة ناجون جميعًا -عَدَا عبد الله بن عبد المطلب..!- قلتُ له: ماذا فَعَلَ حَتَّىٰ يستحقَّ وحده النَّارَ؟ كان عبد الله شابًا شريفًا عفيفًا حكى عنه التاريخ ما يزيه! ولم يحك عنه ما يشينه! والآية خبر لا يتحمَّل استثناء»^(٢).

وقال: «رأيتُ نفرًا من هؤلاء يَغشون المَجَامِعَ مُذْكَرِينَ بحديث أنَّ أبا الرسول ﷺ في النَّارِ! وشعرْتُ بالاشمئزاز من استغلالهم وسوء خُلُقهم! قالوا لي: كأنَّكَ تعترض ما نقول؟ قلتُ ساخرًا: هناك حديث آخر يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، فاختاروا أحدَ الحديثين.. قال أذكاهم بعد هنيئة: هذه آية لاحديث! قلتُ: نعم جعلتها حديثًا لتهتمُّوا بها، فأنتم قلُّما تفقهون

(١) «مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي» لأحمد المحضري (ص/٤١).

(٢) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٤٥).

الكتاب! قال: كانت هناك رسالات قبل البعثة، والعرب من قوم إبراهيم، وهم متعبدون بدينه...! قلت: العرب لا من قوم نوح، ولا من قوم إبراهيم، وقد قال الله تعالى في الذين بُعث فيهم سيد المرسلين: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [الشكك: ٤٤]... وللفقهاء كلام في أن أبوي الرسول ليسا في النار، يردون به ما تروون...»^(١).

أما (يوسف القرضاوي)، وإن استشكل هو المتن جدًا، لكنه لم يقتحِم جِماه كشأن الغزالي، فكان مِمَّا قاله تعليقًا عليه:

«... ما ذنب عبد الله بن عبد المطلب حتَّى يكون في النار، وهو من أهل الفترة، والصَّحيح أَنهم ناجون؟... لهذا توقَّفت في الحديث حتَّى يظهر لي شيء يشفي الصدر.

أما شيخنا الشَّيخ محمَّد الغزالي: فقد رفض الحديث صراحة! لأنَّه ينافي قول تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْذِرِينَ حَتَّى بَيِّنَتْ رُسُولا﴾ [الأنبياء: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَفْلَكُنْهُمْ بَعْدَإِ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُذِّعَ عَذَابَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَنْزِلَ وَنَخْرُجَ﴾ [طه: ١٣٤]، ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [الأنبياء: ١٩].

والعرب لم يُبعث إليهم رسول، ولم يأتهم نذير قبل محمَّد ﷺ كما صرَّحت بذلك جملة من آيات في كتاب الله ﴿لِنُذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَيْنَهُمْ مِنْهُمْ غَفْلُونَ﴾ [يس: ٦]... ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [الشكك: ٤٤].

ولكنِّي أؤثر في الأحاديث الصَّحاح التَّوقف فيها، دون ردِّها بإطلاق، خشية أن يكون لها معنى لم يُفتح عليَّ به بعد^(٢).

هذا؛ ويزيد بعض الإمامية المُحدِّثين^(٣) تناقضًا آخر بين الحديث والقرآن، وهو:

(١) «مهم داعية» لمحمد الغزالي (ص/٢١-٢٢).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية» ليوسف القرضاوي (ص/١١٧).

(٣) وهم في هذه الشبهة نَبَّحَ لأئمتهم المتقدِّمين، وقد عزا هذا القول إلى الشيعة واستدلَّاهم بما يأتي من آية عليه: الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣٢/١٣).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ -بزعمهم- لا زال تُنْقَل رُوحه مِن ساجِدٍ إِلَى ساجِدٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُنْقَلُ مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ، شَاهِدَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يَرْفَعُ دَرَجَاتٍ لَّكَ مِنْ تَحْتِ الْأَرْضِ وَيُنْقِلُ فِي السَّجَدِ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٢١٨-٢١٩]، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا مُسْلِمِينَ غَيْرَ مُشْرِكِينَ^(١) يقول (جعفر السُّبْحَانِي): «شَدَّ مَنْ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعَ كَثْرَةِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَوَفُورِ إِحْسَانِهِ، لَمْ يَرْزُقْهُ إِحْسَانُ وَالِدَيْهِ . . فَبِهَذَا النُّورِ الَّذِي قَدَّرَ فِي عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَضِيءَ الْعَالَمَ بِجَمَالِهِ، وَيُغَيِّرَ مَصِيرَ التَّارِيخِ بِرِسَالَتِهِ، لَا يَحْتَضِنُهُ إِلَّا أَصْلَابُ شَامَخَةٍ، وَأَرْحَامُ مَطْهَرَةٍ، كَنُوحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ بَعْدَهُ، كُلُّهُمْ مَنْزُحُونَ عَنِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَرِذَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمَسَاوِي الْأَخْلَاقِ»^(٢).

(١) ترى تقرير ذلك -مثلاً- في كتاب «التيان في تفسير القرآن» لشيخ الطائفة الطوسي (٦٨/٨).

(٢) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٣٧).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

عن حديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

فَإِنَّ مَسْأَلَةَ مَالٍ وَالَّذِي النَّبِيُّ ﷺ مندرجة تحت بَابِ عَامٍّ مَيَسَّمُهُ «حُكْمُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ»^(١)، يَتَضَحُّ هَذَا مِنْ نَفْسٍ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ نَصُوصٍ عَلَى رَدِّ هَذَا الْخَبَرِ؛ فَالْمَنْهَجِيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ السَّلِيمَةُ تَقْتَضِي التَّعْرِيجَ أَوَّلًا عَلَى هَذَا الْبَابِ الْأَعْمِ، لِيَتَّضِحَ بِتَفْصِيلٍ حُكْمُهُ الصَّوَابُ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ فِرْعِهِ الْمُشْكِلي عَلَى الْبَعْضِ؛ فَتَقُولُ:

تَمَدَّدَ خِلَافٌ عَرِيزٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي مَصِيرِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، تَعَدَّدَتْ تَفَاصِيلُهُ، وَتَنَوَّعَتْ فُرُوعُهُ، أَصْلُ الْإِشْكَالِ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى: أَنَّ ظَاهِرَ الْأَحَادِيثِ الْمُثْبِتَةِ لِعَذَابِ بَعْضِ الْجَاهِلِيِّينَ، مُعَارِضٌ فِي الظَّاهِرِ لِأَصْلِ قُطْعِيٍّ فِي الشَّرِيعَةِ، دَنَدَنَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُسْلِمٍ هَذَا، وَهُوَ: أَنَّ الْعُقُوبَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْآخِرَوِيَّةَ لَا تَنْزِلُ بِالْجِبَادِ إِلَّا بَعْدَ بَعثِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ، وَقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.

(١) الْفِتْرَةُ لَفْعٌ: فَنُلْئِ مِنْ قَوْلِ الْقَاتِلِ (قَتَرَ) هَذَا الْأَمْرُ يَفْتَرُ فِتْرًا: إِذَا هَذَا، وَسَكَنَ بَعْدَ جَدَّةٍ، وَلَآنَ بَعْدَ شِدَّةٍ، تَقُولُ: قَتَرَ الرَّجُلُ عَنْ عَلَيْهِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَدِّ فِيهِ، انْظُرْ «لِسَانُ الْعَرَبِ» (مَادَّةُ: فَ ت ر، ٤٣/٥).

أَمَّا اصْطِلَاحًا: فَيَقُولُ شَهَابُ الدِّينِ الْأَلُوسِي فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (١٠٣/٦): «أَجْمَعَ الْمَفْسُورُونَ بِأَنَّ الْفِتْرَةَ هِيَ انْقِطَاعُ مَا بَيْنَ رُسُلَيْنِ»، وَانْظُرْ «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (١٥٦/١٠)، وَ«جَمْعُ الْجَوَامِعِ» لِلْسَّيْكِ (٦٣/١).

فَعَلَىٰ ذَا يَكُونُ تَعْرِيفُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ: هُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ لَمْ يُدْرِكُوا النَّذَارَةَ قَبْلَهُمْ، وَلَمْ تَدْرِكْهُمْ الرِّسَالَةُ الَّتِي مَنَ بَعْدَهُمْ، انْظُرْ «الْحَاوِي» لِلْسَّيْطَوِيِّ (٢٠٩/٢).

فهذا الأصل قد تواردت نصوصُ الكتاب والسُّنة على تقريره وتأكيده،
وذهب جماهير العلماء إلى تقديمه والقضاء به على النُصوص الجزئية في بابهِ،
فتكون مردودةٌ إليه؛ وهذا مَسلك جمهورِ الأشعريةِ مِنَ المتكلمين، وكثيرٌ من أئمةِ
الحديث والفقه^(١).

ولا شكَّ أنَّ الأخذ بهذا الأصل القطعي، ومحاكمة ظاهر النُصوص التي
جاءت في إلحاق العقوبة ببعض أهل الجاهلية إليه: هو القول الصحيح الجاري
على مُقتضى المنهجية العلمية الصحيحة، فإنَّ الأحكام الشمولية القطعية التي
قامت عليها الشريعة في تكليف العباد، واستفاضت النُصوص في الدلالة عليها
-كمثل أن لا عمل شرعيَّ إلا بنيةٍ، ولا تكليف إلا مع القدرة، وأنَّ المُكلف
لا يُعاقب بجُرم غيره، ونحو ذلك من الأصول المُحكَّمة في الشريعة- إذا جاء في
ظاهر بعض النُصوص ما يُناقض ذلك: فإنه لا يصحُّ لنا القُدح في ذلك الأصلِ
القطعي، أو تجاوزه وعدم اعتباره.

فهذا ممَّا لا ينبغي أن نختلف فيه على الحديث.

إنَّما الشَّأن في الفهم الصحيح لما ادَّعي نقصه من تلك الأخبار لأصل من
تلك الأصول المَرعية! فإنَّ الخبر إذا ساعَ حملُه على معنى لا يتناقض مع أصل
منها، وجب المَصير إليه، دون الهرولة إلى الإنكارِ جُزْأً من غير تَبَيُّن أو توقُّف.
وكان العلماء قد سَعَوْا حثيثاً في تطبيق هذا المنهج على مسألتنا هذه بما
تضمَّنته من أخبارٍ في تعذيب بعض أهل الفترة، فحيث استقرَّ لديهم أن لا عذاب
إلا بعد قيام الحُجة، قصدوا إلى تأويل تلك الأخبار النبوية على معاني توافق هذا
الأصل، فاختلَفوا في ما يُحمَل عليه، على أقوال عدة:

منهم مَنْ ذهب إلى نفي العذاب عن أهل الفترة بإطلاق، فبرَّاهم بذلك
ناجين في الآخرة: وهؤلاء جمهورُ الأشاعرة^(٢)، وبعض فقهاء الشافعية^(٣)، وكان
موقفهم من أخبار العذاب مُتبايناً على فريقين:

(١) وساتني أقوال بعضهم عن قريب في ذكر أقوال العلماء في حكم أهل الفترة.

(٢) انظر حاشية ابن الأمير المالكي على «إتحاف المريد» (ص/٥٨-٥٩).

(٣) «الخواوي» للسيوطي (٢/٢٠٢)، وحاشية السندي على «سنن ابن ماجه» (١/٤٧٧).

فريق: يقصر التعذيب على مَنْ ذُكِرَ في النصوص فقط، ويفوضون علم سبب تعذيبهم إلى الله تعالى^(١).

ولا يخفى أن هذا المسلك في التفويض لا يُوفِّقُ بمثله بين المتعارضات، وهذا الذي أنكره (محمد الغزالي) على مُجادلِهِ، وله الحقُّ في أن يُنكرَ عليه هذا المنطق في التفكير! فإنَّ القول بالتفويض مشروع فيما تقصّد الشرع إخفاء علمه عن المُكلَّف؛ ومسألنا خارجةً عن هذا النطاق، فهي استعلامٌ عن الحكمة من إخراج بعض الأفراد من عموم الخطاب الإلهي، قصد التوفيق بين كلماته - سبحانه - وبين أفعاله، نفيًا للتخالف بينهما في الأذهان.

وليس ينزع إلى مثل هذا المسلك في الغالب إلا مَنْ ينفي الحكمة عن أفعاله سبحانه، وقد أبان عن بطلان هذا العقْد أئمةُ السُّنة والجماعة، بما لا يسع بسطه في هذا المقام^(٢).

وفريق آخر: رأى الأخبار التي جاء فيها تعذيب بعض أهل الفترة أخباراً آحاد، لا يصحُّ الاعتماد عليها، خاصّةً وأنها عارضت الأصول القطعية^(٣).

وهذا أيضًا مسلكٌ علميٌّ غير سديد! فإنَّ الآحاد الصحيحة مُعتبرة في العقائد، فكيف إذا استفاضت وبلغت مبلغ العلم القطعيِّ بمجموعها؟! كما الشأن في هذه الأحاديث المثبتة لعذاب بعض أهل الفترة؛ فلا مُسَوِّغٌ بعدُ لهذا المسلك في ردّها^(٤).

(١) انظر «تحرير المقال في موازنة الأعمال» (ص/٤٢٥).

(٢) انظر في استيفاء شبه التّأنيث للحكمة والتعليل الإلهيين، وذكر الأجوبة عنها: في «شفاء العليل» لابن القيم (ص/٢٠٦).

(٣) انظر «حاشية المحلّي على شرح المقار على جمع الجوامع» (١/٨٨)، و«تحرير المقال» لعقيل بن عطية (ص/٢٤٥).

(٤) من أشهر من تصدّى لردّ هذه الآحاد في تعذيب بعض أهل الجاهلية: السيوطي، في «سرماتل خضصه لإبائ نجاه أبوي النبي ﷺ»، وأفرط حين أثبت الحديث الموضوع في بعثهما من موتها ليومنا به، وصحّح حديثاً في ذلك عن طريق ما يدّعيه من الكشف والمنام! مع محاولات واهية لتضعيف حديث مسلم: «إن أبي وأباك في النار»، هذا كلّهُ ممّا عابه عليه المُحقّقون من العلماء، انظر إحدى رسائله تلك في «الهاوي للفتاوي» (٢/٢٤٤): «مسالك الخفا في والدي المصطفين».

وغير هؤلاء من أهل العلم مَنْ ذَهَبَ مذهبًا مختلفًا، حيث أثبتوا عذابًا لأهل الفترة، ويؤفّقون بين نصوص العذاب والأصل السَّابِقِ تقريره بسلوك ثلاثة مسالك في الجمع:

الأول: أنَّ هؤلاء الَّذِينَ جاءَ الخَبرُ بتعذيبهم من أهل الجاهليّة، كانوا على علم بدعوة الرُّسل السَّابِقين، فهم في الحقيقة مِمَّن قامت عليهم الحُجَّةُ بالرُّسالات السَّابِقة.

هذا ما اختاره بعضُ أهل العلم على رأسهم النووي، وجعل حديث هذا الباب «إنَّ أباي وأباك في النَّار»: مِمَّا يُستنبط منه ذلك، فقال: «إنَّ مَنْ مات في الفترة على ما كانت عليه العَرَبُ من عبادةِ الأوثانِ فهو من أهل النَّار، وليس هذا مُواخذةً قبل بلوغ الدَّعوة، فإنَّ هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم»^(١).

ومِمَّن قال بهذا القول نفرٌ من العلماء دَعَبوا إلى أنَّ قريشًا ليسوا من أهل الفترة مطلقًا! كابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) قال: «... أمَّا صاحب الفترة فليس ككافر قريش قبل النَّبي ﷺ، لأنَّ كُفَّار قريش وغيرهم مِمَّن عَلِمَ وَسَمِعَ عن نبوَّة ورسالة في أقطار الأرض فليس بصاحب فترة، والنَّبِيُّ ﷺ قد قال: أبي وأبوك في النَّار، ورأى عمرو بن لُحي في النَّار، إلى غير هذا ممَّا يطول ذكره، وأمَّا صاحب الفترة يُفَرِّضُ أَنَّهُ أَدَمِيٌّ لَمْ يَطْرَأْ إِلَيْهِ أَنَّ اللهَ تعالى بعث رسولًا، ولا دعا إلى دين، وهذا قليل الوجود»^(٢).

قلت: وهذا قولٌ يَحْتَاجُ قائله إلى إثبات قيام الحُجَّةِ على آحادِهِم! وأنَّهم علِموا بصدق الأنبياء وبلغتهم الرُّسالة! وإلَّا فليس ذكر بعض الأعيان في بعض الأخبار بكافٍ لتعميم حالهم على باقي جنسِهِم.

(١) «شرح النووي على مسلم» (٧٩/٣).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٧٢/٤).

ولو كان حكم أهل الفترة على وزانٍ واحدٍ مِنَ الهلاك في الآخرة، لَمَا وَجِدَ دَاعٍ لِأَن يَسْأَلَهُ ﷺ بعض النَّاسِ عن مصير آبائهم!

المسلك الثاني: القول بأن أخبار العذاب مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ وَأَشْرَكَ وَشَرَعَ لِنَفْسِهِ دِينًا جَدِيدًا: وهذا قولُ قُرَّه الأبي^(١).

ويردُّه: أن عددًا مِنَ التُّصَوُّصِ نَجَّاتِ بِعَذَابٍ أَفْرَادٍ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ تَشْرِيعٌ وَلَا تَبْدِيلٌ قَطْعًا.

القول الثالث: أَنَّ التُّصَوُّصَ الَّتِي فِيهَا الْإِخْبَارُ بِعَذَابٍ بَعْضُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، هِيَ إِخْبَارٌ عَنْ مَالٍ امْتَحَانِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، غَايَةٌ مَا فِيهَا انْكِشَافٌ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ بِسَابِقِ السَّعَادَةِ أَوِ الشَّقَاوَةِ.

وَأَجْدُنِي أَنْزَعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْحُكْمِ عَلَى أَهْلِ الْفِتْرَةِ فِي الْجُمْلَةِ، لِقُوَّةِ أَدَلَّتِهِ وَتَمَاسُكِهَا، فَقَدْ صَحَّتْ عِدَّةُ أَخْبَارٍ فِي امْتِحَانِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مِنْ ذَلِكَ:

حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ ..»، إِلَى أَنْ قَالَ: «.. وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ، مَا أَتَانِي كِتَابٌ وَلَا رَسُولٌ، فَيَأْخُذُ مَوَاتِيْقَهُمْ لِيُطِيعَنَّهُ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا»^(٢).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: «.. فَمَنْ اقْتَحَمَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَا حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ»^(٣).

(١) «إكمال الإكمال» (١/٦١٨)، وَتَبَعَ عَطِيَّةُ بْنُ عَقِيلٍ فِي جَعْلِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ النَّاجِينَ هُمْ مَنْ لَمْ يُؤْخَذْ وَلَمْ يُشْرَكَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ١٦٣٠١)، وَقَالَ مَخْرُجُهُ: «حَسَنٌ»، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْم: ٤١)، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ك: التَّارِيخُ، بَابُ: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ وَصْفِ الْأَقْوَامِ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَقْم: ٧٣٥٧).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ١٦٣٠٢) وَحَسَنَهُ إِسْنَادُهُ مُخْرَجُهُ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (رَقْم: ٤٠٤) وَقَالَ الْأَبْيَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (١/١٧٦): «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ غَيْرُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ ابْنُ جَدْعَانَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ قَدْ تَوَبَّعَ»

وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «.. فيرفع لهم النَّار فيُقال، رُدوها، أو قال: ادخلوها، فيدخلها مَنْ كان في علم الله سعيًا أن لو أدرك العمل، قال: ويمسك عنها مَنْ كان في علم الله شقيًّا أن لو أدرك العمل، فيقول الله تبارك وتعالى: إني عَصَيْتُمْ؟ فكيف برُسلي بالغيب؟»^(١).

فهذه الأحاديث أخالها نصوصًا في محلِّ النزاع، وبموجبها أخذ جمهور السَّلف، وحكاها أبو الحسن الأشعريُّ عن مذهب أهل السُّنة^(٢)، وهو ما نصره البيهقيُّ من مُعتقدهم^(٣)، واختاره ابن حزم^(٤)، وابن تيمية^(٥)، وابن القيم^(٦)، وابن كثير^(٧)، وابن حجر العسقلاني^(٨).

فإن قيل: فقد أنكر ابن عبد البرُّ أحاديثَ الامتحان هذه، بكون ما وُرد في بابها ليس بقويٍّ، فلا تقوم بها حجة؛ والآخرة دار جزاء، لا دار عمل وابتلاء، فكيف يُكَلَّفون دخول النَّار وليس ذلك في وَسعِ المخلوقين؟ والله لا يكلف نفسًا إلَّا وُسْعها^(٩).

فيُردُّ عليه بما أجاب به ابنُ كثير قال:

«أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما قد نصَّ على ذلك غير واحد من أئمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يَقوى بالصَّحيح والحسن، وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متعاضدةً على هذا النمط، أفادت الحجة عند الناظر فيها.

(١) أخرجه ابن الجعد في «المسند» (رقم: ٢٠٣٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٧/١٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (رقم: ١٠٧٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٦/٧): «رواه البزار، وفيه عطية وهو ضعيف».

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨١/٤)، و«تفسير القرآن العظيم» (٥٨/٥).

(٣) انظر «الاعتقاد» له (ص/١٦٦).

(٤) «الفصل» (٧٤/٣) (٥٠/٤-٦٦).

(٥) «الجواب الصحيح» (٢٩٨/٢).

(٦) «طريق المهجرتين» (ص/٣٩٢).

(٧) «تفسير القرآن العظيم» (٥٦-٥٣/٥).

(٨) «فتح الباري» (٤٤٥/٣).

(٩) «الاستذكار» لابن عبد البر (١١٤/٣).

وأما قوله (إِنَّ الْآخِرَةَ دَارُ جَزَاءٍ): فلا شكَّ أنَّها دار جزاء، ولا ينافي التَّكليف في عرصاتها قبل دخول الجَنَّةِ أو النَّارِ، .. وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُورِ﴾ [الْقَلَم: ٤٢]، .. وفي الصَّحَّاحين في الرَّجُل الَّذِي يكون آخر أهل النَّار خروجا منها: أَنَّ الله يأخذ عهوده ومواريثه إِلَّا يسأل غير ما هو فيه، ويتكرَّر ذلك مرارا ..

وأما قوله: (كيف يكلفهم دخول النَّار، وليس ذلك في وسعهم): فليس هذا بمنع من صحَّة الحديث، فإنَّ الله يأمر العباد يوم القيامة بالجواز على الصُّراط، وهو جسر على جهنَّم أحدُ من السَّيف وأدقُّ من الشَّعرة، .. وليس ما ورد في أولئك بأعظم من هذا، بل هذا أطمُّ وأعظم!

وأيضًا فقد ثبتت السُّنة بأنَّ الدُّجال يكون معه جَنَّة ونار، وقد أمر الشَّارع المؤمنين الَّذين يدركونه أن يشرب أحدهم من الَّذي يرى أنَّه نار، فإنَّه يكون عليه بردًا وسلامًا، فهذا نظير ذلك، وأيضًا فإنَّ الله تعالى قد أمر بني إسرائيل أن يقتلوا أنفسهم، .. وذلك عقوبة لهم على عبادتهم العجل، وهذا أيضًا شاقٌّ على النَّفوس جدًّا، لا يتَّعصر عمَّا ورد في الحديث المذكور^(١).

فهذه مذاهب العلماء في توجيه الأخبار الَّتِي جاءت في تعذيب بعض أهل الجاهليَّة^(٢)؛ والقول الأخير منها بامتحان أهل الفترة ومَن جهلوا الحُجَّة أسعدها بتألف الأدلَّة، وأذهب «للخصومات الَّتِي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه، فإنَّ من قطع لهم بالنَّار كلَّهم، جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجَنَّة كلَّهم، جاءت نصوص تدفع قوله»^(٣).

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥٨/٥).

(٢) وثمَّة أقوال أخرى اجتهد بعض العلماء والباحثين في جمعها ممَّا يطول به المقام هنا، انظر «مسالك الحنفا» للسيوطي (ضمن الحاوي للفتاوي ٢٤٥/١)، وإشكالية الإغفار بالجهل» لـ د. سلطان العميري (٢٧١-٢٧٨).

(٣) «دره تعارض العقل والنقل» (٤٠١/٨).

ومع رجاحة هذا المذهب على باقي الأقوال في مسألة أهل الفترة، يُشكّل عليه بعض الأحاديث التي وردت بإثبات عذاب القبر لبعض من مات في الجاهلية، منها:

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «دخل النبي ﷺ يوماً نخلاً لبني النّجار، فسمع أصوات رجالٍ من بني النّجار ماتوا في الجاهلية يُعذّبون في قبورهم، فخرج النبي ﷺ فرعاً، فأمر أصحابه أن يتعوّدوا من عذاب القبر»^(١).
ووجه الإشكال: أن الحديث أثبت تحقّق العذاب لبعض أهل الجاهلية في قبورهم قبل حصول الامتحان لهم يوم القيامة^(٢)!

والجواب على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن الله لا يُعذّب أهل الجاهلية على مناقضة الأصول العقديّة فقط، فقد يُعذّبون على مُنكراتٍ من الأفعال لا يجهلون قُبْحها فِطْرةً وعُرفاً، كالظُّلم والاعتداء على حقوق الخلق.

شاهد ذلك: ما ورد في حديث جابر ممّا كُشف للنبي ﷺ فيه من عذاب أهل النّار من المّاضين، يقول: «... حتّى رأيتُ فيها صاحبَ المِخْجَنِ»^(٣) يجرّ قُصْبَه في النّار، كان يسرق الحاجّ بمِخْجَنِه، فإن فُظِن له قال: إنّما تعلّق بمِخْجَنِي، وإن غفل عنه ذهب به! وحتّى رأيتُ فيها صاحبةَ الهَرَّةِ التي ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خَشاش الأرض...»^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ١٤١٥٢)، وإسناده صحيح على شرط مسلم كما قال مُخرّجوه، وهو عند برقم (١٣٤٤٧) وفي سنن أبي داود (ك: السّنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم: ٤٧٥١) من حديث أنس.

ومنه من يستدل بهذا على ما ذهب إلى النووي وغيره من مآخذة أهل الجاهلية وتعتيبيهم على شركهم، كالآلباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٢٩٧).

(٢) «إشكالية الإعذار بالجهل» (ص/٢٧٦).

(٣) المِخْجَن: عصا مُقفّعة الرّأس كالسّولجان، «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في (ك: الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم: ٩٠٤).

يقول الأبِّي: «التَّعْذِيبُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ، بِمَا لَا يُعَذَّرُ بِهِ مِنَ الضَّلَالِ، كَأَنْ يَكُونَ وَأَدَّ ابْنَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ الْفُحْجُ لَدَيْ كُلِّ الْعُقَلَاءِ»^(١).

فجائزُ أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَذَابِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي حَائِطِ بَنِي النَّجَارِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

والوجه الثاني: عَلَى فَرَضِ الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّعْذِيبَ فِي الْقَبْرِ كَانَ عِقَابًا عَلَى الْكُفْرِ، فَإِنَّ اسْتَشْكَالَ أَحَادِيثِ الْإِمْتِحَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَامَّةَ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَاقِعُونَ فِي الْجَهْلِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْهُمْ يُعَذَّرُونَ بِجَهْلِهِمْ هَذَا بِإِطْلَاقٍ. بَيْنَمَا الصَّحِيحُ أَنَّ أَهْلَ الْفَتْرَةِ عَلَى قَسَمَيْنِ:

القسم الأول: مَنْ فَرَّتْهُمْ مِنْ جِهَةِ انْقِطَاعِ الرُّسُلِ فَقَطْ:

بَحِثْ لَمْ يُدْرِكُوا أَيَّ نَبِيٍّ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى عِلْمٍ بِتَذَارَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَخُجَّجِ التَّوْحِيدِ وَقَبْحِ التَّشْرِكِ: فَهَؤُلَاءِ مَحْجُوجُونَ بِهَذِهِ التَّذَارَاتِ، لَا يُعَذَّرُونَ بِتَجَاهُلِهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهَا.

فَفِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ وَرَدَ بَعْضُ مَا سَبَقَ مِنْ نَصُوصِ السُّنَنِ فِي عَذَابِ أَهْلِ الْفَتْرَةِ، كَالَّذِي وَرَدَ فِي عَذَابِ أَحَدِ أَجْوَادِ الْعَرَبِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدْعَانَ، لِأَجْلِ إِعْرَاضِهِ، حَيْثُ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ كَوْنُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَاصِلًا لِلرَّحِمِ، مُطْعَمًا لِلْمَسْكِينِ، فَهَلْ ذَاكَ نَافِعُهُ؟ فَقَالَ: «لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ»^(٢)، أَيْ كَانَ الْقَرَضُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ الْحَقُّ.

أَوْ مَا وَرَدَ فِي عَذَابِ عَمْرُو بْنِ لُحَيٍّ^(٣): لِأَجْلِ تَبْدِيلِهِ لِدِينِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ

(١) «إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ» (١/٦١٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ، رَقْم: ٣٦٥).

(٣) عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ: بَنُ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرُو بْنِ عَامِرِ الْأَزْدِيِّ، مِنْ قَحْطَانَ، وَفِي الْقَهْطَانِ، وَفِي الْعُلَمَاءِ مَنْ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ مُضَرِّيٌّ مِنْ عَدْنَانَ: أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ، وَدَعَا الْعَرَبَ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، بَعْدَ أَنْ افْتَنَّتْ بِهَا فِي الشَّامِ،

انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» (٥/٨٤).

وتوثينيه، كما في قول النبي ﷺ فيه: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَيَّب السَّوَابِ، وَعَبَدَ الأصْنَامَ: أَبُو خِرَازَةَ عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ يَجْرُ أَمْعَاءَهُ فِي النَّارِ»^(١).

بل بعض آيات القرآن نفسها تُثَبِّتُ عَلَمَ كثيرٍ من العرب بدعوة التَّوْحِيدِ، منها قوله تعالى مخاطبًا أصحاب النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَذَكِّرًا حَالَهُمْ قَبْلَ الْبِعْثَةِ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣].

يقول ابن جرير في تفسير الآية: «وكنتم على طَرَفِ جَهَنَّمَ بكفرِكُمْ الَّذِي كنتم عليه، قبل أن يُنْعِمَ الله عليكم بالإسلام، فتصيروا بائنلافِكُمْ عليه إخوانًا، ليس بينكم وبين الوقوع فيها إلَّا أن تموتوا على ذلك من كفرِكُمْ، فتكونوا من الخالدين فيها»^(٢).

وجه الشَّاهد منها: أنَّ هؤلاء الْمُخَاطَبِينَ بهذا الْمَرْءِ الْإِلَهِيِّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وأنصارِ الأوس والخزرج، لو مَاتُوا في جاهليَّتِهِمْ على ما كانوا عليه مِن عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ: لكانوا مُعَذِّبِينَ غير مَعْذُورِينَ، وهذا بِنَصِّ الْآيَةِ، وفي هذا أُبَيِّنُ دَلَالَةَ عَلَى أَنَّ حُجَّةَ التَّوْحِيدِ قد قامت في أنفُسِهِمْ قَبْلَ الْبِعْثَةِ النَّبَوِّةِ.

لقد كان أَهْلُ يَثْرِبَ مُخْتَلِطِينَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، يَتَسَامَعُونَ أَخْبَارَ كُتُبِهِمْ، ورسالاتِ أنبيائِهِمْ، وكان في الْعَرَبِ مِنْ لَازِمِ التَّوْحِيدِ، مُحْتَجًّا بِهِ عَلَى أَهْلِهَا، كَقِسِّ بْنِ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيِّ^(٣)، وَوَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ^(٤)، وَزَيْدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٤٢٥٨، ٧٦٩٦)، وأصله في البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: ﴿جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَ يَمِينِهِ وَلَا شَيْئَ وَلَا وَصِيْلَةً وَلَا كَلِمَةً﴾ رقم: ٤٦٢٣)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٥٦).

(٢) «جامع البيان» للطبري (٦٥٧/٥).

(٣) قسُّ بْنُ سَاعِدَةَ: بن عمرو بن مالك بن إِيَادٍ، أحد حكماء الْعَرَبِ وكبار خطبائِهِمْ، كان أسْفَفَ نَجْرَانَ. ويُقال: إِنَّهُ أَوَّلُ عَرَبِيٍّ خَظَبَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي كَلَامِهِ: «أَمَّا بَعْدُ»، أدركه النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، توفي سنة ٢٣ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، انظر «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لابن كثير (٢٩٩/٣)، و«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (١٩٦/٥).

(٤) وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ: بن أسد بن عبد العزى القرشي، اعتزل الأوثان قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وامتنع من أكل ذبائحها، وتبع شرعة المسيح ﷺ، وقرأ كتب الأديان، وكان يكتب بالحرف العبراني، أدرك أوائل عصر النبوة، ولم يدرك الدَّعْوَةَ، وإليه أحاطت خديجة بنت خويلد نبينا ﷺ بُعِيدَ نَزُولِ جبريل عليه في حراء في =

نُفيل^(١) وهو يصدق في مَسَامِع قريش، مُسْنَدًا ظهره إلى الكعبة قائلاً: «يا مَعَاشِر قريش، والله ما مِنْكُمْ عَلَى دين إبراهيم غيري ..»^(٢)، وَيَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ «الشَّاةَ خَلَقَهَا الله، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءَ، وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غير اسم الله؟!» إِنْكَارًا لَذَلِكَ وَإِعْظَامًا لَهُ^(٣).

وقد مرَّ قولُ مَنْ جعلَ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ مُأَخَذِينَ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ الْمَعْدُورِينَ، مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ؛ وَأَفْرَطُ الْقَرَّافِيُّ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ^(٤)!

وَمَبْنَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ كَانَ مُؤَسَّسًا عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ: أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمُواخَاذَةِ بِلَوْغِ النَّذَارَةِ نَفْسِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ نَفْسِهِ^(٥)، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿لَا تُذَكِّرُمْ بِهِمْ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٩]، وَقَالُوا: إِنَّمَا الْآيَاتُ نَفَتْ إِرسَالَ نَذِيرٍ يَخْتَصُّ بِهِ هَؤُلَاءِ الْقَرَبِ وَيُشَافِهِمْ، وَكَوْنِ الزَّمَانِ زَمَانٌ فَتَرَةً، لَا يَمْنَعُ وَجُودَ بَقِيَّةٍ مِنْ دَعْوَةِ الرُّسُلِ فِي بَعْضِ أَنْحَاءِ الْأَرْضِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ فَرَّقَهُمْ مِنْ جِهَةِ انْقِطَاعِ نَذَارَاتِ الرُّسُلِ.

فهؤلاء فضلاً عن كونهم لم يُدْرِكُوا نَبِيًّا، لَمْ تَبْلُغْهُمْ دَعْوَةُ أَيِّ مِنْهُمْ، أَوْ بَلَغَتْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الشُّبْهِهَةِ وَاللَّبْسِ يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى مُزِيدٍ بَيَانٍ، فَهَؤُلَاءِ هُمْ مَنْ

= فَضَّةٌ بَدَأَ الْوَحْيَ الْمَشْهُورَةَ، لَمْ يَلْبَثْ أَنْ تَوَفَّى بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ جَدًّا، انْظُرْ «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٣/٦٣)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِيِّ (١/٨/١١٤).

(١) زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ: بَنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ: أَحَدُ حُكَمَاءِ قُرَيْشٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، لَمْ يَدْرِكْ الْإِسْلَامَ، وَكَانَ يَكْرَهُ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ، وَلَا يَأْكُلُ مِمَّا ذَبَحَ عَلَيْهَا، رَحَلَ إِلَى الشَّامِ بَاحِثًا عَنْ عِبَادَاتِ أَهْلِهَا، فَلَمْ تَسْتَمَلْ أَدْيَانُهُمْ، فَعَادَ يَلْتَمِسُ دِينَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَجَاهَرَ بَعْدَهَا الْأَوْثَانِ، تَوَفَّى قَبْلَ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ بِخَمْسِ سِنِينَ، انْظُرْ «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٤٩٣/١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَنَاقِبِ، بَاب: يَابَ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، رَقْم: ٢٨٢٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَنَاقِبِ، بَاب: يَابَ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، رَقْم: ٢٨٢٦) ..

(٤) «فَرَحُ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» (٢٩/٢)، وَلَيْسَ يُؤَافِقُ الْقَرَّافِي عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ هَذِهِ، وَأَعْجَبَ لَهُ كَيْفَ يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ بِهَذَا وَأَصْحَابَهُ الْأَشَاعِرَةَ هُمْ أَوَّلُ الْمُخَالِفِينَ فِيهِ! وَلِلْقَرَّافِيِّ غَيْرُهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي غَلَطَ فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا، ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ أَمْتِلَتِهَا د. حَمْزَةُ الْغَمَرِ فِي مُقَدِّمَةِ أطروحة الدكتوراه فِي تَحْقِيقِ «فَرَحُ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَّافِيِّ (١/١٦٢).

(٥) وَإِنْ كَانَ فِي تَعْيِينِ حُكْمِهِمْ هَذَا عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَظَرٌ، كَمَا أَسْلَفْنَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ.

يُعَذَّرُ بجهلهم في الدنيا، ويُمْتَحَنُونَ في عَرَصَاتِ يومِ الْقِيَامَةِ، كما وَرَدَتْ بِذا سالف الأخبار.

يقول ابن القيم: «إِنَّ الْعَذَابَ يُسْتَحَقُّ بِسَبَبَيْنِ:

أحدهما: الإعراض عن الْحُجَّةِ، وعدم إرادة العلم بها وبموجبها.

الثاني: العناد لها بعد قيامها، وترك إرادة موجبها.

فالأوَّل: كفر إعراض، والثَّاني: كفر عناد.

وأما كفر الجهل، مع عدم قيام الْحُجَّةِ، وعدم التَّمَكُّنِ مِنْ معرفتها: فهذا الَّذِي نفى الله التَّعْذِيبَ عنه حَتَّى يَقُومَ حُجَّةُ الرُّسُلِ»^(١).

فبهذا التَّقْسِيمِ نَتَحَقَّقُ أَنَّ الْخَوْضَ فِي تَعْيِينِ أَفْرَادٍ بِكونِهِمْ مِنْ مَعْذُورِي أَهْلِ الْفِتْرَةِ: هُوَ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ إِلَّا بِنَصِّ مُبِينٍ، وَهَذَا أَوَّلُ مَرَلَيْنِ مَنِهْجِي زَلَّ فِيهِ مَنْ أَثْبَتَ النُّجَاةَ لِأَبِ النَّبِيِّ ﷺ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مُصَادِمَتِهِ لِلنَّقْلِ النَّافِي لِدَعْوَاهُ!

وبه نعلم أيضًا: أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ مِنَ الْعَرَبِ لَيْسُوا عَلَى وَزَانٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ عَذَرَهُ قَائِمٌ عِنْدَ اللَّهِ بِجَهْلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمَأْخَذُ عَلَى شَرِكِهِ، لِإِبَائِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ؛ وَلَيْسَ مِنْ غَرَضِي هُنَا مُقَارَنَةُ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْ هَذَيْنِ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةُ وَالْقِلَّةُ، وَلَا حِجْمُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَقَتِ الْبِعْثَةِ، بِقَدْرِ مَا يَنْصَبُّ اهْتِمَامِي إِلَى تَحْدِيدِ تِلْكَ الْمَعَالِمِ الْمَنِهْجِيَّةِ فِي حُكْمِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمَا، وَأَصُولِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ.

وبعد هذا التَّأْصِيلَ لِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فِي عُمُومِهَا، نَدْلِفُ الْآنَ إِلَى مَوْضُوعِنَا الْفَرَعِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِحَالِ وَالِدِ النَّبِيِّ ﷺ، فنقول: إِذَا تَقَرَّرَ مَا سَبَقَ مِنْ تَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ أَهْلَ الْفِتْرَةِ؛ فَإِنَّ مَا وَرَدَ فِي حَقِّ وَالِدِ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ نَصِّ نَبَوِيِّ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ حَالَيْنِ:

الأوَّلِي: أَنْ يَكُونَ أَبُ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ بَلَغَتْهُ النَّذَارَةُ وَالْحُجَّةُ.

(١) «طريق الهجرتين» (ص/٤١٤).

والثانية: أن لا تكون النذارة وحجة التوحيد بلغته.

فلذا كانت الحالة الأولى: فإن كفره حينئذ يكون كفر إباء وإعراض، حيث أبى الانقياد للتوحيد في جملة من أبى من العرب ممن بلغته دعوته، واستمر على ما هو فيه من عبادة الأوثان، واستمر ما عليه قومه، وهذا الإعراض والإباء كان متفشيًا في كثير من العرب.

فبناءً على تقدير هذا الاحتمال: تكون الحجة قد قامت على والد النبي ﷺ، والذي دلنا على بلوغها إياه هذا الحديث الصحيح في مسلم، حيث قررنا أن دخوله لا يكون إلا بعد بلاغ الحجة، فلولا هذا الحديث لتوقفنا في حاله.

وأما إن كانت الحالة الثانية: فإن الحديث يكون إخبارًا منه ﷺ عن مآل أبيه بعد الامتحان يوم القيامة، وأنه لن يُجيب داعي الله وقتها

وفي تقرير هذا الجواب، يقول ابن كثير: «إخباره ﷺ عن أبيه وجده عبد المطلب بأنهم من أهل النار، لا ينافي الحديث الوارد عنه من طرق متعددة: أن أهل الفترة، والأطفال، والمجانين، والصُّم، يُمتحنون في العرصات يوم القيامة، . . فيكون منهم من يجيب، ومنهم من لا يجيب، فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب، فلا منافاة ولله الحمد والمنة»^(١).

وأما دعوى المعترض الإمامي من أن النبي ﷺ لم يزل تُنقل روحه من ساجد إلى ساجد، واحتج بآية: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّجْدِينَ﴾، فيكون أبو النبي مومنًا بظاهر هذه الآية، فجوابه:

أن لا وجه للاستدلال على إيمان كل آباء النبي ﷺ بهذه الآية، ولا أحد من المعتبرين المتقدمين قال بهذا التأويل فيما اطلعت عليه من كتب التفسير المتقدمة، إنما هو قول مبتدع متأخر.

(١) البداية والنهاية (٤٢٩/٣).

أقصى ما قيل مُقَارَبًا لهذا المعنى المُدْعَى: ما رُوي عن عكرمة وعطاء، عن ابن عباس في تفسير هذه الآية، قال: «ما زال النَّبِيُّ ﷺ يتقلَّب في أصلاب الأنبياء، حتَّى أخرجَه نَبِيًّا»^(١)، وواضح أنَّ المُراد بالأنبياء هنا: آدم، ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل ﷺ، هؤلاء فقط، وليس كلُّ آبائه ﷺ أنبياء؛ وهو مع هذا المُراد مَرجوح أيضًا! ففي الآية نفسها قرينة تَرُدُّه، وهو ما بيَّنه الأمين الشنقيطي بقوله:

«إِعلم أنَّ قوله هنا: ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّجْدِينَ﴾: قال فيه بعض أهل العلم: المعنى: وتقلَّب في أصلابِ آبائك السَّاجِدِينَ، أي: المؤمنين بالله كآدم ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل؛ واستدلَّ بعضهم لهذا القول فيمن بعد إبراهيم ﷺ من آبائه بقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيْدَةٍ﴾ [الرَّحْمَةُ: ٢٨]..

وفي الآية قرينة تدلُّ على عدم صحَّة هذا القول؛ أعني قوله تعالى قبله مقترنًا به: ﴿الَّذِي يَرَبُّكَ حِينَ تَقُومُ﴾، فإنَّه لم يقصد به أن يقوم في أصلابِ الآباء إجماعًا، وأوَّل الآية مرتبطٌ بآخرها، أي: الَّذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، وحين تقوم من فراشك ومجلسك، ويرى وتقلبك في السَّاجِدِينَ، أي: المصلِّين، على أظهر الأقوال؛ لأنَّه ﷺ يتقلَّب في المصلِّين قائمًا، وساجدًا وراكعًا...»^(٢).

هذا وجه من أوجه تأويل هذه الآية الكريمة، وقد عِلِمْتُ أنَّ المُراد بها الأنبياء خاصَّة، ومع ذلك فهو وجه مَرجوح^(٣).

وأما الوجه الثَّاني في معنى الآية: وتصرَّفك في ذهابك ومَجِيئك في أصحابك المؤمنين؛ وهذا قاله الحسن البصريُّ.

(١) انظر تفسير ابن أبي حاتم؛ (٢٨٢٨/٩)، رقم: ١٦٠٢٨-١٦٠٢٩.

(٢) «أضواء البيان» (١٠٣/٦).

(٣) فإذا كان هذا القول بأنَّ المعنى تقلُّبه في أصلاب الأنبياء ضعيفًا، وفي الآية نفسها ما يستبعدُه، فإنَّ القول الآخر بكون المعنى تقلُّبه في أصلابِ آبائه وأنَّهم موحَّدون كلُّهم: لا شكَّ أنَّه أضعف وأبعد من الآخر عن مفهوم الآية بظواهرِ الثلاثة، وأظهر في مخالفتِه لسياق الآيات ومضمونها.

والوجه الثالث: تقلُّبك في صلاتِكَ مِنْ خَلْفِكَ، كما تَرَى بعَيْنِكَ مِنْ قُدَّامِكَ، وهذا قول مجاهد.

والرابع: أَنَّ معنى الآية: أَنَّ الله يَرَى تقلُّبك في الرُّكُوع والسُّجُود، والقيام مع المُصَلِّين في الجماعة؛ فهو يَرَاكَ وحَدِّكَ، وَيَرَاكَ في الجماعة^(١).

وهذا أَوْجَهُ الوجوه في تأويل الآية، وهو الظاهر مِنْ مَعْنَاهَا^(٢)، وعليه أكثر المفسرين مِنْ السَّلَف والخَلَف^(٣)؛ والتعبير فيها عن المُصَلِّين بالسَّاجِدِينَ لكون السُّجُود حالةً مَزِيد قُرْب القَبْد مِنْ رَبِّهِ ﷻ، وهو أَفْضَل الأركانِ عَلَى ما نَصَّ عليه جَمْعُ مِنَ الأئِمَّةِ^(٤)؛ فيكون الخبرُ بِرُؤْيِيهِ في الآية «مقصودٌ به لَزْمُ مَعْنَاهُ، وهو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِمَحَلِّ العناية مِنْه سبحانه، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ تَوَجُّهَهُ إِلَى اللَّهِ بِالْقِيَامِ لَهُ، وَيَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ، فهو يَرَاكَ رُؤْيَةً خَاصَّةً -رُؤْيَةً إِقْبَالٍ وَتَقَبُّلٍ- وَيَرَاكَ في صلاتِكَ في جماعاتِ المسلمين في مَسْجِدِكَ، وهذا يَجْمَعُ مَعْنَى العناية بِالمسلمين تَبَعًا للعناية بِرَسُولِهِمْ، وهذا مِنْ بَرَكَتِهِ ﷺ، وقد جَمَعَهَا هذا التَّرْكِيبُ القرآني العَجِيبُ الإِيجازِ»^(٥).

والقصد: أَنَّ الآية لا دَلالة فيها صَرِيحةً عَلَى ما ادَّعاه الْمُعْتَرِض، وَغَايَةُ ما قد يفهمه مِنْهَا ظَنِّيٌّ عَلَى التَّسْلِيم بِصَحَّتِهِ، لِاحْتِمَالِهَا عِدَّةَ أَوْجِهٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، والدَّلِيلُ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحْتِمَالُ، سَقَطَ بِهِ الاستدلال!

وبعد: فَإِنِّي ما رأيتُ لِلْمُتَقَدِّمِينَ في مسألة مُصَيِّرِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ كَلَامًا كَالَّذِي خَاضَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِمَّنْ أَثَارَهَا وَخَاضَ عَمَرَاتِهَا^(٦)، فَتَنَازَعُوا فِيهَا.

(١) انظر الأقوال في «جامع البيان» للطبري (١٧/٦٦٦)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣/٣٥٠).
وزاد الماوردي عَلَى هذه الأربعِ ثلاثةَ أَوْجِهٍ أُخْرَى في تأويل الآية، انظر كتابه «الثَّكُت والعَيُون» (١٨٩/٤).

(٢) «جامع البيان» (١٧/٦٩٩).

(٣) كما قرَّره البغوي في «معالم التنزيل» (٦/١٣٤)، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/١٤٤)، وانظر «جامع البيان» (١٧/٦٩٩).

(٤) «روح المعاني» للألوسي (١٠/١٣٤).

(٥) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٩/٢٠٤) بتصرف يسير.

(٦) مِنْ أمثال الشُّوطِي.

فما وسع الأولين من السكوت وترك التنازع في مثل هذه المسائل هو الأسلم لمن كان حريصاً على دينه، والسلامة في الوقوف عند النص الشرعي من غير لي للمعنى أو طعن في المبنى، اقتفاء هوى في النفس يتوهم به نصرة للنبي ﷺ في نسبه؛ وما أبعد الأمر أن يكون كما اشتبهى.

فأي إذابة له إذا ما نحن اتبعناه ﷺ في قوله؟! أفنكون أشفق منه على آبائه؟! وأي نقص يلحق سيّد الخلائق ﷺ بكفر أبيه؟! وهذا جدّه إبراهيم ﷺ يقض الله علينا كفر أبيه، وأبو إبراهيم ﷺ أب لرسول الله ﷺ بالنسب البعيد.

يقول البيهقي في معرض سرده لبعض الروايات في شرك بعض آباء النبي ﷺ: «... وأمرهم لا يقدح في نسب رسول الله ﷺ، لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراهم يسلمون مع زوجاتهم، فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهم إذا كان مثله يجوز في الإسلام»^(١).

ولولا أن المقام هنا علمي بحث يستدعي تحقيق القول في ما نسب إلى النبي ﷺ من حكم قولي، ودفع شبه المبتلين عن منهج شيوخ الإسلام في النقد، لما أجزت لنفسي الكلام في مثل هذه المسألة أصالة، وربي أعلم بحال قلبي وأنا أقرّر في هذا المبحث ما قرّره الحديث، ولوددت لو وجدت أنا أيضاً فرجة علمية معتبرة اتّصل من خلالها من دلالة حديثه، حُباً في ما يحبه النبي ﷺ وتقرّ به عينه، ولكنها الأمانة العلمية، والتجرّد البحثي، ولزوم العزّز النبوي.

وأنا في هذا كله، عالم بأنّ التّعظيم الحقيقي لمحمّد -بأبي هو وأمّي- هو في متابعة طريقته ﷺ، والاهتداء بهديه، وتجنب نهيه، وإثارة سنته على كلّ أهواء الخلق، فمحبتّه أعظم من كلّ محبوب منها، ولكن أكون أحبّ له من أولياء الله الصّالحين من سلف هذه الأمة، وقد قبلوا الحديث وخضعوا لحكميه.

والله يغفر لي تقصيري في حقّه.

(١) دلائل النبوة للبيهقي (١/١٩٢).

التبعت الحاوي عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث خلوته ﷺ بامرأة من الأنصار

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ حَدِيثِ خَلَوْتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاءت امرأةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،
فَحَلَا بِهَا، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنْ كُنَّ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»، مَثَّقَ عَلَيْهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، رقم: ٢٣٤)،
ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم، رقم: ٢٥٠٨)

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث خلوته ﷺ بامرأة من الأنصار

احتجَّ المُعترضون على بطلان الحديث بما توهموه من وقوعه ﷺ به في الخلوة المحرمة، مع فيه من كلام مُفهم بكلمات الحب يُتنزه عنه العفيف.

يقول (أحمد صُبحي منصور):

«في نفس الصفحة التي جاء فيها هذا الحديث، يروي البخاري حديثاً آخر، ينهى فيه النبي ﷺ عن الخلوة بالنساء، يقول الحديث: «لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي محرم».

وذلك التناقض المقصود في الصفحة الواحدة في «صحيح البخاري» يدفع القارئ للإعتقاد بأنَّ النبي ﷺ كان ينهى عن الشيء ويفعله! ^(١).

ويقول (نبازي عرُّ الدين):

«نجدُ في الحديث عبارة (فَحَلَا بِهَا)، لتترك للشيطان مجالاً للوسوسة! ثم يقول لها: «والله إنك لن لأحب الناس إلي»، مُستخدماً نون النسوة، ليؤكد لنا أن رسول الله يقصد النساء بالذات، وليس الأنصار بعمامة، وأنا أستغربُ

(١) «القرآن وكفى مصدراً للتشريع» (ص/١١٦).

حقيقةً كيف نقبل أن نُبقي نحن المسلمين على مثل هذه الأحاديث في كُتُبنا الدينيَّة
المقدَّسة؟!»^(١).

(١) «دين السلطان» (ص/٣٠٩-٣١٠).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

عن حديثِ خَلَوْتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ أَنْصَارِيَّةٍ

أَمَّا عَمَّا أَنَاظُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ إِنْكَارَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّا اسْتَفْرَّ فِي ذَهْنِهِ مِنْ لَفْظِ
«الْحَلْوَةِ» :

فليس في ما أخبر به الرَّأْيُ عَنْ فَعْلِهِ ﷺ حَرَجٌ، فَلَمْ يَعْزِ خَلَوْتُهُ ﷺ بِالْمَرْأَةِ
بِحَيْثُ غَابًا عَنْ أَبْصَارِ النَّاسِ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُمَا تَنْحِيًا نَاجِيَةً «بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ
حَضَرَ شَكْوَاهَا، وَلَا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا سَمِعَ أَنَسُ آخَرَ الْكَلَامِ فَتَقَلَّه،
وَلَمْ يَنْقُلْ مَا دَارَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ»^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى مُفْصَلَةً: «... فَخَلَا
مَعَهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، حَتَّى فَرَّغَتْ مِنْ حَاجَتِهَا»^(٢).

فَمَثَلُ هَذِهِ الْمَفَاوِضَةِ لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ سِرًّا لَا يَقْدَحُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَمَنِ
الْفِتْنَةِ^(٣)؛ وَشَرْطُ الْحَلْوَةِ: أَنْ تَحْتَجِبَ أَشْخَاصُهُمَا عَنِ النَّاسِ^(٤)، وَلِأَجْلِ هَذَا

(١) قَالَ الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ بَطَالٍ فِي «شَرْحِهِ لَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٣٦١/٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلُ، بَابُ قُرْبِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النَّاسِ وَتَبَرُّكِهِمْ بِهِ، رَقْم: ٢٣٢٦).

(٣) «عَمْدَةُ الْقَارِيِّ» (٢١٥/٢٠).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٣٣/٩).

القيد تزجَم البخاريُّ للحديث بترجمةٍ دقيقة قال فيها: «ما يجوز أن يَخْلُو الرجل بالمرأة عند النَّاس»؛ وهذا قد تَعَامَى عنه الْمُعْتَرِض في تشنيعه على البخاري! ثمَّ إنَّ تلك الأنصارِيَّة لم تُكُنْ بِمُفْرِدِهَا وَتَتَّكِلُ عَلَى كَلَامِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، بل كانت بِرُقْفَةٍ أَوْلَادِهَا، وهذا ما جاء صريحًا في روايةٍ للبخاريِّ يذكرُ فيها أنسٌ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادٌ لَهَا» وذكر الحديث^(١).

وَأَمَّا مَا اسْتَشْنَعَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ كُنَّ لِأَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ:

فهو هنا جاء بنون النسوة، وقد انفردت به روايات «الجامع الصحيح» دون باقي الصحاح الأخرى، والتي أثبتته بلفظ: «إنكم» للجمع المذكر؛ إلا ما في رواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري، فهي فيه أيضًا بيمين المذكر كالجماعة^(٢)؛ وهذه التي نراها موافقةً لروايات الحديث عند أكثر المُصَنِّفِينَ، بل وللمَوْضِعِ الآخر للحديث في كتاب البخاري نفسه^(٣).

فعلَى هذا اللَّفْظ «إنكم»: يكون المَعْنَى بِالْحُبِّ التَّبَوُّيِّ في حديثه للمرأة الأنصاريَّة عمومَ الأنصار، والتذكيرُ فيه من باب «تغليب الرجال على النساء»^(٤)، وعلى هذا المعنى دَرَجَ أئمةُ التَّدْوِينِ في ترجمتهم للحديث، وجعلهم إيَّاه تحت الأبوابِ المَعْنِيَّةِ بفضائل الأنصار^(٥).

وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ: «إِنْ كُنَّ» بنون النسوة: فَمَعَ ما ذكرته من انفرد رُوَاةٍ صحيح البخاري بهذا اللَّفْظ، ومُخَالَفَةِ الهرويِّ لهم فيه وهو من أَتَقَنَ رُوَايَةَ -فإنَّه

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٤٥)، وفي رواية أخرى عنده (ك: مناقب الأنصار، باب: قول النبي ﷺ للأنصار: أنتم أحب الناس إلي، رقم: ٣٧٨٦): «ومعها صبي لها».

(٢) انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (١١٦/٨).

(٣) في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٤٥) وهو بلفظ: «إنكم لأحب الناس إلي» قالها ثلاث مرار.

(٤) «الكوثر الجاري» للكوراني (٥٣٦/٨).

(٥) كاحمد حيث أدرجه في باب «فضائل الأنصار» من كتابه «فضائل الصحابة»، ومعمر بن راشد في باب «فضائل الأنصار» من جامعه، ومسلم في «كتاب الفضائل» من «صحيحه».

لا يَسْتَقِيم بحالٍ ولو على فَرْضٍ صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَى بِهَذَا الْحُبِّ شَخْصَ
 الْمَرْأَةِ الْمُخَاطَبَةَ، وَإِلَّا لَخَاطَبَهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ الْمُؤَنَّثِ الْمُبَاشِرِ: «إِنَّكَ»!
 وَلَفْظُ الْجَمْعِ: «إِنَّكُنَّ» يَفْهَمُ مِنْهُ أَيُّ عَرَبِيٍّ نِسْوَةَ الْأَنْصَارِ عَمُومًا، أَيْ: «أَنَّ
 نِسَاءَ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، أَحَبُّ إِلَيْهِ ﷺ مِنْ نِسَاءِ سَائِرِ الْقَبَائِلِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ»^(١)؛ وَإِذَا
 سَقَطَتْ شُبُهَةُ الْإِخْتِلَاءِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ بِالْأَنْصَارِيَّةِ، سَقَطَتْ مَعَهَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ
 مِنْ ذِهْنِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْمُرَادِ بِحُبِّهِ ﷺ؛ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ شَرِّ الْوَسَاوِسِ.

(١) «الكواكب الدراري» للكرماني (١٦٨/١٩).

المبحث الثاني عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث دخول النبي ﷺ على أمّ حرام وأختها

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ أَحَادِيثِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَاخْتِهَا

عن أنس رضي الله عنه «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِطْعًا^(١)، فَيَقْبِلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّطْعِ، فَإِذَا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَشَعْرِهِ، فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سُكٍّ^(٢)؛ قَالَ ثُمَامَةُ الرَّأَوِي عَنْ أَنَسٍ: فَلَمَّا حَضَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوَفَاةَ، أَوْصَى إِلَى أَنْ يُجْعَلَ فِي حَنَوطِهِ مِنْ ذَلِكَ السُّكِّ، قَالَ: فَجُعِلَ فِي حَنَوطِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتَقْطَعُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تُقْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ عُزَاءً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ نَبِيجَ هَذَا الْبَحْرِ، مَلُوكًا عَلَى الْأَيْسَرَةِ، أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَيْسَرَةِ» -شَكََّ إِسْحَاقُ^(٤)- قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) النطع: هو الذي يُقترش من الجلود، انظر «هَدْيُ السَّارِي» (ص/١٩٦).

(٢) سُكٌّ: طِيبٌ مَعْرُوفٌ يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الطَّيِّبِ وَيُسْتَعْمَلُ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣٨٤/٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: من زار قوما فقال عندهم، رقم: ٦٢٨١).

(٤) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، الراوي عن أنس بن مالك.

ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» - كما قال
فِي الْأَوَّلِ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ
مِنْ الْأَوَّلِينَ».

فَرَكِبْتُ الْبَحَرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَضَرَعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ
خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكْتُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ، بَابُ الدَّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،
رَقْم: ٢٧٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِمَارَةُ، بَابُ: فَضْلُ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ، رَقْم: ١٩١٢).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لدخول النبي ﷺ على أمّ حرام واختها

من أشهر ما يورده الطاعنون من الاعتراضات على هذين الحديثين أنَّ ظاهرهما اختلاء النبي ﷺ بِنساء أجنبيَّات .
وقلّي أمّ حرام ﷺ لرأسه مُماسّة بين مَنْ لا يحلُّ منهما ذلك، لانتفاء المَحْرَمَةِ! وهذا كُلُّه حَرَمُ النبي ﷺ على أُمِّه، فكيف يقع هو فيه؟!^(١)

(١) انظر هذه الاعتراضات في «القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٦-١١٨)، و«دين السلطان» (ص/٥٣٠)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٦١-٦٦٢).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن دخول النبي ﷺ على أم حرام واختها

أما دعوى المُعْتَرِض خلوة النبي ﷺ بأجنبيّة عنه في الحديث، ومُسْأَلُهُ له مِن غير مَحْرَمِيَّة:

فالحديث خِلْوٌ مِن إِفَادَةِ مَعْنَى الْخُلُوةِ أَوْ نَفِيهَا، غَايَةُ مَا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ وَاخْتِهَا، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَقَدْ دَخُولُهُ، بَلِ الْغَالِبُ خِلَافُ ذَلِكَ، فَتَنْتَفِي الْخُلُوةُ، لِأَجْلِ أَنَّ أُمَّ حَرَامَ كَانَتْ تُسَاكِنُ اخْتَهَا أُمَّ سُلَيْمٍ، فـ «بَيْتُهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ لَا مَانِعَ أَنْ تَكُونَ الْأَخْتَانِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ كَبِيرٍ لِكُلِّ مَنَّهُمَا فِيهِ مَعَزَلٌ»^(١).

يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامَ خَالَتِي، فَقَالَ: قَوْمُوا فَلِأَصْلِي بِكُمْ . . .» الْحَدِيثُ^(٢).

وَعَلَى فَرَضِ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى خُلُوةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأُمِّ سُلَيْمٍ أَوْ اخْتِهَا: فَقَدْ جَازَ ذَلِكَ كَوْنُهُ مَحْرَمًا لَهَا، مَا يُفَسِّرُ تَمَكُّنَهُ لِأُمِّ حَرَامَ فَلَيْهِ لِرَأْسِهِ الشَّرِيفِ، وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعَةِ^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥١/٦) بتصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب، وغيرها من الطاهرات، رقم: ٦٦٠).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٣).

يقول ابن وهب^(١): «أُم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، فلذلك كان يُقبل عندها، وينام في حجرها، وتُفلي رأسه»^(٢).

وهذا ما جَرَم به أبو القاسم ابن الجوهري^(٣) (ت ٣٨١هـ)، والدَّوادي (ت ٤٠٢هـ)، والمهلب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ)، وغيرهم من أهل العلم^(٤).

بل قال ابن عبد البر: «لا يشك مسلم أنَّ أُم حرام كانت من رسول الله ﷺ لمحرم، فلذلك كان منها ما ذُكر في هذا الحديث...»، ونقل عن يحيى ابن مُزَيْن (ت ٢٥٩هـ)^(٥) قوله: «كانت منه ذات مُحَرَّمٍ مِن قَبْلِ خالائِهِ، لأنَّ أُم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار»^(٦).

وأما ما أورده الدِّمَاطِي (ت ٧٠٥هـ)^(٧) على هذا التفسير بأنَّ «هذه حُؤْلَةٌ لا تُثَبَّتُ بها مَحْرَمِيَّةٌ، لأنها حُؤْلَةٌ مَجَازِيَّةٌ، وهي كقولهِ ﷺ لسعد بن أبي وقاص ﷺ: «هذا خالي»، لكونه من بني زُهْرَةَ، وهم أقارب أمِّه آمنة، وليس سَعْدُ أَخًا لآمنة، لا مِن النَّسَبِ، ولا مِن الرِّضَاعَةِ»^(٨)؛ فجوابنا عليه:

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم الفهري، أبو محمد المصري الفقيه (١٢٥هـ-١٩٧هـ)، ثقة حافظ عابد، أحد أعلام تلامذة الإمام مالك، من مؤلفاته: «الجامع»، و«الموطأ» كلاهما في الحديث، انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٧/١٦).

(٢) «التمهيد» (٢٢٦/١)، و«المتقى» للباقي (٢١٢/٣).

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم المصري: فقيه كثير الحديث، من شيوخ السُّنَاط، وكبار فقهاء المالكية، وشيوخ الشُّنَّة، من مؤلفاته «مسند الموطأ»، انظر «الديباج المذهب» (٤٧٠/١).

(٤) انظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٥)، «فتح الباري» لابن حجر (٧٨/١١).

(٥) يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن أبو زكريا القرطبي: أحد الأعلام بالاندلس، عالم بالحديث ورجاله، رَحَّل إلى المشرق، من كتبه «تفسير الموطأ»، و«فضائل القرآن»، و«غائب العلم وفصله»، انظر «تاريخ الإسلام» (٢٢٧/٦).

(٦) «التمهيد» (٢٢٦/١).

(٧) عبد المؤمن بن خلف الحافظ أبو محمد شرف الدين الدِّمَاطِي: كان غايةً في علم الحديث واللغة والأنساب، وتميَّز في مذهب الشَّافعية، من مؤلفاته: «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح»، انظر «طبقات الشافعية» لابن كثير (٩٥١/١).

(٨) «فتح الباري» (٧٨/١١)، وبمثل هذا الاعتراض طعن (جعفر الشَّيْحَانِي) الحديث في كتابه «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٦٢).

أَنَّ ابن مُزَيْنٍ ما أراد بتعليقه الأخير كَوْنُ بني النَّجَّارِ أَوْحَالاً لَهُ ﷺ عَلَى الحَقِيقَةِ، لَمْجَرَّدِ كَوْنِ جَدَّتِهِ الْعُلَيَّا مِنْهُمْ، كَلَّا؛ فَهَذِهِ - كَمَا قَالَ الدُّمَيْطِيُّ - حُزُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ لَا تُثَبِّتُ مَحْرَمِيَّةً، وَلَيْسَ يَخْفَى أَمْرُهَا عَلَى الْعَوَامِّ، فَضْلاً عَنْ مِثْلِ ابْنِ مُزَيْنٍ، أَوْ ابْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

إِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ: التَّدْلِيلَ التَّارِيخِيَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الرِّضَاعِ مَوْجُودٌ فِي بَنِي النَّجَّارِ لِأَحَدِ أَصُولِ النَّبِيِّ ﷺ، سِوَاهُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، بِحُكْمِ الْمُصَاهَرَةِ الْكَائِنَةِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي النَّجَّارِ؛ هَذِهِ الرِّابِطَةُ تَقْتَضِي وَجُودَ تَزَاوُرٍ بَيْنَ أَصْحَابِهَا وَمُعَايِشَةٍ، كَمَا حَصَلَ مِنْ أَمْنَةِ بَنَتِ وَهْبٍ - أُمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - حِينَ قَدِمَتْ بِمَحْمَدٍ ﷺ عَلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ بِالْمَدِينَةِ^(١).

وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرِّوَابِطِ قَدِيمًا أَلَّا تُعَدَّمَ رِضَاعًا يَتَخَلَّلُهَا وَيَنْتَشِرُ بَيْنَ أَبْنَائِهَا، فَأَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ التَّنْبِيْهَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَأَخْتَهَا مِنْ خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ رِضَاعًا غَيْرَ مُسْتَبْعَدٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْمَشْرُوحَةِ؛ فَلَمَّا أَنَّ وَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ يُعَامِلُ هَاتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ مَعَامَلَةَ الْمَحَارِمِ دُونَ سَائِرِ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، مَعَ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ نِسْبَةِ أُمِّ سُلَيْمٍ وَأَخْتِهَا إِلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ: تَحَقَّقْنَا بِهَذَا أَنَّ لَهُ بِهِمَا صِلَةً مَحْرَمِيَّةً مَا. فَأَمَّا مَحْرَمِيَّةُ النَّسَبِ: فَقَدْ وَجَدْنَاهَا بَعِيدَةً الْوُقُوعِ، لِأَنَّ خَفَاءَ النَّسَبِ عَنِ الْعَرَبِ وَقَتْنَدُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِحَالَةِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ بِمَحْرَمِيَّةِ الرِّضَاعِ، وَهُوَ الْمُتَعَيِّنُ هُنَا، لِانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأَجَانِبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَهِيَ تَخْفَى أحيانًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِمَّنْ أَرْضِعُ، فَضْلاً عَنِ الْبَعِيدِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: «أَنْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(٢).

(١) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص/٦٥)، ودلائل النبوة للبيهقي (١/١٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في (ل: النكاح، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥).

فهذا رسول الله ﷺ قد خفي عليه أمرُ رضاها مع ذلك الرجل، مع أنها زوجته! (١)

فإن عادَ الدُّمَاطِي ليعترض على وجود المَحْرَمَةِ بما أخبر أنس رضي الله عنه: أن النَّبِيَّ ﷺ لم يكن يدخلُ بيتًا بالمدينة غير بيتِ أمِّ سُلَيْم، إلَّا على أزواجه، فقيل له، فقال: «إني أرحمها، قُتِلَ أخوها معي» (٢)؛ يقول الدُّمَاطِي: «فَبَيَّنْ تخصيصها بذلك، فلو كان ثَمَّةَ علَّةٍ أخرى لذكرها، لأنَّ تأخيرَ البيان عن وقت الحاجة لا يجوز» (٣).

فجوابنا عليه:

أنَّ السُّؤال الموجَّه إليه ﷺ لم يكن من الأصلي عن علَّةِ دخوله ﷺ على امرأة يزونها أجنبية، فإنَّ هذا لا يناسبه ما أجاب به ﷺ من رحمته إياها بعد مقتل أخيها! فهذه العلَّة يشترك فيها أيضًا غيرُ أخيها حرام بن ملحان من السَّبعين الَّذِينَ قُتِلُوا معه في بئر مَعُونَة وغيرها من مشاهد القتال، وهؤلاء قد وَجَدَ عليهم أهلهم كالَّذي وجدته أمُّ سُلَيْم على أخيها! ومع ذلك لم يكن النَّبِيُّ ﷺ يزور أهلهم ولا يُعاملهم معاملة المحارِم، كما كان يفعلُه مع أمِّ سُلَيْم وأختها.

فتعيَّن أن يكون سؤالهم عن غير ذلك؛ والأقرب أن يكون النَّبِيُّ ﷺ إنَّما سُئِلَ عمدًا لاحظوه من كثرة دخوله عليها، وتخصيصها بتميز عناية.

(١) الأبعد من ذلك: أن يخفى أمر الرِّضَاع على الرجل يرغب في العقد على امرأة، فينكحها جهلاً من أنها أخت له من الرِّضَاع! كما وقع لقبة بن الحارث رضي الله عنه حين تزوج ابنةً لأبي إهاب بن عزيز، ثم اتته امرأة تقول: إني قد أرضعتُ عَقِبَةً وأنتي تزوج! فقال لها عَقِبَةُ: ما أعلمُ أنك أرضعتني، ولا أخبريني! فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، فسأله، فقال رسول الله ﷺ: «كيف وقد قيل!»، ففارقها عَقِبَةُ، ونكحت زوجًا غيره؛ أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، رقم: ٨٨).

(٢) أخوها: هو حرام بن ملحان، قُتِلَ يوم بئر مَعُونَة، والمراد بقوله «معِي»: أي مع عسكري، أو معي نصرَةً للَّذين، لأنَّ رسول الله ﷺ لم يكن في غزوة بئر مَعُونَة، انظر «عمدة القاري» (١٤/١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازيًا أو خلفه بخير، رقم: ٢٨٤٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل أمِّ سُلَيْم، أم أنس بن مالك، وبلال، رقم: ٢٤٥٥).

(٤) «عمدة القاري» (٩٩/١١).

وَمُحَصِّلُ الْقَوْلِ الْمَفِيدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمُعْتَرِضِينَ الْمُخْدَثِينَ، يَكْمُنُ فِي أَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ رَأَوْا فِي الْأَحَادِيثِ حِكَايَةَ فَعَلٍ نَبَوِيٍّ يُعَارِضُ مَا اسْتَقَرَّ عَنْدهُمْ فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ: فَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْمُخْدَثُونَ فَهَرِعُوا إِلَى تَكْذِيبِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ ضَرْبَ لَازِبٍ! وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ مَعَ كَوْنِهِمْ أَحْرَصَ عَلَى تَنْزِيهِ نَبِيِّهِمْ ﷺ مِنْ اقْتِرَافِ مَا يَخَالِفُ شَرْعَهُ، قَدْ سَلَكُوا مَسْلَكًا آخَرَ أَبْرَكَ، نَفَوْا فِيهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفَعْلُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُخَالَفَةً مِنَ الْأَسَاسِ! وَأَثْبَتُوا الْمَحْرُمَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ مَا، وَيَكْفِي دَلَالَةً فَعَلِهِ ﷺ عَلَيْهَا، مَضْمُونًا إِلَيْهَا مَجْمُوعُ الْقَرَأَنِ التَّارِيخِيَّةِ وَأَقْوَالُ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمَسُوقَةِ آنفًا.

مِثَالُ هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمَنْطَقِيَّةِ فِي الْاسْتِدْلَالِ: عَيْنُ مَا سَلَكَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِلْخُلُوصِ إِلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ، فَقَدْ قَالَ: «لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ لِمَحْرَمٍ، فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهَا مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. .»، وَذَكَرَ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ مُزَيْنٍ فِي إِثْبَاتِ الْخُؤُولَةِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، ثُمَّ زَادَ أَنْ سَاقَى الْأَحَادِيثَ النَّاهِيَةَ عَنِ الْخُلُوءِ، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهَا قَائِلًا: «. . وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْهَى عَنْهُ»^(١).

وَيُمَثِّلُ هَذَا الْمَسْلَكُ فِي مُعَالَجَةِ الْمُسْكَلَاتِ الْمَتْنِيَّةِ تَأْتِلُفَ النُّصُوصِ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَيُحْفَظُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَقَامُهُ، لَا أَنْ يُرَكَّنُ إِلَى إِنْكَارِهِ لِمَجْرَدِ مَا يَبْدُو فِيهِ مِنْ إِشْكَالٍ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «التمهيد» (١/٢٢٦) ..

المبحث الثالث عشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لأحاديث المتعلقة بإتيان النبي ﷺ نساءه

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِإِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ، مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ إِحْدَى عَشْرَةَ»، فَقِيلَ لِأَنَسَ: أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ «أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا: أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّ فِي قَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا، قَالَتْ: وَأَيْكُم يَمْلِكُ إِزْبَهُ^(٢)» كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِزْبَهُ؟! رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ^(٣).

وعنها رضي الله عنها قالت: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجَامِعُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يُكْسِلُ^(٤)، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لِأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الْغُسْلُ، بَاب: الْجَنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ، رَقْم: ٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَاب: جَوَازُ نَوْمِ الْجَنْبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَغَسَلَ الْفَرْجَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يَجَامِعَ، رَقْم: ٣٠٩) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ . . .».

(٢) إِزْبَهُ أَوْ إِزْبَهُ: لَهُ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْحَاجَةُ، وَالثَّانِي: أَرَادَتْ بِهِ الْخُضُوعَ، وَغَتَّتْ بِهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ الذَّكَرِ خَاصَّةً، انْظُرْ «الْهِتَابَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (٣٦/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَاب: مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ، رَقْم: ٣٠٢).

(٤) اِحْمَسَ الرَّجُلُ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ قَوْرٌ فَلَمْ يُتَزَلْ، انْظُرْ «الْهِتَابَةُ» (١٧٤/٤).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَاب: نَسْخِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، وَوَجُوبُ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ، رَقْم: ٣٥٠).

وعن جابر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب رضي الله عنها، وهي تمس مَنِيَّةَ لها^(١)، فقضى حاجته، ثُمَّ خَرَجَ إلى أصحابه، فقال: «إِنَّ المرأةَ تُقْبِلُ في صورةِ شيطان، وتُدْبِرُ في صورةِ شيطان، فإذا أَبْصَرَ أحدُكم امرأةَ فليأتِ أهْلَه، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ ما في نفسه» رواه مسلم^(٢).

(١) المَنَس: الدُّك، والمنية: الجلد أوّل ما يُوضَع في الدُّبَاغ، انظر «النهاية» (٣٤٢/٤، ٣٦٣).
 (٢) أخرجه مسلم في (ك: النكاح، باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه، إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيوافقها، رقم: ١٤٠٣).

المَطْلَب الثاني

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لأَحَادِيثِ إِيْتَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ

أَجْلَبَ الْمُخَالَفُونَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ جَمْلَةً مِنَ الشُّبُهَاتِ، تَرْتَكِزُ عَلَى دَعْوَى الْإِنْتِقَاصِ مِنْ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، تَضَمَّنَتْهَا الْمُعَارَضَاتُ الثَّلَاثَةُ:

المعارضة الأولى: أَنَّ فِي خَبَرِ طَوَافِهِ ﷺ عَلَى نِسَائِهِ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْمُسْتَقَرِّ عِلْمُهُ مِنْ حَالِهِ، فِي قَضَائِهِ لَيَالِيهِ قِيَامًا وَذِكْرًا، وَنَهَارَهُ دَعْوَةً وَجِهَادًا وَتَدْبِيرًا لِسُؤُونِ أَمَّتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ بِالْمُسْتَهْلِكِ أَوْقَاتَهُ بِالْمُضَاجَعَةِ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ الْهَوَسِ! كَذَا قَالُوا^(١).

المعارضة الثانية: أَنَّ فِي خَبَرِ إِيْتَانِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَانِشَةٍ وَغَيْرِهَا مِنْ زَوْجَاتِهِ وَهُنَّ حُيَّصٌ: هَتَكَ لِحْرَمَةِ بَيْتِ الثُّبُوءِ! وَذَكَرَ لَخَوَاصِّ فِرَاشِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِعَدَمِ قُرْبَانِ الْحُيَّصِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِسَاءَ فِي الْمَحِيصِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٢]^(٢).

(١) انظر «القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٢-١١٣)، و«دين السلطان» (ص/٥٤١-٥٤٤)، و«الحديث والقرآن» (ص/٣١٥)، و«الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٣١).

(٢) انظر «كشف المتواري في صحيح البخاري» لجواد خليل (١/١١٨-١٢٠)، و«القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٣-١١٥)، و«دين السلطان» (ص/٥٣٠).

المعارضة الثالثة: أنَّ في خَبرِ جوابِهِ للسَّائلِ بِحصولِ نفسٍ ما سألَ عنه مِنْ إكسالٍ لَهُ معَ زوجِهِ عائِشَةَ، مُشِيرًا إِلَيْهَا فِي الْمَجْلِسِ: غَضًا لِمَا عَلِمَ عَنْهُ ﷺ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ، فَضْلًا عَنْ مَنَاقِضِهِ لِحَدِيثٍ آخَرَ يَجْعَلُ شَرَطَ الْعُسْلِ الْإِنْزَالَ، لَا مُجَرَّدَ الْإِبْلَاجِ^(١).

المعارضة الرَّابِعَةُ: أنَّ فِي خَبرِ نَظَرِهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، مَا يُوحِي بِاسْتِيعَابِهِ جَمِيعِ هَيْئَتِهَا، وَإِلَّا لَمْ تَثُرْ شَهْوَتُهُ، وَفِي هَذَا مَا يُنَاقِضُ فَرِيضَةَ غَضِّ الْبَصَرِ^(٢).

(١) انظر «كشف المتواري» (٢٠١/٢)، و«دين السلطان» (ص/٥٣٦)، والحديث المعني سيأتي ذكره قريباً.

(٢) انظر «كشف المتواري» في صحيح البخاري (١١٥/٣).

المَطْلَب الثالث

دفع دعوى المُعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ عن أحاديثِ إتيانِ النَّبي ﷺ نساءه

أما جوابنا على المخالف في معارضته الأولى، في أن في طوافه ﷺ على نساياه، ما يتعارض مع المستقر علمه من حاله، في قضائه لبيابه قياماً وذكراً. إلخ، فنقول فيه ابتداءً:

إن هذا الطواف من النبي ﷺ على نساياه في ساعة كان قليل الوقوع منه لا مُطَرِّداً، بل قد جاء في خبر صحيح ما يُشعر بأن ذلك كان يقع منه عند إرادته الإحرام لا غير؛ وهو في قول عائشة ؓ: «كنتُ أُطِيبُ رسولَ الله ﷺ، ثم يطوف على نساياه، ثم يُصيحُ مُحَرِّماً يُنضحُ طيباً»^(١).

وفي تقرير هذه الفائدة، يقول الكشميري: «هذه واقعة واحدة في حجة الوداع، لم تقع إلا مرة واحدة، وإن كانت ألفاظ الراوي تُشعر بكونها عادة، ولكن عندي أتباع الواقع أولى، لأنه لم يُعلم في الخارج غير هذه الواقعة، فليقتصرها على مَوْردها»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد، ومن دار على نساياه في غسل واحد، رقم: ٢٦٤)، ومسلم في (ك: الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام، رقم: ١١٩٢).

(٢) «فيض الباري» (١/٤٦٢).

وَالَّذِي يَعْضُدُ الْقَوْلَ بِهذهِ التَّدْرَةِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ:

مَا صَحَّ عَلَى لِسَانِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، حَيْثُ رَوَى: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ»^(١)؛ وَهَذَا مُشْعِرٌ بِأَنَّ خَبْرَهُ الْأَوَّلَ بِلَفْظٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ...»: لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعْنَى الْإِسْتِمْرَارِ، فَإِنَّ صِغَةً (كَانَ يَفْعَلُ) يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ لِإِفَادَةِ مُجَرَّدٍ وَقَوَعِ الْفِعْلِ، وَتَاكِيدِ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَهَذَا صَادِقٌ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، دُونَ أَنْ يَدُلُّ عَلَى التَّكَرَّرِ.

وَلِأَنَّ كَانَتْ إِفَادَةُ التَّكَرَّرِ وَالْإِسْتِمْرَارِ هِيَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ^(٢)، فَقَدْ جَاءَ مَا يَصْرِفُ هَذِهِ الصِّغَةَ عَنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ، وَيُثَبِّتُ لَهُ مَعْنَى الْقَوَعِ الْمَجْرَدِ.

فَلَيْسَ إِذْنِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يُفِيدُ كَوْنَ طَوَافِهِ ﷺ بِنِسَائِهِ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً لَهُ، كَمَا تَعَجَّلَ فِي فَهْمِهِ الْمُعْتَرِضُ؛ هَذَا أَوَّلًا.

ثُمَّ ثَانِيًا: مَا أَرْعَجَ هَؤُلَاءِ مِنْ اسْتِكْثَارِ الرَّجُلِ الْفَحْلِ إِتْيَانَ زَوْجَاتِهِ فِي الْحَلَالِ؟ وَأَيُّ ضَمِيرٍ فِي مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسُ دِينَهُ وَمُرُوءَتَهُ؟

إِنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الشُّبُهَةِ (الْبَارِدَةِ) الْمُسْتَحْدَثَةِ فِي زَمَنِ الْإِسْتِغْرَابِ هَذَا، مَا أَرَاهَا إِلَّا وَسَاوِسَ أَلْقَاهَا شَيْطَانُ الْجَهْلِ فِي نَفُوسٍ مَرِيضَةٍ مَصْبُوعَةٍ بِأَثَرِ لِلنَّصْرَانِيَّةِ مُحَرَّفَةٍ، تَرَى فِيهَا الشَّهْوَةَ دَنَسًا، وَالْإِنْشَاءَ بِهَا عَيْبًا وَقَرْفًا؛ بَحِثْ أَنْظَمَسْتَ عَنْ بَصَائِرِهِمْ حَقِيقَةَ فِطْرِيَّةٍ، لَطَالَمَا تَغْتَنَّى بِهَا الْإِنْسَانُ مِنْ عَهْدِ الْبَشَرِيَّةِ الْأُولَى: أَنَّ مِنْ كِمَالِ الرَّجُولَةِ وَالْأُنُوثَةِ مِمَّا طَلَبَتْ تِلْكَ الشَّهْوَةَ، فَمُتَمَّةُ النِّكَاحِ مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ الَّتِي رَزَقَهَا اللَّهُ عِبَادَهُ، وَحَفَنَةُ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ نُثِرَتْ عَلَى وَجْهِ الدُّنْيَا، يَسْمُدُ بِهَا مَنْ ذَاقَهَا بِحَقِّهَا، وَيَشْقَى بِهَا مَنْ تَعَدَّى بِهَا حَدُودَهَا.

فَيَا لِعَيْبٍ مَا عَابَهُ الْبَارِدُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فَعْلِهِ، وَهُوَ مَخْمَدٌ اخْتَصَّهَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ الْبِنْيَةِ، وَقُوَّةُ الْفُحُولِيَّةِ، وَكِمَالُ الرَّجُولِيَّةِ، مَعَ مَا كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (لَا: الطَّهَارَةُ، بَابُ: فِي الْجَنْبِ يَمُودُ، رَقْمُ: ٢١٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (١/ ١٣٠)، وَانْظُرْ فِي تَقْرِيرِ إِفَادَةِ (كَانَ) لِمَعْنَى الْمَرَّةِ فِي «شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٦/ ٢١)، وَ«التَّحْقِيرِ» لِلْمُرَادَوِيِّ (٥/ ٢٤٣٨).

عليه ﷺ من الاشتغال بالعبادة والعلوم والجهاد؛ فأرغم أنوف الرهبان في التبتل! وأوصى بنكاح الولود نذبا للتئسل!

هذا؛ وقد كان -بأبي هو وأمي- في غاية من الجهد، والمجاهدات، والمكابدات، حتى «خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَشْبَعْ مِنْ خَبِزِ الشَّعِير»^(١)؛ فَمَنْ كانت هذه حاله، جرت عليه العادة بأن يَضْعَفَ عن الجماع! إِذْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْجَمْعِ بَيْنِ الضَّدَيْنِ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ فِي النِّكَاحِ لَا تَجَامِعُ قِلَّةَ الْغِذَاءِ، لَا طَبًّا وَلَا عَادَةً، إِلَّا أَنْ يَفْعَ عَلَى وَجْهِ الْخَرَقِ لِلْعَادَةِ! وَهَذَا مَا أَكْرَمَهُ بِهِ مَوْلَاهُ فِي جُمْلَةٍ مَا وَقَبَهُ مِنْ آيَاتِ تَخْصُّهُ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ، لِيَجْمَعَ لَهُ بَيْنَ الْفَضِيلَتَيْنِ فِي الْأُمُورِ الْاِعْتِيَادِيَّةِ، فَيَكُونُ حاله كاملاً في الدُّنْيَا كما هو كامل في الآخرة^(٢).

ولله ذر الخطابى حين أفصح عن هذه المعاني الرّاقية بعبارة جزلة، ينافح بها عن نبيه ﷺ أشباه شُبه زماننا كانت في زمنه، أنقلها مع طولها لحسنها، يقول فيها:

«لقد سألوأ عن إباحة الزيادة من عدد النساء للنبي ﷺ، على مبلغ العدد الذي أبيع منهنّ لأمته! وعن معنى ذلك! وفي إباحة الموهوبة له!

وهذا باب له وقع في القلوب، وعلق بالخواطر من النفوس، وللشيطان مجال في الوسواس به، إلا عند من أيد بفضل عقل، وأمد بزيادة علم.

وأول ما ينبغي أن يحصل من تقديم العلم في هذا: أن رسول الله ﷺ كان بشراً، مخلوقاً علي طباع بني آدم في باب الأكل، والشرب، والنوم، والنكاح، وسائر مآرب الإنسان التي لا بقاء له إلا بها، ولا صلاح لبدنه إلا بأخذ الحظ منها، والناس مختلفون في تركيب طباعهم، ومبلغ قواهم.

ومعلوم بحكم المشاهدة، وبالامتحان من جهة دلائل علم الطب: أن من صحّت خلقته، وقويت بنيته، فاعتدل مزاج بدنه، حتى تكون نعوته ما نطقت به

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأطعمة، باب: باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون، رقم: ٥٤١٤).

(٢) انظر «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٢٨١/٣)، و«المفهم» (٨١/١٥)، و«عارضة الأحوذى»

(١/٢٣١)، و«فيض القدير» (١/٩٩).

الأخبار المتواترة من صفة رسول الله ﷺ، وما نُعت به فيها من صلاح الجسم، ونضارة اللون، وإشراق الحمرة، وإشعار الذراعين والصدر، مع قوة الأسر، وشدة البطش: كان دواعي هذا الباب له أغلب، ونزاع الطبع منه إليه أكثر، لأن هذه الفطرة التي لا أفضل منها في كمال الخلق، ولا أقوم منها في اعتدال البنية، وكان ما عداها من الخلق، وخالفها من النعوت منسوباً إلى نقص الجبلة، وضعف النجيزة^(١).

وكانت العرب -خصوصاً- تتباهى بقوة النكاح، وكثرة الولادة، وتذم من كان بخلاف هذا النعت . . . وكان قلّة الرزء^(٢) من الطعام، والاجتزاء بالملقة من ذلك، والاكتفاء باليسير منه، في مذهب الحمد عندهم والثناء والمدح به: مضاهياً لمذهبهم في المدح بالقوة على النكاح، وكثرة النسل والولاد، وعلى العكس منه أن يكون رغبياً أكولاً . .

قالت المرأة: (ابن أبي رزء، فما ابن أبي رزء! مضجعه كمثل شطبة^(٣))، وتُسبّه ذراع الجفرة^(٤) . .)، تمدحه بقلة الطعام كما ترى . .

فهذا مذهبهم في هذا الشأن، ومعانهم في هذا الباب، فتأمل كيف اختار الله لنبيه ﷺ في كل واحد من الأمرين، فجَمَعَ له الفضائل التي يزداد من أجلها في نفوسهم جلالة، وفي عيونهم قدراً وفخامة، ومن النقاظ التي يزدري بها أهلها نزاهة وبراءة، . . هذا إلى ما بعثه الله به من الشريعة الحنيفية الهادمة لما

(١) النجيزة: طبيعة الإنسان، انظر «المختص» لابن سيده (٢٣١/١).

(٢) الرزء: أصل واحد يدل على إصابة الشيء والدَّعَاب به، يقال: ما رزأته شيئاً، أي: لم أصب منه خيراً، فالرزء: المصيبة، انظر «مقاييس اللغة» (٣٩٠/٢).

(٣) مَسَلُ الشَّطْبَةِ: أصل الشَّطْبَةِ: ما شَطَبَ مِنَ الْجَرِيدِ وَهُوَ سَعْفَةٌ، فَيُسْقُطُ مِنْهُ قُضْبَانٌ رَقَاقٌ تُسَجُّ مِنْهُ الْحُصُرُ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَرَادَتْ بِهِ: سَبَقًا سُلٌّ مِنْ عِصَاهُ، فَمَضِجُهُ الَّذِي يَنَامُ فِيهِ فِي الصَّغَرِ كَقَدْرِ مَسَلٍ شَطْبَةٍ وَاحِدَةٍ، انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٧٠/٩).

(٤) الجفرة: هي الأثنى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر، وقُصِّلَ عَنْ أُمِّهِ وَأَخَذَ فِي الرُّعْيِ، شَبَّهَتْ بِهِ لَقَعَةَ أَكَلِهِ، انظر المصدر السابق.

كان عليه الأمر في دين النَّصارى مِنَ التَّبَتُّلِ، والانقطاعِ عن النِّكاحِ، وهجرانِ النساءِ، فدعا إلى المُنَاحَةِ والمواصلةِ، وَحَضَّ عليهما...^(١).

وأما دعوى المعارضة الثانية من أنَّ في الحديث هتكًا لحرمة بيت النبوة، وذكرًا لخواصِّ فراشه بلا ضرورة، ومخالفةً للنهي عن قُرْبانِ الحَيْضِ:

فليَعْلَمِ الْمُعْتَرِضُ بهذا أنَّ لفظَ المُباشرةِ في كلام عائشة رضي الله عنها ليس مرادًا منه جماع، ولكن مُقدِّماتُه؛ وذلك قول العرب: باشَرَ الرَّجُلُ امرأته مُباشرةً وِشارًا: إذا كان معها في ثوبٍ واحدٍ، فولَّيتَ بَشْرَتُهُ بَشْرَتَهَا^(٢).

والَّذي يدلُّ على هذا المعنى مِنْ حديث عائشة نَفْسِهِ، قولها رضي الله عنها: «...أمرها أن تَنَزَّرَ»، أي: أن تَلْفَ عليها إزارًا، مِنَ السَّرةِ إلى الرُّكبةِ، أو قَرِيبًا مِنْ ذلك^(٣)، بحيث يحول ذلك دون مُلامسة الفَرْجِ وما حوله، والنَّظَرُ إليه.

فيمثل هذه السُّنَنُ العملِيَّةُ ينبغي للمسلم فهم معنى الاعتزال في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾؛ أي أَنَّهُ اعتزالٌ مَخْصُوصٌ بِمَوْضِعِ الْأَدَى، فلا يُجَامَعَنَّ في الفَرْجِ، ويبقى ما دون ذلك على الإباحة الأصلية.

ذلك أنَّ من سألوا رسولَ الله ﷺ عن الحَيْضِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ كَانُوا قَبْلَ بَيَانِ اللَّهِ لَهُمْ مَا يَتَّبِعُونَ مِنْ أَمْرِ ذَلِكَ لَا يُسَاكِنُونَ حَائِضًا فِي بَيْتٍ! وَلَا يُؤَاكِلُونَهُنَّ فِي إِنْاءٍ وَلَا يَشَارِبُونَهُنَّ! فَعَرَّفَهُمُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِمْ فِي أَيَّامِ حَيْضِ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَجْتَنِبُوا جِمَاعَهُنَّ فَقَطْ، دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ مُضَاجَعَتِهِنَّ، وَمُؤَاكِلَتِهِنَّ، وَمُشَارِبَتِهِنَّ^(٤).

تَرى حَقِيقَةَ هَذَا الْمَعْنَى فِي خَبَرِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ، لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ الصَّحَابَةُ النَّبِيَّ ﷺ،

(١) «أعلام الحديث» (٢٠٠٧/٣).

(٢) انظر «لسان العرب» (٦١/٤)، مادة: ب ش ر).

(٣) على خلاف بين العلماء في تحديد ما يُؤتَزَرُ من جِسمِ المرأة، انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٥/٢٦٢).

(٤) انظر «جامع البيان» للطبري (٣/٧٢١).

فأنزل الله تعالى: ﴿وَسَتَلَوْنَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا فِي الْمَحِيضِ﴾^(١) إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «إصنعوا كل شيء إلا النكاح»، فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه!^(٢)

فكما أنه ﷺ بين جواز المباشرة للحيض بقوله في جوابه لأصحابه، أكد هذا البيان اللفظي بفعله، فنقلت زوجه عائشة رضي الله عنها هذا البيان الفعلي لأمته، كي لا يبقى مقالاً لمُتأول، وأفادت أمره ﷺ لهم بالانترار من باب الحيطة.

هذا كل ما في الأمر! فيا بعد ما أخبرت به أم المؤمنين عمّا ادّعاء المعترض من هتك حرمة النبوة! ويا سحق ما أجملت في بيانه رضي الله عنه عن إفشاء سرّ الزوجية!

وأما الشبهة الثالثة من دعوى المعترض أن الإخبار بكساله مع زوجه مُشيراً إليها، غصاً لما عُلِمَ عنه ﷺ من شدة الحياء. الخ، فيقال في كشفها:

ليس في ذكر الرجل لجماع أهله بمجرده إفشاء لسرّ زوجه ولا هتكاً لأستار الحياء؛ إنما العيب أن يُفشي الزوج ما يجري بينه وبينها من أمور الاستمتاع وتفاصيل ذلك؛ هذا المُستهجن عُرفاً والمُحرّم شرعاً.

أما مجرد ذكر الجماع، فيقول النووي: «إن لم تكن فيه فائدة، ولا إليه حاجة: فمكروه، لأنه خلافاً للمروءة»^(٣)، والفائدة في هذا الحديث ظاهرة، والمصلحة فيه مُتحققة!

فإن جوابه ﷺ للسائل بحكاية فعل ذلك من نفسه: تعليمًا له بأوقع عبارة في نفسه، وترسيخًا للحكم بأوكّد أسلوب في ذهنه، مع ما فيه من زيادة البيان، ونفي للريبة والظنون، فجازّ الجواب بتلك العبارة، ولو بحضور الزوج، إذا ترتّب مثل ما ذُكر من المصلحة، شرط انتفاء وقوع أذى وإحراج، وهو ما عُلِمَ النَّبِيُّ ﷺ -بحسب معرفته بأحوال السائل ومُستساغ عُرفه- انتفاء حال المسألة.

(١) أخرجه مسلم في (ك: الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سورها والانتكاه في حجرها وقراءة القرآن فيه، رقم: ٣٠٢).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٨/١٠).

يقول القاضي عياض في معرض استحسانه لهذا الجواب النبوي للسائل وتعليه: «غاية في البيان للسائل، بإخباره عن فعل نفسه، وأنه مما لا ترخص فيه... وفيه أن ذكر مثل هذا على جهة الفائدة غير منكّر من القول، وإنما ينكر عنه الإخبار منه بصورة الفعل، وكشف ما يُستتر به من ذلك، ويحتشم من ذكره»^(١).

ودعوى المعترض مناقضة الحديث لغيره من الأخبار في اشتراطها الإنزال لوجوب الغسل، يعني جوابه ﷺ لعنّان رضي الله عنه حين سأله عن الرجل يعجل عن امرأته ولم يمتن، فقال له: «إنما الماء من الماء»^(٢)؛ وقوله: «إذا أغجلت أو أفتحت فلا غسل عليك، وعليك الوضوء»^(٣).

فهذان الحديثان وأشباههما قد نُسخا بمثل الحديث الذي ردّوه لأجلها، فلا إشكال، وهذا ما عليه جمهور أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة الفقهاء والمحدثين^(٤).

يقول أبي بن كعب رضي الله عنه: «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها»^(٥).

وأما دعوى المعترض في الشبهة الرابعة من أن خبر نظره ﷺ إلى أجنبية وإثارة شهوته يُوحي باستيعابه جميع هيئتها، وفي ذلك مخالفة لفريضة الغض للبصرا:

فليس في الحديث إطالة النبي ﷺ النظر إلى المرأة، ولا هو بشرط أن يستوعب هيأتها حتّى تقع في النفس شهوة، بل تقع بظنّ الفجأة ولو بغير قصد،

(١) «إكمال المعلم» (١٩٩/٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، رقم: ٣٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر، رقم: ١٨٠)، ومسلم في (ك: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، رقم: ٣٤٥).

(٤) انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/٥٤-٦١)، و«شرح النووي على مسلم» (٤/٣٦).

(٥) أخرجه أبو داود في (ك: الطهارة، باب: في الإكسال، رقم: ٢١٤)، والترمذي في (ك: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء من الماء، رقم: ١١٠) واللفظ له، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

إذا كان المنظور ظاهرَ الحُسن مثلاً، وهذا لا غَيْب في نفسه على صاحبه، إذ لا يملك للجيلة في دفعه.

فلما كان هذا واردَ الحصول ولو للصالحين من أمته، نَدَبهم ﷺ إلى جماع الحليّة بقوله ليمثل أمره، وبفعله ليقْتدِ به، خوفاً عليهم من استحكام داعي فتنة النظر، فيسكن بذلك حرّ الشهوة، ويحسّم المرء عن نفسه ما يتوقع وقوعه^(١).

وفي تقرير هذه الحكمة النبويّة الجليّة، يقول ابن العربي:

«هذا حديث غريب المعنى، لأنّ الذي جرى للنبي ﷺ سرٌّ لا يعلمه إلا الله، ولكنه أذاعه عن نفسه، تسليةً للخلق، وتعليماً لهم، وقد كان آدمياً ذا شهوة، ولكنه معصوم عن الزّلة، وما جرى في خاطره حين رأى المرأة لا يؤاخذ به شرعاً، ولا يُنقص من منزلته، وذلك الذي وجد في نفسه من إعجاب المرأة هي جيلة الأدميين التي تحقّق بها صفتها، ثم غلبها بالعصمة فانقطعت، وجاء إلى الزّوجة ليقضي فيها حتّى الإعجاب والشهوة الأدميّة بالاعتصام والعفة^(٢).

وخير الهدى هدى محمد ﷺ.

(١) يقول المناوي في «فيض القدير» (٣٥٢/١): «أمّا لو وُطئ حليّته متفكّراً في تلك، حتّى خيل لنفسه أنّه

يطؤها: فهذا غير مُراد بالحديث».

(٢) «عارضة الأحوذى» (١٠٦/٥).

المبحث الرابع عشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث
عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

المَطْلَب الأول

سَوَق حَدِيثِ عَرُضِ أَبِي سَفِيَانٍ أَمَّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

عن أبي زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سَفِيَانٍ وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ثَلَاثُ أَعْطِنِيهِنَّ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَفِيَانٍ، أَزَوَّجْتُهَا، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَمَعَاوِيَةَ، تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَتُوْءَمِرُنِي، حَتَّى أَقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: وَلَوْ لَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُسَالُ شَيْئًا إِلَّا قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك): فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَبِي سَفِيَانٍ بَنَ حَرْبٍ ﷺ، رَقْمٌ: (٢٥٠١).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

أَجْمَعَت كَلِمَةُ الْمُنْكَرِينَ لِلْخَبَرِ عَلَى كَوْنِهِ مُصَادِمًا لِحَقِيقَةٍ تَارِيخِيَّةٍ قَطْعِيَّةٍ، وَهِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَبُو سَفْيَانَ وَقَدْ فَتَحَ مَكَّةَ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ، فَكَيْفَ يَعْضِضُهَا أَبُو سَفْيَانَ عَلَيْهِ ﷺ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَامَ ثَمَانٍ لِلْهِجْرَةِ؟^(١)

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ):

«هَذَا الْحَدِيثُ حَكَمٌ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحَفَاطِ بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ مَكْذُوبٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا خِلَافَ حَوْلَهُ مِنْ سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ بِزَمَنٍ، أَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، أَيَّ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَبُو سَفْيَانَ بِسَنَةِ أَوْ سَنَتَيْنِ، حَيْثُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ أَسْلَمَ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ»^(٢).

وَقَبْلَهُ قَرَّرَ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَارِيُّ مِثْلَ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَزَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

(١) لِهَذِهِ الْعِلَّةِ التَّارِيخِيَّةِ طَلَعَ أَبُو رِيَّةٍ فِي الْحَدِيثِ بِاقْتِضَابٍ فِي «أَضْوَاءَ عَلَى السُّنَنِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (ص/٢٠٨)، وَكَذَلِكَ الشَّيْخَانِيُّ فِي «الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَيْنَ الدِّرَايَةِ وَالرَّوَايَةِ» (ص/٦٧).

(٢) «تَفْعِيلُ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص/١٤٥).

«هذا الحديث شاذٌ منكراً، حتّى قال ابنُ حزم: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ! وأنَّهُم به عَكرمةُ بنِ عَمَّارٍ، لأنَّهُ يَخالف ما نَبَت في كُتُب السَّيرة، فالنَّبِيُّ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِالْحَبْشَةِ حينَ هَاجَرَتْ إِلَيْهَا . . وهذا مُتَّفَقٌ عليه عندَ أَهْلِ التَّارِيخِ؛ وَقَوْلُ أَبِي سَفِيانَ: (أَرِيدُ أَنْ تُؤْمِرَنِي، قالَ: نَعَمْ)، قالَ القُرطُبِيُّ: لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ أَنَّهُ أَمَرَهُ إِلَى أَنْ تُؤْفَى، وَكَيْفَ يُخَلِّفُ رَسولُ اللَّهِ ﷺ الوَعْدَ؟ هذا مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ»^(١).

(١) «الفوائد المقصودة» للغماري (ص/ ١٠٣-١٠٤).

المَطْلَب الثالث

دراسة المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث عَرَضِ أَبِي سَفِيانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

فهذا الحديث من الأخبار المشهورة بالإشكال في «صحيح مسلم»، ووجه إشكاله تاريخي قد لاحَ جلياً في ما سبق من كلام المُعَرِّضين عليه، وهذا يقتضي أن يكون خطأً وَهْمًا من راويه.

وكان ردّه قبل هؤلاء المُحَدِّثين كثيرٌ من العلماء في القديم والحديث: منهم البيهقي^(١)، وابن الأثير^(٢)، والقاضي عياض^(٣)، وابن هبيرة^(٤)، وابن الجوزي^(٥)، وابن تيمية^(٦)، وابن القيم^(٧)، والدّهبي^(٨)، والعلائي^(٩)، وأبو العباس

(١) مسنده الكبرى (٢٢٦/٧-٢٢٧).

(٢) «أسد الغابة» (١١٦/٧).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٤٦/٧).

(٤) «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٢٥٠/٣).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤٦٣/٢).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٢٣٦/١٧).

(٧) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٣)، و«تهذيب سنن أبي داود» (٧٦/٦).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٩٣/٣).

(٩) «التهيهات المجلدة على المواضع المشكلة» للعلائي (ص/٧٣).

القرطبي^(١)، والسَّقَّاريني^(٢)، ثُمَّ أَبُو شُهْبَةَ^(٣)، والألباني^(٤).

أَمَّا غَيْر هَؤُلَاءِ فَمِنْ اسْتَعْظَمَ رَدَّهُ وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ»: فَرَأَوْا الْحَدِيثَ صَحِيحَ السَّنَدِ، مَقْبُولَ الْمَتَنِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ: مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَيْثُ أَوْدَعَهُ «صَحِيحَهُ»، وَابْنُ حَبَّانَ حَيْثُ خَرَّجَهُ فِي «صَحِيحِهِ»^(٥)، وَتَبِعَهُمَا عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ لَهُ: الْجَوْزِقَانِي^(٦)، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَالنُّوْي^(٧)، وَابْنُ كَثِيرِ الدَّمَشْقِي^(٨)، وَخَلِيلٌ مُلًّا خَاطَرَ الشَّافِعِي^(٩) مِنَ الْمَعَاصِرِينَ.

مَعَ اخْتِلَافِ هَؤُلَاءِ فِي وَجْهِ التَّأْوِيلِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، مِمَّا أَطَالَ الْمَقَالَةَ فِي تَفْصِيلِهِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ الْبَدِيعِ «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» بِمَا لَا أَعْلَمُ أَحَدًا جَرَى عَلَى مَنَوَالِهِ فِيهِ، وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ عَالَةً عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ^(١٠)؛ حَيْثُ ذَكَرَ جَوَابَ كُلِّ طَائِفَةٍ وَمَا فِيهِ مِنْ قَدَحٍ، وَانْتَهَى إِلَى كَوْنِ الْحَدِيثِ مَخْلُوطًا غَيْرَ مَحْفُوظٍ. فَلِذَا ارْتَأَيْتُ سَوْقَ هَذِهِ الْأَوْجِهِ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ اتَّبَاعَهَا بِنَقْدِ ابْنِ الْقَيِّمِ لَهَا، بَعِينِ النَّاقِدُ لِكُلِّ ذَلِكَ، فَأَقُولُ:

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: فَوَجْهُ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَرْبَابِهِ: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ إِنَّمَا طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُجَدِّدَ لَهُ الْعَقْدَ عَلَى ابْنَتِهِ، لِيَتَّقَى لَهُ وَجْهٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ بِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّأْوِيلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْإِنْتِقَارُ

(١) «المفهم» (٢٤/٢١).

(٢) «كشف اللثام» (٢٦٨/٥).

(٣) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» (ص/١٨٦).

(٤) فِي تَحْقِيقِهِ لِمَخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْمَنْزَرِيِّ (٤٥٧/٢).

(٥) فِي (ك): مُنَاقِبِ الصَّحَابَةِ ﷺ، ذَكَرَ أَبِي سَفْيَانَ بِنَ حَرْبٍ ﷺ، رَقْمٌ: ٧٢٠٩.

(٦) «الأباطيل والمنكير والصَّحاح والمشاهير» (٣٣٨/١).

(٧) كَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالنُّوْيِ هُوَ فِي «شَرْحِ النَّوْيِ عَلَى مُسْلِمٍ» (٦٣/١٦).

(٨) انْظُرْ «الْبَدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ» (١٤٩/٦)، وَ«الْفُصُولُ فِي سِيرَةِ الرَّسُولِ» لَهُ (ص/٢٤٨).

(٩) فِي كِتَابِهِ «مَكَانَةُ الصَّحِيحِينَ» (ص/٣٨٧).

(١٠) كَالْمَقْرِزِيِّ فِي كِتَابِهِ «إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ»، وَقَدْ نَقَلَ عَائِدَةً سَرِدَ ابْنُ الْقَيِّمِ لَأَقْوَالِ الْمَتَاوَلَةِ لِلْحَدِيثِ وَتَفْنِيدِهِ لَهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشِيرَ إِلَيْهِ.

لإمامي الأمصار^(١)، واحتَمَل له تأويلًا آخر قال فيه: «أو إِنَّهُ تَوَهُمٌ أَن بِلِسْلَامِهِ يَنْفَسِحُ نِكَاحُ ابْنَتِهِ^(٢)».

وتبع ابن طاهر على هذا الجواب أبو عمرو ابن الصلاح^(٣) والنَّووي، وزاد هذا: «العلَّةُ عليه السلام أرادَ بقوله (نعم): أَنَّ مَقْصُودَكَ يَحْضُلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَقِيقَةٍ عَقْدٍ^(٤)».

قلت: ولا يخفى ما في هذه التَّأويلات من نوعِ تَكْلُفٍ، والنَّصُ العَرَبِيُّ المُبِين لا مجالَ للكُهانةِ أمامه، وما ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ في معْنَى الحديث ليس مَقْهُومًا مِنْهُ لَا نَصًّا وَلَا إِيمَاءً وَلَا اسْتِثْنَاءًا! وليس هو احتمالًا مُتَعَيَّنًا^(٥).

وقد أُجِيبَ عن هذا التَّأويل «بأنَّ في الحديث أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام وَعَدَهُ، وَهُوَ الصَّادِقُ الوَعْدُ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ قَطُّ أَنَّهُ جَدَّدَ الْعَقْدَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَوْ كَانَ لِنَقْلِ، وَلَوْ نَقَلَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ، فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ قَطُّ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ^(٦)؛ مَعَ أَنَّ الْفَاطَةَ الْحَدِيثَ صَرِيحَةٌ فِي إِثْشَاءِ الْعَقْدِ لَا فِي تَجْدِيدِهِ^(٧)»، «وَتَوَهُمٌ فَسَخِ نِكَاحَهَا بِإِسْلَامِهِ بَعِيدٌ جَدًّا^(٨)».

فَلْأَجْلِ مَا فِي هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ مِنْ ضَعْفٍ: صَرَّحَ ابْنُ الْوَزِيرِ بِرَدِّهِمَا^(٩)، وَكَانَ ابْنُ كَثِيرٍ -مَعَ تَصْحِيحِهِ لِلْحَدِيثِ- يَتَرَقَّى بِضَعْفِهِمَا^(١٠)!

(١) يريد بالإمامين: البخاري ومسلم، وهو في الدفاع عن الأحاديث التي أعْلَمَهَا بعض أهل العلم في كتابيهما، والحقُّ فيها معهما، وقد ذكر هذا الكتاب العراقي، ووقف عليه بخط مصنفه، وابن الملقن، وابن حجر ووقع مسموعًا له وأفاد منه، ولخص بعض مباحثه المقرئ -كما سيأتي- في كتابه «إمتاع الأسماع»، انظر مقدمة تحقيق عبد الرحمن قائد لكتاب «منتخب المنثور من الحكايات والسُّؤالات» لابن طاهر المقدسي (ص/١٦٧).

(٢) «الفصول في سيرة الرسول» لابن كثير (ص/٢٤٨)، وانظر «إمتاع الأسماع» للبليغني (٦/٦٩).

(٣) انظر «شرح النووي على مسلم» (١٦/٦٣).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٦/٦٣).

(٥) «نوادير ابن حزم» لابن عقيل الظاهري (٢/٨).

(٦) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٣).

(٧) «التنبيهات المجملة» للعلائي (ص/٧٣).

(٨) «إمتاع الأسماع» (٦/٧٢).

(٩) انظر «توضيح الأفكار» للصنعاني (١/١٢٢).

(١٠) «البداية والنهاية» (٦/١٤٩).

بل قال ابنُ سيّد الناس^(١): «هو جوابٌ يتساوُكُ هَرَلًا»^(٢)

القول الثاني: أنَّ معنى قوله «أزوّجكها»: أي أرضى بزواجك بها، فإنّه كان على رَغَمٍ مِنِّي، وبدون اختياري، وإن كان النكاحُ صحيحًا، لكن هذا أجملُ وأحسنُ وأكملُ، لما فيه من تأليفِ القلوب، وعلى هذا تكون إجابة النبي ﷺ له بـ «نعم»: لمجرّد تأنيسه، وأنّه أخبره بعدُ بصحّة العقد^(٣).

وهذا الوجه من الجوابِ ضعيفٌ، ولا يخفى شِدَّةُ بُعْدِ هذا التأويلِ مِنَ اللَّفْظِ، وعدم فهمه منه: فإنَّ قوله: «عندي أجمل العرب أزوّجكها»: «لا يفهم منه أَحَدٌ أنَّ زوجتَكَ التي هي عصمةُ نكاحِكَ أرضى بزواجك بها، ولا يطابق هذا المعنى أن يقول له النبي ﷺ: «نعم»، فإنّه إنّما سأل النبي ﷺ أمرًا تكون الإجابةُ إليه من جهته ﷺ، فأما رضاهُ بزواجه بها، فأمرٌ قائمٌ بقلبه هو، فكيف يطلبه مِنَ النبي ﷺ؟!»

ولو قيل: طلبَ منه أن يُقرّه على نكاحِ إِيَّاهَا، وسَمَّى إقرارَه نكاحًا: لكان مع فساده أقربَ إلى اللَّفْظِ! وكلُّ هذه تأويلاتٌ مُستكرهَةٌ، في غايةِ المنافرةِ لِلْفِظِ ولمقصودِ الكلامِ^(٤).

وأبعدُ مِنْ هذا الوجوه في التَّمَسُّفِ: ما ظَهَرَ لِلزُّرْقَانِي من كونِ المعنى له: «يُديم التَّزْوِيجَ، ولا يُطْلَقُ كما قُتِلَ بغيرِها»^(٥) وحكايةُ هذا القولِ تُغني عن بيانِ فساده.

(١) محمّد بن محمّد بن سيّد الناس اليمُمرّي، أبو الفتح: مؤرّخ، عالم بالأدب، من حفاظ الحديث، له شعر رقيق، أصله من إشبيلية، مولده ووفاته في القاهرة، من تصانيفه «عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير»، و«الفتح الشّدي في شرح جامع الترمذي» ولم يكمله، توفي (٧٣٤هـ)، انظر «الأعلام» للزركلي (٣٤/٧).

(٢) فشرح الزرّقاني على المواهب اللّديّة (٤٠٨/٤).

(٣) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠)، و«إمتاع الأسماع» (٨٠/٦).

(٤) «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠).

(٥) فشرح الزرّقاني على المواهب اللّديّة (٤٠٨/٤).

القول الثالث: أَنَّ مَسْأَلَةَ أَبِي سَفْيَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَزُوجَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ قَدْ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ خَرَاجَاتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ كَافِرٌ، حِينَ سَمِعَ نَعْيَ زَوْجِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنَ الْحَدِيثِ: فَوَقَعْنَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، لَكِنَّ الرَّأْيَ جَمَعَ الْكُلَّ فِي الْحَدِيثِ!

يقول البيهقي عقب استيعاده صَحَّةَ الْحَدِيثِ: «... وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُهُ الْأُولَى إِيَّاهُ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ خَرَاجَاتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ كَافِرٌ، حِينَ سَمِعَ نَعْيَ زَوْجِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ وَقَعْنَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، لَا يَجْتَمِعُ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُحْفُوظًا إِلَّا ذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ»^(١).
وَتَبِعَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الْمُنْذَرِيَّ^(٢).

وهذا الاحتمال منهما «أَيْضًا ضَعِيفٌ جَدًّا؛ فَإِنَّ أَبَا سَفْيَانَ إِذَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمِنًا بَعْدَ الْهَجْرَةِ فِي زَمَنِ الْهُدْنَةِ، قُبِيلَ الْفَتْحِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ إِذْ ذَاكَ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقْدَمْ أَبُو سَفْيَانَ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْأَحْزَابِ عَامَ الْخَنْدَقِ، وَلَوْلَا الْهُدْنَةُ وَالصُّلْحُ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَقْدَمْ الْمَدِينَةَ، فَمَتَى إِذَنْ قَدِمَ وَزَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أُمُّ حَبِيبَةَ؟! هَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ.

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَزْوِيجُهُ إِيَّاهَا فِي حَالِ كُفْرِهِ، إِذْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا! وَلَا تَأَخَّرَ ذَلِكَ إِلَى بَعْدِ إِسْلَامِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.
فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: «أَزَوَّجُكَ أُمَّ حَبِيبَةَ».

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ الثَّلَاثَةَ وَقَعَتْ مِنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ! وَأَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ أَغْطِيْنَهُنَّ...» الْحَدِيثُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سُؤَالَ تَأْمِيرِهِ وَأَتَّخِذْ مَعَاوِيَةَ كَاتِبًا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: بَلْ سَأَلَ بَعْضَ ذَلِكَ فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَبَعْضُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ! وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَرُدُّهُ»^(٣).

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/٢٢٧).

(٢) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٩)، و«إنتاع الأسماع» (٦/٧٩).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٩).

القول الرَّابِع: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَفْيَانَ قَالَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِمَدَّةٍ تَتَقَدَّمُ عَلَى تَارِيخِ النِّكَاحِ، كَالْمُشْتَرَطِ ذَلِكَ فِي إِسْلَامِهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ثَلَاثُ إِنْ أَسْلَمْتُ تُعْطِيهِنَّ». ^(١)؛ وَهَذَا تَوَجُّهُ مُحِبِّ الدِّينِ الطَّبْرِيِّ ^(٢) لِلْحَدِيثِ.

وتنفيد هذا التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَاوِيَ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ إِذْ قَالَ فِي أَوَّلِهِ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْتَظِرُونَ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ، وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ثَلَاثُ أُعْطِيَهُنَّ...»؛ فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا يَكُونُ قَدْ صَدَّرَ مِنْهُ وَهُوَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ؟ أَوْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَهُوَ يَجْمَعُ الْأَحْزَابَ لِحَرْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَوْ وَقْتُ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَا عِنْدَهُ؟!

فَمَا هَذَا التَّكَلُّفُ الْبَارِدُ؟ وَكَيْفَ يَقُولُ وَهُوَ كَافِرٌ: «حَتَّى أَقَاتِلَ الْمَشْرِكِينَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ»؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ جَفْوَةَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ وَهُوَ جَاهِدٌ فِي قِتَالِهِمْ وَحَرِيهِمْ وَإِطْفَاءِ نَوْرِ اللَّهِ؟! وَهَذِهِ قِصَّةُ إِسْلَامِ أَبِي سَفْيَانَ مَعْرُوفَةٌ لَا اشْتِرَاطَ فِيهَا، وَلَا تَعَرُّضَ لشيءٍ مِنْ هَذَا ^(٣).

القول الخامس: لَعَلَّ أَبَا سَفْيَانَ -بِحُكْمِ خُرُوجِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ كَثِيرًا- قَدْ جَاءَهَا حِينَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا وَاعْتَزَلَهُنَّ، فَتَوَهَّم أَبُو سَفْيَانَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِبْلَاءَ طَلَاقٌ، وَهَذَا كَمَا تَوَهَّمَهُ عُمَرُ ﷺ، فَظَنَّ وَقُوعَ الْفِرْقَةِ بِهِ، فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُتَعَطِّفًا لَهُ وَمَتَعَرِّضًا، لَعَلَّهُ يَرَاجِعُهَا، فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِـ «نَعَمْ»، عَلَى تَقْدِيرٍ: إِنْ أَمَدَّ الْإِبْلَاءُ، أَوْ وَقَعَ طَلَاقٌ، فَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ^(٤).

وهذا الجوابُ أَيْضًا فِي الضَّعْفِ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهُ: «وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «عِنْدِي أَجْمَلُ الْعَرَبِ وَأَحْسَنُهُ أَزْوَاجُكَ إِيَّاهَا»: أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا ذُكِرَ مِنْ شَأْنِ الْإِبْلَاءِ وَوُقُوعِ الْفِرْقَةِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِـ نَعَمْ.

(١) نقله عنه ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص/٢٥١).

(٢) أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري، أبو العباس: حافظ فقيه شافعي، متفنن، من أهل مكة مولدا ووفاء، وكان شيخ الحرم فيها، له تصانيف، منها: «السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين»، و«الرياض النضرة في مناقب المشرة»، انظر «طبقات الشافعية الكبرى» (١٨/٨).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٢).

(٤) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠)، و«إمتاع الأسماع» (٨٠/٦).

ولا كان أبو سفيان حاضراً وقت الإيلاء أصلاً، فإنَّ النَّبي ﷺ اعتزلَ في مشربةٍ له، حَلَفَ أن لا يَدْخُلَ على نِسائِهِ شهرًا، وجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فاستأذَنَ عليه في الدُّخُولِ مرارًا، فأذِنَ له في الثَّالثة، فقال: أَطَلَّقتِ نِساءَكَ؟ فقال: لا، فقال عمر: الله أكبر! واشتَهَرَ عند النَّاسِ أنَّه لم يُطَلِّقْ نِساءه، وأين كان أبو سفيان حينئذٍ؟^(١).

القول السَّادس: فوجه الحديث فيه: أنَّ أبا سفيان إنَّما سأل النَّبي ﷺ أن يزوجه ابنته الأخرى (عزَّة)^(٢) أخت أم حبيبة! ولا يَبْعُدُ أن يخفى تحريمُ الجمع بين الأختين على أبي سفيان، لحدائِثِ عهدِهِ بالإسلام، وقد خَفِيَ هذا على ابنته أم حبيبة، حيث سألت رسول الله ﷺ أن يتزوج أختها هذه، فقال: «إنَّها لا تحِلُّ لي»^(٣).

فأراد أبو سفيان أن يزوج النَّبي ﷺ ابنته الأخرى، لكن اشتَبَهَ على الرَّاوي، ودَهَبَ وهُمُ إلى أنَّها أم حبيبة، فهذه التَّسمية من عَلِطَ بعض الرُّواة، لا من قول أبي سفيان.

وفي تحسِينِ هذا الوجه، يقول ابنُ كثير: «الأحسَنُ في هذا: أنَّه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عزَّة، لِمَا رَأَى في ذلك من الشَّرَفِ له، واستعانَ بأختها أم حبيبة كما في الصَّحيحين؛ وإنَّما وَهَمَ الرَّاوي في تسميته أم حبيبة، وقد أفرَدنا لذلك جزءًا مفردًا»^(٤).

وهذا التَّأويلُ من ابن كثير -ولأن كان في الظَّاهر أَقْلٌ فسادًا- هو ما يراه ابن القيم «أَكْذِبُها وأَبْطَلُها! وصريحُ الحديث يَرُدُّه، فإنَّه قال: أم حبيبة أَرْوَجُكُها،

(١) «جلاء الأنفاه» (ص/٢٥١).

(٢) وفي «زاد المعاد» (١/١٠٨): (زَمَلَة)، ولعله سبق قَلَمٌ أو ذهولٌ من ابن القيم، فلا أحد تأوَّله بأختها رَمَلَة.

(٣) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب: ﴿رَبِّبْتُكُمْ أَلَيْ فِي مُبْرَكُمْ يَنْ يَسْكَبُكُمْ أَلَيْ دَخَلْتُمْ يَهْنَ﴾، رقم: ٥١٠٦)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: تحريم الرَبِية، وأخت المرأة، رقم: ١٤٤٩).

(٤) «البداية والنهاية» (٦/١٤٩)، وانظر «التنبيهات المجلعة» للعلاني (ص/٧٣).

قال ﷺ: نعم . . فلو كان المَسْئُولُ تزويجُ أختِها لَمَّا أُنْعِمَ له بذلك ﷺ^(١)،
والْقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، كما قال ذلك لأم حبيبة^(٢)، ولولا هذا، لكان التَّأْوِيلُ
في الحديثِ مِنْ أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ^(٣)، لَأَنَّ «التَّأْوِيلَ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ أَسهَلُ»^(٤)،
وقد عَلِمْتُ مع ذلك فساده.

زد على هذا أَنَّ هذا الطَّلَبَ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ لَا يُتَأَتَّى فِيهِ أَصْلًا قَوْلُ رَاوِيهِ
آخِرَهُ: «لَوْلَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ»!

أَمَّا قَوْلُ آخَرِينَ: أَنَّ الرَّاويَ لَمْ يُخْطِئْ فِي تَسْمِيَّتِهَا بِأُمِّ حَبِيبَةَ، لَأَنَّ كُنْيَةَ
(عَزَّة) أُمِّ حَبِيبَةَ أَيْضًا كَأَخْتِهَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ!^(٥) وَتَشَبَّهَتْ بِهَذَا (مُلًّا خَاطِرًا)^(٦) مِنْ
الْمَعَاصِرِينَ لِيَرْفَعَ بِهِ الْخَطَأَ عَنِ الرَّاويِ فِي تَسْمِيَةِ الْمَعْرُوضَةِ لِلزَّوْاجِ، وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ
رَفْعِ الْإِشْكَالِ عَنِ الْحَدِيثِ.

فَجَوَابُ ذَلِكَ: أَنَّا لَا نَجِدُ أَحَدًا صَنَّفَ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ كُنْيَةَ
عَزَّةَ أُمِّ حَبِيبَةَ، بَلْ إِذَا تَرَجَّمُوا لـ (عَزَّة) هَذِهِ يَعْرِفُونَهَا بِأَنَّهَا أَمُّ حَبِيبَةَ^(٧)، وَيَبْعُدُ
أَنْ يَكُونَ لِلأَخْتَيْنِ نَفْسُ الْكُنْيَةِ، وَلَا يُنْبَغُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُخْتَصِّصِينَ.

فَلَا جُلْ ذَلِكَ نَرَى مَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْمَعْلُومَةَ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، نَقَلَهَا بِصِغَةِ
الْتَّمْرِيسِ (قِيلَ)!^(٨)

(١) ابن القيم في «تهذيب الشُّنن» (٧٦/٦).

(٢) سبق تخريجه قبل قليل (ص/٢).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٤).

(٤) «توضيح الأفكار» (١/١٢٢).

(٥) ورد هذا في بعض المراجع، كـ «زاد المعاد» (١/١٠٨)، و«شرح الزرقاني على المواهب اللدنية»
(٤٠٨/٤).

(٦) وهو ملأ خاطر في «مكانة الصحيحين» (ص/٤٠٦).

(٧) انظر «الاستيعاب» (١٨٨٦/٤)، و«أسد الغابة» (١٩٣/٧)، و«الوافي بالوفيات» (٦٩/٢٠).

(٨) ولا ندرى؛ لعلَّ مَنْ كَتَبَ (عَزَّةَ) بِأُمِّ حَبِيبَةَ تَوَهَّمْ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى تَأْوِيلِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ الْمُشْكَلِ بِأَنَّ
الْمَعْرُوضَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ هِيَ (عَزَّةُ) وَالذَّوْرُ عَلَيْهِ لَازِمٌ لَهُ.

ثُمَّ غَلَطَ هُنَا أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُجِبْ أَبَا سَفِيَانَ بِالرَّفْضِ اتِّكَالًا مِنْهُ عَلَى مَا أَجَابَ بِهِ أُمُّ حَبِيبَةَ، أَوْ عَلَى مَا كَانَ اشْتَهَرَ مِنْ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ^(١)؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ لَه: «نَعَمْ» لَوْ أَنَّ التَّعْمِيعَةَ عَلَى السَّائِلِ! يَنْتَزِعُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَتَأْخِيرُ اللَّيَالِي عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَبُو سَفِيَانَ إِنَّمَا يَرْقُبُ الْجَوَابَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ^(٢).

وَدَعَوَى اشْتِهَارِ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ، لَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَادَ بِحُكْمِهِ مَنْ عُلِمَ جَهْلُهُ بِهِ بِقِرَائِنِ الْحَالِ، خَاصَّةً مَنْ كَانَ حَدِيثُ إِسْلَامِ كَأَبِي سَفِيَانَ.

أَقُولُ: فَالْحَقُّ أَنَّ الدِّفَاعَ عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ضَعِيفٌ غَيْرُ مَتَمَسِّكٍ، وَتَغْلِيظُ الرَّاوِي بِالْوَعْمِ أَوَّلَى مِنْ تَأْوِيلِ مَرْوِيهِ بِالْمُسْتَكْرَهِ مِنَ الْوُجُوهِ، تَرَى مُصَدِّقَ هَذَا التَّقْعِيدِ فِي بَابِ الْمُشْكَلَاتِ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَيْمِ بَعْدَ أَنْ أَتَمَّ نَقْضَ تَوْجِيهَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ:

«هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ، وَأَثِمَةُ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ لَا يَرْضَوْنَ بِأَمْثَالِهَا، وَلَا يَصْحَحُونَ أَغْلَاطَ الرِّوَاةِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْخَيَالَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةِ، الَّتِي يَكْفِي فِي الْعِلْمِ بِفَسَادِهَا تَصَوُّرُهَا وَتَأْمُلُ الْحَدِيثِ»^(٣)، «وَلَا تَفِيدُ النَّظَرُ فِيهَا عِلْمًا، بَلِ النَّظَرُ فِيهَا وَالتَّعَرُّضُ لِإِبْطَالِهَا مِنْ مَنَارَاتِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ»^(٤).

قُلْتُ: وَمِمَّا رُدَّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا:

مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْعُمَارِيُّ أَنَّمَا مِنْ قَوْلِ الْقُرْطُبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ وَعَدَ أَبَا سَفِيَانَ أَنْ يُؤَمَّرَهُ، لِيُقَاتَلَ الْمُشْرِكِينَ كَمَا كَانَ يُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ لَمْ يَنْفُلْ أَحَدٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَبَا سَفِيَانَ عَلَى جَيْشٍ بِالْمَرَّةِ^(٥).

(١) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَلِيلٌ مَلَأَ خَاطِرَ فِي «مَكَانَةِ الْمُصَحِّحِينَ» (ص/٤٠٧).

(٢) وَعَلَى الْمُدَّعِي لِهَذَا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّ جَوَابَ النَّبِيِّ ﷺ لِعَرْضِ أُمِّ حَبِيبَةَ كَانَ أَسْبَقَ مِنْ حَيْثُ الثَّارِخُ مِنْ عَرْضِ أَبِي سَفِيَانَ! حَتَّى يُقَالَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُجِبْهُ اتِّكَالًا عَلَى جَوَابِهِ لَأَمِّ حَبِيبَةَ.

(٣) «نَهْذِيبُ الشُّنَنِ» (٧٦/٦).

(٤) «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» (ص/٢٥٢).

(٥) انْظُرْ «الْإِفْصَاحَ» لِابْنِ هُبَيْرَةَ (٣/٢٥٠)، وَكَشَفَ الْمُشْكَلَ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/٤٦٣)، وَزَادَ الْمَعَادَةَ لِابْنِ الْقَيْمِ (١٠٧/١)، وَالتَّنْبِيهَاتِ الْمَجْمُوعَةَ لِلْعَلَّانِيِّ (ص/٧٣).

نعم؛ قد أجاب على هذه بعض من صحَّح الحديث بأن قال: «إعتدَر النبي ﷺ عن عدم تأميره مع وَعْدِهِ له بذلك: لأنَّ الوعدَ لم يكن مُؤَقَّتًا، وكان يَرْتَقِبُ إمكانَ ذلك، فلم يَتَبَسَّرْ له ذلك، إلى أن تُوفِّي رسول الله ﷺ؛ أو لعلَّه ظَهَرَ له مانعٌ شرعيٌّ مَنَعَهُ مِنْ تَوَلِيَّتِهِ الشَّرْعِيَّةَ؛ وَإِنَّمَا وَعَدَهُ بِإِمَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَتَخَلَّفَ لِتَخَلُّفِ شَرْطِهَا»^(١).

وهذه أيضًا تأويلات تلحقُ سابقتها في الضعف من وجوه:
أولاهـا: أنَّ مِنَ الْمُتَحَقِّقِ عِلْمُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُؤَلِّي الإِمَارَةَ أَحَدًا سَأَلَهَا أَوْ حَرَّصَ عَلَيْهَا^(٢).

ثانيها: إِنَّ وَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَا شَكَّ كَانَ مَسْئُولًا! فما كان مِنْ شَأْنِهِ -بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي- أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا سَفْيَانَ أَهْلًا لِلإِمَارَةِ، لَكِنْ لَمْ يَتَبَسَّرْ لَهُ تَوَلِيَّتَهُ: فَلَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُوصِي بِهِ مَنْ بَعْدَهُ!
وحاشا صاحبَ الخُلُقِ العَظِيمِ أَنْ يُبَشِّرَ أَحَدًا بِمَا يُسْرُهُ مِنْ مَنَاءِهِ، ثُمَّ هُوَ يَغْدُو حَالٍ سَبِيلَهُ، وَلَا يَحْقُقْ لَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

ثالثها: لو كان ثَمَّةَ مانعٍ مِنْ تَوَلِيَّةِ أَبِي سَفْيَانَ عَلِمَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ كَمَا ادَّعَاهُ الْمُتَأَوِّلُ؛ لَأَعْلَمَ بِهِ أَبَا سَفْيَانَ نَفْسَهُ، كَمَا أَعْلَمَ بِهِ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ اسْتَأْمَرَهُ^(٣)، حَتَّى لَا يَجِدَ السَّائِلُ فِي نَفْسِهِ؛ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَنُقِلَ هَذَا الْمَانِعُ عَادَةً لِعَظِيمِ شَأْنِ أَبِي سَفْيَانَ فِي قَوْمِهِ، وَإِذَنْ لَطَارَ بِهِ أَعْدَاءُ بَنِي أُمَيَّةَ كُلِّ مَطَارٍ، وَمَارَانَا بِهِ مِنْهُمْ كُلُّ نَظَّارٍ!

(١) «المفهم» (٢١/٢٥).

(٢) ومن ذلك جوابه للأشعريين اللذين سألاه الإمامة بعدما أسئلما، بقوله: «لَنَا لَا تُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَّصَ عَلَيْهِ»، والحديث أخرجه البخاري في (ك: الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمامة، رقم: ٧١٤٩).

(٣) أعني حديث أبي ذرٍّ قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ قال: فَضَرَبَ يَدَهُ عَلَى مَنْكَبِي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ...، والحديث أخرجه مسلم في (ك: الإمامة، باب: باب كراهة الإمامة بغير ضرورة، رقم: ١٨٢٥).

المطلب الرابع

خلاصة القول في حديث عرض أبي سفيان لابنته على النبي ﷺ وردُّ رمي ابن حزم له بالوضع

الحاصل أنَّ الحديث لا يخلو من تخطيط، وهو غلط لا ينبغي التردد فيه، والصواب أنه غير محفوظ^(١)، وبذا علل متنه من أشرنا إليهم سابقاً من الأئمة، وكان أقصى ما قيل فيه من عبارة رد، ما قاله الذهبي: أنه أصل منكرو^(٢).

وأبو محمد ابن حزم نفسه قد نقل عنه في رواية أنه قال في الحديث: «إنه وهم من بعض الرواة»^(٣)؛ فهذا الكلام منه معقول متماو مع عبارة الأئمة في الحديث؛ لكنَّ النظر متَّجِهٌ إلى ما مقالته الأشهر في الحديث: أنه موضوع! مع أنه في «صحيح مسلم»، وأنهاه الشديد لعكرمة بن عمار راويه عن أبي زميل بوضعه! فقد روى محمد بن أبي نصر الحميدي عنه قال: «قال لنا أبو محمد ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولا يختلف إثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أنَّ النبي ﷺ لم يتزوج أم حبيبة إلا قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحيشة، وأبوها أبو سفيان كافر، هذا ما لا شك فيه»^(٤).

(١) كما قال ابن القيم في «جلاء الأنهام» (ص/٢٥٢).

(٢) انظر «میزان الاعتدال» (٩٣/٣).

(٣) انظر «شرح التوي على مسلم» (٦٣/١٦).

(٤) «نوادير ابن حزم» جمع ابن عقيل الظاهري (٧/٢).

فلذا كان الحديث موضوعًا في نظر ابن حزم، وكانت آفته عكرمة بن عمار، فالنتيجة أنَّ عكرمة وصَّاع! فعليه اشتدَّ نكيرُ العلماء على ابن حزم، وبالأغوا في تخطئته، وكان المُبادر إلى هذه التَّخطئة فيما أحسب: محمَّد بن طاهر المقدسي، حيث عَقَّب على كلامه هذا في الحديث، بأنَّ قال:

«هذا كلامه بعينه وُرمته، وهو كلامُ رَجُلٍ (مُجازي)^(١)، هَتَكَ فيه حُرْمَةَ كتابِ مسلم، ونَسَبَهُ إلى الغَفَلَةِ عَمَّا اِطَّلَعَ هو عليه، وصَرَّحَ أنَّ عكرمة بن عمار وَضَعَهُ، وهو ارتكأبُ طريقٍ لم يسلكه أئمةُ أهل النُّقل وحفَّاطُ الحديث.

فإنَّا لا نَعْلَمُ أحدًا منهم نَسَبَ عكرمة إلى الوضعِ البتَّة، وهم أهلُ زمانه الَّذِينَ عاصروه، وعرفوا أمره، بل وثَّقوه، وحملوا عنه، واحتجُّوا بأحاديثه، وأخرجوها في الدَّواوين الصَّحيحة، واعتمد عليه مسلم في غير حديثٍ من كتابه الصَّحيح، وروى عنه الأئمة، مثل عبد الرَّحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وأبي عامر العَقَدِيُّ، وزيد بن الحُبَاب، فَمَنْ بعدهم^(٢)، وهم الأئمةُ المُقتدَى بهم في تزكية الرواة الَّذِينَ شاهدوهم وأخذوا عنهم^(٣).

ثمَّ ذَكَرَ ابن طاهرٍ بسنِّده عن وكيعٍ يَنْقُلُ عن عكرمة قال فيه: «كان ثقة»؛ وعن يحيى بن مَعِين قال: «عكرمة بن عمار صَدُوقٌ وليس به بأس، وفي روايته كان أمينًا وكان حافظًا».

وعن الدَّارقُطَني أنَّه قال: «عكرمة بن عمار يَمَامِيٌّ ثِقَةٌ». ثمَّ قال ابن طاهر: «.. فكان الرُّجُوعُ إلى قولِ الأئمةِ الحفَّاطِ في تعديله أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ وَحْدِهِ في تجريحه^(٤)».

(١) كذا في كتاب «إمتاع الأسماع» (٧٧/٦-٨٠)، وفي مخطوط «المصباح في عيون الصَّحاح - جزء أفراد مسلم» لعبد الغني المقدسي: «مُخَرَّف».

(٢) في المطبوع من «إمتاع الأسماع»: (ففي مسلم)، وهو تصحيف، وتصحيحه من مخطوط «المصباح».

(٣) «المصباح في عيون الصَّحاح - جزء أفراد مسلم» لعبد الغني المقدسي (مخطوط: ق ١١١)، دمجت فيه بعض ألفاظ الرواية التي نقلها المقرئ عن كتابه «الانتصار».

(٤) «إمتاع الأسماع» (٧٦/٦).

وأنكرَ بعدُ ابنُ الصَّلاحِ عليَّ ابنَ حزمَ مَقَالَتهُ في الحديثِ وراويه، وبالعِ
أيضًا في الشَّناعَةِ عليه، فقال: «هذا القولُ مِن جَسَارَتِهِ، فَإِنَّه كَانَ مَجْهُومًا عليَّ
تَخْطِئَةُ الأئمَّةِ الكِبارِ، وإِطلاقِ اللِّسانِ فيهم، . . ولا نَعْلَمُ أَحَدًا مِن أَئِمَّةِ الحديثِ
نَسَبَ عِكرمةَ بَنِ عَمَّارٍ إِلَى وَضْعِ الحديثِ، . . وكان مُسْتَجَابُ الدَّعْوَةِ»^(١).

وقد كُنْتُ أُمْنِي النَّفْسَ أَنْ يَكُونَ لِكَلَامِ ابنِ حزمَ هذا حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ صَحِيحٍ
إِذَا مَا حَمَلْنَا اصطِلاحَ «المَوْضوعِ» عنده عليَّ: ما قَامَ دَلِيلٌ عليَّ بِطِلَانِ المَتَنِ،
وإن كَانَ رَاوِيهِ لَمْ يَتَّعَمَدْ الكَذِبَ، فيكون مَكْذُوبًا تَجَوُّزًا بِاعتبارِ مِخالِفَةِ الواقعِ،
الثَّانِجِ عَنِ غَفْلَةِ الرَّاوي ونحوها مِن مَثَارَاتِ الغَلَطِ فِي الرِّوَايَةِ.

إِلَى أَنْ وَجَدْتُ فِي كَلَامِ ابنِ حزمَ ما يُخْبِي جَذْوَةَ مُنْتَهِي تِلْكَ، حَيْثُ تَقْصُدُ
مَعْنَى الكَذِبِ مِنَ الرَّاوي عِكرمةَ واضِحَ فيه! وَذَلِكَ فِيما أَثْبَتَهُ عَنْهُ ابنُ طَاهِرِ
المَقْدِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ خِتَامَ مَقَالَتهِ فِي الحديثِ: «ومِثْلُ هذا لَا يَكُونُ خَطَأً أَصْلًا،
وَلَا يَكُونُ إِلَّا قَصْدًا، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ البَلَاءِ»^(٢).

فَعَلَى هذا يَكُونُ ابنُ حزمَ أَوَّلَ وَآخَرَ مَنْ يَتَّهَمُ عِكرمةَ بِالوَضْعِ! وَهذا الحُكْمُ
مِنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ غَفْلَةٍ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الوَهمِ وَالوَضْعِ فِي الحديثِ،
وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَابْنُ حزمَ وَإِنْ عَدَّهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنْ جُمْلَةِ عُلَمَاءِ الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ^(٣)، فَإِنَّهُ
لَا رَيْبَ عِنْدَ كَثِيرِينَ فِي عِدَادِ الْمُتَشَدِّدِينَ فِي الجِرْحِ خَاصَّةً^(٤)؛ وَلَكُونِهِ كَذَلِكَ،
حَذَرَ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ اعْتِمَادِ أَقْوَالِهِ مُفْرَدَةً فِي هذا البابِ^(٥).

(١) نقله عنه الثَّوَوِي فِي «شرحِه عليَّ مُسْلِمَ» (٦٣/١٦).

(٢) «المصباح فِي عَيُونِ الصَّحاحِ. جِزء: أَفْرَادُ مُسْلِمَ» لَعَبِدِ الغَنِيِّ المَقْدِسِيِّ (مِخْطُوط: ق/١١١)، وَ«إِمتِناعُ
الْأَسْمَاعِ» لِلْمَقْرِزِيِّ (٧٧/٦).

(٣) حَيْثُ ذَكَرَهُ السُّخَاوِيُّ فِي رِسالَتِهِ «الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ» (ص/١١٨)، وَإِنْ كَانَ البَّهْهِيُّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي
كِتَابِهِ «مَنْ يَتَّعَمَدُ عَلَيْهِ فِي الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ».

(٤) كَمَا فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٢٠٢/١٨)، وَوَصَفَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسانِ المِيزانِ» (٤٨٨/٥) بِأَنَّهُ «كَانَ
يُهْجَمُ بِالْقَوْلِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ»، وَوَصَفَهُ السُّخَاوِيُّ فِي «الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ» (ص/١٤٤): إِنَّهُ
مُتَسَامِحٌ فِي التَّجْرِيعِ، «فَإِنَّهُ قَالَ فِي كُلِّ مَنْ التَّرْمِذِيُّ صَاحِبُ الجَامِعِ، وَأَبِي القَاسِمِ البُغْوِيِّ، وَأِسْمَاعِيلُ
بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارِ، وَأَبِي العَبَّاسِ الْأَصَمِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ المَشْهُورِينَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ».

(٥) انْظُرْ «مَعْرِفَةَ ابْنِ حزمَ بِعِلْمِ الرِّجَالِ، وَمُنْهَجِهِ فِي الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِسَعَادِ حَمَّادِي، وَحَاكِمِ المِطْيَرِيِّ
(ص/١٢١).

فلا ضير بعدُ على المقدسي وابن الصلاح إذ شَنَّعا على ابن حزم حكمه
 ذاك، فإنَّ مُقتضاها مخالفةُ التَّقَادِ على سلامة «الصَّحَّاحِينَ» مِنَ الْوَضْعِ، وإجماعِ
 الأئمَّةِ على براءةِ عكرمةٍ مِنْهُ؛ وإنَّمَا الَّذِي أَرَدَهُ عليهما: مُبالغتهما في التَّشْنِيعِ على
 ابن حزمِ استنكارهَ للمتنِّ، ومحاولتهما ردَّ ذلك بما لا تَحْتَمِلُهُ عقولُ العلماءِ.
 نعم؛ عكرمة بن عَمَّار وإن كان غيرَ مُتَّهَمٍ في نفسه، فليس بذلك المُتَّقِنُ!
 على خلاف ما يُؤهِمُهُ اقتصارُ ابن طاهر على كلامِ الْمُؤَثِّقِينَ لَهُ، فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ
 أئمَّةِ كِبَارٍ لَهُ وَضَعُوهُ! كأحمد^(١) ويحيى القَطَّان^(٢) وغيرهما^(٣)، وَوَصَّاهُ بَعْضُهُمْ
 بِأَنْ فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ^(٤).

فَلِأَجْلِ مَا قِيلَ فِيهِ تَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ فَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِ فِي كِتَابِهِ^(٥)، وَقَدْ نَعَتَهُ
 ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّهُ: «صَدُوقٌ يَغْلُطُ»^(٦)، وَقَالَ الْمُعَلِّمِيُّ: «مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ يَغْلُطُ
 وَبِهِمْ»^(٧).

فَمَثَلُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، لَا يَسْتَحِقُّ ذَاكَ التَّكَلُّفِ فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِهِ لِلإِبْقَاءِ عَلَيْهِ^(٨)؛
 فَلَا أَسْلَمَ مِنْ رَدِّهِ، وَالْحَكْمُ بِتَوْهِيئِهِ فِيهِ^(٩).

(١) «ميزان الاعتدال» (٩١/٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢٥٥/١٢).

(٣) انظر باقي كلام مَنْ ضَعَفَهُ فِي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١١/٧)، و«تاريخ بغداد» (٢٥٩/١٢)،
 و«تهذيب الكمال» (٢٦١/٢٠).

(٤) وهو قول ابن خراش فِيهِ، كما «تاريخ بغداد» (٢٦١/١٢).

(٥) كما قَرَّرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٢٦-٢٢٧)، وابن الجوزي فِي «كشف المشكل» (٤٦٣/٢).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص/٣٩٦، رقم: ٤٦٧٢).

(٧) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٣٠).

(٨) تعليق الألباني على «مختصر صحيح مسلم» للمنذري (٤٥٧/٢).

(٩) احتجَّ د. خليل مَلَّا خَاطِرُ فِي «مكانة الصَّحَّاحِينَ» (ص/٣٩٥) لدفعِ تهمةِ التَّفَرُّدِ عَنْ عكرمةٍ وتقويةِ حديثه
 هَذَا، بِرَوَايَةٍ فِيهَا مُتَابَعَةٌ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْسَالٍ لِعكرمةٍ عَنْ أَبِي رُثَيْلٍ؛ وَهِيَ فِي «المعجم الكبير» لِلطَّبْرَانِيِّ
 (١٢/١٩٩، رقم: ١٢٨٨٦).

لكن هذه المتابعة لا تُقَيِّدُ حَدِيثَ عكرمةِ قُوَّةً، هَذَا إِنْ لَمْ تَزِدْهُ ضَعْفًا فَإِنَّ فِي سَنَدِهَا (عمرو بن خليفة)، =

فلان قيل: فَلِمَ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِي ضَبْطِهِ بِهَذَا النَّحْوِ، فَضْلاً عَمَّا فِي مَتْنِ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مِنْ نَكَارَةٍ؟
قلنا في جواب ذلك:

إِنَّ عِكْرَمَةَ لَمْ يَحْتِجْ بِهِ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ إِلَّا يَسِيرًا، إِنَّمَا أَكْثَرَ لَهُ مِنَ الشُّوَاهِدِ^(١)، وَمِنْ عَوَائِدِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»: أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَا لَمْ يُنْكِرُوهُ عَلَيْهِ، أَوْ مَا وَافَقَهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَفِظَهُ لَهُ^(٢).

فَلَعَلَّ مُسْلِمًا لَمْ تَبَيَّنْ لَهُ نَكَارَةُ الْمَتْنِ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ، وَمَا فِي الْمَتْنِ مِنْ إِشْكَالٍ قَدْ أَقْنَعَهُ فِي إِزَاحَتِهِ إِحْدَى تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي سَرَدْتُهَا فِي تَوْجِيهِ الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ مَعَ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ ظَعْنٌ فِي الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ؛ هَذَا مَعَ مَا فِي ظَاهِرِ إِسْنَادِهِ مِنْ نَوْعِ قُوَّةٍ.

فَكَانَ كُلُّ هَذَا بَاعِثًا لَهُ لِتَرْجِيحِ كَفَّةِ الْقَبُولِ، أَجْرَهُ اللَّهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

= وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ! كَمَا تَرَاهُ فِي «الْكَامِلِ» (١٥٤/٥)، وَ«الضَعْفَاءُ وَالتَّرْوِكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢٢٥/٢).

وَسَائِرُ الْإِسْنَادِ تَحْتَهُ -مَا خَلَا شَيْخَ الْكُبْرَانِيِّ- مَجَاهِيلٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «لَا يُعْرَفُونَ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا هُمْ مَعْنَى يُحْتَجُّ بِهِمْ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تُقَدَّمَ رِوَايَتُهُمْ عَلَى الثَّقَلِ الْمُسْتَفِيزِ الْمَعْلُومِ عِنْدَ خَاصَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَامَّتِهِمْ، فَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ وَفَتْأً، لَمْ تَزِدْهُ قُوَّةً»، انْظُرْ «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» (ص/٢٤٩).

(١) انْظُرْ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٣٧/٧).

(٢) انْظُرْ «شُرُوطُ الْأَثَمَةِ الْخَمْسَةُ» لِلْحَازِمِيِّ (ص/٦٩-٧٣)، وَ«شَرْحُ عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (٨٣١-٨٣٢/٢).

المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث طلاق النبي ﷺ للجونية

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيثِ طَلَّاقِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَوْنِيَّةِ

عن أبي أسيد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ: الشُّوْطُ^(١)، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِجْلِسُوا هَا هُنَا»، وَدَخَلَ، وَقَدْ أَتَى بِالْجَوْنِيَّةِ^(٢)، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي نَخْلٍ، فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ التَّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ، وَمَعَهَا دَائِئُهَا^(٣) حَاضِنَةٌ لَهَا. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَبِي نَفْسَكَ لِي»، قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبِ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلْسُّوْقَةِ؟! قَالَ: فَأَهْوَى بِيَدِهِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا لِتَسْكُنَ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ! فَقَالَ: «قَدْ عُدْتُ بِمُعَاذٍ»، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، أَكُفُّهَا رَاوِئَتَيْنِ^(٤)، وَالْحَقُّهَا بِأَهْلِهَا»^(٥).

(١) الشُّوْطُ: بُسْتَانٌ شِمَالُ الْمَدِينَةِ عِنْدَ جَبَلٍ أَحَدٍ، انْظُرْ «تَاجُ الْعُرُوسِ» (٤٢٨/١٩).
 (٢) اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا كَثِيرًا، أَشْهَرُهَا أَسْمَانُ: فَذَهَبَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَهَشَامُ الْكَلْبِيُّ إِلَى أَنَّ اسْمَهَا: أَسْمَاءُ بِنْتُ التَّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، أَمَّا الْبَخَارِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ مَثْنَةَ وَالتَّنَوِيُّ فَسَمَّوْهَا: أُمَيْمَةَ بِنْتُ التَّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٧/٩) اسْتِنَادًا إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَانْظُرْ «أَسَدُ الْغَابَةِ» (١٨-١٧/٦)، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ (٣٧٢/٢).

(٣) الدَّائِيَّةُ: الْمُرِيَّةُ لَهَا، وَالْقَائِمَةُ بِأَمْرِهَا، كَالْحَاضِنَةِ، انْظُرْ «مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ» (٥٦/٣).
 (٤) الرَّاوِئَةُ: ثِيَابٌ صَفِيْقَةٌ مَصْنُوعَةٌ مِنْ كَتَانٍ أَيْضًا، انْظُرْ «الْغَرِيبُ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (٤٢٦/٢).
 (٥) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الطَّلَاقُ، بَابُ مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ، رَقْم: ٥٢٥٥).

المَطْلَب الثاني

سُوقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

لحديثِ طَلَّاقِهِ ﷺ الْجُونِيَّةِ

أُورِدَ عَلَى الْحَدِيثِ بَعْضُ مُعَارَضَاتٍ يَحُومُ مُجْمَلُهَا حَوْلَ دَعْوَى الْحَدِيثِ رَغْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِتْيَانِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَاسْتَوَاهِبِهَا دُونَ رِضَاهَا، وَسَبَّهَا لَهُ جَرَّاءَ ذَلِكَ.

يُلَخِّصُ هَذَا الْمَشْهَدَ، مَا هَامَ بِهِ خَيَالُ (صَبْحِي مَنْصُور) فِي قَوْلِهِ:
«بِالْتَّمَعْنِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الرَّائِفَةِ، تَشْهَدُ رَغْبَةَ مَحْمُومَةٍ مِنَ الْبَخَارِيِّ لِاتِّهَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ حَاوَلَ اغْتِصَابَ امْرَأَةٍ أَجْنِيَّةٍ جِيءَ لَهُ بِهَا..
وَنَفْهَمُ مِنَ الْقِصَّةِ: أَنَّهَا مَخْطُوفَةٌ جِيءَ بِهَا رَغْمَ أَنْفِهَا..
وَالْمَرْأَةُ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ الْمَزْعُومَةِ لَمْ تَكُنْ تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لِذَا يُطْلَبُ مِنْهَا أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لَهُ دُونَ مُقَابِلٍ، وَتَرْفُضَ الْمَرْأَةَ ذَلِكَ بِإِبَاءٍ وَشَمَمٍ، قَائِلَةً: «وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةُ نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ ۱؟»، أَيْ تَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ فِي وَجْهِهِ!
وَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَغْضَبَ لِهَذِهِ الْإِهَانَةِ، يُصَرُّ أَنْ يَنَالَ مِنْهَا جَنْسِيًّا»^(١).

(١) «القرآن وكفى به مصدرا للتشريع» (ص/١١٩)، وانظر الطعن في الحديث في «دين السلطان» لنيازي (ص/٤٣٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث طلاقه ﷺ الجونية

أَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ كَوْنِ الْجَوْنِيَّةِ أَجْنَبِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ وَقَعَ
الْقَصَّةُ :

فمُتَحَقِّقٌ عِنْدَ الْمُؤَرِّخِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ نَقِيضُ ذَلِكَ، فَقَدْ ثَبَتَ عَقْدُ النَّبِيِّ ﷺ
عَلَيْهَا وَإِمَهَارُهَا كَسَائِرِ نَسَائِهِ، وَعَلَى هَذَا نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٠هـ) الْإِجْمَاعَ^(١)؛
وَمِنْ مُسْتَنَدَاتِهِ: مَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ أَبِيهَا عَلَى مِقْدَارِ صَدَاقِهَا، وَأَنَّ
أَبَاهَا قَالَ لَهُ: «إِنَّهَا رَغِبَتْ فِيكَ، وَخَطَبْتَ إِلَيْكَ...»^(٢).

وَلَوْ تَمَثَّلَ الْمُعْتَرِضُ حَتَّى يَنْظُرَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي أَعْقَبَتْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي
«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، لَانْزَاخَتْ عَنْهُ غِشَاوَةُ الْفَهْمِ الْمُنْحَرِفِ ذَاكَ! أَعْنِي بِهَا مَا جَاءَ
عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ نَفْسِهِ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَيْمَةَ بِنْتَ
شَرَّاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا...» فَذَكَرَا الْحَدِيثَ^(٣).

(١) «أسد الغابة» (١٨/٦).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١١٣/٨)، والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٦٨١٦)، وفي سننه محمد
بن عمر الواقدي، مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٦).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الطلاق، باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، رقم: ٥٢٥٦).

لكن المُعْتَرِض لم يُبَال بهذا الحديث، ولا أثار انتباهه تبويب البخاري عليه: «باب: مَنْ طَلَّقَ، وهل يواجه الرَّجُل امرأته بِالطَّلَاقِ»^(١)!

وَيَظْهَرُ أَنَّهُ قَدْ التَّبَسَّ عليه قوله ﷺ في الحديث: «هِيَ نَفْسُكَ لِي...»، فحمله على معنى الاستِزْهَابِ الَّذِي يَكُون مِنَ الرَّجُلِ لِأَجْنَبِيَّةٍ يَرِيدُ نِكَاحَهَا، مع ما غُيِّبَ عليه من عدم جريانِ ذِكْرِ صُورَةِ الْعَقْدِ فِي الْحَدِيثِ! وقد تَبَيَّنَ لَكَ قَبْلُ أَنَّ الْجَوْنِيَّةَ لَمْ تَكُنْ أَجْنَبِيَّةً وَقَدْ القَصَّةُ بِلِ زَوْجَةٍ، وَالْعَقْدُ بِهَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الرِّوَايَةِ اخْتِصَارًا وَاكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهَا «هِيَ نَفْسُكَ لِي»: لِمَا رَأَى مِنْ تَمَتُّعِهَا وَانْحِيَاذِهَا عَنْهُ، فَقَالَ ذَلِكَ «تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا، وَاسْتِمَالَةً لَهَا»^(٢).

أَمَّا جَوَابُهَا لَهُ ﷺ بِقَوْلِهَا: «وَهَلْ تَهَبِ الْمَلِكَةُ نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ؟!»:
فإِنَّ الْوَصْفَ بِالسُّوقَةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الشَّيْئَةِ -كَمَا هُوَ دَارِجٌ عِنْدَ عَوَامِ النَّاسِ، نِسْبَةً إِلَى أَهْلِ السُّوقِ- هَذَا جَهْلٌ بِوَضْعِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا وَقَدْ التَّنْزِيلُ؛ «إِنَّمَا السُّوقَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ: مَنْ لَيْسَ بِمَلِكٍ، تَاجِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ تَاجِرٍ، بِمَنْزِلَةِ الرَّعِيَّةِ الَّتِي تَسُوسُهَا الْمُلُوكُ، وَسُمُّوا سُوقَةً لِأَنَّ الْمَلِكَ يَسُوقُهُمْ فَيَنْسَاقُونَ لَهُ، وَيَضْرِبُهُمْ عَلَى مُرَادِهِ»^(٣).

فكَأَنَّهَا اسْتَبَعَدَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ الْمَلِكَةُ مَنْ لَيْسَ بِمَلِكٍ! بَعْدَ أَنْ ظَنَّتْ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ ذَوِي الْقُصُورِ وَالْخُدَّامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَحَلَّى بِهِ الْمُلُوكُ فِي سُلْطَانِهِمْ؛ لَكِنَّهُ ﷺ لِكَرِيمِ شَيْعِهِ «لَمْ يَؤَاخِذْهَا بِكَلَامِهَا، مَعَذَرَةً لَهَا لِقُرْبِ عَهْدِهَا بِجَاهِلِيَّتِهَا»^(٤)، بَلْ أَهْوَى بِيَدِهِ عَلَيْهَا يَتَلَطَّفُهَا لَتَسْكُنَ.

(١) حيث إن في قوله: «الحفي بأهلك» محلُّ الشاهد للترجمة عند البخاري، وهو كناية عن طلاقها.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٣٦٠).

(٣) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢/١٣٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٣٥٨).

لكن لما رآها أصرّت على حمايتها حتّى استعادت منه ﷺ، مع ما علّم من قوله ﷺ: «مَن استعاذكم بالله فأعيذوه»^(١): تَرَكَهَا وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا^(٢)؛ وكان من كرمه أن مَتَّعَهَا بَعْدَ فَصَالِهَا بِثَوْبَيْنِ ثَمِينَيْنِ، مع أَنَّهَا زَوْجَةٌ مُفَوَّضَةٌ، لَمْ يُفَوِّضْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْءً^(٣)؛ وَلَكِنَّهَا الْمُتَبَعَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا لِلْمُطَلَّقةِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في (ك: الأدب، باب في الرجل يستعيز من الرجل، رقم: ٥١٠٩)، وصحّح أحمد شاكر إسناده في تعليقه على «المسند» (٢٢٤/٥)، وكنا الألباني في «الصحيحة» (رقم: ٢٥٤).

(٢) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٥٧/٢٥)، و«فيض القدير» للمناوي (٥٥/٦).

(٣) «منحة الباري» لتركيا الأنصاري (٤٤٦/٨).

(٤) كما قال المهلب في «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣٨٧/٧).

الفصل الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بباقي الأنبياء

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «خلق الله آدم على صورته»

المَطْلَب الأول

سَوَقُ حَدِيثِ «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: إِذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٍ، فَاسْتَمَعَ مَا يَحْبُونُكَ، فَإِنَّهَا تَحْيَتُكَ وَتَحْيَا ذَرْيَتَكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ، فزادوه: وَرَحْمَةُ اللهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: بدء السلام، رقم: ٦٢٢٧)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم: ٢٨٤١).

المطلب الثاني

سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديث «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»

هذا الحديث من الأخبار المشهورة التي يُمثَّل بها على ردِّ الحديث من جهة متينه في باب العقائد، بدعوى معارضة شطره الأول لأصل التنزيه الواجب في حقِّ الله تعالى أولاً، ومعارضة شطره الأخير للمشاهد في واقع الحفريات وعلوم الآثار ثانياً.

فكان طعنهم في الخبر مُرتكزاً على شُبُهَتين:

الأولى: أنَّ ظاهرَ الحديث خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ اللهِ تَعَالَى، وهذا عَيْنُ التَّشْبِيهِ لَهُ سُبْحَانَهُ بِخَلْقِهِ وَتَجْسِيمِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (ابن قِرناس): «مُخْتَلِقُ هذا الحديث إمَّا ذُو خَلْفِيَّةٍ إِسْرَائِيلِيَّةٍ، أَوْ أَنَّهُ مُتَأَثِّرٌ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، لِأَنَّهُ اقْتَبَسَ مِنْ كِتَابِ الْيَهُودِ الْمَقْدَّسِ عِبَارَةً: (خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)، وَأَصْلُ الْعِبَارَةِ: (فَخَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ، عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَهُ، ذَكَرًا وَأُنْثَى خَلَقَهُمْ)^(١).

(١) سفر التكوين، الإصحاح الأول: ٢٧.

والله تبارك وتعالى لم يخلق آدمَ على صورته سبحانه، ولا قريباً من صورته، لأنّه نَزَرَهُ عن ذلك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] (١).

الشبهة الثانية: أَنَّ القولَ بِأَنَّ خَلْقَ آدَمَ ﷺ كان بهذا الحجم الكبير، وَأَنَّ ذَرِيَّتَهُ لازال خلقهم ينقص عن ذلك إلى الآن: دَعَوَى بِخَالَفِهَا الْمُشَاهِدَ الْمَحْسُوسَ مِنْ آثارِ الْمَاضِينَ.

بيان ذلك في ما اعترض به (الكردى) على هذا الحديث، حيث قال: «الإشكال الأهمُّ لأنّه غير قابل للتأويل: هو إثبات طول سِتِّين ذراعاً لآدم أبي البشر، والذراع عند العرب إمّا شرعيّة -وهي ذراع اليد، وتُقَدَّرُ بـ ٢٤ إصبع، أي ٤٨ سنتيمتراً-، أو هاشميّة -وهي ٣٢ إصبعاً، أي ٦٤ سنتيمتراً-، فعلى القولين، يكون طول آدم حوالي ثلاثين متراً! وأنَّ البَشَرَ مازالوا يَنْقُصُونَ حتّى بلغوا الطُولَ الحالي (بين ١، ٥٠ متراً ومترين).

وهذا يخالفُ كُلَّ ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البَشَر العظميّة، الّتي لا يختلف طولها عمّا عليه الإنسان الآن إلّا يسيراً، كما أنّه لم يُلاحظ أنّه هناك قِصرٌ تدرّجيٌّ لهياكل الإنسان على هذا النّحو المذكور، بأن يكون طوله في الثلاثينات متراً، ثُمَّ يَتَدَرَّجُ نحو العشرينات، فالعشرة أمتارٍ . . إلخ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلانيّ هذا الإشكالَ قال:

«يُشْكَلُ على هذا ما يوجد الآن من آثارِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ، كديارِ نَمُود، فإنَّ مَسَاكِنَهُم تَدُلُّ على أَنَّ قاماتهم لم تُكُنْ مُفْرطَةً الطُّولِ على حَسَبِ ما يَقْتَضِيهِ التَّرْتِيبُ السَّابِقُ، ولا شكَّ أَنَّ عهدَهُم قديمٌ، وأنَّ الزَّمانَ الَّذِي بينهم وبين آدم، دون الزَّمانِ الَّذِي بينهم وبين أوّل هذه الأُمّة، ولم يَظْهَرْ لي إلى الآن ما يُزِيلُ هذا الإشكالَ» (٢).

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، وانظر «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردى (ص/١٨٣)، وأعضاء على السّحّين» للنجمي (ص/١٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٧).

يقول الكرديُّ مُعَقِّبًا عَلَى نَصِّ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ: «وهذه مِنَ المَرَّاتِ القليلةِ
الَّتِي يَعْتَرِفُ فِيهَا بِأَنَّ هُنَاكَ إِشْكَالًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى حَلِّهِ!»^(١).

(١) «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٣-١٨٤)، وانظر «أضواء على الصحيحين» للنجمي
(ص/١٦٨)، و«جناية البخاري» لأوزون (ص/٢٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»

أَمَّا جَوَابُ الْمُعَارِضَةِ الْأُولَى مِنْ دَعْوَى تَشْبِيهِ الْحَدِيثِ لِلَّهِ بِخَلْقِهِ وَتَجَسُّمِهِ
بِإِبْثَابِ الصُّورَةِ لَهُ، فَيُقَالُ فِيهِ:

إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي تَفْسِيرِهِمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، مُبْتَنِيَيْنِ
عَلَى مَرَجِعِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى صُورَتِهِ»، هَلْ هُوَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَمْ إِلَى
آدَمَ ﷺ؟

فَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنْ مُحَقِّقِهِمْ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى آدَمَ ﷺ:

وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ مَبْدَأِ
فِطْرَتِهِ إِلَى مَوْتِهِ، لَمْ تَتَفَاوَتْ هَيْئَتُهُ كَمَا الْحَالُ مَعَ بَيْنِهِ، وَلَمْ يَتَنَقَّلْ بَيْنَ الْأَطْوَارِ
كَذَرِّيَّتِهِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَكُونُ نَظْفَةً، ثُمَّ عِلْقَةً، ثُمَّ مَضْغَةً، ثُمَّ عِظَامًا وَأَعْصَابًا
عَارِيَةً، ثُمَّ يَكْسُوهَا لَحْمًا وَجِلْدًا، ثُمَّ يَكُونُ مَوْلُودًا رَضِيْعًا، ثُمَّ طِفْلًا مَتَرَعِرِعًا، ثُمَّ
شَابًا، ثُمَّ كَهْلًا، فَشَيْخًا.

أَمَّا آدَمَ ﷺ: فَخَلَقَهُ اللَّهُ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ حَالِ كَوْنِهِ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي هُوَ
عَلَيْهَا.

وهذا القول مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّغَةِ: رجوع الضَّمِيرِ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا الْعَوْدُ عِنْدَهُمْ، قَوْلُهُ ﷺ بَعْدَهَا فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ: «.. طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا»، فَعَادَ الضَّمِيرُ أَيْضًا عَلَى آدَمَ^(١).

وفي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى لِلْحَدِيثِ، يَقُولُ ابْنُ حَبَّانَ: «هَذَا الْخَبَرُ تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ لَمْ يُحْكَمْ صِنَاعَةُ الْعِلْمِ، وَأَخَذَ يُشْنَعُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَنْتَحِلُونَ السُّنَنَ، وَيَذُبُّونَ عَنْهَا، وَيَقْمَعُونَ مَنْ خَالَفَهَا، بِأَنَّ قَالَ:

لَيْسَتْ تَخْلُو هَذِهِ الْهَاءُ مِنْ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى آدَمَ؛ فَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى اللَّهِ: كَانَ ذَلِكَ كُفْرًا، إِذْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾! وَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى آدَمَ: تَعَرَّى الْخَبَرُ عَنِ الْفَائِدَةِ، لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خُلِقَ عَلَى صُورَتِهِ لَا عَلَى صُورَةِ غَيْرِهِ!

وَلَوْ تَمَلَّقَ قَائِلُ هَذَا إِلَى بَارِئِهِ فِي الْخُلُوعِ، وَسَأَلَهُ التَّوْفِيقَ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَالْهَدَايَةَ لِلطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ فِي لَزُومِ سُنَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ، لَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْقَدَحِ فِي مُتَّحِلِي السُّنَنِ بِمَا يَجْهَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ جَهْلُ الْإِنْسَانِ بِالشَّيْءِ دَالًّا عَلَى نَقْيِ الْحَقِّ عَنْهُ لَجْهَلِهِ بِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ أَخْبَارَ الْمُصْطَفَى ﷺ إِذَا صَحَّتْ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ لَا تَنْضَادُ، وَلَا تَنْتَهَاتَرُ، وَلَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، بَلْ لِكُلِّ خَبَرٍ مَعْنَى مَعْلُومٌ يُعْلَمُ، وَفَصْلٌ صَحِيحٌ يُعْقَلُ، يَعْقِلُهُ الْعَالِمُونَ.

فَمَعْنَى الْخَبَرِ عِنْدَنَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»: إِبَانَةُ فَضْلِ آدَمَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْهَاءُ رَاجِعَةٌ إِلَى آدَمَ، وَالْفَائِدَةُ مِنْ رَجُوعِ الْهَاءِ إِلَى آدَمَ دُونَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْبَارِئِ جَلَّ وَعَلَا -جَلَّ رُبُّنَا وَتَعَالَى- عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ: أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا جَعَلَ سَبَبَ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْمُتَحَرِّكُ الثَّامِي بِذَاتِهِ اجْتِمَاعَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، ثُمَّ زَوَالَ الْمَاءِ عَنْ قَرَارِ الذَّكَرِ إِلَى رِجَمِ الْأُنْثَى، ثُمَّ تَغْيِيرُ ذَلِكَ إِلَى الْعَلَقَةِ بَعْدَ مُدَّةٍ، ثُمَّ إِلَى الْمَضْغَةِ، ثُمَّ إِلَى الصُّورَةِ، ثُمَّ إِلَى الْوَقْتِ

(١) انظر «الكواكب الدراري» للكرمانلي (٧٢/٢٢)، و«طرح التثريب» للعراقي (١٠٤/٨)، و«فتح الباري»

الممدود فيه، ثُمَّ الخروج من قراره، ثُمَّ الرِّضَاع، ثُمَّ الفِطَام، ثُمَّ المراتب الأخر على حسب ما ذكرنا، إلى حلولِ المَنِيَّةِ به.

هذا وصفُ المتحرِّكِ النَّامي بذاته من خلقه.

وخلَقَ الله جلَّ وعلا آدمَ على صورته التي خلَقَه عليها وطولُه ستون ذراعًا من غير أن يكون تقدُّمه اجتماعُ الذَّكَرِ والأنثى، أو زوالُ الماء، أو قرارُه، أو تغيير الماء علقَةً أو مضغَةً، أو تجسيمه بعده، فأبان الله بهذا فضله على سائر مَنْ ذَكَرنا من خلقه، بأنَّه لم يكن نطفَةً فعلقَةً، ولا علقَةً فمضغَةً، ولا مضغَةً فرضيعًا، ولا رضيعًا ففطيمًا، ولا فطيمًا فشابًا، كما كانت هذه حالة غيره؛ ضدَّ قول مَنْ زَعَم أنَّ أصحابَ الحديثِ حَسَوِيَّةٌ! يروُّون ما لا يعقلون، ويحتجُّون بما لا يدرون! ^(١).

وتقريرًا لهذا التَّوجيه للحديث، يقول الخطَّابي: «إنَّ ذرِّيَّةَ آدمَ إِنَّمَا خُلِقُوا أطوارًا، كانوا في مَبْدِئِ الخَلْقِ نُطْفَةً، ثُمَّ علقَةً، ثُمَّ مضغَةً، ثُمَّ صاروا صُورًا أَجَنَّةً، إلى أن تَبِمَ مدَّةَ الحملِ، فيولَدونَ أطفالًا، وَيَنشَئونَ صِغارًا إلى أن يكبروا، فيتمُّ طول أجسامهم.

يقول ﷺ: «إنَّ آدمَ لم يكن خلقه على هذه الصِّفة، لكنَّه أوَّل ما تناولته الخَلقة، وَجَدَ خَلْقًا تامًّا، طولُه ستون ذراعًا» ^(٢).

وهذا ما رجَّحه الطَّبِيُّ أيضًا، وزاد عليه فوائد بأن قال: «تأويلُ أبي سليمان -يعني الخطَّابي- للحديث في هذا المَقام سديدٌ، يَجِبُ المَصيرُ إليه؛ لأنَّ قولَه: «طولُه» بيانٌ لقولِه: «على صورته»؛ كأنَّه قيل: خُلِقَ آدمُ على ما عُرِفَ من صورته الحسنة، وشكله وهيبته من الجمالِ والكمالِ وطولِ القامة، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [الإنش: ٤]، وإنَّما خُصَّ الطُّولُ منها، لأنَّه لم يكن مُتعارفًا بين النَّاسِ...» ^(٣).

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٣/١٤)، وهو قول أبي ثور كما في «طبقات الحنابلة» (٢١٢/١)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٩٣/١)، وابن منده في «التوحيد» (٢٢٢/١).

(٢) «أعلام الحديث» للخطَّابي (٢٢٢٨/٣).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» للطَّيْبِي (٣٠٣٥/١٠).

وأما الفريق الآخر، فذهبوا إلى عَوْد الضَّميرِ إلى الله ﷻ لا إلى آدم^(١) :

على رأسهم أحمد بن حنبل، فقد سُئِلَ عن هذا حديث «.. على صورته» على صورة آدم؟ فقال: فأين الَّذِي يُرَوَّى عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ﷻ»^(٢)؟! .. ثُمَّ قَالَ: وَأَيُّ صُورَةٍ كَانَتْ لِآدَمَ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ؟^(٣).

لكن المُراد عند أصحابِ هذا القولِ مِنَ «الصُّورَةِ» هنا: «الصفة»؛ كما تقول مَثَلًا: عَرَّفَنِي صُورَةَ هذا الأمرِ؛ أي: صِفَتَهُ^(٤)؛ وَصُورَةُ الشَّيْءِ: مَجْمُوعُ الصِّفَاتِ الدَّائِيَةِ الَّتِي تُعَرَّفُ بِهَا شَخْصِيَّةُ الشَّيْءِ، «ولا ريب أن الأَدْخَلَ فِيهِ هو الوَجْه، ولذا أَظُنُّ أَنَّ غَالِبَ اسْتِعْمَالِ الصُّورَةِ فِي الوَجْه، لِأَنَّهُ هُوَ مَبْدَأُ التَّمْيِيزِ وَالْمَعْرِفَةِ كَثِيرًا»^(٥).

فعلى هذا يَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ﷻ عَلَى صِفَتِهِ ذَا وَجْهِ، مُتَّصِفًا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ، كما أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِجَنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَكَأَنَّهُ «وَضَعَ فِي بَنِي آدَمَ أَنْمُودَجًا مِنَ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْكَائِنَاتِ أَحَدٌ يَكُونُ مَظْهَرًا كَامِلًا لِتِلْكَ الصِّفَاتِ إِلَّا هُوَ»^(٦)، فَيَكُونُ خَلْقُهُ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ مِنْ هَذِهِ الْحَيِّيَّةِ فَقَطْ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ مُمَازَلَةً^(٧).

(١) وهو قول أحمد بن حنبل كما سيأتي، وقول ابن راهويه كما في «الشرية» للأجري (١١٢٧/٣)، وكذا الأجري في موضعه، وأبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعون في دلائل التوحيد» (ص/٦٣)، وهو الذي نصره ابن تيمية في «بيان تلبس الجهمية» (٣٧٣/٦).

(٢) اختلف العلماء في هذا اللفظ من الحديث بين مُصَحِّحٍ لَهُ وَمُضَعَفٍ، فمَنْ صَحَّحَهُ: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، كما في «ميزان الاعتدال» (٦٠٣/١) (٢/٤٢٠)، وابن تيمية في «تلبس الجهمية» (٦/٤٣٠)، والذهبي في «سير النبلاء» (٥/٤٥٠).

وضَعَفَهُ ابن خزيمة في «التوحيد» (١/٨٦)، والمازري في «المعلم» (٣/١٦٩)، والألباني في «الضعيفة» (٣/٣١٦).

(٣) «إبطال التأويلات» لأبي يعلى القزَّاء (١/٨٨).

(٤) انظر «اللامع السَّيِّح» للبرماوي (١٥/٢٦٨).

(٥) «فيض الباري» للكشميري (٦/١٨٩).

(٦) «فيض الباري» للكشميري (٦/١٨٧).

(٧) ذهب بعضُ مَنْ أثبت رجوعَ الضَّميرِ إلى الله تعالى إلى أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى الْخَالِقِ =

يقول أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ): «ليس في حمليه على ظاهره ما يُحيل صفاته، ولا يُخرجها عما تستحقّه، لأنّا نطلق تسمية الصّورة عليه لا كالصّور، كما أطلقنا تسمية ذاتٍ ونفسٍ لا كالذّوات والنّفوس».

وممّا يُبيّن صحّة هذا: أنّ الصّورة ليست في حقيقة اللّغة عبارة عن التّخاطيط، وإنّما هي عبارة عن (حقيقة الشّيء)، ولهذا تقول: عرّفتي صورة هذا الأمر، ويُطلق القول في صورة آدم على صورته سبحانه، لا على طريق التّشبيه في الجسم والنّوع والشّكل والطّول، لأنّ ذلك مستحيلٌ في صفاته^(١).

ويزيد ابن القيم توضيح انتفاء التّمثيل عن الحديث على هذا التّوجيه الثّاني قائلاً: «قوله: (. . . على صورة الرّحمن): لم يُرد به تشبيه الرّب وتمثّله بالمخلوق، وإنّما أراد به تحقيق الوجه، وإثبات السّمع والبصر والكلام صفةً ومحلّاً»^(٢).

وبصرف النّظر عن أرجحية أحد هذين القولين السّنيين السّابقين للحديث، فلقد بان - بحمد الله - أنّ الحديث على تفسيريّه سالمٌ من عوائل التّشبيه، مُنزّه عن آفة التّجسيم، فإنّ نسبة الصّورة إلى الله تعالى أتى عليها الذّكر في عدّة أحاديث في الصّحاح وغيرها^(٣)، ونسبة ذلك إليه سبحانه على ما يليق بجمال وجهه، وجلال سلطانه، لا يلزم منه تشبيه بصور خلقه؛ تعالى ربّنا عن ذلك علواً كبيراً.

= تشريعاً للمضاف واختصاصاً له، كما في قوله «ناقة الله» و«بيت الله»، وهو ما تأوّل به ابن خزيمة حديث «صورة الرّحمن» على فرضيه صحّته، انظر كتابه «التّوحيد» (٨٦/١)، وشرح النووي على مسلم، (١٦٦/١٦).

وفيه بعد، لأنّ معنى الاختصاص والتّشريف يأتي في الأعيان القائمة بنفسها، كالناقة والبيت ونحو ذلك، إذ معلوم انتفاء قيامها بذات الله تعالى، فأما الصفات القائمة بغيرها، مثل العلم، والقدرة، والكلام، والصّورة، إذا أُضيفت، كانت إضافتها إضافةً صفةٍ إلى موصوف، وانظر تفصيل جوابه في «بيان تلبّيس الجهمية» (٥٣٤/٦ - ٥٣٥).

(١) «إبطال التّأويلات» (ص/٨١).

(٢) «مختصر الصّواعق المرسلة» (ص/٥٣٩).

(٣) تراها مجموعة في كتاب «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسّنة» لعلوي السّقاف (ص/٢٢٩).

كلُّ ما في الأمر: أَنَّ الإِلْفَ وَقَعَ بَعْضُ الصِّفَاتِ الدَّائِيَّةِ لِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ، وَوَقَّعَتِ الْوَحْشَةُ مِنَ الصُّورَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ! وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِالْجَمِيعِ، وَلَا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بِكَيْفِيَّةٍ وَلَا حَدًّا^(١).

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كَوْنِ مَا ذُكِرَ مِنْ طُولِ آدَمَ وَنَقْصَانِ ذُرِّيَّتِهِ فِي ذَلِكَ تَدْرِيجِيًّا مُخَالَفَ لِلْمُشَاهِدِ مِنْ أَثَارِ ثَمُودَ وَنَحْوِهَا مِنَ الْحَفَرِيَّاتِ، الَّتِي تَدُلُّ أَحْجَامَ عِمَارَاتِهِمْ عَلَى نَفْسِ أَطْوَالِنَا، وَمُؤَدَّى ذَلِكَ أَنَّ مَتَوَسُّطَ أَطْوَالِنَا وَاحِدٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْذُ آدَمَ؛ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

قَدْ مَرَّ اسْتِشْهَادُ (الْكُرْدِيِّ) عَلَى شُبُهَتِهِ هَذِهِ بَنَصٍّ لَابِنِ حَجَرٍ يَسْتَشْكِلُ فِيهِ مَتْنُ الْحَدِيثِ، يَسْتَقْوِي بِهَذَا النَّصِّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَيُحَاجُّهُمْ! وَكَذَا فَعَلَ (عَدْنَانُ إِبْرَاهِيمَ) فِي حُضِّهِ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى اقْتِفَاءِ أَثَرِ ابْنِ حَجَرٍ فِي (عَقْلِيَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ)^(٢) حِينَ رَأَاهُ تَكَلَّمَ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ وَاسْتَشْكَلَهُ!

وَكَانَ هَذَاذَا أَحَقَّ بِاقْتِفَاءِ هَذِهِ النَّصِيحَةِ قَبْلَ غَيْرِهَا! إِذْ غَايَةُ مَا بَلَغَ بِهِ كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ اسْتَشْكَالَ الْمَتْنِ، فَهُوَ -إِذَنْ- مُقَرَّرٌ بِصِحَّتِهِ! وَالصُّحَّةُ وَالِاسْتَشْكَالُ قَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَظَرِ الْعَالِمِ وَلَا ضَمِيرَ، وَكُنَّا قَرَرْنَا فِي تَهْمِيدِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِ: أَنَّ الْاسْتَشْكَالَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ^(٣)، فَلَا يَنْبَغِي لِلْحَصِيفِ أَنْ يَجْعَلَ الْعَاقِلُ مِنْ عَجْزِهِ عَنْ حُلِّهِ حُجَّةً لِنَسْفِ النَّصِّ مُطْلَقًا! كَمَا فَعَلَ هَذَاذَا النَّاصِحَانِ لِأَهْلِ الْأَثَرِ.

لَكِنْ عَجَبِي مِنْ ابْنِ خَلْدُونٍ (ت ٨٠٨هـ)! كَيْفَ جَرَى عَلَى خِلَافِ هَذَا الْمَهْمَعِ السُّنِّيِّ الْقَوِيمِ فِي مُعَامَلَةِ الْأَخْبَارِ، فَأَنْكَرَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طُولِ الْأَوَّلِينَ بِدَعْوَى مَا رَأَاهُ مِنْ حَالِ عِمَارَاتِ ثَمُودَ؛ حَتَّى جَعَلَ الْحَدِيثَ فِيهِ مِنْ أَسَاطِيرِ الْقُصَاصِ!

(١) انظر «أوابل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٣٢٢).

(٢) هَذَا مَا نَعَتْ بِهِ عَدْنَانُ إِبْرَاهِيمَ تَعَامُلَ ابْنِ حَجَرٍ مَعَ الْحَدِيثِ! وَذَلِكَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ طُولِ آدَمَ ﷺ ضَمِنَ خَطْبَتَهُ الصُّورَةَ الْمَشْهُورَةَ «مُشْكَلَتِي مَعَ صَاحِبِ الْبَخَارِيِّ»، ابْتِدَاءً مِنَ الدَّقِيقَةِ ٥٨ إِلَى ٦٧، عَلَى الْمَوْقِعِ الْعَالَمِيِّ (الْيُوتُوبِ).

(٣) «الأنوار الكاشفة» للمصملي (ص/٢٩٣).

فقد كان بهذا النعت للحديث أسبق من ابن حجرٍ إلى الإشكال على متن الخبر بآثارِ ثمود؛ غير أنَّ الفرق المنهجيَّ الجوهرِيَّ بينهما: أنَّ ابن خلدون سارَعَ إلى إنكارِ المتن، بينما تَوَرَّع ابن حجرٍ عن هذه المَرَّة^(١)!

وعند تأملٍ ما أشكلَ به ابن حجرٍ على متن الحديث، وإليه استند مَنْ أنكره من المعاصرين: نجد أنَّه مُبْتَنَى على بضع مُقَدِّماتٍ، أَوْحَى مَجْمُوعُهَا إلى ابن حجرٍ بالإشكالِ في متن الخبر، هذه المُقَدِّماتُ مُجْمَلَةٌ في ما يلي:

المقدمة الأولى: أنَّ قومَ ثمود هم أقربُ زمانًا إلى آدم ﷺ مِنَّا إليه.

المقدمة الثانية: أنَّ ما نعهده من أَيْنَةِ (الحجر) بأبوابِها الصَّخْرَةِ شمالَ غربِ الجزيرة العَرَبِيَّةِ عائِدَةٌ إلى ثمود.

ففي هاتين المُقَدِّمتين ما يُفيد ابنَ حجرٍ نتيجةً واحدةً: وهي استقرارُ طولِ بني آدم، وعدمُ نقصانه منذ عهدِ ثمود إلى زمنِهِ، وهي بهذا مخالفةٌ لما أفاده الحديث: مِنْ تَنَاقُصِ طُولِ بَنِيهِ عِبرَ الزَّمَنِ عن السَّتين ذراعًا، وبشكلٍ مُطَرِّدٍ.

فمنشأ الإشكال عند ابن حجرٍ من امتناعِ الجَمْعِ بين هذه المَعْلُومَاتِ جميعها! إذْ كان من المَقْبُولِ أن تَقَعَ أطوالُ ثمود في مَنزِلَةٍ بين طولِ آدم وأطولِنا؛ أَمَّا وَأَبْيَنُهُمْ شَاهِدَةٌ عَلَى أَنَّ طَوْلَهُمْ فِي مِثْلِ طَوْلِنَا، ففي ذلك دليلٌ على أَنَّ إحدى تلك المَعْلُومَاتِ السَّابِقَةِ خاطئة!

ولقد كان حقًّا على النَّاطِرِ حينَهَا أن يَسْتَشْكَلَ مَنْ بَيْنَ تلك المُقَدِّمَاتِ السَّابِقَةِ أضعفُها مِنْ جِهَةِ الثَّبُوتِ، هذا البَدِيهِيُّ في عملِ النَّاقِدِ؛ لكن قد وَقَعَ نقد ابن حجرٍ على النُّقْلِ الحَدِيثِيِّ، ولم نَرَهُ يُشَكِّكْ في المَعْلُومَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ الأُخْرَى بِالْمَرَّةِ! وَالَّتِي هِيَ عِنْدِي أُسَاسٌ مَا بَنَى عَلَيْهِ اسْتَشْكَالَهُ أَصْلًا، أعني بها: ما تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ نِسْبَةِ آثَارِ دِيَارِ مَنحَوْتَةٍ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِلَى ثُمُود!

(١) مقدمة ابن خلدون (٢/ ٢٤).

فَإِنَّ الشُّرُوعَ فِي نَقْدِ كُلِّ مُقَدِّمَةٍ وَمَعْلُومَةٍ بَنَى ابْنُ حَجَرٍ عَلَيْهَا اسْتِشْكَالَهُ عَلَى جِدَّةٍ، فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ:

قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْمَقَدِّمَةِ الْأُولَى: بِأَنَّ عَهْدَ ثَمُودَ «قديم»، وَأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ آدَمَ، دُونَ الزَّمَانِ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١):

فَقَدْ ذَكَرَ هُوَ بَرَهَانَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُ صَالِحٍ ﷺ لثَمُودَ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٧٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْمَ عَادٍ أَوَّلُ الْأَقْوَامِ الَّتِي خُلِفَتْ بَعْدَ الْفُلُوفَانِ، كَمَا فِي قَوْلِ نَبِيِّهِمْ هُودٍ ﷺ لَهُمْ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٩]، فَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ مِنْهُ صَحِيحٌ، فَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَقَدِّمَةِ.

وَأَمَّا مَقَدِّمَتُهُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ دَعْوَاهُ أَنَّ مَا هُوَ مُشَاهِدٌ مِنْ أَبْنِيَةِ ثَمُودَ لَمْ تَكُنْ مُفْرِطَةً الطُّولِ، فَيُقَالُ فِي نَقْضِهَا:

إِنَّ هَذِهِ الْمَعْلُومَةَ لَا تَقُومُ ابْتِدَاءً إِلَّا عَلَى فَرَضٍ صَحِيحٍ مَا تَنْسِبُهُ الْعَامَّةُ إِلَى ثَمُودَ مِنْ دِيَارٍ مَنْحَوْتَةٍ فِي شِمَالِ الْجَزِيرَةِ، وَالَّتِي تُسَمِّيهِ الْجَحْرَ أَوْ دِيَارَ صَالِحٍ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ لَا دَلِيلَ يُثَبِّتُ جَزْمًا كَوْنُ مَا حَوَّتَهُ تِلْكَ الْمَنْطِقَةُ مِنْ بَيُوتٍ مَنْحَوْتَةٍ فِي تِلْكَ الصُّخُورِ هِيَ نَفْسُهَا مَسَاكِنُ ثَمُودَ!

فَقَدْ بَرَزَ مِنَ الْأَثَرَيْنِ وَالْمُؤَرِّجِينَ مَنْ يُرْجِعُ بِنَاءَ هَذِهِ الْأَمْدَانِ بِشَكْلِهَا الْحَالِيِّ إِلَى أَقْوَامٍ آخَرِينَ، مِنْهُمْ الْأَنْبَاطُ، حَيْثُ اتَّخَذُوا (الْجَحْرَ) عَاصِمَتَهُمُ الثَّانِيَّةَ بَعْدَ عَاصِمَتِهِمُ الْأُولَى (الْبَثْرَاءَ)، فَلَا يُسْتَبَعَدُ بَعْدُ إِحْدَاثُ الْأَنْبَاطِ فِي عِمَارَتِهَا الصُّخْرِيَّةِ مِنَ التَّغْيِيرِ كَمَا صَنَعُوهُ فِي عِمَارَةِ (الْبَثْرَاءِ)، لِيَشْمَلَ ذَلِكَ فَتَحَاتِ الْأَبْوَابِ، بَلْ وَاجِهَاتِ الْمَبَانِي ذَاتِهَا^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٨١).

(٣) انظر مقالاً بعنوان: «نفاة صالح حاضرة» لـ د. محمد علي الحربي، بـ «جريدة عكاظ» السعودية، العدد (٣٦٥٩)، ٢٤/١١/٢٠٢٠م. ومقالاً بعنوان: «طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان» لعز الدين كزابر، بـ مدونة blogger الإلكترونية، بتاريخ الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

وعَيْنُ هذه المنطقة كانت مَعْمُورَةً قبل الانبِطَاقِ بالدَّانِيَيْنِ، ثُمَّ بِاللَّحْيَانِيَيْنِ^(١)، وهذا يَزِيدُ مِنْ احتمال حدوثِ التَّغْيِيرِ فِي عِمَارَتِهَا.

فالقصد: أنَّ الجُزْمَ بأنَّ ما يُعْهَدُ مِنْ تِلْكَ الْمَبَانِي الصَّخْرِيَّةِ شِمَالُ غَرْبِ
الْجَزِيرَةِ هُوَ عَيْنُ مَبَانِي ثُمُودَ، وَأَنَّهُ لَمْ يُصْبَحْ شَيْءٌ مِنَ التَّغْيِيرِ مَنِ قَبْلَ الْحَضَارَاتِ
الْمُتَلَحِّقَةِ عَلَيْهَا عِبْرَ الزَّمَنِ الطَّوِيلِ: الْجُزْمُ بِهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْمُجَازَفَةِ الْمُفْتَقِرَةِ إِلَى
الْبِرْهَانِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّوَاتُرِ النَّقْلِيِّ.

غَايَةُ الْعِلْمِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ ظَنًّا، وَلَا يَنْبَغِي لِمَا هُوَ ظَنِّي أَنْ يُسْتَشْكَلَ بِهِ مَا تَوَارَدَتْ الْأُمَّةُ عَلَى قَبُولِهِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضْلًا عَنْ تَعْطِيلِهِ!

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ أَنَّ هَذِهِ الْأَطْلَالُ هِيَ عَيْنُهَا دِيَارُ ثُمُودَ: فَقَدْ كَانَ يَصْحُحُ لَابَنِ حَجَرٍ الْاسْتِشْكَالُ بِهَذِهِ الْمَقْدَمَةِ لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ يَلْزِمُ مِنْ ظَاهِرِهِ اطِّرَافُ النَّقْصِ بِتَدْرُجٍ أَطْوَالِ بَنِي آدَمَ عِبْرَ الْأَجْيَالِ عَلَى وَتَبَرُّوْا وَاحِدَةً؛ وَذَلِكَ بَأَنَ يَكُونُ مُعَدَّلُ النَّاقِصِ فِي الطُّوْلِ وَالْحِجْمِ مِنْ قُرْنٍ إِلَى آخَرٍ ثَابِتٌ لَا يَتَغَيَّرُ!

وهذه هي المغلطة التي رَلَّ فيها المُحدِّثون! وليس في ظاهر النص ما يُسَعِّفُهَا البتَّةَ، فليس يُعَيِّدُ مِنْهُ إِلَّا جَنْسَ التَّنَاقُصِ فِي الطَّوْلِ فَحَسْبُ؛ أَمَّا دَرَجَاتُ التَّنَاقُصِ هَذَا أَوْ أَطْرَادُهُ عِبرَ الْأَجْيَالِ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْفِيهِ أَوْ يُبَيِّنُهُ.

فلذا جازَ لنا مِنْ جهة النَّظَرِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ نَقُولَ:

لا مانع من أن يكون التَّنَاقُصُ على وتيرة سريعة بعد آدم في الأجيال الأولى من بَنِيهِ قبل الطُوفان، ثُمَّ تَبَاهَّطَات وتيرة التَّنَاقُصِ فيما بعد ذلك تدريجيًّا عبر آلاف السنين، وَخَفَّ التَّنَاقُصُ، حَتَّى وَصَلَ الحال إلى مثل ما نحن عليه اليوم.

(١) مملكة دادان أو لحيان: مقاطعة تابعة لمملكة معين اليمنية الأصل، قامت غرب شمال الجزيرة العربية في القرن السابع قبل الميلاد، واستمرت باسم مملكة دادان إلى القرن الأول قبل الميلاد، ثم باسم لحيان بعد سقوط مملكة الأنباط من سنة ١٠٦م إلى ١٥٠م، انظر «تاريخ الجزيرة العربية في عصورها القديمة» لـ د. عبد العزيز صالح (ص/١٤٣).

بل يسوغ أن يُقال: أنَّ هذا التدرُّج نفسه في النقصان كانت تختلِف وتَبَرُّهُ من جنسٍ بشريٍّ إلى آخر في الزَّمن الواحد، فيطوُّ في أقوام، ويشدُّ في آخرين. شاهد ذلك: ما تواتر في شريعتنا وصُحف أهل الكتاب من خُلُوقِ أقوامٍ عماليقٍ ضخام الأجسام، كالَّذِينَ قَاتَلَهُمْ بنو إسرائيل في زَمَنِ يوشع بن نون ﷺ، وهو قولهم لنبيِّهم: ﴿يَتَوَسَّعُ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، يقول ابن جرير: «سَمَوْهُمْ جَبَّارِينَ: لأنَّهُمْ كانوا بشدَّةٍ بطشِهِمْ، وعَظِيمٍ خَلْقِهِمْ - فيما ذُكِرَ لنا - قد قَهَرُوا سائرَ الأُمَمِ غيرَهُمْ»^(١).

فقولنا بعدمِ أطرادِ وتيرةِ النقصِ عبرَ الأجيالِ، هذا في نظري أفضل ما يُجمَع به بين الحديث وبين بعضِ الآثارِ المُشاهدَةِ، وعليه ما نراه من آثارٍ قديمةٍ تقربُ من أطوالِنا اليوم: تكون لأقوامٍ تباطأ فيهم التَّنَقُّصُ، حتَّى قَرَّبُوا في أطولِهِمْ مِن أطوالِنا.

ثمَّ إنَّا نقول: إنَّ حديثَ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هذا في نقصِ طولِ بني آدم ليس الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ الوَحِيدُ على إفراطِ طولِ أدينا آدم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والأجيالِ الَّتِي جاءت بعده، ففي كتابِ الله تعالى ما يُشيرُ إلى ذلك، بل في المُكتشفاتِ البيولوجيَّةِ والحفريَّةِ ما يَبْضُدُ ذلك.

بيان ذلك: أنَّ المُقرَّرَ من دلائلِ الشريعةِ فرطُ أعمارِ البَشَرِ في الأُمَمِ السَّابِقَةِ الأولى، على غير ما نعهده في هذه الأحقابِ المتأخِّرة^(٢)، فقد لَبِثَ نوحٌ في قَوْمِهِ ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [الحجر: ١٤].

وليس يخفى أنَّ هذا ليس بِخَصِيصَةٍ لنوح رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولا آيَةٍ له، بل ميزة في الأوائلِ عموماً، بَدَأَتْ بِأَدَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حيث ناهَزَ الألفَ سنةً^(٣)، ثمَّ تَنَالَتْ بعدُ في أبنائِهِ.

(١) «جامع البيان» (٢٨٩/٨).

(٢) مما رُوِيَ في ذلك. مثلاً. ما أخرجه مالكٌ بلاغاً في «الموطأ» (٣٢١/١)، رقم: (١٥): من «إن رسول الله أَرَى أعمارَ النَّاسِ قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكانه تقاصر أعمارُ أمته». ٤٠.

(٣) كما صَحَّ به الحديث عن أبي هريرة وابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «إنَّ الله تعالى كتب لأدم ألف سنة، ثمَّ وَاثَهُ =

وفي تقرير ذلك يقول ابن تيمية: «أعمارُ بني آدم -في الغالب- كلما تأخَّر الزَّمانُ قصُرت ولم تطل...»، ودَّكر عُمرُ آدمَ ونوحَ، ثمَّ قال: «فكان العُمرُ في ذلك الزَّمان طويلاً، ثمَّ أعمارُ هذه الأُمَّة ما بين السَّتين إلى السَّبعين، وأقلُّهم مَنْ يجوز ذلك»^(١).

فإذا تقررَ هذا؛ فإنَّ هذا الطُّول في عُمرِ الإنسانِة الأولى مُفضٍ عند المُختصِّين في علومِ البِنِيَّاتِ الطَّبيعةِ إلى ضرورةِ امتلاكِ أولئك لأبدانٍ كبيرةٍ تتحمَّلُ هذه الحياة الطَّويلةَ على الأرضِ! وهو ما يتَّسقُ مع الدِّراساتِ الحديثةِ الَّتِي تربطُ بين عُمرِ الكائناتِ الحيَّةِ وبين أحجامِها، حيث يقول أهل الاختصاص: إنَّ الأكبرَ حجماً هو الأطولُ عُمرًا في الجملة، لأنَّ طوْلَ الحياة تستلزمُ جسمًا أكبرَ يقاومُ موانعَ البقاءِ.

وقد أثبتت دراساتُ إحصائيةٍ عديدة هذه الملاحظة، تؤكِّدُ العلاقةَ الطَّرديةَ بين حجمِ الجسمِ وطولِ العُمرِ، وفي هذه العلاقة التَّناسِبةُ بين الأعمارِ والأحجامِ جوابٌ لمن يسأل عن عِلَّةِ عيشِ سَمكِ السَّلْمون -مثلاً- مدَّةً قصيرةً لا تتجاوز الأربع سنين، بينما يعيش الحوت القطبيُّ مئوْسَ الرأسِ قريبًا من مائتي سنة^(٢). إنَّ من المُستبعدِ على ما تُؤكِّده هذه الشُّواهد العِلْمِيةُ، أن يكون الإنسان الأولُ ذا عُمرٍ يتجاوز المئاتِ مِنَ السَّنين، يَصِلُ إلى الألفِ في بواكيره، ثمَّ يكون

= وَقَب لداود ﷺ من عمره أربعين سنةً ٤٠٠، أخرجه الترمذي في (ك: التفسير، باب، رقم: ٣٣٦٨) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»، وصحَّحه ابن حبان (رقم: ٦١٦٧)، وأخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٢٦٩، ٢٧١٤، ٣٥١٩) عن ابن عباس، وقال مخرَّجوه: «حديث حسن لغيره».

(١) «منهاج السنة النبوية» (٩٢/٤-٩٣).

(٢) انظر دراسة علمية منشورة في ذلك بالإنجليزية للبروفيسورين (جوانا كوستا Juana costa)، و(جورج شارش George church)، بعنوان:

"An analysis of the relationship between metabolism, developmental schedules, and longevity using phylogenetic independent contrasts" (2) p:17.

وهذه الدراسة منشورة في عدة مواقع بحثية متخصصة على الشبكة الإلكترونية.

بَدَنُهُ مَمَاتِلًا لِمَا نَعَهْدُهُ مِنْ أَبْدَانِنَا الْيَوْمَ! وَالَّتِي لَا تَتَحَمَّلُ إِلَّا بِضْعَ عَقُودٍ مِنَ السَّنِينَ، لَتَهْرَمَ بَعْدُ وَتَضَعُفَ بِنَيْتِهَا بِفَعْلِ الشَّيْخُوخَةِ^(١)؛ هَذَا مِنَ الْمَحَالِ.

وَمِنْ لَطَائِفِ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ، مَا وَجَدْتُهُ لِابْنِ عَمَرَ رحمته الله مِنْ إِشَارَةِ لَطِيفَةٍ إِلَى هَذَا التَّلَازِمِ الْوَاقِعِ بَيْنَ نَقْصَانِ عُمرِ الْإِنْسَانِ وَخِلْقَتِهِ! وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ مُجَاهِدٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمَرَ: «هَلْ تَدْرِي كَمْ لَيْتَ نُوْحٌ فِي قَوْمِهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا، قَالَ: «فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَزِدَادُوا إِلَّا نَقْصًا فِي لِحْوِهِمْ وَأَجْسَائِهِمْ وَأَعْمَارِهِمْ»^(٢).

تَتَلَمَّحُ هَذَا الرِّبْطُ بَيْنَ هَذَيْنِ الطُّولَيْنِ فِي التَّنَاسُبِ -طُولِ الْعُمَرِ وَطُولِ الْجِسْمِ- فِي قَوْلِ الْمَقْرِيزِيِّ (ت ٨٤٥هـ) أَيْضًا: «الْعَرَبُ الْعَارِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا فِي الزَّمَنِ الْغَابِرِ، وَقَدْ طَالَتْ مُدَدُهُمْ فِي الْحَيَاةِ، وَعَظُمَتْ خَلْقَتُهُمْ»^(٣).

لَكِنْ عَجَبِي لَا يَنْقُضِي مِنْ عَالَمِ فَقِيهِ مِنْ جِهَابِذَةِ الْقَرْنِ السَّادِسِ، كَيْفَ انْتَبَهَ إِلَى هَذِهِ الْعِلَاقَةِ التَّنَاسِبِيَّةِ بَيْنَ عُمرِ الْإِنْسَانِ وَحُجْمِهِ قَبْلَ قُرُونٍ مِنَ الزَّمَنِ؟! أَعْنِي بِهِ ابْنُ هُبَيْرَةَ الْوَزِيرِ (ت ٥٦٠هـ)، حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا:

«إِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ أَعْمَارُ الْأَوَائِلِ طَوَالًا، لَمْ يَكُنْ يَقْتَضِي طُولُ بُلُوغِ الْأَشَدِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ»^(٤) تَنَاسَبَ ذَلِكَ الطُّوْلُ، وَأَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ مِنْ (..)^(٥) الْآدَمِي إِلَى أَنْ

(١) وَمِنْ لَطِيفِ الْإِعْتِبَارِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ يُعَيِّنُ النِّسْبَةَ بَيْنَ طُولِ آدَمَ وَمَا نَعَهْدُهُ مِنْ طُولِ الْإِنْسَانِ الْحَالِي، إِذْ حَاصِلُ قِسْمَةِ ٦٠ ذِرَاعًا -وَهُوَ طُولُ آدَمَ- عَلَى ٨.٣ ذِرَاعٍ -وَهُوَ مُتَوَسِّطُ طُولِ الْإِنْسَانِ الْيَوْمَ- هُوَ: (١٦)، أَيِ أَنَّ طُولَ آدَمَ يُفَضَّلُ عَلَى طُولِ أَبْنَائِهِ الْيَوْمَ بِسِتَّةِ عَشْرَ ضِعْفًا، وَالْمَجْبُوبُ فِي أَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ هِيَ نَفْسُهَا النِّسْبَةَ بَيْنَ طُولِ عُمرِ آدَمَ وَعُمرِ الْإِنْسَانِ الْحَالِي، أَيِ تَقْسِيمِ أَلْفٍ -وَهُوَ عُمرُ آدَمَ بِالسَّنِينَ- عَلَى ٦٥ سَنَةٍ هَجْرِيَّةٍ أَوْ ١.٦٣ سَنَةٍ شَمْسِيَّةٍ -وَهُوَ مُتَوَسِّطُ أَعْمَارِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ- وَالَّذِي حَاصِلُهُ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ (١٦) أَيْضًا! وَانْظُرْ مَقَالَ عَزِ الدِّينِ كُزَّابِرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ سَابِقًا: «طُولُ آدَمَ وَالْإِنْسَانِ، وَمُنْحَنُ نَقْصَانِهِ مَعَ الزَّمَانِ».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَمْعِ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ٢٧٤)، وَبِحَوْهٍ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ فِي «الْفَتْنِ» (٧٠٣/٢) رَقْم: ١٩٨٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٣٠٤١/٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» (٢٨٠/٣): بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٣) «ضَوْءُ الشَّارِي» لِلْمَقْرِيزِيِّ (ص/٢٩-٣٠).

(٤) فِي الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ: (مَدَهُ)، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَهُ أَصَحُّ وَأَنْسَبُ لِلِسياقِ.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ، وَلَعَلَّهُ بِيَاضٍ فِي نَسْخَتِهِ الْخَطِيَّةِ.

يبلغ أشده، فإنه يكون ما يخلف عليه في مدته أكبر ما يتخلل منه دائماً إلى القوة والزيادة، فإذا حسبنا هذا على مقتضى ما يستحقُّ العمر الذي هو الآن من السنين إلى السبعين، أو العمر الذي هو ستمائة أو سبعمائة وألف: كان قريباً ممَّا ذُكر أنَّ طولَه كان سِتِّين ذراعاً^(١)!

ثمَّ إنَّ مِنَ الآياتِ القرآنيَّةِ ما يشهد على فُرطِ طولِ الأوَّلِينَ:

منها ما وَصَفَ الله تعالى به أجسامَ عادٍ عند إهلاكهم بأنَّهم ﴿أَعْجَازٌ تَخَلِّئُ عَنْهُمْ﴾ [التَّكْوِيْنُ: ٢٠]، و﴿كَأَنَّهُمْ أَجْجَارٌ لَا يَخْلُؤُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ١٧]، فهذا تشبيهٌ لأجسامهم وهي مُلقاةٌ على الأرضِ بأعجازِ النَّخْلِ الْمُتَفَعِّرِ، أي: المُقْتَلَعِ مِنْ أَصُولِهِ مَطْرُوحاً على الأرضِ^(٢).

وأعجازُ النَّخْلِ: هي أصولُها وجذوعُها التي قُطِعَتْ فُرُوعُها^(٣).

ومفاد الآيتين: أنَّكَ ترى أجسامَ قومٍ عادٍ في طولها عند إهلاكها كأنَّها جذوع نخيلٍ مُلقاةٌ على الأرضِ، وهذا التشبيهُ لا يَسْتَقِيمُ مع أجسادنا الصَّغيرة المَعهودة اليوم، فالنَّخْلُ الثَّامُّ النَّمو في الصَّحاري شبه الاستوائية، يصل طولُه الأقصى إلى ٨٠ قدماً، أي ٢٤ متراً، بل يزيد على ذلك^(٤).

وهذه الأطوال تُقارب جدًّا طولَ آدم ﷺ البالغ ٢٨ متراً^(٥).

ثمَّ تاملْ قولَ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في تفسيره لآية: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٦] قال: «عَادُ مَكَّنُوا في الأرضِ أَفْضَلَ ممَّا مَكَّنْتَ فِيهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَكَانُوا أَطْوَلَ أَصْحَارًا»^(٦)، لترى تعزيراً ما قرَّره أنفًا مِنْ تلكِ العلاقة الطردية التناسبية بين طولِ عمر الإنسان، وضخامة جسده.

(١) «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٧/٢١٥-٢١٦).

(٢) انظر «جامع البيان» لابن جرير (١٠/٢٧٨) (٢٢/١٣٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٥/٨٩).

(٣) انظر «معالم التنزيل» للبغوي (٧/٤٣٠).

(٤) انظر المقال المشار إليه قبل: «طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان» لعز الدين كزابر.

(٥) وقد يكون في هذا شاهدٌ على تناقص طولِ البَشَرِ بين آدم وعادٍ، إذ المَعْلُومُ أنَّ عادًا أوَّلُ الأَقْوَامِ قَد خَلَعَتْ قَوْمٌ نوحَ بعد الطوفان، كما تقدَّم تقريره.

(٦) انظر «الدر المنثور» للسيوطي (٧/٤٥١) بتصرف يسير.

فإن قيل: هذا المُقَرَّر منك «يُخَالِفُ كُلَّ ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البَشَر العَظَمِيَّة، الَّتِي لا يختلف طولُها عَمَّا عليه الإنسان الآن إِلَّا بِسِيرًا»^(١).

فُلْنَا في جوابه: إِنَّ المُتَّبِعَ لكثيرٍ من أخبارِ هذا المُجتمعِ (الحَفَرِيُّ الأَثَرِي!) القَرَبِيِّ، لَن يُعَدِّمَ من أربابه تَفَشِيًا مَشِينًا لانعدامِ الحَيَادِ في تَقْرِيراتِ بُحُوْثِهِم المزعومة، يَتَمَثَّلُ تَلاعُْهُم هذا في الغِثِّ والتَّزْيِيفِ وإخفاءِ الآثارِ غيرِ المَرغُوبِ في إظهارها! سواء على المُستوى الحكومي، أو السَّامِسة، ولصوصِ الآثار^(٢).

كيف لا، والإقْرَارُ بِعَمالِقَةٍ في الماضي أَجْدَادًا للبَشَرِ يَضْرِبُ خُرَافَتَهُم في التَّطَوُّرِ في مَقْتَلٍ! حَيْثُ يَفْتَرِضُ الدَّارَوِينِيُونُ أَنَّ الإنسانَ الحَاليَّ مُنحَدِرٌ مِن قَرْدَةٍ جَنُوبِيَّةٍ طَوْلِها لا يَتَعَدَّى المِترَ ونَصْفَهُ! .. فكيف يَكُونُ سَلْفُهُ إنسانًا عَمَلِقًا؟!!

(١) «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) مثال واحد يُنبِئُكَ عن حجم الفسادِ القايِعِ في هذا الحقلِ من حقولِ العلمِ البَحثِيِّ: وهو ما قَدَّمته المؤسسة الأمريكية لعلوم الآثار البَيدِلِ (AIAA) مِن دَعْوَى ضِدَّ مَعهدِ (سميثسونيان Smithsonian Institution)، تَتَّهَمُهُ فيها بِالتَّخَلُّصِ أو إخفاءِ آلافٍ مِن قُطْعِ الهياكلِ البَشَرِيَّةِ المَعْلَقة، مِن طَوْلِ ٦ أَقدامٍ إلى ١٢ قَدَم، أي مِن مَترين إلى ٦.٣ مَترًا، وذلك منذ أوائلِ القَرْنِ المِيلادِيِّ الماضي. وأنه رَغمُ الإنكارِ لذلك، إلا أن الدليلَ الَّذِي غيرَ مَجرِياتِ القَضِيَّةِ كانَ تَقْدِيمُ (جيمس شوروارد James Churward) المَتحَدِّثِ بِاسمِ (AIAA) عَظْمَةٍ فَخَذَ بِشَرِيَّةٍ بِطَوْلِ ١,٣ مَترٍ كَانتِ في حوزَةِ أَحَدِ القِيَمينِ عَلى المَعهدِ وَقَد سَرَقَها مِنه في عام ١٩٣٠م، وَقَد اعترفَ بِذلك قَبْلَ موته وكانَ ما قالَ مُستَكرًا: «إنه لأمرُ فظيخٍ أن يَجريَ للشعبِ الأمريكي ٤٠٠، وكتبَ في رِسالَةٍ: «نَحْنُ نَخفي الحَقيقَةَ عَن أسلافِ البَشَر، أَجْدادنا، والمَعالِقَةِ الَّذينَ جابوا الأَرْضَ كَما ذَكَرَ في الكِتابِ المُقدَّسِ والنصوصِ القَدِيمَةِ مِن العالَمِ». وبالفعلِ نَمَّ الحُكْمُ بِالإفراجِ عَن تلكِ الوثائقِ في ٢٠١٥م، لَكن لا نَعرفُ شَيئًا عَنها إلى الآنِ وانظرَ تَقْرِيرًا عَنِ المَوضُوعِ في:

<http://worldnewsdailyreport.com/smithsonian-admits-to-destruction-of-thousands-of-giant-human-skeletons-in-early-1900s>

<http://dailyoccupation.com/2016/10/25/smithsonian-destruction-giant-skeletons/>

هذا؛ وَقَد انتَشرتِ مَجموعَةُ فيديوهاتٍ ومَقاطِعَ نادرةٍ لِلبَاحِثِ الأَمريكي (مايكل كَريمو Michael Cremo) عَنِ الفُوضَى والتَّلاعِبِ والاضطهادِ في عالَمِ الآثارِ الإنسانيَّةِ والحفرياتِ وأَعمارِها، مِثْلُ ما وَقَعَ مِن فُضيحةِ عالَمِ الحَفرياتِ (راينِر بروتش Reiner Protsch)، يَمكِنُ الوقوفُ عَلَیْها بِاستِعمالِ الشَّبَكَةِ الإِلِكْترُونِيَّةِ.

ومع الصَّباب الَّذِي يَعْشَى هذا المجالَ ومُكْتَشَفَاتِهِ، فقد أعلَّنت بعضُ الفِرَقِ
البحثيةِ الغربيَّةِ عن هياكلٍ بشريَّةٍ عملاقةٍ اكتُشِفَتْ في بقاعٍ مختلفةٍ من العالمِ، من
ذلك على سبيلِ المثالِ:

ما عُثِرَ عليه بين عامَي (١٩٣٤ و ١٩٣٩م) قرب مدينة (هونج كونج) الصَّينيَّةِ،
من أسنان طاحنةٍ بشريَّةٍ قديمةٍ كبيرةٍ جدًّا، هي أكبرُ من حجمِ أسناننا اليومِ بسنَّةٍ
أضعافٍ! حتَّى سبَّي (د. فايد نرايش faid naraych) -وهو عالمٌ طبيعةٍ أمريكيٌّ-
صاحَبَ هذهَ الأسنانَ بـ (الإنسان العملاق)، وهو يؤكِّدُ: أنَّ الإنسانَ تسلسلٌ من
أحجامٍ عملاقةٍ ذاتِ جماجمٍ كبيرةٍ، ثمَّ حَصَلَ النِّقصُ التَّدرِجيُّ مع مرورِ
الرَّزْمَنِ^(١)!

بل عن قريبٍ عهدٍ، عثر بعض علماء الآثار العاملين قرب سواحلِ الأمازونِ
في الإكوادور وبيرو، على مقابرٍ عظامٍ بشريَّةٍ كثيرةٍ، تعود إلى أناسٍ يصل طولهم
إلى ما يقرب من ثلاثة أمتار!^(٢)

والأخبار عن مثل هذه المُكْتَشَفَاتِ يَتزايدُ خروجُها علنًا مع مُرورِ الأيامِ^(٣).
ولا عَجَبٌ؛ فإنَّ ما يُكْتَشَفُ من هذه الهياكلِ العظميَّةِ العملاقةِ، قد كان
مَعهودًا قبلَ زماننا هذا، دَوَّنَ أخبارَها علماءُ المسلمين في تَواَريخِهِمْ^(٤)، من
ذلك:

أنَّ قَبْرًا بمدينة (الكَرك) في الأردن، كان يظُنُّ النَّاسُ لضخامَتِهِ أنَّه
لنوح عليه السلام! وقد وجدوا فيه عظامًا عظيمةَ الحجم، يقول عنه ابن تيمية: «قد

(١) انظر «التطور والإنسان» لـ د. حسن زينو (ص/ ٩١-٩٢).

(٢) مُسْتَل من خَبر نشرته «قناة روسيا الفضائية» على موقعها الرِّسمي، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦، بعنوان: «لُغزُ
عمالقة الأرض المنسيين»، وبحسب رئيس بعثة التَّنقيب عن تلك الآثار، فبقايا هذه الهياكلِ البشريَّةِ
موجود في ألمانيا، حيث تخضع لفحوص من قبل خبراء مختصين.

(٣) والكثير من الاكتشافات لهياكلٍ بشريَّةٍ بأحجام ضخمة مؤنفة من مصادر غربية تجدها في مقال علمي
بموقع (muslims-res) بعنوان: «مكتوشات تطوريَّة .. هل هناك عمالقة عاشوا قديمًا؟».

(٤) انظر شيئًا من ذلك فيما رواه القزويني عَمَّن شاهده من الرُّحالة والمؤرخين في كتابه «آثار البلاد وأخبار
العباد» (١/ ٢٥٢)، وكتابه الآخر «عجائب المخلوقات» (٧/ ٣٤٠).

حدَّثني مِن ثقاتِ أهلِ المكانِ عن آبائهم مَن ذَكَرَ أَنَّهُم رَأَوْا تلكَ العظامَ الكبيرةَ فيه، وشاهدوه قبلَ ذلكَ مكانًا للزَّرعِ والحياكة؛ وحدَّثني مِن الثُّقاتِ مَن شاهدَ في المقابرِ القريبةِ منه رؤوسًا عظيمةً جدًّا، تُناسبُ تلكَ العظامَ، فَعُلِمَ أَنَّ هذا وأمثالَه مِن عظامِ العمالقَةِ، الَّذِينَ كانوا في الزَّمنِ القديمِ أو نحوِهِم^(١).
ولله في خلقه شؤون!

(١) «مجموع الفتاوى» (٦٢/٢٧).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث:
«لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات»

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ عليه السلام قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، ثُنْتَيْنِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَوِّمٌ﴾ [الصَّافَّاتِ: ٨٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبْرُهُمْ هَذَا﴾ [الْأَنْبِيَاءِ: ٦٣]، وَوَاحِدَةً فِي شَأْنِ سَارَةَ، فَإِنَّهُ قَدِيمُ أَرْضِ جَبَّارٍ وَمَعَهُ سَارَةُ، وَكَانَتْ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ هَذَا الْجَبَّارُ إِنْ يَعْلَمُ أَنَّكَ امْرَأَتِي يَغْلِبُنِي عَلَيْكَ، فَإِنْ سَأَلَكَ فَأَخْبِرِيهِ أَنَّكَ أَخْتِي، فَإِنَّكَ أَخْتِي فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ.

فَلَمَّا دَخَلَ أَرْضَهُ رَأَاهَا بَعْضُ أَهْلِ الْجَبَّارِ، أَنَاهُ فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قَدِيمُ أَرْضِكَ امْرَأَةٌ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَّا لَكَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَأَتَتْ بِهَا، فَقَامَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَتَمَالَكْ أَنْ يَسَطَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَبِضَتْ يَدَهُ قَبْضَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا: ادْعِي اللَّهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي وَلَا أَضْرُكَ، ففعلت، فعاد، فقَبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَةِ الْأُولَى، فَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ، ففعلت، فعاد، فقَبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي، فَلَمَّا دَعَا اللَّهَ أَنْ لَا أَضْرُكَ، ففعلت، وأُطْلِقَتْ يَدُهُ، وَدَعَا الَّذِي جَاءَ بِهَا فَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانٍ، وَلَمْ تَأْتِنِي بِإِنْسَانٍ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ أَرْضِي، وَأَعْطَاهَا هَاجِرًا، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ تَمْشِي،

فَلَمَّا رَأَاهَا إِبرَاهِيمَ عليه السلام انصرف، فقال لها: مَهِيمٌ^(١)؟ قالت: خيرًا، كَفَّ اللهُ يَدَ الفاجر، وأُخِدمَ خادِمًا.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «فَتَلَكَ أَثُكُم يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ^(٢)» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) مَهِيمٌ: أي ما أَمُرُّكُمْ وشَأْنُكُمْ، وهي كلمةٌ يمانية، انظر «النهاية» لابن الأثير (٣٧٨/٤).
(٢) بَنُو مَاءِ السَّمَاءِ: يريد العربُ؛ لأنَّهم كانوا يَتَّبِعُونَ قَطَرَ السَّمَاءِ، فينزِلون حيث كان، انظر المصدر السابق (٤٠٦/٢).

(٣) أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى ﴿وَأَنذَرْتُكَ يَوْمَكَ﴾،
رقم: ٣٣٥٨)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، رقم: ٢٣٧١) واللفظ له.

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

لِحَدِيثِ «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»

مِمَّا سَاقَهُ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ مِنْ شُبُهَاتٍ لِإِبْطَالِهِ مُرْتَكِزٌ فِي
مُعَارَضَتَيْنِ أَسَاسَتَيْنِ:

المعارضة الأولى: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا مِنَ الْكَذِبِ،
وَصُدُورُ الْكَذِبِ مِنْهُ وَلَوْ مَرَّةً مَانِعٌ مِنَ الْوُثُوقِ بِمَا يُخَيَّرُ بِهِ، وَسَبَبٌ لَتَطَرُّقِ التُّهْمَةِ
إِلَى الشَّرَائِعِ كُلِّهَا، فَيُيْطَلُّ الْاجْتِنَاعُ بِهَا.

كَذَا ادَّعَى الْفَخْرُ الرَّازِي^(١)، وَفِي فُلُكٍ شُبُهَتُهُ هَذِهِ سَبَحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
الْكِتَابِ الْمُعَاَصَرِينَ، لِنَقْضِ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا^(٢).

المعارضة الثانية: أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ أَمْثَلَةٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ
الْكَذِبِ، وَلَا يُطْلَقُ الْكَذِبُ عَلَى أَقْوَالِهِ تِلْكَ؛ فَضْلًا أَنْ يُنْسَبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالْحَدِيثُ الَّذِي يَقُولُ إِنَّهَا كَذِبٌ لَا يَكُونُ صَحِيحًا، لِمُخَالَفَتِهِ اللَّغَةَ
وَالْوَاقِعَ.

(١) فِي «التفسير الكبير» (٢٢/١٨٥-١٨٦)

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للقصيمي (ص/١٣).

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (أبو الأعلى المودودي):

«السوء الحظ، وَرَدَ في روايةٍ مِنَ الروايات: أَنَّ إبراهيم عليه السلام كَذَبَ في حياته ثلاثَ كذباتٍ .. ففرقةٌ تغلو في عبوديةِ الرواية، إلى أن يعزَّ عليها صدقُ عدَّةِ رواةٍ من «الصَّحَّاحين» للبخاريِّ ومسلم، ولا بُدَّ أن تُثبتَ بذلك تهمةُ الكذبِ في حقِّ نبيٍّ من الأنبياء، وفرقةٌ تهجمُ على دَخيرةِ السُّنةِ كُلِّها، بسببِ هذه الرواية، وتقول بَرَفَضِ جميعِ الأحاديث، لوجودِ مثلِ هذه الروايات ..

وهذا الحديث الذي ذُكرت فيه الكذبات الثلاث لإبراهيم عليه السلام، ليس محلًّا الاعتراض لأجلِ أنَّه يُثبت الكذبَ في حقِّ نبيٍّ من الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثلاثة نفسها أيضًا محلُّ النظرِ والدِّراسة، ولقد رأيت -حقيقةً- كذبةً من هذه الكذبات آنفًا^(١)، ولا يُطْلَقُ الكذبُ على قوله هذا [إِلَّا] رجلٌ قليلُ العقلِ والفهم في هذا السياق! فضلًا أن تتوَقَّع -معاذَ الله- عدمَ فهمِ النبي ﷺ إيَّاه!

وأما قوله: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾: فلا يُثبت كونه كذِّبًا، إلى أن لا يُثبت أن إبراهيم عليه السلام كان صحيحًا معافً حينئذٍ حقًّا! ولم يكن يشتكي بأدنى شيءٍ من المرض، وهذا لم يُذكر في القرآن، ولا في أيِّ روايةٍ مُعتبرة، غير هذه الرواية التي نحن بصددِ البحثِ فيها^(٢).

وأما قوله في زوجته سارة «إنَّها أختي»: فهو بنفسه أمرٌ مُهمَل، يحكم عليه الإنسان بمُجردِ سماعه أنَّه لا يكون الواقعُ أبدًا^(٣).

ويُفَضَّلُ هذا (الشَّبحاني) قائلًا: «لا دليلَ على أنَّه كَذَبَ في المَواردِ الثلاثةِ المعروفة .. وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، فليس بكذبٍ قطعًا، فإنَّ الصَّدَقَ

(١) يعني قول إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، فقد ذكر المودودي في «تفسيره» بأنه لم يرد بذلك الكذب، بل قاله إقامةً للحُجَّةِ عليهم.

(٢) نقل الشَّبحاني هذه الشُّبهةَ عنيَّ في كتابه «الحديث النبوي بين الدُّرَايةِ والروايةِ» (ص/٥٣٦) دون عزو إلى المودودي.

(٣) «تفهيم القرآن» للمودودي (١٦٧/٣-١٦٨) نقلًا عن «زواج في وجه السنة» (ص/١٢٩-١٣١).

والكذب من صفات الكلام الصادر عن جِدٍّ، وأمَّا الكلام الصادر لغاية أخرى، كالهلزل والاستهزاء الحقِّ، فلا يوصف بالكذب.

ومِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمُ، وَنَسَبَ كَثْرَ الْأَصْنَامِ إِلَى كِبِيرِهِمْ، بُغْيَةَ الْاسْتِخْفَافِ بِعُقُولِ الْقَوْمِ، حَتَّى يَهَيِّئَ الْأَرْضِيَّةَ اللَّازِمَةَ لِأَن يَقُولُوا لَهُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطُقُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٦٥]، فَتَهَيَّأَ عِنْدَئِذٍ أَرْضِيَّةً مُنَاسِبَةً لِإِفْحَامِهِمْ، وَتَغْنِيْدَ مَزَاجِهِمْ بِالْوَهْيَةِ تِلْكَ التَّمَاثِيلِ. فَالْكَلَامُ الْمُلَقَّى لِتَسْكِيْتِ الْخَصْمِ وَإِفْحَامِهِ لَا يُوصَفُ بِالْكَذْبِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ لَغَايَةِ الْجَدِّ.

ونفترض أنه كَذَبَ في هذه المَوَاضِع الثلاثة، ولكنَّه ما كَذَبَ إِلَّا تَقِيَّةً وصيانةً لنفسه عن تعرُّض العَدُوِّ الماكر، فقد امْتَثَلَ واجِبَهُ! فإنَّه إذا دَافَعَ بهذه الكلمات عن دين الله، فقد امْتَثَلَ المَعْرُوف، فَلِمَ لَا تُقَبَّلَ شَفَاعَتُهُ؟! مع أنَّ مثل هذا الكذب أَفْضَلُ مِنْ صدق يَتَرَبَّ عليه مَفْسَدَةٌ كَبِيرَةٌ^(١).

(١) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٥٣٦-٥٣٧)، ونفسُ هذا الكلام بصياغةٍ مختلفةٍ في «عقوداً صحيح البخاري» لعبد الأمير الغول (ص/٣٥٥).

المطلب الثالث

دفعُ دعوى المعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ
عن حديث: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات»

أما دعوى اعتراضهم الأول من أن صدور الكذب من الأنبياء ولو مرة واحدة، يَمْنَعُ مِنَ الْوَثُوقِ بما أخبروا؛ فيقال في الجواب عليه:
إنه لا ريب في أن الصدق من أعظم صفات الرُّسل، وأن الكذب مُحالٌ عليهم فيما يُبلغونه عن الله تعالى على كلِّ حالٍ؛ نَقْلُ الاتِّفَاقِ على ذلك القاضي عياض^(١).

وهذا بخلاف المعارضِ والتَّوريةِ في الكلام، فإنَّها غيرُ مُمتنعةٍ الوقوعِ منهم ما كانت لداعٍ اقتضتها في غيرِ تبليغٍ؛ وما صَدَرَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ هو من هذا الباب، حيث تَرَخَّصَ فيها لغرض صحيح رآه.
وبهذا قال ابنُ قتيبة^(٢)، والماوردي^(٣)، والقاضي عياض^(٤)، وابن عطية^(٥)،

(١) «إكمال المعلم» (٨٤٩/٢).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» (ص/٨٦).

(٣) نقلاً عن «عمدة القاري» للعينبي (٢٤٨/١٥).

(٤) انظر «إكمال المعلم» (٣٤٧/٧).

(٥) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤٧٨/٤).

وابن تيمية^(١)، وابن القيم^(٢)، والطوفي^(٣)، وأبو عبد الله القرطبي^(٤)،
وابن حجر^(٥)، وذكرنا الأنصاري^(٦)، وغيرهم.

وقد أجابوا عن وجه تسمية النبي ﷺ لها مع ذلك بـ «كذبات»، بأن قالوا:
إن للكلام نسبتين:

نسبة إلى قصد المتكلم وإرادته من الكلام.

ونسبة إلى السامع، وما أَرَادَ المتكلم إفهامه إيَّاه.

وعلى ذلك، فلا يخلو حال المتكلم بخبر من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يُخبر بما هو مطابق للواقع، مع إرادة إفهام السامع ما قصد من

الخبر: فهذا صدق من الجهتين.

الثاني: أن يُخبر المتكلم بخبر خلاف الواقع، ورَمَى إلى إفهام السامع

خلاف ما قصد أيضاً: فهذا كذب من الجهتين.

الثالث: أن يقصد من الخبر معنى صحيحاً مطابقاً، لكن أَرَادَ إفهام السامع

خلاف ما قصد: فهذا صدق من جهة إخباره بالمعنى الصحيح المطابق، وكذب

من جهة إفهام السامع ما هو خلاف غرضه.

فهذه الحال الثالثة هي التي تُسمى (المعارض)، وهي مُباحة عند الحاجة،

لم يُرَخَّص فيها فيما يجب بيانه، كالبيع، والشهادة، والإفتاء، ونحو ذلك، وهذا

باتفاق أهل العلم^(٧).

(١) انظر «الاستغاثة» لابن تيمية (ص/٤٠٨).

(٢) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٣٦).

(٣) انظر «الانتصارات الإسلامية للطوفي» (٢/٦٩٠).

(٤) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٣٠١).

(٥) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٨٢).

(٦) انظر «منحة الباري» (٦/٤٣٩).

(٧) «الاستغاثة في الرد على البكري» (ص/٤٠٨).

فَيَنْظُرُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ﷺ إِلَى جِهَةٍ خِلَافِ الْوَاقِعِ مِنْ جِهَتَيْ الْمَعَارِضِ،
أَطْلَقَ عَلَى كَلِمَاتِهِ اسْمَ الْكَذِبِ، وَلَوْ لَمْ يُخَيَّرِ إِلَّا صِدْقًا^(١)، وَلَكِنْ قَدْ سُمِّيَتْ
كَذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ فِي اللَّفْظِ.

يَتَبَيَّنُ هَذَا جَلِيًّا فِي مِثَالِ كَلِمَاتِهِ الثَّلَاثِ:

الأولى: نَظَرُهُ ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ:

فَقَدْ كَانَ اعْتِقَادُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ النَّظْرُ فِي النُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ، وَالِاسْتِدْلَالُ
بِهَا عَلَى مَا سَيَحْدُثُ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ عِبَادَتِهِمْ وَتَعَلُّقِهِمْ بِهَا^(٢)، فَأَرَادَ
إِبْرَاهِيمُ أَنْ يُوْهِمَهُمْ بِنَظَرِهِ فِي النُّجُومِ بِأَنَّهُ عَرَفَ مِنْ ذَلَالَتِهَا أَنَّهُ سَيَسْقُمُ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ الْعَاجِلِ، وَقَوَّى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُ ﷺ كَانَ فِي مَعْرَضِ اعْتِدَارٍ عَنْ
الْخُرُوجِ مَعَهُمْ، فَلَا نَفْعَ لَهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ الْقَرَارِ.

فَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾: أَرَادَ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِقَرِينَةِ نَظَرِهِ فِي النُّجُومِ، وَإِبْهَامِهِ
الْمَذْكُورِ، وَمَا كَذَبَ ﷺ فِي أَنَّهُ سَيَسْقُمُ؛ فَإِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لَا بُدَّ أَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِسَقَمٍ،
وإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَتْرَكَهُ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى تَكْسِيرِ أَصْنَائِهِمْ^(٣).
وَالثَّانِيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾.

فَلَيْسَ قَصْدُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ نِسْبَةَ الْفِعْلِ الصَّادِرِ عَنْهُ إِلَى الصَّنَمِ، وَإِنَّمَا قَصْدُ
تَقْرِيرِهِ لِنَفْسِهِ وَإِثْبَاتِهِ لَهَا عَلَى أَسْلُوبٍ تَعْرِيفِيٍّ يُلْغِي فِيهِ غَرَضَهُ فِي الْإِزَامِ الْخُجَّةِ
وَتَبْكِيَّتِهِمْ.

فَمُرَادُهُ ﷺ كَانَ جَلِيًّا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ أَنْ يَتَدَبَّرَ حَالَ مَعْبُودَاتِهِ، كَمَا يَنْبَغُ عَنْهُ
قَوْلُهُ بَعْدَهَا: ﴿فَتَنَازَعُوا إِنَّ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٦٣]، قَالَ تَهَكُّمًا بِهِمْ،
وَتَعْرِيفًا بِأَنَّ مَا لَا يُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا، غَيْرُ أَهْلِ لِلْإِلَهِيَّةِ، وَعَلَى

(١) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٤٧٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٢٣) و«الاستغاثة» (ص/٤٠٨)

لابن تيمية، و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٣٦)

(٢) انظر «الفصل» لابن جزم (٤/٦).

(٣) «رفع الاشتباه» للمعلمي (٢/٥٥٤ آثار المغنلي)، وانظر «جامع البيان» لابن جرير (١٩/٥٦٦).

تقدير أنها تعقل وتفعل، لاحتِمال أن الكبير غَضِبَ من عبادة الصغار معه، يشير إلى أن رَبَّ العالمين سبحانه يَغْضَبُ من عبادة شيءٍ بدونه معه ^(١).

يقول ابن حزم: «فَلَمْ يَقُلْ إبراهيم ﷺ هذا على أنه مُحَقَّقٌ، لأنَّ كبيرهم فَكَلَهُ، إذْ الْكَذِبُ إِنَّمَا هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ قَصْدًا إِلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ» ^(٢).

فإذا تقرر أن كلمات الخليل ﷺ ليست كَذِبًا في حقيقتها، لانتفاء قصده الإخبار عن الشَّيء بخلاف ما هو عليه -وهذا ما حَدَّ به ابن حزم تعريف الكذب كما رأيت- فإنَّ وجه تسميته لهذه المقالة كذبًا في حديث الشَّفاعَةِ ^(٣) هو من قبيل المجاز كما سبق أن قررناه.

يقول الطَّاهر ابن عاشور:

«الكلام والأخبار إنما تستقرُّ بأواخرها وما يعقبها، كالكلام المُعَقَّب بشرط أو استثناء، فإنَّه لما قَصِدَ تنبيههم على خطأ عبادتهم للأصنام، مهَّد لذلك كلامًا هو جارٍ على الفَرْض والتَّقدير، فكأنَّه قال: لو كان هذا إلها لما رضيَ بالاعتداء على شركائه، فلمَّا حصل الاعتداء عليهم بمَحْضَر كبيرهم تَعَيَّن أن يكون هو الفاعل لذلك، ثم ارتقى في الاستدلال بأن سَلَبَ الإلهيَّة عن جميعهم بقوله: ﴿إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ كما تقدَّم.

فالمراد من الحديث: أنَّها كذباتٌ في بادئ الأمر، وأنَّها عند التأمُّل يظهر المقصود منها، وذلك أنَّ النَّهي عن الكذب إِنَّمَا عِلَّتْهُ: خَذَعُ الْمُخَاطَب، وما يَتَسَبَّب على الخبر المَكْذُوبِ مِنْ جَرَيَانِ الْأَعْمَالِ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَاقِعِ بِخِلَافِهِ، فإذا كان الخبر يُعَقَّب بالصدق، لم يَكُنْ ذلك مِنَ الكذب، بل كان تعريضًا، أو مزحًا، أو نحوهما» ^(٤).

(١) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٢٦٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/٢٩٩-٣٠٠).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/٥).

(٣) سيأتي الكلام عن الحديث قريبًا.

(٤) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٧/١٠٢).

فبان بهذا أنَّ ما بَدَرَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مِنْ جَوَابِ قَوْمِهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِلَّا إِبْثَاتَ
الْفِعْلِ لِنَفْسِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ، مُضْمِنًا فِيهِ الْاسْتِهْزَاءَ وَالتَّضْلِيلَ، مُتَّفِقًا عَنْهُ الْعِلَّةُ
مِنْ تَحْرِيمِ الْكُذْبِ، فَذَلَّ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعْرِيزِ، «كَمَا إِذَا قَالَ لَكَ أُمِّي فِيمَا
كَتَبْتَهُ بِخَطِّ رَشِيقٍ، وَأَنْتَ شَهِيرٌ بِحَسَنِ الْخَطِّ: أَأَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا؟ فَقُلْتَ لَهُ: بَلْ كَتَبْتُهُ
أَنْتَ! فَإِنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ نَفْيَهُ عَنْ نَفْسِكَ، وَإِبْثَاتَهُ لِلْأُمِّيِّ، وَإِنَّمَا قَصَدْتَ إِبْثَاتَهُ وَتَقْرِيرَهُ
لِنَفْسِكَ، مَعَ الْاسْتِهْزَاءِ بِمَخَاطَبِكَ»^(١).

وهذا ما سيفهمه الأمي نفسه -بل وأي إنسان عاقل- من هذا الأسلوب من
الخطاب.

والثالثة: قوله ﷺ لزوجه سارة: «أخبريه أنك أختي»:

فلا أوضح من تعليل إِبْرَاهِيمَ ﷺ نَفْسِهِ لِأَمْرِهِ إِثَابًا بِقَوْلِهِ لَهَا: «فَإِنَّكَ أختي
فِي الْإِسْلَامِ» مِنْ بَابِ التَّعْرِيزِ وَالتَّوْرَةِ فِي الْكَلَامِ، فَإِنَّ مَنْ سَمَّى الْمُسْلِمَةَ أختًا
لَهُ قَاصِدًا أَخُوَّةَ الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَ بِكَاذِبٍ قَطْعًا.

لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَهُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِنَّمَا أَطْلَقًا عَلَيْهِ لَفْظَ الْكُذْبِ: لِمَا هُوَ
مَقْرَّرٌ «أَنَّ الْأَخْتَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَشَارَكَةُ فِي النَّسَبِ، وَأَمَّا الْمَشَارَكَةُ فِي الدِّينِ
فَأَخْتٌ عَلَى الْمَجَازِ، فَأَرَادَ أَنَّهَا كَذِبٌ عَلَى مُقْتَضَى حَقِيقَةِ اللَّفْظَةِ فِي اللُّغَةِ»^(٢)
وَعَرَفَ النَّاسَ، لَا أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ فِي
الْكَلَامِ، لِتَصَوُّرِهَا بِصُورَةِ الْكُذْبِ فِي الظَّاهِرِ، كَمَا قَدْ أَقْرَنَاهُ سَابِقًا.

وَالنَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ تَوَسَّعَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُذْبِ عَلَى كَلِمَاتِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، مَعَ
كَوْنِهِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَارِضِ: فَلَيْسَ يَرِيدُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تُلَدُّ مِنْهُ ﷺ، فَإِنَّ نَفْسَ
الْكُذْبِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ قِيحًا، لَكِنَّهُ يَحْسُنُ فِي مَوَاضِعٍ^(٣)!

يَقُولُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «الْكُذْبُ هُوَ الْخَبَرُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَخْبَرِهِ، كَيَانَ بِقَصْدٍ
أَوْ بَغَيْرِ قَصْدٍ، مَادُونًا فِيهِ أَوْ غَيْرَ مَادُونٍ، وَلَمْ يُحَرِّمْ لَعِينُهُ، وَلَا قُبْحُ لِدَاتِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ

(١) «روح المعاني» للألوسي (٦٣/٩).

(٢) «المعلم» للمازري (٢٢٨/٣).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣٩٢/٦).

يوجد الكذب في الشريعة واجباً، كتخليص المسلم من الظالم، وقد يوجد مستحجاً، ككذب يدفع الضرر عن الكاذب...، وقد يكون مباحاً ككذب الرجل لأهله^(١).

فإذا كان الكذب في نفسه منه الممدوح والمذموم، لم يمكن أن يقال أن النبي ﷺ مدح جدّه ﷺ بالكذب المذموم! فلذا نراه قد قيّد وصفه لها بكونها كذباً «في ذات الله»، «والقصد بهذا التقييد منه ﷺ نفى مذمة الكذب عنه ﷺ»، لجلالة قدره في الأنبياء -صلوات الله عليه وعليهم أجمعين-^(٢).

ولأننا انحاذ النبي ﷺ عن وصفها بالمعارض إلى وصفها بالكذبات: تأكيداً للمدح بما يشبه الذم! كقول النابغة^(٣):

ولا عيبَ فيهم غير أن سبوقهم بهنّ فلول من قراع الكتائب^(٤)
وهذا الأسلوب يحسن مثله حيث يكون المستثنى واضح الخروج من المستثنى منه -كما في هذا البيت المُستشهد به- وهو الحاصل من النبي ﷺ في كلمات إبراهيم ﷺ، فإن الثلاثة المُستثناة ظاهرة في خروجها عن حدّ الكذب المخصّص المذموم^(٥).

(١) «عارضة الأحوذى» لابن العربي (٢٣/١).

(٢) «المعلم» للمازري (٢٢٨/٣).

(٣) هو زياد بن معاوية النّبّاني أبو أمانة (ت ١٨ قبل الهجرة)، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء لعرض أشعارها، انظر «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للشنتمري (ص/٢٦).

(٤) انظر «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص/١٧٠).

(٥) بخلاف ما نحا إليه المعلّم في «إرشاد العائنة إلى معرفة الكذب وأحكامه» (٢٤٩/١٩-الآثار)، حيث رأى أنها غير ظاهرة في خروجها من المستثنى منه، لأن تلك الكذبات مذمومة، بدعوى أنها سُميت في رواية أخرى بـ «خطيئة»، في قوله ﷺ عن إبراهيم في حديث البخاري (رقم: ٧٤١٠): «لستُ هناك، ويدكر خطاياهم التي أصابها...»، قلتُ: إطلاق الخطايا عليهم هنا هو باعتبار اعتقاد قائلهم، كما كان إطلاق الكذب عليهم باعتبار سامعهم، فكما نفينا عن هذه حقيقة الكذب، نفينا عن تلك حقيقة الخطيئة.

يقول أبو العباس القرطبي: «يُنْبَه بذلك على أن الأنبياء عليهم السلام مُنزّهون عن الكذب الحقيقي؛ لأنهم إذا كانوا يَفْرُقُونَ بين مثل هذه المعارض التي يجادلون بها عن الله تعالى وعن دينه، وهي من باب الواجب وتُعدُّ عليهم: كان أحرى وأولى أن لا يصدر عنهم شيء من الكذب الممنوع»^(١).

فكأنه ﷺ قال في الحديث: لم يَضُدَّ عن الخليل ﷺ كَذِبٌ قطُّ، فإن كان كَذِبٌ، فهي هذه الكلمات الثلاثة! والحال أنهم لسن بكذبٍ محض، بل معارِضُ لوجه الله.

فإن قيل: إذا كان الصادق المصدوق ﷺ قد شهد لإبراهيم ﷺ بالبراءة عن ساحته، فما بال إبراهيم ﷺ يشهد هو على نفسه بالكذب في حديث الشفاعة المشهور: «... إني قد كنتُ كَذَبْتُ ثلاثَ كذباتٍ -وذكرها- نفسي نفسي»^(٢)؟!

فجواب ذلك:

أنا وإن أخرجناها عن مفهوم الكذبات باعتبار التورية وسميها معارِضَ، فلا نُنْكِرُ أن صورتها صورة التّعريض عن المستقيم في الكلام^(٣) بمجيتها في صورة الكذب -كما أشرنا إليه آنفا- إذ كانت في حَقِّي المُخْبِر والخبر ظاهرها بخلاف باطنها؛ فلما جاءت بهذه الصورة -وإن لم تكن هي كذبا في الباطن- أشفق إبراهيم ﷺ من المواخذة عليها يوم القيامة^(٤)! وخاف أن تُعدَّ عليه، ويُعَاتَبَ عليها بالنسبة إلى منصب الأنبياء، وعلو شأنهم عن الكناية بالحق. مشفقا أن يقع

(١) «المفهم» (٩٩/١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ذَرِيَّةٌ مِّنْ حَسَنَاتٍ لَّكُم مِّمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٧).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» للظبي (١١/٣٦٠٤-٣٦٠٥).

(٤) انظر «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٣٤٧/٧).

ذلك منه مَوْعَ الكَذِبِ مِمَّنْ هو دونه^(١)؛ فالوزير قد يُؤَاخِذُ بما يُثَابَ عليه
السَّائِسُ^(٢)! و«حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ»^(٣).

فكُونُهُ ﷺ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ يُشَبِّهُ الكَذِبَ فِي الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ خَاصٍّ، «خَشِيَّ
أَنْ لَا يُصَادَفَ اجْتِهَادُهُ هَذَا الصَّوَابَ مِنْ مُرَادِ اللَّهِ، فَخَشِيَ عِتَابَ اللَّهِ، فَتَخَلَّصَ
مِنْ ذَلِكَ الْمَوْقِفِ»^(٤)، إِذْ رَأَى فَعَلَهُ حِجَابًا عَنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ،
وَالْأَنْبِيَاءُ يُشْفِقُونَ مِمَّا لَا يُشْفِقُ مِنْهُ غَيْرُهُمْ إِجْلَالًا لِلَّهِ؛ «مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ تَصِفُو فِيهِ الْأَذْهَانَ، وَبِعَظْمٍ فِيهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ التَّحْرِيرَ حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ، وَلَمْ
يَكُنْ لِإِبْرَاهِيمَ وَآدَمَ وَنُوحٍ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- لَمَّا اسْتَعْمَلُوا التَّحْرِيرَ وَجُودُوا
التَّفَنُّيْشَ إِلَّا هَذَا الْقَدْرُ»^(٥)!
فَاللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(١) انظر «شرح المصابيح» لابن الملك (١٥٣/٦).

(٢) انظر «المفهم» (٥٨/٣)، و«التذكرة» لأبي عبد الله القرطبي (ص/٦١٠).

(٣) انظر «الرسالة القشيرية» (١٥٥/١).

(٤) «التحرير والتنوير» (١٠٢/١٧).

(٥) «الإفصاح» لابن هبيرة (٤٣٨/٦).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث فرار الحجر بثياب موسى ﷺ

المَطْلَب الأول

سَوِّقُ حَدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيْرًا، لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءَ مِنْهُ، فَأَذَاهُ مَنْ أَذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسْتُرُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ، إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أَذْرَةٌ^(١)، وَإِمَّا آفَةٌ.

وإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحده، فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَّبَ الْحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرًا ثَوْبِي حَجَرًا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَايٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَرَأَوْهُ غُرِيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَاهُ مِمَّا يَقُولُونَ.

وَقَامَ الْحَجَرُ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَيْسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لِنَذْبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ، ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا^(٢)، فَلِذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَكْذِبٌ

(١) الأذرة: نفخة في الخصية، قال الثَّوَوِيُّ: «هو عَظِيمُ الْخَصْيَتَيْنِ»، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَصِيبُهُ فَتَقٌ فِي إِحْدَى الْخَصْيَتَيْنِ، وَقِيلَ: الْخَصْيَةُ الْعَظِيمَةُ مِنْ غَيْرِ فَتَقٍ، انْظُرْ «طَرَحُ الثَّرِيبِ» (٢٧٨/٢).

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ، يُبَيِّنُ فِي رَوَايَةِ هُمَامٍ فِي الْغَسْلِ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ، انْظُرْ «فَتْحٌ» (٤٣٧/٦).

ءَامِنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِنَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهاً ﴿١﴾
 [الأنعام: ٦٩] متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى ﷺ، رقم: ٣٤٠٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، رقم: ٣٣٩).

المَطْلَب الثاني

سُوقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المَعَاصِرَةِ

لحديثِ فِرَارِ الحَجْرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

احتجَّ بعضُ الكُتَّابِ المَعَاصِرِينَ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الحَدِيثِ بَعْدَ شُبُهَاتِ،
أَوَّلَاهَا عِنْدِي بِالتَّأَمُّلِ والرَّدِّ ثَلَاثَ:

المَعَارِضَةُ الْأُولَى: أَنَّ الحَالَ الَّتِي بُرِّئَ بِهَا مُوسَى ﷺ فِيهَا كَشَفَ مُحَرَّمٍ
لِعَوْرَتِهِ، وَاسْقَاطَ لَقْدَرِهِ عِنْدَ قَوْمِهِ:

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبُهَةِ، يَتَسَاءَلُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ): «هَلْ يُعَقَّلُ أَنْ
يَفْضَحَ اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى عَلَى رُؤُوسِ أَصْحَابِهِ، فَيَجْعَلَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى عَوْرَتِهِ،
وَيُشَاهِدُونَ خِصْيَتَهُ، حَتَّى يَثْبُتَ لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَدْرَى؟ وَهَلْ هَذِهِ طَرِيقَةُ الدَّفَاعِ عَنْ
الْأَنْبِيَاءِ؟»^(١)

وَيَقُولُ (عَبْدُ الْحَسَنِ الْمَوْسَوِي): «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَشْهِيرُ كَلِمَةِ اللَّهِ ﷻ بِإِبْدَائِ
سَوَاتِهِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ مِنْ قَوْمِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْقِصُهُ وَيُسْقِطُ مِنْ مَقَامِهِ،
وَلَا سِيمَا إِذَا رَأَوْهُ يَشْتَدُّ عَارِيًا يَنَادِي الحَجَرَ، وَهُوَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ. لَقَدْ كَانَ
فِي إِمْكَانِهِ أَنْ يَبْقَى فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُؤْتَى بِثِيَابِهِ أَوْ بَسَاتِرٍ غَيْرِهَا، كَمَا يَفْعَلُهُ كُلُّ
ذِي لُبٍّ إِذَا ابْتُلِيَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ»^(٢).

(١) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٢).

(٢) «أبو هريرة» (ص/٨٩) بتصرف، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٢٤)، و«الأضواء القرآنية»
(٢/٢٣٧-٢٣٨).

المعارضة الثانية: أَنَّ واقعة ذَهَابِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ - لو صَحَّتْ -
فَلِئِنَّهَا تَكُونُ بِأَمْرِ مُعْجَزٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا كَانَ يَصِحُّ لِمُوسَى ﷺ أَنْ يَغْضَبَ عَلَيْهِ
إِذَنْ، فَضْلًا عَنْ ضَرْبِهِ وَمُنَادَاتِهِ وَهُوَ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ!

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي): «هذه الحركة لو
صَحَّتْ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنْ فَعَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَيْفَ يَغْضَبُ مِنْهَا كَلِيمُ اللَّهِ فَيُعَاقِبُ
الْحَجَرَ عَلَيْهَا وَمَا هُوَ إِلَّا مَقْصُورٌ عَلَى الْحَرَكَةِ؟! وَأَيُّ أَثَرٍ لِعُقُوبَةِ الْحَجَرِ؟!»^(١).

ويقول (الكردي): «مِنْ إِشْكَالَاتِهِ أَيْضًا: مُنَادَاةُ مُوسَى ﷺ لِلْحَجَرِ، ثُمَّ ضَرْبُهُ
إِيَّاهُ، مَعَ أَنَّهُ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ! وَمَعَ أَنَّ حَرَكَتَهُ وَسَيْرَهُ يُفِيدَانِ أَنَّ ذَلِكَ تَمَّ بِأَمْرِ
عِجَازِيٍّ مِنَ اللَّهِ»^(٢).

المعارضة الثالثة: إِنَّ الْمَقْصُودَ بِالآيَةِ الْمُخْتَمَمِ بِهَا فِي الْحَدِيثِ: تَحْذِيرُ الْأُمَّةِ
مِنْ لِبْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَتَهَامِهِ بِمَا أَتَهَمَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ نَبِيَّهَا مُوسَى ﷺ، مِنْ السَّحَرِ
وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَتَهَمَتْ بِهِ، وَبِهِ فَسَّرَ الْآيَةَ عَلِيُّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ
بِمَعَانِي الْآيِ الْكَرِيمِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الموسوي):

«الواقعة الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ - وَذَكَرَ الْآيَةَ -: الْمَرْوِيُّ عَنْ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَابْنِ عَبَّاسٍ [ﷺ] أَنَّهَا: أَتَهَامُهُمْ إِيَّاهُ بِقَتْلِ هَارُونَ، وَهُوَ الَّذِي
اخْتَارَهُ الْجُبَّائِي.

وقيل: هِيَ قَضِيَّةُ الْمُؤَيَّسَةِ الَّتِي أَغْرَاهَا قَارُونَ بِقَذْفِ مُوسَى ﷺ بِنَفْسِهَا.
وقيل: آذَوْهُ مِنْ حَيْثُ نَسَبُوهُ إِلَى السَّحَرِ وَالْكَذِبِ وَالْجَنُونِ بَعْدَ مَا رَأَوْا
الْآيَاتِ.

(١) «أبو هريرة» (ص/٨٨).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٢).

وَأِنِّي لَأَعْجَبُ مِنَ الشَّيْخِينَ يُخْرِجَانِ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي قَبْلَهُ^(١) فِي فَضَائِلِ
مُوسَى ﷺ، وَمَا أَدْرِي أَيُّ فَضِيلَةٍ بِإِبْدَاءِ الْعَوْرَةِ لِلنَّاطِرِينَ، وَأَيُّ وَزْنٍ لِهَذِهِ
السَّخَافَاتُ؟!«^(٢).

وَقَالَ صَالِحُ أَبُو بَكْرٍ: «الْأَصْلُ فِي نَشَأَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ: هُوَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى
الْآيَةِ . . . وَالْمَقْصُودُ هُوَ أَنَّ اللَّهَ يَحْذَرُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ أَنْ تُؤْذِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِاتِّهَامِهِ
بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ، أَوْ الرَّغْبَةِ بِالسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، مِثْلَ مَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ مَعَ نَبِيِّهِمْ
مُوسَى ﷺ . . . وَالْأَذَى الَّذِي حَدَثَ لِمُوسَى مِنْ قَوْمِهِ هُوَ اتِّهَامُهُ بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ،
وَالرَّغْبَةِ بِالسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَا حَدَّثَ مِنْ قَرِيشٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِذَلِكَ جَاءَهُمُ
التَّحْذِيرُ مِنْهُ»^(٣).

(١) يَعْنِي حَدِيثَ لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ.

(٢) «أَبُو هُرَيْرَةَ» لَعِبَدِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ (ص/٩٠)، وَانْظُرْ «أَضْوَاءَ عَلِيِّ الصَّحِيحِينَ» لِلنَّجْمِيِّ (ص/٢٢٥).

(٣) «الْأَضْوَاءُ الْقُرْآنِيَّةُ» (٢/٢٣٧-٢٣٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

عن حديثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى: مِنْ كَوْنِ الْحَالِ الَّتِي بَرَأَ بِهَا مُوسَى ﷺ فِيهَا كَشْفُ مُحَرَّمٍ لِمَوْرَثِهِ، وَإِسْقَاطُ لِقْدَرِهِ عِنْدَ قَوْمِهِ:

فإنَّا نُنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُعْتَرِضِ بِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَا جَرَى لِمُوسَى ﷺ مِنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ أَمَامَ الرِّجَالِ مُحَرَّمًا فِي شَرْعِهِ، بَلِ الظَّاهِرُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ التَّسْتُرَ لَمْ يَكُنْ وَحْيًا وَاجِبًا بَيْنَ الرِّجَالِ فِي شَرْعِهِ ﷺ، وَلَا وَرَدَ عَنْهُ النَّهْيُ لَهُمْ عَنِ التَّكْشُفِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، فَلِأَجْلِ أَنَّ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا لَدَى قَوْمِهِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ ظَلَمَتُهُمُ التَّسْتُرَ عَنْهُمْ^(١).

أَمَّا احْتِجَابُ مُوسَى ﷺ عَنْ رُؤْيَا الرِّجَالِ لَهُ عَارِيًا، فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى وَجوبِ ذَلِكَ عَلَى قَوْمِهِ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُجَرَّدَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجوبِ^(٢)؛ وَلَكِنْ كَانَ اغْتِسَالُهُ ﷺ خَالِيًا أَخَذًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِالْإِكْمَالِ وَالْأَفْضَلِ.

(١) «إكمال المعلم» (١٨٩/٢) (١٨٠/٧).

(٢) انظر «الإحكام» للآمدي (١٧٣/١)، و«إيضاح المحصول» للمازري (ص/٣٥٣).

وَأَمَّا إِخْرَاجُهُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ غُرْبَانًا فَبِهِ تَحْقِيقُ لِمَصْلَحَةِ الْبَرَاءَةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا
إِبَاحَةَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ^(١)، وَلَوْلَا هَذِهِ الْإِبَاحَةُ لَمَّا قُدِّرَ لِمُوسَى ﷺ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى
يُورَا عَنْدَهُمْ مِمَّا أَذَوْهُ بِهِ، وَ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ لِنَبِيِّهِ مَا لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي شَرْعِهِ»^(٢).
أَمَّا افْتِرَاضُ الْمُعْتَرِضِ أَوْلَوِيَّةَ بَقَاءِ مُوسَى ﷺ فِي مَكَانِهِ، حَتَّى يُؤْتَى بِشِيَابِهِ
أَوْ بَسَاتِرِ غَيْرِهَا^(٣):

فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْمُعْتَرِضِ مُقْتَضَى عَجْزِهِ عَنْ مَزِيدِ تَأْمُلٍ لِحَيِّثِيَّاتِ الْوَاقِعَةِ! وَذَلِكَ
أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ فِي خَلْوَةٍ وَحْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَبَرِ، فَلَيْسَ ثَمَّةَ فِي ظَنِّهِ مَنْ
يَعْلَمُ بِحَالِهِ حَتَّى يَطْلُبَ مِنْهُ بَسَاتِرًا! فَلَذَا طَفِقَ يَتَّبِعُ الْحَجَرَ نَفْسَهُ، فَاتَّفَقَ أَنْ جَارَ
عَلَى مَقْرِبَةٍ مِنْ رَجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ فَرَأَوْهُ، فَإِنَّ جَوَانِبَ الْأَنْهَارِ -وإنْ خَلَّتْ- لَا يُؤْمَنُ
وَجُودَ قَرِيبٍ مِنْهَا، وَقَدْ بَنَى مُوسَى ﷺ الْأَمْرَ أَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ عَلَى مَا رَأَاهُ مِنْ
خَلَاءِ الْمَكَانِ، حَتَّى وَقَفَ عِنْدَ مَجْلِسِ ابْنِي إِسْرَائِيلَ، فَكَانَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ فِيهِ مَا
قَالَ^(٤).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ فِي دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ سَفَاهَةَ غَضَبِ مُوسَى ﷺ عَلَى
الْحَجَجِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَقْسُورٌ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ ضَرْبِهِ وَمُنَادَاتِهِ وَهُوَ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ!
فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

إِنَّ مُوسَى ﷺ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَخْرُجُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
مِنْ جَمَلَةِ بَنِي آدَمَ مِمَّنْ تَغْلِبُ عَلَيْهِ طِبَاعُ الْبَشَرِ.

فَلْيَجَاؤْ مَا ابْتُلِيَ بِهِ مِنْ ذَهَابِ ثِيَابِهِ، وَاسْتِفْظَاعِهِ لَانْكَشَافِ عَوْرَتِهِ: لَمْ يَلَوْ
عَلَى شَيْءٍ إِلَّا رَدَّ ثِيَابَهُ قَبْلَ أَنْ يُرَى عَلَى مَا يَكْرَهُهُ، وَهَذَا مَقَامٌ صَدَمَةٌ يَذْهَلُ فِيهِ
الرَّجُلُ عَنْ تَحْقِيقِ سَبَبِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، كَمَا كَانَ ذَهَلُ هُوَ نَفْسُهُ بَعْضِهِ عَمَّا بِيَدِهِ،
حَتَّى «أَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ آخِيهِ يَجْرُهُ إِلَيْهِ» (الْأَنْعَامُ: ١١٥٠)

(١) «طرح الثريب» (٢٢٥/٢).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣٣٠/١).

(٣) «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي (ص/٨٩).

(٤) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٩٦/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٣٨/٦).

فلَمَّا أَنْ أَدْرَكَ الْحَجَرَ مُسْتَقَرًّا مَكَانَهُ صَبَّ عَلَيْهِ جَمٌّ غَضَبِهِ حَيْثُ صَدَرَ عَنِ الْحَجَرِ فِعْلٌ مَنْ يَعْقِلُ^(١) فَاثْتَقَلَ عِنْدَهُ مِنْ حُكْمِ الْجَمَادِ إِلَى حُكْمِ الْحَيَوَانِ، وَلِذَلِكَ نَادَاهُ قَبْلُ، إِذِ الْمُتَحَرِّكُ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْمَعَ وَيُجِيبَ، فَلَمَّا لَمْ يُعْطِهِ مَا أَرَادَ ضَرْبَهُ بِعَفْوِيَّةٍ^(٢)، فَإِنَّ مَخْلُوقًا إِذَا أَمَكَّنَ أَنْ يَمْشِيَ، أَتَمَكَّنَ أَنْ يُحَسَّ بِالضَّرْبِ وَيَخْشَاهُ^(٣)!

هَذَا؛ وَلَا أَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَا صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ ضَرْبٍ لِلْحَجَرِ مُجَرَّدٌ تَنْفِيسٍ جِيلِيٍّ لَا شُعُورِيٍّ عَنْ غَضَبِهِ، كَمَا يَجْرِي مِثْلُهُ لكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ دَوَى الْمَزَاجِ الْحَادِّ حِينَ تَغْطِبُ بَعْضُ آلَاتِهِمْ بَعْدَ إِيَّاسٍ مِنْ تَطْوِيئِهَا، فَتَرَاهُمْ يَضْرِبُونَ الْأَلَةَ أَوْ يَرَكُونَهَا بِدَافِعِ الْغَضَبِ وَالضَّجْرِ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا رَدَّةً فِعْلٍ طَبِيعِيَّةً، مَدْفُوعِينَ بِفِطْرَةِ الْإِنْسَانِ لِلانْتِقَامِ وَمِنْ أَذَاهُ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ طَبِيعَةِ هَذَا الْمُؤْذِي.

ثُمَّ إِنَّ ضَرْبَ مُوسَى ﷺ لِلْحَجَرِ كَانَ لِأَجْلِ فِعْلِ الْحَجَرِ، «فَلَمْ يَذَرِ مُوسَى وَلَا عَلِمَ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُبَرِّئُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»^(٤)، حَيْثُ كَانَ جَزْيُ الْحَجَرِ مُعْجَزَةً ظَاهِرَةً لَهُ عَلَى قَوْمِهِ، وَكَذَا فِي حُصُولِ النَّذْبِ فِيهِ مِنْ ضَرْبِهِ بَعْصَاهُ، كَأَنَّهُ أَثَرُ الْجَرَحِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ عَنِ الْجِلْدِ^(٥)؛ وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقِفَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ثُمَّ يُشَاهِدُوهُ حَجَرًا جَمَادًا، فَيَعْلَمُوا أَنَّ مَا هِيَ آيَةٌ رَادِعَةٌ، عَمَّا اخْتَلَفُوهُ عَلَى نَبِيِّهِمْ.

يَقُولُ الْعِرَاقِيُّ: «هَذِهِ مُعْجَزَةٌ لِمُوسَى ﷺ - يَعْنِي النَّذْبَ فِي الْحَجَرِ - بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُرَادِ مِنَ الْمُعْجَزَةِ الْأُولَى، وَهُوَ فِرَارُ الْحَجَرِ بِشُوبِهِ، وَالْجَاؤُهُ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْمُعْجَزَةِ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: بَقَاءُ هَذَا الْأَثَرِ فِي الْحَجَرِ عَلَى طَوِيلِ الزَّمَانِ، فَيُتَذَكَّرُ بِهِ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ، وَيُعَلِّمُ بِهِ فَضْلُ مُوسَى ﷺ وَبِرَاءَتُهُ مِمَّا اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ.

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٩/١٠٣).

(٢) «كوثر المعاني الدراري» للخضر الشقيطي (٥/٤٦٠).

(٣) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/٣٩٤).

(٤) «الإنصاح» لابن هبيرة (٧/٢١٠).

(٥) «إكمال المعلم» (٧/٣٥٠).

ثانيها: أَنَّهُ حَصَلَ عِنْدَ السَّيِّدِ مُوسَى ﷺ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جِدَّةٌ، فَلَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِضَرْبِهِ، وَظَهَرَ أَثَرُهُ فِيهِ: لَزَادَتْ جِدَّةُ السَّيِّدِ مُوسَى مِنْ عَدَمِ حَصُولِ مَقْصُودِهِ، وَهَذَا كَتَشْبِيهِ مَنْ يَحَاوِلُ أَمْرًا وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ: بِالضَّارِبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ، فَلَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِالضَّرْبِ لَكَانَ الضَّرْبُ فِيهِ كَالضَّرْبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ.

ثالثها: أَنَّهُ لَوْلَا تَأَثَّرَ الْحَجَرُ بِالضَّرْبِ، وَبِقَاءِ النَّدْبِ فِيهِ: لَعَدَّ أَهْلُ السَّفَاهَةِ وَالْجَهْلِ وَالْعُتُوِّ وَالْإِخْتِلَاقِ هَذَا عَيْبًا، فَكَانَ يَحْصُلُ لِمُوسَى ﷺ بِذَلِكَ أَذَى زَائِدٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْقَصْدُ رَفْعُ الْأَذَى عَنْهُ، لَا جُلْبُهُ إِلَيْهِ^(١).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: فِي دَعْوَاهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ تَحْذِيرُ الْأُمَّةِ مِنْ إِيْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا آذَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مُوسَى ﷺ حِينَ اتَّهَمْتَهُ بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ أَوْ قَتْلِ أَخِيهِ. إلخ:

فَلَا يُنْكَرُ اخْتِلَافُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَانُوا مَا دَاوُدُ مُوسَى فَعَرَّاهُ اللَّهُ سِمًا قَالَوْا﴾.

فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَتْ أَنَّ بِمُوسَى آفَةً فِي جَسَدِهِ مِنْ أَدْرَةٍ أَوْ بَرَصٍ وَنَحْوِهِمَا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ.

وَقِيلَ: أَنَّهُ صَعِدَ الْجَبَلَ وَمَعَهُ هَارُونَ، فَمَاتَ هَارُونَ فَقَالُوا: أَنْتَ قَتَلْتَهُ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ.

وَقِيلَ: أَنَّ قَارُونَ اسْتَأْجَرَ بَغِيَّةً لَتَقْذِفَ مُوسَى بِنَفْسِهَا عَلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَغَضِبَهَا اللَّهُ، وَبَرَأَ مُوسَى مِنْ ذَلِكَ، قَالَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ^(٢).

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ زَمَوْهُ بِالسَّحَرِ وَالْجُنُونِ، حَكَاهُ الْمَاوَرِدِيُّ^(٣).

(١) «طرح التريب» (٢٣١/٢).

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالِيَةِ الرِّمَاحِيُّ البَصْرِيُّ، المَقْرِيُّ، الْحَافِظُ، الْمُفَسِّرُ، ثقةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَلَّى (٩٠ هـ. وقيل ٩٣ هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٠٧/٤).

(٣) انظر هذه الأقوال فِي «جامع البيان» للطَّبْرِيِّ (١٩٠/١٩)، وَ«النكت والعيون» لِلْمَاوَرِدِيِّ (٤٢٧/٤)، وَ«زاد المسير» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٤٨٥/٣).

وَالْمَاوَرِدِيُّ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَبِيبٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، مِنْ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، وَمِنْ أَقْصَى قَضَاءِ =

أَمَّا الْقَوْلَانِ الْأَخِيرَانِ: فَمَحْضُ اجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا، وَأَمَارَةُ الرَّفْعِ فِيهَا ضَعِيفَةٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام ^(١): فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ عَنْهُ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا؛ بِمَا أَبَانَ عَنْهُ الطَّحَاوِيُّ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ لَا عِلْمَ عَنْهُ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ يَرَى أَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَا كَذَلِكَ! لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَنُو إِسْرَائِيلَ آذَتْ مُوسَى عليه السلام مِمَّا ذُكِرَ، مِمَّا كَانَ، مِمَّا آذَتْهُ بِهِ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، حَتَّى يَرَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَرَاهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ» ^(٢).

وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ يَسُوغُ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ كُلَّ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ السَّالِفَةِ ذَكَرُهَا فِي الْآيَةِ لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا، مَا دَامَ لَفْظُ الْآيَةِ يَتَنَاوَلُهَا كُلُّهَا، لَصَدَقَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا أَذِيَّةً لِمُوسَى حَقِيقَةً، وَأَنَّ اللَّهَ يَرَاهُ مِنْهَا كُلُّهَا مِمَّا إِفْتَرَاهُ عَلَيْهِ.

فَالْأَرْبَعَةُ مِنْ قِبَلِ اِخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ بَيْنَ أَوْجِهِ التَّفْسِيرِ لَا اِخْتِلَافِ التَّضَادِّ، وَأَصْلُ كُلُّهَا دَاخِلٌ فِي بَابِ «التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ»، وَمَعْنَاهُ: «أَنْ يَقَعِدَ الْمُفَسِّرُ إِلَى لَفْظِ عَامٍّ، فَيَذْكُرَ قَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لِهَذَا الْاسْمِ الْعَامِّ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ أَوْ الْمُطَابَقَةِ» ^(٣).

وَفِي تَقْرِيرِ اِحْتِمَالِ الْآيَةِ لَتَنَوُّعِ مَحَامِلِهَا، يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ: «أَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالْصَّوَابِ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ آذَوْا نَبِيَّ اللَّهِ بِبَعْضِ مَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْدَى بِهِ، فَيَرَاهُ اللَّهُ مِمَّا آذَوْهُ بِهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ قِيلَهُمْ: إِنَّهُ أُبْرِصَ،

= عَصْرَهُ، انْتَقَلَ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى بَنَدَادٍ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْاِعْتِزَالِ، مِنْ تَصَانِيفِ «الْكُتُبِ وَالْعِبَرِ» فِي التَّفْسِيرِ، وَ«أَدَبِ الدُّنْيَا وَالِدِينِ»، انْظُرْ «تَارِيخَ بَنْدَادٍ» (٥٧٨/١٣)، وَ«الْأَعْلَامَ لِلزُّرْكَانِي» (٣٢٧/٤).

(١) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣١٥٨/١٠)، رَقْمٌ: ١٧٨٠٢، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٩٤/١٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَالِ الْأَثَارِ» (٦٨/١)، وَضَعَفَ ابْنُ حَجَرٍ سَنَدَهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٣٨/٦)، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ إِسْنَادِهِ الصَّحَّةَ.

(٢) «شَرْحُ مَشْكَالِ الْأَثَارِ» (٦٩/١).

(٣) انْظُرْ شَرْحَ هَذَا التَّنَوُّعِ مِنَ التَّفْسِيرِ فِي «أَصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص/١٤).

وجائز أن يكون كان ادعاءهم عليه قتل أخيه هارون، وجائز أن يكون كل ذلك، لأنه قد ذُكر كل ذلك أنهم قد آذوه به^(١).

وفي حديث أبي هريرة هذا مثال عجيب على أذية بني إسرائيل لموسى ﷺ واختلافهم، فإنهم أولًا خالفوا نبيهم ولم يتبعوه في طريقته، ثم لم يكتفوا بذلك حتى لم يَحْمِلُوا فِعْلَهُ الَّذِي هُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ عَلَى مَحْمِلِ حَسَنِ، وهو التَّمْسُكُ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، بل جَعَلُوا سَبَبَهُ نَقْصًا فِي بَدَنِهِ! هذا الافتراء في نفسه أذى، وإن لم يَكُنْ واجبَ التَّنْزِيهِ عَمَّا اخْتَلَقَ عَلَيْهِ.

ثم هم لم يذكروا ذلك على سبيل الاحتمال، بل جَزَمُوا به! وأكدوا ذلك بأن أقسموا عليه، وحَصَرُوا الْأَمْرَ فِيهِ، فلم يجعلوا الحاملَ له عليه سِوَاهُ، وهذا غَايَةُ الْعُتُوِّ، ونهاية التَّجَنِّي.

فلهذا أظهر الله براءته بأمرٍ اشتمَلَ على عِدَّةٍ خَوَارِقَ لِلْعَادَاتِ، وَقَصَّ قِصَّتَهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، كي يكونَ لَأُمَّتِهِ فِي ذَلِكَ عِبْرَةٌ^(٢)؛ والحمد لله.

(١) «جامع البيان» (١٩/١٩٤-١٩٥)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٤٨٦/٦).

(٢) انظر «طرح الشريب» (٢٢٨/٢-٢٢٩).

المبحث الرابع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث لَطَمِ مُوسَى ﷺ لَمَلِكِ الْمَوْتِ

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيث لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ﷺ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَغَهُ^(١)، وَفَقَأَ عَيْنَهُ^(٢)، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ!»
قال: فَرَدَّ اللَّهُ عَيْنَهُ، وَقَالَ: إِرْجِعْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْتَرِ نُورٍ، فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ.
قال: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَهْ؟
قال: ثُمَّ الْمَوْتُ.
قال: فَالآنَ.
فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ نَمًّا لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، تَحْتَ الْكَنْبِ الْأَحْمَرِ^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) صَغَهُ: أَي لَطَمَهُ عَلَى عَيْنِهِ، انظر «مجمع بحار الأنوار» للفتي (٧١٨/٣).

(٢) فَفَقَأَ عَيْنَهُ: الْفَقَأَ: الشَّقُّ وَالْقَلْعُ، انظر المصدر السابق (١٦٠/٤).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى ﷺ وذكره بعد، رقم: ٣٤٠٧)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل موسى ﷺ، رقم: ٢٣٧٢) واللفظ له.

المَطْلَب الثَّانِي

سَبَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديث لطم موسى ﷺ لملك الموت

أَحَالَ هَذَا الْحَدِيثَ فِتْنًا مِّنَ الْخَلْقِ مِّنْ مُّتَقَدِّمِينَ وَمَتَأَخِّرِينَ، صَعُبَ عَلَيْهِمْ ذَرَكُ مَرَامِيهِ.

فَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ: فَلَا أَعْلَمُ مَنْ عُيِّنَ مِنْهُمْ مُّنْكَرًا لِلْحَدِيثِ شَخْصًا كَانَ أَوْ طَائِفَةً، إِلَّا مَا نَرَاهُ مِنْ نَعْيِ الْأُثْمَةِ لِمَنْ تَعَرَّضَ لَهُ «بِأَثْمِهِ مِنَ الْمُلْجِدَةِ»، وَمَنْ وَقَفْتُ عَلَى نَعْيِهِمْ بِذَلِكَ الْمَازَرِيِّ^(١).

وَكَذَا وَصَفَ ابْنُ رَاهُوَيْهِ (ت ٢٣٨هـ) مَنْ يَدْعُ هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ «مُبْتَدَعٌ أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ»^(٢).

وَحَسَرَهُمُ ابْنُ حُزَيْمَةَ فِي زُمْرَةِ «الْمُبْتَدِعَةِ»، وَأَغْفَلَ تَعْيِينَ طَائِفَةٍ بَعِيْنَهَا^(٣).
وَأَمَّا الْمُنْكَرُونَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ: فَمِنْ أَشْهَرِهِمْ (أَمِينُ أَحْسَنُ الْإِصْلَاحِي)^(٤)، حَيْثُ كَتَبَ مَقَالًا يُدَافِعُ فِيهِ عَنِ بَلَدِيَّهِ (الْمُودُودِي) أَوْرَدَ فِيهِ تَحْتَ

(١) «المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٣/ ٢٣٠).

(٢) «مَسَائِلُ الْإِمَامِينَ أَحْمَدُ وَابْنُ رَاهُوَيْهِ» لِلْكُوسْجِ (٩/ ٤٦٧٦).

(٣) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٦/ ٤٤٢).

(٤) أَمِينُ أَحْسَنُ إِصْلَاحِي: مِنْ مَّوَالِيدِ إِقْلِيمِ يُوْبِي بِالْهِنْدِ سَنَةَ ١٩٠٤م، دَرَسَ الْعُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ فِي مَدْرَسَةِ «الْإِصْلَاحِ»، ثُمَّ دَرَسَ هُوَ فِيهَا، وَإِلَيْهِ نَسَبَتْهُ (الْإِصْلَاحِي)، تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ الْفَرَاهِي، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُبَارَكْفُورِي، لَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَقَالَاتِ فِي مَجَلَّتَيْهِ «الْإِصْلَاحِ» وَ«الْمِثَاقِ»، انْتَقَلَ إِلَى =

«مفهوم الدراسة التّقديّة للحديث» ثلاثة من الأحاديث، منها هذا الحديث، وردّها بقوله: «نرى حديثًا يَجِيك في الصّدر بمجرّد سماعه، ويُخالف مُسمّيات الدّين ومَعروفات الشّريعة، ويأباه العقل العامُّ في أوّل وهلة»^(١)!

وَمِمَّنْ اشتهر بإنكاره الخبر أيضًا (محمّد الغزالي)، فقد عَمَز فيه في حوار جرى له مع شابّ بقوله: «وقد وَقَعَ لي وأنا بالجزائر، أنّ طالبًا سألني: أصحّح أنّ موسى عليه السلام فَقَأَ عَيْنَ مَلِكِ الموت عندما جاء لقبض روحه بعدما استوفى أجله؟ فقلتُ له متبرّمًا: الحديث مروى عن أبي هريرة، وقد جادل البعض في صحّته.

وعُدْتُ لنفسي أفكّر: إنّ الحديث صحيحُ السّنَدِ، لكنّ متنه يثير الرّيبة؛ إذ يفيد أنّ موسى يكره الموت، ولا يحبُّ لقاء الله بعدما انتهتْ أجله، وهذا المعنى مرفوضٌ بالنّسبة إلى الصّالحين، فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحدٍ من أولي العزم؟ إنّ كراهيته للموت بعدما جاء مَلَكُهُ أمرٌ مستغرب!

ثمّ: هل الملائكة تعرّض لهم العاهات التي تعرّض للنبّس من عمّي أو عور؟ ذاك بعيد. ومن وَصَم منكر الحديث بالإلحاد فهو يستطيلُ في أعراض المسلمين! والحقُّ أنّ في متنه علّةٌ قاذحةٌ تنزل به عن رُتبة الصّحّة.

ورفضه أو قبوله خلاف فكريّ، وليس خلافًا عقائديًا، والعلّة في المتن يبصرها المحقّقون، تخفى على أصحاب الفكر السّطحي..»^(٢).

وَمِمَّنْ أنكره من العصريّين (مصطفى محمود)، حتّى كاد ينطق أنّه من كَيْس البخاري! حيث قال: «نَقِفْ مَعًا أمام الحديث الَّذِي رواه البخاري عن سيّدنا موسى حينما قضى ربُّنا عليه الموت، وأرسل له ملك الموت لقبض روحه ..

= باكستان عند تأسيسها مع أعضاء الجماعة الإسلاميّة، ثمّ استقال منها، وألّف هناك كتابه «الرّئاسة الإسلاميّة»، وتدير القرآن»، توفي (١٩٩٧م)، انظر ترجمته في مقدمة بحث للدكتوراه عنه، قدّم لقسم الدراسات الإسلاميّة، بالجامعة الإسلاميّة بباكستان، سنة ١٤١٦هـ، بعنوان «الشيخ أمين أحسن الإصلاح، ومنهجه في تفسير تدبر القرآن» للطالب عبد الرّؤوف ظفر (ص/٢٥-٣٥).

(١) نقلًا عن «زوايع في وجه الشّكّة» لصلاح الدين مقبول أحمد (ص/٢٢٦).

(٢) «الشّكّة النبويّة بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٣٤-٣٦).

ماذا قال لنا البخاري؟ قال: إِنَّ موسى رَفَضَ أن يموتَ، وَضَرَبَ مَلَكَ المَوْتِ على عينه، ففَقَّأها، فَزَجَعَ مَلَكَ المَوْتِ إلى رَبِّهِ، فَرَدَّ له بصره، كيف يجوز هذا؟ والقرآن يقول في قطع لا لبس فيه: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٤] . . . إِنَّ الحديث واضحُ الرَّفِيفِ، ومثله كثيرٌ في البخاري^(١)

فهذه إشارةٌ لبعضِ مقالاتِ المُنكرين لهذا الحديثِ النَّبَوِيِّ، قد اعتلوا لها بِجُمْلَةٍ معارضاَتٍ، هي على النَّحوِ التَّالِي:

المعارضة الأولى: أَنَّ في فعلِ موسى ﷺ مع المَلَكِ، وشكايةِ المَلَكِ منه: إخلالاً بما يليقُ مِنَ الأدبِ مع الله تعالى؛ إذ كيف جازَ له إهانةُ رُسولِهِ المَلَكِيِّ من غيرِ نُصرةٍ مِنَ الله له؟^(٢)

المعارضة الثانية: أَنَّ في فعلِ موسى ﷺ مُنافاةً لَجَنابِ النُّبوةِ، ورتبةِ الرِّسالةِ، من جهتين:

الجهة الأولى: أَنَّ في فَقَّيهِ لَعِينِ المَلَكِ مُراغمةً لِمُرْسِيهِ وهو الله تعالى، إذ لو فَقَّأ أَحَدُنَا عَيْنَ واحدٍ مِنَ النَّاسِ لَعُدَّ ذلك استطالةً، وَبَغْيًا، وَفَسْقًا؛ فكيف حال مَنْ فَقَّأ عَيْنَ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ؟ لا ريبَ أَنَّ فسقَهُ أعظمُ وأبينَ^(٣).

الجهة الثانية: أَنَّهُ مُنافٍ لما يَنْبَغِي أن يكون عليه عِبَادُ الله الصَّالِحُونَ من عظيمِ الرُّغبةِ والشُّوقِ للقاءِ الله؛ فَضلاً عن خَاصَّةِ عِبَادِ الله، وَهَمَّ رُسُلِ الله، الَّذِينَ هُم مَحَلُّ الافتدَاءِ، وَأَنَّ الَّذِي يَدُلُّ على انتفاءِ هذه الرُّغبةِ والشُّوقِ عندِ موسيَعليه السلام، قولُ المَلَكِ لله تعالى: «أرسلتني إلى عبدٍ لا يُريدُ الموتَ!»، فـ «مَالِدِي يكرهه موسى مِنْ هذا اللِّقاءِ الحَتَمِ؟ إِنَّ هذا الكُرْهَ تحوُّلٌ إلى جزعٍ وغيظٍ، جَعَلَ موسى يَفْقَأُ عَيْنَ المَلَكِ كما يُقالُ»^(٤).

(١) «الشفاعة» لمصطفى محمود (ص/١١٤-١١٥).

(٢) انظر «توضيح طرق الرُّشادة» للفاضي مُحَمَّدُ القُلُوي (ص/١٩٧).

(٣) انظر «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» للسَّيِّدِي (ص/٣٣٢).

(٤) «السُّنَّةُ بين أهلِ الفقه وأهلِ الحديث» لمحمد الغزالي (ص/٣٧).

المعارضة الثالثة: كيف يرجع مَلَك الموت الأمور من الله تعالى بقبض روح موسى ﷺ دون تحقُّق ما له أُرْسِلَ؟! إنَّ في ذلك مخالفةً لأمرِ الله تعالى^(١).

المعارضة الرابعة: من المعلوم أنَّ قوَّة البَشَر «لا تثبُتُ أَمَلَم قوَّة مَلَك الموت، فكيف -والحال هذه- تمكَّن موسى ﷺ من الوقِعة فيه؟ وهَلَّا دفعه المَلَك عن نَفْسِه مع قدرته على إزهاق روحه؟!»^(٢).
فهذه جُمْلَةُ الاعتراضات الَّتِي ساقها المنكرون للحديث، إبطالاً لما دلَّ عليه من المعاني.

(١) «مشكلات الأحاديث النبوية» للبخاري (ص/١٠٥)، وانظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٣-٤٤٤).

(٢) «أبو هريرة» للموسوي (ص/٨٦).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْمُعَارِضِ الْأَوَّلِ: فِي أَنَّ فِي فِعْلِ مُوسَى ﷺ بِالْمَلِكِ،
وَعَدَمِ نَصْرَةِ اللَّهِ لِرَسُولِهِ الْمَلَكِيِّ، إِخْلَالًا بِمَا يَلِيقُ بِاللَّهِ. الْخ؛ يُقَالُ فِيهِ:
إِنَّ الْإِشْكَالَ بِهَذَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا وُرُودَ لَهُ بِحَالٍ، لِأَنَّهُ مَا نَشَأُ إِلَّا بَعْدَ
الْإِخْلَالِ بِمَا تَجِبُ مُرَاعَاتُهُ مِنْ جَهْلِ مُوسَى ﷺ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِأَنَّ الدَّخَلَ
عَلَيْهِ مَلِكٌ، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِمْ حَالُ الْمَلَائِكَةِ أَوَّلَ مَجِيئِهِمْ،
فَلَا يَعْرِفُونَهُمْ، فَمِنْ عَدَمِ مَعْرِفَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ بِهِمْ: مَجِيئُهُ إِلَيْهِمْ ﴿يَعْبُدُ
حَنِيبًا﴾ ﴿١٨﴾ فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَسِلُّ إِلَيْهِ نَعَكَرَهُمْ وَأَوَّجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴿١٩﴾-٢٠-
وَهَذَا نَبِيُّ اللَّهِ لُوطٌ ﷺ، لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ بَادِئُ الْأَمْرِ أَنَّ أَضَايِفَهُ مَلَائِكَةٌ، حَتَّى
خَافَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْمِهِ فَخَاطَبَهُمْ: ﴿يَقُولُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا
تُخْزُونِي فِي ذَنْبِي﴾ ﴿١٧٨﴾.

وَهَذَا نَبِيُّ اللَّهِ دَاوُدُ ﷺ، يُصْغِي إِلَى الْمَلَائِكَةِ يَظُنُّ أَنَّهُمْ خُصُومٌ مِنَ الْبَشَرِ،
﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَحْزَنْ حَظَمَانِ بَنَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾
[سُورَةُ زُحُرُفٍ: ٢٢].

ولذلك نقول: إِنَّمَا صَكَ مُوسَى الْمَلَكَ وَلَطَمَهُ لِأَنَّهُ رَأَى رَجُلًا «تَسَوَّرَ عَلَيْهِ مَنْزِلَهُ وَمَحَلَّ أَهْلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَطَلَبَ سَلَبَ رُوحِهِ! .. وَقَدْ نَبَتْ فِي الشَّرْعِ إِبَاحَةُ دَفْعِ الصَّائِلِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَإِنْ آَلَ إِلَى قَتْلِهِ»^(١)؛ فَلَمَّا خَفِيَ عَلَيْهِ ﷺ أَنَّهُ مَلَكٌ الْمَوْتِ، مَعَ مَا قَالَهُ لَهُ: «أَجِبْ رَبِّكَ!»! مُتَجَرِّدًا فِي هَذَا الْقَوْلِ عَمَّا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: وَقَعَ مِنْ مُوسَى ﷺ مَا وَقَعَ مِنَ الصَّكِّ، «فَصَادَفَتْ تِلْكَ الدَّفْعَةُ عَيْنَهُ الْمَرْكَبَةَ فِي الصُّورَةِ الْبَشَرِيَّةِ، لَا الْعَيْنَ الْمَلَكِيَّةَ»^(٢).

وإلى هذا التفسير للحديث ذهب ابن خزيمة^(٣)، وأبو بكر الكلاباذي^(٤)، وابن حبان^(٥)، والخطابي^(٦)، والمازري^(٧)، والقاضي عياض^(٨)، وابن حجر العسقلاني^(٩)، ومن المتأخرين: القاضي محمد العلوي الإسماعيلي^(١٠)، وعبد الرحمن المعلمي^(١١)، وغير هؤلاء من أرباب التحقيق والرُسوخ.

يقول ابن حبان البستي:

«إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ مُعَلِّمًا لَخَلْقِهِ، فَأَنْزَلَ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْ مُرَادِهِ، فَبَلَغَ رِسَالَتَهُ، وَبَيَّنَّ عَنْ آيَاتِهِ بِالْفَاطِظِ مُجْمَلَةً وَمُفَسَّرَةً، عَقَلَهَا عَنْهُ أَصْحَابُهُ

(١) «توضيح طرق الرشادة للقاضي محمد العلوي (ص/١٩٨-١٩٩).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٤٤).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٥/١٢٩)، وفتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(٤) «بحر الفوائد» (ص/٣٥٩)، والكلاباذي (ت/٣٨٠هـ): هو محمد بن إبراهيم بن يعقوب، أبو بكر الكلاباذي البخاري، من حفاظ الحديث، من تصانيفه: «التعرف على مذهب أهل التصوف»، انظر «الأعلام» للزركلي (٥/٢٩٥).

(٥) انظر «صحيح ابن حبان» (١٤/١١٢-١١٦، بترتيب ابن بلبان).

(٦) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(٧) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣/٢٣٠-٢٣١).

(٨) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٧/٣٥٢).

(٩) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(١٠) «توضيح طرق الرشادة للعلوي (ص/١٩٧، وما بعدها)، ومحمد العلوي (ت/١٣٦٧هـ): هو محمد بن أحمد بن إدريس بن الشريف العلوي الإسماعيلي، من فقهاء المالكية، تولى القضاء عدة مرات بمكناس وفاس وغيرهما من حواضر المغرب، من تصانيفه: «إتحاف الشهاب الأكياس بتحرير فائدة مناقشة الأوصياء»، و«تقيد على أوائل شرح البخاري»، انظر ترجمته في «سُلَّ النُصَال» لابن سودة (ص/١٣٠).

(١١) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢١٩).

أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يُدرك معناه مَنْ لم يُحرَم التَّوفِيقَ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- أَرْسَلَ مَلَكَ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى رِسَالَةً ابْتِلَاءٍ وَابْتِحَارٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَجِبْ رَبَّكَ أَمْرَ ابْتِحَارٍ وَابْتِلَاءٍ، لَا أَمْرًا يَرِيدُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- إِمْضَاءَهُ، كَمَا أَمَرَ خَلِيلَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْنَا وَآلِهِ- بِذَبْحِ ابْنِهِ أَمْرَ ابْتِحَارٍ وَابْتِلَاءٍ، دُونَ الْأَمْرِ الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- إِمْضَاءَهُ، فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى ذَبْحِ ابْنِهِ، وَتَلَّهِ لِلْحَبِيبِينَ، فَذَاهُ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ..

وقد بعث الله -جَلَّ وَعَلَا- الملائكةَ إلى رُسُلِهِ فِي صُورٍ لَا يَعْرِفُونَهَا . . . فَكَانَ مَجِيءُ مَلَكِ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ﷺ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي كَانَ يَعْرِفُهَا مُوسَى عَلَيْهَا، وَكَانَ مُوسَى غَيُورًا، فَرَأَى فِي دَارِهِ رَجُلًا لَمْ يَعْرِفْهُ، فَشَالَ يَدَهُ فَلَطَمَهُ، فَاتَتْ لَطْمَتُهُ عَلَى فَقْءٍ عَيْنِهِ الَّتِي فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَتَصَوَّرُ بِهَا، لَا الصُّورَةَ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا.

وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَرِيعَتِنَا أَنَّ مَنْ فَقَأَ عَيْنَ الدَّاخِلِ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ النَّاطِرِ إِلَى بَيْتِهِ بِغَيْرِ جُنَاحٍ عَلَى فَاعِلِهِ، وَلَا حَرَجٍ عَلَى مَرْتَكِبِهِ؛ لِلْأَخْبَارِ الْجَمَّةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ . . . كَانَ جَائِزًا اتِّفَاقُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ بِشَرِيعَةِ مُوسَى ﷺ بِإِسْقَاطِ الْحَرَجِ عَمَّنْ فَقَأَ عَيْنَ الدَّاخِلِ دَارًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَكَانَ اسْتِعْمَالُ مُوسَى هَذَا الْفِعْلَ مَبَاحًا لَهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ.

فَلَمَّا رَجَعَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى رَبِّهِ وَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ مُوسَى فِيهِ، أَمَرَهُ ثَانِيًا بِأَمْرٍ آخَرَ، أَمْرَ ابْتِحَارٍ وَابْتِلَاءٍ -كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ- إِذْ قَالَ اللَّهُ لَهُ: قُلْ لَهُ: إِنْ شِئْتَ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى مَتْنِ ثَوْبٍ، فَلَيْكَ بِكُلِّ مَا عَطَلَتْ يَدُكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٍ، فَلَمَّا عَلِمَ مُوسَى كَلِمَةَ اللَّهِ أَنَّهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ جَاءَهُ بِالرَّسَالَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: طَابَتْ نَفْسُهُ بِالْمَوْتِ، وَلَمْ يَسْتَهْمِلْ، وَقَالَ: فَإِلَآنَ.

فَلَوْ كَانَتِ الْمَرْءُ الْأُولَى عَرَفَهُ مُوسَى ﷺ أَنَّهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، لَاسْتَعْمَلَ مَا اسْتَعْمَلَ فِي الْمَرْءِ الْآخَرِ عِنْدَ تَفْقِيهِ وَعَلِيهِ بِهِ، ضِدَّ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ حَمَالَةَ الْحَطَبِ وَرُعَاةَ اللَّيْلِ، يَجْمَعُونَ مَا لَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَيُرْوُونَ مَا

لا يُؤجرون عليه، ويقولون بما يُبطله الإسلام، جهلاً منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار، معتمداً منه على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس»^(١).

فهذا القول أوجه الأقوال في نظري في تفسير الخبر، وأمشاه مع المُحكّم المعلوم من سُمُو أخلاق الأنبياء، وصَلابة ديانتهم، وتحاميمهم عما يقبح، ولم أر -بحسب اطلاعي- مَنْ اعترض على هذا التوجيه، خلافاً لبعض توجيهات أخرى، كلُّها فوّت لها سِهام النقد والاعتراض.

وأما جواب الجهة الأولى من المعارض الثاني: من دعواهم أن في فعله ﷺ مراعاةً منه، حيث اعتدى على رسولٍ لله، وكون ذلك لو فعله أحد من الناس، لعدُّ باغيًا فاسقًا .. إلخ؛ فيقال في جوابه:

إنَّ ذلك -كما قلنا- قد يصحُّ لو عَلِمَ موسى ﷺ بأنَّ ذلك الدَّاخل عليه هو مَلَك الموت، وقد استبانَ خفاء ذلك على موسى ﷺ، وأنَّ هذا هو اللَّائق الَّذي ينبغي حَلُّ فعله عليه.

ثمَّ إنَّ صَنِيعَ موسى ﷺ مع المَلَك ليس بأقلَّ من صَنِيعِهِ بنبيِّ الله هَارُونَ ﷺ، حينَ أخذ بلحيته وبرأسه يجرُّه إليه! «وكانَ الوحشةَ لِمَا تَضَمَّنَه حديثُ لطمِ مَلَك الموتِ إنَّما وقعتَ للمُنكرين دونَ أخِيهِ بلحيَةِ أخيه هَارُونَ ﷺ: لورودِ الأوَّل عن طريقي الحديث لا القرآن! وإلَّا فكلُّنا الحادثينَ بينهما قدرٌ مُشترك»^(٢).

وفي تقرير هذا التَّشابه، يقول الكلاباذي: «ليس الجرُّ، والخشونة، والغِلظة، والدَّفْع، بأقلَّ من الدَّفْعِ عنك بالخُشونة والغِلظة، وهو الصَّكُّ واللُّطم، دَفْعٌ عنك بِغِلْظَةٍ وخشونة فما سواه، وليس هَارُونَ بأذونَ منزلةٍ مِنْ مَلَك الموت -صلوات الله عليهما-، بل هو أَجَلُ قَدَرًا منه وأعلى مرتبة، وأبينُّ فَضلاً...»

(١) «صحيح ابن حبان» (١٤/١١٤-١١٦، بترتيب ابن بلبان).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٠٦).

لأنه ﷺ نبيُّ مُرسل...، وهو مع جليل قدره في بُبُوته، وعلوِّ دَرَجته في رسالته أخو موسى لأبيه وأمه، وأكبرُ سِنًا^(١).

أمَّا الجواب عن الجهة الثانية من المعارضة الثانية: وهي دعوهم أن ذلك مُنافٍ لما ينبغي أن يكون عليه عباد الله الصالحون -عن أولي العزم من الرسل- من عظيم الشوق للقاء الله، وقد دلَّ الحديث على انتفاءه في حق موسى ﷺ في قول الملك: «أرسلتني إلى عبدٍ لا يريد الموت»؛ فيقال فيه:

أولاً: ما ذكره ملك الموت ﷺ لربه هو مَبْلَغ عليه من ظاهر حاله ﷺ، وقد وَقَعَ نظير هذا الظن من الملائكة حين خَفِيَ عليهم حكمة الله تعالى في استخلافه لأصلِ البشر آدم ﷺ في الأرض، حيث قالوا: ﴿أَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

يقول محمد العلوي المكناسي (ت ١٣٦٧هـ): «فهذا الذي ظنَّه الملائكة بآدم ﷺ هو نظير ما ظنَّه ملك الموت هنا بموسى ﷺ، وهذا الذي أجاب الله تعالى الملائكة به في هذه الآية، هو عينُ الجواب لملك الموت هنا، المستفاد ممَّا اختاره موسى أخيراً»^(٢).

ثانياً: حين تحقَّق موسى ﷺ في المرَّة الثانية كونَ الذي جاءه المرَّة الأولى ملك الموت ﷺ لم يدفعه، بل حينما خيَّره بين البقاء في هذه الدنيا مُدَّة طويلة بقدر ما تقع يده عليه من شعر الثور، وبين الموت: اختار ﷺ الموت! وفي هذا برهانٌ على زُهده عن البقاء في هذه الدنيا بعد إخبار الله تعالى له ببقائه إن أراد أماداً طويلة، وإيثاره لقاءَ الله تعالى على الخلود فيها.

(١) «بحر الفوائد للكلاباذي (ص/٣٥٧).

(٢) «توضيح طرق الرشادة لمحمد العلوي (ص/٢٠٣).

وأما الجواب عن المعارضة الثالثة: في دعوى أن في رجوع ملك الموت
المأمور من الله تعالى بقبض روح موسى عليه السلام دون تحقيق ما أمر به من ذلك
مخالفة لأمر الله.

فيقال فيه: لا برهان للمعترض على أن ما أمر به ملك الموت من قبض
روح موسى عليه السلام كان على سبيل الإيجاب والإلزام الفوري! بل المعلوم من سنة
نبينا صلى الله عليه وسلم أن أمر الله بقبض روح الأنبياء هو في حقهم على سبيل التأخير.

فمن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو صحيح: «إنه لم يقبض نبي
حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يخبر»^(١).

فرجوع ملك الموت دون تحقق ما أمر به، هو بسبب ما ظنه مما فعله به
موسى عليه السلام أنه لا يريد الموت، وهو ما صرح به لربه صلى الله عليه وسلم - كما جاء في الحديث:-
«أرسلني إلى عبد لا يريد الموت!...».

هذا مع ما أمر به الملك صلى الله عليه وسلم من التلطف في قبض روح كليم الله^(٢)،
فلأجل ذلك لم يدافع موسى حين لطمه؛ فضلاً عن أن اللطمة وما فوقها لا تضر
الملك في شيء ولا تؤذيه! اللهم إلا ما قد لحق الصورة الظاهرة من تشوه في
تركية العين، أعادها الله كما كانت عند إرسال المتصور بها إلى موسى أول مرة.
وفي هذا جواب المعارضة الرابعة أيضاً.
والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: ٤٤٦٣)، ومسلم في

(ك: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة، رقم: ٢٤٤٤).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٤٥):

التَّبَعِثُ الْخَامِسُ

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ طَوَافِ سَلِيمَانَ   عَلَى نَسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

عن أبي هريرة   قال ^(١): «قال سليمان بن داود عليهما السَّلام: لأَطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ بمائةِ امرأةٍ، تَلِدُ كُلُّ امرأةٍ غَلامًا يقاتل في سبيل الله، فقال له المَلَكُ: قُلْ إن شاء الله، فلم يَقُلْ ونَسِي، فأطافَ بهنَّ، ولم تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امرأةً نَصَفَ إنسان».

قال النَّبِيُّ  : «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ، وكان أَزْجَى لِحَاجَتِهِ» أخرجه بهذا اللَّفْظُ البخاري ^(٢).

(١) كذا ورد في «البخاري» وفي «مسلم» (رقم: ١٦٥٤) موقوفًا على أبي هريرة  ، وقد رُودَ مرفوعًا رفعًا صريحًا إلى النَّبِيِّ   في مواضع أخرى من «الصَّحِيحَيْنِ» وغيرهما، ولا تنافي بين الرَّفْعِ والوقوف فيه، لأنَّ الموقوفَ منه أُتْبِعَ في آخره بما يدلُّ على رفعه، وهو قول النَّبِيِّ   تعليقًا على القِصَّة: «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ...»، ولذا صَحَّحَ الشَّيْخَانُ كلا المرفوع والموقوف في «صحيحهما» ومجيء هذه الجملة في بعض الطُّرُق مُقَدِّمَةً بقول الرَّاوي: «قال أبو هريرة يرويه: لو قال إن شاء الله...»، فإنَّ لفظ (يرويه) عند المحدثين كناية عن رفع الحديث إلى النَّبِيِّ  ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحًا، انظر «فتح المغني» (١/١٥٧-١٥٨).

وعلى كُلِّ فَنَ هذه الجملة التَّعْقِيبُ على القِصَّة ليست ممَّا يدرك مثلها بالظَّنِّ والاجتهاد، وإنَّما الخبر بها يكون بما يعلمه الله تعالى مِن غِيَبِهِ، فهي لا تأتي إِلَّا عن علم صادق وخبر يقين، ولو جاء مثل هذا عن عباده لكان تَخَرُّصًا على غيب الله تعالى، كما قرَّره عياض في «إكمال المعلم» (٥/٤٢١-٤٢٢).

(٢) أخرج البخاري في (ك: النكاح، باب قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسائي، رقم: ٥٢٤٢).

وفي رواية أخرى له ولمسلم: «سبعين امرأة»^(١)، وفي رواية: «تسعين امرأة»^(٢).

-
- (١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ لَكَادُكَ شَكَنُكَ يَمُومَ الْكَبَدُ إِثْمُ﴾، رقم: ٣٤٢٤)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).
- (٢) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٣٩)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

يَسْتَنْدُ طَعْنُ مَنْ طَعَنَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى ثَلَاثِ
مَعَارِضَاتٍ مَتَنِيَّةٍ، هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المعارضة الأولى: أَنَّ الْحَدِيثَ وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي عَدِّ النِّسْوَةِ اللَّائِي طَافَ
بِهِنَّ سُلَيْمَانٌ رضي الله عنه، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الأمير الغول): «هذا الاختلاف هو من
أكبر الأدلة على زيف وعدم صحة هذا الحديث، والمطلوب من الراوي لهذه
الأسطورة الفريدة في نوعها، أن يُعلن بشكلٍ معقولٍ للتعدد المناسب، في الوقت
المناسب، بحيث لا تجلب هذه القضية أنظارَ سُراح البخاري إليها!»^(١).

أما (عبد الحسين الموسوي)، فقد تلّهف إلى إلزاق هذا الاختلاف بأبي
هريرة رضي الله عنه نفسه! فتراه يقول: «إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَدْ اضْطَرَبَ فِي عِدَّةِ نِسَاءِ سُلَيْمَانَ،
فَتَارَةً رَوَى أَنَّهُنَّ مِائَةَ امْرَأَةٍ كَمَا سَمِعْتُ، وَتَارَةً رَوَى أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً رَوَى
أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً أَنَّهُمْ سِتُّونَ، وَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ، فَمَا أَدْرِي مَا يَقُولُهُ فِيهَا الْمُعْتَذِرُونَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ؟!»^(٢).

(١) «عَفْوًا صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (ص/٣٧١).

(٢) «أَبُو هُرَيْرَةَ» (ص/٨٣).

المعارضة الثانية: أنَّ دعوى جماع سليمان ﷺ لذاك العَدِيدِ الكبيرِ مِنَ النساءِ فِي لَيْلَةٍ مُسْتَحِيلٌ مِنْ جِهَةِ الْقُدْرَةِ الْخَلْقِيَّةِ لِلْبَشَرِ.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (عبد الحسين الموسوي): «القوة البشرية لَتَضُفُّ عَنِ الطَّوَافِ بِهِنَّ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَهْمَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَوِيًّا، فَمَا ذَكَرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ طَوَافِ سُلَيْمَانَ ﷺ بِهِنَّ مُخَالَفٌ لِنَوَامِيسِ الطَّبِيعَةِ، لَا يُمَكِّنُ عَادَةً وَقُوَّهُ أَبَدًا»^(١).

يزيد عليه (الغُول) إِيغَالًا فِي الشُّبْهَةِ فَيَقُولُ: «بَعِيدًا عَنِ الْخَوَارِقِ وَالْمَعَاجِزِ لِلْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَحَتَّى مِنْ حَيْثُ الْفَتْرَةُ الزَّمْنِيَّةُ، فَإِنَّ فِتْرَةَ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَكْفِي مُطْلَقًا لِقَضَاءِ وَطَرٍّ مَعَ مَائَةٍ مِنَ النِّسَاءِ»^(٢).

المعارضة الثالثة: أَنَّ تَرْكَ سُلَيْمَانَ ﷺ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيشَةِ الْإِلَهِيَّةِ، مَعَ تَذْكِيرِ صَاحِبِهِ لَهُ بِهَا، نَوْعٌ مِنَ الْإِعْرَاضِ يَتَرْتِزُهُ عَنْ مِثْلِهِ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

يقول (المُوسَوِيُّ): «لَا يَجُوزُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى سُلَيْمَانَ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ التَّعْلِيقَ عَلَى الْمَشِيشَةِ، وَلَا سِيَمَا بَعْدَ تَنْبِيهِ الْمَلِكِ إِثَّاهُ إِلَى ذَلِكَ، وَمَا يَمْنَعُهُ مِنْ قَوْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَهُوَ مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ وَالْأَدِلَّاهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَتْرُكُهَا الْغَافِلُونَ عَنِ اللَّهِ ﷻ. وَحَاشَا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ عَنْ غَفْلَةِ الْجَاهِلِينَ»^(٣).

ويزيد (إسماعيل الكردي) قَائِلًا: «مِنْ الْغَرَائِبِ مَا وَرَدَ فِي أَحَدِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَنَّ سُلَيْمَانَ ﷺ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ: «لَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ»، هَذَا فِي حِينِ أَنَّ النِّسْيَانَ قَدْ يَقَعُ عِنْدَ عَدَمِ التَّذْكِيرِ، أَمَّا إِذَا ذُكِّرَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِ شَيْءٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْهُ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى نِسْيَانًا»^(٤).

(١) «أبو هريرة» (ص/٨٣).

(٢) «عفوًا صحيح البخاري» (ص/٣٧١).

(٣) «أبو هريرة» (ص/٨٣).

(٤) «فتح تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٨٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

عَنْ حَدِيثِ طَوَائِفِ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى نَسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ اخْتِلَافَ الرُّوَايَاتِ فِي تَعْدَادِ نِسْوَةِ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ :

فَإِنَّ مُحْصَلَ مَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَدَدِ: سِتُّونَ، وَسَبْعُونَ، وَتِسْعُونَ، وَمِائَةٌ^(١)، وَكُلُّ هَذِهِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَلَيْسَ فِي «الصَّحِيحِ» أَكْثَرُ اخْتِلَافًا فِي الْعَدَدِ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ^(٢)؛ وَلَيْسَتْ كُلُّهَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ مِنَ النَّاقِلِينَ عَنْهُ^(٣).

وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ لَا يُوجِبُ اضْطِرَابًا يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّ دَعْوَى الْاِضْطِرَابِ تَصِحُّ حِينَ تَعُدُّ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ حَيْثُ تَسَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ، أَمَّا إِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْجِيحُ فَلَا مَدْخَلَ حِينَئِذٍ لِلْقَوْلِ بِالْاِضْطِرَابِ^(٤).

(١) أما رواية التُّسْعِ وَتِسْعُونَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْبَخَارِيِّ مَعْلُوقَةً (رقم: ٢٨١٩) فِي قَوْلِهِ: «لَا طَوْلُفٌ لَيْلَةَ عَلِيٍّ مِائَةَ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعٍ وَتِسْمِينَ»: فَهِيَ كَمَا تَرَى شَكٌّ مِنْ أَحَدِ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ، تَرَدَّدَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمِائَةِ، وَلَيْسَتْ جُزْأً كِبَاقِي الْأَعْدَادِ أَعْلَاهُ.

(٢) كَمَا ذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ فِي «الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِي» (١٤٨/٢٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦١٤/١١).

(٤) انظر «التقييد والإيضاح» للمراقبي (ص/ ١٢٤)، و«فتح المغني» للسخاوي (٢٩٠/١).

وإنَّا لمُعْرِضُونَ بِنَعْسِرِ الْجَمْعِ بَيْنَ تَفَاوُتِ الْأَعْدَادِ فِي رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ تَضِيقُ النَّفْسَ عَنْ اسْتِغَاثَتِهِ! ^(١) فلا داعي لهذا المسلك، وطريقُ التَّرْجِيحِ أَوْلَى بِالسُّلُوكِ.

وبالنَّظَرِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُتَخَالِفَةِ إِنْ كَانَ نَقْلُهَا ثِقَاتًا فِي الْجُمْلَةِ، نَجْدهم - لَا شَكَّ - مُتَفَاوِتِينَ فِي قُوَّةِ الضَّبْطِ وَالتَّيَقُّظِ فِي الرِّوَايَةِ؛ فَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ مِنَ النَّظَرِ فِي مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ وَاسْتِدْعَاءِ الشَّوَاهِدِ وَالمُتَابَعَاتِ: اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ رَوَايَةَ «التَّسْعِينَ»: فَإِنَّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لِرَوَايَةِ «السَّبْعِينَ» مِنْ طَرِيقٍ مُغْيِرَةٍ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: «قَالَ شُعَيْبُ وَابْنُ أَبِي الزُّنَادِ: تِسْعِينَ، وَهُوَ أَصَحُّ» ^(٢).

فَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْحَاصِلَ بَيْنَ الرِّوَاةِ فِي عَدَدِ النِّسْوَةِ مُتَسَاوِيَةٌ أَطْرَافُهُ فِي الْقُوَّةِ، فَلَا يُوَلُّ الْاِخْتِلَافَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْدِيدًا إِلَى اخْتِلَافٍ مَعْنَى الْخَبَرِ، وَلَا يَنْقُصُ الْمُرَادَ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ كَمَثَلِ الْاِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي حَدِيثِ ثَمَنِ بَيْعِ جَابِرٍ جَمَلَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ^(٣)؛ وَالْحَدِيثِ صَحِيحٌ.

هَذَا؛ وَلَا أَسْتَبِيدُ أَنْ يَكُونَ شَطْرُ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ أَصْلُهُ مَا يَقَعُ مِنَ الرِّوَاةِ أَحْيَانًا مِنْ تَصْحِيفِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ؛ فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ لَفْظَ «تِسْعِينَ» وَ«سَبْعِينَ» وَ«سِتِّينَ» مُتَقَارِبَةٌ الرُّسْمُ؛ وَهَذَا «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» وَهُوَ كِتَابٌ وَاحِدٌ: قَدْ اخْتَلَفَتْ نُسَخُهُ فِي ضَبْطِ هَذَا اللَّفْظِ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ ^(٤).

(١) كَمَا تَرَاهُ مِنْ فَعْلِي ابْنِ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٦٠/٦) حَيْثُ قَالَ: «الْجَمْعُ بَيْنَهَا: أَنَّ السِّتِينَ كُنَّ حُرَاتٍ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِنَ كُنَّ سَرَارِي، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَأَمَّا السَّبْعُونَ فَلِلْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا التَّسْعُونَ وَالْمِائَةُ فَكُنَّ دُونَ الْمِائَةِ، وَفَوْقَ التَّسْعِينَ، فَمَنْ قَالَ تَسْعُونَ أَلْفًا الْكُسْرُ، وَمَنْ قَالَ مِائَةُ جَبْرًا». اهـ
قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ مُرَدُّو، إِذْ مَخْرَجُ الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَلَا يَدُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ حَدَّثَ بِالْقِطْعَةِ قَدْ نَظَرَ بَعْدَ وَاحِدٍ فَقَطْ.

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١٦٢/٤)، رَقْمٌ: (٣٤٢٤).

(٣) حَيْثُ يَتَوَقَّفُ الْعَاجِزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ عَنِ التَّرْجِيحِ فِي لَفْظِ الْعَدَدِ فَقَطْ، دُونَ بَاقِي الْمَتْنِ انْظُرْ «الْفَتْحُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٢٠/٥).

(٤) فُجَاءَ الْحَدِيثُ فِيهِ مِنْ طَرِيقٍ مُغْيِرَةٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ: «لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ هَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، عِنْدَ =

فلا طائل -إذن- من تهويش المُعْتَرِض بهذا الوجه من الاختلاف على الحديث.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي مُعَارَضَتِهِ الثَّانِيَةِ: مِنْ اسْتِحَالَةٍ مَا فَعَلَهُ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ:

فهذا صحيحٌ من جهة العادة كما قال، فَإِنَّ انْزَالَ الرَّجُلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعَدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النِّسَاءِ تَتَابَعًا يَعْجُزُ عَنْهُ الْبَشَرُ فِي أَحْوَالِهِمُ الْعَادِيَّةِ؛ غَيْرَ أَنَّ مَا رَبَّاهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مِنْ شَمُولِهَا سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ نَتِيجَةُ خَاطِئَةٍ! فَإِنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَفْرُقُ عَنْهُمْ فِي أَنَّهُ نَبِيٌّ مُؤَيَّدٌ بِحَقْرِ الْعَادَاتِ، وَإِرْسَالِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَاتِ؛ وَتِلْكَ الْقُوَّةُ فِيهِ مِنْ جَمَلَةِ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

فَأَيُّ نِكَارَةٍ مِمَّنْ أَمَكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رِقَابِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، أَنْ تَكُونَ لَهُ هَذِهِ الْهَبَةِ الْجِسْمَانِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَأْلَفْ سَائِرُ النَّاسِ مِثْلَهَا فِي أَنْفُسِهِمْ؟! ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ ذَكَرَ صُدُورَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَرَضٍ مُعَيَّنٍ، فَلَيْسَ عَادَةً لَهُ، وَلَا أَرَى لَزُومَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ تَرْدَادِهِ كَثِيرًا، وَلَا فِي الْحَدِيثِ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ عَدَمَ كِفَايَةِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِإِيقَاعِ فِعْلِ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ الْعَدَدِ كُلِّهِ؛ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهَا:

إِنَّ تَمْدِيدَ الزَّمَنِ مُنْضَوٍّ فِي مَا قَرَّرْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ اخْتِصَاصِ الْأَنْبِيَاءِ بِحَقْرِ الْعَادَةِ، فَهَذَا الَّذِي تَسَّرَ لِسَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ الْبَرَكَةِ الَّتِي يُؤْتَاهَا الْأَنْبِيَاءُ فِي أَوْقَاتِهِمْ؛ كَمَا قَدْ أُوتِيَهُ مِنْ قَبْلِهِ أَبُوهُ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَرَكَةِ الْوَقْتِ، مَا كَانَ يُسَّرُّ لَهُ فِيهِ خَتَمَ رُبُورِهِ تِلَاوَةَ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَوَابُهُ^(١)!

= الْأَصْلِيُّ وَابْنُ السُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ، وَعِنْدَ التَّنْفِيهِ وَالْقَاسِي: «سَجِين»، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ: «سَجِين» كَمَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، وَابْنُ السُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ: «سَجِين»، انْظُرْ «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (٣٢/٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك): أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، يَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا أَتَيْنَاكَ دَاوُدَ زُكْرًا»، رَقْمٌ: (٣٤١٧).

ومثلُ ما وقع من نبيِّ الله سليمان ﷺ مَحْجُوبٌ عَنَّا عِلْمُ حَقِيقَتِهِ، فليس لنا
غَيْرُ التَّسْلِيمِ؛ وَالَّذِي أَوْقَعَ الْمُعْتَرِضَ فِي تِلْكَ الْمَغْلَطَةِ، أَنَّهُ اسْتَحْضَرَ عِنْد قِرَاءَتِهِ
لِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَقْتَ الَّذِي يَأْخُذُهُ عَادَةً فِي الْوَطْءِ!

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ فِي الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ نَبَذَ سُلَيْمَانَ ﷺ لَتَعْلِيْقِ عَزْمِهِ
بِالْمَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ:

فليس من شأنِ هذا المَقَامِ الرَّفِيعِ فَعَلُ ذَلِكَ! حَاشَا ﷺ مِنْ هَذَا الظَّنِّ
السَّقِيمِ؛ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ تَذْكِيرَ الْمَلِكِ لَهُ بِقَوْلٍ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ «تَذْكِيرٌ لَهُ بِأَنَّ
يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ، لَا أَنَّهُ ﷺ غَفَلَ عَنِ التَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ»^(١)؛ فَهَذَا
ثَابِتٌ فِي قَلْبِهِ، وَلَكِنْ اكْتَفَى ﷺ بِمَا قَالَ تَمَنِّيًّا عَلَى اللَّهِ بَعْدَ سُؤَالِهِ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ،
فَكَأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّجَاءُ فِي رَبِّهِ لِمَا رَأَى أَنَّهُ نَبِيَّهُ قَصَدَ بِفَعْلِهِ نُصْرَةَ دِينِهِ وَأَمْرَ
الْآخِرَةِ، فَغَلَبَ هَذَا الظَّنُّ تَأْوِيلًا، فَتَسَاهَلَ لِأَجْلِهِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَفْظًا، حَتَّى نَسِيَ
بَعْدَ أَنْ يُجَرِّيَ عَلَى لِسَانِهِ مَا ذُكِّرَ بِهِ مِنْ لَفِظِ الْمَشِيئَةِ، لَشَيْءٍ عَرَضَ لَهُ ﷺ^(٢).

نظير هذا: مَا اتَّفَقَ لِنَبِيِّنَا ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، فَوَعَدَ
بِالْجَوَابِ غَدًا جَزْمًا، فَلَمَّا لَهُ مِنْ مَقَامٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصَدَّقَ وَعْدَهُ فِي تَصْدِيقِهِ
وَإِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَالْمَقَامِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسْتَدْعِي النُّصْرَةَ لَهُ: دَهَلْ عَنْ تَعْلِيْقِ وَعْدِهِ
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ لَفْظًا، وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ قَلْبًا؛ فَتَأَخَّرَ الْوَحْيُ عَنْهُ؛ حَتَّى
أَعْلَمَهُ رَبُّهُ وَأَدَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ ٢٣ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ ﴿الْكَافَّة: ٢٣-٢٤﴾.

وهذا لَعَلَّوْا مَنَاصِبَ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَقَامِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُعَاتِبُونَ عَلَى مَا
لَا يُعَاتَبُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ^(٣).

فَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى هَذَيْنِ النَّبِيِّينِ مَا طَرَقَ فِي السَّمَاءِ طَارِقٌ، وَعَلَى يَسَائِرِ
أَنْبِيَائِكَ الْمُؤَيَّدِينَ بِعَجِيبِ الْخَوَارِقِ.

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٢/١٥).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٦١/٦).

(٣) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٦/٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٢/١٥).

المبحث السادس

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم ..»

المطلب الأول

سوق حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم ..»

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:
«نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِكَ ثُبُورٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِنْ لَّمْ يَكْمِمْ لِي لَأَكْفِرَنَّ بِكَ إِنَّكَ إِذَا يَدْعُنِي دَعْوًا مَّا أَجِبُ﴾» [البقرة: ٢٦٠].
ويرحمُ الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى رُكنٍ شديدٍ.
ولو لبثتُ في السجن طولَ ما لبث يوسف، لأجبتُ الدَّاعيَ متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قوله ﷺ: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَافٍ إِذْ دَعَا عَلَيْهِ﴾،
رقم: ٣٣٧٢)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: زيادة طمانينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم: ٢٣٨).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوِّقْ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْمَعَاصِرَةِ عَلَى حَدِيثِ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»

تَظَاهَرَ جَمْعٌ مِنَ الْكُتَّابِ عَلَى الظَّنِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ اعْتِرَاضَاتٍ، لِكُلِّ
فَقْرَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ اعْتِرَاضٌ يَخْصُهَا، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المَعَارِضَةُ الْأُولَى: أَنَّ الشَّكَّ خِلَافُ الْيَقِينِ وَنَقِيضُهُ، وَهُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ،
وَفِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتٌ وَقَوْعُهُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَلَنْبَيْنَا بِالْأُولَوِيَّةِ - فِي قُدْرَةِ اللَّهِ
تَعَالَى عَلَى الْإِحْيَاءِ، وَفِي هَذَا نَقْضٌ لِمَا ثَبَتَ لَهُمَا بِالْوَحْيِ مِنْ رَسُولِ الْإِيمَانِ،
وَكُفْرٍ سَادِجٍ يَنْتَزِعُهُ عَنْ الْخَلِيلَانِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكُرْدِيُّ): «أَوَّلُ بَعْضِهِمْ هَذَا
الْحَدِيثَ بِتَأْوِيلَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لِأَنَّ ظَاهِرَهُ مَرْفُوضٌ، فَالْآيَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ
شَكَّ، بَلْ تَفِيدُ أَنَّهُ أَرَادَ رُؤْيَا مُعْجَزَةِ الْإِحْيَاءِ الْكَبِيرِ بِعَيْنِي رَأْسَهُ، لِيَقْوَى إِيمَانُهُ،
وَيَنْتَقِلَ مِنَ عِلْمِ الْيَقِينِ إِلَى عَيْنِ الْيَقِينِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْحَقَّ لَمَّا سَأَلَهُ ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ
بَلَى﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ صَادِقٌ مُصَدِّقٌ فِي قَوْلِهِ، فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّهُ شَكَّ؟ وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ
يَخْفَى. فَهُمُ الْآيَةُ لَهُذِهِ الدَّرَجَةِ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ سَيِّدُ الْفَصَحَاءِ؟! وَالْأَنْكَى
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّاويَ لَمْ يَكْتَفِ بِاتِّهَامِ إِبْرَاهِيمَ بِالشَّكِّ، بَلْ نَسَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ أَكْثَرُ
وَأَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْهُ»^(١).

(١) «تفصيل قواعد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٣).

المعارضة الثانية: اجتمع المفسرون على أن لوطاً ﷺ أراد بقوله: «أَوَيْتَ إِلَيَّ ذُنُوبِي شَدِيدًا» [٨٠: ٨٠]: أي عشيرة قويّة مانعة، تمنع قومه من إلحاق الفاحشة بأضيافه^(١)، وهذا منه تمنٍ لسبب مشروع لا حرج فيه، ولا يلزم منه ضعف الالتجاء إلى الله.

فكيف يُنذد الحديث بلوطاً ﷺ بدعوى سهوه عن الاستعانة بالله تعالى وحده، وغفلته عن كونه ركنه وماواه؟ بل وتطلب الرحمة والمغفرة له جزاء تركه لذلك؟!

وفي تثبيت هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي) في حق الحديث: «هو تنديد بلوطاً ﷺ وردّ عليه، وتهمّة له بما لا يليق بمنزلته من الله ﷻ، وحاشاه أن يكون قليل الثقة بالله، وإنما أراد أن يستفزّ عشيرته وذويه، ويستظهر بفصيلته التي تؤويه، نصحا منه لله ﷻ في أمر عباده بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وحاشا رسول الله ﷺ أن ينذد بلوطاً أو يفند قوله، ومعاذ الله أن يُظنّ به إلّا ما هو أهله، ولكنه ﷺ أنذر بكثرة الكذابة عليه!»^(٢).

المعارضة الثالثة: أن في الحديث تفضيلاً ليوسف ﷺ على نبينا محمد ﷺ.

يقول الموسوي: «ظاهر في تفضيل يوسف على رسول الله ﷺ، وهذا خلاف ما أجمعت عليه الأمة وتواترت به الصحاح الصريحة، وثبت بحكم الضرورة بين المسلمين».

إنّه ﷺ لو ابتلي بما ابتلي به يوسف لكان أصبر من يوسف، وأولى منه بالحزم والحكمة، وبكل ما يتخصّص به الحق، وهيئات أن يجيب الدّاعي

(١) انظر «التفسير الوسيط» للواحدى (٥٠٣/١١).

(٢) «أبو هريرة» (ص/٩٨)، وانظر لهذه الشبهة أيضاً «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» للسبحاني (ص/٣٤٨-٣٤٩)، و«الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٣٠)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/١٩٤).

بمجرد أن يدعوهُ إلى الخروج، فتفوتهُ الحكمة التي آثرها يوسف . . فما خرج من
السَّجْن حتَّى تجلَّت براءته كالشَّمْس الصَّاحية ليس دونها سحاب.
ولئن أخذ يوسف بالحزم فلم يُسرِع بالخروج من السَّجْن حتَّى نَمَّ له ما
أراد، فإنَّ رسول الله ﷺ قد مثَّل الصَّبْر والأناة والحلم والحزم والعزم والحكمة
والعصمة في كلِّ أفعاله وأقواله . . «(١)».

(١) «أبو هريرة» (ص/٩٨-٩٩).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم»

أما الجواب عن المعارضة الأولى: في دعوى المعارض وقوع الشك من إبراهيم عليه السلام وإثباته لنبينا عليه السلام بالأولوية في قدرة الله في الحديث: فإنَّ ما يُقرُّره هذا الحديث خلاف هذا التَّوهم بالكلية! فإنَّ المُراد من هذا الحَبَر أصالة نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام في القدرة الإلهية على الإحياء؛ وبيان ذلك:

في أنَّ طلبَ الخليل عليه السلام رؤيةَ كيفيةِ الإحياء بعَيْنِهِ هو مِن قبيل الاستزادة مِن العلم، والرَّغبة في استكناه الحقائق، والتَّشوفِ إلى الوقوفِ على أسرارِ الخليفةِ ممَّا فَطَرَ اللهُ عليه الإنسان، طَمَعًا منه للرُّقي من عِلْمِ اليقين، إلى عَيْنِ اليقين، فهو طلبٌ للطَّمأنينةِ فيما تَنزِعُ إليه نفسه الشَّرِيفة من معرفةِ خفايا أسرارِ الربوبية، لا طلبًا في أصلِ عقدِ الإيمانِ بالبعثِ الَّذي عَرَفَهُ بالوحي والبرهان، دون المشاهدة والعَيان^(١).

يقول ابن عطية: «إذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تُعطِ شكًا، وذلك أن الاستفهام بـ (كيف)، إنما هو عن حال شيء موجود مُتَقَرَّر الوجود عند

(١) انظر «تفسير المنار» (٤٦/٣).

السَّائِلِ وَالْمَسْئُولِ، نحو قولك: كيف علمُ زيد؟ وكيف نسجُ الثَّوب؟ ونحو هذا، ومتى قُلْتُ: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنَّما السُّؤال عن حالٍ من أحواله.

وقد تكون (كَيْفَ) خبرًا عن شيءٍ شأنه أن يُستفهم عنه بـ (كَيْفَ)، نحو قولك: كيف شئتُ ففُكِّن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدءُ الوحي.

(كَيْفَ) في هذه الآية إنما هي استفهامٌ عن هيئةِ الإحياء، والإحياء مُتَقَرَّرٌ، ولكنَّ لمَّا وجدنا بعضَ المُتَكِرِّينَ لوجود شيءٍ قد يُعَيَّرُ عن إنكاره بالاستفهام عن حالةٍ لذلك الشيءِ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ، فيلزمُ من ذلك أنَّ الشيءَ في نفسه لَا يَصِحُّ، مثال ذلك: أن يقول مُدَّعٍ: أنا أرفعُ هذا الجبل، فيقول له المكذَّب: أرني كيف ترفعه! فهذه طريقةٌ مجازٍ في العبارة، ومعناها تسليم جَدَلِيٍّ، كأنه يقول: إفرض أنَّك ترفعه، أرني كيف؟ فلمَّا كان في عبارة الخليل ﷺ هذا الاشتراكُ المَجازيُّ، جَلَّصَ الله له ذلك، وحمله على أن يُبين الحقيقة، فقال له: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تَوَيِّزْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فكمَّلَ الأمر، وتخلَّصَ من كلِّ شكٍّ، ثمَّ علَّلَ ﷺ سؤاله بالطَّمَأْنِينَةُ^(١).

فلمَّا كان الوهم قد يتلاعبُ ببعضِ الخواطرِ، فيطرقُ إلى إبراهيمَ ﷺ شكًّا من هذه الآية، حتَّى قيلَ أَنَّهَا حينَ نَزَلَتْ قال بعضُ النَّاسِ: «شكَّ إبراهيم ولم يشكَّ نبيُّنا!»^(٢) كان أن قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ دَابِرَ هذا الوهم بقوله: «نحنُ أحقُّ بالشكِّ من إبراهيم»، وهذا صادرٌ من نبيِّنا ﷺ على الفَرَضِ الذَّهْنِي، والتَّقديرِ الشَّرْطِي، فكأنَّه قال: لو شكَّ إبراهيم في إحياءِ الموتى، لكنَّا نحنُ أحقُّ بالشكِّ منه، ولم نشكَّ نحن، فهو إذن أَوْلَى وأحقُّ بالأشكِّ^(٣).

(١) «المحرَّر الوجيز» (٣٥٣/١).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/١٥٩)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (٥٢٥/٩).

(٣) إلى هذا المعنى ذهب جمهور أهل العلم، انظر إضافةً إلى مَنْ مضى: الطُّحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧/١)، والخطابي في «أعلام الحديث» (١٥٤٥/٣)، والقاضي عياض في «الشفا» (٤٨/٢)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (١٨٣/٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (٤١٢/٦).

هذا هو البرهان المُسمَّى عند أئمة الأصول بـ «البرهان الشرطي المتصل»^(١)، وهو -كما ترى- تلازم بين قضيتين في حكمهما من باب الأولوية.

وإن كان هذا لا يعني أنَّ إبراهيم عليه السلام أرسخ في اليقين من نبينا ﷺ! كما قد يفهم غلطاً من صيغة التفضيل في «أحق»، فإن صيغة (أفعل) قد تأتي في اللغة: لنفي معنى عن شيئين، لا تفضيل أحدهما على الآخر حقيقةً، نحو قولك: الشيطان خير من زيد، وأنت تعني فقط: لا خيرَ فيهما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُجَّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي: لا خيرَ في الفريقين كليهما^(٢).

فكان النبي ﷺ أراد بهذه العبارة: ما جرت به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئاً، فيقول: مهما أردت أن تقوله لفلانٍ من مكروه، فقله لي، ويكون مقصوده: لا تقل ذلك أصلاً!^(٣) ومَحْصول هذا الكلام -كما قال ابن حبان- أنه لفظه إخبار، مرادها التعليم للمُخاطَب^(٤).

ولا يخفى على سليم الذائقة ما أفعمت به العبارة النبوية من جسّ التواضع الجميل، والأدب الجليل، مع أب الأنبياء الخليل، عليهما أفضل الصلاة والتسليم.

وأما الجواب عن دعوى المخالف في المعارضة الثانية: أنَّ الحديث يُنْذَرُ بلوط ﷺ إذ لم يلتجئ في غفلته منه إلى الله تعالى، فاستغفر له لأجل ذلك، فيقال فيه:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَدِيثِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى

(١) انظر «معيان العلم» للغزالي (ص/١٥١)، و«تقريب الوصول» لابن جزى (ص/١٥٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٤١/٢٣).

(٢) نقله عن «الأمثال السائرة» للمصاحب بن عباد: زكريا الأنصاري في «منحة الباري» (٤٥٥-٤٥٦)، والجرجاني في «شرح التصريح» (١٠٣/٢).

(٣) ذكر هذا التأويل الثوري في «شرح على مسلم» (٢٤٢/٢) عن قوام السنة الأصبهاني.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٩٠/١٤).

إِنَّكَ زَكِيٌّ سَدِيمٌ ﴿٨٠﴾، فأين في الآية ما يدلُّ صراحةً على أَنَّ لوطًا ﷺ قد نسي ربه، أو أنه سها عن الاستعانة به سبحانه في ذلك الموقف الحرج^(١)؟!

غاية ما في الآية أَنَّ لوطًا ﷺ تمنى لو كان ذا ذروة من عشرينه لياوي إليها، لأنَّ «قومه لم يكن فيهم أحدٌ يجتمع معه في نسبه، لأنهم من سدوم»^(٢) وهي من الشام، وكان أصلُ إبراهيم ولوط من العراق؛ فلما هاجر إبراهيم إلى الشام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلى أهل سدوم، فقال: لو أَنَّ لي منعة وأقارب وعشيرة، لكنكُ أستنصرُ بهم عليكم، ليدفعوا عن ضيفاني»^(٣).

فهذا التمني نفسه منه ﷺ لا حرج فيه؛ إنما الذي أرادته النبي ﷺ رفع الشريب عن لوط في قوله ذاك، إذ كان في نصيرٍ من ملائكة ربه من غير أن يشعر بذلك؛ على الصحيح من أقوال أهل العلم.

يقول ابن عباس: «أعلق لوطُ بابَه والملائكة معه في الدار، وهو ينظرهم ويناشدهم من وراء الباب، وهم يُعالجون تسوّر الجدار، فلما رأت الملائكة ما يلقى لوط بسبيهم: قالوا يا لوط إن ركنك لشديد، ﴿لَمَّا رُئِيَ لَكَ لَنَ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ ﴿٨١﴾، فافتح الباب ودعنا وإياهم»^(٤).

وقد قرّر ابن حزم هذا المعنى أيضًا بأحسن تقرير، في قوله: «إنَّ لوطًا ﷺ إنما أراد منعةً عاجلةً يمنع بها قومه ممّا هم عليه من الفواحش، من قرابة أو عشيرة أو أتباع مؤمنين، وما جهل قط لوط ﷺ أَنَّهُ ياوي

(١) وإن قال بهذا المعنى بعض أهل العلم، كابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٦٠)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٤٦٦)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/١١٧)، وجوزة النوري في «شرح مسلم» (٢/٥٤٣)، ورجحه ابن حجر في «الفتح» (٦/٤١٥)، وهؤلاء لا يعنون أن لوطًا كان ياوي إلى غير الله تعالى، ولكن الذي انتقده رسول الله ﷺ واعتبره في الطلق: أَنَّهُ أَحَبُّ لِلوط أن يأتي بنظري لا يتناول هذا الاحتمال؛ لأنه كان ياوي إلى ركن شديد، وهو الله ﷻ، فليس للطاعينين في الحديث متمسك ولو على هذا المعنى ولله الحمد.

(٢) سدوم: هي سمرين، بلدة من أعمال حلب، معروفة عامرة، ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١/١٩٠)، وانظر «معجم البلدان» (٣/٢٠٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤١٥).

(٤) أخرجه بنحوه أبو حاتم في «التفسير» (٦/٢٠٦٤)، وانظر «معالم التنزيل» للبغوي (٤/١٩٢).

من ربه تعالى إلى أمنع قوّة وأشدّ ركن، ولا جناح على لوط ﷺ في طلب قوّة من الناس، فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فهذا الذي طلبه لوط ﷺ؛ وقد طلب رسول الله ﷺ من الأنصار والمهاجرين منعة حتّى يبلغ كلام ربه، فكيف ينكر على لوط أمراً هو فعله ﷺ؟!
تالله ما أنكر ذلك رسول الله ﷺ، وإنما أخبر أن لوطاً كان يأوي إلى ركن شديد، يعني: من نصر الله له بالملائكة، ولم يكن لوط عليم بذلك، ومن اعتقد أن لوطاً كان يعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد فقد كفر، إذ نسب إلى نبي من الأنبياء هذا الكفر^(١).

فتبين أن لوطاً ﷺ لم يترك التوكّل على الله، وإنما تمنى بعد سبباً من الأسباب المشروعة، مع ما يجوز في جهره بقوله ذلك من إبداء العذر لأضيافه^(٢)؛ فلما كان ظاهر الكلام من ذكره للسبب وحده قد يتخايل منه السامع نسيانه الالتجاء إلى الله تعالى، أراد النبي ﷺ أن يقطع هذا التخاليل بإثبات إيواء لوط إلى هذا الركن الحق في توكّله.

ومما يدل على هذا المعنى: رواية للحديث أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، يقول فيها النبي ﷺ: «قال لوط: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِيَتْ إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ﴾، قال: قد كان يأوي إلى ركن شديد، ولكنه على عَشِيرَتِهِ، فما بعث الله ﷻ بعده نبياً إلا بعثه في ذروة قومه^(٣)».

يقول ابن بطلان: «لا يخرج هذا لوطاً ﷺ من صفات المتوكّلين على الله، الواقفين بتأييده ونصره، لكن لوطاً ﷺ أثار منه الغضب في ذات الله ما يثير من

(١) «الفصل في الجلل والأهواء والنحل» (٧/٤).

(٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (١٨٥/٢).

(٣) أخرجه أحمد في «المستدرك» (١٦/٥٢٤)، رقم: (١٠٩٠٢) بإسناد حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة اللبني، وكذا فيه أبو عمر القُضَيْر حسن الحديث، روى له أبو داود، ومتابعه هنا أميّه بن خالد، ثقة من رجال مسلم.

البشر، فكان ظاهرُ قولِ لوطٍ ﷺ كأنَّه خارجٌ عن التَّوَكُّلِ، وإن كان مقصدهُ مقصدُ المتوكِّلين، فنبه النبي ﷺ على ظاهرِ قولِ لوطٍ تنبيهه على ظاهرِ قولِ إبراهيم ﷺ، أن كان مقصده غير الشُّك، لأنَّهم كانوا صفوةَ الله المخصوصين بغاية الكرامة^(١).

ثمَّ عبَّرَ الأبيُّ عن هذا المعنى بعبارةٍ أحسنَ، وزاد عليها بأن قال: «السِّيَاقُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِظْهَارَ كَمَالِ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ، وَرِزَانَةِ عَقُولِهِمْ؛ فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ: أَنَّ لَوْطًا ﷺ كَانَ مَطْمَئِنَّ الْقَلْبِ بِالْإِسْتِنَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ مُلْتَفِتٍ عَنْهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ بِلِسَانِهِ إِظْهَارًا لِلْعُذْرِ عِنْدَ أَضْيَافِهِ.

وقد وَكَّدَ النَّبِيُّ ﷺ ثُبُوتَ لُجَا لَوْطٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاللَّامِ الْمُؤَذِّنَةِ بِالْقَسَمِ، وَبِ (قَدْ) الْمُؤَذِّنَةِ بِالتَّحْقِيقِ، وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ (يَأْوِي): لِلتَّنْبِيهِ عَلَى اسْتِقْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَعَدَمِ مَفَارِقَتِهِ إِيَّاهُ.

فَالْكَلَامُ مَسْوُوقٌ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إِيوَاءِ لَوْطٍ ﷺ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ: مَسْوُوقٌ لَتَنْزِيهِهِ سَاحَةَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مِنْ الشُّكُوكِ، وَأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ سَوْأَلِهِ تَعَالَى فَالْمَقْصُودُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ^(٢) هـ. ١.

فَأَمَّا دَعَاؤُهُ ﷺ لِلَّوْطِ ﷺ بِالرَّحْمَةِ:

فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الدَّعَاءِ بِالرَّحْمَةِ وَقُوعُ الْمُتَرَحِّمِ عَلَيْهِ فِي مَرَلَةٍ، لِأَنَّ الدَّعَاءَ بِذَلِكَ يَتَأَتَّى عَلَى سَبِيلِ التَّمَدُّحِ أَيْضًا، وَقَدْ جَرَى مِثْلُهُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَتَاهُمْ بِقِسْمَةٍ لِلْمَغْنَمِ ضَيْزَى، حَيْثُ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَضْبَرُ»^(٣).

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥٢٦/٩).

(٢) «إكمال الإكمال» للأبي (٤٣٧/١).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم: ٣١٥٠)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم: ١٠٦٢).

ولا يُخالف هذا ما جاء في الرواية الأخرى لهذا الحديث بلفظ: «يُغْفِرُ الله لِلْوَطِيِّ»^(١) -وعليها مُؤَوَّلٌ مَنْ قَالَ أَنَّ لَوْطًا أَتَى بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ^(٢) - فَإِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ - مَعَ كَوْنِ رِوَاةِ التَّرْحُمِ أَكْثَرَ مِنْ رِوَايَاتِهَا، فَتَكُونُ أَرْجَحَ - هِيَ هُنَا بِمَعْنَى: رَفَعَ الْمَلَامَةَ عَنْهُ ﷺ، وَهَذَا سَائِغٌ فِي عُرْفِ الْعَرَبِ، أَوْ تَكُونُ مَجْرَدَ دَعَاءٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ لَا مَفْهُومَ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمُخَالَفِ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: دَعَوَاهُ تَفْضِيلَ الْحَدِيثِ لِيُوسُفَ ﷺ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ فِي الصَّبْرِ وَالْحِكْمَةِ:

فَإِنَّمَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى يُوسُفَ ﷺ بِحُسْنِ الصَّبْرِ وَقُوَّةِ الْعَزَمِ، وَهَذَا مِنْهُ ﷺ غَايَةٌ فِي الْأَدَبِ، وَإِحْسَانٌ فِي إِظْهَارِ مَنْزِلَةِ يُوسُفَ ﷺ فِي الثَّبُتِ وَالصَّبْرِ؛ وَمَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ هُوَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ التَّوَاضُعِ لِأَخِيهِ يُوسُفَ ﷺ^(٤)، وَالتَّوَاضُعِ لَا يُصَغِّرُ الْأَكْبَرَ وَلَا يَضَعُ الْأَرْفَعَ! وَلَا يُبْطِلُ لَدِي حَقٍّ حَقًّا! وَلَكِنَّهُ يُوَجِبُ لِصَاحِبِهِ فَضْلًا، وَيَكْسِبُهُ جَلَالًا وَقَدْرًا^(٥).

وَفِي مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ يُوسُفَ ﷺ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ فِي تِلْكَ الثَّالِثَةِ تَحْدِيدًا بِمَزِيَّةٍ صَبْرٍ، وَمَزِيَّةٍ جِزَالَةٍ، وَمَرْتَبَةٍ تَشْيِيبٍ^(٦)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ امْتَحَنٌ هُوَ بِهَذَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ طَوْلِ السَّجَنِ، لَكَانَ الطَّبِيعِيُّ وَالْأَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ لِأَوَّلِ دَاعٍ، لِلتَّجَاعَةِ مِنْ عَذَابِهِ وَحَبْسِهِ، وَلَكَانَ مِنْهُ هَذَا أَخْذًا بِالْحَزَمِ فِي الْأَمْرِ؛ مَخَافَةَ حَوَادِثِ تَطْوِي، وَانْشِغَالِ الْمَلِكِ بِضُرُورَةٍ، فَيَنْسَاهُ كَمَا نَسِيَهِ مِنْ قَبْلُ وَيَشْتَغِلَ عَنْهُ، فَيَقِئُ فِي سَجْنِهِ كَمَا كَانَ حَالَهُ مَعَهُ!^(٧)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب: ﴿لَوْطًا إِذْ كَانَتْ لِقَائِهِمْ أَتَانَتْكَ الْفَتَحَةُ﴾ وَأَتَتْهُ تَبِيْرُكُ، رَقْم: ٣٣٧٥، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلُ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ، رَقْم: ١٥٣).

(٢) انْظُرْ «الْمُفْهَم» لِلْقُرْطُبِيِّ (١٤٢/٢٣)، وَ«الْكُوثرُ الْجَارِي» لِلْكُورَانِيِّ (٢٧٠/٦).

(٣) انْظُرْ مَثَلًا لِكِلَا الثَّائِلَيْنِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٩/٧).

(٤) انْظُرْ «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

(٥) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلخَطَّابِيِّ (١٥٤٧/٣).

(٦) «مَعَارِضُ الْأَحْوَذِيِّ» (٣٥٨/١).

(٧) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

فإن قيل: إذا كان النبي ﷺ ذكر هذا الكلام على جهة المدح ليوسف، فما باله هو ﷺ يذهب بنفسه عن حالة قد مدح بها غيره؟^(١)

قلنا: هذه شبهة قد كفانا ابن عطية كشفها بأحسن ما يكون الكشف والبيان، فقال: «الوجه في ذلك: أن النبي ﷺ إنما أخذ لنفسه وجهًا آخر من الرأي له جهة أيضًا من الجودة، أي: لو كنّا أنا لبادرنا بالخروج، ثم حاولت بيان عذري بعد ذلك، وذلك أن هذه القصص والنوازل إنما هي معرضة ليقنّدي الناس بها يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حمل الناس على الأحزم من الأمور.

وذلك أن المتعمّق في مثل هذه التّأزلة، التّأرك فرصة الخروج من مثل ذلك السّجن، ربّما تنتج له من ذلك البقاء في سجنه، وانصرفت نفس مخرجه عنه، وإن كان يوسف ﷺ أمين من ذلك بعلمه من الله، فغيره من الناس لا يأمن ذلك، فالحالة التي ذهب النبي ﷺ بنفسه إليها حالة حزم ومدح، وما فعله يوسف ﷺ صبر عظيم وجلّد»^(٢).

فإن قيل أيضًا: إذا تقرّر أن الحديث سيق بيانًا لفضل هؤلاء الأنبياء، والدفع عنهم ما قد يؤتوهم فيهم من الباطل، فما وجه تناسب هذا المدح منه ﷺ ليوسف مع هذا المقصد الكلّي للحديث؟

والجواب: أن النبي ﷺ مدّحه على الأناة والتّصبر على وجه الخصوص، «وكان في طي هذه المدحة بالأناة والتّثبت: تنزيهه وتبرئته ممّا لعلّه يسبق إلى الوهم من أنّه همّ بزيّخا - امرأة العزيز - همّا يؤاخذ به، لأنّه إذا صبر وتثبت فيما له أن لا يصبر فيه - وهو الخروج من السّجن - مع أن الدّواعي متوافرة على الخروج منه، فلأن يصبر فيما عليه أن يصبر فيه من الهّمّ أولى وأجدرا والله أعلم»^(٣).

(١) قاله الموسوي في كتابه «أبو هريرة» (ص/ ٩٨-٩٩)، وتبعه السّبحاني في «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/ ٣٥٠).

(٢) «المحرّر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٢٥٢)، وأقرّه القرطبي في «تفسيره» (٩/ ٢٠٧).

(٣) «الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف» لابن المنير الإسكندري (٢/ ٤٧٧)، حاشية الكشّاف.

الفصل (الساوِس)

نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة
للأحاديث المُتعلّقة بالطَّبيعيَّات

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث التَّصَبُّح بسبع تمرات عَجوة

المَطْلَب الأول

سوق حديث التَّصْبُح بسبعِ تَمَرَاتِ عَجْوَة

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ^(١)، لم يضره في ذلك اليوم سَمٌّ ولا سِحْرٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).
وفي رواية للبخاري: «... لم يضره سَمٌّ ولا سحر ذلك اليوم إلى اللَّيْلِ، وقال غيره: سبع تمرات»^(٣).
وفي رواية عند مسلم: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا^(٤) حِينَ يُصْبِحُ، لم يضره سَمٌّ حَتَّى يُمْسِيَ»^(٥).

(١) العجوة: ضربٌ من أجود التمر بالمدينة، يضرب إلى السَّوَادِ، ونخلتها تسقى لَيْلَةً، انظر «الصحاح» (٢٤١٩/٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: العجوة، رقم: ٥٤٤٥)، ومسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: العجوة، رقم: ٥٧٦٨).

(٤) مفردا (لَابَتَيْ): الأرض التي قد البستها حجارة سود من الطفوح البركانية، وأراد ما بين اللَّابَتَيْنِ: المدينة النبوية، انظر «تهذيب اللغة» (١٨٧/٥).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

المطلب الثاني

سَوْفُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

لحديث التَّصْبُحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ

لم يزل مخبر هذا الحديث مثارَ جدلٍ واسعٍ عند المُشكِّكين بِسلامةٍ منهجِ الشُّيخين في نقدِ المتن، حتَّى أَصْبَحَ ذَيْدُنَا لِبَعْضِهِمْ عند التَّمثِيلِ بما عَمِيَ المُحدِّثونَ عن نكارتِهِ مع ظُهورِ علَّتِهِ.

فذاك (أحمد أمين)، كان يرى أَنَّ «البخاريَّ -على جليلِ قدرِهِ، ودقيقِ بحثِهِ- يُثَبِّتُ أَحاديثَ دَلَّتْ الحِوادثُ الزَّمَنِيَّةُ، والمُشاهدَةُ التَّجْرِبِيَّةُ، على أَنَّها غيرُ صحيحةٍ...»، وذكرَ مثالاً لذلك بِحديثِ التَّصْبُحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ^(١).

وأشبهه في موقفِهِ من الحديثِ (أبو رِيَّة) حينَ ذَكَرَ هذا الخبرَ تمثيلاً للأحاديثِ المُشكلةِ الغريبةِ^(٢).

هذا الطَّلَعُ في الحديثِ مَرَجِعُهُ إلى ما يَدَّعِيهِ مُبْطِلُوهُ مِن نكارةٍ مَعنويَّةٍ فيه، لا يَتَقَبَّلُها العِلْمُ الطَّبِيعِيُّ الحديثِ، ولا التَّجربةُ العَمَلِيَّةُ، خاصَّةً في ما يُزَعَمُ مِن وقايةِ التَّمَرَاتِ السَّبْعِ لِأَثَرِ السُّمُومِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ على الحديثِ، يقولُ (صالح أبو بكر): «هذا الحديثُ يجعلُ كلامَهُ ﷺ يخالِفُ الواقعَ العِلْمِيَّ لِمناهجِ الطَّبِّ الَّذِي يمارِسُهُ النَّاسُ في أَنفُسِهِمْ»^(٣).

(١) «فجر الإسلام» (ص/٢١٨).

(٢) «أضواء على السنة المجددية» (ص/٢٢٦).

(٣) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٩١).

ومثله قولُ (صُبْحِي مَنصُور): «قَدْ يَضَعُ الْبَخَارِيُّ حَدِيثًا يُعْرِفُ أَنَّ التَّجْرِبَةَ الْعَمَلِيَّةَ قَدْ أُثْبِتَتْ كَذِبُهُ، مِثْلَ حَدِيثٍ: مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ . . .»^(١). بل بلغت الجُرْأَةُ بَعْضَهُمْ أَنْ يَسْتَفِرَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ حِينَ مَنَاطَرَتِهِمْ بِهِ، بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى تَجْرِبَةِ الْحَدِيثِ عَمَلِيًّا إِنْ كَانُوا مُوقِنِينَ بِهِ! بَأَن يَتَصَبَّحُوا بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ، ثُمَّ يُشَقُّوا سُمًّا مِخْبَرِيًّا فَتَأْكُلُ! ثُمَّ لِيُنْظَرَ هَلْ يَدْفَعَنَّ عَنْهُ الْمَوْتَ كَمَا يَزْعَمُ حَدِيثُهُمْ!؟

(١) «القرآن وكفى» (ص/١٥٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِيِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ التَّصَبُّحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخَطَأِ الْمُتَكَرِّرِ عِنْدَ الْمُتَكْرِنِ لِصِحَاحِ الشُّنَنِ عِنْدَ الظُّطَرِّ فِي الْأَخْبَارِ، إِغْفَالُهُمْ لِلْقِيُودِ الَّتِي تَكْبَحُ جِمَاحَ الْخَطَابِ أَنْ يُفْهَمَ عَامًّا عَلَى إِطْلَاقِهِ! وَذَلِكَ أَنَّ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ يَجْرِي فِي سِيَاقَاتٍ لَفْظِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ، وَتَحْتَفُّ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ مَا يَسْتَوْجِبُ حَمْلَهُ عَلَى مَعْنَى مُقَيَّدٍ دُونَ عَمُومِ ظَاهِرِهِ، وَأَمثلة ذلك مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَبْثُوثَةٌ فِي بَابِ مَا يُخَصَّصُ بِهِ عَمُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ^(١).

فَمَا أَوْقَعَ الْمُبْطِلِينَ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ مُنْزَلَقَ مَنْهَجِيٍّ فِي تَفْسِيرِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، مُتَمَثِّلٌ فِي أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: حَمْلُهُمْ لِلْفَظِ (التَّمَرِ) فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ عَلَى عَمُومِ جَنْسِهِ، دُونَ نَظَرٍ فِي الرُّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَةِ بِنَوْعِ مُعَيَّنٍ مِنْهُ.

ثَانِيَهُمَا: حَمْلُهُمْ لَفْظِ السَّمِّ فِيهِ عَلَى كُلِّ سَمٍّ قَاتِلٍ وَغَيْرِ قَاتِلٍ، مِنْ غَيْرِ تَنْقِيبٍ عَنْ مَقْصِدِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَلَا مُرَاعَاةِ الْقَرَائِنِ الْمُحْصَلَةِ لَذَلِكَ.

(١) انظر «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٣٠٩/١)، و«المعجم» للشيرازي (ص/٣٢)، و«البرهان» للحويني (١٥٧/١).

فأما العموم الأول: فالصحيح أن الحديث لم يَعرِ كلَّ تمرٍ من أيِّ بلدٍ كان، بل هو مخصوصٌ بتمرِ العَجوة المَدَنِي^(١).

وذلك: أنَّ الحديثَ مداره على عامرِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقاص، يرويه عن أبيه، رواه عن عامر هذا اثنان من ثقاتِ أصحابه، بلفظين مختلفين: هاشم بن هاشم^(٢)، وأبو طوالة عبد الله بن الرحمن^(٣).

فأما (هاشم بن هاشم): فرواه عنه بلفظ «تمرَاتِ عَجوة»، ورواه عن هاشم جماعة من الرواة كلُّهم اتَّفَقوا على لفظِ العَجوة^(٤).

وأما (أبو طوالة): فرواه عنه بلفظ «سبع تمرَاتٍ» دون تقييدٍ بالعجوة، وإن كان القيد في روايته هو يَبْقَعُ زرعها: «ما بين لابتِّها»^(٥)، أي لابتِي المدينة.

وقد ذكر أبو طوالة أنَّ لفظَ «العَجوة» لا يحفظه هو في الحديث، وإنَّما يَسْمَعُه مِنَ النَّاسِ^(٦)؛ على أنَّ أصحابه قد اختلفوا عليه أيضًا! فرواه عنه بعضهم بزيادة لفظ «العجوة»^(٧).

وعندي أنَّ رواية هاشم بن هاشم التي بلفظ «العجوة»، أصوبٌ من رواية أبي طوالة، لبعضِ مُرْجَحَاتِ، منها:

أولاً: عدمُ اختلافِ أصحابِ هاشم عليه في لفظ «العَجوة»، عكسَ رواية

(١) انظر «شرح النووي على مسلم» (٢/١٤-٣)، ويخصُّها بعضهم بِعَجوة البَالِيَةِ تحديداً، لورود حديثٍ فيها سيأتي قريباً.

(٢) هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص القرشيُّ الزهريُّ، ثقة، ممن عاصروا صفار التابعين، توفي في بضع وأربعين ومائة من الهجرة، انظر «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٠).

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاريُّ النجاشيُّ، أبو طوالة المدنيُّ، قاضيُ المدينة، ثقةٌ ممن صفار التابعين، توفي (١٣٤هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٥/٣٣).

(٤) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٣٩/١٠).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٦) «المستخرج على مسلم» لأبي عوانة (١٨٩/٥).

(٧) انظر «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٦١/١٤)، و«شرح السنة» للبخاري (٣٢٥/١١).

«التَّمَرَات»، فالخلاف عن راويها أبي طوالة قَوِيٌّ، إذ في الرواة عنه مَنْ يذكر لفظ «العَجوة» بدل «التَّمَرَات»، وهنا يُقَدِّم المُتَّفَق عليه على المختلف فيه^(١).

ثانيًا: لتخصيص «العَجوة» شواهد في أحاديث أخرى، منها:
ما جاء عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً -أَوْ: إِنَّهَا ترياق- أَوَّلُ الْبُكَرَةِ»^(٢).

وعن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «العَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السَّمِّ»^(٣).
وهذا القول بتخصيص ما في الحديث بعَجْوَةِ الْمَدِينَةِ أَوْ (الْعَالِيَةِ)^(٤) مَذْهَبُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مع اختلافهم في مَزَيَّتِهَا الَّتِي لِأَجْلِهَا اخْتُصَّتْ بِذَلِكَ النَّائِبِ فِي السُّمُومِ وَالسَّحَرِ دُونَ سَائِرِ التَّمُورِ^(٥).

حَتَّى الَّذِينَ صَحَّحُوا رِوَايَةَ أَبِي طَوَالَةَ فِي «التَّمَرَاتِ»، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مُقَيَّدًا بِرِوَايَةِ الْعَجْوَةِ -كِعَامَّةِ شُرَاحِ الْحَدِيثِ-، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُقَيِّدْهَا بِذَلِكَ، فَجَعَلَ حُكْمَ الْعَجْوَةِ يَشْمَلُ التَّمَرَ عَمُومًا^(٦)، بِأَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْعَجْوَةِ مِنْ بَابِ التَّخْصِصِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لِمَزِيدِ خُصُوصِيَّةٍ أَوْ اهْتِمَامٍ، فَلَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ.

وَعَلَى كُلٍّ سِوَاةٍ قَلْنَا بِهَذَا أَوْ ذَاكَ، فَإِنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ أَنَّ نَوْعَ التَّمَرِ فِي الْحَدِيثِ: مَا كَانَ نَاحِيَةً بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ «تَخْصِصَ تَمَرِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ وَاضِحٌ مِنْ أَلْفَاظِ الْمَتْنِ»^(٧).

(١) وَلَعَلَّهَا هَذَا مَا دَعَا الْبُخَارِيَّ لِلِاقْتِصَارِ عَلَى إِخْرَاجِ رِوَايَةِ «العَجْوَةِ» عَنْ هَاشِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، دُونَ رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَشْرَةِ، بَاب: فَضْلُ تَمَرِ الْمَدِينَةِ، رَقْم: ٢٠٤٨).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (ك: الْوَلِيمَةِ، بَاب: عَجْوَةُ الْعَالِيَةِ، رَقْم: ٦٦٨٢).

(٤) الْعَالِيَةُ: مَا كَانَ مِنَ الْحَوَاطِطِ وَالْقُرَى وَالْمَعَارَاتِ مِنْ جِهَةِ الْمَدِينَةِ الْعَلِيَا مِمَّا يَلِي نَجْدًا، وَالسَّافِلَةَ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى مِمَّا يَلِي تِهَامَةً، انْظُرْ «شَرْحَ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٣/١٤).

(٥) انْظُرْ أَقْوَالَهُمْ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢٣٩/١٠).

(٦) كَمَا تَرَاهُ. مَثَلًا. فِي تَبْوِيهِ أَبِي عَوَانَةَ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٨٩/٥) قَالَ: «بَاب: بَيَانُ فَضْلِ التَّمُورِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَأَنَّ مِنْ تَصْنِيعِهَا بَسِيعُ تَمَرَاتٍ لَمْ يَضُرَّهُ سَمٌّ».

(٧) نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ بَعْضِ شُرَاحِ «مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ» فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٠/١٠).

فَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ إِلَى تَعْمِيمِهِ عَلَى كُلِّ تَمْرٍ -مَدَنِيًّا كَانَ أَمْ غَيْرِهِ-
فَقَدْ أَبْعَدَ التَّجَعُّعَ بِذَلِكَ! لِأَنَّهُ أَلْغَى بِهِ الْقَيْدَ الصَّرِيحَ فِي اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ مِنْ غَيْرِ
مَقْتَضٍ صَحِيحٍ.

نعم؛ قد أثبتت الدراسات المختبرية الحديثة نجاعة الثُمر عمومًا في الوقاية
من أثر السُّموم، لكنّها لا ترقى أن تُلغى القيد الوارد في الحديث، فليس في نصّ
الحديث ما يَنْفِي أن يكون في باقي أنواع الثُمر شيءٌ من تلك الفاعلية الموجودة
في عجوة المدينة، كما ليس فيه ما يَنْفِي أن يكون في باقي ثُمر الدنيا شيءٌ من
الأثر الذي يحدثه تمر المدينة، .. لكنّه يبقى شيئًا من كل!

وعلى فرض اشتراك سائر الثُمر للعجوة في جنس التأثير في السُّموم
والأسحار، فإنّ عجوة المدينة أكمل الثُمر وأنجعها في الوقاية من السَّم
والسُّخر، ووقاية غيرها ناقص بالنسبة إلى ما في العجوة من بركة، فلاجل
ذا تقصّدها النبي ﷺ في لفظ حديثه بالوصية دون غيرها من الثُمر^(١).

وأما في ما يتعلق بخلط المُعترضين في فهم لفظ «السَّم» الوارد في
الحديث:

فإنّ السُّموم في عُرفِ كلام العرب لا ينحصر في ما يقتل، بل يطلقونها
ويقصدون ما يضرُّ منها جدًّا وإن لم يقتل، ولذا ترى شِمْرًا^(٢) يقول: «ما لا يقتل
ويَسُمُّ فهو: السَّوَام، لأنها تَسُمُّ، ولا تبلغ أن تقتل، مثل: الزَّنبور، والعقرب،
وأشباهها..»^(٣).

(١) الغريب أن يجنح بعض الباحثين إلى ترجيح رواية «الثمرات» على رواية «العجوة» بما لم يسبقه إليه أحدٌ
من الأئمة، لُيُثبت به شمول هذا التّع الوارد في الحديث لعموم الثُمر كيفما كانت، أعني: به (د. جميل
أبو سارة) في رسالته «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» (ص/٢٤٣)، اعتمادًا منه على
تلك البحوث المخبرية التي ثبتت أثر الثُمر في الوقاية من السُّموم! ونسي أنّ البحوث التي اعتنقها في
بحثه هذا لم تعتمد على ثُمر المدينة البتّة، لا من عجوة ولا غيرها! في حين أنّ اللفظ الذي رجّحه فيه
«.. تمرات مما بين لابتيها» أي: أنّها مُقيّدة بتمرور المدينة فقط! فانعدم الترابط التام بين المدلول وما
يظنّه دليلًا له.

(٢) شِمْرُ بْنُ حِمْدَوْنَةَ أَبُو عَمْرٍو اللُّقَوِي: أديب خراسان، كان رأسًا في العربية والآداب، وكان من أئمة
السنة والجماعة، توفي (٢٥١-٢٦٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩٧/٦).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/٢٢٤)، و«الترغيب» لأبي عبيد الهروي (٣/٩٣٥).

فحين هنا أوتي المُعْتَرِض، مِن ظَنِّهِ أَنَّ المَعْنَى هو ما تَبَادَر إلى ذهنه مِن السُّمُوم الكِيمَائِيَّة المُسْتَحْدَثَةُ الفَتَّاكَةُ فِي الحِين! كَمَا دَّة (البوتولينوم)، أَوْ غَاز السَّارِين مِثْلًا، وَهَذَا مَعْنَى مَا أَعْبَدَ أَنْ يَقْصِدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْحَدِيث، فَإِنَّ هَذَا النَّوعَ قُلَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ النَّاسُ فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ فِي حَكْم النَّادِر جَدًّا، وَمُحَالٌ أَنْ يَقْصِدَ بَوْصِيَّتَهُ أُمَّتَهُ شَيْئًا نَذْرَ أَنْ يَقَعَ فِيهِمْ.

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَا أَنَّ السَّحَرَ لَمَّا كَانَ مُنْتَشِرًا فِي النَّاسِ، وَهُمْ مُبْتَلُونَ بِهِ مِنْذُ الْقَدِيمِ، أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ بِمَا يَدْفَعُهُ عَنْهُمْ، وَدَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ هَذِهِ تَرْجِّحُ أَنْ يَكُونَ «السَّم» مِثْلُ «السَّحَر» عَلَى مَعْنَى يَكْثُرُ تَلَيُّسُ النَّاسِ بِهِ، وَكَثْرَةُ بِلَوَاهِمِ بِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ الْأَنْسَبُ عَلَى ذَلِكَ: مَا كَانَ فِي الْأَشْرَبَةِ وَالْأَطْعَمَةِ الرَّدِيئَةِ أَوِ الْمُتَعَفَّنَةِ، أَوْ مَا يَسْتَنْشِقُهُ النَّاسُ مِنَ الْأَبْخَرَةِ وَالْدَّوَاخِنِ الْمُضِرَّةِ فِي الْهَوَاءِ، أَوْ فِي مَا يَكُونُ مِنْ سُمُومِ الزَّنَابِيرِ وَالْعَقَارِبِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْحَشَرَاتِ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي مُسَمَّى السَّم لَفَةً وَعَرَفًا.

فَهَذَا هُوَ الْأَقْوَمُ فِي الْمُرَادِ بِلَفْظِ «السَّم»، وَالْاِنْصِرَافُ عَنْ ظَاهِرِ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ أَمْرًا مُحَدَّثًا عِنْدَ فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ، بَلْ قَدْ دَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُ مُحَقِّقِيهِمْ، كَمَا تَرَاهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَيْمِ فِي قَوْلِهِ: «يَجُوزُ نَفْعُ الثَّمَرِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ السُّمُومِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَيَجُوزُ نَفْعُهُ لَخَاصِيَّةِ تِلْكَ الْبَلَدِ، وَتِلْكَ التُّرْبَةِ الْخَاصَّةِ مِنْ كُلِّ سَمٍّ»^(١).

وَالَّذِي سَوَّجَ لَنَا الْقَوْلَ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ السُّمُومِ أَنَّهُ الْمَعْنَى بِالْحَدِيثِ لَا مُطْلَقًا: مَا عَيِيَ عَنْهُ الْمُتَعَجِّلُونَ فِي الطَّعْنِ عَلَى الْحَدِيثِ، مِنْ تِلْكَ الْبَحُوثِ وَالْدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُتَكَاثِرَةِ الْمُجَرَّاةِ عَلَى الثَّمُورِ، حَيْثُ أُثْبِتَتْ أَثَرُهَا الْوَقَائِي مِنْ أَنْوَاعِ السُّمُومِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا الْإِنْسَانُ فِي جَيَاتِهِ الْيَوْمِيَّةِ.

فَمِنْ تِلْكَ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ: بَحْثُ مُحْكَمِ نَشْرِهِ الدُّكْتُورَانِ: عَبْدِ الْكَرِيمِ السَّلَالِ، وَأَحْمَدُ دَيْسِي، فِي مَجَلَّةٍ عِلْمِيَّةٍ تُصَدِّرُهَا جَامِعَةُ «كَامْبَرِيْدْج» الْبَرِيطَانِيَّةِ،

(١) فزاد المعاد (٩٢/٤).

بعنوان: «دراسة تأثير خلاصة التمر على إبطال مفعول سم الحية والعقرب»، حيث «تم إعطاء أربعة مُتبرِّعين من (٩-١١) حبة تمر لكل منهم، وقد أخذت منهم قبل هذا عَيِّنات من دماهم، وكذا بعده بحوالي خمس ساعات. فكشف الاختبار أنَّ عَيِّنات الدَّم الَّتِي أُخِذَتْ بعد تناول التمر كانت مقاومة لِسُمِّ الأفعى بنسبة (٨٣%)، ثُمَّ وَجِدَتْ الدَّرَاسَةُ أنَّ إعطاء (٥٥%) من خلاصة التمر أبطلت حوالي (٣٤%) و(٧١%) من النِّشاط السُّمِّي للأفعى والعقرب على الثَّوَالِي، وأن (٢٠%) من خلاصة التمر أحبطت المفعول بنسب ما بين (٨٧%) و(١٠٠%)»^(١).

هذا؛ والتمر المُستعمل في تلك التَّجربة من أَرْدُن أنواع التمر المتوافرة في أسواقِ الأردن!^(٢) ليس هو من عجوة المدينة، ولا من أيِّ تمرها كلُّه! بل قبل شهرين من الآن، تحصَّلت جامعة قابوس بسلطنة عُمان، على براءة اختراع من قِبل المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع، عن اكتشاف طبييِّين عندها لدواء مُستخلص من تمر العجوة، يحمي المُصاب من أخطار لدغات الأفاعي في غضون دقائق معدودة!^(٣)

وأما دراسات الغريبيين لجدوى فاعليَّة التمر في السُّموم: فكثيرة أيضًا، أذكر منها على -سبيل التَّمثيل- دراسةً حديثة نشرتها المجلة العلميَّة البريطانيَّة The conversation^(٤)، اِهتدى فيها بعض الباحثين الفرنسيِّين بمعِيَّة باحثٍ سوريٍّ يُدعى:

(١) للنظر في تفاصيل هذه الدراسة، يُرجى مراجعته في:

Inhibition of hemolytic activity of snake and scorpion venom by date extract, biomedical letters, 56-51, 1997.

(٢) كما يُخبر د. السَّلال القائم بالتَّجربة، انظر «أثر العلم التَّجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» لد. جميل أبو سارة (ص/٢٣٧).

(٣) انظر الخبر في جريدة «الوطن» العُمانِيَّة، على صفحتهم الإلكترونيَّة، منشور بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٨م، وقد بُثَّ الخبر في عدَّة قنوات فضائيَّة.

(٤) مقال لـ (دينيس مورفاي denis J murphy) بموقعهم الإلكتروني الرَّسمي بعنوان:

"How date palm seeds can remove toxins from the environment" July 26,2016.

د. عبد السميع هنانو: إلى استخدام خلاصة الثوم لمعالجة بعض السموم المنتشرة في بعض البساتين جرّاء الحروب والتلوثات الصناعية، والمعروفة بـ (الدّيوكسينات)، وهي تتراكم في المجاري المائية والتربة.

ذلك أنهم وضعوا مُستحلب الثمر في ماءٍ به كمية من سمّ (الدّيوكسينات)، فتفاجأوا باختفاء هذه المادة السّميّة في غضون دقيقة واحدة!

وقد هدّتهم التجربة إلى استخدام هذا العلاج الحيوي لمعالجة السموم الأخرى المنتشرة في أرجاء العالم كلّهُ، مُؤكّدين في ختام بحثهم هذا على «أنّ نخيل الثمر أكثر فوائد ممّا كان أجدادنا يتصوّرونه!».

ودراسة أخرى هي أعجب من اختها السّالفة: أجراها باحثون بريطانيون، ما دفعهم إلى القيام بها إلا وقوفهم على حديثنا هذا في فضل العجوة وتمر المدينة! فوجدوا الأثر البالغ الذي يُحدثه الثمر في العمليّة المناعيّة للكبد ضدّ السموم.

وإدراك أهميّة هذه التّجربة يتمّ بمعرفتنا أنّ العمليات الاستقلابيّة (الأبيض) هي عمليّات متواصلة في جسم الإنسان، ينتج عنها ما يُسمّيه الأطباء بـ «الجزئيات الحرّة»، وهي مركّبات تفاعليّة إذا تُركت تسبّب في أمراض جسيمة، ومنها تسارع عمليّات الهدم في خلايا البدن، والوقوع في الشيخوخة المبكّرة.

وقد اكتشف الأطباء أنّ في الكبد إنزيماً مسؤولاً عن إبطال مفعول السموم التي تتخلّف عن عمليّات (الأبيض) هذه، ولذا ترتفع نسبة هذا الإنزيم في الدّم في حال دخول السموم في الجسم، وعند تجريب إطعام سبع تمرات لأناس كلّ يوم ولمدّة شهر، كما فهموه من الحديث، وجدوا أنّ مستوى ذلك الإنزيم في الدّم قد صار في الحدود الطّبيعيّة. وبعد فحص هؤلاء في نفس التّجربة، وجدوا أنّ مُعدّل الإنزيم لا يرتفع مع دخول السموم إلى الجسم، ممّا دلّ على أنّ الجسم استغنى عن إفراز الإنزيم، لوجود وقاية قويّة فيه سابقه!

لقب أكدت هذه الدّراسة جمعيّة بريطانيّة تُدعى "telepathy"، تهتمّ بظاهرة الاستجلاء البصريّ والسّمعي، حيث أخذت عيّات دم من أناسٍ يتعرّضون للتّسمّم بمادّة الرّصاص من عوادم السيّارات، أو صناعة البطّاريات ونحو ذلك، وممن

يُعانون مِن مشكلي عُتصر. (الكاديوم)، الَّذي يُوَدِّي إلى الفشل الكلوي وبعض التَّسُمَّات الخطيرة في الجسم، فوجدوا:

أَنَّ الْمُتَطَوِّعِينَ حين تناولوا سبع تمراتٍ كلَّ يومٍ على الرِّيق، قَلَّتْ نِسْبَةُ السُّمُومِ جَدًّا في أجسامهم، لِغِنَى الثَّمَرِ بِالموادِّ الفيتوكيماويَّةِ الَّتِي تقاوم السُّمُومِ الدَّاخِلِيَّةَ، وذلك بحسْرِها تحت بشرة الجلد، أو إذابتها وإخراجها عبر البولِ والبُرَّاز، فَضْلاً عن مقاومتها للجزيئات الحُرَّةُ النَّاتِجَةُ عن (الأنفُس) والأكسدة في الجِسم، فعَمِلَت خلاصة الثَّمَرِ الْمُتناولة عملَ المُضادَّاتِ الطَّبيعيَّةِ للسُّمُومِ في الكَبِدِ.

وقد نشرت هذه الجمعية البريطانية هذا البحث في مجلَّتِها الدَّورِيَّةِ "Telepathy"، ذكرت فيه رصدَ أجهزة الاستشعارِ لخطِّ طيفٍ مُلتَفٍّ على الجسم تشكُّلٌ بعد هضم الثَّمَرَاتِ، وأنَّ هذه الهالَّةُ تستمرُّ يومًا كاملاً، كما ورد في الحديث تماماً! ^(١) ولعلَّ هذه الهالَّةُ الطَّاقِيَّةُ هي السَّبَبُ في مقاومة طاقةِ الأسحارِ المُتَّجِهَةِ إلى الإنسان إذا أكلها.

فليت المُعتَرِضِينَ على الحديثِ مِمَّنْ ينتسب إلى الإسلام اقتدوا بهؤلاء الإفرنجية في معاملتهم لحديث رسول الله ﷺ معاملةَ المُجْرَبِ المُستفيد! أو لينهم على الأقلِّ أخذوا بنصيحةِ مصطفى السَّباعي قديماً، إذ وَصَّاهم بالتَّريُّثِ في إنكار هذا الحديثِ بِخاصَّةٍ، حيث قال:

«إذا كان الطَّبُّ الحديثُ لم يُوَفِّقْ في اكتشافِ سائرِ خواصِّ العجوة حتَّى الآن، أَقْلَسَ مِنَ الخُطَا التَّسْرُعُ إلى الحكم بوضعه؟ وهل ادَّعى أحدٌ أَنَّ الطَّبَّ انتهى إلى غايته، أو أنه اكتشف كلَّ خاصَّةٍ لكلِّ مِنَ المأكولات والمشروبات والنباتات والثَّمَرِ الَّتِي في الدُّنيا؟»

(١) انظر هذه الدُّراسة في موسوعة «عالم الإنسان: طعام الإنسان وشرابه» للبروفيسور: أحمد شوقي إبراهيم (١٢١٤-٢٠١٤)، وهو زميل كلية الأطباء الملكِيَّةِ بلندن وأدبِرِه، ومستشار الأمراض الباطنيَّةِ وأمراض القلب.

إِنَّكَ لَا تَشْكُ مَعِيَ فِي أَنَّ إِقْدَامَ مُؤَلَّفِ «فَجَرِ الْإِسْلَامِ» عَلَى الْقَطْعِ بِتَكْذِيبِ
هَذَا الْحَدِيثِ جَرَأَةٌ بِالْغَةِ مِنْهُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْبَلَ فِي الْمَحِيطِ الْعِلْمِيِّ بِأَيِّ حَالٍ، مَا
دَامَ سَنَدُهُ صَحِيحًا بِلَا نِزَاعٍ، وَمَا دَامَ مِنْهُ صَحِيحًا عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ، وَلَا يَضُرُّهُ
بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الطَّبَّ لَمْ يَكْتَشَفْ حَتَّى الْآنَ بَقِيَّةٌ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْعَجْوَةِ.
وَيَقِينِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْحِجَازِ مَعَاهِدُ طَبِيبَةٍ رَاقِيَةٍ، أَوْ لَوْ كَانَ تَمَرُ الْعَالِيَةِ
مَوْجُودًا عِنْدَ الْغُرَبِيِّينَ، لَاسْتَطَاعَ التَّحْلِيلُ الطَّبِيبِيُّ الْحَدِيثَ أَنْ يَكْتَشَفَ فِيهِ خَوَاصُّ
كَثِيرَةٍ، وَلَعَلَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتَشَفَ هَذِهِ الْخَاصَّةُ الْعَجِيبَةُ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْيَوْمَ، فَفِي
الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١).
وَهَا قَدْ تَحَقَّقَ مَا رَجَاهُ السَّبَاعِيُّ فِيمَا أوردناه من دَرَاثَاتٍ عِلْمِيَّةٍ،
وَاللَّهُ مَتَمُّ نَوْرِهِ.

(١) «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/ ٢٨٥).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الحبة السوداء شفاء

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ».

قال ابن شهاب: والسَّامُ: الموت، والحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ^(١)؛ متَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(١) وهو ما نُسِّبُهُ فِي زَمَانِنَا بِحَبَّةِ الْبَرَكَةِ، وَكَانَ يُسَمَّى قَدِيمًا بِالْكُمُونِ الْأَسْوَدِ، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فِي حَقِيقَةِ نُسْأَتِهَا، انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٤٥/١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الطَّبْ) بَابِ: الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، رَقْمٌ: ٥٦٨٨، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَدَابُ) بَابِ: التَّنَادِي بِالْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، رَقْمٌ: ٢٢١٥.

المَطْلَب الثاني

سُوقِ المعارضاتِ الفكريةِ المعاصرةِ

لحديثِ الحبةِ السوداءِ

أورد المُعترضون على الحديثِ شبهةً تتكئ على أساسِ رفضِ الطَّب أن تكون تلك الحبة شفاءً لجميع الأمراض، والواقع شاهد على أنها لم تعالج بعض مَنْ تداووا بها، فكيف تُنسب هذه المُبالغة المخالفة للعلم والواقع إلى قولِ المَعصوم ﷺ؟! أليس في رَواجِ مثل هذا الحديث في الأمة «استهزاءً بعقول المسلمين؟!»^(١)، كذا قال أحد المُنكرين.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (صالح أبو بكر): «الحبة السوداء موجودة في كلِّ زمان ومكان بالأطنان، وكان لا بدَّ أن تكتسح أنواع الأمراض والبلاء كما ينصُّ هذا الحديث، وحيث إنَّها لم تفعل شيئاً من ذلك، ولم تعترف معاملة الدواء بفاعليتها على هذا النحو، فإنَّ نسبة هذا الحديث للنبي ﷺ سوف تكون سبباً في تكذيب الأمم المتحضرة!»^(٢).

ويقول (نيازي عز الدين): «لي صاحب أُصيب بالسرطان، واكتشف الأطباء مَرَضه مبكراً، وقالوا له أنَّ بالإمكان شفاؤه -بإذن الله- إذا وافق على جراحةٍ

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» لجواد عفانة (ص/١٤٤٤).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٨).

مبكرة للمرض، لكنه آمن أن الحبة السوداء سوف تشفيه! وظلَّ يستخدمها شهرًا،
إلى أن استفحل المرض، وعجز الأطباء عن تقديم أيِّ عونٍ له، إلى أن
مات!«^(١).

(١) «دين السلطان» (ص/٥٢٤-٥٢٥).

المَطْلَب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث الحبة السوداء

لا شك أنَّ للحبة السوداء فوائد عظيمة في علاج كثير من الأمراض والوقاية منها، وسترى من البحوث الحديثة ما يزخر بالتجارب المثبتة لتأثير هذه النبتة المباركة في ما يُعجز عن إحصائه من الأدوية المتنوعة التي تصيب الناس.

لكنَّ النبي ﷺ في حديثه عن فضل الحبة السوداء في شفاء الأدوية، لم يُرد الاكتفاء بها عن التداوي لكلِّ مريض بما يناسبه من الأدوية الأخرى، فهو نفسه لم يصفها لكلِّ مريض اشتكى له! بل كان يُرشد أحياناً إلى العسل لِمَن استطلق بطنه، وأحياناً بالحجامة لِمَن أوجعه رأسه .. إلخ.

وهذا الحديث المشهور لا ريب أنَّه مُتداول في الأمة منذ عصر الصحابة ثمَّ التابعين وأتباعهم إلى يومنا هذا، لم يُنكره أحدٌ منهم بدعوى أنَّ الطب والواقع يكذِّبه، كما يدَّعيه مُتعلِّلة المعاصرين، لأنَّ أحدًا من عقلاء السلف ولا الخلف فهم منه ما فهمه هؤلاء من كفاية الحبة السوداء وحدها في شفاء جميع الأمراض. ومن تأمل ألفاظ الحديث، بانَّ له الخلف الكبير. بين المُراد منها وبين ذاك الفهم المُحدث، فإنَّه لو قدَّرنا مَجِيء لفظ الشِّفاء بالتعريف في الحديث هكذا: «.. هو الشِّفاء لكلِّ داء» لرُبِّما لجعلنا ذاك الفهم المُحدث نوعاً اعتباراً وتأويل؛

أما وقد جاء لفظ الحديث في «الصَّحَّاحِينَ» بالتَّنْكِيرِ: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ...»، وفي لفظٍ عند مسلم: «... إلَّا في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ مِنْهُ شِفَاءٌ»^(١): فلا!

بيان ذلك في تقرير أمرين:

الأول: أنَّ هذه الحروف في لفظ المتن (مين) و(في)، تُفهم السَّامِعَ معنى التَّعْبِيعِ والاجتزاء بالحرفِ الأول، أمَّا الحرف الثاني (في) فتجمل الشِّفاءَ مَظْرُوفًا في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ على وجهِ (الظُّرفِيةِ المَجَازِيَّةِ)، وتفيد مجرَّدَ المُلابِسةِ، تصلح للدَّلالةِ على تَخْلُفِ المَظْرُوفِ عن بعضِ أَجْزَاءِ الظُّرفِ، لأنَّ الظُّرفَ يكون أوسعَ مِنَ المَظْرُوفِ غالبًا^(٢)، وإنَّما جِيءَ بهذا الأسلوبِ للدَّلالةِ على تَمَكُّنِ مُلابِسةِ الشِّفاءِ إيَّاهَا، وإيماءً إلى أنَّه لا يقتضي أن يَطْرُدَ الشِّفاءُ بها وحدها في كُلِّ حالةٍ.

ثانيًا: لفظ «شِفَاءٌ» جاء في الحديث نكرةً، «والنَّكرةُ في سياقِ الإثباتِ لا تفيد العموم»^(٣)، بل يفيد ظاهرها الإطلاقَ فقط، أي مُطلقَ الشِّفاءِ، لا الشِّفاءَ المطلق!

فيكون المعنى بادي الرَّأي: أنَّ الحَبَّةَ السَّوْدَاءَ يُقالُ أنَّها (شِفَاءٌ): باعتبارِ شِفايَها لكثيرٍ من الأمراضِ لا كُلِّها، وهو نظير ما قاله المُفَسِّرُونَ في المراد بكونِ العسلِ «فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» [الحَرْكَةُ: ٦٩]^(٤).

لكنَّ لَمَّا وجدنا آخرَ الحديثِ يؤكدُ على عمومِ الأدواءِ بقوله ﷺ فيه: «... لكلِّ داءٍ»^(٥)، قَرَنًا بالدَّلالةِ السَّابِقَةِ دلالةً أخرى تفيد معنى (النَّسْبِيَّةِ) في

(١) أخرجه مسلم في (ك: الآداب، باب: التداوي بالحبة السوداء، رقم: ٢٢١٥).

(٢) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٢٠٩/١٤).

(٣) «المقاصد الشافية» للشاطبي (٢٤٨/٨).

(٤) انظر «الكشاف» للزمخشري (٦١٩/٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٥٦١/٦).

(٥) الأرجح في نظري من أقوال العلماء ما ذهب إليه ابن أبي جمرة. كما في «الفتح» (١٤٥/١٠)، والمباركفوري في «تحفة الأحوذى» (١٦٣/٦) وغيرهما: من بقاء هذا اللَّفْظِ على عمومِهِ، فإنَّ (كُلَّ) من ألفاظِ العمومِ لا تُخَصِّصُ إلَّا بدليل، وتجويز ابن القيم لتخصيصه كما خُصِّصَ قول الله تعالى: «تَذِيئُهُ كُلِّ نَجَسٍ وَأَثَرِ رَبِّهِ» جمع منه بين مَفرَقَيْنِ، فإنَّ الآيةَ يمتنع حملها على العمومِ على ما هو عند كُلِّ عاقلٍ معلوم، أمَّا لفظ حديثنا هذا فحمله على العمومِ مَتَمِّينَ لقوله ﷺ فيها: «... إلَّا السَّامُ»، ومن المقرر في الأصول أن صَحَّةَ الاستثناءِ معيارُ العمومِ.

الدَّواءُ نفسه، أي: أنَّ الحَبَّةَ السَّوداءَ شفاءٌ كاملٌ لبعضِ الأمراضِ، أمَّا باقي الأمراضِ وإن لم تعالجها الحَبَّةُ السَّوداءَ بمفردها، ففيها نِسْبَةٌ مِنْ شَفَائِهَا، فتدخل في تَرْكِيبَةِ الشَّفاءِ بوجه ما، وليس الشَّفاءُ الكاملُ الَّذي لا يُحتاج معه إلى غيره.

وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: «معنى كونِ الحَبَّةِ شفاءً مِنْ كُلِّ داءٍ: أنَّها لا تُستعمل في كُلِّ داءٍ صرفًا، بل ربَّما استُعملت مُفردةً، وربَّما استُعملت مرَّجَّةً، وربَّما استُعملت مسحوقَةً، وغير مسحوقَةٍ، وربَّما استُعملت أَكلاً، وشرباً، وسعوطاً، وضماداً، وغير ذلك...»^(١).

فعلى هذا؛ لا بأس من حملِ الحديثِ على عُمومِهِ لكن بهذا الاعتبار، بأن يكونَ المُراد بذلك ما هو أعمُّ مِنَ الأفرادِ والتَّركيبِ، وهذا لا مَحذور فيه، ولا خروج به عن ظاهر الحديث، بل بهذا التَّأويلِ نكون قد جمعنا بين كِلَا الاعتبارين: التَّبعيضُ في الأدويةِ، والنَّسبِيَّةُ في الدَّواءِ، ليتحقَّقَ كون الدَّواءِ المذكور في الحديثِ شفاءً لكلِّ داءٍ في جميعِ الأحوالِ، سواء كان كاملاً بمفرده، أو بنسبةٍ منه، مع اشتراك غيره معه.

أمَّا أنَّها الشَّفاءُ الكاملُ لكثيرٍ مِنَ الأمراضِ: فأمرٌ معروف عند الأطباءِ بل العامَّةِ في القديم والحديث، والمُتقدِّمون عدَّدوا كثيراً مِنَ العللِ الَّتِي تداويها الحَبَّةُ السَّوداءَ في مؤلَّفاتهم عن الطَّبِّ النَّبَوِيِّ أو الأدويةِ بعامَةٍ^(٢)، والدَّراساتِ الطَّبيَّةِ الحديثة طافحة بذكر مزايا هذه النَّبَّةِ في علاجِ كثير من الأمراضِ^(٣).

وأما أنَّ الحَبَّةَ السَّوداءَ فيها نِسْبَةٌ تدخل في دوائِ كُلِّ الأمراضِ: فذلك لأنَّ المعلومَ بداهةً أنَّ أيَّ داءٍ يصيب جسد الإنسان يكون لسببٍ خارجيٍّ: مثل

(١) فتح الباري (١٠/١٤٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: «الحاوي في الطَّبِّ» لأبي بكر الرازي (٣/٤١٢، ٤١٨)، و«القانون في الطب» لابن سينا (٣/٤٠٩)، وجميع ابن القيم أغلب ما كتبه المتقدمون فيها في «زاد المعاد» (٤/٢٧٦-٢٧٧).

(٣) كسَّكَر البول، وارتفاع ضغط الدَّم، وتلَيُّف الكبد، والرُّبو، والقضاء على الالتهابات البكتيريَّة والفيريوسِيَّة والفيروسِيَّة، بل قدرتها على تخفيض نسبة الدَّهون في الجسم، وحماية المعدة مِنَ التَّقرُّح، وعلاج الفَرْحَة، وحماية الكبد مِنَ السُّموم، وغير هذا كثير انظر «الحبة السوداء في الحديث النبوي والطب الحديث» لـ د. عبد الله باموسى (ص/٢٤)، و«الحبة السوداء» لـ د. عبد الله السعيد (ص/٣٤).

البكتيريا، والفيروسات، والكيماويات، يصاحب هذا السَّبب الخارجي قابليَّةً داخليةً في الجسم لهذا المؤثِّر، ويتمثَّل في ضعفِ الجهاز المَناعي عن دَفْعِ تلك الأوبئة.

وللحِجَّة السوداء القدرة على مقاومة هذه العوامل الخارجية ودفعها عن الجسم، والتَّقليل من خطريها، كما أنَّ لها القدرة على دعم المقاومة الداخلية لجميع الأمراض.

وذلك أنَّها تُقوِّي الجهاز المَناعي في الجسم، وتزيد اللَّمفاويات والمُضادات الحيويَّة، وتحرِّض العوامل المضادَّة للأكسدة التي أكثر الأمراض المُستعصية المتفشية في هذه الأزمان، كأمراض السَّرطان، وتلفِ الكبد والكُلَى وتسمُّمها، ونحو ذلك^(١).

وبهذا نفهم كيف أنَّ فيها نسبةً من شفاء كلِّ داء!

ولا يزال الأطباء عاكفين على استكشاف المزايا العلاجية لهذه النِّبئة المباركة، وتجريبها على شتَّى الأوبئة، والخلوص إلى مقادير دقيقةٍ منها، لخليلها مع أدويةٍ أخرى مساعدة، تناسبًا مع كلِّ مَرَضٍ على حِدة، فليس الشَّأن أن تبلغِ الحَبَّات هكذا كما اتَّفَق، أو تشربه لوحده، ثمَّ ترجو موافقةً ما في الحديث من موعود الشِّفاء، كما فَعَلَ صاحبُ (نِيازي)! والله الشَّافي.

(١) انظر ما يؤكد ذلك من البحوث البعاصرة في «الطَّب منير الإسلام» لد. قاسم سويداني (ص/٧٩).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث نفخ الروح في الجنين

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيثِ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجَمِّعُ خَلْقَهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»^(١)، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا، فَيُؤَمِّرُ بَارِعَ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيءٌ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ .. الحديث، وفي رواية مسلم: «.. ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

وعن حذيفة بن أسيد الغفاريّ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ يُنْتَنَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا، وَبَصَرَهَا، وَجِلْدَهَا، وَلَحْمَهَا، وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رُبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ ..» الحديث، وفي رواية عنه: «أَنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بِإِذْنِ اللَّهِ، لِبُضْعِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ..»، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِ الأوَّلِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

(١) الْمَلَقَةُ: دم عبيط جامد، وسُمِّيَتْ عِلْقَةً لِرطوبتها وتعلُّقها بما تمرُّ به، والمُضْغَةُ: لحمة صغيرة، قال ابن قتيبة: وسُمِّيَتْ بِذلِكَ لِأَنَّهَا بِقَدَرِ مَا يُمَضِّغُ، كما يُقال: عُقْرَةٌ لِقَدَرِ مَا يُغْرِفُ، انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢٩١/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: بدء الوحي، باب: ذكر الملائكة، رقم: ٣٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٤٥).

المَطْلَب الثاني

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لحديث نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ

يرتكز المخالفون لحديث نفخ الروح في الجنين في دعوى بطلانه على شُبهتين:

الشُّبهة الأولى: دعوى التعارض الصريح بين خبري ابن مسعود وحذيفة بن أسيد، وذلك:

أنَّ حديث ابن مسعود رضي الله عنه يجعلُ ظهورَ خَلْقَةِ الإنسان ومعهما الْكِتَابَةُ الْمَلَكِيَّةُ بعدَ الأطوارِ الثلاثةِ لخلق الجنين، وكلُّ طَوْرٍ منها يستغرقُ أربعينَ يومًا، أي بعدَ مائةٍ وعشرينَ يومًا؛ بينما يجعلهما حديثُ ابنِ أسيد رضي الله عنه بعدَ الأربعينِ الأولى، لا الثالثة!

وفي تقرير هذا الإشكال بين الحديثين، يقول (محمَّد الغزالي): «بين الروايتين تفاوت واضح، فالأخيرة تُفيد أنَّ الْكِتَابَةَ الْمَذْكُورَةَ بعدَ أربعةِ شهورٍ، والأولى تُفيد أنَّ الْكِتَابَةَ بعدَ اثنين وأربعينَ يومًا»^(١).

الشُّبهة الثانية: مناقضة حديث ابن مسعود رضي الله عنه لِمُكْتَشَفَاتِ عِلْمِ الْأَجِنَّةِ الْبَشَرِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، الْقَاطِعَةِ بِأَنَّ الْجَنِينَ إِنَّمَا يَتَشَكَّلُ عَلَى خَلْقَةِ الْإِنْسَانِ خِلَالَ سِتَّةِ

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٥).

أسابيع، أي بعد أربعين يومًا ونحوها، وأنَّ مَرَحَلَتِي المَلَقَةُ والمُضَغَّة هما ضِمَنَ هذه المَدَّة، وليس ذلك بعد مائةٍ وعشرين يومًا في ظاهر حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وفي تقرير هذا الاعتراض على الحديث، يقول جواد عفانة: «هو مَرْدُودٌ مِنَّا، لأنَّه مخالفٌ للعلم، وما بُتَّ يَقِينًا أَنَّ الجنين يَتَشَكَّلُ ويصبح خَلْقًا آخَرَ على صورة إنسان بعد سِتَّةِ أسابيع»^(١).

(١) «دور السُّتة في إعادة بناء الأُمَّة» (ص/١٦١).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث نفخ الروح في الجنين

أما دعوى المُعترض التَّخالف بين حديث ابن مسعود وحديث حذيفة بن أسيد، في كون الأول يُثبت الكتابة والتَّخْلِيْق بعد الأربعين الثالثة، بينما يجعلها الثاني بعد الأربعين الأولى.

يُقال في جوابه: لا تعارض في واقع الأمر بين متنيهما، ووجه الجمع لائْتِج بين الخبرين، لكن لِمَنْ أعطاهما حَقَّهُما مِنَ النَّظَر، وكانت له ذائِقَةٌ لُغَوِيَّةٌ سليمة. فأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه: فلا تُنْكَرُ أَنَّ ظاهِرَهُ يُفيد عند التَّجْريد أَنَّ لكلِّ طَوْرٍ من أطوارِ الجنين المذكورة فيه مُدَّةٌ أربعين يوماً، ومجموع ذلك مائة وعشرون^(١).

لِكن حين نظرنا في باقي أدلَّة هذا الباب، ألحقنا هذا الحديث في عدادِ المُجْمَلاتِ المحتاجة إلى مُبَيِّن، كونه ظَنِّيًّا مِنْ حيثِ المَفْهُوم! والسَّبَب في هذا الإجمال والظَّنِّيَّة: أَنَّ قولَه فيه: «مِثْلَ ذلك» يحتمل العَوْدَ عَلَى مَذْكَورَيْنِ في الحديث قبله: إمَّا عَلَى (جمع الخلق)، أو عَلَى (مدَّة الأربعين يوماً).

(١) جعل هذا هو الظَّاهر من الحديث كثير من الأئمة، كالإمام أحمد، حيث سأله تلميذُه ابن هانئ عن الجنين: إلى متى يُنفخ فيه؟ قال: إذا نَمَتْ له أربعة أشهر نُفخ فيه الرُّوح، لحديث عبد الله: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَمْكُثُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا...» الحديث، وانظر «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (رقم: ٩٦٤)، و«شرح مختصر الخرقى» للزُّرْكَشِيِّ (٢/ ٣٣٤).

فإن قلنا برجوعه إلى الثاني -أي المدة-: اختلَّ التَّأَلُّفُ بينه وبين حديثٍ حذيفة حقًّا، إذ معنى ذلك: أنه يُثبت لكلِّ مرحلةٍ مِنَ أطوارِ التَّكْوِينِ الجَنِينِيّ الثلاثةِ أربعينَ يومًا، ومجموع ذلك مائة وعشرون، وهو بهذا مناقضٌ لحصرِ حديث حذيفةٍ للأطوارِ كُلِّها في مدَّةِ الأربعينِ الأولين، ومخالِفٌ لمكتشفاتِ علم الأجنة^(١).

أما لو قلنا برجوعه إلى الأوَّل -أي أنَّ قوله «مثل ذلك» عائِدٌ على (جمع الخلق)-: فحينئذٍ تتحقَّقُ بُعَيْثُنَا مِنَ انتِفَاءِ التَّخَالُفِ، إذ به تخلو رواية ابن مسعود من تحديد مدَّةٍ كُلِّ طورٍ على حدة، ويكون حديث حذيفةَ كالمُفَصَّلِ والمُبَيَّنِّ له، حيث دلَّ على انطواءِ تلكِ الأطوارِ في مدَّةِ الأربعينِ الأولى مِنَ تَكْوِينِ الجَنِينِ، وعقِبَ ذلك تأتي الكتابةُ وتخلِّقه خلقًا آخرَ.

القصدُ من هذا: أنَّ اسمَ الإشارةِ في قوله «مثل ذلك» لمَّا كان لفظًا يمكن صرفه إلى واحدٍ من اثنين ذُكِرَا قبله في الحديث -وهما: جمع الخلق، أو مدَّةُ الأربعين- كان بذًا لفظًا مُجْمَلًا، يحتاج إلى تعيينٍ أحدِ المعنيتين السَّالِفَيْنِ دون الآخر.

والَّذي بَيَّنَ لنا هذا المُجْمَلُ وَعَيَّنَ المقصودَ باسمِ الإشارةِ فيه: صريح حديث حذيفة رضي الله عنه، حيث يمتنع به حملُ اسمِ الإشارةِ في حديث ابن مسعود في قوله «مثل ذلك» على المدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ، ولأُ تخالف الحديثانِ بذلك كما قلنا.

والَّذي يَدُلُّكُ على لزومِ حملِ مُجْمَلِ حديثِ ابنِ مسعود رضي الله عنه على مُبَيَّنِّ حديث ابن أسيد: الروايةُ الأخرى لحديث ابن مسعودٍ نَفْسِهِ عند مسلم، حيث جاءت بزيادة «في ذلك»، وذلك في قوله: «... ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضَغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»، أي: في ذلك الوقتِ نَفْسِهِ الَّتِي يَجْمَعُ فِيهِ خَلَقُ الجَنِينِ أربعينَ يومًا، هذا الظَّاهِرُ مِنْ معناها.

(١) انظر «نمُو الإنسان» من مرحلة الجنين إلى مرحلة المَسْنُونِ: لأمال صادق، وفؤاد أبو حطب (ص/١٥٧-١٦٢).

ولا يُقال هنا ما قاله بعض العلماء من أنَّ لفظَ «في ذلك» في رواية مسلم إشارةً إلى المحلِّ الَّذي اجتمعت فيه النُّطفة^(١)! فكأنَّكَ تقول: (ثمَّ يكون في بطنِ أمِّه علقَةً مثلَ ذلك، ثمَّ يكون في بطنِ أمِّه مُضْغَةً مثلَ ذلك . .): فإنَّ في هذا تكرارًا لا يفيد الحديثَ معنًى جديدًا، ولسانُ النَّبيِّ ﷺ أبلغُ وأفصحُ مِن أن ينسبَ بمثله!

ومِمَّا يُؤكِّد أيضًا ما قرَّرنَاهُ مِن عَوْدِ اسمِ الإشارةِ في قوله «في ذلك» إلى مدَّةِ الأربعينِ الأولى غير حديثِ حذيفة بن أسيد:

حديثٌ عن جابر بن عبد الله ﷺ يرفعه: «إذا استقرَّتْ النُّطفةُ في الرَّجَمِ أربعينَ يومًا -أو أربعينَ ليلةً- بَعَثَ إليها مَلَكًا . .» الحديث^(٢).

وهذا موافق لحديث حذيفة بن أسيد ﷺ في جعل الكتابةِ بُعيدَ الأربعينِ الأولى، وحينها ينتهي طَوْرُا العَلَقَةِ والمُضْغَةِ، وَيَتَشَكَّلُ الجنينُ على صورةِ الإنسان، وهو معنًى قوله: «يُجَمِّعُ خَلْقَهُ».

هذا؛ مع أنَّ جمهورَ الشُّراح قد نحووا إلى خلافِ هذا التَّقْديرِ!^(٣) حيث تَنَاقَبوا على القولِ بأنَّ أطوارَ الجنينِ المذكورةِ في حديثِ ابنِ مسعود ﷺ تستغرق مائةً وعشرينَ يومًا بمجموعها؛ فللنُّطفَةِ أربعونَ يومًا في الرَّجَمِ، وللعلَقَةِ أربعونَ أخرى، وللْمُضْغَةِ أربعونَ ثالثة، فهي أربعونَ ثَلَاثَ تستغرقها أطوارُ تَخَلُّقِ الجنينِ على هيئةِ الإنسان؛ ووافقهم على ذلك كثيرٌ مِنَ الفقهاء، فَرَبَّوْا على هذا

(١) كذا قال القرطبي في «المفهم» (١٦/٢٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ١٥٢٦٨)، وقال مُخرِّجوه: «صحيح لغيره».

(٣) انظر «إكمال المعلم» للفاضي عياض (١٢٦/٨)، و«الإفصاح» لابن هبيرة (٣٤٩/٦)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٩٠/١٦)، و«الثمين» للطوفي (ص/٨٥)، و«الكاشفة» للطبي (٥٣٤/٢)، و«المفهم» للقرطبي (١٦/٢٢)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١٥٧/١-١٥٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٨٤-٤٨٩)، و«التيسير بشرح الجامع الصغير» للمُنَاوِي (٢٦٣/١)، و«كوثر المعاني» للخضر الشنقيطي (١٢٧/٦)، وغيرهم كثير.

الفهم للحديث مسائل عديدة، تتعلّق بما تلقىه المرأة ممّا يثبت به حكم النفاس، وتنقضي به العدة والاستبراء، وتصير به المرأة أمّ ولد، ونحو ذلك من مسائل الفروع^(١).

ولذلك نراهم يتكلّفون تفسيرَ حديث حذيفة بن أسيد وتوجيهه! فمنهم من حمّله على بعض الأجنّة، وحملَ حديث ابن مسعود على البعض الآخر، بدعوى تخصيص كلِّ واحدٍ من الحديثين بالآخر^(٢)! وهذا مناقضٌ لدلالة العموم في كلا الحديثين وسياقهما.

ودَهَب آخرون، كابن الصّلاح^(٣) وتبعه ابنُ تيمية^(٤) وابن القيم^(٥): إلى إمكان أن تكون الكتابةُ المَلَكِيّة مرّتين، جمعًا بين الحديثين، فتكون الأولى عقيب الأربعين كما في حديث حذيفة، ثم تكون الثانية عقب المائة والعشرين كما في حديث ابن مسعود^(٦)؛ وزاد ابن تيمية: احتمال أن تكون ألفاظُ حديث حذيفة بن أسيد لم تُقبض حقَّ الضبط، ولهذا اختلّفت رواؤه في ألفاظه^(٧)!

فكذا قال الفريقان؛ وكلا الاحتمالين عندي بعيد.

فأما كون الكتابة مرّتين: فالأظهر من الحديثين أنّها واحدة^(٨)؛ وأيُّ فائدة أن تُكرّر الأجوبة على المَلِك مرّتين مُتباعيتين!

(١) انظر مثلاً: «المحلّى» لابن حزم (٢٥٣/٤)، و«بدائع الصنائع» للصاغانى (١٩٥/٣)، و«المقدمات الممهّدة» لابن رشد (٣٢٧/٣)، و«الذخيرة» للقرافى (٣٢٤/١١)، و«نهاية المطلب» للنجوينى (٣٣٧/١٤)، و«المنهى» لابن قدامة (١٢٠/٨).

(٢) وهو صنيع الثّوڤى فى «التّبين فى شرح الأربعين» (ص/٨٦).

(٣) «فتاوى ابن الصّلاح» (ص/١٦٥).

(٤) سيّأتى عزو كلامه.

(٥) «التّبيان فى أقسام القرآن» (ص/٣٤٥)، و«طريق الهجرتين» (ص/٧٤) كلاهما لابن القيم.

(٦) وقريب من هذا الجمع كلام ابن الملقّن فى «التّوضيح» (٩٧/٥).

(٧) «مجموع الفتاوى» (٢٤١/٤).

(٨) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١٦٥/١).

وبقي أن في حديث حذيفة ذكر العظم واللحم، وأنَّ التَّصوِيرَ والتَّخْلِيقَ مُقَارِنَانِ لِلْكِتَابَةِ، وَلَنْ يَكُونَ التَّلْحِيمُ وَالتَّخْلِيقُ مَرَّتَيْنِ بَدَاهَةً^(١)

هذا مع استصحاب خبر القرآن الكريم في مَوَالَاةِ خَلْقِ الْعِظَامِ لَطَوْرِ الْمُضْغَةِ مباشرةً، في قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَوْنًا أَلْعِظَمَ لَحْمًا﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٤]، وخلق العظام إنما هو ثابت في حديث حذيفة رضي الله عنه بعد اثنين وأربعين يومًا، فلازم ذلك أن تكون نشأة المُضْغَةِ قبله في تلك الأربعين الأولى، وليس في الثالثة^(٢).

وهذا عينه ما يؤكده القلب التَّشْرِيحي الحديث^(٣)، كما قد أشرنا إليه سابقًا. وإنَّما تأتي الشُّبْهَةُ هنا على البعض حين يسمع رواية حذيفة: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا . . .» الحديث، فيتبادر إلى فهمه منها أنَّ النُّطْفَةَ استغرقت مدَّةَ الأربعين كلَّها وزيادة، فكيف يكون التَّصوِيرُ بعدها مباشرةً وليست هي بِمُضْغَةٍ بَعْدُ؟!

وعلى ذلك استشكل القاضي عياض ما قرَّناه من المُراد بالحديث، فقال: «التَّصوِيرُ بِإِثْرِ النُّطْفَةِ، وَأَوَّلِ الْخَلْقَةِ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ: غَيْرَ مَوْجُودٍ، وَلَا مَعْهُودٍ»^(٤)؛ فدعاه هذا إلى تأويل التَّصوِيرِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِ (التَّقْدِيرِ).

والأمر على خلاف ما ظنَّ، فليس في الحديث أنَّ جُرمَ النُّطْفَةِ نَفْسُهَا بَقِيَ على حالِها هذه المُدَّةَ كُلَّهَا، وإنَّما في الكلام طَيًّا لأشياء مَعْلُومَةٍ فِي الذِّهْنِ، وَهُوَ

(١) وتأويل ابن الصَّلاح وبعده ابن تيمية وابن القيم لقوله في حديث حذيفة هذا: «فَصَوَّرَهَا» على معنى التَّصوِيرِ الْعِلْمِيِّ التَّقْدِيرِيِّ، أي: فَصَوَّرَهَا قَوْلًا وَكِتَابًا لَا فِعْلًا، فَأَرَاهُ ضَرْبًا مِنَ التَّكَلُّفِ مُخَالَفًا لِمَا ظَاهَرَ مِنْهُ عَلَى الْفَتْوَى، وَإِلَّا فَمَا يَقُولُونَ فِي صَرِيحِ قَوْلِهِ بَعْدَهَا: «فَخَلَقَ سَمْعَهَا، وَبَصَرَهَا، وَجِلْدَهَا، وَلَحْمَهَا، وَعِظَانَهَا»؟ فهذا يابن هذا التَّأْوِيلِ.

(٢) وفي هذا الدَّلِيلُ إِسْطِلَاحٌ لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» (١٥٨/١) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ حَمَلَهُمْ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ: عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ يَنْبَغُ عَلَيْهِ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى وَصْفُ الْمَيِّتِ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ وَصْفُ الْمَلَقَةِ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ وَصْفُ الْمُضْغَةِ، وَإِنْ كَانَتْ خُلِقَتْ قَدْ تَمَّتْ وَتَمَّ تَصْوِيرُهَا.

(٣) انظر «نمو الإنسان» من مرحلة الجنين إلى مرحلة المَسْتَبِينِ لآمال صادق، وفؤاد أبو حطب (ص/٥١).

(٤) «إكمال المعلم» (١٢٧/٨).

أسلوب لغويٍّ سائر، كأن تقول مثلاً مُشِيرًا إلى طفلٍ أمامك: إذا مرَّ بهذا الطُّفل ستُن سَنَةً، فقد قُرِبت قِيامته، وليس معنى هذا أَنَّهُ يَبْقَى طفلًا طيلة هذه السَّتين إلى أن يُمِّمها، أو أَنَّهُ لا ينتقل خلالها إلى طور السَّيبية فالكهولة! وإنَّما طُوي ذكر هذه المراحل في الكلام طَيًّا للعلم بها، كما طُويت في ذلك الحديث مراحل التَّكوين طَيًّا، وإنَّما اقتصر على ذكر طُورِ النُّطفة فيه باعتبارها أصلَ الجنين ومُبْتَدَأه.

وإنَّما في ما يخصُّ التَّشكيك في ضبط ألفاظ حديث حذيفة كما ادَّعاه ابن تيمية، فجوابه:

أَنَّ التَّرَدُّد في عددِ الأيام بين (أربعين) أو (خمسٍ وأربعين) ليس إلَّا في رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، ولا يضرُّه إذا كان أصل الحديث لا يُشكُّ في صحَّته، وحديث ابن مسعود أشدُّ في اختلاف بعض ألفاظه، كما سيأتي تفصيله.

والَّذي اضطرَّ هؤلاء الأئمَّة إلى تكلف تأويل حديث حذيفة بن أسيد: اعتقادهم أَنَّ دلالة حديث ابن مسعود على تخصيص كلِّ طُورٍ مِنَ الأطوار الثلاثة بأربعين يومًا! اعتمادًا على أَنَّ حرف العطف (ثمَّ) في قوله ﷺ: «... (ثمَّ) يكون علقَةٌ مثل ذلك، (ثمَّ) يكون علقَةٌ...» يدلُّ على التَّراخي في التَّرتيب الزَّمَنِي مستلزمٌ للمُغايرة؛ فإذا كانت لمرحلة جمع الخلق الأولى أربعون يومًا، فإنَّ مرحلتِي العلقَة والمُضغة تاتيان بعدها مُستقلَّتَيْن عنها، فليستا ضِمْنها، لأنَّهما مَعطوفتان عليها بـ (ثمَّ)!

والجواب عن هذا أن يُقال:

إنَّ جملة «ثمَّ يُمِث إليه المَلَك...» هي المَعطوفة على قوله: «يُجمع في بطنِ أمِّه»، ومُتعلِّقة به، وليست مُتعلِّقة بما قبله أي قوله: «ثمَّ يكون مُضغةً مثل ذلك...»!

فعلى ذلك يكون قوله: «ثمَّ يكون علقَةٌ مثل ذلك، ثمَّ يكون مُضغةً مثل ذلك» كالجملةِ المعترضةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهي مِن تمام الكلامِ

الأول: «إنَّ أحدكم يُجمَع خَلْقُه في بطنِ أمِّه أربعينَ يومًا...»، فكأنَّها شارحة ومفضَّلة له.

فليس المراد -إذن- أنَّ جُمِلَتِي العَلَقَةُ والمُضْغَةُ تلحقانِ الجملةَ الأولى في الزَّمن، ولا أنَّهما من باب عطفِ المُغايرةِ ولا تمييزًا بين المراحل، بل هذا السُّق في الخطابِ مَحْمَله على أنَّه من ترتيبِ الأخبارِ، لا من ترتيبِ المُخَبِّر به في نفسه، «وذلك جائز مَوْجُودٌ في القرآنِ والحديثِ الصَّحيح وغيره من لغة العرب»^(١).

بيانُ ذلك: أنَّ حرفَ العطفِ (ثمَّ) وإن كان يأتي في الأصلِ لترتيبِ الأخبارِ مع التَّراخي، فإنَّه يُستعمل في كلامِ العرب لغيرِ معنى التَّرتيب أيضًا إن أفهَمَت قرينةُ ذلك.

شاهد هذا التَّخريج من أفصح الكلام:

قَوْلُ رَبِّنا تبارك وتعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِي ۝٩﴾ [البقرة: ٧-٩]، «فالمُرَاد هنا بالإنسانِ: آدم ﷺ، ومَعْلُومٌ أنَّ تَسْوِيَّتَه، وَنَفْخَ الرُّوحِ فيه، كان قبل جعلِ نَسْلِهِ مِن سُلَالَةٍ مِن ماءٍ مَّهِينٍ، لكنَّ لَمَّا كان المقصودُ ذَكَرَه قَدَرَه اللهُ ﷻ في مَبْدِئِ خَلْقِ آدمَ وخلقِ نَسْلِهِ، عَطَفَ ذَكَرَ أَحَدِهِما على الآخرِ، وَأَخَّرَ ذَكَرَ تَسْوِيَةِ آدمَ وَنَفْخَ الرُّوحِ فيه، وإن كان ذلك مُتَوَسِّطًا بين خلقِ آدمَ مِن طِينٍ، وبين خلقِ نَسْلِهِ»^(٢).

فهذا الجِثال القرآنيُّ في صَرْفِ حُرُوفٍ (ثمَّ) عن ظاهِرها، هو عَيْنُ المُرَاد من أسلوبِ التَّعْيِيرِ في حديثِ ابنِ مسعودٍ وهو المُتَعَيِّنُ في تفسيره، وذلك لَكِي: يَتَوافَقُ مع حديثِ حذيفة الصَّريحِ في الدَّلالة على اجتماعِ الأطوارِ الثلاثةِ في الأربعينِ الأولى؛ هذا مِن جِهَةٍ.

(١) انظر «شرح النَّووي على مسلم» (١٦/١٩١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٨٥).

(٢) «اجمع العلوم والحكم» (١/١٦٧).

وليتطابق بعدُ مع يقينيَّاتِ علم الأجنَّة في ذلك، والتي تؤكِّد بآلاتِ الرِّصد والمُشاهدةِ على انتقالِ الجنين بين تلك الأطوارِ الثلاثة في أربعيه الأولى نفسها، واكتمالِ صورة الإنسان بُعيد ذلك مباشرة؛ هذا من جهةٍ أخرى.

ومن جهةٍ ثالثة: فإنَّ في نفسِ حديثِ ابنِ مسعود في جمليته الأولى: «يُجمَع خلقُه في بطنِ أمِّه أربعينَ يومًا» دلالةٌ مُحكَّمةٌ على أنَّ الجنين تجتمعُ خِلقَتُه لتكونَ على هيئةِ الإنسان ما يناهز الأربعينَ ليلةً.

فإن قيل: فقد ذُكرتْ بأنَّ (ثمَّ) قد تأتي في اللغة لغيرِ معنى التَّراخي الزماني إن أفهَمتْ قرينةً ذلك، فما المعنى الَّذي أفادته (ثمَّ) في حديثِ ابنِ مسعود في لفظ البخاري؟

قلنا: فائدة (ثمَّ) هو بيانُ ما بين تلك الأطوارِ الخَلقيَّة مِنَ التَّفاوت، وفضلُ كلِّ طورٍ على سابقه، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَّاصُوا بِالرَّحْمَةِ﴾ [التَّلَاة: ١٧]^(١).

فإن قيل: فقد جاءت بعض رواياتِ حديثِ ابنِ مسعود رضي الله عنه مُصرِّحةً بأنَّ مرحلةَ الأربعين الأولى خاصَّةً بالنُّطفة فقط، وأنَّ العَلقة والمُضغَّة تستغرق كلَّ واحدةٍ منهما بعدها أربعينَ يومًا على حِدة، نُقلت إلينا هذه بأسانيد صحيحة! فجوابُ ذلك: أنَّ هذه الرواية شاذَّة مردودة! والدَّلِيل على ذلك:

أنَّ حديثِ ابنِ مسعود رضي الله عنه أشهرُ طُرُقِه ما جاء عن الأعمش عن زيد بن وهب عنه، وعن الأعمش رواه خلائقُ مِنَ النَّاسِ، حتَّى قال ابن حجر: «كنْتُ خَرَّجْتِه في جزءٍ مِن طريقي نحو الأربعين نفْسًا عن الأعمش، فغاب عَنِّي الآن، ولو أَمَعَنْتُ التَّبَع لَزَادُوا على ذلك»^(٢).

أغلب هذه الطُّرُق جاءت بنحو لفظِ «الصَّحيحين»: «... يُجمَع خلقُه في بطنِ أمِّه أربعينَ يومًا»، أي مِن غيرِ ذِكْرِ لفظ (النُّطفة) في آخرِ الجملة الأولى.

(١) انظر قريبًا من هذا التَّقرير في «الكشاف» للزمخشري (١/١٢٣).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤٧٩).

لكن بخلاف هذه الأغلبية، جاءت بعض الطرق عن الأعمش على وجه يُصرّح فيها بكون الأربعين الأولى خاصة بالنطفة، وأن لكل من طور العلقه والمضغة أربعين الخاص.

ولو نظرنا إلى بعض هذه الطرق النظر الإسنادي المجرد، لحكمنا عليها بالصحة ظاهراً، لثقة بعض روايتها عن الأعمش، لكن السلامة من العِلل شرط في حقيقة النسبة.

فمن أصرح أمثلة تلك الطرق المخالفة:

رواية جرير بن حازم، عن الأعمش، ولفظها: «تكون النطفة في الرّجَم أربعين ليلة نطفة، وأربعين ليلة علقه، وأربعين ليلة مضغة، ثم يبعث إليها ملكاً . .» الحديث^(١).

وجرير بن حازم - وإن كان ثقة عند أهل هذا الشأن - لكنه تفرد هنا بهذا اللفظ، حيث رواه بالمعنى الذي فهمه فأخطأ، وقد عهد عليه مثل هذا الخطأ مع قوة حفظه، حتى قال ابن حبان: «كان يخطئ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه»^(٢).

ولذا نجزم بخطئه في روايته هذه، وأنه قد شدّ فيها عن اللفظ الصحيح، لما تيقناه من جهة الطلب على وجه الخصوص.

كما أننا نجزم بخطأ رواية:

حفص بن عمر الحوذي، وسليمان بن حرب، ووهب بن جرير، ثلاثهم عن شعبة بن الحجاج، عن الأعمش، حيث زادوا لفظ (نطفة) في الجملة الأولى للحديث، على هذا النحو: «إن خلق أحدكم يُجمَع في بطن أمه نطفة أربعين ليلة وأربعين يوماً، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك . .» الحديث^(٣).

(١) أخرجه عبد الله بن وهب في «القدر» (ص/١٥١)، ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/٤٨٥).

(٢) «اللقات» (٦/١٤٥).

(٣) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢٠/١٩١، رقم: ١١٥٦١)، والشاشي في «مسنده» (٢/١٤٢،

رقم: ٦٨٢) من طريق وهب بن جرير.

وأخرجه الحربي في «غريب الحديث» (٣/١٢١٦) من طريق الحوذي وسليمان بن حرب.

فزيادة لفظ (نطفة) في الجملة الأولى تجعلُ الكلامَ صريحاً في أنَّ الأربعين الأولى مُدَّةٌ خاصَّةٌ بالنُّطفة، والواقع أنَّها مُدَّةٌ لجميع الأطوار الثلاثة كما قرَّره، والذي يدلُّك على خطأ هذه الزيادة، فضلاً عما ذكرنا: مخالفة جماعة من الثقات من أصحاب شعبة لأولئك الثلاثة عنه، حيث رَوَوْها على اللفظ الصحيح بدون تلك الزيادة^(١).

ثمَّ نجزم أيضاً بخطأ رواية:

سَلَمَةُ بن كَهِيل، حيث رَواه عنه فِطْر بن خَلِيفَة، عن زَيْد بن وَهْب، يرفعه عن ابن مسعود بلفظ: «يُجَمَّع خَلْقٌ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا . . .» الحديث^(٢).

وفِطْرٌ وتلميذه سَلَمَةُ - وإنَّ كانا يُقَتِّين في الجملة - غير أنَّي مغلوبٌ على ظنِّ أنَّ الخطأ في هذه الرواية من قِبَلِ فِطْرٍ، لا من سَلَمَةَ بن كَهِيل شيخه، فإنَّ من الأئمة مَنْ كان يستضعِفُ فِطْرًا، كالذَّارِقُطْنِيِّ^(٣)، وابنِ عَدِيٍّ^(٤)، على خلافِ سَلَمَةَ، فإنَّه كلمة إجماع!

ومصادقُ هذا الظنِّ ما قاله ابن مهدي فيه: «أربعة في الكوفة لا يُختلف في حديثهم، فَمَنْ اختلفَ عليهم فهو يُخطئ، ليس هم، فذكر منهم: سَلَمَةُ بن كَهِيل»^(٥).

(١) منهم: آدم بن أبي إياس، كما في «صحيح البخاري» (ك: التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَّتْ كُنُتًا لِيَلِدَاكَ الزَّيْنَتَيْنِ﴾، رقم: ٧٤٥٤).

وأبو داود التَّيَالِسِيُّ كما في «مسند» (١/٢٣٨، رقم: ٢٩٦).

وهشام بن عبد الملك، وشبيب بن محرز، كما في «صحيح ابن حبان» (٤٧/١٤، رقم: ٦١٧٤).

(٢) أخرجه الفريابي في «القدر» (رقم: ١٢٧)، وينحوه. أخرجه الشَّاشِي في «المسند» (١٤٢/٢)، رقم: ٦٨٣.

(٣) كما في «سؤالات الحاكم له» (ص/٢٦٤)، ولم يؤثِّقه الذَّارِقُطْنِيُّ كما زعمه مُخْرَجُو «مسند أحمد» (٤٩/٧).

(٤) «الكامل في الضعفاء» (٨/٦٠٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (١١/٣١٧).

على أَنَّ فِطْرًا نَفْسَهُ قد رَواه عنه الحسين بن محمد المروزي - وهو ثقة -
باللفظ الصحيح الموافق لما في «الصحيحين»، على النحو التالي: «يُجمع خلقُ
أحدكم في بطن أمه أربعين ليلة، ثُمَّ يكون علقَةً مثل ذلك، ثُمَّ يكون مضغَةً مثل
ذلك ..»^(١).

وإن كان غيره من الثقات يروونه عن فطرٍ باللفظ الخطأ كما قد أشرنا إليه
أنفًا، فإنما: أن يكون الحسين قد غلط فيه على شيخه فطر، أو أنه كان يتنبأ
أحيانًا في هذه الرواية عن سلمة بن كهيل، فيرويها على وجهها الصحيح أحيانًا،
ظانًا أنَّ كلا اللَّفظين يُؤدیان نفسَ المعنى.

وحاصل القول: أنَّ زيادة لفظ النطفة في هذه الروايات شاذٌّ لا تصحُّ، وقد
بانَ لك منشأ ذلك في ما تكلمتُ عليه من أسانيد، وأنه من تصرف الرواة بروايتهم
للمعنى الذي فهموه^(٢).

ولو رُحنا نستقصي باقي الأسانيد الضعيفة لهذا الحديث^(٣)، بمتونها
المخالفة لللفظ الصحيح، مرفوعة وموقوفة: لطال بنا المقام جدًّا لكثرتها.
وبعد؛

فإنه لا يشوش على هذا التقرير السابق في تحديد المراد من حديث
ابن مسعود نقل عياضٍ لاتفاقي العلماء على أنَّ الروح تُنفخ في الجنين بعد أربعة
أشهر^(٤)، وأخذ بعضهم من ذلك أنَّ حديث ابن مسعود يدلُّ على أنَّ الجنين يتقلب
في مائة وعشرين يومًا في ثلاثة أطوار، كلُّ طورٍ منها في أربعين، لأنه حين تكملة

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٨/٧)، رقم: (٣٩٣٢).

(٢) لكنَّ عَجَبِي من ابن تيمية، على كثرة محفوضه للمتون ودقته فيها، كيف نسب في «الفتاوى» (٢٣٨/٤)
إلى «الصحيحين» لفظ (النطفة) في الجملة الأولى من حديث ابن مسعود! وقد سلمهما الله بفضله من
هذا القلطا

فلعلَّه سبق قلب منه، إما استقرَّ في فهمه من صححة معناها، وقد بانَ لك خلاف ذلك، وجلُّ من
لا يسهو.

(٣) إذ لم ينفرد به زيد عن ابن مسعود، كما قال ابن حجر في «فتح الباري» (٤٧٨/١١).

(٤) نقله في «إكمال المعلم» (١٢٣/٨).

صورته يُنفخ فيه الروح، وقد علمنا أنها تُنفخ بعد أربعة أشهر، وهي مائة وعشرون يوماً^(١).

فإننا نقول: إن قولنا بدلالة حديث ابن مسعود على اجتماع خلق الجنين واكتمال أطواره الثلاثة عقيب الأربعين الأولى، لا يعارض اعتقادنا بأن الروح تُنفخ بعد أربعة أشهر، فقضية ما أثبتناه في معنى الحديث من وقت التخليق والكتابة شيء، وقضية وقت نفخ الروح شيء آخر.

فلسنا ممن يقول أصلاً بأن النفخ يعقب اكتمال طور المضغة والتخليق على الفور^(٢)، ولا في حديث ابن مسعود ما يدل على تعيين وقت النفخ بالتحديد حتى نعارض بما اتفق عليه العلماء من توقيت النفخ، فإن فيه بعد ذكر اكتمال طور المضغة: «... ثم يُنفخ فيه الروح»، وقد مرَّ أن حرف العطف (ثم) أصله أن يفيد التراخي، وأنه لا يُحَاد عن هذا إلا بقرينة تفهم خلافه، ولا وجود لها هنا، بل القرائن تبقيه على أصله في عدم الفورية^(٣).

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/١٩١)، وفتح الباري لابن حجر (١١/٤٨٣).

(٢) وإننا على غير وفاق أيضاً مع من يقول بأن نفخ الروح يكون بعد تمام صورة الجنين أصلاً كما أفهمه النووي في «شرحه على مسلم» (١٦/١٩١)، فليس على ما هذا القول دلالة من جهة الثقل ولا جهة القلب.

والذي أميل إليه في وجوه الحكمة من توقيت النفخ بعد المائة والعشرين: أنه لأمر آخر غير ما ذهب إليه النووي، فالظن أنه مُتعلّق باكتمال القدرة لا الصورة، أي باكتمال قدرة الجنين على الحركة والاستجابة للمؤثرات، بحيث يكون جهازه العصبي الآير مُتصلاً بقلبه وجميع جوارحه بشكل متكامل، قابلاً لتنفيذ مُراداته فيها. والله تعالى أعلم. انظر قرينة هذا الرأي من جهة الطب في الكلام حول النمو التصبي للجنين في كتاب «القرآن وعلم النفس» لد. محمد عثمان نجاني (ص/٢٥٦).

(٣) وما ورد في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٦٤٣) ممّا ظاهره ذكر الكتابة بعد نفخ الروح، في قوله: «... ثم يُرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويُؤمر بأربع كلمات...»، فلا يُشكل على قرئنا أعلاه، «لأنه قال: ويُؤمر، والواو لا تُعطى رتبة»، كما قال في «إكمال المعلم» (٨/١٢٧)، فيكون المُراد مجرد ترتيب الأخبار فقط، لا ترتيب ما أخبر به.

هذا إن سُلِّمت هذه الرواية من تصرف بعض رواةها بالمعنى كما قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/١٦٢-١٦٣)، ولأنا نجاعة الثقات الرواة لهذا الحديث على غير هذا الترتيب.

هذا؛ وأجود مَنْ وقفتْ له مِنْ علمائنا الأقدمين يقرّر هذا التّوفيق بين حديثي ابن مسعود وحذيفة بن أسيد مع المُشاهد من أشكال الأجنّة عند سقوطها: كمال الدّين ابن الزّمْلَكَانيّ (ت ٧٢٧هـ)؛ فَلَكُمْ سُدّت بتحريره لهذه المسألة بأقنِع عبارة، بعد أن أعياني العُثور في كلام الشّراح على مثله، بعد أن تَنابعت جمهُرُهم على فهم حديث ابن مسعود على غير ما بيّنته آنفاً، على قدرِ معارف زمانهم، آجَرهم الله وأحسنَ لهم الثّواب.

يقول ابنُ الزّمْلَكَانيّ:

«أما حديث البخاريّ -يعني حديث ابن مسعود: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمّه»- فبدلُ على ذلك، إذُ معنى «يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمّه» أي: يُحْكَمُ وَيُتَقَنُّ، ومنه: رَجُلٌ جَمِيع، أي: مُجْتَمِع الخلق، فهما مُتساويان في مُسمّى الإِتقان والإِحكام، لا في خصوصه.

ثمّ إِنَّه يكون مُضغّة في حِصّتها من الأربعين، مُحكمة الخلقِ مثلما أن صورة الإنسان مُحكمة بعد الأربعين يوماً، فنصّب «مثل ذلك» على المصدر، لا على الطّرف! ونظيره في الكلام قولك: إِنَّ الإنسان يَتَغَيَّرُ في الدّنيا مُدّةَ عمره، ثمّ نشرحُ تغيّره، فنقول: ثمّ إِنَّه يكون رَضِيْعاً، ثمّ فطِيماً، ثمّ يافعاً، ثمّ شاباً، ثمّ كهلاً، ثمّ شيخاً، ثمّ هَرِمًا، ثمّ يتوفّاه الله بعد ذلك ... ، وذلك من باب ترتيب الأخبار عن أطواره التي يتقل إليها مُدّة بقاءه في الدّنيا.

ومن المعلوم من قواعد اللّغة العربيّة، أن (ثمّ) تفيّد التّرتيب والتّراخي بين الخبر قبلها وبين الخبر بعدها، إلّا إذا جاءت قرينة تدلّ على أنّها لا تفيّد ذلك، مثل قوله ﷺ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِهٖ لَمَلَكُمْ تَنْقُوتَ﴾ ١٥٣ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴿١٥٤﴾، ومن المعلوم أن وصيّة الله لنا في القرآن جاءت بعد كتاب موسى ﷺ، ف (ثمّ) لا تفيّد ترتيب المُخبر عنه في الآية.

وعلى هذا يكون حديث ابن مسعود ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمّه أربعين يوماً، ثمّ يكون في ذلك» أي: في ذلك العدد من الأيام «علقة»: مُجتمعة في خلقها «مثل ذلك»: أي: مثلما اجتمع خلقكم في الأربعين، ثمّ يكون

في ذلك: أي في نفس الأربعين يومًا «مُضَغَّة»: مُجْتَمَعَةٌ مَكْتَمَلَةُ الْخَلْقِ الْمُقَدَّرَ لَهَا «مِثْلَ ذَلِكَ»: أي مِثْلَمَا اجْتَمَعَ خَلْقُكُمْ فِي الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(١).

الجميل في الأمر، أَنَّ تَجَدُّ قِلَّةِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ تَأْوِيلِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ مِنْ جَعْلِ حَدِيثِ حَذِيفَةَ قَاضِيًا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: قَدْ اسْتَنْدُوا فِي هَذَا الْمَنْزِعِ الْفَقْهِيَّ إِلَى أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الطَّبِّ فِي عَصْرِهُمْ! وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ التَّوْفِيقِ مِنْهُمْ بَيْنَ التَّنْقِيلِيَّاتِ فِي الشَّرْعِ، وَالْكَشْفِيَّاتِ فِي بَاقِي الْعُلُومِ الصَّحِيحَةِ.

لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ كَلَامُ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ وَقَتْنُذٍ غَيْرِ مُثَبَّتٍ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ كَمَا هُوَ الْحَالُ الْيَوْمَ، عَمِلَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَأْوِيلِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ لَفْظِيَّتِهَا^(٢).

فَأَنْتَ تَرَى مِثْلَ ابْنِ حَجَرٍ فِي تَنْوُوعِ مَعَارِفِهِ، يَنْقُلُ عَنْ أَحَدٍ أَوَّلًا الْقِلَّةَ تَقْرِيرَهُ لِهَذَا النَّمْطِ فِي تَوْجِيهِ النُّصُوصِ، فَيَقُولُ: «مَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ الْمَتَأَخِّرُونَ إِلَى الْأَخِذِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه مِنْ أَنَّ النَّصُورَ وَالتَّخْلِيقَ يَقَعُ فِي أَوَاخِرِ^(٣) الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ حَقِيقَةً، قَالَ: وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا يَدْفَعُهُ.

وَاسْتَنْدَ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ أَنَّ الْمَنِيَّ إِذَا حَصَلَ فِي الرَّحِمِ، حَصَلَ لَهُ زَبْدِيَّةٌ وَرَغْوَةٌ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ، مِنْ غَيْرِ اسْتِمْدَادٍ مِنَ الرَّحِمِ، ثُمَّ يَسْتَمِدُّ مِنَ الرَّحِمِ، وَيَبْتَدِئُ فِيهِ الْخَطُوطُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ نَحْوِهَا، ثُمَّ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ يَنْفُذُ الدَّمُ إِلَى الْجَمِيعِ فَيَصِيرُ عِلْقَةً، ثُمَّ تَتَمَيَّزُ الْأَعْضَاءُ، وَتَتَمَدَّدُ رَطُوبَةُ النُّخَاعِ، وَيَنْفَصِلُ الرَّأْسُ عَنِ الْمَنْكِبَيْنِ، وَالْأَطْرَافُ عَنِ الْأَصَابِعِ، تَمَيِّزًا يَظْهَرُ فِي بَعْضٍ وَيَخْفَى فِي بَعْضٍ، وَيَنْتَهِي ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا فِي الْأَقْلَى، وَخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ فِي الْأَكْثَرِ.

قَالَ: فَيَكُونُ قَوْلُهُ (فَيَكْتَسِبُ) مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ (يُجْمَعُ) «...»^(٤)، ثُمَّ اسْتَرْسَلَ هَذَا الْمَنْقُولُ عَنْهُ فِي تَوْجِيهِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِمَا يَقْرُبُ مِنْ كَلَامِنَا عَلَيْهِ.

(١) «البرهان، الكاشف لإعجاز القرآن» لابن الزُّمَلَكَانِي (ص/٢٧٥).

(٢) انظر «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» لـ د. جميل فريد (ص/٢٢٠ حاشية).

(٣) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: «أَوَّلًا»، لِمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ آخِرِ هَذَا النَّقْلِ.

(٤) «فتح الباري» (١١/٤٨٥).

العجيب أَنَّ ابنَ حجرٍ لم يَستَسيغْ مِثْلَ هذا النُّظَرِ، فَعَلَّقَ عَلَى مُجْمَلِ هذا النُّقْلِ مُضَعِّفًا لَهُ بِقَوْلِهِ: «... كَذَا قَالَ، وَالْحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِ الْأَخْبَارِ أَوَّلَى، وَغَالِبُ مَا نُقِلَ عَنْ هَؤُلَاءِ دَعَاوَى لَا دَلَالَةَ عَلَيْهَا»^(١)!

وَأَقُولُ لِلْحَافِظِ: فَقَدْ ظَهَرَ الْآنَ أَنَّ الدَّلَالَاتِ كُلَّهَا عَلَيْهَا! بَلْ مَنْ خَالَفَ هَذِهِ الدَّعَاوَى الَّتِي نَقَلْتَهَا كَانَ هُوَ الْمُنَاقِضُ لِحَقَائِقِ الطَّبِّ الْحَدِيثِ، الْمَخَالِفُ مَعَ ذَلِكَ لِلنُّظَرِ الْأَصُولِيِّ الرَّجِيحِ.

وَبَعْدَ كُلِّ هَذِهِ التَّقْرِيرَاتِ وَالتَّنْقِدَاتِ، يُمَكِّنُنَا الْقَوْلُ: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه غَيْرُ مُخَالَفٍ لِحَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه، بَلْ مُؤَالِفٌ لَهُ وَمُؤَانِسٌ، وَلَا هُوَ مُنَاقِضٌ لِحَقَائِقِ الطَّبِّ الْجَنِينِيِّ الْحَدِيثِ، بَلْ سَائِرٌ فِي رَكِبِ إِعْجَازِهِ وَمُجَانِسٍ.

فَأَرْجُو أَنِّي أَوْضَحْتُ هَذَا إِیْضَاحًا يَنْشُرُ لَهُ صَدْرُ الْفَاهِمِ الْأَهْلِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَحْمُودُ حَقًّا، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي كَشْفِ ذَلِكَ وَحْدَهُ.

(١) «فتح الباري» (١١/٤٨٥).

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيثٍ: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْزِرَ اللَّحْمُ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْزِرَ^(١) اللحم . . .» متَّفَق عليه^(٢).

(١) خِزِرَ: بكسر الهمزة وفتحها: تغيَّر ريحُه وأتَن، انظر «النهاية» لابن الأثير (٨٣/٢)
(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ذُرِّيَّتَكَ لَئَلَّا وَآثَمَتْهَا يُعْذِرَ فَعَمَّ رَبُّهُ ذُرِّيَّتَكَ لَئَلَّا﴾، رقم: ٣٣٩٩، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر، رقم: ١٤٧٠).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم»

توارد الطاعنون في هذا الحديث على استصحاب معطى علمي مُشاهد في مُراعَمتهم لهذا الخبر، مفاده: أن إلتانَ اللحم سيُهدى ماديّ بحث قديم، أبانَ عن حقيقته العلمُ التجريبيّ الحديث، فاللحم لابد أن يفسد، وهو كذلك منذ أن وُجد اللحم، وهذا ممّا تدركه العقولُ بداهةً، فأىُّ علاقةٍ لهذه السُنة الجارية على اللحم بيني إسرائيل؟!

وفي تقرير هذه المعارضة، يقول (عبد الحكيم الفيتوري)^(١):

«.. إنَّ فسادَ اللحم وعفانته لا علاقة له بدين ولا بجهة ولا بلون، وإنما تخضع لعوامل قرّرها العلم الحديث، من بكتيريا وفيروسات، وغير ذلك ممّا هو مُقرّر عند علماء العلوم الحديثة، ولعلَّ شطرَ هذه الرواية مُنتج من مُنتجات العنصرية الدينية والجيليّة، لأنَّ رائحة التّدافع الجليّ بين المسلمين وغيرهم خاصّة اليهود، واضحةٌ وجليّةٌ فيه»^(٢).

(١) عبد الحكيم الفيتوري: باحث ليبيّ مقيم ببريطانيا، حاصل على دكتوراه في الفكر الإسلامي، ومدير مركز مقاصد للدراسات الإنسانية بمدينة (مانشستر)، وهي مؤسسة تعرّف نفسها على موقعها الرسمي الإلكتروني بأنها يسارية علمانية!

(٢) مجلة «الحوار المتمدّن» المقالة الثانية، العدد: ٢٦١٢، المنشور بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٩م.

وزاد (محمد عمrani حنشي)^(١) على ما سبق بأن قال:

«مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ، وَبِحَسَبِ مَا تَكْشِفُ لَنَا مِنْ عِلْمٍ، أَنَّ
الْخَلَايَا الْحَيَوَانِيَّةَ وَالنَّبَاتِيَّةَ مُبَرَّمَجَةٌ خِلْقَةً وَفِي الْأَزَلِّ -قَدَرًا مَقْدُورًا لَا رَاكِدَ لَهُ-
لِتَنْفَسَخَ وَتَتَحَلَّلَ عِنْدَ مَوْتِ الْجَسَدِ، إِذْ بِمَجْرَدِ أَنْ يُفَارِقَ جَسَدَ حَيَوَانِيٍّ الْحَيَاةَ، فَإِنَّ
الْجِهَازَ الْعَصْبِيَّ يَتَوَقَّفُ عَنْ إِرْسَالِ إِشَارَاتِهِ وَتَعْلِيمَاتِهِ إِلَى بَاقِي الْجَسَدِ، فَيَكُونُ هَذَا
إِذَائًا بِأَنَّ الْعَدَّ التَّنَازِلِيَّ لِعَمَلِيَّةِ الْهَدْمِ قَدْ بَدَأَ. وَبِمَوَازَاةٍ مَعَ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الْقَهْرِيَّةِ
الذَّاتِيَّةِ خِلْقَةً وَجِبِلَةً، فَإِنَّ الْإِنْزِيْمَاتِ الْخُلُويَّةَ وَالْخُمَائِرَ. تَنْشُرُ بِدَوْرِهَا فِي تَذْوِيْبِ
الْخَلَايَا . . . فَتَجْعَلُهَا تَنْفَجِرُ فِي النِّهَايَةِ لِتُلْقَى كُلُّ مَا بِدَاخِلِهَا مِنْ سَوَائِلَ. . .»^(٢).

(١) محمد عمrani حنشي: كاتب مغربي متخصص في الفيزياء، حاصل على الدكتوراه في الأرصاد الجوية من أمريكا في سبعينات القرن الميلادي الماضي، تَقَنَّى الْكِتَابَةَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، غَاتَى فِيهِ بِالْمَجَافِ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اشْتَرَطَ رَاوِيَيْنِ يُقْتَنِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ لِيَصْبِحَ الْحَدِيثُ، وَأَظْهَرَ جَرَأَةً فِي مَخَالَفَةِ جُمْهُورِ الْإِبْنَةِ مِنْهُمْ فِي تَصْحِيحِ الرُّوَايَاتِ وَتَضْعِيفِهَا، وَأَبْدَلَهُ بِمَا أَسْمَاءُ «الْمَعْيَارِ» الَّذِي ضَمَّنَهُ كِتَابُهُ «الْهِنْدَسَةُ الْحَدِيثِيَّةُ»! فَحَاكَمَ كَلَامَ الْأَثَمَةِ إِلَيْهِ، تَرَى مِثَالَهُ فِي مَقَالَتِهِ «مَحَاكِمَةُ الْإِمَامِينَ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ إِلَى الْمَعْيَارِ»، وَأَنْكَرَ كَثِيرًا مِنَ الصُّحَّاحِ وَالتَّوَاتُرِ، كَأَحَادِيثِ الْمُهَدِيِّ، وَنَزُولِ الرَّبِّ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ، وَغَيْرِهَا.

(٢) فِي مَقَالٍ لَهُ بِمَوْقِعِهِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ «الْحَوَارِ الْمُحَضَّرُ» بِعُتُونٍ: «رَوَائِزُ عِلْمِ الدَّرَاةِ تَرُدُّ خَيْرَ خِزْنِ اللَّحْمِ وَالْخِيَانَةِ الْمَزْعُومَةِ لِحَوَاءِ»، مَشْهُورٌ بِتَارِيخِ الْخَمِيسِ ٨ دَيْسَمِيرِ ٢٠٠٥م.

المَطْلَب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم»

هذا الحديث أحد الأخبار النبوية الصحيحة التي عجلَ في رفضها بعضُ المُحدِّثين، فجعلوا الطعنَ فيه باستنكارٍ معنًى متنبه سبيلًا لتهشيم المنهج النقدي عند المُحدِّثين، حيث تضمَّن بزعمهم خبرًا يكذِّبه العقل والقرآن أوضح تكذيب، إذ اللحم لا بدُّ له أن يفسد ويتحلَّل، هذا ممَّا تدركه العقول والحواس بداهةً، وإلَّا كانت قد امتلأت الأرض بجيف الحيوانات، فأحالوا هذا أن يصدر مثله هذا الحديث عن الصادق المصدوق عليه السلام.

نعم؛ لا تستريبُ في أنَّ هذا الخبر لو كان بالمعنى الذي فهمه المعترضون، لكان خبرًا غلطًا ظاهرًا بالطلان، وما اختلف عليه عاقلان؛ لكن نُكتة الكلام التي تغافل عنها العجلة: أنَّ أذكىاء الدنيا في وقتهم من علماء المسلمين قد صحَّحوا الحديثَ وقبلوه، ولم يروا فيه ما يُستنكروا فهل يُعقل أن يكون كلُّ أولئك المُحدِّثين والفقهاء -وعلى رأسهم الشَّيخان- قد صحَّحوا هذا الحديث، مع ظهور بطلانه لبداية العقول كما يدَّعي المبطلون؟!

هل بلَغَ الشُّخف بعقولِ أئمةِ السُّنة هذا المبلَغ الذي لا يدركون به ما يروونه، ثم هم يتَّقون عليه جميعهم من عهد الرواية إلى الآن؟!

حاشاهم؛ فهم سادات العقلاء، وما كان لراوي الخبر أبي هريرة رضي الله عنه أن يشهد العقلاء على كذبه أو غفلته -وحاشاه منهما- بأن يُخبر الناس بحديث لا يتردد عقلاءهم في تكذيبه!

والخبر مروى عنه في صحيفة همام بن منبه التابعي الجليل، الذي دون ما سمعه عن أبي هريرة رضي الله عنه في صحيفته الملقبة بـ «الصحيفة الصحيحة»، لشدة إتقانها عند العلماء، فهذه الكتابة عنه تُبعد أي احتمال لوقوع الغلط بالنسيان، وتُخرس دعوى من يُشكك في الروايات بعدم تدوينها.

ثم هو قد رواه مع همام غير واحد من جلة التابعين الثقات^(١)، مما يُحيل عن مجموعهم مظنة الخطأ بالمرّة^(٢).

(١) كعطاء بن يسار (ت ٩٤هـ): عند ابن طهمان في «مشيخته» (رقم: ٢٢) بإسناد صحيح، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ): عند الحاكم في «مستدرکه» (١٧٥/٤، رقم: ٧٣٤١) وصححه على شرط الشيخين، ومسلم بن جبير (ت ١٣٢هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٥٧٥) ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٣٦٤١) بجملة خيانة حواء فقط، وغلّاس بن عمرو الهجري (تقريب ١٠٠هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٠١٩) وابن راهويه في «المسند» (رقم: ١١٥)، ولم يسمع من أبي هريرة، انظر «سؤالات الأجرى لأبي داود» (رقم: ٩٠٢)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢٢٧/٣).

(٢) وإن تعجب فتعجب قول (محمد عمراني حنشي) في تضعيفه صحيفة همام هذه، وقد تابع العلماء على وصفها بـ «الصحيحة»، حيث توّسل بتضعيفه لهذا الحديث ليُبطل سائر أحاديث الصحيفة، بدعوى أنها كلّها بنسب الإسناد!

يقول: «بمجرد وجود هذا الخبر الباطل ضمن صحيفة همام بن منبه، وهي واردة بسند واحد: عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة: يجعلنا نصف باقي (١٣٧) خيراً التي اشتملت عليها الصحيفة! اللهم إلا أن أتى بعضها من طرق صحاح إلى أبي هريرة من غير طريق همام بن منبه»، كذا قال في مقال بموقعه الرسمي «الحوار المُحضّر»، في ركن منه أسماء «ضعيف الضعيفين»! غنّون له بـ: «روايت علم الدّاية تورّج خبر خنز اللحم والخيانة المزعومة لحواء»، منشور بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٥م.

أقول: حتّى على تقدير أنّ همامًا غلط في هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، فبأي قاعدة حديثية يلزمنا تضعيف باقي الأحاديث التي رواها عن أبي هريرة بمجرد خطأ واحد؟! اللهم إلا أن اعتقد الحنشي أنّ همامًا تقصّد الكذب عن أبي هريرة في هذا الحديث! وهذا اعتقاد فيّح في تابعي جليل، لم يُسبّح إلى جرحه به أحد من أئمة المسلمين.

وأقول بعيداً عن لوازم العاطفة تُجاه الأعلام من أمتنا، مع علمي بضرورتها الدينية: إنَّ العقل يُوجب الآن تنزية هؤلاء عن مثل هذا العلط المُدعى عليهم، هذا العقل نفسه الَّذي يتدرَّع به مَنْ يورد تلك المعارضة العقلية على تصحيح المُحدِّثين للحديث؛ إذ لا يمكن «بمقتضى العقل» أن يكون المقصود بالحديث: أنَّ اللحم لم يَكُن يفسد بتاتاً قبل موسى ﷺ وقومه؛ كلاً! «فكلُّ عاقلٍ يدرك أنَّ الصُّخورَ وهي صخور تتفتَّت، والحديد عل صلابته يتجزأ ويصدا، والأجساد بلحمها وعظمها تبلى بعد الموت، مُحالٌ أن يخفى بدهي مثل هذا على صحابيٍّ جليل، ولا على التَّابعين فَمَن بعدهم، ولا على البخاريِّ ومسلم، ولا غيرهما ممَّن قُبِلَ الحديث وصحَّحه؛ مع كونِ متنه بهذا المعنى الَّذي يكذِّبه النَّظر هذا التَّكذيب الظَّاهر»^(١).

فسأورد هنا أقوالَ أهلِ العلم في المُراد بالحديث، على ما يجعله مُوافقاً للعقل غير مُضادٍ للبدهيَّات، مُنبِّهاً المُعترضين على سوء فهمهم لعربية هذا النَّص، أذَّاهم إليه عَجَلَةُ الطَّلَع -أو حُبُّ الظُّهور!- إلى أن ينسبوا إلى المُحدِّثين تصحيح ما لا يقبله عقلٌ حصيف؛ هذا هو البغي باسمِ العلم، وترك التعقُّل في الأحكام باسمِ العقل!

فيمَّا قاله العلماء في تفسير الحديث:

القول الأوَّل: أنَّه لولا علمُ الله تعالى بما يَقَع مِن بني آدم مِن المنع والشُّح، وبخاصَّةٍ منهم بنو إسرائيل: لَمَّا جَعَلَ اللحم يفسد، ولتَنَمَّ النَّاسُ به بلا فساد، لكنَّه تعالى لَمَّا سبق في علمه أنَّ الشُّح سيجعل الأغنياء يَدَّخرون اللحم، بُخلاً بها على الفقراء: ابتدرَّهم الله تعالى بالمنع مِن ذلك بأن سَنَّ قانونَ الإنثانِ فيها مع الزَّمن^(٢).

(١) من مقال لد. حاتم المعوني في ردِّ الشبهة عن صحة هذا الحديث بموقع «مركز نماء» بتاريخ: ٢٣/٩/٢٠١٢م، بتصرف.

(٢) انظر «الفتح» لابن حجر (٦/٣٦٧).

وأصحاب هذا القول يَستأنسون في هذا بما رواه وهب بن منبه قال: وجدتُ في بعضِ الكتبِ عن الله تعالى: «لولا أَنِّي كتبتُ الفناءَ على الميِّت، لحبَسَه أَهلُه في بيوتهم، ولولا أَنِّي كتبتُ الفسادَ على الطَّعام، لخَزَنَتَه الأَغنياءُ عن الفقراء»^(١).

ولستُ أَذكرُ ما في هذا التَّأويلِ مِنْ نوعِ تَكْلُفٍ! ويُغني عنه ما سيأتي ذكره من القولين الآخرين:

القول الثاني: أَنَّ الله تعالى عندما أَنزَلَ على بني إِسرائيلَ المَنَّ والسَّلوى، وكان قد تَكَلَّفَ لهم بما يكفيهم منهما، خافوا انقطاعَ ما هُم فيه مِنْ نعيمٍ، وأسَاءوا الظَّنَّ بالمُنعمِ عليهم! ففكَّروا في الأَدخار، وصاروا يَكْزِنونَ لحومَ السَّلوى^(٢)، حتَّى ابتلاهم الله تعالى بفسادها فسادًا سريعًا خارجًا عن المألوفِ والمعتادِ عند غيرهم^(٣).

يقول البيضاوي: «قيل: لم يكن اللحمُ يخنز، حتَّى مُنعَ بنو إِسرائيلَ عن أدخاره، فلم ينتهوا عنه، فأَسْرَعَ الخَزَنُ إلى ما أدخروا عقوبةً لهم»^(٤).

فعلى هذا ليس المراد من الحديث أَنَّ اللحمَ لم يكن يفسد ولا يتحلَّل قبل بني إِسرائيلَ البتَّة، ولكن المعنى: أَنَّ اللحمَ لم يكن يفسد على النَّاس قبل بني إِسرائيلَ فسادَه لهم خاصَّة، كما لم يكن يفسد على مَنْ قَدَّده وأدَّخره مِنَ الأُمم التي لم تُنَّه عن الأَدخار كما نُهيَّت بنو إِسرائيلَ.

فتغيَّر اللحمُ على ذلك النَّحو الَّذي لم يألَفوه مِنْ سُرْعَتِهِ وخَبِثِ رَائِحَتِهِ، كان عقوبةً لهم، شَمَلَ أَثرُها مَنْ بعدهم.

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧/٤).

(٢) السَّلوى: اسم طائر سمين يشبه السَّمائى، واحدهُ وجماعه بلفظ واحد، انظر «جامع البيان» للطبري (٧٠٤/١).

(٣) انظر «ارشاد الساري» للقسطلاني (٣٢٢/٥).

(٤) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣٧٣/٢)، ومثله نقل الطَّبِّي في «شرح المشكاة» (٢٣٢٦/٧).

وفي تقرير هذا المعنى؛ يقول ابن المليك الحنفى (ت ٨٥٤هـ): «إنه تعالى كان قد نهاهم في البتة -وقد أنزل عليهم المن والسلوى- أن يأخذوا فوق كفايتهم، فخالفوا حرصاً منها، فتغيرت رائحة اللحم بسببه، فإنهم ادّخروا السلوى حتى أنشأ لحمه؛ فحُزن اللحم شيء عوقبت به بنو إسرائيل لسوء صنيعهم فيه، وهو الأذخار الناسى من عدم الثقة بالله»^(١).

فالمستفاد من الحديث في ما جرى لبني إسرائيل بالعقوبة على هذا المعنى: أنَّ الفسادَ والانتانَ أسرعاً إلى اللُّحومِ إسراراً لم يكن مألوفاً عندهم قبل -كما سبق تقريره-، مع ما ينبعث عن ذلك من روائح نتيئة وتدويد لم يعمدوه. فصَحَّ بهذا الاعتبار المشروح أن يقال عقلاً: «لولا بنو إسرائيل لو يخزن اللحم»^(٢).

فهذا المعنى للحديث قَمِينٌ أن يكون مراد النبي ﷺ -والله أعلم-، فالحال تعالى قادر على خلق أسباب ذلك في زمنٍ ما، فيُسرع بها عملية التحلل الطبيعية لللحوم، على وتيرة لم تكن عليها قبل ذلك، وكذا على خَلْقِ جراثيم جديدة تزيد من شدة الفساد ونشوء تعفُّناتٍ وخبثِ غازاتٍ في عملية التحلل لم توجد قبل ذلك؛ لا مانع من هذا كله من جهة العقل، ولا العلم الحديث يُحيله، ولا الجسُّ قادرٌ على نفيه، كونه أمراً قد مضى ليس في حيِّز المشاهدة.

مثُلُ هذا -من جهة الوقوع- كأيِّ مرضٍ جديدٍ نشأ في مكانٍ مُعيَّن في زمنٍ غابر قديم، ثم ما لبث أن انتشر في الناس على اختلاف أمكنهم وأزمانهم، حتى اعتاد الناس عليه، وتناسوا بعد قرونٍ منشأه الأول وسببه.

(١) «شرح المصابيح» لابن الملك (٧/٤).

(٢) نعم، في عبارات بعض الشُّراح ما قد يُفهم منها أنَّ أصل فساد اللحم بدأ من ادّخار بني إسرائيل له، كما تراه مثلاً في كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥٩/١٠)، وأبي العباس القرطبي في «المفهم» (٦٧/١٣)، والظاهر أنه تجوَّز في نقل عبارات من تقدّمهم من الشُّراح وعدم تدقيق فيها، وألا فقد قدّمنا أنَّ أصل الفساد وتحلُّل اللحم قديم معلوم.

والمقصود من هذا: بيان الفرق بين تحلل الأبدان وبين نكثها؛ فإنَّ تحللها شيء - وهو حقيقة قديمة بقدم الحيوان كما قد قرَّنا- ونكثها وتعنُّها على الوجه الذي شرحناه شيء آخر؛ فلربَّما كان يَفْنَى الحيوانُ ويَحُلُّ مع الوقتِ الطَّويلِ، دون ما يلزم على ذلك عندنا من العَفْنِ والإنتانِ في أوَّلِهِ؛ هذا من الأمور الغيبيَّة التي لا يُقْطَع فيها بشيء، ولا علماء البيولوجيا قادرون على جَلْبِ دليلٍ علميٍّ تاريخيٍّ عليه، اللهمَّ إلَّا القول باطراد التَّواميس الخلقِيَّة في القِدَم! وليس هذا بلازم.

وكنا قدَّمنا القول بأنَّ التَّعنُّ ليس واجبا من جهة العقل، ووقوعه حسا لا يلزم منه أزليُّته، والخالق سبحانه قادرٌ على تغيير سُنَّة خَلْقِيَّة، أو منع جريانها على بعض مخلوقاته، كتحريره أكل الأرض لأجساد الأنبياء عليهم السَّلام. لتعلم بهذا أنَّ دعوى (عمراني حنشي) أنَّ تَلَف اللَّحْم بالتَّعنُّ والإنتانِ سُنَّة كونيَّة قديمة: قولٌ لا طائل من ورائه، وتهويلٌ للقارئ بحشدِ مُصطلحاتٍ علميَّة، لا تُجدي مع لبيبِ الفهم!

لكن الأدهى من هذا كله: افتراءه على همام بن منبِّه تهمةَ الكذب! وأنَّه الَّذي اخترعَ هذا الخَبْر! سبحانك هذا بُهتانٌ عظيم؛ لم يسبقه إليه أحدٌ من علماء الأُمَّة! فحسبنا الله.

والقول الثالث في معنى الحليث: أنَّ بني إسرائيل كانوا لَشُحْمٍ وحرصهم يَذْخرون الأطعمة، حتَّى ما لا يصبُحُ ادِّخاره كاللَّحْم! فكانوا أوَّل مَنْ أَشاعَ هذه السُّنة السيِّئة على خلاف عادة النَّاس، فصار ادِّخارُهم هذا سببا في إشاعة هذا الشُّع، حتَّى فَضَّلوا ادِّخارَ الأطعمة شجعا ولو فسدت بعد زمنٍ على أن ينفقوها في وجوه الخير.

يقول البيضاوي: «المعنى: لولا أنَّ بني إسرائيل سنَّوا ادِّخار اللَّحْم حتَّى خنز، لما ادَّخر فلم يخنز»^(١).

(١) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٢/٣٧٣).

فلأجل أنهم اشتهروا بهذا الشَّخ في ادِّخار الأطعمة، كانت العربُ تُسميهم «الخُنَّاز»^(١).

فصَحَّ هذا أن يُقال عنهم: إنَّه لولا هم لما فسد اللحم والطَّعام، بمعنى: أنَّه لولا إشاعتهم هذه الطريقةَ الجشعةَ في الادِّخار، لما شاعَ فسادُها بسبِّه، فإنَّ هذا الفعلَ لم يكن معروفاً في النَّاس قبلهم، فـ «الحديثُ شبيهٌ بأن نقول: لولا الفِرْج لما طارَ العرافيون والحجازيون والمصريون بالطَّيَّارات، ولما تخاطبوا وبينهم المسافات التي تهلك فيها الأشواط والأصوات.

ولا تلازم في هذا بين الأوَّل والثَّاني إلَّا اختراع الأوَّل ما تمكَّن به الثَّاني أن يفعل، وهو تلازم عاديٌّ لا عقليٌّ، وكذلك لا تلازم بين بني إسرائيل وإخناز اللحم، إلَّا اختراعهم ما به تمكَّن اللحم من أن يخنَز، وهو ادِّخاره»^(٢).

وعلى هذا؛ تكون الأوَّلية في الحديث أوَّليَّة إشاعةٍ لسنَّةِ الادِّخار، المُفضي إلى الإنسَاد، لا أوَّليَّة فسادِ اللحم نفسه من حيث هو لحْمٌ كما ظنَّه المُعترض.

والَّذي يعضد هذا التفسير للحديث ويجعله مقبولاً: قضيةٌ لغويَّة مهمَّة، حين غفل عن تحريرها الطَّاعنون العَجَلَة، سقطوا في سوءِ منهجيَّة:

ذلك أنَّهم فهموا لفظَ (الخنَز) على عمومِهِ الدَّارج في بعض كُتب اللُّغة، ولم يتحقَّقوا معناه الخاصَّ الَّذي يُميِّزه عن مجرد معنى الإِنتانِ والفساد.

فإنَّ معنى لفظ «خنَز» على وجه التَّدقيق: ما فسَد بسببِ الادِّخارِ والخنَزِ خاصَّة، وليس مُطلق فسادِ الطَّعام! فإنَّ أصلَه من الفعل اللّازِم غير المُتعدِّي «خَزَن» بتقديم الرَّاي، وبتأخيرها «خَنَز»، وهما بمعنى واحد، وهو من القلب المعروف في اللُّغة^(٣).

(١) كما تذكره كتب المعاجم القديمة، انظر «تهذيب اللُّغة» (٩٦/٧)، و«لسان العرب» (٣٤٦/٥).

(٢) «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» (ص/١٤).

(٣) انظر «المزهر» للسيوطي (٣٦٨/١).

يؤيد هذا قول طرفة (ت ٦٠ ق. هـ) ^(١) في «ديوانه» ^(٢):

ثم لا يخزنُ فينا لحمُها إنما يخزنُ لحمُ المُدْخِرِ
ويقرّر هذا المعنى الرَّاعِبُ الأصبهانيُّ في قوله: «الخَزْنُ في اللحم أصله
الادّخار، فكُنِّيَ به عن نَتْنِهِ» ^(٣).

وكذا الرّمخسري في قوله: «خَنَز: هو قلب خَزَن: إذا أَرْوَحَ وتغيّر، وهو
من الخَزَن بمعنى الادّخار، لأنّه سبب تغيّره» ^(٤).

فلذا كان لفظ «الخنز» بمعنى: الإنتان الناتج عن الادّخار بخاصّة، فإنّ
وروده في الحديث أشبه بالنّص على صحّة القول السّابق لأهل العلم، وهو: سَبَقُ
بني إسرائيل إلى تحزين اللّحم وادّخارها حتّى فسدت.

فلا وجه البتّة بعد هذا الاعتبار اللّغويّ لمن أنكر الحديث على المُحدّثين.

وبأيّ الأقوال الثلاثة أخذنا سلّم لنا الحديث من مُشاغبات المُحدّثين، وإن
كان الأخيران أقواها، فالحمد لله ربّ العالمين.

(١) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان
هجاءاً غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين وتنقل في
بقاع نجد، قتله الملك عمرو بن هند شاباً لقصيدة هجاء بها، انظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة
(١/١٨٢)، و«جمهرة أشعار العرب» (ج ٨٩).

(٢) «ديوان طرفة بن العبد» (ص ٤٤).

(٣) «المفردات» (ص ٢٨١).

(٤) «الفائق في غريب الحديث» (١/٣٩٩).

الفصل السابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بالمرأة

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث خلق المرأة من ضلع

المَطْلَب الأوَّل

سَوُّقُ حَدِيثِ خَلْقِ الْمَرَأَةِ مِنْ ضِلَعٍ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنِّسَاءِ، فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وإنَّ أعوجَ شيءٍ في الضِّلْعِ أعلاه، فإن ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنِّسَاءِ» متَّفَقٌ عليه ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم: ٣٣٣١) واللفظ له، ومسلم في (ك: الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم: ١٤٦٨).

المَطْلَب الثاني

سوق المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ

لحديث خلق المرأةِ مِن ضلعٍ

المعارضة الأولى: أنَّ الحديث «مِن مَحْضِ الخيالِ والدَّسِّ الإسرائيليِّ»^(١)، مأخوذ مِن العهدِ القديم ما نصُّه: «... وَبَنَى الرَّبُّ الإلهُ مِنَ الضِّلَعِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ آدَمَ امْرَأَةً، وَأَحْضَرَهَا إِلَى آدَمَ، فَقَالَ آدَمُ: هَذِهِ الْآنَ عَظْمٌ مِنْ عِظَامِي، وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِي»^(٢).

وهذا ما أورثَ عند المُعتزِّينَ يَقيناً بأنَّ الحديثَ عقيدةَ يهوديةٍ، تدلُّ على «أنَّ قاصَّ الحديثِ إمَّا يهوديٌّ، أو متأثِّرٌ بالتُّراثِ اليهوديِّ»^(٣).

المعارضة الثانية: في الحديث تنقُصُ ظاهراً للمرأة، واحتقار لمكانتها الاجتماعية، فهو يُصوِّرُها مجرَّدةً تابعٍ للرَّجل مُتفرِّعٌ عنه، وأنَّها لَجِبَتْها المُعوَّجةُ مَيْثُوسُ مِن استقامتها^(٤).

يقول (الأدهمي): «إنَّ العوجَ والاعوجاج لا تُحْمَلُ إِلَّا دلالاتٌ هي غاية في السُّلبية، وأنَّه ليس فيها ما يُوحِي بأيِّ مَعانٍ إيجابيةٍ... إنَّ جعلَ المرأةَ موضوعاً

(١) «الأضواء القرآنية» لصالح أبو بكر (ص/٣٣٠).

(٢) سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الفقرة ٢١-٢٣.

(٣) «الحديث والقرآن» لابن قريش (ص/٣٦٨).

(٤) انظر «جناية البخاري» لأوزون (ص/١١٦).

للاستمتاع بها تحقيرُ لها، وكأنَّها ليست شريكًا فيه، وكأنَّها أداة مُسخَّرة
للرَّجل^(١).

(١) «قراءة في منهج البخاري ومسلم» (ص/١٩٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ خَلْقِ الْمَرَأَةِ مِنْ ضَلَعٍ

تمهيد:

لعلَّكَ بعد أن قرأت تلك الشُّبُهَاتِ الْمُصْلَطَةَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، قد وقع في نفسك أَنَّ هَذَا الرَّشَقَ لَحْدِيثِنَا بِحِجَارَةِ الْمَعَارِضَاتِ لَيْسَ مَجْرَدُ اسْتِنكَارٍ بَرِيٍّ لِمَا أَفَادَهُ مِنْ أَصْلِي خِلْقَةِ حَوَّاءَ وَمَادَّتِهَا! بَلْ مَرَامِي حَرْبِهِمْ تِلْكَ عَلَى الْحَدِيثِ وَأَضْرَابِهِ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ.

إِنَّهُ سَعَى لِقَطْعِ جِهِيْزَةٍ كُلِّ نَصٍّ شَرْعِيٍّ يُشْتَمُّ مِنْهُ تَبَعِيَّةَ الْمَرَأَةِ لِلرَّجُلِ، وَتَكْلِيفَهُ بِالْقِيَامِ عَلَى شُؤْنِهَا، فِي عَصْرِ تَحَرَّرَتْ فِيهِ الْمَرَأَةُ الرُّومِيَّةُ مِنْ كُلِّ حَقٍّ وَوَاجِبٍ! وَصَارَتْ فِي وَطَنِهَا كَالْحَمَلِ السَّائِبِ، مُنْفَلِتَةً مِنْ كُلِّ مَا يُعَكِّرُ حُرِّيَّتَهَا، مُعْتَرِضَةً عَلَى كُلِّ مَيِّزٍ لَهَا مِنَ الرَّجُلِ؛ فَلَوْ قَدَرْتَ أَنْ تُكَلِّفَهُ بِالْحَمَلِ فِي بَطْنِهِ وَالْإِرْضَاعِ مِنْ نَدِيهِ، لَفَعَلْتَ! بِدَعْوَى لُزُومِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْجَنْسَيْنِ.

إِنَّ الَّذِي يَجْعَلُ بَعْضُ مَنْ يَسْتَمِيتُ فِي إِنْكَارِ تَخْلُقِ أُمَّنَا مِنْ زَوْجِهَا آدَمَ ﷺ، أَزْعَمُ أَنْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ دَافِعٍ عِلْمِيٍّ مُنْهَجِيٍّ مُتَجَرِّدٍ، بَلْ أَكْثَرُهُ عَنْ عَامِلٍ نَفْسِيٍّ يَبْحَثُ، بِخِلَافِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ سَابِقَةٍ، وَتَحْتَ ضَغْطِ ثِقَافِيٍّ غَرْبِيٍّ رَهِيْبٍ.

إِنَّهَا ثِقَافَةٌ مُسْتَوْرَدَةٌ شَرِيسَةٌ، تَقْتَنِصُ عَقْلَ الْمُسْلِمِ لِلتَّنَكُّرِ لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ؛ وَنَزْعَةٍ نِسْوِيَّةٍ نَاعِمَةٍ، تَجْتَمِعُ عَلَى صَدْرِ كُلِّ مَنْ خَفَّ دِيْنُهُ وَعَقْلُهُ، تُرْهِبُهُ بِكُلِّ أَلْقَابٍ

الرَّجَعِيَّةِ وَالتَّخْلُفِ وَالظَّلَامِيَّةِ، إِنَّهُ هُوَ أُمِّيُ الْإِنصِياعِ لِإِغْوَاءِهَا، وَتَشَبَّثَ بِوَحْيِ إلهِي يُخَالِفُ تَصَوُّرَاتِهَا لِلْحَيَاةِ، وَيُنَاقِضُ نَظَرَتَهَا لوظيفةِ كِلَا الْجَنْسَيْنِ عَلَى وَجهِ البَّسِيطَةِ. حَتَّى صِرْنَا نَرَى لَوَانِحَ هَذِهِ الْحَمَلَةِ بَادِيَةً بِلا مُوَارِبَةٍ، عَلَى ألسُنِ مَنْ يُزَعَمُ فِيهِمُ النَّفْحُ عَنِ الدِّينِ، كَحَالِ (عدنان إبراهيم) ١ ذَاكَ الْمُتَحَذِّقُ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي إِحْدَى خُطْبِهِ المَرْتَبَةِ السَّيَّارَةِ جَاهِرًا بِالْإِنْكَارِ صُرَاحًا عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بِجُرْأَةٍ قَلَّ مِثْلُهَا، لَا تُعْهَدُ إِلَّا مِنْ أَسَاطِينِ الْحَدَاثَةِ، يَقُولُ فِيهَا:

«كُونُ الْمَرَأَةِ خُلِقَتْ اسْتِقْلَالًا مِنْ طِينٍ، ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَهَا مِنْ طِينِ الْأَرْضِ كَمَا ابْتَدَأَ آدَمَ: هَذَا يَكْرُسُ وَيَدْعُمُ نُمُودَجًا فِي التَّفَكُّيرِ سَبْكُونُ لَهُ مَا بَعْدَهُ، سَيَخْتَلِفُ ضَمْنُ هَذَا الْإِطَارِ تَنَاوُلِ سَائِرِ قَضَايَا الْمَرَأَةِ عَمَّا لَوْ تَنَاوَلْنَاهَا مِنْ مَنظُورٍ إِطَارِيٍّ مُخْتَلَفٍ، يُمْكِنُ أَنْ نَسَمِّيَهُ نُمُودَجَ أَوْ إِطَارِ الْاسْتَبْعَابِ، فِيهِ الْمَرَأَةُ كَذِبِيٌّ أَوْ مُلْحَقٌ بِالرَّجُلِ، لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ جِزءٍ مِنْهُ، مِنْ ضَلَعٍ مِنْ أَضْلَاعِ الرَّجُلِ».

وبعد؛ فهذا أوان الشروع في نسف هذه الشبهات عن هذا الخبر النبوي الصحيح، أقول فيه مستعينًا بالله:

قد أجمع المسلمون قاطبةً على كون آدم ﷺ مخلوقًا من سلالَةٍ من طِينِ الأرض، بمستندٍ ما أخبر الخالق ﷻ به في آياتٍ مِنْ مُحْكَمٍ تَنْزِيلِهِ.

وَأَمَّا زَوْجُهُ حَوَّاءُ، ففِي طَبِيعَةِ الْمَادَّةِ الَّتِي خُلِقَتْ مِنْهَا قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

القول الأول: أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ أَحَدِ أَضْلَاعِ آدَمَ ﷺ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ ^(١)، تَرَاهَا فِيْمَا تُنَوَّلُ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ عِنْدَ تَفْسِيرِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [التَّوْحِيدُ: ٢١].

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الشُّدِّي فِي «تَفْسِيرِهِ» ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، وَأَنَاسٍ آخَرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: «أَخْرَجَ إِبْلِيسَ مِنَ الْجَنَّةِ وَلَعِنَ،

(١) انظر في ذلك «غرائب التفسير» للكرماني (٧٧٢/٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٢٥٣/١).

(٢) انظر «جامع البيان» للزُّكَّري (٥٤٨/١)، و«التوحيد» لابن منده (٢١٣/١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢٥٩/٢)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٣٤/١)؛ ورواية هذا الأثر عند الشُّدِّي ثَلَاثٌ، قَالَ

ابن منده في «التوحيد» (٢١٤/١): «هذا إسناد ثابت».

وَأَسْكَنَ آدَمَ ﷺ حين قال له: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَرَوْحَكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥)، فكان يمشي فيها وَحْشِيًّا ليس له زوج يسكن إليها، فنامَ نومةً فاستيقظ، وإذا عند رأسه امرأة قاعدة خلَقَها الله ﷻ من ضلِعه ..»، إلى آخر حديثهم.

وعن ابن عباس رضيهما الله في قوله تعالى: ﴿وَنَلَقَّ مِنهَا زَوْجَهَا﴾ قال: خُلِقَتِ المرأة من الرَّجُل، فَجُعِلَ نَهْمُهَا في الرَّجَالِ، وَخُلِقَ الرَّجُل من الأرض، فَجُعِلَ نَهْمُهُ في الأرض^(١).

وعنه قال: «حَوَاءٌ مِنْ قُصَيْرَى^(٢) آدَمَ وهو نائم»، وعن: «حَوَاءٌ خُلِقَتْ مِنْ آدَمَ، مِنْ ضِلْعٍ مِنْ أَضْلَاعِهِ»، وَرُوي نحوه عن مجاهد^(٣)، وقتادة^(٤)، والضَّحَّاك، ومقاتل بن حَيَّان، وبراه السُّدِّي عن أشياخه^(٥).

فهذا التفسير من هؤلاء الأعلام لا أعلم لهم فيه مخالفاً من طَبَقَتِهِمْ - فيما أحسب - حتَّى جَعَلَهُ ابن جرير قولَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ^(٦)؛ فكان الفرضُ أن يُصار إليه، وَحَسُمَ مادَّةُ الخلافِ به.

وكان مِمَّا احتجَّ به هؤلاء على تخلُّقِ حَوَاءٍ مِنْ آدَمَ تفسيراً للآية: حديثنا هذا: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ»، حيث أنَّ ظاهره مُرْشِدٌ إلى مَعْنَى خَلْقِهَا مِنَ الضِّلْعِ الْحَقِيقِيِّ، وإخراجها منه عند أصلِ الخِلْقَةِ، واحتمَلَ هذا المعنى عامَّةُ شُرَاحِ الحديثِ^(٧).

القول الثاني: أَنَّ حَوَاءً خُلِقَتْ مِنْ تَرَابٍ كما خُلِقَ آدَمُ منه، ولم تُخلَقْ مِنْ ضِلْعِ ذَاتِهِ؛ ولم يَرَوْا هؤلاء أدلَّةَ القولِ الأوَّلِ صريحةً فيما ذَهَبُوا إليه، وأنَّ المُرَادَ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨٥٢/٣)

(٢) القُصَيْرِي: آخر الأضلاع من كل شيء ذي ضِلْعٍ وأقصراها، انظر «العين» للخليل (٢٧٩/١).

(٣) «جامع البيان» لابن جرير (٣٤١/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٥٣/٣).

(٤) «جامع البيان» لابن جرير (٣٤١/٦).

(٥) انظر تفسير ابن أبي حاتم (١٦٣٠/٥)، وكشف المشكل لابن الجوزي (٤٧٨/٣).

(٦) «جامع البيان» (١٦١/٢٠).

(٧) انظر «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٠)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (١٣٠/١٩)، و«فتح الباري»

لابن حجر (٣٦٨/٦).

عند أرباب هذا القول من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَمَنَّا زَوْجَهَا﴾: أي من جنسها، نظير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [التحفة: ٧٢]، وقوله: ﴿وَمِنْ مَائِنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الزُّمَر: ٢١].

ولذا قال (محمد عبده): «إنَّ المعنى هناك على أَنَّهُ خَلَقَ أَزْوَاجًا مِنْ جِنْسِنَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ زَوْجَةٍ مِنْ بَدَنِ زَوْجِهَا»^(١).

وكان الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) قد عَزَى هذا القول إلى اختيار أبي مسلم الأصفهاني المُعْتزلي^(٢)!

وزاد (عدنان إبراهيم) دعماً لهذا الاختيار الاعتزالي بعض الأدلة القرآنية، حسبها أقرب للقطع بنفي خلقِ حواء من آدم، وأدعى لتصحيح هذا القول دون قول جماهير المُفسرين.

من ذلك: استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [التحفة: ٧] على كونِ حواء مخلوقة من طين كشأن آدم، بدعواه: دخولها في النوع الإنساني الذي أفاده عموم اللفظ في الآية، فتراه يقول: «.. حتماً أَنَّ الإنسان هنا -على ما جرت به عادة النظم الكريم، والذكر الحكيم- تشملُ وتضمُّ النوعين جميعاً، أي: بدأ خلقَ آدم وخلقَ حواء من طين، .. هذا ما تُعطيه ظاهرُ هذه الآية، التي تُوشك أن تكون نصّاً في الموضوع»^(٣)!

وقد أبى (عدنان) إلا الشُّدُوذَ كعادته عن علماء الأمة في تفسيرهم لآية النساء: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، حيث قال هو:

«ستقولون: إنَّ ما في الآية: ﴿وَمِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ هو آدم قطعاً وليست حواء، وأنَّ ﴿زَوْجَهَا﴾ هي حواء، وأنا سأصدمكم الآن! وسأصدم -تقريباً- كلَّ المُفسرين!

(١) «تفسير المنار» (١/٢٣٢).

(٢) انظر «التفسير الكبير» للرازي (٩/٤٧٧-٤٤٨).

وأبو مسلم الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ): هو محمد بن بحر، معتزلي المذهب، عالم بالتفسير وبعض صنوف العلم، وله شعر، ولَّي أصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي، واستمر إلى أن دخل ابن بويه أصفهان سنة ٣٢١ هـ فغزل، من كتبه «جامع التأويل» في التفسير، انظر «الأعلام» للزركلي (٦/٥٠).

(٣) من خطبته «حواء هل خلقت من ضلع آدم؟! بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٨، المنشورة تقريباً على موقعه الرسمي بتاريخ ١/٥/٢٠١٥م، وجميع كلامه الذي أنقله تباعاً من هذا المصدر نفسه.

لأقول: الَّذِي اسْتَرَوْحُ إِلَيْهِ، وَأَسْتَكِينُ إِلَيْهِ: أَنَّ النَّفْسَ الْوَاحِدَةَ هِيَ حَوَاءُ! وَالزَّوْجُ هُوَ آدَمُ! فَلَمْ يَتَّقْ مُتَعَلِّقٌ لِأَحَدٍ بِهَذِهِ الْآيَةِ، حَتَّى يَقُولَ: نُصَحِّحْ حَدِيثَ: «خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعِ آدَمَ»..

تعلمون لماذا؟ لسببين اثنين:

قوله تعالى: ﴿وَعَلَّقَ يَدَا زَوْجَهَا﴾، هل الزَّوْجُ فِيهَا الذَّكَرُ أَمْ الْأُنثَى؟!..

لِنَعُدَّ إِلَى الْقُرْآنِ، فَخَيْرُ مَا يُفَسَّرُ بِهِ الْقُرْآنُ هُوَ الْقُرْآنُ، وَلِنَقْرَأْ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٨٩]؛ فَالزَّوْجُ هُنَا وَاضِحٌ أَنَّهُ الذَّكَرُ، وَآيَةُ الْأَعْرَافِ هِيَ آيَةُ النِّسَاءِ ذَاتُهَا! لَيْسَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا نَعْرِفُ كَيْفَ عَقَلَ الْمَفْسُورُونَ عَنِ التَّقَاطُفِ هَذِهِ الْإِشَارَةَ الْقُرْآنِيَّةَ!.. فَقَطَعْنَا النَّفْسَ الْوَاحِدَةَ فِي الْأَوَّلَى هِيَ الْمُؤَنَّثُ: وَهِيَ حَوَاءُ، وَالزَّوْجُ الْمَذَكَّرُ: وَهُوَ آدَمُ..

إِذْنًا؛ الْأَرْجَحُ فِي آيَةِ النِّسَاءِ أَنْ يُرَادَ بِالنَّفْسِ الْوَاحِدَةِ: حَوَاءُ، وَالزَّوْجُ: هُوَ آدَمُ، فَهَلْ آدَمُ خُلِقَ مِنْ حَوَاءَ وَهُوَ جِزْءٌ مِنْهَا؟! غَيْرُ صَحِيحٍ طَبَعًا.. إِنَّمَا ﴿مِنْ﴾ بَيَانِيَّةٌ، أَيْ: خُلِقَ مِنْ جَنْسِهَا وَنَوْعِهَا زَوْجًا لَهَا.. اهـ

فَهَذَا مَجْمَلٌ أَدَلَّةُ الْقَوْلَيْنِ فِي أَصْلِ خَلْقِ حَوَاءَ، وَعَلَيْهِمَا أَنْبِئُنِي مَوْقِفَ أَصْحَابِهَا مِنْ مَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ، فَحَيْثُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَحْتَمِلُ لَفْظَهُ الْمَعْنِيَيْنِ السَّالِفَيْنِ جَمِيعًا^(١)، حَقِيقَةً وَمَجَازًا:

رَجَّحَ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: الْقَوْلَ بِالْحَقِيقَةِ، اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ، مَعَ اعْتِضَادِهِمْ بِظَاهِرِ آيَةِ النِّسَاءِ، وَمَا سَقْنَاهُ مِنْ بَعْضِ الْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ الْمُصَرَّحَةِ بِذَلِكَ.

وَرَجَّحَ الْفَرِيقُ الثَّانِي: الْمَجَازَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذْ لَمْ يَجِدُوا دَلِيلًا صَرِيحًا فِي تَعْيِينِ مَادَّةِ حَوَاءَ، فَبَقِيَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي خَلْقِهَا أَنَّهَا مِنْ نَفْسٍ مَادَّةٌ زَوْجُهَا آدَمُ؛ ثُمَّ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا الْحَدِيثَ لَمْ يَنْسِبِ الصَّلْعَ لِآدَمَ! وَعَلَيْهِ خَرَّجُوهُ مَخْرَجَ

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٢).

الاستعارة، ومؤداه عندهم: أَنَّ النِّسَاءَ خُلِقْنَ مِنْ شَيْءٍ كَالضَّلَعِ فِي اعْوِجَاجِهِ، أَيِ خُلِقْنَ خَلْقًا فِيهِ اعْوِجَاجٌ وَشِدُوذٌ تُخَالَفُ بِهِ الرَّجُلَ، فِيهِ مَطْبُوعَةٌ عَلَى الْعَوَجِ مَعَهُ، وَجَعَلُوا نَظِيرَ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٧^(١)]؛ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْمُشَبَّهُ وَوُجْهُ الشَّبْهِ وَالْأَدَاةُ جَمِيعًا، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ^(٢).

وَالَّذِي أَكَّدَ عَنْدهُمْ هَذَا الْمَعْنَى مَجِيءُ «الْحَدِيثِ بِضِيغَةِ التَّشْبِيهِ فِي رِوَايَةِ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ^(٤)...»^(٥).

وبعد؛

فَالَّذِي أَرَاهُ أَقْرَبَ لِلْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ أَرْبَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَدْلَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ أَتَقَا، أُعَزِّزُ رِسْوَنَهَا فِي الْمُرَادِ بِدَفْعِ مُعَارَضَاتِ الْقَوْلِ الثَّانِي، فَأَقُولُ:

أَمَّا آيَةُ النِّسَاءِ: فِيهِ وَإِنْ لَمْ تُصَرِّحْ بِخَلْقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ -هَكَذَا بِاللَّفْظِ كَمَا هِيَ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ- إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ الْمَفْهُومَ مِنْهَا ابْتِدَاءُ خَلْقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ^(٦)، وَأَنَّهُ أَصْلُهَا الَّذِي اخْتَرَعَتْ وَأَنْشِئَتْ مِنْهُ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا مَدْفَعَ لَهُ.

يَقُولُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ التَّنِيْفِيُّ (ت ١٣٨٥هـ)^(٧): «الْأَصْلُ فِي النَّفْسِ أَنْ تُطْلَقَ

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٤٩٤/٣)، و«مفتاح» لعلي القاري (٢١١٧/٥).

(٢) انظر «عارضة الأحوذى» لابن العربي (١٥٥/١)، و«فتح الملهم» لموسى شاهين (٤٥/٦).

(٣) الرواية عن سعيد بن العتيب والأعرج كما في «الصحاحين».

(٤) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب المدارة مع النساء، وقول النبي ﷺ: «إنما المرأة كالضلع».

رقم: ٥١٨٤، ومسلم في (ك: الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم: ١٤٦٨).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١١٤٠/١٣).

(٦) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان (٤٩٤/٣).

(٧) عبد الرحمن بن محمد التنيفي: فقيه نَقَّار، نسبة إلى قبيلة (انتيف) قبيلة أطلسية من القبائل المطلة على سهل تادلا وسط المغرب، ينتهي نسبه الشريف إلى جعفر بن أبي طالب، وَصَفَهُ حَافِظُ الْمَغْرِبِ وَقْتَهَا بِوِشَعِيبِ الدُّكَالِيِّ بِأَنَّهُ «عَلَّامَةُ الْعَمِيِّ، وَذَكَى حَافِظُ لَوْدَعِي»، أَلْفَ أَزِيدٍ مِنْ سَبْعِينَ مَوْئِلًا، مُعْظَمُهَا فِي نَصْرَةِ مَا يَرَاهُ حَقًّا فِي السُّنَّةِ، مِنْهَا «نَظَرُ الْأَكْبَاسِ فِي الرَّدِّ عَلَى جَهْمِيَةِ الْبِيضَاءِ وَفَاسٍ»، وَ«الْإِرْشَادُ =

على روح الشخص، أو على روحه وجسده، أو على الشخص، فإطلاؤها على الجنس والماهية لا قرينة عليه في الآية؛ وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، فالأصل عدم الحذف، ولا ضرورة تلجئ إلى الحذف هنا، ومن أبعد البعيد أن يذكر الله تعالى هذه الآية ثلاث مرات، ولا يذكر فيها ذلك المحذوف الذي لا يتم المعنى إلا به^(١).

فلأنه هو الظاهر من الآية، قال به أمثال ابن عباس، ومجاهد، والسدي، وقتادة، وغيرهم من أعلم الناس بمعاني الوحي، ولا أحسب المعتضد يخال نفسه بإزاء هؤلاء شيئاً!

وأما ما يدّعيه أرباب القول الثاني في تفسير الآية هو في حقيقته مجرد احتمال، و«الأصل الظاهر لا يُترك للاحتمال»^(٢).

وفوق هذا نقول: إنه لا بُدَّ من التثبت بهذا الظاهر من الآية «كَي يَصِحَّ قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، إذ لو كانت حواء مُستقلة في خلقها عن نفس آدم، لكان الناس مخلوقين من نفسين، لا من نفس واحدة»^(٣).

وهذا إلزام واضح؛ وبه تعلم إفراط (رشيد رضا) في دعواه أنه لولا التوراة والآثار الواردة في خلقي حواء من آدم، لم يكن ليخطر على بال قارئ القرآن هذا المعنى من آية النساء^(٤)!

ولا مجال لأمثال (عدنان إبراهيم) أن يزعم بأن آية النساء من قبيل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] ونحوها من الآيات، لكي يتوسل بذلك إلى أن المراد بآية النساء: الجنس والنوع، أي كما الحال في هذه الآيات.

= والتبيين في البحث مع شراح المرشد المعين، توفي سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م) بالدار البيضاء، انظر ترجمته في مقدمة تحقيق كتابه «حكم السنة والكتاب» (ص/٩) دار الجيل، ط ٢، ١٤٣١هـ.

(١) «الأيادي البيضاء، مع الشيخين عبده ورشيد رضا» (ق ١٢٨/ب).

(٢) «الإحكام» للآمدي (١/١١٦)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦/٢٩١).

(٣) «التفسير الكبير» للرازي (٩/٤٧٧-٤٤٨).

(٤) «تفسير المنار» (٤/٢٧٠).

فهذا قياسٌ منه فاسدٌ من عِدَّةِ أوجه:

أولها: أنَّ ظاهرَ كُلِّ نَصٍّ بحسبه، فلا يلزم من اتِّفاقِ نَصِّين في العبارة أو بعض الألفاظ، أن يتَّفقا في ظاهرِ المعنى المُراد.

وشاهدنا على ذلك: الآيةُ نفسها التي استدلَّ بها المُعترض من سورة الروم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾، فهي «لا تُنافي الآيات الدَّالة على خلقِ حواء من آدم؛ لأنَّه لا يتَّوهم أحدٌ أنَّ خلقَ أزواجنا من أضلاعنا! ولا خلقَ أزواجِ نبيِّنا من ذلك؛ بل واضحٌ أنَّ الأنفس هنا مُطلقةٌ بإزاء الأجناس، والقرينة: عَدَمُ صِحَّةِ الحقيقة»^(١).

فلا يصحُّ إذن أن يُقال في الآية: ظاهرُها أنَّ زوجاتنا خُلِقْنَ مِن دَوائِنا معاشِرَ الرِّجال؛ فليس الظَّاهر منها ذلك أصلاً! لأنَّ الظَّاهر من كُلِّ نَصٍّ ما تبادر إلى فهم المُخاطب، وركَّز ذلك مُراعاةً لسياق الكلام، والقرائن، واستحضار باقي النُّصوص.

بل الظَّاهر الحقُّ منها أن يُقال: إنَّ الله خلقَ لكم نساءكم «مِن شكلِ أنفسِكُم وجَنسِها، لا مِن جنسٍ آخَرَ، وذلك لما بَيَّن الاثنين مِن جنسٍ واحدٍ من الإلفِ والسُّكون، وما بين الجنسين المختلفين مِن التَّنافر»^(٢).

فهذا الَّذي نزعُ أنَّه المُتوافق مع سياقِ الآية المقرَّرة لمعنى الامتنانِ على الرُّوجين بالمودةِ والرَّحمة.

فإذا تحقَّقنا هذا الأصل؛ فإنَّ الآيتين اللَّتين استشهد بهما المُعترض قد افترقتا مِن الأساسِ عن آيةِ النِّساءِ في اللَّفْظِ نفسِه! فإنَّهما وَرَدتا بالفعلِ (جَعَلَ)، بخلافِ آيةِ سورةِ النِّساءِ حيث وَرَدَت بالفعلِ (خَلَقَ).

وبين الفِعْلَيْنِ فَرَقٌ لِمَنْ تَدَبَّر! وهذا الاختلافُ في اللَّفْظِ مَقْصودٌ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ سبحانه، بل هو مِن إعجازِ القرآنِ في بلاغَتِه! وذلك لأنَّ آيةِ النِّساءِ لَمَّا كانت في

(١) «الأيادي البيضاء» لعبد الرحمن التنيي (ق ١٢٨/ب) مخطوط.

(٢) «الكشاف» للزمخشري (٣/٤٧٢).

خلق حواء من آدم، ناسب التعبير عنه بقوله: (خلق)؛ بينما آيتا الأعراف والنحل: حين لم يُرد بهما حقيقة الخلق من نفس آدم، عُبِّرَ عن ذلك بلفظ (جعل)، لأنَّ الجعل لا يلزم منه الخلق! فكلُّ خلقٍ جعل، وليس كلُّ جعلٍ خلقاً، فبينهما عموم وخصوص.

وفي تقرير هذا المعنى الفارق الدقيق بين اللفظين، يقول بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ):

«الخلق يكون عن عدم سابق، حيث لا يتقدّمه مادّة ولا سبب محسوس، والجعل يتوقّف على موجود مُغاير للمجموع، يكون منه المَجْعول أو عنه، كالمادّة والسبب، ولا يرد في القرآن العظيم لفظ (جعل) في الأكثر مُراداً به الخلق إلّا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه، أو شيئاً فيه محسوساً، عنه يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف (خلق)، فإنّ العبارة تقع كثيراً به عمّا لم يتقدّم وجوده وجود مُغاير يكون عنه هذا الثاني»^(١).

وحاصل القول: أنّ مثل هذا التنوع في اللفظ القرآني وتباين سياقات الآيات، ممّا يدلّل على أحقيّة القول الأوّل بالصواب، ومن قال بأنّ المعنى خلّقه من جنسها ونوعها لم يأت بباطل به، لأنّ ذلك -كما يقرّره ابن عاشور^(٢)- لا يختصّ بنوع الإنسان، فإنّ أنثى كلّ نوع هي من نوعه أيضاً^(٣)!

(١) «البرهان» للزركشي (١٢٩/٤).

(٢) «التحرير والتنوير» (٢١٥/٤).

(٣) وما تنازعت فيه بعض الحضارات القديمة من أصحاب المعتقدات الفاسدة في حقيقة المرأة، إنّما مرّد جمليته إلى طبيعة روحها: حيوانيّة أم إنسيّة، أشيطانيّة أم آدميّة، ألها روح أصلاً أم لا، لأيّ شيء خلّقت . . ونحو ذلك، وما اعترض به (عبدان إبراهيم) في خطبته -السّالفة الذكر- من أمثلة على كلام ابن عاشور هو من هذا القبيل المتعلّق بطبيعة روحها ودرجتها والمقصود من خلّقتها، ولم يكن ثمة خلاف في آدميّتها، حتّى إن كان فهو محصور مهجور غير ذي بال، فهؤلاء الفرّنجة (الفرنسيّون) قد عقدوا مؤتمراً سنة (٥٨٦م) -أي زمن شباب النبي ﷺ- للبحث في آدميّة المرأة من عدمها، وهل لها روح أم ليس لها روح؟ . . خلصوا في النهاية إلى أنّها إنسان، لكنها خلّقت لخدمة الرّجل فقط، انظر «عودة الحجاب» لإسماعيل المقدّم (٥٢/٢).

ثُمَّ ظَهَرَتْ لِي إِشَارَةُ قَرَأَتِي أُخْرَى، تَفِيدُ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي مَعْنَى آيَةِ النِّسَاءِ أَنَّهَا فِي خَلْقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ: وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٩].

فَاللَّهُ يُوجِّهُ الْخُطَابَ فِيهَا لِلنِّصَارَى قَائِلًا: إِنْ كَانَ عَجَبُكُمْ مِنْ خَلْقِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَدْ سَأَفْتَكُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِالْوَهْيَةِ وَبُنُوْتِهِ لَنَا، فَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ خَلْقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْجَبُ مِنْ خَلْقِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ وَلَا أَنْثَى! يَحْتِجُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ مِثْلُ آدَمَ عَبْدٌ وَلَيْسَ بِإِلَهٍ.

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ إِفْرَادَ ذِكْرِ آدَمَ بِهِذِهِ الْخِلْقَةُ التَّرَائِيَّةُ الْعَجِيبَةُ، دُونَ قَرْنِ حَوَاءَ بِهِ فِيهَا: ذَالٌ عَلَى اخْتِصَاصِ آدَمَ بِهَا دُونَ حَوَاءَ وَسَائِرِ الْخُلُقِ! إِذْ لَا مَعْنَى لِإِهْمَالِ ذِكْرِ حَوَاءَ فِي هَذَا الْمِثَالِ الْحِجَاجِيِّ لَوْ امْتَاَزَتْ بِنَفْسِ الْحَالَةِ الْخِلْقِيَّةِ الَّتِي امْتَاَزَ بِهَا زَوْجُهَا آدَمَ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ الَّذِي حَاجَّ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى النَّصَارَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

أَنَّ لَفْظَ الزَّوْجِ فِي آيَةِ النِّسَاءِ: أُرِيدَ بِهِ الْأَنْثَى الْأُولَى الَّتِي تَنَاسَلُ مِنْهَا الْبَشَرُ، وَهِيَ حَوَاءَ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُ الزَّوْجِ: لِأَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ مُنْفِرِدًا، فَإِذَا اتَّخَذَ امْرَأَةً فَقَدْ صَارَا زَوْجًا فِي بَيْتٍ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ لِلْآخَرِ^(١).

وَأَمَّا دَعْوَى (عَدْنَانَ إِبْرَاهِيمَ) أَنَّ لَفْظَ الزَّوْجِ فِي آيَةِ النِّسَاءِ عَائِدٌ إِلَى آدَمَ، اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى فَهْمِهِ الشَّاذِّ لِآيَةِ الْأَعْرَافِ: هُوَ فِيهَا مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ! فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفٍ رَدِّهِ.

ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّ ﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَلَقَّ مِنْهَا﴾: تَبْعِيضِيَّةٌ تَفِيدُ الْإِبْتِدَاءَ، وَمَعْنَى التَّبْعِيضِ فِيهَا: أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَخْرَجَ خَلْقَ حَوَاءَ مِنْ جِزْءٍ مِنْ آدَمَ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي تَحْدِيدِ هَذَا الْجِزْءِ فِي الضَّلْعِ، فَسَأَعُ بِهِذَا جَمْلُ حَدِيثٍ: «خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ» عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا حَرَجٍ.

(١) انظر «التحرير والتوير» (٢١٥/٤).

هذا الحمل على الحقيقة، لا يمنع منه ما جاءت به رواية أخرى للحديث بلفظ التشبيه: «إن المرأة كالضلع...»، لأن قولنا أن النبي ﷺ أخبر بخلق حواء من ضلع آدم حقيقة، لا يعني نفينا للمقصد الذي سبق لأجله الحديث، وهو: اشتراك جملة النساء في صفة الأصل الذي خلقت منه، وهي صفة الاعوجاج في الضلع.

يقول ابن حجر: «المعنى أن النساء خلقت من أصل خلق من شيء معوج، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع، بل يستفاد من هذا نكتة التشبيه، وأنها عوجاء مثله، لكون أصلها منه»^(١).

فما علينا بعد كل ما سقناه من دلائل على رجحان هذا الفهم للآيات والحديث النبوي، أن يأتي في مثل سفر التكوين خبر يوافق هذا التقرير الشرعي! فقد عرفنا القارئ الكريم قبل أن ما جاء في صُحف أهل الكتاب ومما يوافق نصوص ديننا، هو مما يعضد هذه، ويشهد لتلك بسلامة أصلها من التحريف، فلا يلزم أن يكون ما عندنا من أخبار شرعية مستألاً من تلك الصحف بدعوى التطابق، مادُمنا نقول بأن مصدر الوحي الصحيح فيهما واحد^(٢).

فهذا مجمل الرد على دعوى المعارض في شبهته الأولى.

وأما دعواه في شبهته الثانية تنقص الحديث للمرأة واحتقارها بوصفها بالاعوجاج، وأنها مجرد تابع للرجل؛ فيقال في تفنيدها:

قد قلّمنا الإشارة في ما سلف إلى أن الحديث يُبين عن وجه الشبه بين المرأة والضلع الذي خلقت منه، وهو صفة الاعوجاج، الذي هو في الضلع خلقاً، وفي المرأة خلقاً، والمقصود بالاعوجاج في الحديث خاص بسلوك المرأة

(١) فتح الباري (٢٥٣/٩).

(٢) أمّا من رجّح أن المرد من آية النساء ومثلاتها: كون حواء خلقت من جنس آدم وشاكلته، وأن الحديث يبيّن على جهة التمثيل بالضلع الأعوج لاضطراب أخلاقهنّ، واعوجاجهنّ مع أزواجهنّ فلا يثبتن معه على حالة واحدة: فأصحاب هذا القول الثاني يتأويلهم هذا خارجون بالمرأة عن دائرة الأثام بالاسرائيلية.

مع الزَّوج فقط، مُؤدَّاهُ عدمُ استقامتِها على ما يُريدُه دائماً، للتَّبَاطُنِ الفِطْرِيِّ الحاصِلِ في العقولِ والعواطفِ بينَ الجِنْسَيْنِ، لا أنَّها مُعوَّجَّةٌ في أخلاقِها وفهيها مُطلقاً.

والدَّلِيلُ على هذا التَّخصيصِ قوله ﷺ في آخرِ الخبرِ في رواية مسلم: «.. فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا، اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ ثَقِيمًا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَّاقُهَا»^(١).

ولا يخفى أَنَّ الاستمتاع هنا هو ما يكون بين الزَّوجين، كما أَنَّ الطَّلَاق لا يكون إلَّا مِنَ الزَّوجِ لزوجته، وهو المقصود من كسر الضِّلَع إذا أُريدَ إقامته. وقوله ﷺ: «وإنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ»: تأكيدٌ لمعنى الكسرِ هذا، لأنَّ الإقامة أمرُها أظهرُ في الجهة العُلْيَا، ويحتَمِلُ أن يكون هذا ضَرْبٌ مَثَلٍ لأعلى المرأة، وهو الرَّأسُ! فبهذا الرَّأسِ وما يحويه يحصلُ الأذى للرجل؛ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بكسرها مَثَلًا على طلاقها، أي: إِنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ مِنْهَا أَنْ تَتْرَكَ اعوجاجها معك، أَفَضِي الأمرُ إلى فراقها»^(٢).

والحديث محتملٌ لأن يكون التشبيه فيه للنساء بالضِّلَع لقاسمٍ آخرَ بينهما غير صفةِ الاعوجاج، وهو ما استنبطه ابنُ هُبَيْرَةَ (ت ٥٦٠هـ) بشفوفٍ نظره، عبَّرَ عنه في جميلٍ كلماتٍ منه بقوله: «قوله: «أَعْوَجَ ما فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ»، يعني به ﷺ فيما أراه: أَنَّ حُنُوءًا الَّذِي يَبْدُو مِنْهَا، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَوَجٍ خَلَقَ فِيهَا، وَهُوَ أَعْلَا ما فِيهَا مِنْ حَيْثُ الرَّفْعَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ أَعْلَا ما فِيهَا الحُنُو، وَذَلِكَ الحُنُو فِيهِ عَوَجٌ»^(٣).

فرحم الله الوزير ابن هُبَيْرَةَ، ما أرقَّ عبارته! ولقد تأملتُ كلامه طويلاً، فوجدتُ قوله مُتَجَلِّيًا في ذاك الحُنُو مِنهَا، وَمَيْلَانِهَا بانحناءِها على أولادِها وَمَنْ تُحِبُّ، رِعايَةَ لهم وَشَفَقَةً وَتَوَدُّدًا، انحناءَ

(١) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم: ١٤٦٨).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣٦٨/٦) (٢٥٣/٩).

(٣) «الإفصاح» لابن هُبَيْرَةَ (١٦٠/٧).

منها أشبه بشكل الصُّلَع جُفًا، ناشئ عن قَرط عاطفةٍ جَبَلَهَا الله عليه، لِيُكَمِّلَ بها نقصًا في البيت لا تُسدُّ ثَلَمَتَهُ إِلَّا بها.

«أفليس في خلقها من أحناء صدر الرجل تَعَيَّنَ لوظيفتها وتوجيه لرسالتها؟! بللى والله؛ إِنَّ حُنُوها على الزَّوج والوَلَد، كَحُنُو الصُّلُوع على القلب والكبد، والأسرة التي تُشَبَّلُ^(١) عليها المرأة، هي العضو الرئيس في جسم الأمة، كما أنَّ الأجزاء التي تُشَبَّلُ عليها الصُّلُوع، هي الأعضاء الرئيسة في جسم الإنسان»^(٢).

ولكم طربث لكلام متولِّي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) وهو ينفذ غُبَارَ التَّهْمَةِ عن هذا الحديث بسلاسةٍ عبارة يقول فيها:

«هذا الوصف من رسول الله ﷺ ليس سُبَّة في حقِّ النساء، ولا إنقاصًا من شأنهن؛ لأنَّ هذا الاعوجاج في طبيعة المرأة هو المُتَمَّم لمهمَّتها.

لذلك نجد أنَّ حنانَ المرأة أغلب من استواء عقلها، ومُهمَّة المرأة تَقْتَضِي هذه الطَّبيعة، أمَّا الرَّجل: فعقله أغلب، ليناسبَ مهمَّته في الحياة، حيث يُنَاط به العمل وترتيب الأمور فيما وُلِّي عليه»^(٣).

وبهذا نَتَحَقَّق: أنَّ هذا العوج في النساءِ أمرٌ طبيعيٌّ ناشئ عن عاطفتِهِنَّ الجيَّاشة، عاطفةٌ قد تغلب على تصرفاتِهِنَّ في البيت، فينزِعُ لها عقلُ الزَّوج وطبيعُه، لأجلها حَضَّ النَّبِيُّ ﷺ الأزواجَ على مُراعاةِ ذلك بمُداراتِهِنَّ، إستمالةً للنفوس، وتألُّفًا للقلوب، فأوصى بـ «الرَّفْق بهنَّ»، وألَّا يَتَقَصَّصَ عليهنَّ في أخلاقِهِنَّ، وانحرفَ طَبَاعِهِنَّ»^(٤) عمَّا يريده الزَّوج، «فلا يَنْبَغِي له أن يحملها على عقله، فيُكَلِّفها مُقتَضيات كلِّ رأي؛ . . فيكون في ذلك كالرَّاجِمِ لها، ويَبَيِّن أمرها على المُسامحة»^(٥).

(١) كَبَّل على الشيء: أي عطف عليه وتحنَّن، انظر «جمهرة اللغة» (١/٣٤٥).

(٢) مقال لأحمد حسن الزيات بعنوان «مَثَلُ المِصْرِيَّةِ الحَدِيثَةِ»، منشور بمَجَلَّة «الرسالة» (ص/٣، العدد ٤٦٨، بتاريخ: ١٩٤٢/٦/٢٢).

(٣) «الخواطر» وهو تفسير الشعراوي (١٩/١١٧٩٩).

(٤) «إكمال المعلم» للفايز عياض (٤/٦٨٠).

(٥) «الإفصاح» (٧/١٦٠) بتصرف يسير.

وفي هذه الوصية النبوية الجليلة المضمنة في هذا الحديث: لَفَتْ مِنْهُ ﷺ لانتباه الرجل، إلى «أَنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ مَعَ الْمَرْأَةِ: لَيْسَ كَفُّ الْأَذَى عَنْهَا، بَلْ احْتِمَالُ الْأَذَى مِنْهَا»^(١)

فَمَنْ رَامَ تَقْوِيْمَهُنَّ عَلَى مَا شَاءَ، فَاتَهُ النَّفْعُ بِهِنَّ، وَهُوَ لَا غِنَى لَهُ عَنْ امْرَأَةٍ يَسْكُنُ إِلَيْهَا، وَيَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعَاشِهِ، فَكَأَنَّهُ ﷺ يقول له: الاستمتاع بعيشك معها، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا.

هذا ما يفهمه كلُّ لَبِيبٍ سَاقٍ لَهِ النَّاصِيَةِ إِلَى الْهُدَى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَلَى هَذَا الْفَهْمِ الْحَصِيفِ تَرْجَمَ الْمُحَدِّثُونَ الْحَدِيثَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، فَأَدْرَجُوهُ فِي بَابِ «الْوَصَاةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ»^(٢)، وَفِي بَابِ «مُدَارَاةِ النِّسَاءِ»^(٣)، وَفِي بَابِ «حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ»^(٤)، وَفِي بَابِ «حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ»^(٥).

فَأَيْنَ مَا يَتَكَلَّمُ عَنْهُ الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ احْتِقَارِ النِّسَاءِ وَازْدِرَاءِ هُنَّ فِي الْحَدِيثِ ١؟

(١) «مختصر منهاج القاصدين» لابن قدامة (ص/٧٨).

(٢) في «صحيح البخاري» (٢٦/٧)، و«صحيح مسلم» (١٠٩١/٢)، و«سنن النسائي الكبرى» (٢٥١/٨).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٧/٤).

(٤) «مسند الحارث» (٥٥٠/١)، و«سنن البيهقي الكبرى» (٤٨٠/٧).

(٥) «الجامع الصحيح للشنن والمسانيد» (١٢٨/٣٥).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا، لَمَنَّتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وفي رواية لمسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: بَدْءُ الْخَلْقِ، بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، رَقْم: ٣٢٣٧) وَ(ك: النِّكَاحُ، بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَهْجَرَةً فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْم: ٥١٩٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحُ، بَابُ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْم: ١٤٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحُ، بَابُ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْم: ١٤٣٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

مُحْصَل ما أُورِدَ على الحديث، معارضة واحدة أساسها:
دَعْوَى تَحْجِزُ الْحَدِيثَ لِلرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ، تُصَوِّرُ فِيهِ مَتَاعًا لِقَضَاءِ شَهْوَتِهِ مَتَى
ما شاء، دُونَ أَنْ يَحَقَّ لَهَا الْإِعْتِرَاضُ، وَهُوَ مَا لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ لَهَا،
وَلَا يَلْحَقَهُ مَا يَلْحَقُهَا مِنْ إِنْجَافٍ وَارِدٍ فِي الْحَدِيثِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض على الحديث، يقول (نضال عبد القادر):
«لقد تَحَوَّلَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْفِكْرِ الدِّينِيِّ إِلَى مَتَاعٍ وَجُدَ لخدمَةِ الرَّجُلِ، وَإِشْبَاعِ
شَهْوَتِهِ وَرَغْبَاتِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْجَنَسِيَّةِ، وَلَمْ يُعَدَّ يُنْظَرُ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا نَفْسٌ إِنْسَانِيَّةٌ، كَمَا
لَمْ يُعَدَّ يَحْسِبُ حَسَابًا لِإِحْسَاسِهَا، وَلَا لِحَاجَاتِهَا وَرَغْبَاتِهَا، وَعَلَى الزَّوْجَةِ تَلْبِيَةُ
رَغَبَاتِ الزَّوْجِ الْجَنَسِيَّةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ»^(١).
ويقول (ابن قرناس):

«هذه الأحاديث تُصَوِّرُ الرَّجُلَ وَكَأَنَّهُ سَيِّدٌ مَعْبُودٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنِعَ
إِذَا مَا رَغِبَ فِي جَمَاعِهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي وَضْعٍ نَفْسِيٍّ أَوْ بَدَنِيٍّ لَا تَسْتَسَيِّغُ مَعَهُ
الْجَمَاعَ، أَمَّا هُوَ فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْجَمَاعِ مَتَى شَاءَ، وَلِلْمَرْأَةِ الَّتِي يَشَاءُ»^(٢).

(١) «مفهوم مسلم» (ص/١٨١).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٣٧٣)، وانظر في نفس الشبهة «قراءة في منهج البخاري ومسلم» لزهير الأدهمي (ص/٢٢٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

عن حديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

حملُ هذه النصوصِ على إطلاقها ليس مُرادًا للشارع قطعًا، وإعمالُ المُقَيَّداتِ الواردةِ في غيرها من النصوصِ وقواعدِ الشريعة، لِمَن أفتحِ الخُطايا المنهجيةَ التي يقع فيها مُنكرو السُّنن؛ هي نفسُ الخطيئةِ التي أودَّت بآربابِ المَقالاتِ البدعيةِ الأولى في مُستنقَعِ الانحرافِ عن الدِّين، كحالِ الخوارجِ مع نصوصِ الوعيد، وحالِ القدريةِ والجبريةِ مع نصوصِ القدر.

فَمَن تأملَ هذا الحديثَ المُستشكَلَ على وفقِ مَقاصِدِ الشَّرْع، أيقنَ أنَّ قائله ﷺ لم يُردِ نفيَ حَقِّ للمرأةِ في بُضعِ زوجها، ولا إثباتَ حَقِّ مُطلقٍ للزَّوجِ في إتيانها من غيرِ اعتبارٍ لحالِ صاحبتها!

أين في الحديثِ أنَّ الزَّوجَ يَقْضِي وَطْئَهُ في زَوْجَةٍ متى شاءَ ولو كانت عِيَّةَ مريضةً؟ أو كانت كئيبةً حزنًا يبلغُ بها درجةَ المَرَض -مثلًا-؟ أو كانت مُشْغولةً بأداءٍ واجبٍ يَضِيقُ به الوقتُ؟! ونحو ذلك من الأعذار.

ليس في الحديثِ هذا؛ إنَّما يلحقُ المرأةَ الوعيدُ فيه إذا ما تَمَنَّعت عن زوجها من غيرِ عُذرٍ يُبيح ذلك، ممَّا يُؤوِلُ إلى إضراره، وعلى هذا عَقَّبَ ابنُ حجرٍ

على قول البخاري في تنبيه لهذا الحديث فقال: «باب: إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها»، فقال ابن حجر: «أي بغير سبب لم يُجز لها ذلك»^(١).

ولأن كان الحديث مُعْرِبًا عن عِظَم حَقِّ الزَّوْجِ على زوجته -وهو لا شك أصل شرعي عظيم لتقويم العلاقة الزوجية- فإنَّ المُستَحَقَّ لهذا الحق: إنما هو الزَّوْجُ القَانِمُ بِحَقِّ زوجته، لا النَّاشِزُ عنها المُفْرَطُ في حَقِّها؛ كَمَنْ يَمْنَعُها -مثلاً- مِنَ التَّفَقُّعِ، أو يُسَيِّءُ عِشْرَتَهَا وَيُؤْذِيهَا، فهذا لها الحق في الاقتصاص منه! بالألَّا تُعْطِيه حَقَّهُ كاملاً، فتمنعه مثل ما مَنَعَهَا مِنْ حَقِّها جزاءً وفاقاً.

أصلُ هذا في قولِ الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذَكُ عَلَيْكُمْ فَاعْتَذُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَذَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَبِرْ عَفْوَها بِمِثْلِ مَا عُوفِيَتْ بِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٦].

وفي تقرير هذا التَّفْصِيلِ، يقول الحسين المَظْهَرِيُّ (ت ٧٢٧هـ) في معرض شرحه لهذا الحديث: «هذا إنما يكون إذا لم يَكُنْ غَضَبُ الزَّوْجَةِ بِسَبَبِ ظُلْمِ الزَّوْجِ عَلَيْها، فأما إذا كان الجُرمُ لِلزَّوْجِ، بأن يُؤْذِيها وَيَظْلِمُ عَلَيْها: فلم يَكُنْ على الزَّوْجَةِ بأسٌ بأن تَغْضِبَ على زوجها»^(٢).

ثم يُقال بعدُ زيادةً في تبيان المُراد الحقيقي من الحديث:

إنَّ المرأةَ إن كانت آيَمةً بِالنَّشُوزِ عن فراش زوجها، والتَّأْيِي عن قضاء حاجته، فإنَّ الزَّوْجَ آيَمٌ في المُقَابِلِ إنَّه هو فَرَطٌ في حاجة زوجته أيضًا من غير بأسٍ يُلْحِقُ به أو مَشْغَلَةٌ أو عدم طاقة، إذا كان يُلْحِقُ المرأةَ مُضِرَّةً من ذلك، فقد جاء في الحديث: «وإنَّ لأهلك عليك حقًا»^(٣).

وضابطُ هذا الأمرِ راجعٌ إلى العُرفِ، داخلٌ في عموم قولِ الله تعالى: ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩].

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٢٩٤).

(٢) «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظْهَرِيِّ (٤/٨٣).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له، رقم: ١٩٦٨).

فَأَمَّا تَغْلِيظُ الشَّرْعِ لِوِزْرِ الْهَاجِرَةِ لِفِرَاشِ الرُّوْجِيَّةِ عَلَى وَزْرِ الْهَاجِرِ مِنَ الرُّوْجِيْنَ، وَوُرُودِ التَّرْهِيْبِ فِي النَّصِّ فِي حَقِّ الرُّوْجَةِ دُونَ الرُّوْجِ، وَالَّذِي بِسَبَبِهِ تَطَرَّقَتْ الشُّبْهَةُ إِلَى ذَهْنِ الْمُعْتَرِضِ ابْتِدَاءً، فَأَذَاهُ إِلَى إِنْكَارِهِ، فَجَوَابُهُ:

بَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الرَّجُلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ لَيْسَ كَالْمَرْأَةِ؛ إِذْ كَانَ أَوْضَعُ تَحْمُلًا لِدَوَاعِي الشَّهْوَةِ مِنْهَا، وَأَرْغَبُ فِي الْمَوَاقِعَةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَلَةِ، حَتَّى أَنَّهُ يَسْتَحِلُّ طَرِيقَ كَانَ يَسْتَحِقُّ إِتْيَانًا مِثْلَهَا لِمَجَرَّدِ أَنْ يَقْضِيَ لِرَبِّهِ!

وَهَذَا مُشَاهِدٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ مِنْ حَالِ الرُّجَالِ، فِي زَمَنِ رَخِصَتْ فِيهِ الْأَعْرَاضُ، وَابْتَدَلَتْ فِيهِ الْعَوْرَاتُ، وَانْتَشَرَتْ فِيهِ الشَّهَوَاتُ، وَأَشْهِرُ لَهَا فِي الطَّرِيقَاتِ، وَتَوَعَّلَتْ رَغْمًا فِي الْبُيُوتَاتِ!

يَقُولُ الْمُتَهَلِّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ (ت ٤٣٥هـ): «إِنْ صَبَرَ الرَّجُلُ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعِ أَوْضَعُ مِنْ صَبْرِ الْمَرْأَةِ، وَأَقْوَى التَّشْوِيشَاتِ عَلَى الرَّجُلِ دَاعِيَةُ النِّكَاحِ، وَلِذَلِكَ حَفِظَ الشَّارِعُ النِّسَاءَ عَلَى مَسَاعِدَةِ الرُّجَالِ فِي ذَلِكَ»^(١).

وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذْ رَغَّبَ عِبَادَهُ فِي الزَّوْاجِ، وَحَذَّرَهُمْ مِنْ مُوَاقِعَةِ الْفَاحِشَةِ، فَقَالَ خَتَامَ ذَلِكَ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٢٨].

يَقُولُ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ فِي تَفْسِيرِهَا: «أَيُّ ضَعِيفًا فِي أَمْرِ الْجَمَاعِ»، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: «فِي أُمُورِ النِّسَاءِ»، لَيْسَ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي شَيْءٍ أَوْضَعُ مِنْهُ فِي النِّسَاءِ»^(٢).

وَأَفَرَّهَ الطَّبْرِيُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَنَسَبَهُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ: «يَسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ إِذَا كُنْتُمْ غَيْرَ مُسْتَطِيعِي الطَّلُوبِ لِلْحَرَائِرِ، لِأَنَّكُمْ خُلِقْتُمْ ضَعْفَاءَ عَجَزَةٍ عَنْ تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ، قَلِيلِي الصَّبْرِ عَنْهُ، فَأِذْنُ لَكُمْ فِي نِكَاحِ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ عِنْدَ خَوْفِكُمُ الْعَنَتِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَمْ تَجِدُوا طَوْلًا لِحُرَّةٍ، لَثَلًا تَزْنُوا، لِقَلَّةِ صَبْرِكُمْ عَلَى تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ؛ وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ»^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٩٥).

(٢) «جامع البيان» لابن جرير (٦/ ٦٢٥).

(٣) «جامع البيان» لابن جرير (٦/ ٦٢٤).

فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الضَّعْفِ عَنِ الْمَوَاقِعَةِ، وَكَانَ النِّسَاءُ أَصْبَرَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَرْزَنَ، كَانَتِ الْمَفْسَدَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ عَنْ شَهْوَتِهِ أَعْظَمَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ وَمِنْهُ تَعَلَّمَ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ لَجْنِيهِ بِالْتَّعَجُّلِ إِلَى النِّكَاحِ أَشَدَّ وَآكَدَ مِنَ جَنْسِ النِّسَاءِ.

فَلَمَّا مَعَشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ^(١)!

يقول الوليُّ الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): «لَمَّا كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ فِي النِّكَاحِ: تَحْصِينُ فَرْجِهِ، وَجَبَ أَنْ تُحَقِّقَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ، فَإِنَّ مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ، أَنَّهَا إِذَا ضُرِبَتْ مَظَنَّةٌ لشيءٍ، سَجَلُ^(٢) بِمَا يَحَقِّقُ وَجُودَ الْمَصْلَحَةِ عِنْدَ الْمَظَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَوْمَرِ الْمَرَأَةِ بِمَطَاوِعَتِهِ إِذَا أَرَادَ مِنْهَا ذَلِكَ، وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْصِينُ فَرْجِهِ، فَإِنَّ أَبْتَ، فَقَدْ سَعَتْ فِي رَدِّ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي أَقَامَهَا اللَّهُ فِي عِبَادِهِ، فَتَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَعْنُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ سَعَى فِي فَسَادِهَا»^(٣).

فَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا شُرِعَ لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ جَلِيلَةٍ فِي نَظَرِ الشَّرِيعَةِ وَهِيَ حِفْظُ الْفُرُوجِ، فَإِنَّهَا إِنْ اِمْتَنَعَتْ بِهَوَايَا عَنْ حَاجَةِ زَوْجِهَا وَالحَالَةِ هَذِهِ، فَقَدْ حَالَتْ دُونَ تَحْقِيقِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، بَلْ تَسَبَّبَتْ فِي عَنَتِ الزَّوْجِ، وَتَسْلِيطِ الْوَسَاوِسِ عَلَيْهِ، فَتَوَزَّرَهُ عَلَى تَصْرِيفِ شَهْوَتِهِ كَيْفَ مَا اتَّفَقَ وَلَوْ بِحَرَامٍ -عِيَاذًا بِاللَّهِ-؛ وَالرَّجُلُ فِي هَذَا أَقْدَرُ وَأَجْرُؤُ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ فَضْلًا عَمَّا فِي هَذَا مِنْ تَضْيِيقِ الْمَعَاشِ فِي الْبُيُوتِ، وَانْفِكَالِكِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ مَوَاقِفَ غَلِيظَةٍ، وَزَوَاجِ سُوقِ الْعُجْرِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

يقول ابن هبيرة: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَامْتَنَعَتْ: كَانَتْ ظَالِمَةً بِمَنْعِهَا إِيَّاهُ حَقَّهُ، فَتَكُونُ عَاصِيَةً لِلَّهِ بِمَنْعِ الْحَقِّ، وَبِالظُّلْمِ، وَبِكُفْرَانِ الْعَشِيرِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لِأَنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ وَأَحْضَنَ لِلْفَرْجِ» وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ، رَقْم: ٥٠٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مَوْنَهُ، وَاسْتَفْغَالَ مِنْ عَجْزٍ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصُّومِ، رَقْم: ١٤٠٠).

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَلَمْ أَتَبَيَّنْ مَعْنَاهَا فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٣) حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ (٢/ ٢١٠).

وبتكدير عيش الصّاحب، وبسوء الرّفقة، ويكونها عرّضت زوجها ونفسها لفتنة؛
فلذلك لعتّها الملائكة حتّى تُصبح، أو حتّى ترجع^(١).
فلأجل هذا كلّّه، كان الوعيد في هذا الباب للنّساء أشدّ منه للرّجال،
وأحسّم لمادّته، والله أعلم.

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (١٥٨/٧).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث: أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ
وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ في أضْحَى أو فطْرِ
إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ
أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَيَمَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا
رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ!»، قُلْنَ: وَمَا
نَقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْيَسَّ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نَصْفِ شَهَادَةِ
الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ
وَلَمْ تَصْمِ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).
وفي رواية مسلم: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ،
فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تَصَلِّي، وَتَفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ
الدِّينِ».

(١) أخرجه البخاري في (ك: الحيض، باب: ترك الحائض للصوم، رقم: ٣٠٤)، ومسلم في (ك: الإيمان،
باب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، كفر النعمة
والحقوق، رقم: ١٣٢).

المَطْلَب الثاني

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث ناقصات عقلٍ ودين

أورد على هذا الحديث جملةً من الاعتراضات، نجلها في التالي:

الاعتراض الأول: أنَّ في كون النساء أكثر أهل النار: تفضيلاً للرجال على جنسهنَّ بأخلاقٍ فُطرنَ عليها في أصلِ الخلقة حسب الحديث.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول سامر إسلامبولي: «المفهوم من هذه النصوص هو غياب العنصر الذكوري من النار إلى الحد الأدنى، أي هم الأقلية في النار، ووجود الذكور في الجنة إلى الحد الأعلى، أي هم الأكثرية، فالجنة للذكور، والنار للنساء...»^(١).

ويقول محمد زهير الأدهمي: «يكفرن العشير والإحسان! عبارات ذات دلالة على نوع من البشر رخيصٍ عديم الإخلاص والوفاء، وهنَّ مفطورات على ذلك الخلق، فالحديث وصفٌ لطبيعتهنَّ، وتقديرٌ في أنهن كذلك مُقيمات على ذلك طبعاً وغيرة مغروزةً فيهنَّ، فلماذا يُحاسبهنَّ على ذلك الحساب العسير؟!»^(٢).

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٣٩).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/٢٠٤).

الاعتراض الثاني: أَنَّ وَصَفَ النِّسَاءِ بِنَقْصِ الْعَقْلِ تَحْقِيرٌ لَهُنَّ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلآيَةِ نَفْسِهَا الْمُسْتَشْهِدُ بِهَا عَلَى ذَاكَ النِّقْصِ! وذلك في قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنْ الشَّهَادَةِ أَنْ تَبَيَّنَ لِحَدِيثِهِمَا فَتُذَكَّرَ أَحَدُهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، حيث يَبَيَّنُ اللَّهُ فِيهَا أَنَّ عِلَّةَ اعْتِبَارِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ نَقْصَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ هُوَ نِسْيَانُهَا، لَا نَقْصَ عَقْلِهَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

يقول إسلامبولي: «جعلُ الشَّهادة في الذَّمِّ الماليَّةِ لامرأتين عِوَضًا عن رجل، ليس ذلك عائداً لقصور ونقصان عقل المرأة أبداً، والآية لم تذكر ذلك، بل صرَّحت بالسَّبِّ إلى أَنَّهُ إِذَا ضَلَّتْ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرُ الْأُخْرَى..»^(١).

ويقول زهير الأدهمي: «معنى: تَضِلُّ -أي في الآية- تنسى، بالإجماع فيما أُظْلِعَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَصَادِرٍ.. والنِّسْيَانُ حَالَةٌ نَفْسِيَّةٌ لَا عَقْلِيَّةٌ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلَمَاءٍ وَأَطْبَاءِ النَّفْسِ، هَذِهِ الْحَالَةُ الَّتِي هِيَ نَتِيجَةٌ لَتَعَرُّضِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَيْضِ، فَجَسَمُ الْمَرْأَةِ يَفْرُزُ هُرْمُونََاتٍ قَبْلَ فِتْرَةِ الْحَيْضِ وَفِي أَثْنَائِهَا تُوَدِّي إِلَى الشُّعُورِ بِالتَّوْتَرِ وَالضُّغْطِ النَّفْسِيِّ، مِمَّا يُوَدِّي بِدَوْرِهِ إِلَى قَلَّةِ التَّرْكِيزِ وَإِمْكَانِيَّةِ النِّسْيَانِ عِنْدَ الْمَرْأَةِ، فَالنِّسْيَانُ عَلَى ذَلِكَ عَارِضٌ، أَسْبَابُهُ نَفْسِيَّةٌ خَالِصَةٌ.. وَالنِّصْنُ الْقِرَاطِيُّ لَا يَحْتَوِي عَلَى أَيَّةِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ قَلَّةُ عَقْلِهَا.. وَحَدِّدَهُ بِاحْتِمَالِ النِّسْيَانِ، هَذَا السَّبَبُ الَّذِي لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْعَقْلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ»^(٢).

ثمَّ يَبْنِي الْأَدَهْمِيُّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ الْمُتَوَهِّمَةِ لِمَعْنَى الْآيَةِ، أَنَّ وَصَفَ الْحَدِيثِ النِّسَاءَ بِقَلَّةِ الْعَقْلِ امْتِهَانٌ لْجَنْسِهِنَّ، فَإِنَّ قَلَّةَ الْعَقْلِ مُنْبِتَةٌ عَنْ حُوقِ صَاحِبِهَا فيقول: «مَا زِلْتُ أَرَى صَعُوبَةً كَبِيرَةً فِي تَحْدِيدِ الْمَدْلُولِ لِعِبَارَةِ (نَقْصُ الْعَقْلِ)، هَلْ هُوَ الْحَقُّ؟..»^(٣)؛ ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةً لِابْنِ مَنظُورٍ فِي شَرْحِهِ لَفْظَ (الْحَقُّ) بِأَنَّهُ «قَلَّةُ الْعَقْلِ»^(٤)، وَلَفْظَ (الطَّيِّشِ) بِأَنَّهُ «خَفَّةُ الْعَقْلِ»^(٥)، لِيَخْرُجَ

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٤١).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/١٩٩).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/٢٠٩).

(٤) «لسان العرب» (١٠/٦٧)، مادة: ح م ق.

(٥) «لسان العرب» (٦/٣١٢)، مادة: ط ي ش.

بعد مُرتاح النَّفس بـ «أَنَّ وصفت المرأة في هذا الحديث يكون على أنها صاحبة طيشٍ وحمقٍ ..!»

الاعتراض الثالث: أَنَّ الدِّينَ في حقيقته امتثالُ العبدِ الأمرِ واجتنابُهُ النَّهيِ، فوصفُ النِّساءِ بنقصِ الدِّينِ لتركهنَّ ما أُمِرْنَ بتركه في أصل الشرع يأباه العدلُ الإلهيُّ.

يقول صالح أبو بكر: «التعليل الوارد في الحديث لنقصان دين المرأة بسبب حيضها تعليلٌ لا يصدر عن النبي ﷺ، لأنَّه خير مَنْ يعلم ويؤمن بعدالة الله في الخلق، .. إذا كان الحيض والنَّفاس طبيعةً مؤلمةً، كُتِبَ على المرأة أن تعانيتها كلَّ شهرٍ وكلَّ ولادة، فكيف يكتب الله عليها ما تتوجَّع منه، ثمَّ يجازيها في النهاية بجزاء المُتسبِّب في نقص دينه وعقله؟!»^(١).

ويقول الإسلامبولي: «الدِّين هو الإيمان بالله واليوم الآخر والرِّسالة، وهذا حاصل وقائم في نفس المرأة في حالة الحيض والنَّفاس بشكل لازم، فليس عندها شكٌ في ذلك أو نقصان..»^(٢).

ويقول الأدهمي: «إنَّ المرأة عندما تُختصُّ بالرُّخصة في أمر صلاتها وصيامها وقت الحيض والنَّفاس والرُّضاعة، لا يجوز وصفها بنافسة الدِّين، لأنها استعملت الرُّخصة، كما أنَّ الرَّجُلَ المسافر لا يمكن أن يوصف بنقص الدِّين حين يقصر الصَّلَاةَ ويجمع، ولو كان السَّفر من طبيعة شغله، فالله يُحبُّ أن تُأتى رُخصه كما يُحبُّ أن تُؤتى عزائمه، فكيف نَصِف مَنْ يأتي الرُّخصة بنقص الدِّين؟! ..»^(٣).

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/ ١٣٠).

(٢) «تحرير العقل من القل» (ص/ ٢٤٢).

(٣) «فراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/ ٢١٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث ناقصات عقلٍ ودينٍ

أما دعوى المُعترضين على الحديث تحيُّره للرِّجال ضدَّ النساءِ:

فليس في الحديث شيء من ذلك، ولا فيه إهانة للنساء وتحقير لقيمتهم كما زعموه وأرادوا فهمه من الحديث عنوة؛ إنَّ الحديث مجرد إخبار نبويٍّ صادقٍ عن أمرٍ واقعٍ في المستقبل، أدَّى إليه سببٌ قد بيَّنه المُخبر نفسه ﷺ في خبره، تحذيرًا للمُخاطب من أن يشارك في ذاك الواقع بإتيانه لسيئه.

وقد بيَّن ﷺ أنَّ مَنْ كانت حاله حالَ أهل النار، فإنَّ فيه دواء من ذلك بالاستغفار وإكثار الصدقة بقوله ﷺ لهم: «تصدَّقن وأكثرن الاستغفار...».

فالنَّبِيُّ ﷺ -إذن- لا يصدر حكمًا في الخبر على أحدٍ، ولا هو فضَّل فيه نوعًا على نوع، إنَّما هو حكاية منه لحالٍ واقعٍ أوحاه له الله به، بيَّن سببه، وسبيلَ النِّجاة منه.

يظهر هذا المعنى المُراد من الحديث، بحديث آخر يُساويه في قوَّة السُّنَد، ويَزيد عليه في تکرُّر سياقاته وتعدُّد رواياته، هذا الحديث قوله ﷺ: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤١)، ومسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٧).

فهذا الحديث، إن كان الشَّطْرُ الأوَّلُ مِنْهُ لَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ كَيْسٌ تَفْصِيلاً لِلْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى وَالسَّعَةِ، وَلَا حَتَّى لِلأَمَةِ عَلَى الْاِفْتِقَارِ وَالْمَسْكِنَةِ، فَكَذَا يَنْبَغِي -تَبَعاً- أَلَّا يُفْهَمَ مِنْ شَطْرِهِ الثَّانِي تَقْصُصاً مِنْ جِنْسِ النِّسَاءِ، وَلَا حَطّاً لِقَدْرِهِنَّ!

وعليه نقول أَنَّ الواقعَ المُخْبِرَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ كَثْرَةُ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ ذِكْرٌ لِنِسْبَةِ هَذِهِ الْكَثْرَةِ النَّسَوِيَّةِ مُقَارَنَةً بِعَدَدِ الرِّجَالِ، وَلَا فِيهِ الْفَارِقُ بَيْنَهُمَا أَكْبَرُ هُوَ أَمْ صَغِيرُ؟ هَذَا قَدْ سَكَتَ الْحَدِيثُ عَنْهُ.

فَدَعَوَى الْمُعْتَرِضُ «غِيَابَ الْعَنْصَرِ الذَّكَوْرِيِّ مِنَ النَّارِ إِلَى الْحَدِّ الْأَدْنَى .. وَوُجُودَ الذَّكَوْرِ فِي الْجَنَّةِ إِلَى الْحَدِّ الْأَعْلَى .. فَالْجَنَّةُ لِلذَّكَوْرِ، وَالنَّارُ لِلنِّسَاءِ»^(١): تَخَرُّصٌ مِنْهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا طَائِلَ مِنْهُ إِلَّا مَجَرَّدُ التَّهْوِيلِ.

بَلْ عَلَى التَّقْيِصِ مِنْهُ، قَدْ رَجَّحَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَوْنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْمَالِ أَيْضاً! بِدَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ نَفْسِهَا الَّتِي يَمْتَنِعُ مِنْهَا الْمُخَالَفُ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ زَوْجَتَانِ مِنَ الْإِنْسِيَّاتِ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ، يُخْبِرُ فِيهَا تَذَاكُرَهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ فِي الرِّجَالِ: أَهَمُّ فِي الْجَنَّةِ أَكْثَرُ أَمْ النِّسَاءُ؟ فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَوْ لَمْ يَقُلْ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه: «إِنَّ أَوَّلَ زَمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى أَضْوَاءِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْنَتَانِ، يُرَى مُخُ سَوْقُهُمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ، وَمَا فِي الْجَنَّةِ أَهْزَبُ»^(٢)

فَظَاهَرُ احْتِجَاجِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ فِي الْجَنَّةِ: أَنَّ الْجَنَّةَ إِذَا خَلَّتْ عَنِ الْعُرَابِ، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ زَوْجَتَانِ، كَانَ النِّسَاءُ مِثْلَي الرِّجَالِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهِنَّ فِيهَا أَكْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ^(٣).

(١) «تحرير العقل من القل» لسامر إسلامبولي (ص/٢٣٩).

(٢) رواه مسلم في (ك: الجنة وصفو نعميها وأهلها، باب: أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، رقم: ٢٨٣٤).

(٣) «طرح الشريب» (٨/٢٧٠).

قال القاضي عياض: «.. هذا كله في الآدميات، ولألا فقد جاء أنَّ للواحد من أهل الجنة من الحوريات العدد الكثير»^(١)، وذلك لما في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عبد الله بن قيس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة، عرضها ستون ميلاً، في كل زاوية منها أهل ما يرون الآخريين، يطوف عليهم المؤمن»^(٢).

ولا يُعارضه ما في حديث الباب من كون النساء أكثر أهل النار، إذ لا يلزم من أكثريتهن في النار نفى أكثريتهن في الجنة كذلك^(٣) بل نخرج من جملة هذه الأحاديث أنَّ أكثر بني آدم هم النساء^(٤).

وعليه قال ابن تيمية: «.. النساء أكثر من الرجال، إذ قد صحَّ أنهنَّ أكثر أهل النار، وقد صحَّ لكل رجل من أهل الجنة زوجتان من الإنسيات سيوى الحور العين، وذلك لأنَّ من في الجنة من النساء أكثر من الرجال، وكذلك في النار، فيكون الخلق منهم أكثر»^(٥).

أمَّا ما قد يُشكل على هذا التقرير، ممَّا جاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: «.. من أن أقل ساكني الجنة النساء»^(٦): فيحتمل أن يكون الراوي رواه بالمعنى الذي فهمه من أن كونهنَّ أكثر ساكني النار، يلزم منه أن يكنَّ أقل ساكني الجنة؛ وليس ذلك بلازم لما قدَّمته؛ ويحتمل أن يكون ذلك: في أوَّل الأمر قبل

(١) «إكمال المعلم» (٣٦٦/٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤٣)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهليين، رقم: ٢٨٣٨) واللفظ له.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٥/٦).

(٤) «إكمال المعلم» (٣٦٦/٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٤٣٢/٦)، ولا يُتعبَّ على هذا بأنَّ الإحصاءات الأُمِّية المعاصرة تثبت تفاوتاً بين أعداد الرجال بالنسبة للنساء من بلو إلى آخر، فإنَّ الأكثرية المقصودة هنا هي مجموع النساء والرجال من زمن آدم إلى قيام الساعة، فلا يُعارض هذا بإحصائية مؤقتة بجبل أو بلو معيَّن.

(٦) أخرجه مسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٨).

خروج العصاة مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ، ولذلك أَكَّدْتُ عَلَى أَنَّهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَالًا عَلَى كُلِّ حَالٍ^(١).

نعود إِلَى حَدِيثِنَا، فنقول: لَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ وَجَهَ أَكْثَرِيَّةَ نَوْعِهِنَّ فِي النَّارِ، حِينَ رَبَطَ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ إِتِبَانِهِ لِمُوجِبَتَيْنِ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعَذَابِ، هُمَا اللَّعْنُ وَكُفْرَانُ الْعَشِيرِ، فَهَذَانِ وَإِنْ كَانَا فِي الرِّجَالِ أَيْضًا، لَكِنَّهُمَا فِي النِّسَاءِ أَكْثَرُ وَأَظْهَرُ. وَذَلِكَ أَنَّ ضَعِيفًا فِي جَسَدِهِ، مَحْدُودًا فِي سُلْطَتِهِ -مِثْلُ النِّسَاءِ-، إِذَا غَضِبَ وَأَرَادَ الْإِنْتِقَامَ وَالتَّشْفِيَّ مِمَّنْ يَرَاهُ قَدْ آذَاهُ أَوْ أَغْضَبَهُ، قَدْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا لِسَانَهُ لِتَصْرِيفِ ذَلِكَ عَلَيْهِ! فَيَسْأَلُ الشَّيْطَانُ لَهُ حِينَهَا تَرَدَادَ السَّبِّ لَهُ وَاللَّعْنِ، وَكَثْرَةَ اللَّعْنِ مِظَنَّةً لَوْقُوعِهِ عَلَى غَيْرِ مُسْتَحَقِّهِ، فَيَرْجِعُ إِثْمَهُ عَلَى اللَّاعِنِ.

وَكَذَا يَأُرُّهُ إِلَى غَمْطِ فَضْلِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَهُوَ قِحَّةٌ فِي إِنْكَارِ الْجَمِيلِ، لَا يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْمُغَاضِبَةِ؛ فَهَذَا يَنْقَلِبُ الْمَظْلُومُ ظَالِمًا، وَأَحْرَى بِهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَحًا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ خَاصَّةً، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ عَوَاقِبٍ وَخِيمَةٍ عَلَى الْبَيْتِ وَحَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ.

حَتَّى عُدَّ هَذَا الْكُفْرَانُ كَبِيرَةً بِذَاتِهِ، بِخِلَافِ اللَّعْنِ الَّذِي قُدِّدَ فِي الْحَدِيثِ بِالْكَثْرَةِ، وَالصَّغِيرَةِ إِنَّمَا تَصِيرُ كَبِيرَةً بِالْكَثْرَةِ^(٢).

ثُمَّ إِنَّا لَسْنَا نَدَّعِي -مَعَ ذَلِكَ- فُشُوَ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ الْإِنْفَعَالِيَّةِ الْمَذْمُومَةِ فِي كُلِّ النِّسَاءِ! حَاشَى لِلَّهِ؛ فَلسنَ كُلُّهُنَّ يَنْجَرِرْنَ وَرَاءَ الشَّيْطَانِ إِرْضَاءً لِدَوَاخِلِهِنَّ وَلَوْ بِحَرَامٍ، أَوْ شَفَاءً لَصُدْرُوهُنَّ بِزُورِ الْكَلَامِ، بَلْ فِيهِنَّ التَّقَيَّاتُ الْمُؤَفَّقَاتُ، الْكَابِحَاتُ لَجَمَاحِ أَهْوَاهُنَّ فِي الْمَخَاصِمَاتِ وَالْمَغَاضِبَاتِ، الْعَالِمَاتُ بِوَحِيمِ حِصَانِ الْأَلْسِنَةِ عَلَى أَصْحَابِهَا فِي النَّارِ.

وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَذَامِّ، لَيْسَ أَمْرًا قَدْ فُطِرَ النِّسَاءُ عَلَيْهِ جَبْرًا، وَلَا مَا يَعْقُبُ ذَلِكَ مِنْ عَذَابٍ قَدَرًا مُحْتَمًا عَلَى أَفْرَادِهِنَّ،

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢٨/١٩)، و«طرح التريب» (٨/ ٢٧٠).

(٢) «الأدب الشرعي» لابن المفلح (١/ ٣١٤).

بحيث لا تستطيع إحداهن الانفكاك عنها، إذن لما كان لتحذير النبي ﷺ إياهن إتيانها وأمرهن بتوقي عقابها أيُّه فائدة!

هنا يُعجبني كلام سديد (لمحمد الغزالي) عن الحديث، يوضح فيه المقصود من خطاب النبي ﷺ للمسلمات بهذا التحذير الشديد، ويرد فيه على من خَرَف معناه فيقول: «إنَّ عَرَضَ الحديث النبوي دون فقه صالح لَوْنٌ من تحريف الكلام عن مواضعه، ومُضَابَ الإسلام شديد من هذا التصرف! ..

صدر هذا الحديث بقي الأسرة الإسلامية شراً يَشِيعُ بين الناس، جُرثومته امرأة تحيا على خير رجلها، وتُنكر فضله وتَجحد حقه؛ قد يُخطئ الرجل، وكلُّ بني آدم خطاءٌ، وينبغي أن تتجاوز المرأة هذا الخطأ العارض، وربما كان الخطأ من وجهة نظرها هي، ولكنها بذل ذلك تغضب غضباً طائشاً! وتَنسى في ثورتها كلَّ شيء، وترغم أنها ما رأت خيراً قط من زوجها، وقد تلعن نفسها وحفظها وما حدثت أو ما يحدث لها.

أليس من حق النبي ﷺ أن يُحذر من هذا المسلك، وأن يذكر لصاحباته أنهنَّ إنَّ أصررنَّ عليه يَكُنَّ من أهل النار؟! ..»^(١).

أما زعم المعارض في شبهته الثانية من أنَّ وصف النبي ﷺ للنساء في الحديث بنقص العقل تحقير لهنَّ، وأنَّه مخالف لآية سورة البقرة، والتي ذكرت علَّة النسيان فيهنَّ لا نقصان عقلهنَّ ... إلخ.

فمنشأ الشبهة عنده غلطه في تصوُّر المُراد من نقصان العقل، حيث توهم أنَّ العقل في الحديث بمعنى «القوة التي يُميِّز بها بين حقائق المعلومات»^(٢)، وعليه ظلَّه يشير إلى حمق النساء أو طيشهنَّ!

(١) «مائة سؤال عن الإسلام» لمحمد الغزالي (ص/ ٣٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (١/ ٣٣٨-٣٣٩).

فهذا المعنى الذي جعله المراد من الحديث، ليس إلا معنى من معاني العقل! ليس هو معنى العقل كله^(١)، وليس هو المراد من الحديث حتماً! إذ بين النبي ﷺ نفسه ماذا أراد من معناه فيه، حين جعل مقتضاه عدم مساواة شهادة المرأة لشهادة الرجل، من قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فإذا كان المراد بالضلال في الآية: النسيان^(٢) - إذ استظهار الشاهدة بأخرى مؤذن بقلة ضبطها في الأصل - فإن مراد النبي ﷺ بالعقل في الحديث هو ما به يُضبط العلم ويثبت، وهذا معنى من معاني العقل صحيح، «وهي طريقة من أتبع حكم اللغة؛ لأن العلم والعقل في اللسان بمعنى واحد، فلا يفرقون بين قولهم عَقَلْتُ وعَلِمْتُ»^(٣).

فإذا كان معنى العقل هنا راجعاً إلى أصله في اللغة، وهو ضبط المعلوم وتثبيتها في الذهن: فإن وصفه في الحديث بنقص العقل لأجل النسيان وقلة الضبط هو على ظاهره؛ لأن ذلك نقص في المعلوم، وضبط المعلوم وحفظه من أظهر مهام العقل ووظائفه، فإذا كان النقص في الصفات نقصاً في الموصوف بداهة، فإن النقص في هذه الوظائف العقلية نقص في العقل، لكنه نقص من جهة ضعف بعض الصفات، وليس نقصاً مطلقاً.

يقول ابن تيمية: «... العقل مصدر عَقَلَ يعْقِل عقلاً: إذا صَبَطَ وأمسك ما يعلمه؛ وضبط المرأة وإمساكها لما تعلمه أضعف من ضبط الرجل وإمساكه، ومنه سُمِّيَ العقول عقلاً، لأنه يُمسك البعير ويجرُّه ويضبطه، وقد شبه النبي ﷺ ضبط

(١) على خلاف بين العلماء في حد العقل المشترط في حد التكليف ليس هذا موضع ذكره انظر في ذلك «ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه» للمحاسبي (بده من ص/ ٢٦٠)، و«البرهان» للجويني (١٩/١)، و«قواطع الأدلة» للسمعاني (٢٧/١).

(٢) مأخوذ من قولهم: ضل الطريق: إذا أضاعه ولم يهتد له، «الكشاف» للزمخشري (٣٢٦/١).

(٣) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٣٣٨/١-٣٣٩).

القلب للعلم بضبط العقل للبعير، فقال في الحديث المتفق عليه: «استذكروا القرآن، فلَهُو أَشدُّ نَفْصِيًّا»^(١) مِنْ صَدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عَقْلِهَا»^(٢).

وقال: «مَثَلُ الْقُرْآنِ مِثْلُ الْإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ، إِنْ تَعَاهَدَهَا صَاحِبُهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَرْسَلَهَا ذَهَبَتْ»^(٣).

وفي الحديث الآخر: (أَعْقِلْهَا وَاتَوَكَّلْ أَوْ أَرْسَلْهَا؟) فقال: بَلْ أَعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ^(٤).

فالعقل، والإمساك، والضبط، والحفظ، ونحو ذلك، ضدُّ: الإرسال، والإطلاق، والإهمال، والتسيب، ونحو ذلك، وكلاهما يكون بالجسم الظاهر للجسم الظاهر، ويكون بالقلب الباطن للعلم الباطن، فهو ضبط العلم وإمساكه، وذلك مستلزم لاتباعه، فلهذا صار لفظ العقل يُطلق على العمل بالعلم، كما قد بسطنا الكلام على مُسَمَّى العقل وأنواعه في غير هذا الموضع»^(٥).

هذا؛ وإنَّ وَصَفَ النِّسَاءَ بِتُقْصَانِ الْعَقْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ، إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ، إِذْ «الْحَكْمُ عَلَى الْكُلِّ شَيْءٌ»، لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ»^(٦).

(١) تَفْصِيًّا: أَي تَفَتَّنَا وَتَخَلَّصْنَا، تَقُولُ: تَفْصَيْتُ كَذَا، أَي أَحَطْتُ بِتَفَاصِيلِهِ، وَالاسْمُ الْقَصَّةُ، «فَتَحَ الْبَارِي» لَابِنِ حَجَرٍ (٨١/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: فضائل القرآن، باب استذكَّار القرآن وتعاهده، رقم: ٥٠٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الصلاة، باب: الأمر بتخذه القرآن، وكراة قول نَسِيت آية كذا، وجواز قول أنسيها، رقم: ٧٩٠).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي (ك: الأدب، باب: ثواب القرآن، رقم: ٨٧٣٨)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (رقم: ٤٧٥٩، ٤٨٤٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي (ك: صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم: ٢٥١٧) وَقَالَ: «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةٍ الضَّمَرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا»، وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ لـ «مشكلة الفقر» (ص/٢٣)، وَالْأَرْنَؤُوطُ فِي تَخْرِيجِهِ لـ «صحاح ابن حبان» (٥١٠/٢).

(٥) «بَغِيَّةُ الْمُرْتَادَةِ» لَابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص/٢٤٩-٢٥٠).

(٦) «إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْمُسْطَلَنِيِّ (٣٤٧/١).

لكن لعلَّ المُعْتَرِضَ يَنْكُرُ أَنَّ النِّسْيَانَ يَعْرِضُ لِلنِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنَ الرِّجَالِ! وَهَذَا إِنْ ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي الْبَقْرَةِ، فَلِنَّا نَنْبُهِهُ إِلَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْأَعْصَابِ قَدْ شَهِدُوا أَنَّ فِي ذَاكِرَةِ الْمَرْأَةِ ضَعْفًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاكِرَةِ الرَّجُلِ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَحْضِرُ الْمَاضِي كَمَا يَسْتَحْضِرُهُ الرَّجُلُ، هَذَا فِي الْجُمْلَةِ.

يَشْهَدُ بِهَذَا الْبَرْوْفِسُورُ (أَوْتُو فِينْتِجِر) الطَّبِيبُ النَّمَسَاوِي، فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «الْجِنْسُ وَالْأَخْلَاقُ»، حَيْثُ أَثْبَتَ أَنَّ فِي ذَاكِرَةِ الْمَرْأَةِ ضَعْفًا مُقَارَنَةً بِمِثْلِهَا عِنْدَ الرَّجُلِ، فَقَالَ: «إِنَّ التَّذَكُّرَ هُوَ التَّغْلِبُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ، وَاسْتِحْضَارُهُ فِي الذَّهْنِ، وَلَا يُمْكِنُ لِلْمَرْأَةِ -لِأَسْبَابٍ عَضْوِيَّةٍ وَنَفْسِيَّةٍ- السَّيْطَرَةُ عَلَى هَذِهِ الْمَوْهَبَةِ؛ لِأَنَّ حَيَاتَهَا مُتَقَطَّعَةٌ، لَا تَذْكُرُ مِنْهَا إِلَّا الْيَسِيرَ؛ بِخِلَافِ الرَّجُلِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ تَتَبُّعُ سُلْسَلَةِ حَيَاتِهِ حَلْقَةً فَحَلْقَةٍ، وَلَا يَغِيبُ عَنْهُ جَوْهَرُهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ..»^(١).

بَلْ زَادَ عَلَيْهِ آخَرُونَ بِأَن قَرَّرُوا ضَعْفَ الْقُوَّةِ الْعَاقِلَةِ لَدَى النِّسَاءِ مُقَابِلَ الرِّجَالِ؛ وَالْجَيِّدُ فِي هَذَا أَنَّ أَهْرَ مَنْ أَقَرَّ مِنْهُمْ بِهَذَا امْرَأَةٌ طَبِيبَةٌ! تُدْعَى (إِلْيَانُورْ مَأكُوبِي Eleanor maccoby)؛ وَذَلِكَ فِي بَحْثٍ لَهَا نَشَرْتَهُ عُدَّةٌ مِنْ أَفْضَلِ مَا قُدِّمَ فِي مَجَالِهِ فِي سِتِّينَاتِ الْقَرْنِ الْمِيلَادِيِّ الْمَاضِي، أَثْبَتَتْ فِيهِ تَفُوقَ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ فِي دَرَجَاتِ الذِّكَاةِ وَالْمَهَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، لِاخْتِلَافِ التَّرَكِيبَةِ الدَّمَاغِيَّةِ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمَا، حَتَّى صَرَّحَتْ -بَعْدَ تَجَارِبٍ وَمُلَاحَظَاتٍ عَدِيدَةٍ- بِضَعْفِ الْإِنْتِاجِ النَّسَوِيِّ وَالِابْتِكَارِ الْمَفِيدِ مِنْهُنَّ، أَمَّا مَا يَنْتَجُهُ الرِّجَالُ فِي مِيَادِينِ الْعُلُومِ وَالْأَدَبِ^(٢)!

فَلَسْتُ أَدْرِي مَا يَقُولُ الْمُعَارِضُ لِهَؤُلَاءِ الْمُتَخَصِّصِينَ، وَهُوَ يَدَّعِي أَنَّ النِّسْيَانَ مُجَرَّدُ عَارِضٍ لِحَالَةٍ نَفْسِيَّةٍ «لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْعَقْلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ»^(٣)!

(١) (ص/٩٤: ١١٦)، وَالثَّنْصُ مَنْقُولٌ مِنْ مَقَالٍ لِمُحَمَّدٍ الْخَضِرِ حَسِينٍ -شَيْخِ الْأَزْهَرِ- بِعَنْوَانِ «كِتَابٌ يُلْحَدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ»، مَنْشُورٌ فِي مَجَلَّةِ «نُورِ الْإِسْلَامِ» (الْعِدَّةُ الثَّامِنُ)، مِنْ الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ الصَّادِرِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ ١٤٣٩هـ)، وَهُوَ فِي «مَوْسُوعَةِ أَعْمَالِ الْكَامِلَةِ» (١/ ١٦٨)، نَقْدٌ فِيهِ كِتَابُ «امْرَأَتُنَا فِي الشَّرِيعَةِ وَالْمَجْتَمَعِ» لِلظَّاهِرِ حُدَّادٍ.

(٢) انْظُرْ كِتَابَ:

"Encyclopedia of women and geder" for judih worell (p/552-553).

(٣) «قِرَاءَةُ فِي مَنَهِجِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ» لِلْأَدَمِيِّ (ص/١٩٩).

ماذا يقول مُدَّعو التَّسوية المطلقة بين الذُّكور والإناث في كل شيء، أمام هذه المُقرَّرات العلميَّة التي تعرضها امرأة باحثة؟! إنَّهم يعترفون مُكرَّهين بهذه الفروق المَحسوسة، «بيد أنَّهم يَرُدُّون وجودَها إلى التَّقاليد الاجتماعيَّة التي تسود العالم؛ ولعمري إنَّ هذه التَّقاليد مُجيت بالحديد والنَّار في روسيا وغيرها من الدُّول الحمراء، ومع ذلك، وبعد نصف قرنٍ من التَّجربة الهائلة، لا تزال المرأة في وضعها الثَّاني، والرَّجل في المرتبة الأولى!»^(١).

نعم؛ يوجد من النِّساء من يَفْقن رجالاً عقلاً وضبطاً^(٢)، ورجالاً تحكمهم أحياناً نساء! غير أنَّ الشُّذوذ لا يخدش القاعدة، بل يؤكِّد أنَّ الأصل كون المرأة دون الرَّجل في التَّفكير الموضوعي والتَّدبير وإدارة المخاطر، وليس هذا عيباً فيهنَّ معاذ الله! بل كمال في جنسهنَّ، فلو كُنَّ كالرَّجال في صلابة عقولهم ومنطقيَّتها ونقص عاطفتهم مقارنةً بهنَّ: لكان في ذلك جرْحاً في أنوثتهنَّ! ولاختلَّ نظام الحياة بأكمله.

فسبحان الَّذي أعطى كلَّ شيء خلقه ثمَّ هدى.

(١) «حقوق الإنسان» لمحمد الغزالي (ص/٩٢).

(٢) انظر «الكوثر الجاري» للكوثراني (١/٤٥٦).

التمهيد الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً»

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً»

عن أبي بكرة رضي الله عنه قال :

لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كَذَبْتُ
أَنْ الْحَقَّ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ، فَأَقَاتَلْتُ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ
فَارَسٍ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتِ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً». رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم: ٤٤٢٥).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»

أَكْثَرُ مَنْ تَرَى مُغْتَاظًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه هَذَا أَوْلَئِكَ الْمُنَافِحُونَ عَنِ الْمَسَاوَاةِ الْمَطْلُوقَةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ، الصَّارِحُونَ بِحَقِّ النِّسَاءِ فِي الْمَنَاصِبِ السِّيَاسِيَةِ الْعَامَّةِ وَالْمَهَامِ الْقَضَائِيَّةِ، التَّاعُونَ عَلَى الْفَقْهَاءِ تَغَاضِيَهُمْ عَمَّا لَحِقَ الْمُسْلِمَاتِ مِنْ ظُلْمٍ سِيَاسِيٍّ وَاجْتِمَاعِيٍّ مُسْتَنْدَهُ مِثْلُ هَذَا الْخَبَرِ الْغَرِيبِ!

تَقُولُ فَاطِمَةُ الْمَرْيَسِي^(١): «هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْحِجَّةُ الْحَاسِمَةُ لِأَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ إِبْعَادَ النِّسَاءِ عَنِ السِّيَاسِيَةِ، كَمَا نَجَدُهُ عِنْدَ السُّلْطَاتِ الْمَعْرُوفَةِ بِتَشَدُّدِهَا مِثْلُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ! .. هَذَا الْحَدِيثُ هَامٌّ جَدًّا، بَحِثْ يَسْتَحِيلُ عَمَلِيًّا التَّعَرُّضُ لِمَسْأَلَةِ الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَمُنَاقَشَتِهِ وَاتِّخَاذِ مَوْقِفٍ مِنْهُ»^(٢).

وَيُعِينُهُمْ عَلَى طَيْشِهِمْ هَذَا زُمْرَةٌ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ مُنْكَرِينَ لِلْحَدِيثِ، عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمْ فِي طُرُقِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ، أَكَّانَ

(١) فَاطِمَةُ الْمَرْيَسِي: كَاتِبَةٌ أَكَادِمِيَّةٌ مَغْرِبِيَّةٌ، مُتَخَصِّصَةٌ فِي الشَّانِ النَّسَوِيِّ، وَلَدَتْ بِفَاسَ سَنَةَ ١٩٤٠م، وَسَافَرَتْ لِفَرَنْسَا وَأَمْرِيكََا لِإِكْمَالِ دِرَاسَتِهَا، ثُمَّ عَمَلَتْ بِجَامِعَةِ مُحَمَّدِ الْخَامِسِ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ مِنْ رَمُوزِ الْحَرَكَةِ النَّسَوِيَّةِ الْعِلْمَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ مَوْلاَفَاتِهَا: (الْحَرِيمُ السِّيَاسِي)، وَ(مَا وَرَاءَ الْحِجَابِ)، تَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٢٠١٥م بِالْمَانِيَا.

(٢) «الْحَرِيمُ السِّيَاسِي، النِّسَاءُ» لِفَاطِمَةِ الْمَرْيَسِي (ص/١٤).

من جهة الإنكار له جملةً، أو قبوله بنوع تحريفٍ لمعناه بما يؤولُ في النهاية إلى شُرْعنة مطالبِ النسويين.

وليس من وُكِدنا هنا مناقشة تأويلاتِ القوم، ما داموا مُعترفين بِصِحِّته، فإنَّ الهمَّةَ مصروفةٌ في هذا البحثِ إلى مناقشة ما يُبدیه المَبطلونَ من مُعارَضاتٍ لإبطالِ الحديثِ دون غيرهم.

وَمُحْصَلُ حُجَجِهِمْ فِي انْتِقَاضِهِ مَتَرَكَّةٌ فِي دَعْوَى مُخَالَفَتِهِ لِلوَاقِعِ وَالتَّارِيخِ،
حيث اكتشفوا أنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَوَلَّى مَنْصَبَ الحِكمِ في القديم والحديث، فأُلجِئَ في إدارة شؤون الدولة وتقويتها على أحسن وجهٍ

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (مُحمَّد سليمان الأشقر):

«إِنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَتَوَلَّى رِئَاسَةَ دَوْلَتِهِمْ امْرَأَةٌ فِي حَالِ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَمَعْنَى هَذَا: أَنَّهُ لَوْ وُجِدَتْ امْرَأَةٌ عَلَى رَأْسِ إِحْدَى الدُّوَلِ، وَنَجَحَتْ تِلْكَ الدُّوَلَةُ فِي أُمُورِهَا الدُّنْيَوِيَّةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَكْذُوبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ!

وقد وُجِدَ في العصور الحديثة دُولٌ كثيرة تَوَلَّتْ رِئَاسَتَهَا نِسَاءٌ، وَنَجَحَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ نَجَاحَاتٍ بَاهِرَةٍ تَحْتَ رِئَاسَةِ النِّسَاءِ، نَذَكُرُ مِنْ ذَلِكَ: رِئَاسَةُ (أَنْدِيرَا غَانْدِي) لِلْهِنْدِ، وَرِئَاسَةُ (مَارْغَرِت تَاشِير) لِبَرِيطَانِيَا، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَزَدَ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

ويقول (جمال البنا): «إِنَّ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ امْتَدَحَ حَكَمَ امْرَأَةٍ، وَهِيَ مَلَكَةُ سَبَا، . . وَكَيْفَ أَتَقَدَّتْ قَوْمَهَا مِنَ الْحَرْبِ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ عَلَيْهَا كِبَرَاؤُهَا ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَيِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٣٣]، وَلَا يُمَكِّنُ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ أَنْ يُخَالَفَ وَقَائِعَ التَّارِيخِ الثَّابِتَةِ، وَلَا نصوصَ الْقُرْآنِ الصَّرِيحَةِ»^(٢).

(١) من مقال له في جريدة «الوطن» الكويتية، بتاريخ (٢٩/٥/٢٠٠٩م) بعنوان: «نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها».

(٢) «المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/٨٣).

ولم يُغفل الطَّاعُونَ في الخَبَرِ، أَن يُسَوِّغُوا إِبْطَالَهُمْ لِمَتْنِهِ، بِالتَّفْنِيشِ عَنِ عِلَّتِهِ فِي الإِسْنَادِ؛ فَلَمْ يَجِدُوا ضَحِيَّةً فِيهِ يُعْلَقُونَ عَلَيْهِ آفَةٌ مَتْنِهِ -بِزَعْمِهِمْ- إِلَّا الصَّحَابِيُّ رَاوِيهِ! أَعْنِي بِهِ أَبُو بَكْرَةَ نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّقَفِيُّ رضي الله عنه.

فَقَالُوا: قَدْ جَلَّدَهُ عُمَرُ رضي الله عنه فِي شَهَادَتِهِ مَعَ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ عَلَى الْمُغْيَبَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه بِالزُّنَا، لِانْعِدَامِ شَرْطِ الشَّهَادَةِ وَنَصَابِهَا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّعْلِيلِ الإِسْنَادِيِّ، يَقُولُ مُحَمَّدُ الْأَشَقَرُ (ت ١٤٣٠هـ):

«هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْمُسْتَدَّ الرَّئِيسِيُّ لِكُلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ أَيِّ صَحَابِيٍّ آخَرَ غَيْرِ أَبِي بَكْرَةَ، وَتَصَحِيحُ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَرُوءَاتِ أَبِي بَكْرَةَ هُوَ أَمْرٌ غَرِيبٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ بِحَالٍ (١).

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا عُرِفَ فِي كُتُبِ التَّأْرِيخِ الْإِسْلَامِيِّ -كَمَا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَغَيْرِهِمَا- أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَذَّفَ الْمُغْيَبَةَ بَنَ شُعْبَةَ بِالزُّنَا، وَوَصَلَ الْخَبَرَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَأَمَرَ بِحَضُورِ الرَّجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَيْهِ فِي الْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُمَا عَنْ ذَلِكَ، وَطَلَبَ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنْ يَأْتِيَ بِشَهْوَدِهِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ، فَلَمْ يَتِمَّ الشَّهَادَةُ الَّتِي هِيَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَرْبَعَةَ شُهُودٍ..

وَلِذَلِكَ جَلَّدَ عُمَرَ رضي الله عنه أَبَا بَكْرَةَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً حَدَّ الْقَذْفِ بِالزُّنَا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: نُبِّ أَقْبَلَ شَهَادَتِكَ، فَأَبَى أَنْ يَتَوَبَّ! وَأَسْقَطَ عُمَرَ رضي الله عنه بَعْدَ ذَلِكَ شَهَادَتَهُ، فَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا اسْتَشْهَدَ عَلَى شَيْءٍ، يَأْبَى أَنْ يَشْهَدَ، وَيَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ أَبْطَلُوا شَهَادَتِي!

إِنَّ الْآيَةَ ^(١) تَدْمَعُهُ بِالْفُسْقِ وَبِالْكَذِبِ، وَهَذَا يَقْتَضِي رَدَّ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ، كَهَذَا الْحَدِيثِ الْحَجِيبِ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يُضَمَّ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ الْمَكْذُوبَةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ^(٢).

(١) يعنى الآية (١٣) من سورة النور: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

(٢) وقد سبقه جمال البنا إلى الطعن في أبي بكر رضي الله عنه في «المرأة المسلمة بيت تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/ ٨١-٨٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ
عَنْ حَدِيثِ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً»

يَجْمَلُ بِنَا قَبْلَ مُنَاقَشَةِ الْمُعْتَرِضِ فِي انْكَارِهِ لِمَتَنِ الْخَبَرِ، التَّمْهِيدُ بِالْكَلَامِ عَمَّا
أَثَارَهُ مِنْ غُبَارِ الشُّبْهَةِ عَلَى صَحَابِيِّ الْحَدِيثِ، فِ (الْأَشْقَرُ) بِذَا قَدْ افْتَحَمَ مَهْلَكَةُ أَيِّ
مَهْلَكَةٍ، حَيْثُ رَتَعَ فِي حِمَى صَحَابِيِّ هُوَ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَمْرِ تَوْهَمِهِ مُوجِبًا
لِتَجْرِيجِهِ.

فَلَقَدْ رَضِيَ (الْأَشْقَرُ) أَنْ يَكُونَ بِهَذَا الْمَوْقِفِ فِي ضِيقَةٍ وَأَهْلُ السُّنَّةِ فِي الضُّفَّةِ
الْمُقَابِلَةِ! شَعَرَ أَمْ لَمْ يَشْعُرْ، كَيْفَ لَا، وَقَدْ ارْتَكَبَ طَرِيقًا لَمْ يَسْلُكْهَا أَنْتُمْ السُّنَّةِ
وَالْحَدِيثِ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَسَرَ أَبَا بَكْرَةَ فِي زُمْرَةِ الْمَتْرُوكِينَ، وَهُمْ أَهْلُ
زَمَانِهِ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ، وَعَرَفُوا أَمْرَهُ، بَلْ وَتَّقَوْهُ، وَعَرَفُوا فَضْلَهُ، وَحَمَلُوا عَنْهُ،
وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثِهِ، وَأَخْرَجُوهَا فِي الدَّوَاوِينِ الصَّحِيحَةِ.

فَقِي تَقْرِيرِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ رَوَايَتِهِ:

يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (ت ٣٧١هـ): «لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ
بَعْدَهُمْ، مِنْ رَوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ وَالاحتِجَاجِ بِهَا، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحَدٌ مِنَ
الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَلَا طَقَنَ أَحَدٌ عَلَى رَوَايَتِهِ مِنْ جِهَةِ شَهَادَتِهِ عَلَى الْمُغْيِرَةِ»^(١).

(١) نقله عنه مغنطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧٧/١٢)

ويقول ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): «لا نعلم خلافاً في قبول رواية أبي بكرة، مع ردِّ عمر شهادته»^(١).

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): «قد أجمع المسلمون على قبول رواية أبي بكرة»^(٢)، ومثله قال ابن كثير^(٣).

وقد بلغ من فضل هذا الصَّاحِبِ ﷺ علماً وديناً، أن تجتمع له شهادتا التابعين الجليلين الحسنِ البصريِّ ومحمد بن سيرين بـ «أنَّه لم ينزل عليهما البُصرة من أصحابِ النَّبي ﷺ مثلُ أبي بكرة، وعمران بن حصين»^(٤).

ولأن كان (جمال البنا) لا يُبالي بنقض إجماع أو وفاقه، ولا يألو جهداً في تفسيه مذاهب الأسلاف الصَّالحين بحُمتي هواه؛ فكيف لمثل (الأشقر) في علمه ودينه أن يُشيع بوجهه عن هذا الإجماع؟!

ألا ليتَه فُكِّرَ بطريقةٍ أخرى، فجعل الأصلَ سلامةَ الصَّحابيِّ -فهو الأصلُ عنده في الأصحابِ يقيناً- ثم يبيِّن على هذا الأصلِ تأويلَ ما يتبادرُ منه خلافه!

لكنَّه داءُ العَجَلَةِ حين يُصيب قَلَمَ العالمِ على غِرَّة! فتأزَّه نفسُ نَفَرَتٍ مِن مَفَادٍ خَبِرَ ما، يسلكُ بها مسالكٌ مُوجِشَةٌ في التأويلِ، لم يسلكها فقيهٌ قبله.

أما ما رَعه من أن آية: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِإِثْمَةٍ يُهَدَّأُونَ﴾ [النُّور: ١٣] تدمَّعَ أبا بكرة ﷺ بالفسق والكذب، المُقتضي لردِّ ما رواه عن النَّبي ﷺ:

فهذا منه باطلٌ بُني على باطلٍ! بيَّانه: أنَّ الصَّمائر في هذه الآية راجعةٌ إلى القَذْفَةِ، لا إلى الشُّهُود! يظهرُ هذا في نفسِ قصَّةِ جلدِ عمرَ لأبي بكرة ﷺ، يحكيها بعضُ التابعين، منهم قسامة بن زهير^(٥)، حيث يقول:

(١) «المغني» (١٠/١٨٠).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/٢٤٣).

(٣) «مسند الفاروق» (٢/٥٥٩).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٤٦١).

(٥) قسامة بن زهير المازني التميمي: بصريٌّ تابعيٌّ ثقة، مات (بعد ٨٠هـ)، انظر «تهذيب الكمال»

(٢٣/٦٠٢).

«لَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ الَّذِي كَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اجْتَنِبْ أَوْ تَنَحَّ عَنْ صَلَاتِنَا، فَإِنَّا لَا نُصَلِّيْ خَلْفَكَ! قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى عَمْرِ فِي شَأْنِهِ، قَالَ: فَكَتَبْتُ عَمْرًا إِلَى الْمَغِيرَةَ: «.. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ رُقِيَ إِلَيَّ مِنْ حَدِيثِكَ حَدِيثٌ، فَإِنْ يَكُنْ مَصْدُوقًا عَلَيْكَ، فَلَنْ تَكُونَ مِتَّ قَبْلَ الْيَوْمِ خَيْرٌ لَكَ!..»

قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ وَإِلَى الشُّهُودِ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَيْهِ، دَعَا الشُّهُودَ فَشَهِدُوا، فَشَهِدَ: أَبُو بَكْرَةَ، وَشَيْلُ بْنُ مَعْبُدٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ، فَقَالَ عَمْرُ حِينَ شَهِدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: «أَوَدُّ الْمَغِيرَةَ أَرْبَعَةً!»، وَشَقَّ عَلَى عَمْرٍ شَأْنُهُ جَدًّا، فَلَمَّا قَامَ زِيَادٌ، قَالَ: «لَنْ تَشْهَدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَّا بِحَقٍّ»، ثُمَّ شَهِدَ قَالَ: «أَمَّا الزُّنَا فَلَا أَشْهَدُ بِهِ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَمْرًا قَبِيحًا، فَقَالَ عَمْرُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! حُدُّوهُمْ!.. فَجَلَدُوهُمْ»^(١).

وَعَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي^(٢) قَالَ: «شَهِدَ أَبُو بَكْرَةَ، وَنَافِعٌ، وَشَيْلُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَيْهِ كَمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْمِرْوَدِّ فِي الْمِكْحَلَةِ، قَالَ: فَجَاءَ زِيَادٌ -بِعَنِي رَابِعَ الشُّهَدَاءِ- فَقَالَ عَمْرُ: «جَاءَ رَجُلٌ لَا يَشْهَدُ إِلَّا بِالْحَقِّ!»، قَالَ زِيَادٌ: رَأَيْتُ مَجْلَسًا قَبِيحًا وَانْبَهَارًا.

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: فَجَلَدَهُمُ عَمْرُ الْحَدَّ»^(٣).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٤) قَالَ: «شَهِدَ عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ثَلَاثَةً بِالزُّنَا، وَنَكَلَ زِيَادٌ، فَحَدَّ عَمْرُ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ لَهُمْ: «تُوبُوا تُقْبَلَ شَهَادَتُكُمْ»، فَتَابَ رَجُلَانِ، وَلَمْ يَتُوبْ أَبُو بَكْرَةَ! فَكَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ؛ وَأَبُو بَكْرَةَ أَخُو زِيَادٍ لِأُمِّهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ زِيَادٍ مَا كَانَ، خَلَفَ أَبُو بَكْرَةَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زِيَادًا أَبَدًا!»^(٥).

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزُّنَا، كَيْفَ هِيَ؟ (رَقْم: ٢٨٨٢٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ك: الحدود)، بَابُ شُهُودِ الزُّنَا إِذَا لَمْ يَكْمُلُوا أَرْبَعَةً (رَقْم: ١٧٠٤٢).

(٢) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّهْدِي: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلِّ بْنِ عَمْرِو الْكُوفِيِّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ مَخْضَرَمٌ، تَوَفَّى (٩٥هـ) وَقِيلَ قَبْلُهَا، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١٧/٤٢٥).

(٣) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (٧/٣٨٤)، رَقْم: ١٣٥٦٦، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (رَقْم: ٢٨٨٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧/٣١١)، رَقْم: ٧٢٢٧.

(٤) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: مِنْ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْأَثَابَاتِ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِ: لَا أَعْلَمُ فِي التَّابِعِينَ أَرْسَعَ عِلْمًا مِنْهُ، تَوَفَّى بَعْدَ (٩٠هـ)، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١١/٦٦).

(٥) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، بَابُ قَوْلِهِ: «وَلَا تَقْلُكُمُ شَهَادَةُ أَبَدًا»، رَقْم: ١٣٥٦٤.

فكان أبو بكره عليه السلام بعد هذا إذا أتاه الرجل يستشهده، قال له: «أشهد غيري، فإنَّ المسلمين قد فسَّقوني»^(١).

وفي رواية عبد الرحمن بن جَوْشَن^(٢): «فقال أبو بكره -يعني بعدما حدَّه-: والله إنِّي لصادِّقٌ، وهو فَعَلَ ما شَهِد به»^(٣).

يقول الذهبي عن إِبَاءِ أَبِي بكره اسْتِثَابَةٌ عمر له: «.. كأنَّه يقول: لم أَقْذِفِ المغيرة، وإنَّما أنا شاهدٌ، فَجَنَحَ إلى الفرقِ بين القاذِفِ والشَّاهدِ، إذْ نَصَابُ الشَّهادة لو تَمَّ بالرَّابع، لَتَعَيَّنَ الرَّجْمُ، وَلَمَّا سُمُّوا قاذِفينَ»^(٤).

فبيِّنَ من مَاجَرِيَّاتِ هذه القِصَّة أنَّ أبا بكره عليه السلام إنَّما جَلَدَه عمر عليه السلام لنقصانِ النَّصابِ، وإنَّما جاءَ شاهدًا هو إليه، لِظَنِّهِ أنَّ مَعَه ثلاثَةٌ يَشْهَدونَ بما شَهِد، فَعَدُمَ توبِيتَه لا تأثيرَ له في قَبُولِ روايَتِهِ للحديث، لأنَّ كِمَالَ النَّصابِ ليس مِن فِعْلِهِ؛ وَالَّذِي جَرَى أنَّ العَدَدَ «لَمَّا نَقُصَّ، أَجْرَاهُم عمر عليه السلام مَجْرَى القَذْفَةِ، وَحدَه لأبي بكره بالتَّأويل، ولا يُوجِبُ ذلك تَفْسِيقًا، لأنَّهم جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهادة، وليس بصَرِيحٍ في القَذْفِ، وقد اختلفوا في وُجوبِ الحدِّ فيه، وسُوِّغَ فيه الاجتهاد»^(٥).

فلذا قال أحمد بن حنبل: «لا يُرَدُّ خَبَرُ أَبِي بكره ولا مَن جُلِدَ مَعَه، لأنَّهم جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهادة، وَلَمْ يَأْتُوا بصَرِيحِ القَذْفِ، وَيَسُوِّغُ فيه الاجتهاد، ولا تُرَدُّ الشَّهادة بما يَسُوِّغُ فيه الاجتهاد»^(٦).

(١) زواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القاذف، رقم: ٢٠٥٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/٢١٦).

(٢) من الوسطى من التابعين، كان صهر أبي بكره عليَّ ابنته، وثقه أبو زرعة، انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/١٧).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الحدود، باب: شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة، رقم: ١٧٠٤٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣).

(٥) «البحر المحيط للزركشي» (١٨٧/٦).

(٦) «الواضح في أصول الفقه» (٢٧/٥).

وقد عَلَّقَ ابْنُ عَقِيلٍ الحنبليُّ (ت ٥١٣هـ) على كلام أحمدَ بقوله: «لَمَّا نَصَّ على أَنَّهُ لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ، كَانَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ دُونَ الشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ نَقْصَانَ الْعَدَدِ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ»^(١).

ووافقهما أبو إسحاق الشَّيرازي (ت ٤٧٦هـ) بقوله: «أَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ جُلِدَ مَعَهُ فِي الْقَذْفِ: فَإِنَّ أَخْبَارَهُمْ تُقْبَلُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا مَخْرَجَ الْقَذْفِ، بَلْ أَخْرَجُوهُ مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا جَلَدَهُمْ عَمْرٌ ﷺ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُقَدِّحَ بِذَلِكَ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَمْ يُرَدِّ خَبَرُهُمْ»^(٢).

وحاصلُ قولِ الفقهاءِ في هذا، أَنَّ فِي إِبْطَالِ خَبَرِ الْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ تفصيلاً:

فإِنْ كَانَ الْمَحْدُودُ شَاهِدًا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِأَنَّ فُلَانًا زَنَى، وَحَدَّ لِعَدَمِ كَمَالِ الْأَرْبَعَةِ: فَهَذَا لَا تُرَدُّ بِهِ رَوَايَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَدَّ هُنَا لِعَدَمِ كَمَالِ نَصَابِ الشَّهَادَةِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، إِذْ لَوْ كَمَلُوا لَحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ دُونَهُ.

وإن كَانَ الْقَذْفُ لَيْسَ بِصِغَةِ الشَّهَادَةِ، كَقَوْلِهِ لَعَفِيفٌ: يَا زَانٍ .. يَا عَاهِرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ: فَهَنَّا تَبْطُلُ رَوَايَتُهُ لِلْأَخْبَارِ حَتَّى يَتَوَبَّ وَيَنْصَلِحَ^(٣).

وفي تقرير هذا التَّقْسِيمِ فِي حُكْمِ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ، يَقُولُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُوذَانِي:

«إِذَا كَانَ الرَّأْيُ مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَذْفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، أَوْ بِغَيْرِ لَفْظِهَا.

فإن كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ: لَمْ يُرَدِّ خَبَرُهُ، لِأَنَّ نَقْصَانَ عَدَدِ الشَّهَادَةِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، فَلَمْ يُرَدِّ بِهِ خَبَرُهُ، وَلِأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا: هَلْ يَلْزُمُهُ الْحَدُّ أَمْ لَا؟^(٤).

(١) «الواضح في أصول الفقه» (٢٧/٥).

(٢) «اللمع» للشَّيرازي (ص/٧٧).

(٣) انظر «روضة الناظر» (٣٤٨/١) - بحاشية ابن بدران، و«مذكرة أصول الفقه» للشَّيْطَانِي (ص/١٥١).

(٤) قال أبو ثور والظاهرية: لَا يُحَدُّ الشَّاهِدُ بِالزُّنَا أَصْلًا، كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ انظر «المحلِّ» لابن حزم (٢١٠/١٢).

وإن كان بغير لفظ الشَّهادة: رُدَّ خبره، لأنَّه أتى بكبيرة، إلَّا أن يتوب^(١).
ومع ما تقدَّم تقريره من اتِّفاق الأُمَّة على قبول أخبار أبي بكره ﷺ، مع
كونه محدودًا في شهادته على المغيرة: يَسْتَنْبِطُ الحَصِيفُ أنَّ الشَّهادة في هذا
الباب ليست كالرواية، فالمحدود في الشَّهادة لعدم كمال النَّصاب إنَّما تُقْبَلُ روايته
دون شهادته.

أمَّا القاذف بالشُّتم: فتردُّ شهادته وروايته معًا، وبلا خلاف، حتَّى يتوب^(٢).
وقد مرَّ معنا شاهدٌ لهذا التَّفصيل الفارق من كلام أبي بكره نفسه، حيث
كَانَ يَمْتَنِعُ عن الشَّهادة لأحد^(٣)، لكنَّه لم يردَّ أنَّه امتنع من تحديث أحدٍ بما سَمِعَهُ
من مَولاه ﷺ! ويكفي بهذا الفعل منه حُجَّةٌ على ما قرَّناه.

ولتأتِ الآن إلى دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ مُخَالَفَةَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ لِلوَاقيعِ المُشَاهِدِ
من نَجَاحَاتِ بَعْضِ النُّسُوبِ فِي تَدْبِيرِ الدُّولِ، فنقول:

مَنْ نَظَرَ إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَعْبَاءُ السُّلْطَةِ مِنْ قَدْرِ كَبِيرٍ مِنْ جِزَالَةِ الرَّأْيِ، وَصَرَامَةِ
الْعَزَمِ، وَهَيْبَةِ مَقَامِ فِي الثُّغُورِ: عَرَفَ - لَوْ صَدَّقَ نَفْسَهُ - أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تُخْلَقْ لِأَنْ
تَتَوَلَّى الْوِلَايَةَ الْمُطْلَقَةَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنْ رِقَّةِ الْعَاطِفَةِ، وَهَشَاشَةِ
الطَّبْعِ، وَسُرْعَةِ التَّأَثُّرِ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الرِّجَالِ أَصْلًا أَنْ يَهَابُوا مَكَانَهَا الْهَيْبَةَ الَّتِي
تَلْزِمُ السُّلْطَانَ تَدْبِيرًا وَتَنْفِيزًا.

فلأجل هذه الثُّغُورِ عَلَّلَ الْعُلَمَاءُ «نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ عَنْ مُجَارَاةِ الْفُرسِ فِي
إِسْنَادِ شَيْءٍ مِنْ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَقَدْ سَأَقَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ بِأَسْلُوبٍ مِنْ
شَأْنِهِ أَنْ يَبْعَثَ الْقَوْمَ الْحَرِيصِينَ عَلَى فَلَاحِهِمْ وَانْتِظَامِ شَمْلِهِمْ عَلَى الْإِمْتِتَالِ: وَهُوَ
أَسْلُوبُ الْقَطْعِ، بِأَنَّ عَدَمَ الْفَلَاحِ مُلَازِمٌ لِنُتُولِيَةِ الْمَرْأَةِ أَمْرًا مِنْ سِيَاسَاتِهِمُ الْعَامَّةِ»^(٤).

(١) «التمهيد» للكلوذاني (١٢٧/٣).

(٢) انظر «المجموع» للنووي (٢٣٧/٢٠).

(٣) كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القاذف، رقم: ٢٠٥٤٨).

(٤) «موسوعة الأعمال الكاملة» للخضر حسين (٢٨٥/١/٤).

هذا النَّهْي منه لا شكَّ أَنَّهُ يشملُ كلَّ امرأةٍ في أيِّ عصرٍ من العصور أنْ تتولَّى أيَّ شيءٍ من الولاياتِ العامَّة، وهو عمومٌ مُستفادٌ من صيغةِ الحديثِ وأسلوبه؛ فلا قيمةَ بعدُ لتأويلٍ يحضُر النَّهْي في حالِ الفُرسِ فقط، أو في مَنْصِبِ الخلافةِ العُظمى فقط.

ذلك كُلُّهُ تَحْجِيرٌ لإطلاقِ الحديثِ بلا دليلٍ، وهو خلافٌ ما فِيهِمَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم وأئمَّةُ السَّلفِ من الحديثِ نفيه، أولهم رَأَوِيه أبو بكرة رضي الله عنه، وهو أَعْلَمُ بما رَوَى، حيث لم يَسْتثنِ هؤلاءِ من عمومِ خبره هذا امرأةً، ولا قومًا، ولا شأنا من الشُّؤون العامَّة، فهم جميعًا يَسْتدلُّون به على حُرْمَةِ تَوَلَّى المرأةَ للإماميةِ، والقضاءِ، وقيادةِ الجيوشِ، وما إليها من سائرِ الولاياتِ العامَّة.

يقول أبو بكر ابن العربيَّ بعد سَوَقِهِ حديثَ أبي بكرة رضي الله عنه هذا: «هذا نَصٌّ في أنَّ المرأةَ لا تكون خليفةً، ولا خِلافَ فيه»^(١).

فهذا إذن إجماعُ العلماءِ في كلِّ عصرٍ^(٢)، يَشْهَدُ له تاريخُ الإسلامِ، منذ عهدِ النُّبوةِ إلى سقوطِ الخلافة: أنَّ امرأةً لم تُوَلَّ الإمامةَ أو الإمارةَ أو القضاء، ولو كانت هي من أصلح النَّاسِ وأَعْلَمِهِمْ؛ وفي تقريرِ هذه الدَّلالةِ من فعلِ المسلمين، يقول ابنُ قدامة: «لا تصلحُ للإمامةَ العظمى، ولا لتوليةِ البلدان، ولهذا لم يُوَلَّ النَّبِيُّ ﷺ ولا أحدٌ من خلفائه، ولا مَنْ بعدهم، امرأةً قضاءً، ولا ولايةً بِلَدٍ فيما بَلَّغْنَا، ولو جازَ ذلك لم يَخْلُ منه جميعُ الرُّمَّانِ غالبًا»^(٣).

أما ما يَنْسِبُهُ البعضُ إلى ابن جرير الطُّبري من القولِ بصحَّةِ ولايتها القضاء: فليس يَصِحُّ الثَّقُلُ عنه بذلك.

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٤٨٢/٣).

(٢) انظر نقل الإجماع في «الفصل» لابن حزم (٨٩/٤)، وشرح السنة للبغوي (٧٧/١٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٧٠/١).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٣٦/١٠).

ثُمَّ نَقُلْهُمْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَقْضِي فِيمَا يَصِحُّ أَنْ تَشْهَدَ فِيهِ: قَدْ حُمِلَ عَلَى
مَعْنَى صِحَّةِ حُكْمِهَا فِي الْقَضِيَّةِ الْوَاحِدَةِ وَنَحْوِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْكِيمِ وَالِاسْتِنَابَةِ
فَقَطْ^(١).

لَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْخَبَرِ فِي مَنَعَ الْمَرْأَةِ مِنْ
إِمَامَةِ الْعَامَّةِ، لَيْسَ حُكْمًا تَعْبُدِيًّا يُقْصَدُ مَجَرَّدُ امْتِثَالِهِ دُونَ التَّمَسُّكِ بِحُكْمِهِ، بَلْ هُوَ
مِنْ الْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ بِمَعَانٍ وَاعْتِبَارَاتٍ لَا يَجْهَلُهَا الْوَاقِفُونَ عَلَى الْفُرُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ
بَيْنَ جِنْسِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَقْتُ الْفِكْرِ إِلَى بَعْضِهَا.
وَصَدَّقَ أَحَدُ الْكُتَّابِ الْعَرَبِيِّينَ إِذْ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَيَاةَ هَيْئَةً وَطَبِيعَةً، إِذَا عَلِمَ كُلُّ
مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْمَحَلَّ الَّذِي خَصَّصَهُ اللَّهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا»^(٢).

إِنَّا لَا نَسْتَكْفِ أَنْ نَقُولَ لِلْعَالَمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ بِمُقْتَضَى الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ مَطْبُوعَةٌ
عَلَى غَرَائِزٍ تُنَاسِبُ إِحْدَى أَسْمَى الْمَهْمَاتِ الَّتِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهَا: إِنَّهَا مَهْمَةُ
الْأُمومةِ، وَحِضَانَةِ النَّاشِئَةِ، وَتَرْبِيَتِهِمْ وَتَعْلِيمِهِمْ، وَإِقَامَةِ صَرْحِ الْأُمَّةِ عَلَى رِعَايَتِهِمْ؛
فَهَذِهِ الْمَهَامُ جَعَلَتْهَا ذَاتٌ تَأْثُرٌ خَاصٌّ بِدَوَاعِي الْعَاطِفَةِ.

ثُمَّ هِيَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ تَعْرِضُ لَهَا عَوَارِضُ طَبِيعِيَّةٌ تَتَكَرَّرُ عَلَيْهَا فِي الْأَشْهُرِ
وَالْأَعْوَامِ، مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُضْعِفَ قُوَّتَهَا الْمَعْنَوِيَّةَ وَالْجَسَدِيَّةَ، وَتُوَهِّنَ مِنْ عَزِيمَتِهَا فِي
تَكْوِينِ الرَّأْيِ وَالتَّمَسُّكِ بِهِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْكِفَاحِ وَالْمُقَاوَمَةِ فِي سَبِيلِهِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَةَ وَالسِّيَاسَةَ تَسْتَدْعِيَانِ فِي أَغْلِبِ أَوْقَاتِهَا عَزَمًا وَإِقْدَامًا
وَجَلَادَةً، وَبَعْدًا فِي التَّفَكُّيرِ، وَسَدَادًا فِي الْمُنَطْقِ، وَحَسَابًا دَقِيقًا لِلْعَوَاقِبِ، وَصَبْرًا
مُضْنِيًّا، وَضَبْطًا لِلْعَوَاطِفِ، فَفِيهِمَا مِنَ الْمَزَالِقِ الْخَفِيَّةِ، وَالْأَخْطَارِ الْكَامِنَةِ، مَا لِلَّهِ
بِهِ عَلِيمٌ؛ وَلِلْمَرْأَةِ لَيْسَ فِي الْقَلْبِ، وَرَقَّةٌ فِي الْمِزَاجِ، وَإِحْجَامٌ عَنِ الْمَوَاقِفِ
الْخَطِرَةِ، وَهُوَ حَالٌ لَا تُنْكِرُهُ النِّسَاءُ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ.

(١) وَفِي نَفْيِ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالطَّبْرِيِّ، انْظُرْ «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٣/٤٨٢).

(٢) «مَنْ هُنَا نَعْلَمُ» لِلْغَزَالِيِّ (ص/١٥٩).

فلأنها فوارق بين الجنسين أزليّة أبدية، وخصائص قاهرة لا يد الإنسان في تحويلها، إلا حين يستطيع تحويلاً في تركيب الدماغ وبنية خلاياه -مثلاً-، أو حين يُبدّل وظائف الأعضاء وفطرة العواطف.

إنّها فطرة اقتضتها الحكمة الإلهية في التمييز بين الجنسين بما تتطلبه عمارة هذا الكون، قائمة على تقسيم الأعمال والوظائف، لتيسير كل الكائنات إلى ما يلائمها وخلق لها^(١).

يقول محمد الغزالي: «ستظل المرأة هي اليد اليسرى للإنسانية، وسيظل عملها في البيت أكثر من عملها في الشارع، وسيظل الرجال حَمالي الأعباء الثقّال في الشؤون الخاصّة والعامة، لأنّ طاقة كل من الجنسين هكذا؛ ولأمر ما لم يرسل الله نبية من النساء، ولم يحك التاريخ إلا شواذاً من الجنس الناعم فَمُن بأعمال ضخمة، على حين سُجنت صفحاته بأسماء الرجال.

وإذا كانت المرأة لم تُختَر رسولاً، فقد استطاعت أن تكون زوجة عظيمة لرسول الله ﷺ، وأن تُعينه إعانة رائعة على تبليغ الوحي وجهود الناس^(٢).

سيُفُك هذا الحكم على نفوس النساء ونفوس الرجال الذين يُجاملونهنّ، ولكن ماذا أعمل، وبين يديّ برهان قاطع ليس في استطاعتهنّ أن ينازعنني فيه، مع شدّة ذكائهنّ! ولا في استطاعة أنصارهنّ من الرجال أن يتقصوه، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً!

لولا أن الرجل أقدر على التدبير والحكم من المرأة، «ما كان له عليها هذا السلطان وذلك الغلب، ولا استطاع أن يقودها وراءه كما يقاد الجنب، ولا أن يملك عليها أمر فقرها، وغناها، وحبسها، وإطلاقها، وحجابها، وسفورها، ويستأثر من دونها بوضع القوانين والشرائع الخاصّة بها، من حيث لا ترى في نفسها قوة لدفعها والخروج عليها»^(٣).

(١) انظر مقال «المرأة والسياسة» لسعيد الأفغاني في «مجلة الرسالة» (العدد: ٦٤٧، ص/٣٣).

(٢) «من هنا نعلم» لمحمد الغزالي (ص/١٥٦).

(٣) «النظرات» لمصطفى لطفي المنفلوطي (٣٣٩/١).

وإنَّا لنأسف حين نُقرّر هذا الكلام إذا كانت المرأة ستفهم منه أنَّها في نظر الإسلام مُهانة، أو أنَّها محرومة عنده من وضع تستحقُّه؛ هذا غلط! فالنساء شقائق الرجال، ولهنَّ من الحُرمة والمكانة والحقوقِ الفطريَّة ما يكفلُ لهنَّ السَّعادة والاستقرار، وتكليفُ الإسلام أن يُعيَنَهُنَّ قاضياتٍ أو حاكماتٍ ظلمَ للطَّبيعة، وافتياتٌ على المصلحة! وإنَّ مُجرَّد توليَّة أهلِّ الحلِّ والعقدِ لامرأةٍ عليهم، لتملِكُهُم وتُدبِّر دولَتَهُم، مع عليهم بما يعتري النِّساء من تلك التَّواقص السَّالفة، هو في حدِّ ذاته من عَدَمِ فلاحِهِم!

فإنَّما أن يُعترضَ على هذا ببلقيسَ ملكة سبأ، وكيف أنَّ القرآن امتدَح مُلكَها:

فهو على ما فيه اعتراضٌ بمثالٍ واحدٍ لا يَرُدُّ ما قرَّرناه سابقاً؛ فإنَّ القرآن لم يمدَح فيها مطلق حُكُمها، بل إيمانها وتسليمها لحكم ربِّها ونيِّه سليمان ﷺ.

وأثما إنقاذُها لقومِها من ويلاتِ الحرب، وسوقُهم بعدُ إلى الإسلام: فإنَّنا لا ندَّعي على المرأة أنَّها إذا تَوَلَّتْ فمصيبِ أحكامِها العيِّ والخطأ كلِّ مرَّة! ولا في الحديث ما يُفهم ذلك؛ إنَّما دَلَّ خبر الحديث على نفيِ الفلاحِ في حُكُمها في الجملة، لا اطراداً في كلِّ أحكامِها.

هذا بعد التَّسليم بأنَّ منع بلقيسَ للحربِ كان من باب الحكيم الرُّشيد، فإنَّ ما فعلته قد كان -بمفهومِ العلاقاتِ الدَّولية- استسلاماً لقوَّة دولةِ غازية!

ثمَّ أيُّ دولةٍ بَقِيَتْ لبلقيسَ لثُحكَمِها أصلاً؟! وقد انمَحَتْ وصارت رَقعةً من دولةِ سليمان ﷺ! ١٩

وبغضِ النَّظر عمَّا كان من مآلِ تصرُّفِها من خيرٍ لها ولقومِها، فلا يُقال أنَّها فعلته رغبةً في دينِ سليمان ﷺ، وإلحاقِ قومِها به، بل كان منها فِعْلُ المَهْزومِ بلا حربٍ، ف«إنَّ المرأةَ لم تأتِ سليمانَ ﷺ إذْ أثنى مُسلِمةً، وإنَّما أسلَمَتْ بعد مُقدِّمِها عليه، وبعد مُحاورَةٍ جَرَتْ بينهما ومُساءلةٍ»^(١).

(١) «جامع البيان» للطبري (١٩/٤٦٤).

وما يدَّعيه المُعترضُ مِن أنَّ بعضَ حكوماتِ النساءِ في بعضِ ممالكِ أوروبا كانت أرقى مِن حكوماتِ الرجالِ :

فعلى التسليمِ بأنَّ تلكَ النماذجَ المذكورةَ ناجحاتٌ فعلاً بالمقياسِ الدُّنيويِّ، فإنَّه لا تنافي بينها وبين الحديث، إذ هي خارجةٌ عن عمومِ مدلوله أصلاً ! بيان ذلك :

أنَّ الحكمَ في الدُّولِ الغربيَّةِ الدِّيموقراطيَّةِ حكمٌ مُؤسَّساتٌ لا فرد، والنَّبِيُّ ﷺ يقول: «لا يُفْلِحُ قومٌ تملِكُهُم امرأة»^(١)؛ فمَن ترأَّسَ حكوماتِ تلكِ البلدان، هل يقولُ عاقلٌ: «أنَّهنَّ يَمْلِكُنَ قومَهُنَّ»!

لا يُقالُ عنهنَّ ذلك، ولا هنَّ أُسِنِدُ إليهنَّ أمرٌ شعوبهنَّ، فإنَّ الأمرَ ليسَ بيدهنَّ كلُّه، ولا جُمِعَتَ لهنَّ السُّلطاتُ الثلاثةُ كما كان حالُ سابقِ الملوكِ قبلَ قرونٍ؛ إنَّما حدُّ إحداهنَّ أن تكونَ مُنفَّذةً لبرنامجِ أحزابٍ أغلبيَّة، مُقيَّدةً في اقتراحاتها بموافقةٍ مُمثِّلين عن الرِّعيَّة.

فربُّ قَرارٍ سَعَتَ في تنفيذه، رَجَعَتَ عنه مُكرَهَةً، لا مَنعَ مجلسِ الشَّعبِ عن إقراره! وربُّ مَشروعٍ سَعَتَ في نجاحه، قد أدارَه الرجالُ مِن وراءِ حجاب! وربُّ برلمانٍ عن بلدٍ صَغيرة، يَسْتدعيها إلى مجلسٍ مُسائلَةٍ، لِيَتَبَّعَ ريشها على المَلأ! بل لعلَّه كان سَببًا في عزلها بالمرَّة، إذا تَداعَى له جمهورٌ مَن معه تحت قُبَّةِ البرلمان!

هذا إن لم تُكُنْ دولُها نفسُها مُسَيَّرَةً مِن دولةٍ هي أعظمُ منها تَرْغيبًا وتَرْهيبًا! ثمَّ إنَّا نقولُ: إنَّ مُدَّعي شَرَفِ الفلاحِ لتلكِ العُلجاتِ لا يَسْتَحْضِرُ مِنَ الفلاحِ إلَّا ما كان مادِّيًّا دُنيويًّا، وكأُتِي به قد أغفلَ «الفلاحُ في لسانِ الشَّرعِ، وهو تحصيلُ خيرِ الدُّنيا والآخرة، ولا يُلْزَمُ مِن ازدهارِ المُلْكِ أن يكونَ القومُ في

(١) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ٢٠٤٣٨)، وصحَّحه ابن حبان في (ك: الخلافة والإمارة، باب: ذكر الإخبار عن نفي الفلاح عن أقوام تكون أمورهم منوطه بالنساء، رقم: ٤٥١٦) والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٧٧٩٠) وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيْخين ولم يخرجاه».

مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ، وَلَوْ كَانَ فِي أَحْسَنِ
حَالٍ فِيمَا يَبْدُو مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ»^(١).

فَأَيُّ نَجَاحٍ لِمِثْلِ تِلْكَ الدُّوَلِ وَنَحْنُ نَرَى فِيهَا مِنَ الْآفَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ،
وَالْانْحِرَافَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ، وَالتَّفَكُّكِ الْأَسْرِيِّ، وَالتَّسَلُّطِ السِّيَاسِيِّ، وَالْجَمْعِ
الرَّأْسِمَالِيِّ، مَا طَفَحَ بِهِ الْكَيْلُ، حَتَّى ضَجَّ بِهِ عَقْلُهُمْ تَحْذِيرًا. لَيْلَ نَهَارًا؟
إِنَّ مَنْ زَيَّنَتْ لَهُ نَفْسُهُ الْانْقِبَاضَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ
لَا أَقْلَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثَالِ امْرَأَةٍ مُسْتَبِدَّةٍ بِالْحَكْمِ، وَلَيْتَ تَدْبِيرَ أَمْرِ دَوْلَتِهَا،
فَتَفَوَّقَتْ فِي سِيَاسَتِهَا، وَتَمَكَّنَتْ بِسُلْطَاتِهَا مِنْ سَوْقِ شَعْبِهَا إِلَى الْعَدْلِ وَالرِّفَاءِ
وَالْمَنْعَةِ!

وَحِينَ أَقُولُ هَذَا، لَسْتُ أُرْمِي فِي الْمَقَابِلِ إِلَى إِطْلَاقِ الْفَلَاحِ لِكُلِّ سُلْطَانٍ
ذَكَرَ! فَكَمْ جَرَّ كَثِيرُهُمْ مِنْ وَيْلَاتٍ عَلَى الْبَرِيَّةِ، وَكَمْ نَشَرَتْ أَطْمَاعُهُمْ فِي الْأُمَّةِ مِنْ
رَزِيَّةٍ!

وَاللَّهُ يُصْلِحُ أَحْوَالَ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ، آمِينَ.

(١) «مجالس التذكير» لابن باديس (ض/ ٢٧٤).

المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا حواء ما خانت أنثى زوجها»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَّقُ حَدِيث: «لَوْلا حَوَّاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا»

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «.. لولا حواء لم تُخُنْ أنثى زوجها الدهر» متفق عليه ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَعَدْنَا مُؤْمِنِيكَ نَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِمَثَرٍ قَدْ رَمَتْ رَيْبُوكَ نَيْلَةً﴾، رقم: ٣٣٩٩، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر، رقم: ١٤٧٠).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «لولا حواء ما خانت انثى زوجها»

استنكر متن هذا الحديث بعدة معارضات، مُحصلها في اثنتين:

المعارضة الأولى: أن تخصيص الحديث لحواء بالخيانة مناقض للقرآن الكريم، حيث حُمل فيه آدم وزر الخطيئة ابتداءً، وتُهمة حواء بإغواء آدم بالشجرة مزبور في صُحف أهل الكتاب، فدلّ على أن أصل الحبر إسرائيلي.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (محمد الغزالي): «ما خانت حواء آدم، ولا أغرته من الشجرة، هذا من أكاذيب التوراة! والقرآن صريح وحاكم في أن آدم هو الذي عصى ربه! ولكنكم دون مستوى القرآن الكريم، وتنقلون من المرويات ما يقف عقبه أمام سير الدعوة الإسلامية...»^(١).

وقد علّق عليه يوسف القرضاوي مُقرّ له بقوله: «من حقه أن يرُدّ هذا الحديث بشقيه، فاللحم يخنز -أي يتغيّر وينتن- وفق السنن الإلهية قبل بني إسرائيل وبعدهم، وحواء لم تخن زوجها، كما نستبين ذلك من القرآن»^(٢).

يزيد (محمد عمراني حنشي) على ذلك قائلاً: «إن كل آيات القرآن التي عرّضت لتلك الحادثة، تُخاطب آدم وحواء معاً، وتذكر إبليس صراحة في التسبب

(١) «اللسنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٠٢).

(٢) في مقال له بجريدة «الحياة» (بتاريخ السبت ١٩ فبراير ٢٠١١).

في الغواية .. وَتَحْمِلْ آدَمَ وَزَوْجَهُ مَعًا تَبِعَاتِ الْعَصِيَانِ، إِنَّ لِمَ تَحْمِلُهَا لَأَدَمَ وَحْدَهُ! كما في سورة طه: ﴿فَأَكْثَرَ مِنْهَا فِدَتْ لِمَا سَوَّاهُمَا وَلَقِيفًا يَتَصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنْتِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(١).

المعارضة الثانية: أن في الحديث عقيدة تورث الخيانة من حواء لبنانها.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (سامر إسلامبولي): «هذا الحديث يُثَبِّتُ أَنَّ الخيَنةَ في النِّسَاءِ هي شيءٌ طَبِيعِيٌّ، وذلكَ مَوْرُوثٌ عَرَبِيٌّ مِنْ خِلالِ الْأُمِّ الْأَوَّلَى حَوَاءَ، والمَفْرُوضُ حَسَبِ الْحَدِيثِ أَنَّ لَا تُلَامُ أَيْتُهُ أَنْتِي عَلَى فِعْلِ الْخِيَانَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مِنْ طَبِيعِهَا الَّذِي جُعِلَتْ عَلَيْهِ!»^(٢).

ويقول (إبراهيم المطرودي)^(٣): «إِنَّ الْحَدِيثَ يَجْعَلُ الذَّنْبَ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ حَوَاءَ -عَلَى الْقَوْلِ بِوُقُوعِهِ مِنْهَا- مُنْتَقِلًا إِلَى بَنَاتِهَا بِالْوَرَاثَةِ وَنَزْعِ الْعِرْقِ، مَعَ تَوْبَتِهَا مِنْهُ وَطَلَبِ الْمَغْفَرَةِ فِيهِ! وهكذا يَضْطَرُّنَا الْحَدِيثُ لِلْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ الذَّنْبَ لِصَاحِبِهِ، لَكِنْ يَبْقَى أَثَرُهُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ! وَيَتَحْمَلُ أَوْلَادُهُ مِنْ بَعْدِهِ جَرِيرَةَ سَبْقِهِ لَهُمْ بِهِ!»^(٤).

(١) في مقال له بموقعه الإلكتروني «الحوار المُحَضَّر» بعنوان: «دوائر علم الدُّرَابَةِ تَرَدُّ خَيْرُ خَنْزَرٍ اللَّجِيمِ وَالْخِيَانَةُ الْمَزْعُومَةُ لِحَوَاءَ»، منشور بتاريخ الخميس ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

(٢) «تحرير العقل من القفل» (ص/١٢٨).

(٣) إبراهيم المطرودي: كاتب سعودي، وأستاذ مساعد بكلية اللغة العربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) جريدة «الرياض» السعودية (العدد ١٦٧٠٤، بتاريخ: ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ - ١٩ مارس ٢٠١٤م).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُغَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عن حديث: «لولا حواء ما خانت أنثى زوجها»

ليس في الحديث -بفضل الله- ما يُستنكر عقلاً، ولا ما يخالف كتاب الله تعالى إذا ما نحن فهمناه الفهم الصحيح الموافق للشريعة المراعي لأصولها، وهذا لا يكون إلا بعد تحديد المراد بخيانة حواء من الحديث أولاً، فيموجب الكشف عن ذلك، ينحل ما يتبع ذلك من إشكالات في معنى الخبر:

لقد أجمعت كلمة العلماء قاطبة على أن لفظ الخيانة في الحديث ليس مقصوداً منه خيانة الفراش، فإن ذلك لم يقع لامرأة نبي قط^(١)، ولم يكن أصلاً مع حواء رجل آخر معها في الدنيا غير زوجها آدم ﷺ حتى يحتمل الذهن للفظ معنى الزنا؛ هذا ابتداءً.

فلأجل ذلك، نحى أهل العلم في بيان معنى الخيانة التي كانت من حواء لزوجها على قولين مشهورين:

القول الأول: أن المراد بخيانة حواء ترك زوجها لزوجها آدم حين غزم على الأكل من الشجرة؛ فكان ترك أمانة التصح له، والانسياق وراء رغبته، بمثابة الخيانة له.

(١) ولا امرأتي نوح ولوط الكافرتين، فإن خيانة الأولى إنما هو بإخيارها الناس أنه مجنون، وخيانة الثانية بدلائنها على الشيف، كما ذكر ذلك المفسرون، انظر «جامع البيان» للطبري (١١١/٢٣)، و«طرح الشرب» للعراقي (٦٥/٧).

وفي تقرير هذا المعنى، يقول ابن الجوزي: «خيانة حواء زوجها كانت في ترك النصيحة في أمر الشجرة، لا في غير ذلك»^(١).

وقال ابن هبيرة بعد تقريره لهذا المعنى في الحديث: «... فعلى هذا، كل من رأى أخاه المؤمن على سبيل ذلك، فترك نصحه بالنهي عن ذلك النهي، فقد خان»^(٢).

ومؤدّى هذا القول الأول: أن آدم ﷺ كان هو المُبتدِر إلى الأكل من الشجرة، العازم ابتداء على اقتراف المعصية، وأنه كان الأولي بحواء أن لا تتبع الهوى مثله، بل حثها أن تكفه عن عبثه، لأنها بطأنته، لكنها تركته حتى سارته في معصيته، فشاركته أكل الشجرة، فعدت بذلك خائنة لمن كان حقه عليها أن تذب عنه شؤم المعصية، لا أن تذهب عنه وحشة الانفراد بالمعصية!

ولا يخفى ما في هذا القول من نقض دعوى نيز الحديث بالذكورية^(٣)، وتأصل النساء في الشر، فإن المتهم ابتداء فيه بالمعصية - كما ترى - آدم لا حواء! والذي كان من أمنا أنها تركت واجب النصح له، ثم اتبعته في عين معصيته.

ولا يقال أن هذا المعنى يناقض ما في كتاب الله تعالى من إغراء الشيطان لهما جميعاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَوَّسَ لِمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الزمر: ٢٠]؛ فإن آدم كان هنا الأزغب في الشجرة، والأعزم على فعل ما وسوس به الشيطان لهما جميعاً، أمّا حواء وإن كان قد وقع في نفسها من ذلك شيء، فإنها لم تستجِ فعل ذلك إلا بعد استباحة زوجها له، وكان الفرض أن تنهأ، لا أن تقره على باطل.

ومحصل القول الأول: سبق آدم إلى الأكل من جهة غريمه على ذلك، وبهذا يستقيم قولهم بأن الخيانة في الحديث: ترك حواء فصيح آدم؛ وإلا لَوَ كانا بادرا

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٠٤).

(٢) «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٧/ ٢٣٠).

(٣) كما تجده في مقالات عبد الحكيم الفيثوري بعنوان: «الأنثى والخيانة»، بمجلة «الحوار المتمدن» الإلكترونية (العدد ٢٨٩٥، بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٩) و(العدد ٢٦٠٥، بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٩).

إلى الفعل جميعًا بُعِيدِ الْوَسْوَسة، وتَوَافَقا عليه ابتداءً: لَمَّا صَحَّ انفِرَادُ حَوَّاءَ
بوصفِ الخِيَانَةِ دون آدم، بل لَكَانَ وَصَفُ آدم بذلك أَوَّلِي، لِتَرْكِهِ نُصَحَ زَوْجِهِ وهو
الْقَوَامُ عليها.

وأما القول الثاني لأهل العلم فمَحْصَلُهُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمَّا وَسَّوسَ
لآدم ﷺ وحَوَّاءَ، وغَرَّمَا بِأَكْلِ الشَّجَرَةِ كُلِيهما: صَارَتْ حَوَّاءُ بعد ذلك تُحَرِّضُ
زَوْجَهَا وتُزَيِّنُ له ذلك، «فَجَاءَ الْوَسْوَاسُ نَافِخًا فِي نَارِ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ الْعَرِيزِيَّةِ،
مُذَكِّيًا لَهَا، مُثِيرًا لِلنَّفْسِ بِهَا إِلَى مَخَالِفَةِ النَّهْيِ، حَتَّى نَبَّيَ آدَمَ عَهْدَ رَبِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ
له مِنَ الْعَزَمِ مَا يَصْرِفُهُ عَنْ مَتَابَعَةِ أَمْرَاتِهِ، وَيَعْتَصِمُ بِهِ مِنْ تَأْثِيرِ شَيْطَانِهِ»^(١).

يقول القاضي عياض: «إِنَّ إِبْلِيسَ إِنَّمَا بَدَأَ بِحَوَّاءَ، فَأَغْوَاهَا وَزَيَّنَ لَهَا، حَتَّى
جَعَلَهَا تَأْكُلُ مِنَ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ أَنْتَ آدَمَ، فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى أَكَلَ أَيْضًا
هو»^(٢).

ويقول ابن حجر: «فيه إشارة إلى ما وَقَعَ مِنْ حَوَّاءَ فِي تَزْيِينِهَا لآدَمَ الْأَكْلَ
مِنَ الشَّجَرَةِ، حَتَّى وَقَعَ فِي ذَلِكَ، فَمَعْنَى خِيَانَتِهَا: أَنَّهَا قِيلَتْ مَا زَيَّنَ لَهَا إِبْلِيسُ،
حَتَّى زَيَّنَتْهُ لآدَمَ»^(٣).

وكما هو بَادٍ مِنْ شَرْحِ هَذَا الْقَوْلِ، لَيْسَ فِيهِ مَا يُنَافِي الْخَبَرَ الْقُرْآنِيَّ -بِحَمْدِ
لِلله-، فَإِنَّ تَحْرِيطَ حَوَّاءَ لآدَمَ وَتَرْغِيْبَهَا لَهُ فِي الشَّجَرَةِ لَا يَتَنَافَى مَعَ كَوْنِ إِبْلِيسَ هُوَ
مَنْ تَسَبَّبَ بِالْغَوَايَةِ لِهَمَّا ابْتِدَاءً، وَأَنَّ آدَمَ قَدْ غَرَّهُ الشَّيْطَانُ أَيْضًا وَوَسَّوسَ لَهُ كَمَا
وَسَّوسَ لَزَوْجِهِ حَوَّاءَ؛ غَايَةُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ زِيَادَةُ تَفْصِيلِيَّةٍ يَسِيرَةٌ لَمْ تَرِدْ فِي
مُجْمَلِ الْخَبَرِ الْقُرْآنِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السُّنَّةَ تَأْتِي مُفْصِّلَةً لِمَا أَجْمَلَ فِي الْقُرْآنِ،
وَزَائِدَةٌ عَلَيْهِ أحيانًا فِي مَا سَكَتَ عَنْهُ مِمَّا لَا يَنْقُضُ أَصْلَهُ.

(١) «تفسير المنار» (١١/٨) (٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٦٨٢/٤)، و«المفهم» للقرطبي (١٣/٦٦).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣٦٨/٦)، وانظر مثله في «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٢/٣٧٣)، و«الكاشف
عن حقائق السنن» للطبري (٧/٢٣٢٦)، و«الكواكب النُّارِيَّة» للكرمانلي (١٣/٢٢٨).

والحاصل من كلا القولين لأهل العلم: أنَّ الوارد في القرآن: كونهما أكلا من الشجرة بعد الوسوسة لهما جميعاً، فعوقبا على فعلهما جميعاً، وورد فيه أيضاً نسبة العصيان لآدم وحده، في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].
فأما على القول الأول: فلا تُشكل عليه الآية أصلاً، لأنَّ فيه أنَّ آدم هو المُبادر إلى الأكل، وكانت تابعة له في ذلك، مع ترك النصح له.

وأما على القول الثاني: فحلُّ ما قد يظهر بينهما من تخالف بأن نقول:
 إنَّ الآية جاءت في سياقِ آياتٍ خَصَّتْ آدَمَ بالذكر وحده، بدءً من قصَّةِ خَلْقِهِ، ثُمَّ سَجُودِ الْمَلَائِكَةِ لَهُ، ثُمَّ عَهْدِ اللَّهِ إِلَيْهِ بِعِدَاةِ الشَّيْطَانِ لَهُ؛ فَلَمَّا أُنْ وُقِعَ مِنْ آدَمَ مَا وُقِعَ مِنَ الْمَحْظُورِ، نُسِبَتْ إِلَيْهِ الْمَعْصِيَةُ بِخُصُوصِهِ -مع وقوعها من زوجته أيضاً- باعتبارِهِ الْمَعْهُودُ إِلَيْهِ بِعَصْيَانِ عَدُوِّهِ ابتداءً، وكونِهِ الْقَوَّامَ عَلَى أَهْلِهِ انتهاءً! ولكون مآل ذلك سَتَلَحُّفُهُ شقاوته هو دون زوجته، مصداق قول ربِّنا تعالى له: ﴿فَلَا يَخْرُجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].

فلذلك كلُّهُ خُصَّ آدَمَ ﷺ بِالْمَعْصِيَةِ فِي هَذَا السِّيَاقِ.
 وسواءً قُلْنَا بأنَّ خِيَانَةَ حَوَاءَ مِنْ قَبِيلِ تَرْكِ النَّصْحِ لآدَمَ -كما القول الأول-
 فإنَّ ذلك يَدُلُّ عَلَى أَنَّ آدَمَ ﷺ قَدْ اغْتَرَّ بِوَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ، وهذا موافقٌ للقرآن.
 أو قلنا أنَّ الخِيَانَةَ مِنْ قَبِيلِ تَرْغِيبِهَا لَهُ فِي الشَّجَرَةِ -كما القول الثاني-
 فلا يَتَنَافَى مَعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَنَّ الشَّيْطَانَ غَرَّ آدَمَ أَيْضاً!

ليظهر أنَّ الحديثَ عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ لَا مَذْخَلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ
 الْإِنْتِحَالَ مِنَ الثَّوَرَةِ؛ فَإِنَّ الثَّوَرَةَ تَجْعَلُ الْوَسْوَاسَ مُتَوَجِّهاً إِلَى حَوَاءَ وَحدها دون
 آدَمَ! وَأَنَّ آدَمَ إِنَّمَا أَكَلَ رِضْوَانًا لِتَرْغِيبِ زَوْجِهِ لَهُ ذَلِكَ، كما ورد به الإصحاح
 الثَّالثُ مِنْ سِفْرِ التَّكْوِينِ^(١).

(١) ولذا جاء في رسالة بولس إلى تيموتاوس (الإصحاح الثاني، عدد ١٤، ص ٣٣) قول بولس: «... وآدم لم يَغْوَى، ولكن المرأة اغوت فحصلت في التَّمَدِّي...».

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بَأَنَّ خَبَرَنَا هَذَا وَافَقَ خَبَرَ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ مَرَارًا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزُ الْوُقُوعِ، لِتَقْنِينَا أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ أَخْبَارِهِمْ مُحَرَّفَةً، بَلْ يَكُونُ وَفَاقُ نَصُوصٍ شَرَعْنَا لَهَا دَلِيلًا عَلَى سَلَامَتِهَا مِنَ التَّحْرِيفِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُقْتَبَسَةً مِنْهَا.

تَبْقَى دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ فِي تَوْرِيثِ الشَّرِّ وَالذَّنْبِ لِبَنَاتِ حَوَاءَ، كَمَا يَزْعُمُهُ الْمُعْتَرِضُ مُرَادًا لِلْحَدِيثِ، فَيُقَالُ فِي نَفْيِهَا:

كَلَّا، لَيْسَ هَذَا مُرَادًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ! حَاشَاكَ ﷺ مِنْ نَسْبَةِ الظُّلْمِ إِلَى الْفِعْلِ الْإِلَهِيِّ، فَقَدْ تَقَرَّرَ آيَفَا أَنَّ خِيَانَةَ حَوَاءَ هِيَ مِنْ نَوْعِ تَرْكِ النَّصِيحَةِ لِآدَمَ، أَوْ مِنْ نَوْعِ زِيَادَةِ تَرْزِيَنِ الْمَنَهِيِّ لَهُ.

مِثْلُ هَذَا السُّلُوكِ الَّذِي كَانَ مِنْ حَوَاءَ -بِمَفْهُومِهِ الْعَامِّ- خِصْلَةٌ مُطَّرِدَةٌ فِي نَفُوسِ النِّسَاءِ فِي الْجُمْلَةِ، وَ«خِيَانَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحَسَبِهَا»^(١)، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ لَزُومَ أَنْ يَشْمَلَهُنَّ هَذَا الطَّبَعُ جَمِيعَهُنَّ.

فَعَلَى هَذَا، يَكُونُ مُرَادُ الْحَدِيثِ مُجَرَّدُ الْبَيَانِ عَنْ أَطْرَادِ الْحَالِ، وَانْتِقَالِ الْقَابِلِيَّةِ لِلشَّيْءِ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى فُرُوعِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى مَقْصِدًا لِلْحَدِيثِ، يَقُولُ مُحَمَّدٌ بَهْجَتِ الْبَيْطَارِ (ت ١٣٩٦هـ) فِي شَرْحِهِ:

«إِنَّ طَبِيعَةَ النِّسَاءِ وَاحِدَةٌ، وَاسْتِعْدَادُهُنَّ وَاحِدٌ فِي الْخُلُقَةِ وَالْقَابِلِيَّةِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ حَوَاءَ وَغَيْرِهَا مِنَ اللَّائِي جِئْنَ بَعْدَهَا، وَقَدْ خُلِقَتْ حَوَاءَ -وَهِيَ أُمُّ النِّسَاءِ- قَابِلَةً لِلْخِيَانَةِ وَالْخَطَا، فَخُلِقَتْ بَنَاتُهَا مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ، وَفِي تِلْكَ الْخِلُقَةِ وَالصَّبِغَةِ، لَا تَفَاوُتَ بَيْنَ أَفْرَادِ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ.

وَلَوْ أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلذَلِكَ: لَمَّا وَقَعَ مِنْهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لَهُ، كَمَا خُلِقَتْ الْمَلَائِكَةُ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْعِصْيَانِ، وَلَكَانَتْ بَنَاتُهَا غَيْرَ قَابِلَاتٍ وَلَا مُسْتَعِدَّاتٍ لِشَيْءٍ مِنْهُ! فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُنَّ شَيْءٌ، لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ وَاحِدَةً.

(١) فَتْحُ الْبَارِي، لِابْنِ حَجَرٍ (٣٦٨/٦).

وعلى هذا قيل: «ولولا حواء ما خانت امرأة زوجها»؛ أي: لو خُلقت غير قابلة للخيانة، لكانت بناتها مثلها غير قابلات للخيانة، وإذا لم تكن حواء ولا بناتها قابلة للخيانة، لم تقع منهن، وهذا بين.

والحديث يشرح نظرية من نظريات علم النفس، هي: أن الاستعداد الفطري في النوع الإنساني واحد في الجديد والقديم، فاستعداد الإنسان الفطري في القرون المظلمة الوسطى، مثل استعداده في القرن العشرين، واستعداد الشرقيين المغلوبين على أمرهم، المستعمرين من جميع نواحي الاستعمار، مثل استعداد الألمان والفرنسيين والإنجليز، وإنما يكون التفاوت والاختلاف بالمحيطات والبيئات الحاكمة على الإنسان، ويكون أيضًا باستعمال الاستعداد ومُجرّاه.

ولو أننا أخذنا طفلًا أعلم فيلسوف إنجليزي، ووضعناه في أحضان أمة عريقة في الجهالة والتأخر، لجاء ذلك الطفل مثلهم جاهلاً متأخرًا، ولو أخذنا طفلًا من هذه الأمة الجاهلة، ووضعناه في بيت ذلك الفيلسوف الإنجليزي، لجاء مُتعلّمًا مهذبًا، وربما فاق فلاسفة الإنجليز أنفسهم^(١).

فهذا جواب -كما تراه- متين مُتماسك؛ ومِمّا يؤيده:

حديث النبي ﷺ في حقّ آدم حينما جاءه ملك الموت، فقال له: أُولم يَنْبَقْ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟! فقال المَلَكُ: أُولم تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟! قال النبي ﷺ: «فَجَحَدَ آدَمُ، فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمُ، فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطَى آدَمُ، فَخَطَتْ ذُرِّيَّتُهُ»^(٢).

فليس معنى هذا الحديث أن الله كَتَبَ الجحودَ والنسيانَ والخطيئةَ على بني آدم عُقُوبَةً أَنْ جَحَدَ آبَهُمْ آدَمَ وَنَسِيَ! وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجْحُدْ وَيَنْسَ عَطَاءَ مَنْ

(١) «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للقصيمي (ص/١١).

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه» (ك: تفسير القرآن، باب: مَنْ سَوَّرَ الْأَعْرَافَ، رَقْم: ٣٠٧٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

عُمِرِه لِدَاوُدَ لَمَّا نَسِيَتْ ذَرِّيَّتَهُ مَظْلَقًا! بَلِ الْمُرَادُ: بَيَانُ تَوَحُّدِ الطَّبَعِ الْآدَمِيِّ الْفِطْرِيِّ
فِي الْبَشَرِيَّةِ جَمْعًا، لِأَنَّهُمْ مِنْ طِينَةِ أَبِيهِمْ، فَكَانَتْ قَابِلِيَّتُهُمْ لِلنَّسْيَانِ وَالْخَطِيئَةِ، مِنْ
مُرْتَكزَاتِ التَّرَكُّيبِيَّةِ النَّفْسِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ وَهُدَايَتِهِ.

التبَحُّثُ السَّائِلُ

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الشُّوم في الدَّار والمرأة والفرس

المطلب الأول

سوق حديث الشوم في الدار والمرأة والفرس

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إنما الشوم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»^(١) متفق عليه.

وعنه رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، والشوم في ثلاث: في المرأة، والدار، والدابة»^(٢) متفق عليه.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن كان في شيء، ففي المرأة، والفرس، والمسكن»^(٣) متفق عليه.

وعن جابر رضي الله عنه يُخبر عن رسول الله ﷺ قال: «إن كان في شيء ففي الربع»^(٤)، والخادم، والفرس، يعني الشوم، رواه مسلم.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب ما يذكر من شوم الفرس، رقم: ٢٨٥٨)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشوم، رقم: ٢٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: الطيرة، رقم: ٥٧٥٣)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشوم، رقم: ٢٢٢٥).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب ما يذكر من شوم الفرس، رقم: ٢٨٥٩)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشوم، رقم: ٢٢٢٦).

(٤) الربع: الموضع الذي ينزل فيه، والدار وما حولها، «فتح المنعم» (٦٢٢/٨).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس

هذا الحديث من قديم الأخبار التي أثارت لغطاً من قبل مُتَمَعِّقَةِ كُلِّ زمان، يدَّعون تضادها مع الثَّابِتِ مِنْ كَوْنِ الشَّرِيعَةِ قد أبطلت الطَّيْرَةَ ونَهَتْ عن التَّطْيِيرِ . وقد بَلَغَ حَتَّى أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَؤُلَاءِ الْمُهْرُولِينَ إِلَى إِبْطَالِ مِثْلِ هَذِهِ السُّنَنِ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ - طَمَعًا فِي رَدِّعِهِمْ عَنْ غَيِّهِمْ، وَتَنْفِيرِ غَيْرِهِمْ عَنْ زَيِّفِهِمْ - أَنْ نَعْتُوهُمْ بِ (الْمُلْحِذَةِ) ^(١) !

لكن أبى هذا الجذرُ إلَّا أَنْ يُخْرِجَ فُرُوعَهُ الْخَبِيثَةَ، فَكَانَ لِهَؤُلَاءِ خَلْفٌ مِنْ مَلَا حِدَةٍ هَذَا الْعَصْرِ، مَنْ قَالُوا لِأَسْلَافِهِمْ: مَا قُلْتُمْ شَيْئًا إِزَاءَ مَا نَقُولُ! بَعْدَ أَنْ تَتَّبَعُوا آثَارَهُمْ فِي نَقْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْبَابِ، وَشَنَعُوا عَلَى الشَّيْخِينَ تَصْحِيحَهُمَا لِلْحَدِيثِ .

كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: (صَالِحُ أَبُو بَكْرٍ)، الَّذِي تَحَدَّثَ فِي عَرَبِيَّةِ الْحَدِيثِ قَائِلًا:

«إِنَّ الشُّؤْمَ أَصْلًا مِنْ خِصَالِ الْمُشْرِكِينَ وَطِبَاعِهِمْ، وَقَدْ نَشَأَ فِي أَنْفُسِهِمْ نَتِيجَةٌ لِعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقُدْرَةِ... فَكَيْفَ تَكُونُ دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ مُرْكَزَةً عَلَى إِبْطَالِ

(١) كما في «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٥٠/٧)، و«شرح الثوري على مسلم» (٢٢٠/١٤).

هذه العقيدة، ثم يؤيدها بحديث مثل هذا؟! ويحدد الشؤم في أهم نعم الله على خلقه، وهي: الدار، والمرأة، والفرس؟!^(١).

فهذه هي الدعوى الأولى: أن الحديث يُناقض ما استقر في الشريعة من نهجها عن التطير، بإثبات ضد ذلك في ثلاثة أمور.

وأما الدعوى الثانية: فهي أن الحديث يزدرى المرأة ويهينها، حيث يجعلها مشنومة بطبعها.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (زهير الأدهمي): «إن حصر الشؤم في ثلاثة تكون المرأة واحدة منها: تحقير لها، واستصغار لقيمتها، وتبيل من كرامتها، وأكثر من ذلك كله، نراه ظلمًا في حقها بأن تكون موصوفة بالشؤم»^(٢).

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٠١).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/١٩٧).

المَطْلَب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث الشُّوم في الدَّارِ والمرأة والفرس

أسلفنا التنبيه مرارًا على أنَّ كثيرًا من مزالق الطَّاعنين في الأخبارِ ناتجٌ عن سوءِ استيعابٍ للمعنى المراد منها، ناتجٌ ذلك عن جهلهم بأحكام اللُّغة وقواعد البيانِ تارةً، ومُجملُ سُنَّةِ النَّبي ﷺ وأقوالِ صحابته وورثتهم من أهل العلم تارةً أخرى، واستحضارُ هذا كله أثناء النَّظر في النُّصوصِ هو المُعينُ لاستقاء أنسبِ الأوجه التي تُحمَلُ عليها.

وإنَّ لنا في مَوْقِفِ الطَّاعنين من هذا الحديثِ لَعِبْرَةً! فإنَّه لَمِنْ أبينِ المُثُلِ على الحَلَلِ المَنهجيِّ في الفهمِ المعاصرِ للنُّصوصِ الشَّرعية، وذلك:

أنَّ النُّكْتةَ في الحديثِ مُضْمَنَةٌ في المُتعلِّقِ المحذوفِ للجارِ والمجرورِ في قوله: «.. في المرأة، والدَّارِ، والفرس»، الَّذي هو خَبَرُ لـ «الشُّوم».

فإذا سائرنا المُعترضون على ضرورةِ تَقديرِ هذا المُتعلِّقِ المحذوفِ، فإنَّا سائلوهم: بماذا نُقدِّره؟

هل نُقدِّره بـ: (كائن) مثلاً؟ فيكون المعنى: «الشُّوم كائناً في المرأة، ..» أي: هو كائناً من عَمَلِ النَّاسِ أو في طبائعهم في هذه الثلاثة، فيكون توصيفاً منه للواقع.

أم نُفَدِّره ب: (جائز)، فيكون الحديث بهذا أنَّ «الشُّومَ مَشْرُوعٌ أو ضَرُورَةٌ في المرأة، والدَّارِ، والفرس»؟!

فإذا افترضنا أنَّ الحديثَ محتملٌ لِكِلَا هَـذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ في تَقْدِيرِ المَحذُوفِ منه، فما المَوْجِبُ العِلْمِيُّ عند المَعْتَرِضِينَ لترحيحِ أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ دون الآخر؟
فإن قالوا: الحديثُ أَفَادَ التَّقْدِيرَ الثَّانِي، وهو الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَتِهِ! فيُقالُ جوابًا لَهُمْ: إِنَّ ظَاهَرَ النِّصِّ ما سَبَقَ إِلَى فَهْمِ قَارِئِهِ مِنْ مَعْنَاهُ، وَأَفَادَهُ مُرَادَ صَاحِبِهِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى سِيَاقِ كَلَامِهِ فِيهِ، مَعَ مُجْمَلِ كَلَامِهِ فِي بَاقِي نَصْوِهِ؛ بِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا كَوْنَ فَهْمِنَا ظَاهَرَ النِّصِّ أَمْ لَا.

خُذْ هَذَا التَّاصِيلَ وَنَزِلْهُ عَلَى حَدِيثِنَا هَذَا؛ هَلْ تَرَى مُنْصِبًا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ صَاحِبَهُ يُعْجِزُ الطَّيْرَةَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؟ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَدَّرَهُ بِتَحْرِيمِ الطَّيْرَةِ مُطْلَقًا؟! حَيْثُ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ .. ١٩»

هَلْ بَلَغْتَ مِنْ سَدَاجَةِ رَاوِي الْحَدِيثِ أَنْ يَأْتِيَ بِجُمْلَتَيْنِ مُتَنَاقِضَتَيْنِ فِي الْخَبَرِ الْوَاحِدِ نَفْسِهِ، بِحَيْثُ تُكَذِّبُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فِي الْحِينِ، ثُمَّ لَا يَتَفَقَّظَنَّ لِهَذَا التَّنْصَابِ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ بَعْدَهُ؟

فَمَا الدَّاعِي بَعْدَ لاختيارِ المَعْتَرِضِ لِلتَّقْدِيرِ الثَّانِي غَيْرِ الْجَهْلِ أَوِ الْهَوَى؟! وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا ابْتَدَأَهُمْ بِنَفْيِ الطَّيْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: «الشُّومُ فِي ثَلَاثٍ ..»، قِطْعًا لِتَوْهُمِ الْمَعْنَى الْمَنْفِيَّةِ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَخْبَرَ أَنَّ الشُّومَ يَكُونُ فِيهَا، فَقَالَ: «لَا عُدُوًى، وَلَا طَيْرَةً، وَالشُّومُ فِي ثَلَاثٍ ..»، فَابْتَدَأَهُمُ بِالْمُؤَخَّرِ مِنَ الْخَبَرِ تَعَجُّيلًا لَهُمْ بِالْإِخْبَارِ بِفَسَادِ الْعُدُوِّ وَالطَّيْرَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «الشُّومُ فِي ثَلَاثَةٍ ..».

وَهَذَا مِنْ جَمِيلِ الْأَوْجِهِ الَّتِي قَرَّرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ مِنْ مَعَانِي الْحَدِيثِ^(١)، وَهُوَ الَّذِي أَرْكَنَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

إِنَّ التَّقْدِيرَ الصَّحِيحَ الْمُرْشِدَ إِلَى الْمَعْنَى الْحَقِّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ مَا يَجْعَلُهُ مُوَافِقًا لِبَاقِي الْأَخْبَارِ الشَّرْعِيَّةِ، غَيْرِ مُضَادٍّ لَهَا، مَقْبُولًا مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ وَأَسَالِبِ

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/٢٥٧) ..

الخطاب، فعلى هذا المنهج القويم نبتني تفسيرنا للحديث، وهذا ما يقتضي منا أن نبدأ فيه بتبيان معنى (التطير) عند العرب أولاً، ثم ندليف إلى أمثل أوجه ذلك مما يُحمل عليه الحديث، فنقول:

إنَّ التطير والتَّسَاوِمَ بمعنى واحد^(١)، وأصله: الشَّيْءُ الْمَكْرُوهُ مِنْ قَوْلِ أَوْ فَعَلِي أَوْ مَرَّتِي، وَالتَّطِيرُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَانَ مِنْ وَجْهِ، حَكَى بَعْضُهَا الْحَلِيمِي (ت ٤٠٣ هـ) فقال:

«كَانَ يُحَكَّى عَنِ الْعَرَبِ مِنْ زَجْرِ الطَّيْرِ وَإِزْعَاجِهَا عَنْ أَوْكَارِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ لِلْحَاجَةِ، فَإِنَّ مَرَّتَ عَلَى الْيَمِينِ، تَفَاءَلَتْ بِهِ، وَمَضَتْ لَوَجْهِهَا، وَإِنْ مَرَّتَ عَنِ الشَّمَالِ، تَشَاءَلَتْ بِهِ، وَقَعَدَتْ.

وكانوا يَتَطَيَّرُونَ بِصَوْتِ الْغُرَابِ، وَيَنَاولُونَهُ الْبَيْنِ، وَكَانُوا يَسْتَدْلُونَ بِمَجَاوِبِ الطَّيْرِ بَعْضُهَا بَعْضًا عَلَى أُمُورٍ بِأَصْوَاتِهَا فِي غَيْرِ أَوْقَاتِهَا الْمَعْهُودَةِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

وهكذا الظباء إذا مَرَّتْ سَانِحَةً، ويقولون: إذا بَرَحَتْ مَسَاءً بِالسَّانِحِ بَعْدَ الْبَارِحِ، وَسَمُّوا هَذَا وَمَا شَابِهَهُ تَطْيِيرًا، لِأَنَّ أُمُورَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ وَأَكْثَرُهُ كَانَ مَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ قِبَلِ الطَّيْرِ، فَسَمُّوا الْجَمِيعَ تَطْيِيرًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ...»^(٢)؛ ثُمَّ اسْتَرْسَلَ فِي حِكَايَةِ صُورٍ أُخْرَى مِنَ التَّطْيِيرِ سَالِفَةً، كَانَتْ عِنْدَ الْأَعَاجِمِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

إِلَى أَنْ جَاءَ الشَّرْعُ، فَتَقَيَّ ذَلِكَ وَأَبْطَلَهُ كُلَّهُ، وَنَهَى عَنْهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ بِنَفْعٍ وَلَا ضَرٍّ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا طَيْرَةَ...»^(٣)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ»^(٤)، يَقُولُ النَّوَوِيُّ فِي مَعْنَاهُ: «أَيُّ اعْتِقَادٍ أَنَّهَا تَنْفَعُ أَوْ تَضُرُّ إِذَا عَمِلُوا

(١) «المجموع المنيع» لأبي موسى المدني (٣٧٨/٢)

(٢) «المنهاج في شعب الإيمان» للحلي (٢٠/٢).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب الجفام، رقم: ٥٧٠٧)، ومسلم في (ك: الطب والمرضى والرقى، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، رقم: ٢٢٢٠).

(٤) أخرجه أبو داود في (ك: الطب، باب: في الطيرة، رقم: ٣٩١٠)، وابن ماجه في (ك: الطب، باب من كان يعجبه الغال ويكره الطيرة، رقم: ٣٥٣٨)، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (ك: الطيرة =

بمقتضاها، مُعتقدين تأثيرها، فهو شرك، لأنهم جعلوا لها أثراً في الفعل والإيجاد^(١).

فإذا كان هذا هو الأصل الشرعي في مسألة الشاؤم أو التطير، فإنه قد جاءت بعض أحاديث قد يفهم من ظاهرها غير فقيه، أن الشؤم يكون سمة ملازمة للمرأة والدار والفرس! وهذا ما ينفيه الفقهاء عن الشريعة، فكانوا إن اختلفوا في توجيه تلك الأخبار والتوفيق بينها وبين ما هو مُسلم من تقبيح التطير، أئنتعت ألبابهم عن عدة أوجه من التأويلات الحسنة والتوجيهات الدقيقة.

فقد انتقيت من هذه التوجيهات للمُعترض أحسنها مأخذاً ودليلاً فيما أرى، لِيَتَخَيَّرَ بعدُ منها ما يَدْفَعُ عنه إشكالها عن ذمِّه إن رغب!

هذا لِيَعْلَمَ بعدَ جولانِ ناظِرِيه في تنوع هذه الأجوبة من العلماء وجدة أذهانهم في فتق المشكلات: انغلاق باب فهمه! وانفتاح أبوابهم؛ وضيق عظمه عن السَّئِنِ وانسراح صدورهم لها! لعلَّه أن يوقنَ بِمَسِيسِ حاجته إلى التواضع، بِمُراجعة ما حَبَّرَوه حول ما يُشكِلُ عليه قبل الاغترار بظاهر فهمه القاصر المَقْودِ بِزمامِ الهوى والتَّحْيزِ الفكري.

وليك تفصيل جواباتهم، فأقول:

قد تنوعت مشارب العلماء في النظر إلى حديث «الشؤم في ثلاثة»، إلى عدة أوجه من أوجه التوجيه:

الوجه الأول: اعتماد رواية للمحدث في التقييد بالشَّروط: «إن يَكُنْ مِنَ الشُّومِ شيءٌ حقٌّ ففي...»، و«إن كان الشُّومُ في شيءٍ...» ونحوهما، وردَّ رواية العزم إليها:

فكانَ رواية الشَّروطِ هذه من قبيل التعليل على المستحيل، ليكون بها جواب الشَّروطِ مُستحيلاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأنعام: ١٤٣]، أي: لكنَّه لن يَسْتَقَرَّ مكانه، فلن تَرَانِي.

= والعدوى والغال، باب: ذكر التغليظ على من تطير في أسبابه متعرباً عن التوكل فيها، رقم: (٦١٢٢)، وأقره عليه شعيب الأرناؤوط في تخريجه به.

(١) «شرح النووي على مسلم» (٢/١٩١).

فمعنى الحديث على هذا الوجه: أن لو كان الشؤم في شيء حقاً، لكان في المرأة والفرس والدار، والحاصل أن الشؤم ليس في هذه الثلاثة ولا في شيء، فغير هذه أولى ألا يكون فيها!

يقول القاضي عياض: «وجه تعقيب قوله: «ولا طيرة» بهذه الشرطية، يدل على أن الشؤم أيضاً منفي عنه، والمعنى: أن الشؤم لو كان له وجود في شيء، لكان في هذه الأشياء؛ فإنها أقبل الأشياء لها، لكن لا وجود له فيها، فلا وجود له أصلاً»^(١).

كما قيل؛ وهذا الترجيح وإن كان بادئ الرأي مقبولاً، لكنه متعقب بأن رواية الشرط ليست نصاً في الاستثناء، لاحتمال أن تكون قد خرجت مخرج قوله الآخر: «قد كان فيمن قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فإنه عمر بن الخطاب»^(٢).

ولذا ارتأى شهاب الدين الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) لمعنى التعليق في هذه الرواية التي بالشرط: أن تكون «للدلالة على التأكيد والاختصاص، نظيره في ذلك: إن كان لي صديق فهو زيد، فإن قائله لا يريد به الشك في صداقة زيد، بل المبالغة في أن الصداقة مختصة به، لا تتخطاه إلى غيره»^(٣).

ولست أنزع إلى ما جنح إليه الطحاوي -تبعه الألباني^(٤)- من ترجيح رواية الشرط على رواية الجزم، بدعوى أن فيها زيادة علم، مؤيدين اختيارهم بأمرين: الأول: بنصوص النبي عن الطيرة عامة.

الثاني: بحديث لعائشة رضي الله عنها: أن رجلاً من بني عامر دخلها عليها، فأخبرها أن أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الطيرة في الدار، والمرأة، والفرس»، فغضبت! فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض،

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» لللكبي (٢٩٨٤/٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: حديث الغار، رقم: ٣٤٦٩).

(٣) «روح المعاني» (٢٢١/٥).

(٤) في «السلسلة الصحيحة» (٦٩٢/٢).

وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيّرون من ذلك»^(١).

وعليها قال الطحاوي: «إذا كان ذلك كذلك، كان ما روي عنها ﷺ ممّا حفظته عن رسول الله ﷺ من إضافته ذلك الكلام إلى أهل الجاهلية أولى ممّا روي عن غيرها فيه عنه ﷺ؛ لحفظها عنه في ذلك ما قصر غيرها عن حفظه عنه فيه، فكانت بذلك أولى من غيرها، لا سيما وقد روي عن رسول الله ﷺ في نفي الطيرة والشوم...»^(٢).

ومحصل كلامه أنّ هذا الاستدراك من عائشة على أبي هريرة في هذه الرواية هو من جنس استدراكها على ابن عمر في البكاء على الميت، بمعنى أنّ ذلك كان في واقعة خاصة، لا على العموم^(٣).

لكنّا مع ذلك نقول: إنّ عائشة نفسها قد تُعقبت في إنكارها ذلك! بنفي أن يكون ردّها للحديث حجة على من روى إثبات ذلك إليه ﷺ، وهذا ما تراه في كلام ابن عبد البر، بعد سؤقه لكلامها، فقال: «أهل العلم لا يرون الإنكار علماً، ولا النفي شهادة ولا خبراً»^(٤).

وقد علمت قبل أنّ البخاريّ ومسلمًا أخرجوا رواية الإثبات من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بالفاظ، منها أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، وإنما الشوم في ثلاثة...»، وقد علمت أيضًا أنّ تصدير هذه الرواية بنفي الطيرة دالٌّ على أنّ ما بعده لا يُناقض هذا الحكم، ومانع من توهم أنّ روايات الإثبات تخالف نصوص نفي الطيرة.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٦٠٣٤)، وابن قتيبة في «مخلف الحديث» (ص/١٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/٢٥٥، رقم: ٧٨٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٢٨٨-٢٨٩)، قال مُخرّجو المسند: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٢/٢٥٢).

(٣) انظر «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» للزركشي (ص/١١٥).

(٤) «الاستذكار» (٨/٥١١).

وكذا أخرج رواية الإثبات الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه.
وأخرجها مسلم عن جابر رضي الله عنه، وهذه كُلُّهَا مَرَّتْ معنا عند سَوِّقِنَا
لأَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ؛ وَجَاءَ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، كَمَا قَدْ مَرَّ عَلَيْنَا فِي
قِصَّةِ سُؤَالِ الرَّجُلَيْنِ لِعَائِشَةَ عَنْ رِوَايَتِهِ.

فَهَؤُلَاءِ نَفَرٌ مِنْ جِلَّةِ الصَّحَابَةِ، قَدْ رَوَوْا حَدِيثَ الْإِثْبَاتِ وَالْجَزْمِ، وَلَيْسَ هُوَ
رَأْيُ وَاحِدٍ حَتَّى يَنْطَرُقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالُ الْخَطَأِ فَيُسْتَسْهَلُ تَوْهِيْمُهُ؛ وَلَا يُعْقَلُ أَنْ تُرَدَّ
رِوَايَةُ جَمِيعِهِمْ لِرِوَايَةِ وَاحِدٍ؛ وَبِهَذَا تَعَقَّبَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي رَدِّهَا لِرِوَايَةِ
أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، لِأَنَّ ذَلِكَ -فِي حَقِيقَتِهِ- «رَدٌّ لَصَرِيحِ خَبَرِ رَوَاهُ جَمَاعَةُ ثِقَاتٍ،
فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى رَدِّهَا»^(١).

وَكُونَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله أَضَافَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ -كَمَا فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ
عَنْهُ- لَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ بَاقِي الرِّوَايَاتِ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ صلَّى الله عليه وآله أَيْضًا! إِذْ لَا
تَعَارُضَ بَيْنَ النُّسَبَتَيْنِ؛ بَلِ الصَّوَابُ حَمْلُ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لَهَا،
إِعْمَالًا لِكُلِّ الدَّلِيلَيْنِ.

وهذا ما وُفِّقَ لَهُ غَيْرُ أَرْبَابِ هَذَا الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي أَوْجُوهِ مِنَ التَّأْوِيلِ أُخْرَى
لِهَذَا الْحَدِيثِ، هِيَ فِي التَّالِي:

الوجه الثاني: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الطَّيْرَةِ، بِمَعْنَى: أَنَّ
الطَّيْرَةَ مَنَهْيٌ عَنْهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَارٌّ يَكْرَهُ سُكْنَاهَا، أَوْ امْرَأَةٌ يَكْرَهُ ضُحْبَتَهَا،
أَوْ فَرَسٌ أَوْ خَادِمٌ كَذَلِكَ، فَلْيُقَارَقِ الْجَمِيعَ بِالْبَيْعِ، أَوْ الطَّلَاقِ، وَنَحْوِهِ، وَلَا يَقِيمُ
عَلَى الْكِرَاهَةِ وَالتَّاذِي بِهِ، فَإِنَّهُ شَوْمٌ عَلَيْهِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مِنَ الْكِرَاهَةِ.

فَوَمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي التَّرْجِيهِ:

أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ قَتِيْبَةَ^(٢)، وَكَذَا الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ:
«مَعْنَاهُ: إِبْطَالُ مَذْهَبِهِمْ فِي الطَّيْرَةِ بِالسَّوَانِحِ وَالْبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ وَالطَّبَّاءِ وَنَحْوِهَا،

(١) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢/٢٦٨).

(٢) فِي كِتَابِهِ «تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص/١٦٩-١٧٠).

إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ دَارٌ يَكْرَهُ سُكْنَهَا، أَوْ امْرَأَةً يَكْرَهُ صُحْبَتَهَا، أَوْ فَرَسَ لَا يُعْجِبُهُ ارْتِبَاطُهُ، فَلْيُفَارِقْهَا، بَأَن يَتَنَقَّلَ عَنِ الدَّارِ، وَيَبِيعَ الْفَرَسَ، وَكَانَ مَحَلُّ هَذَا الْكَلَامِ مَحَلًّا اسْتِثْنَاءِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ، وَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْخُرُوجِ مِنْ كَلَامٍ إِلَى غَيْرِهِ^(١).

وَقَالَ: «الْيُمْنُ وَالشُّومُ سِمَتَانِ لِمَا يَصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالنَّفْعِ وَالضَّرِّ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَحَالٌّ وَظُرُوفٌ، جُعِلَتْ مَوَاقِعٌ لِأَقْضِيَّتِهِ، لَيْسَ لَهَا بِأَنْفُسِهَا وَطَبَاعِهَا فِعْلٌ وَلَا تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ».

إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا كَانَتْ أَغْلَبَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَقْتَنِِيهَا النَّاسُ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ دَارٍ يَسْكُنُهَا، وَزَوْجَةٍ يَعَاشِرُهَا، وَفَرَسٍ يَرْتَبِطُهُ، وَكَانَ لَا يَخْلُو مِنْ عَارِضٍ مَكْرُوهٍ فِي زَمَانِهِ وَدَهْرِهِ: أَضْيَقَ الْيُمْنِ وَالشُّومِ إِلَيْهَا إِضَافَةً مَكَانٍ وَمَحَلٍّ، وَهَمَا صَادِرَانِ عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ^(٢).

يَقُولُ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي: مَرَّةٌ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثِيرٍ فِيهَا عَدُونَا، وَكَثِيرٍ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَتَحَوَّلْنَا إِلَى دَارٍ أُخْرَى، فَقُلَّ فِيهَا عَدُونَا، وَقَلَّتْ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَرُوهَا ذَمِيمَةً»^(٣)!

وَفِي تَفْسِيرِ هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ يَقُولُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «إِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْتَّحَوُّلِ مِنْهَا لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُقِيمِينَ فِيهَا عَلَى اسْتِقَالٍ لَظْلَاهَا، وَاسْتِيحَاشٍ بِمَا نَالَهُمْ فِيهَا، فَأَمَرَهُمُ بِالْتَّحَوُّلِ؛ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي غَرَائِزِ النَّاسِ وَتَرْكِيبِهِمْ اسْتِقَالَ مَا نَالَهُمُ السُّوءُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا سَبَبَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَحُبٌّ مَنْ جَرَى عَلَى يَدِهِ الْخَيْرُ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُمْ بِهِ، وَبُغْضٌ مَنْ جَرَى عَلَى يَدِهِ الشَّرُّ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُمْ بِهِ»^(٤).

(١) «معالم السنن» (٤/٢٣٦).

(٢) «أعلام الحديث» (٢/١٣٧٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ك: الاستئذان، بَابُ مَا يُتَّقَى مِنَ الشُّومِ، رَقْمُ: ٢٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ك: الطَّب، بَابُ فِي الطَّيْرَةِ، رَقْمُ: ٣٩٢٤) وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٤) «تَاوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص/١٧٠).

ومثله قال القاضي عياض: «قيل معناه: أنَّ هذه الأشياء مِمَّا يطول التعذُّب بها، وكراهة أمرها، وذلك لملازمتها بالسُّكنة والصُّحبة، وإن دَفَعَ الإنسان ذلك عن اعتقاده، فكلامه ﷺ بذلك بمعنى الأمر بفراق ذلك، وزوال التعذُّب به، كما قال: اتركوها ذميمةً...»^(١).

فعلى هذا الوجه تكون إضافة الشُّوم إلى هذه الثلاثة في الحديث إضافة مجازٍ وتوسُّع، بمعنى أنَّ الشرَّ قد يحصل مُقارنًا لها وعندها، لا أنَّها هي عِينُها مِمَّا يوجب الشُّوم؛ كأن تكون المرأة قد قَدَّر الله عليها أن تتزوَّج عددًا من الرِّجال ويموتون معها! فلا بُدَّ من إنفاذ قضاؤه وقدره؛ فتوصف المرأة بالشُّوم لذلك، وكذلك الفرس، وإن لم يكن لشيءٍ من ذلك في حقيقته فعلٌ ولا تأثير^(٢).

هذا الوجه من المعنى قد نُقل مُسنَدًا عن مالك بن أنس، وأقره أبو داود عليه، حيث رَوَى عنه في «سُنَنِه» أنَّه سُئل عن هذا الحديث، فقال: «كم من دارٍ سَكَنها ناسٌ فهَلَكوا، ثمَّ سَكَنها آخرون فهَلَكوا»^(٣).

يقول المازري: «أما ذِكْرُه الشُّومَ في الدَّارِ والمرأة والفرس، فإنَّ مالكا أَخَذَ هذا على ظاهره ولم يتأَوَّلْه،.. فإنَّ هذا محمَّله على أنَّ المراد به: أنَّ قَدَرَ الله سبحانه رُبَّما اتَّفَقَ بما يكره عند سُكْنى الدَّارِ، فيصير ذلك كالسَّبب، فيُتسامح في إضافة الشُّوم إليه مجازًا واتِّساعًا»^(٤).

وقال ابن العربي في شرح كلام إماميه: «ليس هذا من إضافة الشُّوم إلى الدَّارِ، ولا تعليقه بها، وإنَّما هو عبارة عن جري العادة فيها، فيخرج المرء عنها صيانةً لاعتقاده عن التعلُّق بباطل.. وعن هذا وقع الخبر»^(٥).

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ١٥٠).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود في (ك: الطب، باب: في الطيرة، رقم: ٣٩٢٢).

(٤) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ١٧٩).

(٥) «عارضة الأحرف» (١/ ٢٨٢)، وانظر في هذا المعنى نفسه «المتقى» للباجي (٧/ ٢٩٤).

ويؤكد القرطبي على أنَّ هذا هو المعنى من كلام مالك فيقول: «يعني بذلك: أنَّ هذه الثلاثة أكثر ما يتشاءم النَّاسُ بها، لِمَلازمتهم إِيَّاهَا، فَمَنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ أَنْ يَتْرَكَهُ، وَيَسْتَبْدِلَ بِهِ غَيْرَهُ مِمَّا تَطْبِيعُ بِهِ نَفْسُهُ، وَيَسْكُنُ لَهُ خَاطِرُهُ، وَلَمْ يُلْزِمَهُ الشَّرْعُ أَنْ يُقِيمَ فِي مَوْضِعٍ يَكْرَهُهُ، أَوْ مَعَ أَمْرٍ يَكْرَهُهَا، بَلْ قَدْ فَسَحَ لَهُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ كُلِّهِ، لَكِنْ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْفَعَّالُ لِمَا يَرِيدُ، وَلَيْسَ لَشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَثَرٌ فِي الْوُجُودِ»^(١).

والمُرَادُ فِي الْمَالِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي: حِسْمُ الْمَادَّةِ، وَسُدُّ الذَّرِيعَةِ، لِئَلَّا يُوَافِقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْقَدَرِ، فَيَعْتَقِدَ مَنْ وَقَعَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الطَّيْرَةِ، فَيَقَعَ فِي اعْتِقَادِهِ مَا نَهَى عَنْ اعْتِقَادِهِ -أَيِ اعْتِقَادِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مُؤَثِّرَةٌ بِذَاتِهَا، وَشَرِيرَةٌ بِطَبِيعِهَا- فَكَانَ أَنَّ دَلَّ عِنْدَهُمُ الْحَدِيثُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى اجْتِنَابِ مِثْلِ ذَلِكَ، وَأَنَّ الطَّرِيقَ فِيمَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي الدَّارِ -مِثْلًا- أَنْ يُبَادِرَ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْهَا، لِأَنَّهُ مَتَى اسْتَمَرَّ فِيهَا رَبَّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِ صِحَّةِ التَّطْيِيرِ وَالتَّشَاوُمِ^(٢).

التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ لِلْحَدِيثِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّومِ فِيهِ النَّكَدُ وَالشَّقَاءُ الَّذِي يَجِدُهُ الْمَرْءُ لِقَلَّةِ الْمَوَافَقَةِ وَسُوءِ الطَّبَاعِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ «قَدْ يُسَمَّى كُلُّ مَكْرُوهٍ وَمَحْذُورٍ شُومًا وَمَسَامَةً»^(٣).

وهذا ما مال إليه الحلبي في تفسيره الحديث بقوله: «إِنَّ الشُّومَ الَّتِي وُصِفَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِنَّمَا هُوَ الْمَضَارُّ وَالْمَفَاسِدُ، وَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ الطَّيْرَةِ»^(٤).

ويقول القاضي عياض: «قَدْ يَكُونُ الشُّومُ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ مِنْ مَعْنَى التَّطْيِيرِ، لَكِنْ بِمَعْنَى قَلَّةِ الْمَوَافَقَةِ وَسُوءِ الطَّبَاعِ»^(٥).

(١) «المفهم» (١٨/١٠٣).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٦٢).

(٣) «مطالع الأنوار» لابن قرقول (٦/٥).

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» للحلي (٢/٢٠).

(٥) «إكمال المعلم» (٧/١٥١).

والمقصود عندهم: أنَّ هذه الثلاثة المذكورة في الحديث من أوسع منابع الشُّفاء في حياة الإنسان، لِمَا فيها من طول ملازمة وملابسة للمرء طول عمره، وهو معنى ما نقله معمر بن راشد^(١) عن بعض سلفه حين قال: «سمعتُ مَنْ يفسِّر هذا الحديث يقول: شُؤم المرأة إذا كانت غير ولود، وشُؤم الفرس إذا لم يُغز عليه في سبيل الله، وشُؤم الدَّار جار السُّوء»^(٢).

فهذا التَّمثيل للثلاثة المذكور الوارد في هذا الأثر عن معمر مبنًى على ما ذكروه من معنى الشُّؤم في هذا التَّوجيه الثالث، الَّذي هو بضدُّ اليُمن والبركة. وعليه قالوا: إِنَّ المرأة العاقر، أو اللسينة المؤذية أو المبيذرة بمال زوجها سفاهة، ونحو ذلك؛ وكذا الدَّار الجذبة أو الضيقة، أو الوبيطة الوخيمة المشرب، أو السينة الجيران، وما في معنى ذلك؛ وكذا الدابة التي لا تلد ولا نسل لها، أو الكثيرة العيوب الشنيئة الطبع، وما في معنى ذلك: كلُّ هذا شيء ضروريٌّ مُشاهد معلوم، ليس هو من باب الطيرة المنفية في التَّصوص الأخرى في شيء، ذلك أمر آخر عند مَنْ يعتقده، يعتقد أصحابها بأنَّها تحسات على صاحبها لذاتها! وذلك من وحي الشَّيطان يوحيه إلى أوليائه.

فالمقصود أنَّ الشُّؤم المُثبت في هذا الحديث عند أرباب القول الثالث أمر محسوس ضروريٌّ مُشاهد، ليس من باب الطيرة المنفية التي يعتقدها أهل الجاهلية ومن وافقهم^(٣)؛ وإلى هذا المعنى كان مذهب نقيِّ اللَّبن الشُّبكي^(٤).

ويُشبه هذا التَّوجيه ما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص يرفعه: «مِنْ سعادةِ ابنِ آدم ثلاثة، ومِنْ شقوةِ ابنِ آدم ثلاثة، مِنْ سعادةِ ابنِ آدم: المرأة

(١) معمر بن راشد: الأزدي الحُدَاني مولا هم أبو عروة، عالم اليمن، متقن ثقة في الحديث. قال أحمد بن حنبل: «لا تَضُمُّ معمرًا إلى أحدٍ إلَّا وجدته يتقنُّه»، وهو عند مؤرِّخي رجال الحديث أوَّل مَنْ صَفَّ بِالْيَمَنِ، توفي (١٥٣هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/٧).

(٢) «التَّمهيد» لابن عبد البر (٢٧٩/٩).

(٣) انظر «معارج القبول» للحَكَمي (٩٩٢/٣).

(٤) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٣٨/٩).

الصَّالِحَة، والمسكن الصَّالِح، والمركب الصَّالِح، ومن شقوة ابن آدم: المرأة السُّوء، والمسكن السُّوء، والمركب السُّوء»^(١).

فإن قيل: فلمَ اقتصر حديث «الشُّوم في ثلاث» على ذكر الشُّقوة والمنافرة، دون ذكر السَّعادة والمُوالفة، كما في هذا الحديث الأخير؟

قلنا: لأنَّه من باب الاكتفاء بذكر أحدِ الطرفين وإرادة ضده معه! كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [التَّحَلُّف: ٨١]، أي: والبرد^(٢)، فحذف البرد اكتفاءً بذكر الحرِّ الدَّالِّ على مُقابلته، «ولكن جرى ذكر الحرِّ، لأنَّ العرب كانوا في مكانهم أكثر مُعاناةً له من البرد»^(٣).

فكذا يُقال في هذا الحديث: قد جرى ذكر الشُّقوة والتَّكدُّ فيه، لأنَّ النَّاسَ فيها أكثر مُعاناةً في هذه الثلاثة!

غير أنَّ أرباب هذا التَّوجيه الثَّالث يُنبِّهون إلى: أنَّ هذه الشُّقوة وعدمُ الموافقة الظَّاهرة المقصودة في الحديث، تختصُّ في كلِّ نوعٍ يبعثُ فيه لا بجميعه، فمصدرُ شقاء بعض النَّاس زواجه، ومصدرُ شقاء آخريْن مسكنه، وآخرون شقاءهم مركبهم، وبه صرَّح ابن عبد البر: «أنَّه يكون لقوم دون قوم، وذلك كُلُّه بقَدَر الله تعالى»^(٤).

وبالجملة؛ فإنَّ إخباره ﷺ بالشُّوم أنَّه يكون في هذه الثلاثة، ليس فيه إثبات.

وأما التَّوجيه الرَّابع الأخير للحديث فمحضه: أنَّ التَّشاوم من النَّاس كائنٌ في هذه الثلاثة عادةً.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ١٤٤٥) وقال مُخرِّجوه: «حديث صحيح»، والعلَّيالي في «المسند»

(رقم: ٢٠٧)، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (٣٤١/٩).

(٢) انظر «جامع البيان» لابن جرير (٣٢٢/١٤).

(٣) «معاني القرآن» للزَّجاج (٢٥٥/٢).

(٤) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٦٢/٦).

أي أن الحصر في هذه الثلاثة إنما مرده إلى عادة الناس، لا بالنسبة إلى حقيقتها وخلقها^(١)، إذ الناس مُتَشَائِمُونَ بِغَيْرِهَا أيضًا، «وَأِنَّمَا خُصَّتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِالذِّكْرِ لَطَوِيلِ مُلَازِمَتِهَا»^(٢)، و«لَأَنَّ ضَرَرَهَا أَبْلَغُ مِنْ ضَرَرِ غَيْرِهَا»^(٣).

فَكَأَنَّ الْحَدِيثَ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: التَّشَاؤُمُ الْبَاقِي عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ هُوَ فِي الْمَرْأَةِ وَالذَّارِ وَالْفَرَسِ، فَيَكُونُ خَارِجًا مَخْرَجَ الْإِخْبَارِ، نَائِيًا عَنِ مَخْرَجِ الْإِقْرَارِ، غَايَتُهُ جَمْعُ خَبَرٍ عَنْ غَالِبٍ عَادَةٍ مَا يُتَشَاءَمُ بِهِ، فَلَيْسَ هُوَ خَبَرًا عَنِ الشَّرِّ، وَالْقَصْدُ مِنْهُ إِخْبَارُهُ ﷺ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُثِيرَةِ لِلطَّيْرَةِ الْكَامِنَةِ فِي الْغَرَائِزِ، فَأَخْبِرْنَا بِهَذَا لِنَأْخُذَ الْحَذَرَ مِنْهَا»^(٤).

فعلى هذا الوجه يكون المعنى في رواية الشَّارِطِ السَّابِقَةِ «إِنْ يَكُنِ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ...»: أَيِ إِنْ يَكُنِ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ بَاقِيًا فِي عَادَاتِ النَّاسِ وَنَفْسِهِمْ فَفِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَالْقَصْدُ مِنْ بَسْطِي الْقَوْلِ فِي أَوْجِهٍ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ:

أَوَّلًا: التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسَبَ الطَّيْرَةَ وَالشُّؤْمَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى سَبِيلِ أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ بِذَلِكَ دُونَ اللَّهِ، فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ، وَضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا!

(١) «عارضة الأحوذى» لابن العربي (٢٧٩/١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦١/٦).

(٣) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣٣٢/٢).

(٤) وبهذا تعلم أن عدَّ القرطبي في «المفهم» (١٠٥/١٨) لهذا الوجه «ليس بشيء»؛ لأنه تعطيل لكلام الشارع عن الفوائد الشرعية التي لبيانها أرسله الله ﷻ، غير شديد منه، إذ لا إحالة لأن يُخبر الشارع بشئ من واقع الناس يريد بذلك تنبيهه أو التحذير منه، كقوله ﷻ في صحيح حديث أبي هريرة: «اربع في أثني لن يذعهوا: الشُّطَّاءُ فِي الْإِنْسَابِ، وَالنَّيَّاحَةُ، وَمُطَرْنَا بَنُو كَذَا وَكَذَا، اشترى بغير أجر -أو فحرب- فجعلته في مافق بغير فجرت، من أهدى الأول؟» أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٩٨٧٢)، فليس هذا منه مجرد إخبار عن واقع، ولكن ما يقتضيه من التحذير من تلك الأشياء المذكورة فيه.

ثانيًا: أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ مجموع هذه الأوجه من معاني الحديث، تَبَيَّنَ للفاهم أَنَّ الحديث لا يُزري بالمرأة أبدًا! ولا يُلصق الشرُّ بها، ولا أَنَّهُ ساواها بالجمادِ والحيوان -حاشاها- كما يَشْنَعُ به المُبطلون.

وإنَّما حُصِّتْ هي بالذِّكْرِ مع سائر الأمور الثلاثة مُوافقةً: لطول مُلازمتها للمرء^(١)، أو لِأَنَّ ضَرَرَهَا إذا أَضَرَّتْهُ أبلغُ مِنْ ضَرَرِ غَيْرِهَا^(٢)، أو لكون الإنسان لا يخلو مِنْ عارِضٍ مكروهٍ في زمانه ودهره منها، فأُضيفَ اليُمن والشُّوم إليها إضافةً مكانٍ ومحلٍّ لبسٍ إلَّا؛ وفي هذا كُلُّهُ إشارةٌ إلى تحذيرِ النَّاسِ مِنْ اعتقادِ الشُّوم فيها، وعدمِ نسبةِ الشُّرور الواقعةِ إليها بهذا الاعتبار؛ فهذا الحديث بهذا أحرى أن يكون دفاعًا عن المرأة لا كما يزعم المُعترضون!

فإن قيل: إن كان الأمر على هذا المعنى، فالرَّجل قد يكون شُومًا على المرأة كذلك! فلم حُصِّتِ المرأة بالذِّكْرِ في الحديث دون الرَّجل؟

فالجواب: لِأَنَّ المرأةَ مَطْلُوبَةٌ لا طالِبَةٌ! شأنها في ذلك شأن الدَّار والفرس.

فالرَّجل يأتيها ليأخذها عنده ليصلحَ بها شأنه، كما أَنَّهُ يأتي الدَّارَ فيشتريها أو يبتئها، ويأتي الخيل فيقتنيها، كُلُّ هذا ليصلحَ شأنه؛ فإذا ما انقلب الحال ضدَّ ما ابتغاه، وفُسِدَتْ عليه معيشته مِنْ إحدى هذه المَطْلُوباتِ، وفشل مشروعه منها في الحياة: تعكَّرَ عليه مزاجُه، وانقذف في قلبه مِنَ الكُره لها بحسبِ ما يُلَاقِيه منها مِنْ أذى، فيحصلُ أن يَزِلَّ إلى اعتقادِ الشُّوم في إحداها لكبيرِ الواردِ الكريه على قلبه، فهُنَا نُبِّه إلى التزامِ الشَّرِيعَةِ في ردودِ أفعالِه، وحَذَرُ مِنَ الوقوعِ في مَنَاهيها، بما سبقَ بسطُه في ما مضى مِنْ أقوالِ العلماء، والله تعالى أعلم.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٦١).

(٢) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٢/٣٣٢).

المبحث السابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحَمَارُ وَالْكَلْبُ»

المَطْلَب الأول

سوق حديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ»

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ»^(١)، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرَّحْلِ، فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود؛ قال عبد الله بن الصَّامِت: يا أبا ذرٍّ، ما بالُ الكلب الأسود، مِنَ الكلب الأحمر، مِنَ الكلب الأصفر؟ قال: يا ابنَ أخي، سألتُ رسولَ الله ﷺ كما سألتني فقال: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» رواه مسلم^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ، وَيَبْقَى ذَلِكَ مِثْلُ مَوْخَرَةِ الرَّحْلِ» رواه مسلم^(٣).

(١) آخرة الرَّحْلِ: الخشية التي يستند إليها الرَّاكِب من كُور البعير، قال الأصمعي: هي من الرَّحْلِ بمنزلة مَوْخَرَةِ السَّجِّ، انظر «المجموع المغني» للمديني (٤١/١)، و«النهاية» لابن الأثير (٢٩/١).

وفي «الصَّحاح» للجوهري (٥٧٧/٢): «مَوْخَرَةُ الرَّحْلِ أَيضًا: لُفَّةٌ قَلِيلَةٌ فِي آخِرَةِ الرَّحْلِ».

(٢) في (ك): الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، رقم: ٥١٠.

(٣) في (ك): الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، رقم: ٥١١.

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقِ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ

لحديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ»

المعارضة الأولى: أن في الحديث تنقُصًا من قَدْرِ الْمَرْأَةِ حِينَ سَوَّاهَا بِالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ.

وهذه الشُّبْهَةُ أَوَّلُ مَا يَقَابُلُكَ بِهِ الْمُنْكَرُونَ لِلْحَدِيثِ، وَأَكْثَرُ مَا يَسُوقُونَهُ فِي اعْتِرَاضَاتِهِمْ، لِمَا تَسْتَجْلِبُهُ مِنْ تَعَاظِفِ قَلِيلَاتِ الْفَهْمِ مِنَ النِّسَاءِ، اسْتِقْوَاءً بِنَفَخَاتِ رَبَّاتِ التَّرْغَاتِ مِنْهُنَّ لِإِطْفَاءِ نُورِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ.

فاسمع لفاطمة المرنيسي وهو تقول بعد أن سمعت هذا الحديث لأوَّلَ مَرَّةٍ: «صدمتُ جدًّا بهذا الحديث! ولم أعده أبدًا إِلَّا مع أَمَلٍ أَنْ يُمَحَى مِنْ ذَاكِرَتِي بِقُوَّةِ الصَّمْتِ؛ كُنْتُ أَرْدُدُ لِنَفْسِي: أَنَا الَّتِي أَجِدُ نَفْسِي ذَكِيَّةً، مَبْدَعَةً، طَيِّبَةً، عَاطِفِيَّةً، مَتَحَمِّسَةً كَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ ابْنَةُ سِتَّةِ عَشْرِ سَنَةً، مَتَسَائِلَةٌ: لِمَاذَا قَالَ الرَّسُولُ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي يُولَمُنِي؟!»^(١).

وفي سَبِيلِ الْإِزَاقِ هَذِهِ التَّهْمَةُ بِالْحَدِيثِ يَقُولُ (نضال عبد القادر): «إِنَّهُ يَحْتَقِرُ النِّسَاءَ، حَيْثُ نُسِبَ إِلَيْهِ أَنْهَنْ . . فِي مُسْتَوَى الْحِمَارِ وَالْكَلْبِ، نُسِبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِذَا مَرَّتْ أَمَامَ الْمُصَلِّي، فَاصِلَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ»^(٢).

(١) «الحريم السياسي» للمرنيسي (ص/ ٨٥).

(٢) «مهموم مسلم» (ص/ ١٢٠).

وَتَشَبَّثَ بِأَهْدَابِ هَذِهِ التَّهْمَةِ آخَرُونَ، كصالح أبو بكر^(١)، وزكريا أوزون^(٢)، وغيرهما كثير.

المعارضة الثانية: أَنَّ الحديث مُعَارَضٌ بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى هِيَ أَصَحُّ مِنْهُ، تَنْقُضُ مَا فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ، وَهَذَا دَلَّهْمُ عَلَى اخْتِلَافِهِ، وَأَبْعَدُ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

فأَوَّلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَيْثُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: «لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا - وَفِي رِوَايَةٍ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلَابِ - لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَإِنِّي لَبَيِّنَةٌ بَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأُكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا»^(٣).

يَقُولُ (ابن قُرْنَسٍ): «هَذَا الْحَدِيثُ جَاءَ بِرَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ الصَّيْغِ، وَلَكِنَّا اخْتَرْنَا هَذِهِ الرِّوَايَةَ، لِأَنَّ فِيهَا رَدًّا لِأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَاصِّ الْحَدِيثِ .. مُؤَكَّدَةٌ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ رَسُولُ اللَّهِ»^(٤).

وَبَدَعُوهُ اسْتِنْكَارِ عَائِشَةَ لِهَذَا الْخَبَرِ، تَشَبَّثَ الْمُعْتَرِضُونَ بِهِ حُجَّةً فِي إِبْطَالِهِ^(٥).

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ^(٦)، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَمَى

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٥٣٨).

(٢) «جناية البخاري» (ص/١٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الصلاة، باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي، رقم: ٥١١)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي، رقم: ٥١٢).

(٤) «الحديث والقرآن» (ص/٣٦٨).

(٥) كسامر إسلامبولي في «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٤)، ونضال عبد القادر في «هموم مسلم» (ص/١٧٢)، وزكريا أوزون في «جناية البخاري» (ص/١٢٢).

(٦) الأتان: الحمارة، والجمع أثن، انظر «لسان العرب» (٦/١٣). مادة: أ ت ن.

إلى غير أجدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي^(١).

يقول (محمد الغزالي): «إن ابن عباس مر بحمار يركبه أمام الجماعة، فصلّي، فلم تفسد له صلاة، والكلاب أبيضها وأسودها سواء»^(٢).

والحديث الثالث: حديث أبي سعيد الخدري: يرفعه: «لا يقطع الصلاة شيء، واذرؤا ما استطعتم، فإنما هو شيطان».

يقول الغزالي: «وجمهرة الفقهاء رخصت هذا الحديث^(٣)، واستدلّت بأحاديث أخرى تُفيد أنّ الصلاة لا يقطعها شيء...»^(٤)، يعني مثل حديث أبي سعيد هذا^(٥).

ثم ذكر بعده تصحيح (أحمد شاكر)^(٦) لما أخرجه الدارقطني عن صخر بن عبد الله بن حرملة، أنّه سمع عمر بن عبد العزيز، يقول عن أنس رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ صلّى بالنّاس، فمرّ بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله! سبحان الله سبحان الله! فلما سلّم رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ المسّح أنفًا سبحان الله؟»، قال: أنا يا رسول الله، إني سمعت أنّ الحمار يقطع الصلاة، قال: «لا يقطع الصلاة شيء»^(٧).

(١) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟، رقم: ٧٦)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: ستره المصلي، رقم: ٥٠٤).

(٢) «الشّنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

(٣) يعني حديث أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما في قطع الصلاة بالأمور الثلاثة.

(٤) «الشّنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

(٥) وكذا استدلل به (إسلامبولي) على ردّ حديث القطع، فقال: «إنّه مخالفٌ للحديث الصحيح... انظر «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٤).

(٦) في تعليقه على «المحلّي» لابن حزم (١٥/٤).

(٧) أخرجه الدارقطني في «شنته» (ك: الصلاة، باب: صفة السهو في الصلاة وأحكامه واختلاف الروايات في ذلك وأنه لا يقطع الصلاة شيء يمر بين يديه، رقم: ١٣٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الصلاة، باب الدليل على أن مرور الحمار بين يديه لا يفسد الصلاة، رقم: ٣٥٠٦).

ولم يُخَفِ (الغزالي) إعجابه بما ذهبَ إليه أحمد شاكر من كونِ أحاديث قطع الصَّلَاة بالأمور الثلاثة منسوخة، لمجردِ أنَّ هذا القول منه يدفعُ عن الإسلام وصمةَ عارِ الحديثِ أمامَ غُلُوجِ العَرَب! فتراه يقول: « . . لستُ بِمَنْ يَبْنُونَ العَلَالِي عَلَى الخِلَافَاتِ فِي فُرُوعِ الفقه، وإنما تَغْنِينِي سُمْعَةُ الإسلام، عندما يُسَافِر امرؤُ متعَصِّبٌ إلى أوربا وأمريكا، ثمَّ يذكر للنَّاس أنَّ المرأةَ والكلبَ والحمَار سِوَاءٌ فِي إفسَادِ الصَّلَاة عند مرُورِها! »^(١).

(١) «السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

المَطْلَب الثالث

دفع المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ
عن حديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ»

أَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ إِهَانَةَ الْحَدِيثِ لِلْمَرْأَةِ إِذْ عُدِلَ بِهَا بِالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ،
فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

إذا كان اقترانُ الأشياءِ في النَّظْمِ اللَّفْظِيِّ^(١) غيرَ مُوجِبٍ لاقترانها في الحُكْمِ
عندَ عَامَّةِ أَهْلِ الْأَصُولِ^(٢): فَإِنَّ الْاِقْتِرَانَ فِي ذَاتِ الْحُكْمِ لَا يُوْجِبُ الْاِقْتِرَانَ فِي
الْقَدْرِ وَالْمَكَانَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى عِنْدَ عَامَّةِ الْعُقَلَاءِ!

كما إذا قال فقيهٌ -مثلاً-: إِنَّ تَغْيِيبَ الرَّجُلِ حَشَفَتَهُ فِي فَرْجِ امْرَأَتِهِ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ
يُوجِبُ الْغُسْلَ؛ فَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ رَاشِدُ الْعَقْلِ أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالْمَزْنِيِّ بِهَا فِي
الْقَدْرِ!

أَمَّا دَعْوَى (الغزالي) رَفْضِ جَمْعَةِ الْفُقَهَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، لِمُعَارَضَتِهِ أَحَادِيثَ
أُخْرَى تُفِيدُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، فَالرَّدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ يُنْبَهَ إِلَى أَنَّ الْفُقَهَاءَ إِنَّمَا
اخْتَلَفُوا فِي فَقْهِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَفُضُوهُ كَمَا ادَّعَى!

(١) دلالة الاقتران في اللفظ: أن يُجمع بين شيئين فأكثر في الأمر والنهي، ثم يُبين حكم أحدهما دون الآخر، فيُستدلُّ بالاقتران على ثبوت ذلك الحكم نفسه للآخر، انظر «تشنيف المسامع» للزركشي (٥٧٩/٢).

(٢) «ميزان الأصول» للعلامة الشيرازي (٤١٥/١).

وجمهورُ الفقهاء حين جَنَحَ إلى كونِ الصَّلَاةِ لا يقطعها شيءٌ من تلك الثلاثة ولا من غيرها^(١) مُستدَلِّين لذلك بنصوصٍ أخرى هي أقوى دَلَالَةً عندهم في هذا الباب: لم يَتَوَجَّهوا إلى حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه ونحوه بالرَّفْضِ؛ فلو لا أَنَّهُم على الإقرار بصحَّة هذه الرِّوَايَاتِ في قطعِ الصَّلَاةِ، مَا اختلفوا إِذَا مَا على مَسْلَكين: قِسْم رَأَاهَا مَنسُوخَةً: وَمِمَّن سَلَكَ هذا المَسْلَك في النسخ: الطُّحَاوِيُّ، وبعض الفقهاء^(٢).

والتَّاسِيعُ عندهم: حديث ابن عَبَّاسٍ في مرورِ الأَتَانِ بين يَدَي الصَّفِّ، وكان في حَجَّةِ الْوُدَاعِ آخرَ عُمَرُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قالوا: فإذا بُسِخَ منها الحِمَارُ، دَلَّ على نَسْخِ الباقي^(٣).

وَنَسَخَهُ أَيْضًا حديث عائشة في اعتراضها بين يَدَي صَلَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، «فإنَّا نَعْلَمُ أزْوَاجَهُ -خصوصًا عائشة- مَا حَكَيْتَهُ عَنْهُ مِمَّا يَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ هُوَ النَّاسِخُ، لِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ شَيْءٌ عَلِمَ بِهِ»^(٤).

وقد تُعْقَبُ هذا المَسْلَكُ بما قاله النَّوَوِيُّ: «... مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي نَسْخَهُ بِالْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْءٌ، وَادْرَءُوا مَا اسْتَظَلَمْتُمْ»؛ وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ، لِأَنَّ النَّسْخَ لَا يُضَارُّ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَتَأْوِيلُهَا، وَعَلِمْنَا التَّارِيخَ، وَلَيْسَ هُنَا تَارِيخٌ، وَلَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ وَالتَّأْوِيلُ، بَلْ يُتَأَوَّلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ: «لا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْءٌ...» ضَعِيفٌ»^(٥).

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه هَذَا «لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» مِنْ رِوَايَةِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ وَزَمَّوهُ بِالِاخْتِلَافِ بِأَخْرَجِهِ،

(١) رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَحَذِيفَةَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم، وَمِنَ التَّابِعِينَ جَمَاعَاتٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّاقِفِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَدَاوُدَ، وَالكُفَيْرِيَّ، انْظُرْ «مَعَالِمُ الشُّنَنِ» (١٨٩/١)، وَ«الاسْتِذْكَارُ» (١٤١/٢).

(٢) انْظُرْ «فَرْشَ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطُّحَاوِيِّ (٤٥٩/١)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٦٨/٢١).

(٣) انْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (١٣١/٤).

(٤) «طَرَحُ التَّرْتِيبِ» لِلْعِرَاقِيِّ (٣٩٠/٢).

(٥) انْظُرْ «فَرْشَ الثَّوْرِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢٢٧/٤)، وَ«فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرَ (٥٨٩/١).

وهذا من رواية حمّاد بن أسامة عنه، وهو ممن سَمِعَ منه بعد الاختلاط^(١)، ولذا قال العُقيلي في مثل روايته هذه: «فيها لين وضعف»^(٢).

وأما ما نقله (محمّد الغزالي) عن أحمد شاکر من استدلال على نسخ أحاديث القطع: بحديث صخر بن عبد الله بن حرملة، حين سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صُلّي بالنّاس، فمرّ بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله! .. وأنّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال آخره: «لا يقطع الصّلاة شيء»:

فهذا الحديث لم يُصَبِّ شاکر في تصحيحه! حيث انفرد به صخر بن عبد الله المدلجي، لم يرو عنه إلّا بكر بن مُضر، ولم يُوثّق بتوثيق مُعْتَبَر^(٣)، فمثله لا يُحتجُّ به إذا انفرد، فناسَبَ أن يقول ابن حجر فيه: «مقبول»^(٤): أي حيث تُوع، ولم يُتابع هو على روايته هذه.

فضلاً عن أنّ حديث هذا الرّأوي مضطرب في إسناده، وقد صوّب الدّارقطني^(٥) والإسيلي^(٦) إرساله عن عمر بن عبد العزيز.

ومُحصّل القول في هذه الأخبار الثّافية لقطع الصّلاة، قول ابن عبد الهادي: «إنّها كلّها ضِعاف»^(٧)، وقول ابن رجب بعده: «لا يثبت منها شيء»^(٨).

أما القسم الثّاني من العلماء -وهم الأغلب-: فقد سلكوا في أحاديث القطع مَسْلَكَ التّأويل، مُسْتَنِدِينَ إلى أنّ «الأحاديث إذا تعارضت، ووُجِدَ في

(١) «طرح الثّريب» (٣٨٩/٢).

(٢) «الضعفاء للعُقيلي» (٧٥/٢).

(٣) لم يذكره إلّا ابن حبان في كتابه «الثقات» (٧٤٣/٦).

(٤) «التقريب» (رقم: ٢٩٠٧).

(٥) «الجلل» له (١١٦/١٢).

(٦) «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإسيلي (٣٤٨/١).

(٧) «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣١٩/٢).

(٨) «فتح الباري» لابن رجب (١١٤/٤).

معاني بعضها تضاداً، فالسبيل أن تُأوَّلَ على وجه التوفيق بينها، ونفي التضاد والاختلاف عنها^(١).

وقالوا: القطع في حديث أبي ذرٍّ وأبي هريرة ليس المقصد به إبطال الصلاة من أصلها، حتَّى يكون فيها وجوب الإعادة؛ يؤيده: أن النبي ﷺ لما سألَه الراوي عن الحكمة في الأسود من الكلاب، قال: لأنه شيطان، «وقد عَلِمَ أَنَّ الشَّيْطَانَ لو مرَّ بين يَدَيِ الْمُصَلِّي لم تُفْسِدِ صَلَاتَهُ»^(٢).

فهذا ابن عباس ؓ - وهو أحدُ رُوَاةِ قِطْعِ الصَّلَاةِ بِالْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ^(٣) - لم يحمله على ظاهره من بطلان الصلاة، ولكن على الكراهية، فقد قيل له: «أَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرَأَةُ، وَالْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ؟» قال: «إِلَّا يَصْعَدُ الْكَلْبُ الْغَلِيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» [نظ: ١٠]، فما يقطع هذا؟! ولكن يُكْرَهُ^(٤).

فلأجل أصالة هذا المسلك من التأويل وأولويته في الجمع بين النصوص، قال الجمهور: إنَّ في حديث عائشة وابن عباس المُتَقَدِّمِينَ نفي القطع الَّذِي هو بمعنى إفساد الصلاة، والمنع من التَّماذي فيها، أمَّا حديث أبي ذرٍّ وأبي هريرة: ففيهما إثبات للقطع على معنى آخر غير إفساد الصلاة^(٥).

واختلفت مآخذهم على أيِّ معنى يُحْمَلُ هذا القطع: فمنهم مَنْ حمَّله على معنى المبالغة في الخوف على فسادها بالشُّغْلِ بتلك الأمور الثلاثة: كما تقول للمادح: «قَطَعْتَ عَنِّي أَخِيكَ»، أي: «فعلتَ به فعلاً يُخَافُ عليه هلاكُه منه، كَمَنْ قَطَعَ عُنْقَهُ»^(٦).

(١) «المُبَيَّن» في شرح مصابيح السنة للتوريشي (١/٢٢٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/٥٨٩).

(٣) أخرجه أبو داود (ك: الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة، رقم: ٧٠٣)، وابن ماجه (ك: غقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يقطع الصلاة، رقم: ٩٤٩)، وصحَّحه النووي في «المجموع» (٣/٢٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ك: صلاة التطوع، باب: لا تقطع المرأة الصلاة، رقم: ٨٧٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الصلاة، باب: الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يديه لا يفسد الصلاة، رقم: ٣٥١٤).

(٥) انظر «المتقن» للبايجي (١/٢٧٧).

(٦) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٢/٤٢٤).

فتأويل الحديث على هذا: أَنَّ المرأة تَفْتِن، والحمَار يَنْهَق بِأَنْكِرِ الأصوات، مع لَجَاجَتِهِ وَقَلَّةِ تَأْتِيهِ عِنْدَ دَفْعِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَالْكَلْبُ يُرْوَعُ فَيُشَوِّشُ الْفَكْرَ فِي ذَلِكَ، مع نَفْوَرِ النَّفْسِ مِنْهُ، لَاسِيَمَا الْأَسْوَدَ، وَكَرَاهَةَ لَوْنِهِ، وَخَوْفَ عَادِيَّتِهِ، حَتَّى تَنْقَطِعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَتَفْسُدَ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ آيَلَةً إِلَى الْقَطْعِ، جَعَلَهَا قَاطِعَةً بِهَذَا الْإِغْتِبَارِ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى نَقْصِ الصَّلَاةِ لَا نَقْضِهَا: وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٢)، وَرَجَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ^(٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُمَا^(٥)، وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْجُمْهُورِ^(٦).

وَوَجَّهَ النَّقْصَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيهَا: أَنَّ الْقَلْبَ يَنْشَغِلُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَالْبُعْدِ عَنِ الْإِشْتَغَالِ عَنْهَا، وَقَطْعِهَا الْمُصَلِّيَّ عَنْ مُوَاطَاةِ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ فِي الذِّكْرِ، فَذَلِكَ مَعْنَى قَطْعِهَا لِلصَّلَاةِ.

وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِهِمْ شَائِعٌ مُسْتَفِيزٌ، «فَيَقُولُ الْقَائِلُ إِذَا تَكَلَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَكَلِّمٌ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى صَلَاتِهِ: قَطَعَتْ عَلَيَّ صَلَاتِي، أَيْ: شَغَلَتْ قَلْبِي عَنْهَا»^(٧).

وَقَدْ تُعَقَّبُ هَذَا التَّوْجِيهِ لِمَعْنَى النِّقْصِ فِي الْقَطْعِ: بِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ قَدْ يَكُونُ أَعْمَى! وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لَيْلًا فِي ظِلْمَةٍ! بَحِيثٌ لَا يَشْعُرُ بِهِ الْمَارُّ وَلَا مَنْ مَرَّ عَلَيْهِ! مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ يَعْمُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا؛ وَأَيْضًا: قَدْ يَكُونُ غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ إِشْغَالًا لِلْمُصَلِّيِّ، كَالْوَحُوشِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ! وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مَرُورُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) انظر «الإفصاح» لابن هبيرة (٢/١٩٠)، و«طرح الشريب» للعراقي (٢/٣٩١).

(٢) «معركة السنن والآثار» للبيهقي (٣/٢٠٠).

(٣) «معالم السنن» (١/١٩١).

(٤) «معركة السنن والآثار» (٣/٢٠٠).

(٥) انظر «المنتقى» للباي (١/٢٧٧)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٢/٤٢٤)، و«المسالك»

لابن العربي (٣/١٠٦)، و«الفتح» لابن حجر (١/٥٨٩).

(٦) «شرح النووي على مسلم» (٤/٢٢٧).

(٧) «المبشر في شرح المصابيح» للتورنشتي (١/٢٢٨).

ولذا كان الأقرب عندي من هذا التوجيه للنقص، ما أحسن ابن رجب صَوَّغَه في بيان العلة التي لأجلها خُصَّت هذه الثلاثة بالاحتراز منها، في قوله:

«لَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُشْتَغَلًا بِمَنَاجَاةِ اللَّهِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَالْخُلُوعِ بِهِ، أَمَرَ الْمُصَلِّي بِالْإِحْتِرَازِ مِنْ دُخُولِ الشَّيْطَانِ فِي هَذِهِ الْحُلُوعِ الْخَاصَّةِ، وَالْقُرْبِ الْخَاصِّ؛ وَلِذَلِكَ سُرِعَتِ السُّتْرَةُ فِي الصَّلَاةِ، خَشْيَةً مِنْ دُخُولِ الشَّيْطَانِ، وَكَوْنِهِ وَلِجَّةً فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَيَقْطَعُ بِذَلِكَ مَوَادَّ الْأُنْسِ وَالْقُرْبِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ رَجِيمَ مَطْرُودٍ مُبْعَدٍ عَنِ الْحَضَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِذَا تَخَلَّلَ فِي مَحَلِّ الْقُرْبِ الْخَاصِّ لِلْمُصَلِّي، أَوْجَبَ تَخَلُّلُهُ بَعْدًا وَقَطْعًا لِمَوَادِّ الرَّحْمَةِ وَالْقُرْبِ وَالْأُنْسِ.

فلهذا المعنى -والله أعلم- خُصَّت هذه الثلاث بالاحتراز منها، وهي:

المرأة: فَإِنَّ النِّسَاءَ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِهَا اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ..

والكلب الأسود: شَيْطَانٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.

وكذلك الحمار: ولهذا يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ عِنْدَ سَمَاعِ صَوْتِهِ بِاللَّيْلِ، لِأَنَّهُ يَرَى الشَّيْطَانُ.

فلهذا أَمَرَ ﷺ بالدُّنُوءِ مِنَ السُّتْرَةِ، خَشْيَةً أَنْ يَقْطَعَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُوجِبًا لِإِبْطَالِ الصَّلَاةِ وَإِعَادَتِهَا -والله أعلم- وَإِنَّمَا هُوَ: مُنْقِصٌ لَهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ.. كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي مَرُورِ الرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَفْعِهِ وَبِمَقَاتَلَتِهِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ»^(٢)، لَكِنَّ النَّقْصَ الدَّاخِلَ بِمَرُورِهِ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ -الَّتِي هِيَ بِالشَّيْطَانِ أَخْصُ- أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْقَطْعِ، دُونَ الْإِبْطَالِ وَالْإِلْزَامِ بِالْإِعَادَةِ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الصَّلَاة)، بَاب: يَرُدُّ الْمُصَلِّيَ مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، رَقْم: ٥٠٩، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الصَّلَاة)، بَابُ مَنْعِ الْمَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، رَقْم: ٥٠٥.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الصَّلَاة)، بَابُ مَنْعِ الْمَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، رَقْم: ٥٠٦.

(٣) فَتْحُ الْبَارِي، لِابْنِ رَجَبٍ (٤/١٣٤).

وقريب جدًا من هذا التعليل النفيس لمعنى القطع: ما التفت له بعض المتأخرين في شرح الحديث، حين أجرى القطع على حقيقته؛ لا بمعنى الفساد للصلاة، ولا بمعنى قطع الخشوع، ولكن بمعنى قطع الوصلة التي بين المصلي وربّه حين يُناجي وهو بينه وبين القبلة، والرحمة التي تواجهها كلها عبارة عن تلك الوصلة، فإذا مرّ بين يديه تلك الأشياء الثلاثة، فقد قطعت تلك الوصلة حقيقةً.

وفي تقرير هذا المعنى اللطيف لقطع الصلاة في الحديث، يقول الكشميري:

«إنّ المصلي يُناجي ربّه ويواجهه، كما أخرج أبو داود عن سهل رضي الله عنه في باب الدنو من السترة: «إذا صليّ أحدكم إلى سترة، فليدُن منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته»؛ فذلك المناجاة والمواجهة قائمة بينه وبين القبلة ما دام يصليّ، فإنّ ربّه بينه وبين القبلة.

ولذا حَكَم الشرع على المارّ أنّه شيطان، لأنّه مرّ بين العبد ومولاه، فأراد أن يحضّر تلك المواجهة، لئلاّ يضيق الطريق على المارّين،.. فأمر المارّ أن لا يمرّ بين يدي سترة، ولكن يمرّ وراءها، وهذّه وحذره ووعده، فلو مرّ بعد هذه التمهيدات^(١) أيضًا، لم يكن إلّا شيطانًا مقصوده الحيلولة بينه وبين ربّه، وقطع تلك الوصلة التي قامت في الصلاة، وهو عند أبي داود عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا قال: «من استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين قبلته أحد فليفعل».

وعلى هذا لا أتأوّل في أحاديث القطع، وأحملها على ظاهرها.

وأقول: إنّ المرأة والكلب والخمار كلّها تقطع الصلاة، أي: تلك الوصلة، وهذا كما إذا جرى بينك وبين أحدٍ مُحادثة، فلو قعد رجلٌ في الوسط، تراه أنّه قَطَعَ كلامك ومحادثتك، فهو أيضًا نوعٌ من القطع أيضًا بدون تأويل، ولا بُدّ فيه، فإنّ الشريعة قد تُخبر عن الغائبات بما تراه ولا تراه، فأخبرت بإقامة

(١) كذا في الأصل المطبوع، وتحتمل عندي أن تكون: «التهديدات».

الوصلة، وكذلك أخبرت بقطعها عند المرور، فما لنا أن نُنكِره أو نؤوّل فيه؟! اهـ^(١).

قلت: ومع كل هذه التأويلات للحديث، فما ضرّ الحديث إن جهلنا نحن حكمته!

فإنّ تعليل الأحكام الشرعية يكون معلوماً لنا تارة، ومجهولاً لنا أخرى، وقد يكون معلوماً لكل أحد بأدنى نظر، وقد يكون معلوماً لأناسٍ دون غيرهم. والعلماء سموا ما لا تُعقلُ علته بـ «الحكم التعبدي»^(٢)، وهو ما تمحّض للتعبّد بامتناله كما جاء، دون معرفة حقيقة معناه، وإن كان لا بُدَّ له من معنى في نفسه، لاستحالة القَبْثِ على الله تعالى، لكنّه قد لا يُدرك لدقّته^(٣).

فلا ريب أنّ حديث القطع هذا، سواء كان معلوماً العلة أو تعبدياً، فإنّا نتلقاه على الرأس والعين كما تلقّته العلماء، وإن اختلفوا بين مُتأوّلٍ له -وهم الجمهور- وقائلٍ بالنسخ.

أمّا عدوّ هؤلاءٍ ممّن رأى لفظ القطع في الحديث على معنى إفساد الثلاثة المذكورة في أحاديث القطع للصلاة حقيقة^(٤)، أو ببعضها دون الآخر^(٥)، فقد أجابوا هم أيضاً عمّا ظاهره المعارضة لذلك، وجمعوا بين النصوص في هذا الباب، أن منعوا تنزّل حكم حديث أبي ذر وأبي هريرة على حديثي عائشة وابن عباس، ما لا يتّسع له المقام لبسط أقوالهم فيه.

(١) «فيض الباري» (١٠٦/٢).

(٢) انظر «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٣٨٨-٣٨٧/٣).

(٣) انظر «حاشية الطّائِر على شرح المحلّي على جمع الجوامع» (٢٤٤/٢).

(٤) رُوي ذلك عن أنس بن مالك، وأبي الأحوص، والحسن البصري، كما في «معالم الشُّنن» (١٨٩/١)، و«الاستذكار» (٨٤/٢)، ورواية عن أحمد كما في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٣٩/٥)، وفتح الباري» لابن رجب (١٢٦/٤)، وهو قول ابن حزم في «المحلّي» (٣٢٠/٢)، وابن تيمية كما في «القواعد النورانية» (ص/٣٢).

(٥) وهي الرواية الأخرى عن أحمد في «مسائل الكوسج» (٦٤١/٢): قال: «ما أعلمه يقطعها إلّا الكلب الأسود الذي لا أشكُّ فيه، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء»، وهذا المشهور من مذهب الحنابلة، كما في «المغني» لابن قدامة (١٨٣/٢).

والشاهد من سَوْفِي لأَقْوَالِهِمْ تلك :

أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ مَا رَدَّ حَدِيثًا بِحَدِيثٍ ! بَلْ مُعْتَصِمُهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ ، كُلِّ حَسَبٍ مَا أَنَاهِ اللَّهُ مِنْ آلَةٍ فَهَمَّ وَإِدْرَاكٍ ، وَاللَّهُ يَجْزِيهِمْ عَنَّا وَعَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرَ الْجَزَاءِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ أَنْكَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثَ الْقَطْعِ بِالثَّلَاثَةِ بِأَنَّ قَالَتِ غَاضِبَةً : « قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكِلَابِ » !

قُلْنَا : الَّذِي أَنْكَرْتَهُ عَائِشَةُ : مَا سَمِعْتَهُ مِنْ فَتَوَى بِقَطْعِ الْمَرْأَةِ لِلصَّلَاةِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ لَهَا حَدِيثٌ فِي هَذَا الْبَابِ لِتَنْكِرِهِ أَصْلًا !

بَيَانُ ذَلِكَ : فِي مَا جَاءَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : مَا يَفْطَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : فَقُلْنَا الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ ، فَقَالَتْ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ لِدَابَّةٌ سَوْءٌ .. » ^(١) .

وَعَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، (بَلَّغَهَا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ) : إِنَّ الصَّلَاةَ يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ ، قَالَتْ : أَلَا أُرَاهُمْ قَدْ عَدَلُونَا بِالْكِلَابِ وَالْحِمَارِ .. » ^(٢) .

وَعَنِ الْقَاسِمِ قَالَ : بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ « أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، فَقَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَتَفْعُ رَجُلِي بَيْنَ يَدَيْهِ .. » ^(٣) .

فَكَمَا يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ جَلِيًّا : أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تُذَكِّرْ لَهَا رِوَايَةً وَاحِدَةً لِحَدِيثِ مُسْنَدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُرَدَّهُ ، إِنَّمَا أَجَابَتْ عَمَّا سَمِعَتْهُ مِنْ حُكْمِ بَعْضِ النَّاسِ بِإِفْسَادِ الْمَرْأَةِ لَصَلَاةِ الرَّجُلِ ، فَشَنَعَتْ عَلَى قَائِلِ ذَلِكَ ، وَرَدَّتْ قَوْلَهُ بِمَا فَهِمَتْهُ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهَا وَالْمُقْتَضَى لِعَدَمِ قَطْعِهَا لِلصَّلَاةِ ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ صَحَّةٍ فَهَمَّهَا لِمَا رَأَتْهُ ، فَهِيَ مُجْتَهِدَةٌ تَدُورُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْأَجْرَيْنِ ، وَقَدْ « اسْتَدَلَّتْ بِحَدِيثِهَا هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، وَأَنْكَرَتْ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا يُشِيرُ بِمُوَافَقَتِهَا عَلَى الْحِمَارِ وَالْكَلْبِ » ^(٤) .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك : الصَّلَاةِ ، بَاب : الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ، رَقْم : ٥١٢) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (رَقْم : ٢٤١٥٣) ، وَقَالَ مَخْرُجُهُ (١٨٤ / ٤٠) : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « التَّهْمِيدِ » (١٦٦ / ٢١) .

(٤) « فَتَحُ الْبَارِي » لِابْنِ رَجَبٍ (١١٢ / ٤) .

وختامًا أقول:

إنَّ الطَّعن في خبر عن رسول الله ﷺ لا يكون إلا: بالطَّعن في دينِ الراوي وعدالته، أو تَضْعِيفِهِ في ضَبْطِهِ وحَفِظِهِ؛ وهذان قد أعادَ اللهَ منهما حديثَ القطعِ هذا يَقِينًا، لأنَّه من روايةِ أربعةٍ من الصَّحابة: أبي ذرِّ الغفاريِّ، وأبي هريرة، وابن عبَّاس -وقد مرَّت روايتهم-، ثمَّ أنس بن مالك^(١)، وعن هؤلاء حمَل الحديث عشرات من الرواة الثَّقات.

فمَن أين سيأتي الجَلَل في ضَبْطِ هذا الحديث، وقد اتَّفَقَ على لَفْظِهِ كلُّ هؤلاء الجهابذة؟ وحسبك بهؤلاء الأربعة دينًا وورعًا وحفظًا.

(١) أخرج حديثه الحارث في «المسند . بغية الباحث» (رقم/١٦٣)، واليزَّار في «مسنده» (رقم: ٧٤٦١)، وحسنه الضَّياء في «المختارة» (٢٥١/٦)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٢/٣٧٠).

المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث رِضا الكبير

المطلب الأول سوق حديث رضاع الكبير

عن عائشة رضي الله عنها:

أَنَّ أبا حذيفة رضي الله عنه - وكان مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - تَبَنَّى سَالِمًا، وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مِّنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ .. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

كذا عند البخاري^(١).

وتكملة الحديث عند مسلم:

«فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دَخُولِ سَالِمٍ، وَهُوَ حَلِيفُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ»، قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟! فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ»^(٢).

(١) أخرجه في (ك: المغازي، باب، رقم: ٤٠٠٠).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٣).

المطلب الثاني

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث رضاع الكبير

أجلب طوائف من المُحدثين -بشئى مشاربهم الفكرية- على هذا الحديث بأوقارٍ من الشبهات، وبالقوا في التشنيع عليه، حتّى زعموا أنّ «مخالفة هذا الحديث لأصول الدين لا تحتاج إلى برهان»^(١) ونستطيع إرجاع هذه المُعارضات المتواترة على الحديث إلى اعتراضين أساسيين:

الاعتراض الأول: أنّ الرّضاعة المعتبرة في القرآن تمامها الحولان، وما ورد في هذا الحديث من تحريم الرّضاع للكبير مُناقضٌ لصريح كتاب الله تعالى، بل ولأحاديث أخرى موافقة لنصّ الكتاب.

وفي تقرير هذه المعارضة، يقول إسلامبولي:

«من المعلوم بالضرورة عند علماء المسلمين أنّ الرّضاعة مُعتبرة إلى حدّها الأعلى الَّذِي حَدَّه الله ﷻ في القرآن، وهو حولين فقط، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُرِضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) «معموم مسلم، التكفير بدلاً من التكفير» لنضال عبد القادر (ص/١٢٦).

وَالصَّوَابُ هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِهَذَا الْحُكْمِ الْقَرَأَنِيِّ الثَّابِتِ،
وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَخَالَفَ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَحْيِ، مِمَّا يُوَكِّدُ بَطْلَانَ وَكَذِبَ هَذَا
الادِّعَاءِ، وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ فِي مَخَالَفَتِهِ لِلْحُكْمِ الْقَرَأَنِيِّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى افْتِرَاضِ
صِحَّتِهِ، لَوْ جَبَّ اسْتِمْرَارُ مَفْعُولِهِ عَلَى يَوْمِ الدِّينِ وَعُمُومِيَّتُهُ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ^(١).

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي: أَنَّ فِي أَمْرِ سَهْلَةَ بَارْتِضَاعِ سَالِمٍ مِنْهَا كَشَفٌ لِعَوْرَتِهَا
لِأَجْنَبِيٍّ بِالنَّظَرِ وَالْمَسِّ، وَذَاكَ لَا يَجُوزُ فِي الشَّرِيعَةِ.

يَقُولُ ابْنُ قُرْنَسٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَمْرٌ صَارَ «يَتَنَدَّرُ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ عَلَى
الْإِسْلَامِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْ تَشْرِيعَاتِهِ، بِسَبَبِ أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَصِرُّونَ عَلَى اعْتِبَارِ
رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ يَحْرُمُ بِهَا مَا يَحْرُمُ مِنْ رِضَاعَةِ الطِّفْلِ . . [فَ]كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَضَعَ
رَجُلٌ حَلْمَةً تَدِي امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً فِي فَمِهِ؟^(٢).

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢١٨-٢١٩).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/١٠٥-١٠٦).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَارِضَةِ عَنْ حَدِيثِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى مِنْ مَجَاوِزَةِ الْحَدِيثِ لِتَوْقِيتِ الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ
بِالْحَوْلِينَ:

فَقَبِلَ الشُّرُوعُ فِي تَفَاصِيلِ جَوَابِهِ بِمَا فِيهِ دَحْضُ حُجَّتِهِ، لَا بَدَأَ مِنَ الْإِشَارَةِ
إِبْتِدَاءً إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ بِالْجَمْلَةِ يَحْرُمُ مِنْهُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ،
أَعْنِي أَنَّ الْمُرْضِعَةَ تُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْأُمِّ، فَتَحْرُمُ عَلَى الرِّضِيعِ وَكُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ
مِنْ قِبَلِ أُمِّ النَّسَبِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(١).
وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ التَّفَاصِيلِ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ حَدِيثِنَا هَذَا رِضَاعِ
الْكَبِيرِ.

فَأَمَّا الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ: مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ،
وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، ثُمَّ عَامَّةُ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَأَثَمَةُ الْفَقْهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الشَّهَادَاتُ، بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرِّضَاعِ الْمُسْتَفِيزِ، وَالْمَوْتِ
الْقَدِيمِ، رَقْم: ٢٦٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعُ، بَابُ: تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ،
رَقْم: ١٤٤٥).

والحديث في الأمصار^(١)، كأبي حنيفة^(٢)، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد^(٥):
هؤلاء قالوا أن الرضاع لا يحرم إلا ما كان في مدته من الحولين.

وأسسوا مذهبهم هذا على أدلة من الكتاب والسنة؛ فمن القرآن:
قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ففي هذه الآية أن إتمام الرضاعة على الحولين، ولازمه من جهة المفهوم نفى الزيادة وإلغاء أثرها؛ كما يوضحه أبو العباس القرطبي في قوله: «هذه أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة، المُعتبر شرعاً، فما زاد عليه بمدّة مؤثّرة غير مُحتاج إليه عادة، فلا يُعتبر شرعاً، لأنّه نادرٌ، والتّادُر لا يُحكّم له بحكم المُعتاد»^(٦).

وأما من السنة: فخير عائشة رضي الله عنها قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْعَصَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: «أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(٧).

ومعناه: أن يتأملن ما وَقَعَ من ذلك الرضاع: هل هو صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة، ومقدار الرضاعة؟ فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المُشترط، ومن شرط ذلك: أن يكون في الذي إذا

(١) انظر «الجامع» للترمذي (٤٥٠/٣)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٢٥٦/٦).

(٢) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٣٦/٥).

(٣) انظر «المدونة» (٢٩٧/٢).

(٤) انظر «الأم» (٣٠/٥).

(٥) انظر «مسائل الإمام أحمد» للكرماني (٧٨٢/٢).

(٦) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٧) أخرجه البخاري في (ك: الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم، رقم: ٢٦٤٧)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥) واللفظ له.

جَاعَ كَانَ طَعَامُهُ الَّذِي يُشْبِعُهُ هُوَ اللَّبَنُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَلَيْسَ حَيْثُ يَكُونُ الْغِذَاءُ بِغَيْرِ الرَّضَاعِ.

فَكَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: لَا رَضَاعَةً مُعْتَبَرَةً إِلَّا الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْمَجَاعَةِ، وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ الرَّضِيعُ طِفْلاً يَسُدُّ اللَّبَنُ جُوعَهُ، لَا حِينَ يَكُونُ الْغِذَاءُ بِغَيْرِ الرَّضَاعِ فِي حَالِ الْكِبَرِ، لِأَنَّ مَعِدَةَ ذَاكَ ضَعِيفَةً يَكْفِيهَا اللَّبَنُ، وَبِهِ يَنْبُتُ لَحْمُهُ، وَبِهَذِهِ التَّغْذِيَةُ مِنَ اللَّبَنِ يَصِيرُ جُزْءٌ مِنَ الْمُرْضِعَةِ، فَيَشْتَرِكُ بِهَذَا فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا^(١).

وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِ مُطْلَقِ الْأَمْرِ بِالتَّحْقُقِ مِنْ وَقُوعِ الرُّضَاعَةِ فِي زَمَنِ الْمَجَاعَةِ شَامِلًا لِعَائِشَةِ ؓ وَغَيْرِهَا، وَتَأَكَّدَتْ دَلَالَةُ الْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ فِيهِ بِرُؤْيَا الْغَضَبِ فِي وَجْهِهِ ﷺ، وَاشْتِدَادِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ؛ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِنِ بَعْدُ عَدَمَ الْأُخُوَّةِ^(٢).

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا مِنَ الْأَثَارِ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ، وَابْنَتُ اللَّحْمِ»^(٣).

وَكَذَا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ ؓ مَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَّقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدِيِّ، فَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ»^(٤).

وَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ»^(٥).

(١) انظر «شرح البخاري» لابن بقال (١٩٧/٧-١٩٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٢) انظر «الفتح الرباني من فتاوي الشوكاني» (٣٥٠١/٧).

(٣) أخرجه أبو داود في (ك: النكاح، باب: في رضاعة الكبير، رقم: ٢٠٥٩)، وبنحوه أحمد في «المستدر» (رقم: ٤١١٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (رقم: ١٧٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي في (ك: الرضاع، باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين، رقم: ١١٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في (ك: النكاح، باب: لا رضاع بعد الفصال، رقم: ١٩٤٦) دون الجملة الأخيرة.

(٥) أخرجه الدارقطني في «السنن» (ك: الرضاع، رقم: ٤٣٦٤) مرفوعاً عن ابن عباس، وصححه ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٩٣/٥)، لكن البيهقي في «الكبرى» (٧٦١/٧، رقم: ١٥٦٦٨) جعل الموقوف هو الصحيح، وهو ما رجّحه ابن عبد الهادي في «المحرر» (رقم: ١٠٩٦).

فكلُّ هذه الآثار واردة بأداة القصر، صريحة في أنَّ الرضاع المحرَّم إنَّمَا يكون في الحَوْلين لا غير، واضحة الدلالة على أنَّ الرضاع المُعتَبَر شرعاً إنَّمَا يثبت حكمه متى كان الرضيع يستغني باللبن عن غيره؛ وهذا ما لا يثبت في رضاع الكبير.

لكن عائشة رضي الله عنها قد احتجَّت بما رَوته في شأنِ سهلة بنت سهيل مع سالم، حيث فهمت منه مُطلق تحريم الرضاع دون تقييد بالحَوْلين، فلذا كانت تأمرُ بناتِ إخوانها وبناتِ أخواتها أن يَرْضِعن مَنْ أَحَبَّت أن يراها ويدخلَ عليها - وإن كان كبيراً - خمسَ رَضَعات، ثُمَّ يدخلَ عليها ^(١).

لكن سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قد خالفنها في هذا الفهم، وأبيَّن أن يدخلَ عليهنَّ بتلك الرضاعة أحدٌ من النَّاس، إلَّا أن يرضع في المَهْد، وقُلْنَ لها: «والله ما نرى هذا إلَّا رُخصةً أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة» ^(٢).

وقولُ عائشة رضي الله عنها هذا - على ما كساها الله به من جلالِ العلم وجميلِ الفهم - اجتهدٌ منها خلافَ مجموعِ دلائلِ الكتابِ والسُّنة، وما جرى عليه فهمُ الأئمةِ لقضيةٍ سهلةٍ مع سالم رضي الله عنه.

فإنَّما دلائلُ الوحي: فقد مرَّ ذكر أشهرها قريباً.

وإنَّما عملُ الأئمة: فقد نقلَ الباجي (ت ٤٧٤هـ) انعقادَ الإجماعِ على عدمِ التحريمِ برضاعةِ الكبير ^(٣).

وقال القاضي عياض: «الخلافاً إنَّما كان أوَّلاً، ثُمَّ انقطع» ^(٤).

وحكى الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ذهابَ عامَّةِ أهلِ العلمِ إلى حديثِ أمِّ سلمة رضي الله عنها في إنكارها لفهمِ عائشة رضي الله عنها، فلم يروا العملَ بمذهبها فيما رَوته، وحملوه على أحدَ وجهين:

(١) «سنن أبي داود» (ك: النكاح، باب: فيمن حرم به، رقم: ٢٠٦١).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٤).

(٣) «المنتقى» (١٥٥/٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٦٤٢/٤).

إِمَّا عَلَى النَّسخِ، أَوْ الْخُصُوصِيَّةِ لِسَالِمٍ وَامْرَأَةٍ أَبِي حذيفة^(١).

وَالْأَصْلُ فِي الْقَوْلِ بِهَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ: جَزَمَ أَهْبَاتُ الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ^(٢)؛ وَعَلَيْهِ رَدُّ الْقُرْطُبِيِّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ فِي النَّسخِ فَقَالَ: «أُطْلِقَ بَعْضُ الْأَثْمَةِ عَلَى حَدِيثِ سَالِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَظْنُهُ سَمَّى التَّخْصِصَ نَسْخًا، وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ النَّسخِ لَمْ تَحْصُلْ هُنَا عَلَى مَا يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ»^(٣).

وَالْمُوجِبُ لِقَصْرِ هُنَّ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُمُورٌ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ مَسَلَّكَ التَّخْصِصِ بِهِ تَأْتَلَفُ جَمِيعُ الْأَدَلَّةِ الْقَرَأَنِيَّةِ وَالسُّنِّيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَلَا يُلْغَى مِنْهَا شَيْءٌ^(٤).

وهذا بخلافِ مَذْهَبٍ مِّنْ جَوْزِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ وَحَرَمٍ بِهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ قَاعِدَةِ الرِّضَاعِ فِي الْقَرَأَنِ وَتَمَامِهِ فِي الْحَوْلِينَ؛ وَمُخَالَفٌ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَأْسِيسُ قَاعِدَةٍ كَلِمَةً، تَعْتَبَرُ التَّحْرِيمَ فَقَطْ فِي مُدَّةٍ مَا تُغْنِي فِيهِ الرِّضَاعَةُ عَنِ الطَّعَامِ^(٥)؛ هَذَا مِنْ جِهَةِ النُّصُوصِ.

(١) «معالم السنن» (١٨٧/٣).

(٢) وَعَلَى فَرَضِ الْأَخِذِ بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُمْ فِي ظَنِّهِ الْخُصُوصِيَّةِ وَعَدَمُ تَبَيُّنِهَا، فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رقم: ٢٦٣٣١) مِنْ قَوْلِهِنَّ: «وَاللَّهِ مَا نَدْرِي، لَعَلَّهَا كَانَتْ رَخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ مِنْ دُونِ النَّاسِ»؛ تَكُونُ قَفِيَّةُ سَالِمٍ وَاقِعَةً عَيْنَ يَطْرُقُهَا احْتِمَالُ الْخُصُوصِيَّةِ، وَهَذَا كَافٍ لَوُجُوبِ الْوُقُوفِ عَنِ الْاجْتِنَابِ بِهَا، انْظُرِ «الْفَتْحَ» لِابْنِ خَزَرٍ (١٤٩/٩).

(٣) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٤) الَّذِينَ قَالُوا بِالتَّخْصِصِ عَائِشَتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ تَخْصِصُ أَعْيَانٍ، أَيْ مَا جَرَى بِهِ الْحُكْمُ فِي حَدِيثِ سَهْلَةٍ خَاصٍّ بِهَا وَيَسَالِمٍ، ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَسَّعَ دَائِرَةُ الْخُصُوصِيَّةِ قَلِيلًا، فَجَعَلَهُ تَخْصِصُ أَحْوَالٍ لَا أَعْيَانٍ، أَيْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الرِّضَاعِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ الْحَوْلِينَ فَقَطْ، إِلَّا فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَرَضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَفْتَى عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا مِنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، انْظُرِ «مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٦٠/٣٤)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقَعِينَ» (٢٦٤/٤)، وَفِيهِلِ الْأَوْتَاطِرَ (٣٧٣/٦)، وَهَسِيلَ السَّلَامِ (٣١٣/٢).

(٥) انْظُرِ «المفهم» (٤٢/١٣).

أما موجب التخصيص من جهة المعنى: فلأنَّ الشريعة إنما جعلت للرضاع تلك الحرمة لأجل ما أشبه به النسب في استبقاء حياة الطفل، واختلاط لبن المريض بلحمه ودمه حين لا يُغني عنه غيره^(١).

وأما الموجب الثالث: فالظرف الاجتماعي الاستثنائي لورود الحديث، وهو مقتضى تقرير الخصوصية: حيث أبانت عائشة نفسها «أنَّ أبا حذيفة رضي الله عنه تَبَنَّى سالمًا، . . . كما تَبَنَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا، وكان مَنْ تَبَنَّى رجلًا في الجاهلية دعاه النَّاسُ إليه، وورث مِنْ ميراثه، حتَّى أنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ . . .».

فأصلُ قصَّة سهلة وسالم رضي الله عنه إنما كان نتيجة إلغاء التَّبَنِّي في المجتمع الإسلامي، وهذه حالة خاصَّة لا تقع إلَّا زَمَن التشريع، فكان وقوع الترخيص مُرتبًا على إلغاء ذلك الذي أدَّى إلى خلطة مثل سالم بسهولة، وتنزيلها إياه منزلة الولد، مع عجز المُتَبَنَّى عن استقلاله ببيت، لِقَلَّة ذات اليد، وحاجتهم إليه.

وفي تقرير هذا المعنى الدقيق لموجب التخصيص، يقول الطاهر ابن عاشور:

«لا ينبغي أن يُشكَّ في أنَّ إِدْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل في أن يدخل عليها سالم مولى أبي حذيفة -مُتَبَنَّى أبي حذيفة زوجها- إنما كان على وجه الرخصة لها، إذ كان حكم إرجاع المُتَبَنِّين إلى الحقيقة -في اعتبارهم أجنب من جهة النسب- حكمًا قد فاجأهم، في حين كان التَّبَنِّي فاشيًا بينهم، وكانوا يجعلون للمُتَبَنِّين مثل ما للأبناء، فسُقِّ ذلك عليهم، وامتنلوا أمر الله في إبطاله.

وكانت سهلة زوج أبي حذيفة بحالٍ احتياج إلى خدمة سالم واختلاطه بهم، إذ لم يكن إلَّا بيت واحد، فعَدَّرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورَخَّص لها أن يدخل سالم عليها وهي فُضِّل^(٢)، وجعل تلك الرخصة مُعضدة بعملٍ يُشبه ما يُبيح الدخول

(١) كشف المغفل: لابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) فُضِّل: أي مبتذلة في ثياب مهنتي، يقال: تفضلت المرأة: إذا تبدلت في ثياب مهنتها، انظر «طرح التريب» (١٣٤/٧).

أصالة، محافظةً على حكم إبطال التَّبْنِيِّ بقدر ما تمكن المحافظة في مقام الرُّخصة ومقام ابتداء التشريع، فإنَّ للتدرُّج في أوائل التشريع أحوالاً مختلفة»^(١).

وحاصل القول: أنَّه لا يصحُّ أن يُثَبَّتَ للتَّبْنِيِّ بعد النَّهْي مثلُ حُكْمِهِ قَبْلَ النَّهْي، لأنَّ التَّبْنِيَّ أَبْطَلَ مِنَ الْأَسَاسِ، فلا ينبغي أن يَتَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ؛ وَبِهِ يَفْهَمُ أَنَّ «الْخَطَابَ فِي سَالِمِ قَضِيَّةٍ فِي عَيْنِ لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِهِ، وَسَبَقَ لَهُ تَبْنٌ وَصِفَةٌ لَا تَوْجِدُ بَعْدُ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ»^(٢).

وَأَمَّا إِنْ جَاءَ أَحَدٌ بِالتَّبْنِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ جَهْلًا مِنْهُ، فَهُوَ الْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ بِفَعْلٍ مَا قَدْ حُرِّمَ، فَلَا تُثَبَّتُ لَهُ الرُّخْصَةُ الَّتِي تُثَبَّتُ لِسَهْلَةٍ^(٣).

فإن قيل: فلم لم تُثَبَّتِ الرُّخْصَةُ لغير سَهْلَةٍ وَلَا مِمَّنْ يَشْرِكُهَا فِي الْمَشَقَّةِ والاحتياج بها مِنَ الْمُتَبَيِّنِ فِي الْمَدِينَةِ؟^(٤)

فجوابه: بمطالبة السَّائِلِ أَوَّلًا أَنْ يُثَبَّتَ فِي ذَاكَ الْوَقْتُ وَجُودَ مَنْ كَانَ كَحَالِ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ مُتَلَبِّسًا بِأَثَرِ التَّبْنِيِّ قَبْلَ تَحْرِيمِهِ، وَوَاقِعَ جَرَاءِهِ فِي الْمَشَقَّةِ وَالْحَرْجِ! هَذَا أَمْرٌ لَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا بِنَقْلِ ثَابِتٍ.

وإن كُنَّا مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ:

قَدْ يَتَّقَى التَّحْرِيمُ لِلتَّبْنِيِّ آنَذَاكَ وَبَعْضَ الْأَوْلَادِ الْمُتَبَيِّنِينَ صِغَارًا، فَيُدْرِكُ حَالَهُمْ بِإِرْضَاعِهِمْ.

أَوْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ قَدْ كَانَ كَبِيرًا وَقَدْ انْقَضَى التَّبْنِيُّ، لَكِنْ لَمْ تُكُنْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ مِنْ دَخُولِهِ عَلَى مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ بِالتَّبْنِيِّ، لَكُونِهَا -مَثَلًا- مِنْ قَوَاعِدِ النِّسَاءِ، وَمَعَهَا مَنْ يَلْزِمُهَا فِي الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَنْتَفِي مَعَهُ حَرَجُ الْحَلُولَةِ.

أَوْ يَكُونُ الْوَلَدُ الْمُتَبَيِّنُ غَنِيًّا مُسْتَقْلًا بِبَيْتٍ لَوْحَدِهِ، لَا حَاجَةَ لَهُ فِي السُّكْنَى مَعَهُمْ، وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ فِي خُلُوطِهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى رُخْصَةٍ.

(١) «كشف المُظَنَّن» للطاهر ابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٤/٦٤٢)، وانظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (٧/١٩٧).

(٣) انظر «الفتح الرُّبَّانِي» مِنْ فِتَاوَى الشُّوكَانِي (٧/٣٥٠٦).

(٤) انظر هذا الإشْكَالَ «الفتح» لابن حجر (١٠/١٨٦).

وَأَمَّا الْمُوجِبُ الرَّابِعُ لِتَخْصِصِ الْحَدِيثِ: فَإِنَّ مِنْ حَمَوِّ^(١) الْمَرْأَةِ زَمَنَ الثُّبُوتِ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ لِرَدَادِ دُخُولِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَعْلُومٌ حَالُ فَقْرِ الصَّحَابَةِ وَقَتَّهَا وَصِغَرُ بَيُوتِهِمْ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ^(٢).

فَلَوْ كَانَ رِضَاعُ الْكَبِيرِ مُحَرَّمًا بِإِطْلَاقٍ، لَأَقْبَلُوا عَلَى الرِّضَاعِ مِنْ زَوَاجَاتِ إِخْوَانِهِمْ لِيَتَنَفَّيَ الْحَرَجُ بَيْنَهُمْ بِالْمَرْءَةِ! فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُؤْثَرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِأَحَدٍ غَيْرِ سَهْلَةٍ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْحَاجَةِ لَا تُبَيِّحُ رِضَاعَ الْكَبِيرِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ^(٣) كَمَا شَنَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُغَفَّلِينَ عَلَى الْحَدِيثِ^(٤).

وَجَرِي عَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى مَنَعِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِلْكَبِيرِ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ، فَعَلَى أَنَّ حُكْمَ وَاقِعَةٍ سَهْلَةٍ لَوْ كَانَ عَامًّا، لَكَانَ انْتِشَارُهُ فِي الْأُمَّةِ أَظْهَرَ وَأَوْسَعَ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ! لِحَاجَةِ النَّاسِ الشَّدِيدَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالْأَخِذِ بِهِ^(٥)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ تُرِكَ قَدِيمًا وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَلَا تَلَقَّاهُ الْجُمْهُورُ بِالْقَبُولِ عَلَى عُمُومِهِ، بَلْ تَلَقَّوْهُ بِالْخُصُوصِ»، كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٦).

(١) الْخَمُؤُ: فَتْرُهُ اللَّيْثُ بِأَنَّهُ أَخُو الزَّوْجِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، كَالْعَمِّ وَابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِمْ، انْظُرْ «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» (٢/٢٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ)، بَابُ لَا يَدْخُلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالدُّخُولُ عَلَى الْمَغْنِيَةِ، رَقْم: (٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَدَابِ)، بَابُ تَحْرِيمِ الْخُلُوفِ بِالْأَجْنِيَةِ وَالدُّخُولِ عَلَيْهَا، رَقْم: (٢١٧٢).

(٣) انْظُرْ «الشَّرْحُ الْمَمْتَعُ» (١٣/٤٣٦).

(٤) مِنْهُمْ (نَبَايَ عَزَّ الدِّينَ) فِي كِتَابِهِ «دِينُ السُّلْطَانِ» (ص/٨٢٩) قَالَ: «... هَلْ هَذَا مَعْقُولٌ بِأَصْحَابِ الْمَعْقُولِ؟ كُلَّمَا أَرَادَ زَوْجٌ أَنْ تَكْشِفَ زَوْجَتَهُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْدِقَائِهِ، قَالَ لِزَوْجَتِهِ: ادْخُلِي هَذَا الرَّجُلَ إِلَى غُرْفَتِكَ، وَأَرْضِعِيهِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ مُشْبَعَاتٍ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ أَوْ إِجْرَاجٍ! وَبِمِثْلِهِ هَرَفَ (جَوَادُ خَلِيل) فِي «كَشْفِ الْمُتَوَارِي» (ص/٦٥٥).

(٥) حَتَّى إِنْكَ لَتَجِدَ تَابِعًا فَقِيهًا فِي مَقَامِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، يَمْكُثُ نَحْوَ سَنَةٍ كَامِلَةً لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي شَأْنٍ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ رَهْبَةٍ! لَه! إِلَى أَنْ لَقِيَ شَيْخَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ، وَهُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ لَهُ: «لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُكَ بَعْدُ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: فَحَدَّثْتَنِي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعِ)، بَابُ: رِضَاعُ الْكَبِيرِ، رَقْم: (١٤٥٣).

(٦) «الاسْتِذْكَارُ» (٦/٢٥٥).

وعلى هذا تُوقَفُ قَضِيَّةُ سَهْلَةٍ فِي مَحَلِّهَا، وَتُسْتَصَحَبُ عُمُومَاتُ الْأَدَلَّةِ فِي عَدَمِ تَحْرِيمِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ، وَيُثَبَّتُ لِعَائِشَةَ الْأَجْرُ الْوَاحِدُ لاجْتِهَادِهَا، وَاللَّهُ رَاضٍ عَنْهَا.

أَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ إِذْنِ الْحَدِيثِ لِمَكَاشِفَةِ حَوَارِ السَّاءِ .. إلخ؛ فَجَوَابُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ:

لَا يَلْزَمُ مِنْ إِرْضَاعِ سَهْلَةَ ﷺ سَالِمًا أَنْ يَكُونَ بِالْقَامِ الثَّدْيِ - كَمَا وَلَّهِ إِلَيْهِ فَهُمُ الْمُعْتَرِضُ - وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّضَاعَ عِنْدَهُمْ يَحْصُلُ التَّحْرِيمُ بِهِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ يَصِلُ فِيهَا لَبَنُ الْمُرْضِعةِ إِلَى جَوْفِ الْمُرْتَضِعِ، «سواء كَانَ بِشُرْبٍ، أَوْ أَكَلٍ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ، حَتَّى الْوَجُورُ^(١)، وَالسَّعُوطُ^(٢)، وَالثَّرْدُ^(٣)، وَالطَّلْبُخُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَطْرُدُ الْجُوعَ^(٤)»، وَبِذَا أَنَاظُ النَّبِيِّ ﷺ حَكَمَ التَّحْرِيمِ، كَمَا مَا مَرَّ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ»، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

يَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

«تَضَمَّنَ الرَّدُّ عَلَى دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: لَا يَحْرُمُ الرِّضَاعُ حَتَّى يَلْتَقِمَ الثَّدْيِ، وَرَأَى أَنْ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿وَأَنْهَيْتُكُمْ أَلَيْتِ أَرْضَعْتَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣] إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مُلْتَقِمِ الثَّدْيِ، وَقَدْ نَبَّهَ ﷺ عَلَى اعْتِبَارِ مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَهَذَا يَوْجَدُ فِي اللَّبَنِ الْوَاصِلِ إِلَى الْجَوْفِ صَبًّا فِي الْحَلَقِ، أَوْ الْيَقَامًا لِلثَّدْيِ، وَلَعَلَّهُ هَكَذَا كَانَ رِضَاعَ سَالِمَ، يَصُبُّهُ فِي حَلَقِهِ، دُونَ مَسِّهِ بَعْضُ أَعْضَائِهِ ثَدْيَ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ^(٥)».

(١) الْوَجُورُ: مَا يُصَبُّ فِي الْحَلَقِ صَبًّا، انظر «الفتح» (١٤٧/٨).

(٢) السَّعُوطُ: مَا يُجْعَلُ فِي الْأَنْفِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِهَا، انظر «مُعْتَدِي السَّارِي» (١٣٢/١).

(٣) الثَّرْدُ: الْهَشْمُ، وَمَنْ قَبْلَ لَمَّا يُهَشَمُ مِنَ الْخَبْزِ وَيُتَلُّ بِمَاءِ الْيَدِ وَنَحْوِهِ: ثَرِيدَةٌ، انظر «لسان العرب» (١٠٢/٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٥) «إكمال المعلم» (٦٤١/٤).

فطالما أن لا ضرورة تقصّر سالمًا على إلتقام الثدي، والحال أن بلوغ لبنها إلى جوفه كافٍ لتحقيق التحريم، فإن النبي ﷺ «لم يُرد منها: ضعي ثديك في فيه، كما يفعل بالأطفال، ولكن أراد: إخلبي له من لبنك شيئًا، ثم ادفعيه إليه ليشربه؛ ليس يجوز غير هذا»^(١).

وفي التأويل لهذا الحديث اعتبارٌ لـ «قاعدة تحريم الاطلاع على العورة؛ فإنه لا يختلف في أن ثدي الحرة عورة، وأنه لا يجوز الاطلاع عليه، لا يقال: يمكن أن يرتضع ولا يطلىع؛ لأننا نقول أن نفس التقام حلمة الثدي بالقم اطلع، فلا يجوز»^(٢).

فإلى هذا مذهب جمهور الأئمة^(٣)، بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه^(٤). وبه تمنحي الإشكالات عن واقعة سهلة وسالم، بتسهيل من الله وتسلم.

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٤٣٥).

(٢) «المفهم» (٤٢/١٣)، وانظر «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

(٣) ولم يخالف إلا الليث وأهل القاهرة، فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه، انظر «المحلى» (١٨٥/١٠-١٨٦).

(٤) في «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

المبحث التاسع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث سنن عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

المطلب الأول

سوق حديث سِنِّ عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«تزوَّجني النَّبي ﷺ وأنا بنتُ ستِّ سنين، ففدِمنا المدينة، فنزلنا في بني الحارث بن خزرج، فَوَعَكْتُ، فتمَرَّقَ^(١) شعري، فَوَفَى جُميمة^(٢)، فأتتني أُمِّي أُمُّ رومان، وإني لفي أرجوحة، ومعِي صواحب لي، فصرَّخت بي فأتيتها، لا أدري ما تريد بي، فأخذت بيدي، حتَّى أوقفنني على باب الدَّار، وإني لأنهج^(٣)، حتَّى سَكَنَ بعضُ نَفْسي، ثمَّ أخذت شيئًا من ماءٍ فمسحتُ به وجهي ورأسي.

ثمَّ أدخلتني الدَّار، فإذا نسوةٌ مِنَ الأنصارِ في البيت، فقلْنَ: على الخير والبركة، وعلى خير طائرٍ! فأسلمتني إليهنَّ، فأصلحنَّ مِن شأني، فلم يَزغني إلَّا رسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه، وأنا يومئذٍ بنتُ تسعِ سنين» متفق عليه^(٤).

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٢٤/٧): «للكشيميني: (فتمَرَّقَ) بالراء، أي: انتفخ».

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٢٤/٧): «(فوفى): أي كثير، وفي الكلام حذف تقديره: ثمَّ فصلت من الوعك، فتربى شعري، فكثُر، وقولها: (جُميمة): مصترَّ الجُمَّة، وهي مجتمع شعر النَّاصية؛ ويُقال للشَّعر إذا سقط عن المنكبين جُمَّة».

(٣) أنهج: أي أتفَّس تنفُّسًا عاليًا من شدَّة الحركة أو فعل متعب، «النهاية» لابن الأثير (١٣٤/٥).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدموها المدينة، وبناءه بها، رقم: ٣٨٩٤) واللفظ له، ومسلم في (ك: النكاح، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم: ١٤٢٢).

المَطْلَب الثاني

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديثِ سِنِّ عَائِشَةَ عِنْدَ زَوَاجِهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ

فلا يزال علماء المسلمين منذ عهد النبوة إلى وقتنا الحاضر، مُجمِعين على أن زواج النبي ﷺ بعائشة تمَّ وعمرها ست سنين، ودخوله بها كان في التاسعة من عمرها، هذه مُسلمة نقلية لم تحتج إلى مزيد فحصٍ وتَقْيِيرٍ منذ عُلِمَت.

ولذا قال ابنُ حزم بعد أن ساقَ روايةَ البخاريِّ ومسلم في سِنِّ زواج عائشة: «هذا سِنُّ عائشة مَنْصُوصٌ، لا تَكْلُفُ فيه»^(١)، وقال فيه: «هذا أمرٌ مشهورٌ، غَنِيٌّ عن إيرادِ الإسناد فيه»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «ابتنى بها ﷺ بالمدينة وهي ابنة تسع، لا أعلمهم اختلفوا في ذلك»^(٣).

وقال ابن كثير: «تزوجها وهي ابنة ست سنين، وبنى بها وهي ابنة تسع، ما لا خلاف فيه بين الناس»^(٤).

(١) «حجة الوداع» (ص/٤٣٥).

(٢) «المحلل» (٩/٤٥٩).

(٣) «الاستيعاب» (٤/١٨٨١).

(٤) «البداية والنهاية» (٤/٣٢٧).

فعلى هذا جرى اعتقاد الأئمة قرونًا متطاولة، إلى أن صارت هذه الحادثة من أكثر الروايات الحديثية إساءة لمداد الطعن في صديقها اليوم! يتأبط شر هذه الحملة المغرضة جوقاً من الحقوقيين المستغربين، وأرباب النزعات النسوية الحديثة؛ يقولون لنا متحزّنين: كيف لرجلٍ في مقام الثبوة، أن يتزوج صبيّة صغيرة، ويتنَهَك فيها براءة الطفولة؟!

وبذا صارت أخبار سنّ زواج عائشة رضي الله عنها فتنّة لطافتين:

طائفة كافرة بالدين كلّهُ، اتَّخَذَتْهَا مَطَيَّةً لَبَثَ الشُّبُهة في قلوب المسلمين على رسولهم الكريم؛ أَنَّهُ مُجَرَّدَ كَهْلٍ شَهْوَانيٍّ لم يَسْلَمْ مِنْ سَادِيَّتِهِ حتَّى الأطفال! فلا يفتأ عبّاد الصليب من التذكير بهذه الشُّبُهة في كلِّ محفلٍ يُتِيح لهم نفخَ كيبرهم في وجه الإسلام وأهله^(١).

اسمع -مثلاً- للقسّ المَعْمَدانيّ (جيري فاينز)، كيف عَوَى في إحدى خُطبه في حقّ نبيّنا ﷺ فقال: «أُعلِنُ بأنَّ الرّسول كان يَتَحَرَّشُ بالأطفال، وتزوَّج اثنتي عشر زوجة، إحداهنَّ لها تسع سنوات..»^(٢).

يقول هذا عدوُّ الله، وهو يعلم أنَّ مثلَ هذا الزَّواج ممَّا تُقرُّهُ مِلَّتُهُ وفَعَلَهُ أشياخُه في عصرِ المَسيحيَّة الأولى، فإنَّه يجدُ في «موسوعتهم الكاثوليكيَّة»، الإقرارَ بأنَّ مريم البتول خُطِبَتْ للزَّواج من يوسف النّجار وعمرها لا يجاوزُ الثّنتي عشرة سنةً! وكان خُطيبُها على مَشارِفِ الثّسين من عمره!^(٣)

وأما الطّائفة الثّانية فتتَنَسَّبُ للإسلام، قد راعها صَحيحُ الطّائفة الأولى، وأقلَقها رُكامُ الشُّبُه المَنثورَة في حقّ نبيّنا وزوجِه على صفحاتِ المَجَلّاتِ

(١) من أشهرهم قسّ مصريّ يدعى (زكريا بَطرس) في كثيرٍ من برامجهِ الثّلفيّة، كبرنامجه «حوار الحقّ» في قناة (الحياة) الفضائيّة.

(٢) في مؤتمر سنويٍّ للكنيسة البروتستانتيّة بمدينة سانت لويس الأمريكيّة، انظر «معجم افتراءات الغرب على الإسلام» لأحمد محمود زناني (ص/١٠١).

(٣) انظر رابط المَعلومة في موقع الموسوعة الكاثوليكيّة على الشّبكة:

والشُّبكات، وبرامج الفضائيات، فطفقوا تَوْقِيًّا مِنْ صُدَاعِ ذَلِكَ يَنْكُرُونَ الرِّوَايَةَ بِالْمَرْءِ! وَحَشَدُوا لِنَيْلِ وَطَرِهِمْ فِي ذَلِكَ كُلِّ شُبْهَةٍ نَقْلِيَّةٍ أَوْ نَظَرِيَّةٍ، وَاتَّهَمُوا لَذَلِكَ فُقَهَاءَ الْإِسْلَامِ وَأَثَمَةَ السُّنَّةِ بِنسَبَةٍ مَا لَا يَلِيْقُ نَسَبُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ! وَأَتَّهَمَ حُمَالُ وَزَرِ هَذَا الْعَمَزِ الْغَرِيْبِ فِيهِ وَفِي دِينِهِ!

وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى ضَلَالٍ مُبِينٍ، وَإِنْ تَفَاوَتَا فِي دَرَجَاتِهِ.

فَالثَّانِيَّةُ -وَإِنْ رَأَيْتَ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهَا الذَّبَّ عَنِ الرَّسُولِ مَا يَشِينُ سِيرَتَهُ الْعَطْرَةَ- قَدْ جَنَيْتَ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ فِي الذَّبِّ عَنْ هَذَا الدِّينِ، حَتَّى صَارَتْ عِيْنَا عَلَيْهِ كُلُّ هَمِّهَا طَمَسُ الْحَقَائِقِ الْمُسْلَمِ بِهَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، إِرْضَاءً لِلْغَرَبِ الْحَاقِدِ، وَلَوْ عَلَى حَسَابِ مَنَهِجِ التَّنْقِيْدِ الْعِلْمِيِّ الْإِسْلَامِيِّ لِلْأَحْدَاثِ وَالْوَقَائِعِ.

لَقَدْ أَبَانَتْ هَذِهِ الْفِتْنَةُ عَنْ رَأْسِهَا أَوَّلَ أَمْرِهَا أَوَاسِطَ الْقَرْنِ الْمَاضِي عَلَى يَدِ بَعْضِ الْمُتَقَفِّينَ فِي بِلَادِ مِصْرَ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ فِي حَدُودِ ضَيْقَةٍ، كَانَ مِنْ أَبْرَزِهِمْ فِي ذَلِكَ (عَبَّاسُ الْعَقَّادِ)^(١) فِي كِتَابِهِ الذَّائِعِ: «الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ»، حَيْثُ حَاوَلَ جُهْدَهُ هَذَا نَقْضَ رَوَايَاتِ سِنِّ زَوَاجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَتَكَلَّفَ الْإِفْتِنَاعَ بِكَوْنِ سَنِّهَا وَقْتُ ذَلِكَ فَوْقَ الثُّنْيِي عَشْرَةِ سَنَةٍ^(٢).

تَبِعَهُ فِي مَا بَعْدُ (شَوْقِي الضَّيْفِ)^(٣) فِي كِتَابِهِ «مُحَمَّدُ خَاتَمُ الْمُرْسَلِينَ»، لَكِنْ بِتَقْدِيرِ عُمْرِيَّ آخِرٍ! تَخَرَّصَ فِيهِ كَوْنُ عَمْرِهَا حِينَ زَوَاجِهَا قَدْ نَاهَزَ الْعَشْرِينَ سَنَةً^(٤).

(١) عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَقَّادُ (١٨٨٩-١٩٦٤م): مِنْ أَعْلَامِ فِي الْأَدَبِ فِي مِصْرَ، وَمِنْ الْمَكْتَرِينَ كِتَابَةَ وَتَصْنِيفًا مَعَ الْإِبْدَاعِ، وَوُلِدَ سَنَةَ ١٨٨٩م، أَصْلُهُ مِنْ دِمْيَاطَ، كَانَ مُعَلِّمًا فِي بَعْضِ الْمَدَارِسِ الْأَهْلِيَّةِ، ثُمَّ انْقَلَعَ إِلَى الْكِتَابَةِ فِي الصُّحُفِ وَالتَّالِيفِ، وَظَلَّ اسْمُهُ لَامِعًا بِدَةِ نَصْفِ قَرْنٍ، أَخْرَجَ فِي خِلَالِهَا مِنْ تَصْنِيفِهِ ثَلَاثَةَ وَثَمَانِينَ كِتَابًا فِي أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْأَدَبِ الرَّفِيعِ، مِنْهَا كِتَابُ «عَنِ الْبَلَاءِ وَفَيْقَرِيَّةٍ بِمُحَمَّدٍ» وَرَجَعِيَّةُ أَبِي الْعَلَاءِ، تَوَفِيَ سَنَةَ (١٩٦٤م)، انْظُرِ «الْأَعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٢٦٦/٣).

(٢) وَقَدْ أَقَامَ ظُلْمَهُ هَذَا عَلَى ثَلَاثِ شُبُهَاتٍ، انْظُرِ (ص/٥٧-٦١) مِنْ كِتَابِهِ.

(٣) أَحْمَدُ شَوْقِي ضَيْفٍ (١٩١٠-٢٠٠٥م): أَدِيبٌ وَعَالِمٌ لُغَوِيٌّ مِصْرِيٌّ، وَوُلِدَ فِي مَحَافِظَةِ دِمْيَاطَ سَنَةَ ١٩١٠م، لَهُ إِتْجَاعٌ عِلْمِيٌّ وَأَدَبِيٌّ غَزِيرٌ، وَتَرَأَسَ مَجْمَعَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «فُصُولُ فِي الشُّعْرِ وَنَقْدِهِ»، وَ«الْعَصْرِ الْجَاهِلِيَّ».

(٤) وَقَدْ أَقَامَ رَأْيَهُ هَذَا عَلَى شُبُهَتَيْنِ، انْظُرِ (ص/١٧١) مِنْ كِتَابِهِ.

وقبل هذين الأدبيين حازَ سُؤمُ السَّبَقِ إلى إنكارِ خبرِ عائشةَ ﷺ رجلٌ هنديٌّ يُدعى (حَقُّ غُر)، في كتابٍ له أسماءُ «لماذا أنكرتُ الحديث؟»^(١)، تصدَّى له وقتها بلديُّه حبيب الرَّحْمَنِ الأعظمي (ت ١٤١٢هـ) برَدُّ سَمَاءِ «نصرة الحديث في الردِّ على منكري الحديث».

كما قد تصدَّى بعدُ للرَّدِّ على (العقَّاد) ثُلَّةٌ مِنْ فضلاءِ مصر آنذاك، يَتَقَدَّمُهُمْ مُحَدِّثُهُمْ أحمد شاكِر (ت ١٣٧٧هـ)، في بحثٍ نَشَره في طَيِّبَاتِ كتابِه «كلمة الحق»^(٢) سنة (١٣٦٣هـ).

ثمَّ تَبِعَه (بشر الفارس)^(٣) على نقضِ دعاوي العقَّادِ في مجلَّة «المقتطف»^(٤). مرَّتْ بعدَ ذلك عُقُودُ خَفٍّ فيها الكلامُ قليلاً في مَوْضُوعِ سُنِّ عائشةَ ﷺ، غيرِ بَضْعِ مُناوِشاتٍ هناك وهناك مِمَّنْ يَرى نَفْسَه مُقْتَدِراً على الكُتَابَةِ والنَّقْدِ وقتها، وإن كان على باطلٍ في تصوُّراتِه.

إلى أن عَادَتِ الحربُ العَرَبِيَّةُ الفِكرِيَّةُ على الإسلامِ أَشدَّ ما تكون في التَّسْعِينَاتِ وما بعدها من القرنِ الماضي، بترسانةٍ إعلامِيَّةٍ عِلْمَانِيَّةٍ هَمَجِيَّةٍ، فَرَضَتْ نَظَرَتَهَا بِالْقَهْرِ على بيوتاتِ المسلمين.

تَرى توصيفاً لهذه الحالة الانهزامِيَّة - فيما نحن بصددِ دراسته من الحديث - ماثِلاً في مُتَقَفِّ بحجَمِ البروفيسُور (شَنْفَاس T.O.shanavas)^(٥)، وذلك في مَقَالٍ له

(١) نُشِرَ سنة بالهند (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م).

(٢) (ص/١٦٤).

(٣) بشر فارس (١٩٠٧-١٩٦٣م): أديب لبناني الأصل، مصري المولد والوفاة، تعلم بها، وبجامعة السوربون في باريس (١٩٣٢م)، كتب أبحاثاً بالفرنسية في ذَاةِ المعارفِ الإسلاميَّة، وله عدة مؤلفات في الأدب والتراث الإسلامي، انظر «الأعلام» للزركلي (٥٥/٢).

(٤) عدد صفر ١٣٦٣هـ - أبريل ١٩٤٤م، تحت عنوان: «التعريف والتنقيب»، وانظر حاشية «كلمة الحق» (ص/١٦٤).

(٥) عالم فيزيائي هنديٌّ مُقيمٌ بـ (ميتشيفن) بالولايات المتحدة، صاحب كتاب «النظرية الإسلامية للتطور»، ومقاله هذا بعنوان: «هل كانت عائشة عروساً وهي في السادسة؟»، منشور في مجلة "minaret" الألمانية، وتجلده في عدة مواقع إلكترونية ناطقة بالإنجليزية باسم:

Was ayesha a six yeard old bride?

نقدِي نَشَرَه سَنَه (١٩٩٩م)، حَيْثْ أُنْكَرَ حَدِيثَ تَزْوِيجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الثَّاسِعَةِ، بِمَا يَرَاهُ أَدْلَةٌ تَارِيخِيَّةٌ تُسَدِّدُ مَقَالَه، يَقُولُ فِي مُسْتَهْلَه:

«سَأَلَنِي مَرَّةً صَدِيقٌ مَسِيحِيٌّ: إِنْ كُنْتُ سَأَزْوَجُ ابْنَتِي ذَاتَ الْأَعْوَامِ السَّبْعَةِ لِرَجُلٍ فِي الْخَمْسِينَ مِنْ عَمْرِهِ، أَجِبْتُهُ بِالضَّمَّتِ، .. اسْتَمَرَّ وَقَالَ: إِذَا كُنْتُ لَا تَرِيدُ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تَقْبَلُ زَوَاجَ الطِّفْلِ الْبَرِيَّةِ عَائِشَةَ، ابْنَةُ الثَّلَاثِ سِنَوَاتٍ، مِنْ النَّبِيِّ؟! قُلْتُ لَهُ: يَا بَنِي لَا أَمْلِكُ إِجَابَةً! .. ابْتَسَمَ صَدِيقِي، وَتَرَكَ فِي قَلْبِي جُرْحًا».

هَذَا الْكَاتِبُ الْمَجْرُوحُ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ تَجَاسَرَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى إِحْيَاءِ مَوَاتِ الرُّدُودِ الْقَدِيمَةِ عَلَى حَدِيثِ زَوَاجِ عَائِشَةَ فِي الثَّاسِعَةِ؛ فَرَاغَ مَقَالَهُ هَذَا بَعْدَ تَرْجُمَتِهِ فِي مَيَادِينِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْغَرِبِيَّةِ، سِوَاءَ بَنْشَرِ نَقْدَاتِهِ، أَوْ الْعَزْوِ إِلَيْهِ، أَوْ بِاسْتِنْسَاخِ مَقَالِهِ، أَوْ بِانْتِحَالِ أَفْكَارِهِ وَسَرِقَتِهَا^(١)

ثُمَّ تَقَحَّمِ النَّاسُ بَعْدَهُ جَمْعِي هَذَا الْحَدِيثِ! مِنْ غَيْرِ اثَّارَةٍ عِلْمٍ، وَلَا نَبَاهَةٍ فَهَمَّ، إِلَى أَنْ بَلَغَ الدَّاءَ مَنْ يُحَسِّبُ عَلَى الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَفِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ نَفْسِهَا! فَهَذِهِ تُدْعَى (سَهِيلَةُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، عَضْوٌ بِالْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ! لَا تَجِدُ غَضَاضَةً مِنْ أَنْ تَسْتَنْكِرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَقَالَيْنِ مُتَابِعَيْنِ^(٢)، غَايَتُهُمَا اسْتِنْسَاخُ شُبُهَاتِ (إِسْلَامِ بَحِيرِي) الْمَسْرُوقَةِ عَيْنِهَا دُونَ إِبْدَاعِ شُبُهَةٍ! الْأَمْرُ نَفْسُهُ اجْتِرَاحُهُ كَاتِبٌ هِنْدِيٌّ آخَرُ يُدْعَى (رَاشِدُ شَاوَز)، فِي مَقَالٍ مَنَشُورٍ بِإِحْدَى الْجَرَائِدِ السُّعُودِيَّةِ^(٣)، بِعَنْوَانٍ: «الْإِسْلَامُ بِحَاجَةٍ لِمُفَسِّرِينَ جُدُدًا»، اجْتَرَأَ فِيهِ نَفْسَ الشُّبُهَاتِ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ.

(١) كَمَا تَرَاهُ مِنْ شَائِنِ كَاتِبٍ مِصْرِيِّ يُدْعَى (إِسْلَامُ بَحِيرِي)، اقْتَطَعَ جُلَّ فِقْرَاتِ مَقَالِ هَذَا الطَّبِيبِ، بِتَصَرُّفٍ يَسِيرُ مِنْهُ فِي الْعِبَارَةِ، ثُمَّ نَشَرَهُ فِي صَحِيفَةِ «الْيَوْمَ الثَّانِي» سَنَةِ (٢٠٠٨م) بِعَنْوَانٍ آخَرَ مُسْتَفْزٍ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَنَاتِ أَفْكَارِهِ هُوَ وَتَاجَ عَقْرِتِهِ! يَظْهَرُ هَذَا الْاِقْتِباسُ جَلًّا لِمَنْ قَارَنَ بَيْنَ الْمَقَالَيْنِ.

لَكِنْ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ رَدَّ عَلَيْهِ د. مُحَمَّدٌ عِمَارَةُ فِي نَفْسِ الصَّحِيفَةِ بِتَارِيخِ (الرَّابِعَاءِ ١٠ سَبْتَمَبْر ٢٠٠٨م) بِمَقَالٍ نَقْدِيٍّ لَهُ حَسَنٌ سَمَاءُ: «الرَّدُّ عَلَى مَنْ طَعَنَ فِي سَنِّ زَوَاجِ عَائِشَةَ».

لَكِنَّ مَقَالَ (الْبَحِيرِيِّ) كَانَ أَعْلَى صَوْتًا مِنْ رَدِّ عِمَارَةَ، لِمَزِيدِ ضَجِيجِ كَانَ يَحْدِثُهُ حَوْلَ الْمَوْضُوعِ عِبْرَ شَتَّى الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ وَالْمَنَابِرِ الْإِعْلَامِيَّةِ، وَالَّتِي مَكَّنَتْهُ مِنْ نَشْرِ هُرَائِهِ فِي رُبُوعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلِذَا رَكَزْتُ الرَّدَّ عَلَى مَقَالِهِ تَحْلِيلًا -وَأَنْ كَانَتْ مَعْلُومَاتُهُ مُنْتَسَخَةً مِنْ مَقَالِ (شُكَّاسٍ)- لِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

(٢) عَلَى صَفْحَاتِ جَرِيدَةِ «الْمَدِينَةِ» السُّعُودِيَّةِ، مَنَشُورَانِ بِتَارِيخِ ١٢، ١٩/٢/٢٠١٣م.

(٣) فِي صَحِيفَةِ «الْوَطَنِ» السُّعُودِيَّةِ، مَنَشُورٍ فِي ٦ فَبْرَايِرِ ٢٠٠٩م.

أما (رزق الطَّوِيل) فكان السَّابِقَ مِنْ كُتَابِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى اسْتِنْكَارِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي سِنِّ عَائِشَةَ فِي إِحْدَى مَقَالَاتِهِ الصُّحْفِيَّةِ^(١)؛ لَمْ يَلِثْ أَنْ صَغَّهُ (خَلِيلٌ مُلًّا خَاطِرٌ) فِي كِتَابٍ لَهُ بِسِيطِ أَسْمَاءَ: «زَوَاجُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ، وَمَشْرُوعِيَّةُ الزَّوْاجِ الْمُبَكَّرِ، وَالرَّدُّ عَلَى مُنْكَرِي ذَلِكَ».

وهكذا تَوَسَّعَتْ رُقْعَةُ الشُّبُهَةِ رَوِيْدًا رَوِيْدًا، لَتَبْلُغَ أَقَاصِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ: فَمِنْ بِلَادِ السَّنْدِ شَرْقًا: حَيْثُ تَقْبِعُ شَرَاذِمُ الْمُنْكَرِينَ لِلسُّنَنِ، حَيْثُ يَبْزُرُ رَأْسُهُمْ (عُلَامٌ جِيلَانِي)، يُعْلِنُهَا فِي جُمُوعِ قُرَّاءِهِ قَائِلًا: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَمْ تُنْقَدْ مَتُونُهَا، هِيَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، لِأَنَّ بِنْتًا صَغِيرَةً فِي هَذَا السَّنِّ، وَالَّتِي كَانَتْ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ مِنَ الْمُحْتَمَلِ الَّتِي أَصَابَتْهَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَحَمَّلَ الْجَمَاعَةُ»^(٢).

إِلَى بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى غَرْبًا: حَيْثُ تَلَقَّفَ مَقَالَ (الْبَحِيرِيِّ) جُمُوعٌ وَمَنْ يَسْعَى لِتَحْرِيفِ مُدْوَنَةِ الْأَسْرَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ بِمَا يَتَوَافَقُ وَتَوْصِيَّاتِ (سَيِّدَاوِ)^(٣)؛ كَمَا تَرَاهُ فِي مَقَالٍ لِأَحَدِ كُتَّابِ الصُّحُفِ عِنْدَهُمْ، يَقُولُ فِيهِ:

«إِنَّ نَقْدَ رَوَايَةِ سِنِّ عَائِشَةَ جِوْنِ الزَّوْاجِ، جَدٌّ فِيهَا جَدِيدٌ، هُوَ مَا نَشَرْتَهُ الصَّحَافَةُ الْمَصْرِئِيَّةُ، وَنَقَلْتَهُ صُحُفٌ أُخْرَى عَنْهَا، وَمِنْ بَيْنِهَا الصُّحُفُ الْمَغْرِبِيَّةُ، وَالْقِرَائِنُ الَّتِي جَمَعَهَا صَاحِبُ الْبَحْثِ تُوْدِي إِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ تَمَّ وَكَانَ سِنُّ عَائِشَةَ ﷺ بَيْنَ السَّابِعَةِ عَشَرَ وَالثَّامِنَةِ عَشَرَ، وَلَيْسَ سِنُّ الثَّاسِعَةِ!

وَقَدْ كَانَ الْمَفْرُوضُ فِي هَذَا الصَّدَدِ أَنْ يَتَوَلَّى نَخْبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى وَالْمَجَالِسِ الْمَحَلِّيَّةِ وَدَارِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِيِّ الْمَوْضُوعِ! وَاسْتِخْلَاصُ مَا يَجِبُ اسْتِخْلَاصُهُ مِنْ نَقْدِ الرُّوَايَاتِ، وَمُقَارَنَةُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ رَصِينٍ، يَحَقُّ الْحَقَّ وَيُبْطِلُ الْبَاطِلَ فِي هَذَا الصَّدَدِ..

(١) نَشَرَتْ لَهُ جَرِيدَةُ «الْمَدِينَةِ» مَقَالًا فِي ذَلِكَ مَنَشُورًا بِتَارِيخِ ١ شَعْبَانَ ١٤٠٤ هـ.

(٢) فِي كِتَابِهِ بِالْأَرْدَنِ «دَوِّ إِسْلَامٍ» (ص/٢٢٧)، نَقَلَ عَنْ «اهْتِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ» لِمُحَمَّدٍ لُقْمَانَ (ص/٤٩٠).

(٣) وَهِيَ اتِّفَاقِيَّةٌ عُقِدَتْ مِنْ قِبَلِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لِلْقَضَاءِ عَلَى جَمِيعِ أَشْكَالِ التَّمْيِيزِ ضِدَّ الْمَرَأَةِ، تَمَّ اعْتِمَادُ الْمَعَاهِدَةِ فِي ١٨ دِيَسَمْبَرِ ١٩٧٩ م.

لا شكَّ أنَّ إيجاد قرائن تاريخية، واعتماد نقد السند، وغير ذلك ممَّا جمعه الباحث يفتح الباب أمام الباحثين في الرواية الحديثية، وفي التاريخ، لعلَّهم يصلون إلى رأي جديد، وحقيقة جديدة في الموضوع، تزح عن الأمر ما يكتنفه، وتدفع الحرج لدى كثير من النَّاس الذين لم يُعدَّ يقبلون تزويج الأطفال في سنٍّ غير مقبول ولا مُناسب^(١).

ومحصَّل معارضات هؤلاء بشئى طوائفهم لحديث زواج عائشة ؓ، مرتكزة في سِتِّ معارضات، على النحو التالي:

المعارضة الأولى: أنَّ أسماء بنت أبي بكر ؓ إذا كانت تكبر عائشة بعشر سنين وهذا ما ينسبُه المُعارضون إلى المصادر التاريخية وأنَّ عُمرُ أسماء أختها مع البعثة النبوية كان أربعة عشر عامًا، فإنَّ عُمرُ عائشة ؓ مع البعثة يكون إذن أربع سنوات، مُؤدَّى ذلك: أنَّ النَّبي ﷺ حين عَقَدَ عليها، كانت بنتُ أربع عشرة سنة، ودخوله بها وهي بنت ثمانى عشرة سنة.

يقرِّر هذه الشُّبهة (إسلام بحيري) بقوله:

«بالاستنادِ لأُمّهاتِ كُتُبِ التاريخِ والسِّيرةِ المُؤَصَّلةِ للبعثة النبوية: الكامل، تاريخ دمشق، سير أعلام النبلاء، تاريخ الطُّبري، البداية والنهاية، تاريخ بغداد، وفيات الأعيان، وغيرها الكثير .. تكاد تكون مُتَّفقةً على الخطِّ الزماني لأحداث البعثة النبوية ..

تقول كلُّ المصادر التاريخية السابق ذكرها: إنَّ أسماء كانت تكبر عائشة بـ (١٠) سنوات، كما تُروى ذات المصادر بلا اختلافٍ واحدٍ بينها: أنَّ أسماء وُلِدَتْ قبل الهجرة للمدينة بـ (٢٧) عامًا، ما يعني أنَّ عُمرَها مع بدء البعثة النبوية كان (١٤) سنة، وذلك بإنقاصٍ من عمرها قبل الهجرة (١٣) سنة، وهي سنوات الدَّعوة النبوية في مكَّة، لأنَّ (٢٧-١٣ = ١٤ سنة).

(١) مقال بعنوان: «هل أصبح تأسيس لجنة علمية لدراسة رواية حديث (سن التاسعة) أمرًا مستعجلًا، لمحمد السوسي، صحيفة «العلم» بتاريخ (٥/١١/٢٠٠٨م).

وكما ذكرت جميعُ المصادر بلا اختلاف: أنَّها أكبر من عائشة بـ (١٠) سنوات، إذن يتأكد بذلك أنَّ سِنَّ عائشة كان (٤) سنوات مع بدء البعثة النبوية في مكَّة، .. ومُؤدَّى ذلك بحسبة بسيطة: أنَّ الرَّسول عندما نكَّحها بمكَّة في العام العاشر من بدء البعثة كان عمرها (١٤) سنة، .. وأنَّه -كما ذُكر- بنى بها بعد أربع سنوات وبضعة أشهر، ... فيصبح عمرها آنذاك $(١٤ + ٣ + ١ = ١٨)$ سنة كاملة! وهي السَّن الحقيقية التي تزوّج فيها النَّبي الكريم عائشة^(١).

المعارضة الثانية: أنَّ أبناء أبي بكر الصديق وُلدوا في الجاهليَّة، كما ذكره الطَّبْري، وبهذا تكون عائشة وُلدت قبل البعثة، ويكون عُمرها يزيد عند الهجرة على ثلاثة عشر عامًا ولا بدَّ.

يقرّر هذه الشبهة (إسلام بحيري) بقوله: «إنَّ الطَّبْري يجزّم بيقين في كتابه «تاريخ الأمم» بأنَّ كلَّ أولاد أبي بكر قد وُلدوا في الجاهليَّة، وذلك ما يتفق مع الخطّ الزماني الصحيح، ويكشف ضعف رواية البخاري، لأنَّ عائشة بالفعل قد وُلدت في العام الرَّابع قبل بدء البعثة النبويَّة».

المعارضة الثالثة: أنَّ عائشة رضي الله عنها تذكر أنَّها لم تعمّل أبويها إلَّا وهما يدينان الدِّين، وذلك قبل هجرة الحبشة كما ذكرت، وأنَّ النَّبي صلى الله عليه وآله كان يزورهم في بيتهم بُكرة وعشيًا، وهذا يبيِّن أنَّها كانت وقتها عاقلةً لتلك الزَّيارات! والهجرة إلى الحبشة كانت في العام الخامس من البعثة.

فلو كانت عائشة وُلدت العام الرَّابع من البعثة -كما عند البخاري- لكانت لا تزال رضيعَةً وقت الهجرة الحبشيَّة، ولما قُدِرَتْ أن تعمّل أبويها على الدِّين، ولا زيارات النَّبي صلى الله عليه وآله لهم.

يقول البحيري: «بالحساب الزماني الصحيح، تكون عائشة في هذا الوقت تبلغ (٤) سنوات قبل البعثة + ٥ سنوات قبل الهجرة الحبشة = ٩ سنوات، وهو العمر الحقيقي لها آنذاك».

(١) من مقاله «زواج النَّبي من عائشة وهي بنت تسع سنين كذبة كبيرة في كتب الحديث» المنشور بجريدة «اليوم السابع» المصريَّة الإلكترونيَّة، بتاريخ (١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م)، وكلُّ ما أورده من كلام البحيري من هذا المصدر.

المعارضة الرابعة: أنَّ خولة بنت حكيم عَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعد وفاة خديجة الزَّوْاجَ مِنْ عَائِشَةَ أَوْ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ^(١)، وما كانت خولة لتعرضَ عائشةَ عليه إِلَّا عَلَى سَبِيلِ جَاهِزَتِهَا لِلزَّوْاجِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (عَبَّاسُ الْعُقَّادِ): «إِنَّ السَّيِّدَةَ خَوْلَةَ اقْتَرَحَتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ فِي السَّنَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلزَّوْاجِ، عَلَى أَقْرَبِ التَّقْدِيرَاتِ إِلَى الْقَبُولِ، إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنَّهَا تُشْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ حَالِ الْوَحْدَةِ الَّتِي دَعَتْهَا إِلَى اقْتِرَاحِ الزَّوْاجِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ تُرِيدُ لَهُ أَنْ يَبْقَى فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَرْبَعَ سِنَوَاتٍ أَوْ خَمْسَ سِنَوَاتٍ أُخْرَى»^(٢).

المعارضة الخامسة: أَنَّ الْمُطْعَمَ بْنَ عَدِيٍّ قَدْ سَبَقَ إِلَى خُطْبَةِ عَائِشَةَ لِابْنِهِ جُبَيْرٍ، وَلَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ، إِذْ يَبْعُدُ انْعِقَادُهَا مَعَ افْتِرَاقِ اللَّيْنَيْنِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِيلَادَ عَائِشَةَ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

يقول الْعُقَّادُ: «إِنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ كَانَتْ مَخْطُوبَةً قَبْلَ خُطْبَتِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّ خُطْبَةَ النَّبِيِّ كَانَتْ فِي نَحْوِ السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ لِلدَّعْوَةِ، فَإِذَا أَنْ تَكُونَ قَدْ خُطِبَتْ لَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ: لِأَنَّهَا بَلَغَتْ سِنَّ الْخُطْبَةِ، وَهِيَ قَرَابَةُ التَّاسِعَةِ أَوِ الْعَاشِرَةِ، وَبَعِيدٌ جَدًّا أَنْ تَتَعَقَّدَ الْخُطْبَةُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَعَ افْتِرَاقِ الدِّينِ بَيْنَ الْأَسْرَتَيْنِ، وَإِذَا أَنْ تَكُونَ قَدْ وُعِدَتْ لَخُطْبَتِهَا وَهِيَ وَلِيدَةٌ صَغِيرَةٌ، كَمَا يَتَقَعُّ أحيانًا بَيْنَ الْأَسْرِ الْمُتَالِفَةِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ أَبُو بَكْرٍ مُسْلِمًا عِنْدَ ذَلِكَ، وَيُسْتَبَعَّدُ جَدًّا أَنْ يَعِدَّ بِهَا فَتَى عَلَى دِينِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ تَتَّقِ الْأَسْرَتَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ قَدْ وَعَدَ بِهَا ذَلِكَ الْوَعْدَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا وَلِدَتْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ! وَكَانَتْ تُنَازِلُ الْعَاشِرَةَ يَوْمَ جَرَى حَدِيثُ زَوَاجِهَا وَخُطْبَتِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ»^(٣).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٥٧٦٩)، قال مخرَّجوه (٥٠٤/٤٢): «إسناده حسن، من أجل محمد بن عمرو، وهو ابن علقمة بن وقاص، وقد روى له البخاري مقرونا، ومسلم متابعه، وبقيّة رجاله ثقات رجال الشيخين غير يحيى، وهو ابن عبد الرحمن بن حاطب، فمن رجال مسلم، وهو ثقة».

(٢) «الصديقة بنت الصديق» (ص/٤٩).

(٣) «الصديقة بنت الصديق» (ص/٤٩).

وبعد أن نَقَلَ الْبَحِيرِيُّ رَأْيَ الْعَقَّادِ هَذَا، قَالَ مُؤَكِّدًا لَهُ :

« .. وَهَذَا نَتَوَقَّفُ مَعَ نَتَائِجِ مَهْمَةٍ جَدًّا، وَهِيَ : لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ مَخْطُوبَةً قَبْلَ سَيِّئِ السَّادَةِ لِشَأْنٍ كَبِيرٍ، لِأَنَّهُ حَارَبَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَدْرٍ وَأَحَدٍ، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَخْطُبَ أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهُ لِأَحَدِ الْمَشْرِكِينَ، وَهُمْ يُؤْذُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ وَعْدًا بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ بَدْءِ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ، حَيْثُ كَانَ الْاِثْنَانِ فِي سَيِّئٍ صَغِيرَةٍ، وَهُوَ مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ عَائِشَةَ وُلِدَتْ قَبْلَ بَدْءِ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ يَقِينًا ».

المعارضة السادسة : أَنَّ الْحَدِيثَ مُعَارِضٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُنْكَحُ الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ».

يقول الْبَحِيرِيُّ : « كَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ الْكَرِيمُ هَذَا وَيَفْعَلُ عَكْسَهُ ؟ ! فَالْحَدِيثُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ سَيِّئِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ زَوَاجِهَا، يَنْسَبُ إِلَيْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ - بِالْعَرَائِسِ - وَلَمْ يَسْأَلْهَا أَحَدٌ عَنْ إِذْنِهَا فِي الزَّوْاجِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .. وَحَتَّى مُوَافَقَتِهَا فِي هَذِهِ السَّنِ لَا تَنْتُجُ أَثْرًا شَرْعِيًّا، لِأَنَّهَا مُوَافَقَةٌ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلَا بَالِغٍ وَلَا عَاقِلٍ ».

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث سن عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

تمهيد:

أرى إزاماً قبل الشروع في تنفيذ هذه المعارضات التي تخص الحديث، أن أنبه إلى أصل الشبهة التي تمخضت من رجمها تلك المعارضات، والباعث الحقيقي إلى هذه الاستشكالات، وهو: عدم إدراك الفارق الكبير بين الأزمنة والبيئات والأعراف المختلفة المتعلقة بالزواج والباءة.

فلنن من التّجني في الأحكام، أن يُوزن حدّث ما مُنفصلاً عن زمانه ومكانه وظروف بيئته، فتهدر فروق القدرات الجسميّة والذهنيّة عبر العصور؛ ولأن كانت العبرة في تمام الزّواج نضج الزوجين والقدرة على الإنجاب، فإنّ من العيب قياس زواج عُقد في مكّة قبل أربعة عشر قرناً، بما يحدث اليوم عند ضباب الغرب ومن دخل جحرهم من مستغربين!

فاللّذي على المُعتريّ أن يفهمه قبل اعتراضه على مثل هذه الأحاديث: أنّ قدرة النّساء على النّكاح ولوازمه -من جماع وولادة وغير ذلك- ليست على وزانٍ عمريّ واحد، بل تختلف من زمنٍ إلى زمنٍ، ومن بيئةٍ إلى بيئةٍ، بل من عرقٍ إلى عرقٍ، لاختلاف عوامل المناخ، والتّغذية، والثّقافة؛ هذا ليس قولِي أنا، بل ما تُؤكّده دراسات الأطباء في علم الخصوبة ومؤثراتها.

ففي تقرير هذه الحقيقة العلميّة، يقول (د. سِيرُوَا فَاخوري): «يكون تقدّم البلوغ في بعض الأحيان نتيجة أسباب وراثيّة في الأسرة، أو المحيط الجغرافي، كالبيئة، والمناخ، وحرارة الجو...»^(١).

وتقول الطّبيبة الأمريكيّة (د. دُوشني): «إنّ الفتاة البيضاء في أمريكا، قد تبدأ في البلوغ عند السّابعة أو الثّامنة، والفتاة ذات الأصل الإفريقيّ عند السّادسة! .. ومن الثّابت طبياً أنّ أوّل حيضة تَقَع بين سنّ التاسعة والخامسة عشرة؛ وهذا ما نقلته إحدى الدّوريات الطّبيّة للأطفال في أمريكا، حيث أكّدا أنّ الفتيات الأمريكيّات يبلُغن مُبكّراً، ما بين سنّ العاشرة إلى الحادية عشر، ومنهن حالات في الثّامنة والتّاسعة»^(٢).

ولا زلنا نسمع من جدّاتنا كيف كُنَّ في وقتهنّ قبل جيلين أو ثلاثة، تنزوّج إحداهنّ مُبكّراً في الثّانية عشر أو أقلّ من ذلك، مُقتدرات مُوهّلات لذلك في العلم والجسم! فكان الأمر مُعتاداً عندهنّ، يحكيه عن وقتٍ قريبٍ مِنّا؛ فكيف الظّنّ بالنساء قبل أربعة عشر قرناً من الزّمن، وفي بيئة حارّة كجزيرة العرب؟! لا شكّ عندي أنّهنّ أوّلن بُبُور البلوغ والنّضج، فضلاً عن أنّ مُجتمعتهنّ كانت «تختفي فيها مرحلة المراهقة، وينتقل الفرد وقتها من الطّفولة إلى الرّشد مباشرة»^(٣).

فلا يكاد ينقض عَجَبِي مِمّن يَنْتَسِبُ إلى الإسلام، كيف له أن يُنكر زواج عائشة ؓ في التّاسعة استبشاعاً منه لذلك؟ في الوقت الذي يُقرّ كُتّاب العرب بأنّ زواج العربيّات في القديم مُبكّراً -في ما نعتبره اليوم سيّئاً للطّفولة- أمر طبيعيّ بحكم ظروف ذلك الزّمان وعاداته؟!

(١) «الموسوعة الطّبية» (ص/٢٥).

(٢) من الصفحة الرّسمية لقناة (إن بي سي) الأمريكيّة، في تقرير لها حول الموضوع، أعدته القناة بتاريخ ٨/٩/٢٠١٠م، ورابط الصفحة:

abcnews.com/id/38600414/ns/health-childrens_health/t/Growing-up-too-soon-Puberty-strikers-7-year-old-girls.

(٣) كما نُقرّه عالمة الاجتماع الأمريكيّة (مارغريت ميد)، انظر «البلوغ والمراهقة لدى البنات» لد. غريال استاذ (ص/٣٥).

فاسمع لـ (وَلْ ذُبُورَانَتْ) يقول في كتابه الشهير «قصة الحضارة»: «إِنَّ الْمُنَاحَ من العوامل الَّتِي تَوَثَّرُ فِي الأخلاق الفردية، ولعلَّ حرارة الجوِّ في بلاد العرب كانت من أسباب تقوية الغريزة الجنسيَّة، والنَّضج المُبَكِّر . . وكانت البنات يُزَوَّجْنَ فِي العادة قُبَيْلَ سِنِّ الثَّانِيَةِ عشرة، ويُصْبَحْنَ أُمَّهَاتٍ فِي الثَّالِثَةِ عشرة أو الرَّابِعَةِ عشرة، وَمُنْهَنَ مَنْ كُنَّ يَتَزَوَّجْنَ فِي سِنِّ الثَّاسِعَةِ أو العاشرة»^(١).

وتقول المُستشرقَةُ البريطانيَّة (كارين أمسترونغ):

«لَمْ تَكُنْ خُطْبَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ عَائِشَةَ أَمْرًا عَجِيبًا، حَيْثُ عُقِدَتْ زِيجَاتٌ لِفَتَيَاتٍ أَصْغَرَ مِنْ عَائِشَةَ، لَتَوْثِيقِ تحالفاتٍ أو لغير ذلك، استمرَّت هذه الممارسة فِي أوربا إِلَى ما بعد بداية العصر الحديث، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ أَنَّ إكْمَالِ الزَّوْجِ لَمْ يَتِمَّ، إِلَّا عِنْدَمَا تَخَطَّتْ عَائِشَةُ سِنَّ الْبُلُوغِ، عِنْدَمَا كَانَ يُمكنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِثْلُ أَيِّ بِنْتٍ أُخْرَى»^(٢).

فهذا ما أَرَدْتُ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي إِرْجَاءِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ بِعَائِشَةَ بَعْدَ عَقْدِ زَوَاجِهِمَا بِثَلَاثِ سَنِينَ كَامِلَاتٍ، لَخَيْرٌ دَلِيلٌ عَلَى مُرَاعَاتِهِمْ لِقُدْرَةِ عَائِشَةَ عَلَى تَكَالِيفِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ الْغَرَضُ تَفْرِيعُ شَهْوَةٍ فِي طِفْلَةٍ غَرِيبَةٍ كَمَا يَزْعُمُ الْإِفَّاكُونَ، لَأَخَذَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ، فَمَا الْفَرْقُ إِذْنُ؟!

لَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ ﷺ عَلَى صِغَرِ سِنِّهَا نَامِيَةً ذَلِكَ النُّمُو السَّرِيعُ الَّذِي تَنْمُوهُ نِسَاءُ الْعَرَبِ، وَالْعَبْرَةِ بِالْمَرَاةِ فِي قِطْعَتِهَا وَعَقْلِهَا، لَا فِي عُمْرِهَا، وَعَائِشَةُ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةَ السِّنِّ، لَكِنَّهَا اخْتِصَّتْ بِعَقْلِ فَاقٍ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاخِ، وَفِي بَحْرِ عُلُومِهَا الَّتِي بَنَتْهُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا. لَخَيْرٌ شَاهِدٍ.

يقول (مُحَمَّدُ الْغَزَالِي)، وَلْيَنْقَمَ مَا قَالَ:

«إِنَّ عَائِشَةَ يَوْمَ بَنَى بِهَا الرَّسُولُ، كَانَتْ أَهْلًا لِلزَّوْجِ بَقِيَّةً، وَمَا نَشْكُ فِي أَنَّ الدَّفَاعَ الْأَوَّلَ لِهَذَا الزَّوْجِ كَانَ تَوْثِيقَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ وَصَاحِبِهِ الْأَوَّلِ،

(١) قصة الحضارة (١٣/٦١، ١٣٨).

(٢) «محمد نبي الزمان» لكارين أمسترونغ (ص/٩٤)

وهو الدَّافِع لتزوّجه من حفصة بنت عمر بن الخطاب لما آتت من زوجها، ولم تكن حفصة امرأة ذات جمال، ولكن هذا العُنصر لم يكن المانع من هذه، ولا الدَّافِع إلى تلك^(١).

نعم؛ لو كان غرض النبي ﷺ تَتَبُع مَبَارِدِ شَهْوَتِهِ، والتَّلَهِّي بغرائزِ صَبَوَتِهِ، لَاتَّخَذَ لِنَفْسِهِ بِكَرًا حَسَنَةً فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَتَزَوَّج! وهو الَّذِي لَبِثَ -بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي- خمسًا وعشرين سنةً مع زوجِهِ الثَّيِّبِ الْأَوَّلِي وهي تكبره في السَّنِ ﷺ، لم تُحَدِّثْهُ نَفْسُهُ أَنْ يُدْخِلَ عَلَيْهَا بِكَرًا!!

فلَمَّا مَاتَ ﷺ، لم يَتَزَوَّج بعدها بِكَرًا غير عائشة، فقد كان ﷺ يُراعي في زواجه اعتبارات اجتماعية وسياسية توحى له بتعزيزِ الرُّوابطِ حِينَ، وجبرِ الكسورِ حِينَ آخِر، وَمَدَّ الجسورِ بين صاحبِ الدَّعوة، وأشتاتِ مِنَ الْأَتْبَاعِ وَالْأَسْرِ الَّتِي تَزَحُمُ جزيرة العرب، في أَيَّامٍ كانت مَلِيئَةً بِالْأَزْمَاتِ وَالْمُحْرَجَاتِ.

وهنا يُعْجِبُنِي أَنْ أَسْوَقَ كَلَامًا حَسَنًا لعائشة بنت الشَّاطِئِ (ت ١٤١٩هـ)، فهو على طوله قد سَدَّ ثُقُوبَ الْفِكْرِ الَّتِي تَسَلَّلَتْ مِنْ خِلَالِهَا شَبَهَاتُ هَذَا الْبَابِ، فاحكمته بأحسنِ ما يكون الْبَيَانُ، تقول فيه:

«لَمْ تُدْهَشْ مَكَّةَ حِينَ أَعْلَنَ نَبَاُ الْمَصَاهِرَةِ بَيْنَ أَعَزِّ صَاحِبِينَ وَأَوْفَى صَدِيقِينَ، بَلِ اسْتَقْبَلْتَهُ كَمَا تَسْتَقْبَلُ أَمْرًا طَبِيعِيًّا مَالُوفًا وَمُتَوَقَّعًا، وَلَمْ يَجِدْ فِيهَا أَيُّ رَجُلٍ مِنْ أَعْدَاءِ الرَّسُولِ أَنْفُسِهِمْ مُؤَضَّعًا لِمَقَالٍ، بَلِ لَمْ يَذَرْ بِخَلْدٍ وَاحِدٍ مِنْ خُصُومِهِ الْأَلْدَاءِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ زَوَاجِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِعَائِشَةَ مَطْعَنًا أَوْ مَنَفَذًا لِلتَّجْرِيعِ وَالْإِثْهَامِ، وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يَتْرَكُوا سَبِيلًا لِلطَّعْنِ عَلَيْهِ إِلَّا سَلَكَوْهُ، وَلَوْ كَانَ بِهَتَانَا أَوْ زَوْزَا.

وماذا عساهم يقولون؟! هل يُنْكِرُونَ أَنْ تُخْطَبَ صَبِيَّةٌ كَعَائِشَةَ لَمْ تَنْتَاجِزِ (الثَّاسِعَةَ) مِنْ عُمْرِهَا؟ . . وَأَيُّ عَجَبٍ فِي مِثْلِ هَذَا؟ وَمَا كَانَتْ أَوَّلَ صَبِيَّةٍ تُزَوَّجُ فِي تِلْكَ الْبَيْتَةِ إِلَى رَجُلٍ فِي سِنِّ أَبْيَها، وَلَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ أَخْرَاهَنَّ.

(١) «قضايا المرأة» لمحمد الفزالي (ص/٦٧).

لقد تزَّوج عبد المطلب الشَّيْخُ من هالة الزُّهرية بنت عمِّ أمنة في اليوم الَّذي تزَّوج فيه عبد الله أصغر أبنائه مِنْ تَرْبِ هالة (أمنة بنت وهب)، وسَيَتَزَوَّج عمر بن الخطَّاب مِنْ بنتِ علي بن أبي طالب وهو في سِنٍّ فوق سِنِّ أبيها، وَيَعْرِضُ عمر على أبي بكر أن يتزوَّج ابنته الشَّابة حفصة، وبينهما مِنْ فارقِ السَّنِ مثل الَّذي بين الرُّسول وعائشة .

لكنَّ نَفَرًا مِنَ المُستشرقين يَأْتون بعد بضعة عشر قرنًا مِنْ ذلك الزَّواج، فيبهِدرون فروقَ العصرِ والبيئة، ويَقِيسون بَعَيْنِ الهوى زواجًا عُقدَ في مكَّة قبل الهجرة، بما يحدث اليومَ في الغرب، حيث لا تَتَزَوَّج الفتاة عادةً قبل سِنِّ الخامسة والعشرين، وهي سِنٌّ تُعْتَبَر حَتَّى وَقَيْنَا هذا جِدًّا متأخرةً في الجزيرة العربيَّة، بل في الرِّيفِ والبوادي مِنَ المشرق والمغرب^(١).

وبعد؛

فها قد أَذْبَنَّا جليدَ الوهمِ القابعِ في أَذهانِ بعضِ المُتأفِّفةِ مِنْ زواجِ الصَّغِيرات، لِيَحِين الشُّرُوعُ في تفصيلِ الرَّدِّ على أَفرادِ الشُّبهاتِ المُسلَّطَةِ على سِنِّ زواجِ عائشة عليها السلام، فنقول:

أما دعوى المُعتَرَضِ في شُبُهَتِهِ الأولى: مِنْ أَنَّ عُمَرَ عائشة عليها السلام مع البعثة كان أربعَ سنوات، باعتبارها أصغرَ مِنْ أختها أسماءَ بعشرٍ، وكان عمر هذه مع البعثة أربعةَ عشر، ومُؤدَّى ذلك أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله حين عقد على عائشة في السَّنة العاشرة مِنَ البعثة، كانت بنتُ أربعِ عشرةَ سنة . . إلخ.

فجواب ذلك أَنَّ يُقال:

إِنَّ حِسْبَتَهُ هذه قائمةٌ على أَساسِ أَنَّ الفَرْقَ العُمُرِيَّ بين عائشة وأختها أسماء هو عشرَ سنين؛ وبعد تفحصنا لهذه المعلومة، وجدناها لا تَسْتند إِلَّا إلى روايةٍ

(١) «تراجم سيدات بيت النبوة» (ص/٢٥٦-٢٥٧).

تاريخية واحدة! تفرّد بها عبد الرحمن بن أبي الزناد (ت ١٧٤هـ) يقول فيها: «كانت أسماء بنت أبي بكر أكبر من عائشة بعشر سنين»^(١)، وفي رواية ابن عبد البر عنه: «بعشر سنين أو نحوها»^(٢).

فأما ابن أبي الزناد هذا، فيقول فيه أحمد: «ضعيف الحديث»^(٣)، و«مضطرب الحديث»^(٤).

ويقول ابن معين: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث»^(٥).

ولم يرتضه معهما ابن مهدي، ويحيى القطان، وأبو زرعة الرازي، ولا أكثر المُحدّثين في روايته^(٦)، غير قلّة منّت حاله^(٧)، بما لا ينهض لمداغة تضعيف الأئمة له.

ولئن سلّمنا قول هؤلاء القلّة فيه، فليس يتّجه الحكم بصحة ما يتفرد به عن الحفّاظ الثقات^(٨)، ولذا نقل الخطيب اتفاق أهل النقل على تضعيفه، وقال: «أجمع الحفّاظ على ترك الاحتجاج به فيما انفرد به»^(٩).

فعلى هذا يكون خبره في الفرق بين عمري عائشة وأسماء عليهما السلام مردوداً عليه! فضلاً عن انفراده به دون أهل الحديث والتواريخ، ومخالفته لما يُقرّرونه تواتراً من بين عائشة.

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٦٩).

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٦١٦/٢).

(٣) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٤١/٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤١/٤).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤١/٤).

(٦) انظر أقوال العلماء في تضعيفه في «تاريخ بغداد» (٤٩٤/١١).

(٧) كالترمذي في «الجامع» (ك: اللباس، باب ما جاء في الجمّة واتخاذ الشعر، بعد حديث رقم: ١٧٥٥)، والعجلي في «الثقات» (ص/٢٩٢).

(٨) كما قرره ابن حبان في «المجروحين» (٥٦/٢).

(٩) «المتفق والمفترق» (١٦٣/١) بتصريف يسير.

ويمّا يؤكّد خِصَّةَ ضبط ابن أبي الزناد للفارق العُمريّ بين الأختين في روايته نفسها، قوله في آخرها: «.. عشر سنين أو نحوها»^(١)، وهذا الشكُّ أو الظنُّ منه لا يجوز أن يرُدَّ ما جَرَمَ به الثقات في أخبارهم، على التَّنَزُّلِ في كونه ثِقَةً كما أسلفنا.

ومع كلّ هذا نقول: إنّه على افتراض صحّة رواية ابن أبي الزناد هذه، فإنّه لا يستحيلُ الجمعُ بينها وبين باقي الروايات في سنِّ عائشة عند الزواج! وذلك بأن يُقال:

كان مولدُ أسماء قبل البعثة بسنٍّ أو خمس سنوات، وعائشة بعد البعثة بأربع أو خمس سنوات، ولمّا تُوفِّيت أسماء عامَ (٧٣هـ)^(٢)، كان عمرُها إحدى أو اثنتين وتسعين سنةً، وهو الَّذي احتَمَلَه الذهبي بعد نقله رواية ابن أبي الزناد في فارقِ العُمريّ بينهما، كما في قوله: «.. فعلى هذا يكون عُمرُها إحدى وتسعين سنة، وأمّا هشام بن عروة، فقال: عاشت مائة سنة، ولم يَسْقُطْ لها سنٌّ»^(٣).

لكن قد علمتُ أنّ رواية ابن أبي الزناد ضعيفةٌ أصلاً، وأنّ الاتفاقَ مُنعقد بين أهل السَّيرِ على أنّ عائشة رضي الله عنها تزوّجت وعمرُها ستُّ سنين؛ كما اشتهر عندهم أنّها ماتت وعمرُها ثلاثٌ وستون سنة وأشهر^(٤)، وذلك عامَ (٥٧هـ) أو (٥٨هـ)، فيكون بذا عمرُها قبل الهجرة: ستُّ سنوات وأشهر، أو سبع سنوات، فإذا جَبَرنا الكسرَ يكون عمرُها عامَ الهجرة النبوية ثمان سنين، ويكون عمرُها عند دخولها على النَّبيِّ صلى الله عليه وآله بعد الهجرة بثمانية أشهر هو تسع سنين^(٥).

(١) وهي التي رواها ابن عبد البر من طريق نصر بن علي عن الأصمعي عنه، ونصر ثقة حافظ، وهذه الطريق أقوى من الطريق الأخرى التي عند ابن عساكر من غير هذه الزيادة، لأنها من طريق محمد بن أبي صفوان، وقد خلا من توثيق مُعتبر.

(٢) وهذا تاريخٌ متفقٌ عليه بين المؤرخين، وانظر «حلية الأولياء» (٥٦/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٢٥/٣٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣/٣٨٠).

(٤) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١٣/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩٣/٢).

(٥) «السُّنَنُ الوُجُوحُ» (ص/٢١٢).

فعلى هذا تكون دَعْوَى (البَحِيرِيِّ) في إجماع كُتُبِ التَّارِيخِ عَلَى كِبَرِ أَسْمَاءَ عَلَى عَائِشَةَ بِعَشْرِ دَعْوَى مِنْه كَاذِبَةٌ! وَلَيْسَ مُجَرَّدُ تَنَاقُلِهِمْ لِرَوَايَةِ ابْنِ أَبِي الرُّنَادِ وَسَوْفَ فِي كُتُبِهِمْ دَلِيلًا عَلَى صَحَّتِهَا لَدَيْهِمْ! هَذَا أَمْرٌ مُسَلَّمٌ بِهِ عِنْدَ مَنْ يَفْهَمُ مَنَاجِهُ الْمَوَرُّخِينَ.

فهذا الدَّهْمِيُّ -مثلاً- وهو عُمْدَةُ فِي السِّيَرِ وَالتَّوَارِيخِ -بَشَاهِدَةِ (البَحِيرِيِّ) نَفْسِهِ-! يَرَى أَنَّ «أَسْمَاءَ أَسَنُّ مِنْ عَائِشَةَ بِبَضْعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ»^(١) لَا بِعَشْرِ، وَالبَضْعُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الثَّعْلَةِ؛ فَلَوْ قُلْنَا أَنَّهَا تَكْبَرُهَا بِتِسْعَةِ عَشَرَ عَامًا -مثلاً-، وَكَانَ عَمْرُهَا وَقْتُ الْهَجْرَةِ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ عَامًا: فَإِنَّ عَمَرَ عَائِشَةَ وَقْتُ الْهَجْرَةِ يَكُونُ ثَمَانِي سَنَوَاتٍ! وَهُوَ مَا يُوَافِقُ مَا جَاءَ عَنْهَا فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا^(٢).

فَهَلْ مِنَ الْإِنصَافِ الْإِنْكَابُ عَلَى أَثَرِ قَرْدٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ سَنَدُهُ، لِيُطْعَرَ بِهِ فِي كُلِّ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا اسْتَفَاضَ خَبَرُهُ فِي كُتُبِ السُّنَنِ وَالسِّيَرِ؟! لَكِنْ لِلْأَسَفِ، قَدْ تَكَرَّرَ هَذَا الْمَزَلُّ الْمَنْهَجِيُّ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ مِنْ مَقَالِ (البَحِيرِيِّ) هَذَا، مِنْ ذَلِكَ:

دَعَاهُ أَنَّ ابْنَ حَجَرَ ذَكَرَ فِي «الْإِصَابَةِ»^(٣): كَوْنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَدَتْ عَامَ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنُ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَأَنَّهَا كَانَتْ أَسَنُّ مِنْ عَائِشَةَ بِخَمْسِ سَنَوَاتٍ، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ خَرَجَ كَوْنُ عَائِشَةَ وَلَدَتْ وَلِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعُونَ سَنَةً عِنْدَ الْبِعْثَةِ، مَا مُؤَدَّاهُ عِنْدَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ عِنْدَ زَوَاجِهَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ قَدْ جَاوَزَتْ الْأَرْبَعَةَ عَشْرَ سَنَةً!

ثُمَّ قَالَ (البَحِيرِيُّ) بَعْدَ هَذِهِ الْحِسْبَةِ: «... وَقَدْ أُوْرِدَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فَقَطْ لِيَبَانَ الْاضْطِرَابُ الشَّدِيدُ فِي رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ»! يَقُولُ هَذَا وَهُوَ الَّذِي أَقَرَّ فِي نَفْسِ مَقَالِهِ -قُبَيْلَ هَذَا الْكَلَامِ- أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي مَوْلِدِ فَاطِمَةَ وَفَارِقِ الْخَمْسِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَائِشَةَ «لَيْسَتْ قَوِيَّةً»!

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٨٧).

(٢) «السُّنَنُ الرَّوَّاجُ» (ص/ ٢١٣).

(٣) (٢٦٣/ ٨).

أَفَيْسَتَقِيمُ الْحُكْمَ بِالاضْطِرَابِ عَلَى رَوَايَةٍ فِي الْبُخَارِيِّ لِأَجْلِ رَوَايَةٍ أُخْرَى خَارِجَهُ ضَعِيفَةٌ؟! بَلْ مُنْكَرَةٌ بِمَنْظَارِ أَهْلِ الْفَرْنَ ١٩ فَإِنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، فَضْلاً عَنْ انْقِطَاعِ سَنَدِهَا بَيْنَ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ وَالْعَبَّاسِ عليه السلام.

إِنَّ مَا تَبَجَّحَ بِهِ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تِلْكَ الْمَرَاجِعِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي سَاقَهَا أَوَّلُ مَقَالِهِ، يَزْعُمُ إِسْنَادَهَا لِمَا خَرَجَ بِهِ مِنْ شَوَادِّ نَتَائِجِهِ فِي عُمُرِ عَائِشَةَ، لَا يُوَافِقُهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ أَرْبَابِ تِلْكَ الْمَرَاجِعِ نَفْسِهَا الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا، وَالَّتِي وَصَفَهَا بِأَنَّهَا (مَوْصَلَةٌ)! وَلَا خَطَرَتْ -وَاللَّهِ- بِأَلِ أَصْحَابِهَا! وَبِهَا نُدَيْتُهُ!

فَلَا ابْنَ الْأَثِيرِ^(١)، وَلَا ابْنَ عَسَاكِرِ^(٢)، وَلَا الذَّهَبِيَّ^(٣)، وَالطَّبْرِيَّ^(٤)، وَابْنَ كَثِيرٍ^(٥)، وَالْخَطِيبَ^(٦)، وَابْنَ خُلُكَانَ^(٧): يَخْتَلِفُونَ فِي كَوْنِ عَائِشَةَ قَدْ زُوِّجَتْ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ، وَدَخَلَ بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَنَّ أَبْنَاءَ الصَّدِيقِ وَلِدُوا كُلَّهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الطَّبْرِيِّ .. إلخ:

فَإِنَّ سَوَقَ نَصِّ الطَّبْرِيِّ كَافٍ فِي بَيَانِ كَذِبِ هَذِهِ النُّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَعَلَّ الْمُعْتَرِضَ أَوْتِيَتْ مِنْ عَجَلَتِهِ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ بِحَسَبِ مَا يَهْوَاهُ وَلَوْ بِتَحْرِيفِهِ، دُونَ تَرَوُّ فِي تَأْمُلِهِ، أَوْ اسْتِصْحَابِ مَذْهَبٍ قَائِلِهِ فِيهِ.

فَأَمَّا ابْنُ جَرِيرٍ؛ فَالَّذِي قَالَهُ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ:

«حَدَّثَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ وَمَنْ ذَكَرْتُ مِنْ شَيْوَعِهِ، قَالَ:

تَزَوَّجَ أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتِيلَةً -وَوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَاقِدِيُّ وَالْكَلْبِيُّ- .. فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَأَسْمَاءُ.

(١) «الكامل في التاريخ» (٧٧/٢) (١٥١/٢).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٧٣/٣)، (١٨٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢٩/٣).

(٤) «تاريخ الطبري» (٣٩٨/٢).

(٥) «البداءة والنهاية» (٣٢٦/٤).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤٨/١٣).

(٧) «وفيات الأعيان» (١٦/٣).

وتزوَّج أيضًا في الجاهليَّة أمَّ رومان بنت عامر .. فولدت له عبد الرَّحمن وعائشة .

فكلُّ هؤلاء الأربعة مِن أولاده، وُلِدُوا مِن زَوْجَتَيْهِ اللَّتَيْنِ سَمَّيْنَاهُمَا فِي الجاهليَّة .

وتزوَّج في الإسلام أسماء بنت عُميس، وكانت قبله عند جعفر بن أبي طالب .. فولدت له محمَّد بن أبي بكر . وتزوَّج أيضًا في الإسلام حبيبة بنت خازجة .. فولدت له بعد وفاته جارية سُمِّيَتْ أمَّ كلثوم^(١) .

قلت: فَبَيَّنْ جَدًّا مِن كلام ابن جرير أنَّ الجارَ والمجروورَ في قوله «في الجاهليَّة» مُتعلِّقٌ بالأزواج^(٢)، لا بالأولاد! وذلك أنَّ كلامَ الطَّبْرِي مَسوقٌ أصلاً لتمييز زوجات أبي بكرٍ إلى مَنْ كُنَّ له في الجاهليَّة، وَمَنْ كُنَّ له في الإسلام، لم يُرد بكلامه البتَّة تعريجاً على ميلادِ أبناءه! ولو كان المُراد من كلامِ الطَّبْرِي تعلقَ الجار والمجروور «في الجاهليَّة» بأولادِ أبي بكرِ الأوَّل، لكان الأوَّلُ له والأفصح -وهو الفصيح النَّصيح- أن يقول: «.. فكلُّ هؤلاء الأربعة مِن أولاده وُلِدُوا في الجاهليَّة مِن زَوْجَتَيْهِ اللَّتَيْنِ سَمَّيْنَاهُمَا» .

ولم نذهب بعيداً؟! ألا يَعْلَمُ (البحيريُّ) كَوْن ابن جريرٍ مِمَّن يقرِّر زواج عائشة بالنبي ﷺ وهي بنت سنِّ سنين -كما أشرنا إليه من قبل-، ولازم ذلك عند الطَّبْرِي: أنَّها وُلِدَتْ بعد البعثة النَّبوية بأربع سنوات، لا في الجاهليَّة كما يدَّعيه هذا المُعترض المُستدلُّ بالطَّبْرِي!

هذا لتعلِّمَ جُزْمَ مَنْ يستدلُّ بكلامِ إمامٍ مُحتمِلٍ الدَّلالةَ على مسألةٍ يُريد تقريرها، مغرضاً عن نصٍّ آخر له قطعيُّ الدَّلالة في المسألة نفسها .

(١) «تاريخ الطبري» (٣/ ٤٢٥) .

(٢) والأصل في اللَّغة ثبوت التعلُّق لأقربٍ مذكور، وفقاً لأيِّ التباسٍ .

وأما دعوى المعترض في شبهته الثالثة: أن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها لم تعقل أبويها إلا وهما يدينان الدين قبل هجرة الحبشة، وأنها عقلت وقتها زيارات النبي صلى الله عليه وسلم لبيتهم، والهجرة إلى الحبشة كانت في العام الخامس من البعثة . . الخ
فجواب ذلك أن يقال:

نص كلام عائشة رضي الله عنها تقول فيه:

«لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار، بكرةً وعشيةً، فلما ابتلي المسلمون، خرج أبو بكر مهاجرًا نحو أرض الحبشة، حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابنُ الدغنة، وهو سيد القارة، فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي، فأريد أن أسيح في الأرض وأعبد ربِّي» (١).

هذا نص كلامها، تُخبر فيه بخروج مَخْصُوصٍ إلى الحبشة، وهو خروج أبيها الصديق صلى الله عليه وسلم وحده؛ ولم تكن مُطلقَ خروج المسلمين إلى الحبشة؛ وذلك أن الهجرة إلى الحبشة وقعت مرتين:

أولاهما: في السنة الخامسة للبعثة.

وثانيها: ما بين العام السادس والتاسع للبعثة (٢).

والذي يعيننا هنا في أيهما كان خروج أبي بكر صلى الله عليه وسلم، فيقال في جوابه:
لقد ذكر ابن إسحاق أن نقض الصحيفة، ووفاة أبي طالب وخديجة: كان عقب خروج أبي بكر صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أن هذه الأحداث لم تكن في زمن الهجرة الأولى إلى الحبشة سنة خمس للبعثة قطعًا، وإنما وقعت هذه الأحداث ما بين الثامنة والعاشرة للبعثة!

ترى تقرير هذا التاريخ عند ابن كثير في قوله: «كل هذه القصص ذكرها ابنُ إسحاقٍ مُعْتَرِضًا بها بين تعاقد قريش على بني هاشم وبني المطلب، وكتابتهم

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، رقم: ٣٩٠٥).

(٢) سيرة ابن إسحاق (ص/ ٢١٣-٢٢٢)، والسيرة النبوية الصحيحة لأكرم العمرى (١/ ١٦٩).

عليهم الصَّحيفة الظَّالمة، وحصرهم إِيَّاهم في الشَّعب، وبين نقضِ الصَّحيفة، وما كان مِن أمرها، وهي أمور مناسبة لهذا الوقت^(١).

وبهذا يُعَلَّم: أنَّ خروجَ أبي بكرٍ رضي الله عنه إلى الحبشة كان أواخرَ زَمَنِ حِصارِ قريشِ لبني هاشم، ليكونَ عمرَ عائشةَ وقتها في الخامسةِ أو قريبًا منها؛ وهو المَلائمُ لقولها: «لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهَمَا يَدِينَانِ الدِّينَ . . .».

وأما دعوىَ المعارضِ في المعارضةِ الرَّابعة: أنَّ خولةَ بنتَ حكيمٍ رضي الله عنها ما كانتَ لتعرضَ عائشةَ على النَّبيِّ صلى الله عليه وآله إِلَّا على سَبِيلِ جاهِزَتِها لِلزَّواجِ، لا على سَبِيلِ أنَ ينتظرها سنواتٌ لتكبرَ:

فَالْعَجَبُ مِنَ (العَقَاد) وَمَنْ تَقَلَّدَ شُبُهَتَهُ! كَيْفَ سَوَّغَ لِنَفْسِهِ اسْتِنْبَاطَ أَمْرِ خَفِيٍّ مِنَ النَّصِّ، وَفِي النَّصِّ نَفْسِهِ مَا يَنَاقِضُهُ! حَيْثُ ذَكَرَتْ خَوْلَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله تَزَوَّجَ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَهِيَ فِي السَّادِسَةِ.

فَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، يَنْقُلَانِ الْحَدِيثَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَا: «لَمَّا هَلَكْتَ خَدِيجَةُ رضي الله عنها، جَاءَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ رضي الله عنها امْرَأَةً عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَزَوِّجُ؟ قَالَ: «مَنْ؟» قَالَتْ: «إِنْ شِئْتَ بِكَرًا، وَإِنْ شِئْتَ ثِيْبًا؟» قَالَ: «فَمَنْ الْبُكَرُ؟» قَالَتْ: ابْنَةُ أَحَبِّ خَلْقٍ لِلَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَيْكَ: عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: «وَمَنْ الثِّيْبُ؟» قَالَتْ: سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، . . . قَالَ: «فَأَذْهَبِي فَادْكُرِيهِمَا عَلَيَّ».

فَدَخَلْتُ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ، . . . فَقَالَ لَخَوْلَةَ: ادْعِي لِي رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَدَعَتْهُ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ وَعَائِشَةُ يَوْمَئِذٍ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ . . .^(٢).

فإن قبلوا هذه الرواية للاستشهاد، فليقبلوها بما فيها جملةً

(١) «البداية والنهاية» (٢٣٥/٤).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٥٧٦٩)، قال مُخرِجوه: «إسناده حسن»، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٨٩/٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٣)، رقم: ٥٧.

وخولة إنما عرضت على النبي ﷺ ما عرضت حين رآته أعزباً، فلمّا قبل عرضها وتزوَّج بالمعروضة عليه، فشأنه حينئذٍ بأهله! إن شاء دخل بها، وإن شاء أرجى ذلك حسب ما يراه مصلحةً.

وأما قول المُعْتَرِض في شُبُهته الخامسة: أنَّ المطعم بن عدي قد سَبَق إلى خطبة عائشة لابنه جُبَيْر، ولن تكون هذه الخطبة بينهما إلا قبل البعثة، إذ يبعد انعقادها مع افتراق الدَّيْنَيْن، ويبعد أن تكون عائشة مخطوبة قبل سنِّ السَّادسة لَشَابِ كبير، فضلاً أن تُخطب للمشرِكين وهم يحاربون المسلمين.

فجواب ذلك أن يُقال:

لقد أوتي أرباب هذه الشُّبهة من جَهْلهم بأحكام القرآن ناسخه ومَنسوخه، حيث رَفَعُوا بُيَآنَ اعتراضهم على أساسِ حُرْمَةِ المُصَاهَرَةِ بين المسلمين والمُشْرِكِينَ في جميع سنواتِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

وأَيُّ طَوِيلٍ عِلْمٍ عارفٌ بأنَّ تزويجَ المُسْلِمِينَ للمُشْرِكِينَ لم يُحْرَمَ إلى بعد الهجرة إلى المدينة، عند نزول قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، فلم تُحْرَمِ المُصَاهَرَةُ بينهما مطلقاً إلا بعد الحديبية، بعد نزول قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

فعلى ذلك، يكون تواعد الصِّدِّيقِ عليه السلام والمُطْعَمِ بن عديٍّ على تزويج عائشة لابنه لم يَزَلْ وقتها على البراءة الأصلية في الإباحة، ولهذا كان أبو العاص بن الربيع زوج ابنة النبي ﷺ زينب عليها السلام، وقد كانت مُسْلِمَةً وهو على دين قومه، .. إلى أن أسلم زوجها العاص بن الربيع سنة ثمانٍ، فردَّها عليه بِالنِّكَاحِ الأوَّل، ولم يُحدث لها صداقاً^(١).

ثمَّ أقول: ما المانع أصلاً في أن تكون عائشة مخطوبةً من جُبَيْرِ طفلةً صغيرةً بل رضيعةً كما يَتَّفِقُ أحياناً بين الأَسْبَرِ المتألفة^(٢) -وهذه عبارة (العقَّاد) نفسها- وحينئذٍ يكون أبو بكر مسلماً عند ذلك، باعتباره!

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٩٣/٨).

(٢) «الصديقة بنت الصديق» (ص/٤٩).

وَمِنْ جَهَالَاتِ (الْبَحِيرِيِّ) بِالسَّيْرِ فِي عَهْدِهَا الْمَكِّي أَيْضًا :

جَعَلَهُ خُطْبَةُ الْمُطْعَمِ بْنِ الْعَدِيِّ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ لَوْلَدِهِ غَيْرَ جَائِزَةِ الْوُقُوعِ ،
لِكَوْنِهِ مِمَّنْ آدَا الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ ! وَالْمَسْكِينُ لَا يَدْرِي أَنَّ الْمُطْعِمَ وَإِنْ مَاتَ
مُشْرِكًا ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَلَّمَهُ هُوَ تَحْدِيدًا مِنْ وَرَرِ أُذْيَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَيْثُ أَبْقَى فِيهِ
بَقِيَّةٌ مِنْ نَخْوَةِ الْعَرَبِ وَمُرُوءَتِهَا .

فَمَطْعَمٌ هُوَ مَنْ سَعَى فِي قِلَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى نَقْضِ صَحِيفَةِ قَطِيعَةٍ
بَنِي هَاشِمٍ^(١) !

وَهُوَ مَنْ أَجَارَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ عَوَدَتْهُ مِنَ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ ، حَتَّى طَافَ
بِعُمْرَةٍ^(٢) ، فِي جَمَلَةٍ مِنْ إِحْسَانَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَنْسَ لَهُ نَبِيْنَا ﷺ وَلَوْ بَعْدَهَا بِسِنِينَ ، حَتَّى
قَالَ فِي أَسَارَى بَذَرٍ : «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِيِّ حَيًّا ، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَوْلَاءِ النَّتَنِ ،
لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ»^(٣) .

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ فِي شُبُهَتِهِ الْخَامِسَةِ : تَعَارُضَ حَدِيثِ زَوَاجِ عَائِشَةَ مَعَ
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا تُنْكَحِ الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» .

فَيُقَالُ تَمْهِيدًا لَجَوَابِهِ :

لَا يَسُوعُ مِنْ جِهَةِ الْأَصُولِ نَصَبُ خِلَافٍ بَيْنَ نَصَّيْنِ بِمَا يَفْتَضِي اعْتِمَادَ
أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِلَّا بِتَعَذُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ أَمَكُنَ ذَلِكَ جَمْعًا تَأْتِلَفُ بِهِ أَدَلَّةُ
الشَّرِيعَةِ ، وَيَجْرِي عَلَى مِثَالِ الْفُقَهَاءِ فِي قَوَاعِدِهِمْ : فِلَاعِمَالِ الدَّلِيلَيْنِ حَيْثُئِذٍ - وَلَوْ
مِنْ وَجْهِ - أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا^(٤) .

وَلِإِنَّ لَنَا فِي بَابِ قَوَاعِدِ اسْتِنْبَاطِ لِلْأَحْكَامِ مَا يَكْفِي الْمُجْتَهِدَ الْحَصِيفَ عَلَى
هَذَا الْجَمْعِ بِيُسْرٍ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، وَمِنْ أَهَمِّ تَلَكُمِ الْقَوَاعِدِ : بِنَاءُ الْعَامِّ عَلَى

(١) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص/١٦٢) ، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (١/٢٧٢) .

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٨١) .

(٣) أخرجه البخاري (ك: فرض الخمس ، باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس ،
رقم: ٣١٣٩) .

(٤) انظر «الإحكام» لابن حزم (١/١٦١) ، و«التمهيد» للإسني (ص/٤٠٩) .

الخاص، والمُطلَقِ على المُقَيَّد، وعليه حَمَلَ الفقهاء لكثيرٍ من السُّنَنِ القَوْلِيَّةِ العامَّةِ على سُنَنِ فَعْلِيَّةٍ تُخَصِّصُهَا أو تُقَيِّدُهَا^(١).

يقول صاحبُ نظم «المَراقي»^(٢):

فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفَعْلٍ مُخَصَّصٍ إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصًّا
فَفِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ يَنْدَرِجُ الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ادَّعَى (الْبَحِيرِيُّ) تَعَارُضَهُمَا!
وذلك:

أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» مِنَ الْقَوْلِ الْعَامِّ الَّذِي خَصَّصَهُ فَعْلُهُ ﷺ، وَفَعْلُ صَحَابَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَدْ «زَوَّجَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَتَهُ صَغِيرَةً»^(٣).

لِتَعْلَمَ أَنَّ عَمُومَ حَدِيثِ الْأَمْرِ بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي كُلِّ بِكْرٍ إِلَّا فِي الصَّغِيرَةِ ذَاتِ الْأَبِّ، إِذْ جَائِزٌ لَابِيهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا وَلَوْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَائِهَا، فَإِنَّ الصَّغِيرَةَ لَا عِبَارَةَ لَهَا وَلَا إِذْنٌ لِمِثْلِهَا^(٤)، وَالِاسْتِثْنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعَاقِلِ الْبَالِغِ، وَأُنِيطَ اخْتِيَارُ الْكُفْرِ لَهَا بِأَبِيهَا لِمَزِيدِ عَقْلِهِ وَشَفَقَتِهِ عَلَيْهَا.

وهذا حَكْمٌ مُسْتَنْبَطٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ نَفْسِ قِصَّةِ زَوَاجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ دَلَائِلَ أُخْرَى.

يقول الحَطَّابِيُّ بَعْدَ سَوْقِهِ لِحَدِيثِهَا فِي ذَلِكَ: «فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْبِكْرَ الَّتِي أُمِرَ بِاسْتِثْنَائِهَا فِي النِّكَاحِ، إِنَّمَا هِيَ الْبَالِغُ دُونَ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِذْنِ مَنْ لَمْ تَكُنْ بِالْعَا، وَلَا اعْتِبَارَ بِرِضَاهَا وَلَا بِسَخِطِهَا»^(٥).

(١) انظر «المذهب في أصول الفقه المقارن» (١٥٩٦/٤).

(٢) انظر «نشر البنود في شرح مراقي السعود» (٢١/٢)، و«مراقي السعود» منظومة الفقه في أصول الفقه، لصاحبها عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنيطي (ت ١٢٣٥هـ)، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٦٥/٤).

(٣) «الأمم» للشافعي (١١٨/٩).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٩١/٩).

(٥) «معالم السنن» (٢١٣/٣).

فهذا ما نُقِلَ عليه الإجماع، وجُعِلَ مِنْ مُسْتَنَدَاتِهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا؛
 كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْبِكْرَ الَّذِي أُمِرْنَا بِاسْتِنْدَانِهَا:
 الْبَالِغُ، إِذْ لَا مَعْنَى لَاسْتِنْدَانٍ مَنْ لَا إِذْنَ لَهَا مِنَ الصَّغَارِ، إِذْ سَكُوتُهَا وَسَخْطُهَا
 سَوَاءٌ . . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْأَبِ ابْنَتَهُ الْبِكْرَ الصَّغِيرَةَ جَائِزٌ إِذَا
 زَوَّجَهَا مِنْ كُفْرٍ، . . وَحُجَّتَهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ»^(١).
 وبهذا نكون -بتوفيق من الله تعالى- قد أحمَدنا نيرانَ مَنْ حَاوَلَ إِحْرَاقَ هَذِهِ
 الْحَقِيقَةِ التَّارِيخِيَّةِ بِشُبُهَاتٍ تَمَعَّقِلُهُ، وَكَشَفْنَا زَيْفَ دَعَاوِي جِرْصِهِ عَلَى صُورَةِ
 الرَّسُولِ ﷺ كَيْفَ تَزُولُ إِلَى إِسْقَاطِ الثَّقَةِ فِي أَخْبَارِ شَرِيعَتِهِ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) «الإشراف» لابن المنذر (١٦/٥)، (١٩).

الفصل الثامن

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث «الصّحّاحين» بدعوى أنّها إسرائيليّات

المَبْحَثُ الأوَّلُ

تعريف الروايات الإسرائيلية

الرواية (الإسرائيلية): مُصطلح يُطلق على الأخبارِ المَاضِيَةِ المَروِيَةِ مِن طريقِ بني إسرائيل، المَقْصودُ بِهِمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ فَالْقَيْدُ الْأَخِيرُ يَمْنَعُ التَّمْثِيلَ لِلإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِمَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ نَقْلًا صَحِيحًا، لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِذَا مِنْ قَبِيلِ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ! فَلَا تَدْخُلُ فِي التَّعْرِيفِ كَوْنُهَا إِسْلَامِيَّةً الْمَصْدَرِ.

وَأَغْلَبُ هَذَا الْمَرْوِيِّ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ هُوَ مِنْ أَسْفَارِ الْيَهُودِ، أَمَّا الْمَرْوِيُّ عَنْ النَّصَارَى فَقَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عِنْدَ الْيَهُودِ، لظَهْوِ أَمْرِ هَؤُلَاءِ، وَشِدَّةِ اخْتِلَاطِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ^(١).

ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ مَنْ عَدَّ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ كُلِّ مَا دَسَّه أَعْدَاءُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ مِنْ أَخْبَارٍ زَائِفَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَصْلٌ فِي مَصْدَرِ كِتَابِي قَدِيمٍ، وَإِنَّمَا هِيَ أَخْبَارٌ صَنَعُوهَا بِسُوءِ طَوَيَّةٍ، لِيُفْسِدُوا بِهَا عَقَائِدَ الْمُسْلِمِينَ^(٢).

(١) وَلَا جُلْ ذَا نَحْنُ (مُحَمَّدُ أَبُو شَهْبَةَ) فِي كِتَابِهِ «الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَوْضُوعَاتِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ» (ص/١٣-١٤) إِلَى تَرْكِيزِ تَعْرِيفِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِي مَعَارِفِ الْيَهُودِ دُونَ غَيْرِهِمْ، بَلْ عُدَّ إِدْخَالَ مَعَارِفِ النَّصَارَى فِي التَّعْرِيفِ نَوْعَ تَوْشِيْعٍ مِنْ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِبِ فِي التَّعْرِيفِ فَحَسْبُ.

(٢) «الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ» لِمُحَمَّدِ حَسَنِ الدَّهْمِيِّ (ص/١٩-٢٠)، وَمِثْلُ بَقْصَةِ الْغُرَانِيقِ، وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا أَوْسَعُ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ «التَّفْسِيرِ وَالْمَفْسُورُونَ» (١/١٦٦-١٦٩)، وَاسْتَفَادَهُ مِنْهُ مُحَمَّدُ أَبُو شَهْبَةَ فِي كِتَابِهِ «الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَوْضُوعَاتِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ» (ص/١٢-١٤).

يَتَقَدَّمُ القائلين بهذا (محمود أبو ريّة)^(١) و(صالح أبو بكر)^(٢)؛ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذلك بما يَزُودُهُ أماراتٌ مُنكَرَةٌ في المتنِ تكشفُ لهم مصدره اليهوديَّ - فيما يزعمون - في اختلاقها .

ولا ريبَ أنَّ هذا الرَّأيَ تَوَسَّعَ غيرَ جيِّدٍ في معنى الإسرائيلياتِ ، ولم أقف على مَنْ قال به مِنْ أهلِ العلمِ المُعتبرينَ ، ولا نَسَبَهُ مَنْ قال به إلى سَلَفٍ^(٣) ؛ بصرفِ النَّظَرِ عن وَهائِ ما يَعُدُّونه أمارَةً على نكارةِ المتنِ واختلافه .

وقد وُجِدَ من أدخَلَ في مفهوم الإسرائيلياتِ كُلِّ ما تَطَرَّقَ إلى التَّفْسِيرِ والحديثِ مِنْ أساطيرٍ منسوبةٍ في أصلِ روايتها إلى غيرِ المصدِّرينَ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ! «اليلْحَقْ بها ما هو عَرَبِيٌّ الأَصْلُ أيضًا ، مثل بعضِ القِصَاصينَ اللَّذِينَ تَأَثَّرُوا بطريقةِ أهلِ الكتابِ ، فَرَوَوْا قِصَصًا ليس مصدرها أهلُ الكتابِ ، لكن لا تَخْرُجْ بمعانيها مِنْ مادَّةِ الإسرائيلياتِ ، بل رُبَّمَا وَضَعُوا بَعْضُهَا وَضْعًا»^(٤) .

وفي هذا الرَّأيِ كسادٌ كسابقه ؛ إذ ثَمَّةُ فَرْقٍ بَيْنَ ما يَرويهِ أَهْلُ الكتابِ أَنفُسُهُمْ ، وما وَضَعَهُ عَلَيْهِمُ الوَضَّاعُونَ بعدهم ! هذا أَثْمِيلٌ إلى حُكْمِ الخُرافَةِ ، قد انتفت عنه المَصَدْرِيَّةُ الإسرائِيلِيَّةُ المَطْلُوبَةُ في التَّعْرِيفِ .

(١) انظر «أضواء على السنة المحمدية» له (ص/١٥٤) .

(٢) في كتابه «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» ، فكثيرًا ما يطلق عبارات توحى بأن الإسرائيليات موضوعات دسها اليهود لخدمة مصالحهم وهم الإسلام ، انظر مثلاً (ص/١٠ ، ١٢ ، ١٢٣ ، ١٦٧) .

(٣) انظر «تفسير القرآن بالإسرائيليات ، نظرة نقويمية» لمساعد الطيار (ص/١٦) .

(٤) «كعب الأحبار وأثره في التفسير» لخليل إلياس (ص/١٠٧) .

المبحث الثاني

الدَّعاوي المُعاصرة لاشتمال «الصَّحاحين» على إسرائيليات

ظَهَرَتْ دَعْوَى تَسْرُبِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَى الدِّينِ واختلاطها بالأحاديث النَّبَوِيَّةِ فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ مِنْ عَمْرِ الإِسْلَامِ، عَلَى يَدِ بَعْضِ رُؤُوسِ التَّجَهُُّمِ، وَالَّذِينَ حَسَدُوا كُلَّ فِرْيَةٍ يَرْمُونُ بِهَا هَدْمَ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ كَانَتْهَا مَهْمُ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بِنَسْبَةِ مَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ مَعَارِفِ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَلَعَلَّ مُقَدِّمَهُمْ فِي هَذِهِ الْجَرَاةِ الْمَقِيتَةِ بِشَرِّ الْمُرْسِي (ت ٢١٨هـ)، حَيْثُ كَانَ يُعْلِنُ بِهَذَا فِي مُنَازَرَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ يَمُنُّ بِإِلَالِي أَنْ يَجِدَ شَيْئًا يُعْفِيهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنْ سُنَّةٍ قَائِمَةٍ، إِلَّا أَسْرَعَ يُلَوِّحُ بِهِ فِي وَجْهِ مُنَازِرَتِهِ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا يَكْبَهُ عَلَى مَنْخَرَتِهِ فِي أَوْحَالِ الرَّذَقَةِ!

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْبَلِيَّةِ عَلَيْهِ، يَقُولُ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ (ت ٢٨٠هـ) فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَيْهِ طَعَنَهُ فِي السُّنَنِ بِمَحْضِ الْهَوَى: «... وَكَذَلِكَ ادَّعَيْتَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه، وَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَوَايَةً عَنْهُ، مَعْرُوفًا بِذَلِكَ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَرَوِيهَا لِلنَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم! فَكَانَ يُقَالُ لَهُ: لَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّامِلَتَيْنِ...» (١).

وَقَدْ انْبَسَتْ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى قَنَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ، مَهْجُورًا فِيهِمْ دُهْورًا مِنَ الزَّمَنِ؛ حَتَّى جَاءَ بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ فَأَرْجَعُوا كَثِيرًا مِنَ الْآيَاتِ

(١) «نقض عثمان بن سعيد على المرسي الجهمي العنيد» (ص/ ٣٦٧).

والأحاديث إلى التراث الكتابي -زعموا- كي يخلصوا إلى أن الإسلام ما هو إلا اختراع من محمد ﷺ، وأنه استقى خليط معارفه من صحف أهل الكتاب وتشريعاتهم.

ففي نهاية القرن السابع عشر الميلادي، أخرج المستشرق (هريلو Herbelot) (ت ١٦٩٥م)^(١) بحثاً، زعم فيه أن جملة الأحاديث التي في «الكتب الستة» و«الموطأ» وغيرها من كتب السنن مُقتبسة من «التلمود» إلى درجة كبير، وأن الشريعة المحمدية مُستقاة منها بواسطة اليهود الذين دخلوا في الإسلام، ثم توسعت فيما بعد إلى الاستقاء من عدّة ديانات وحضارات كانت على صلة بجزيرة العرب.

ثم صار (هريلو) ملهمًا لمن جاء بعده في تقسيم حقول الدراسات الشرقية بصورة موضوعية، والتركيز على حقل السنة النبوية تشكيكاً في صحة أحاديثها، بالكشف عمّا أسماه بـ «المادّة الأصلية للحديث»^(٢).

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (جولدزيهر): «هناك جُمْل أُخذت من العهد القديم، والعهد الجديد، وأقوال الرّبانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود، كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق (الحديث)، حتّى لفظ (أبونا) لم يُعدَم مكانه في الحديث المُعترف به!»

وبهذا أصبحت ملئًا خاصًا للإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر تلك الأشياء البعيدة عنه . . حتّى إذا ما نظرنا إلى الموادّ المعدودة في الحديث، ونظرنا إلى الأدب الديني اليهودي، فإننا نستطيع أن نعثر على قسم كبير دخل الأدب الديني الإسلامي من هذه المصادر اليهودية»^(٣).

(١) مستشرق فرنسي، صاحب «المكتبة الشرقية»، وهي دائرة معارف عن الشرق نُشرت عام (١٧٣٨م)، انظر «موسوعة المستشرقين» للبدوي (ص/٦٠٣).

(٢) «موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية» لأكرم العمري (ص/٧٠-٧١).

(٣) «العقيدة والشريعة» (ص/٥١-٥٢).

لقد تَلَفَّت طوائف من المَـبْهُورين بهؤلاءِ المستشرقين من أصحابِ
الاتِّجاهاتِ الفكريةِ المنحرفةِ هذه الشُّبهةَ، وراحوا يطعنونَ بها في خِصَرِ كُلِّ
حديثٍ لم يُرقِّهم منه في «الصَّحَّيحين» بخاصَّة.

فهذا (صالح أبو بكر)، قد فجَّع المصريِّين بكتابٍ سوَّده باسم «الأضواء
القرآنيَّة في اكتساحِ الأحاديثِ الإسرائيليَّة وتطهير البخاريِّ منها»، يزعم فيه
اكتشاف (مائة وعشرين) حديثًا مكذوبًا دَسَّها اليهود في الحديث وهي في «صحيح
البخاري»، وأنَّ موضوعها طُويِّ لمجرَّد أنَّ البخاريَّ ومسلمًا قد حكما
بصِحَّتِها^(١).

ويقول (جمال البنا) في إحدى بوائقه: «تتناول كتابًا يقولون عنه أصدقُ
كتابٍ بعد كتاب الله، ووَصَلَ مِنَ الشُّهرةِ أَنْ يحلفَ النَّاسُ به! وهو «صحيح
البخاري».. فالأحاديثُ الَّتِي سنعرِّضُها منه تَنسِمُ بالإسرائيلياتِ، وهي أكثرُ صُورِ
الرَّوْضِ وضوحًا، حتَّى تكاد تقول: خُذوني! ومع هذا فقد صَدَّقَها أَجْيالُ
المسلمين، ودافَعَ عنها جُلُ الفقهاء»^(٢).

ومثله (نيازي) قد زعمَ أنَّ كثيرًا من أحاديثِ «الصَّحَّيحين» مأخوذة من أهل
الكتاب بواسطةِ كعَبِ الأَحبار، بل يرى أنَّ أغلبَ الأحاديثِ النَّبويَّة -منها
الصَّحَّيحيان- أصلُها من التَّوراةِ والإنجيلِ المحرَّفَين!^(٣) مُستشهَدًا على ذلك بقوله:
«لولا أَنِّي دَرَسْتُ التَّوراةَ والإنجيلَ والتَّلْמודَ دراسةً مُستفيضةً، لَمَا كانت عندي
القُدرةُ لمعرفةِ مَصاردها»^(٤).

(١) انظر «السنة المفترى عليها» (ص/٢٨٣).

(٢) جريدة «المصري اليوم» ١٥/٨/٢٠٠٧ عدد ١١٥٨.

(٣) «دين السلطان» (ص/٧١٣).

(٤) «دين السلطان» (ص/٣٠٣)، وهنا ظهر تأثر المؤلف بـ (جولدزيهر)، وبفكرة كتاب «أحجار على رقعة
الشطرنج» لـ (وليام غاي كار) الذي نسب كل أحداث التاريخ لفعل اليهود، وهو من مراجع (نيازي) كما
في «دين السلطان» (ص/١٥٠).

وقد بَلَغَ الحُمو بهذا الرَّجل مَداه! حين زَعَم أنَّ البخاريَّ متقصِّدٌ لإدخال هذه الإسرائيليات في «صحيحه» دون التَّصريح بذلك، لأنَّه «أحبُّ أن يُبْهَنَّا إلى ما يفعلُه المنافقون الحاقِدون في ديننا، ولكنَّ لا حياةَ لِمَن تُنادي!»^(١)

أما (محمَّد حمزة التُّونسي)، فقد ادَّعى على «الصَّحيحين» امتلاءهما بأحاديث خُرافةٍ مختلقةٍ أسهمَ فيها أبو هريرة رضي الله عنه جرَّاء روايته عن كعب الأبحار^(٢)، مُستشهدًا على ذلك بما قاله عَدُوَّان لدودانٍ لأبي هريرة! حيث قال: «يَلِفَت أبو رِيَّة انتباهنا أيضًا في كتابه إلى الأحاديث ذات البنية الأسطورية التي اشتمَل عليها صحيح البخاريِّ ومسلم، والتي اتَّفَق موقفُ أبي رِيَّة منها مع موقف عبد الحسين العاملي»^(٣).

والَّذي يَظهر من سبب نزق هؤلاء بعُقدة الإسرائيليات في زماننا هذا بخاصَّة، وأخذ هذا الموضوع حيًّا كبيرًا من التَّفكير النقدي المُعاصر للتراث الشَّرعي الإسلامي، راجعٌ إلى ثلاثة أمور:

الأوَّل: ما انطبع في ذهن المسلمين من افتراء بني إسرائيل على الأنبياء وإلصاق التُّهم بهم.

الثَّاني: لكثرة ما تُنقل من آثارهم في الأوساط العلميَّة، ودَوْن من مروِّياتهم في مختلف الفنون الشَّرعيَّة، التفسير منها والملاحم على وجه الخصوص^(٤).

الثَّالث: الواقع المُعاصر الَّذي أسلمَ زمامَ قُوَّه لليهود، وظهرهم بمَظهر المُتمكِّن من إعمالٍ مُخطَّطاته في المُجتمعات بدهاء، واختراقٍ الأنظمة الحاكمة، وإذلالهم للأمة الإسلامية في فلسطين وغيرها^(٥).

والله تعالى أعلم.

(١) «دين السلطان» (ص/٣٠٩).

(٢) كعب بن مائع الحميريُّ أبو إسحاق، المعروف بكعب الأبحار: كان من أهل اليمن، فسكن الشام، أدرك النَّبي ﷺ، وأسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ثقة عند المُحدثين، مات في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه، انظر «أعلام النبلاء» (٣/٤٨٩).

(٣) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢٢٦).

(٤) انظر «الحداثة وموقفها من الشَّنة» لحارث فخري (ص/١٦٠).

(٥) انظر «شرح مقدمة التسهيل في التفسير» لمساعد الطيار (ص/١١٩).

المبحث الثالث

أقسام المرويات الإسرائيلية وحكمها

قسم بعض أهل العلم المرويات الإسرائيلية باعتبار التصديق إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق: فذاك صحيح تجوز روايته عنهم، كالذي جاء عندهم من البشارة بالنبي الخاتم ﷺ.

وفي تقرير هذا يقول الخطيب البغدادي: «ما حُفِظَ من أخبار بني إسرائيل وغيرهم من المتقدمين عن رسول رب العالمين، وعن صحابته الأخيار المنتخبين -صلَّى الله عليه وعليهم أجمعين- وعن العلماء من سلف المسلمين: فإن روايته تجوز، ونقله غير محظور»^(١).

ومرويات هذا القسم مع موافقتها لما في شرعنا، لا تنفك عن وصفها بالإسرائيلية باعتبار مصدرها وأصلها، وأرى من نزع عنها هذا الوصف، بدعوى أنه قد تمت أسلمتها بإقرار الشرع لها، فقد أخطأ^(٢).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١١٥/٢).

(٢) كما ذهب إليه الدكتور (آمال الربيع) في كتابها «الإسرائيليات في تفسير الطبري» (ص/٩، ٣٠)، ويظهر أن الباعث لها إلى هذا الرأي الانطباع السيء عند كثير من الناس عن لفظ الإسرائيليات والنفرة منها لتزادها مع معنى الخرافة.

القسم الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه:

كَقَصَصَهُمُ الَّتِي تَطْعَنُ فِي عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، فَمَثُلُ هَذَا الْكُذْبِ لَا يَجُوزُ رَوَايَتُهُ إِلَّا لِبَيَانِ بُطْلَانِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ^(١).

يَدْخُلُ فِي هَذَا النَّهْيِ مَا يَحِيلُهُ الْعَقْلُ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِمْ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بُطْلَانَهُ، وَفِيهَا يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: «إِنَّمَا أَبَاحَ الشَّارِعُ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ فِيمَا قَدْ يُجَوِّزُهُ الْعَقْلُ، فَأَمَّا فِيمَا تُحِيلُهُ الْعُقُولُ، وَيُحْكَمُ فِيهِ بِالْبُطْلَانِ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ كُذْبُهُ: فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ»^(٢).

القسم الثالث: ما هو مَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَا مِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا الثَّانِي: فهذا لَا نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَكْذِبُهُ^(٣).

وَفِي هَذَا الْقِسْمِ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «غَالِبُ هَذَا مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إِلَى أَمْرِ دِينِي، وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عِلْمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا، وَيَأْتِي عَنِ الْمُفَسِّرِينَ خِلَافٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، كَمَا يَذْكُرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَلَوْ كَلِبُهُمْ، وَعِدَّتُهُمْ، وَعَصَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَيْ الشَّجَرِ كَانَتْ، وَأَسْمَاءُ الطَّيُورِ الَّتِي أَحْيَاهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَعْيِينَ الْبَعْضِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنَ الْبَقْرَةِ، وَنَوْعِ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَلَّمَ اللَّهُ مِنْهَا مُوسَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَبْهَمَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ فِي دِينَاهُمْ وَلَا دِينِهِمْ، وَلَكِنْ نَقَلَ الْخِلَافَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ»^(٤).

وَعَلَيْهِ كَانَ الضَّابِطُ فِي قَبُولِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَرَوِيَّاتِ هُوَ أَخْبَارُ شَرْعِنَا، فَمَا وَافَقَهَا قَبْلِنَاهُ، وَمَا خَالَفَهَا رَدَدْنَاهُ، وَمَا لَمْ يَزِدْ فِيهِ إِقْرَارٌ وَلَا نَفْيٌ، فَجَائِزٌ حَكَايَتُهُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِشْهَادِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ، لَا الْإِعْتِقَادِ^(٥).

(١) انظر «القيس» لابن العربي (١١٩٨/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٩٨/٦-٤٩٩).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٢/١).

(٣) «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص/٤٢)، وعنه أخذ ابن كثير هذا التقسيم في مقدمة «تفسير القرآن العظيم» (٩/١).

(٤) «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص/٤٣).

(٥) «مقدمة في أصول التفسير» (ص/٤٢).

وقد أبدع (د. خليل إلياس) في كتابه «كعب الأخبار وأثره في التفسير» (ص/١٤٢-١٥٢) تفصيلًا =

وصريح في هذا القسم حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»^(١)، وقوله ﷺ: «حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢).
فقد أجاز ﷺ التّحديث عن أهل الكتاب، ولم يُنكر ذلك أو يذكر له شرطاً، بل أمر بالتّوقّف فيما يحكون، وعلى العلم بهذا فتاً من السّلف في علم التّفسير وغيره^(٣)، وعملهم هذا هو الموافق لجواز التّحديث الذي بيّنته مثل تلك الأحاديث النبوية، بالشرط الذي تقدّم.

= آخر في حكم رواية الأسرانيّات، توصّل فيه إلى عدم حصره في المنع والإباحة فقط، بل هي دائرة مع الأحكام الفقهيّة الخمسة، فالوجوب عند مجادلهم بما يقيم عليهم الحجة من مروياتهم، والتّذب إذا كانت موافقة للشرح، والإباحة إذا لم يعلم ما يكذبها ولا ما يصدقها، والكرهية فيما ليس فيه فائدة، والحرمة إذا كانت تخالف شرعنا، وضرب لذلك عدة أمثلة، وهذا تقسيم باعتبارات أخرى لا تنحصر بمجرد الضابط الذي عليه تقسيم ابن تيمية، وهو جيّد لا أعلم من سبقه إليه.

(١) أخرجه البخاري (ك: التفسير، باب قوله تعالى: (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)، برقم: ٤٤٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: ٣٤٦١).

(٣) انظر «تفسير القرآن بالإسرائيليات»، نظرة تفويجية لمساعد الطيار (ص/٣١).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَوْقِفُ الصَّحَابَةِ مِنْ رِوَايَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

رواية الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب قليلٌ جدًا مقارنةً برواية التابعين وأتباعهم، وروايتهم رضي الله عنهم كانت في الأخبارِ والقُصص ونحوها، لا في العقائد والأحكام، وهم في ذلك من أعلم الناس بتمييز عَثِّ أخبارهم من سَمِينها^(١).

مثَّلهم في ذلك «كَمَثَلِ رَجُلٍ أَمِينٍ، أَرَادَ أَنْ يُطْلِعَكَ عَلَى كِتَابٍ مُؤَلَّفٍ بِغَيْرِ لِسَانِكَ، فترَجَّمَه إلى لغةٍ تفهمُها، لِيُعَرَفَ مَا فِيهِ إِنْ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا، وَالصُّدُقُ أَوْ الْكُذِبُ حِينَئِذٍ يُضَافُ إِلَى الْكِتَابِ، لَا إِلَى النَّاقِلِ، فَلَيْسَ أَمْثَالُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَمْرٍو، بِالْقَاصِرِينَ عَنْ تَمْيِيزِ الْخَبِيثِ مِنَ الطَّيِّبِ، حَتَّى يُقَالَ أَنَّ نَقْلَهَا إِلَيْهِمْ يُشَوِّشُ عَلَى أَفْكَارِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ»^(٢).

وما رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِمَّا قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّكْيِيرُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مُطْلَقًا: فَإِنَّمَا أَلَّا يَكُونَ ثَابِتًا عَنْهُمْ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ^(٣)، أَوْ يُحْمَلُ نَهْيُهُمْ عَلَى مَنْ

(١) انظر بحثًا للماجستير في جامعة أم القرى لـ (نور بنت محمد باصمِد) بعنوان: «موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات في التفسير»، خلصت فيه الباحثة إلى هذه النتيجة من خلال دراسة نماذج من مرويات أكثر من عشرين صحابيًا للإسرائيليات.

(٢) «الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٨٦).

(٣) كالأثر الذي يُروى عن عائشة رضي الله عنها. في امتناعها عن قبول هدية ظنَّتها من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بدعوى أنه يتبع الكتب الأولى، وهي رواية ساقطة الإسناد، فلا تثبت عنها، وقد أخرجها أبو القاسم الكعبي البلخي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (١/١٩٣)، وكان داعية إلى الاعتزال، شديد الخطأ من =

يُكْثِرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخَافُ الْخَلَطَ عَنْهُ، أَوِ الْعَلَطَ مِنْهُ^(١)؛ أَوْ عَلَى مَنْ يَسْتَهْدِي بِمَا عَنْدهُمْ، أَوْ يُكْثِرُ الرَّجُوعَ إِلَيْهِمْ، أَوْ يُصَدِّقُهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ^(٢)، أَوْ عَلَى مَنْ يُخَافُ أَنْ تَعْلَقَ فِي نَفْسِهِ شُبُهَةٌ مِنْ أَبَاطِيلِهِمْ لِعَدَمِ رُسُوخِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٣)

فَخَوْفًا مِنْ وَقُوعِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ، شَدَّدَ عَمْرٌ رضي الله عنه عَلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي نَهْيِهِ لَهُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْ صُحُفِ أَهْلِ الْكِتَابِ -مَعَ صَدَقِهِ عَنْده- بِقَوْلِهِ: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرْدَةِ!»^(٤).

يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرٍ رضي الله عنه عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا»^(٥).

= أَمَلِ السُّنَّةِ، لَهُ كِتَابٌ «الظُّلَمُ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ» اشْتَمَلَ عَلَى الْغَضِّ مِنْ أَكَابِرِهِمْ، وَتَبِعَ مِثَالَهُمْ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ عَنْ صَحَّةِ أَمٍّ لَا، وَسِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ قَادِحًا أَمْ غَيْرَ قَادِحٍ، وَقَدْ كَانَ جَعْفَرُ الْمُسْتَفْغَرِيِّ لَا يَسْتَحْجِزُ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، انْظُرْ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (٣٥٥/٧)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حِجْرٍ (٤٢٩/٤).

(١) وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَهْدِيدُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي قَوْلِهِ: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرْدَةِ»، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٣٧١/١١): «وَهَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ أَحَادِيثِ الرُّخَصِ، أَوْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيثِ رُبَّمَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِهِ بَعْضُ الْخَلَطِ أَوْ الْخَطَا فَيَحْمِلُهَا النَّاسُ عَنْهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ».

(٢) «شَرْحُ مَقْدَمَةٍ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ» لِمُسَاعِدِ الطَّيَّارِ (ص/١٥٥-١٥٦).

(٣) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حِجْرٍ (٣٧٤/١١)، وَ«الْحَدِيثُ وَالْمَحْدُوثُونَ» لِمُحَمَّدِ أَبِي زُهَوٍ (ص/١٩٠)، وَ«الْمَقْدَمَاتُ الْأَسَاسِيَّاتُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيدِ (ص/٣٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (ص/٥٤٤)، وَعَنْهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقٍ» (١٧٢/٥٠).

(٥) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٣٧١/١١).

المبحث الخامس

موقف أهل الحديث من الإسرائيليات

لم يكن غائبًا عن المُحدثين رواية بعض الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب شيئًا من أخبار الأمم الماضية، فساروا إزاء هذه الحقيقة على نهج علمي صارم يُحيل اختلاط شيء من تلك المرويات بأخبار السنة، فهم أعلم الناس بأن الإسرائيليات -ولا سيما المكذوب والباطل منها- لو وقفت بها عند قائلها، لكان الأمر عندهم محتتملاً.

لكن الشناعة وكبر الإثم في أن بعض الزنادقة والوَصَّاعين وضَعَفَاء الإيمان أو الحفِظ قد رَفَعُوا هذه الإسرائيليات إلى المَعصوم، ونَسَبوها إليه من حكايته! وهنا يكون الضَّرَرُ الفاحشُ والجناية الكبرى على الإسلام والتَّجَنِّي الآثم على النَّبي ﷺ؛ فَإِنَّ نَسْبَةَ الْغَلَطِ أو الخطأ أو الكذب إلى الرَّاي -أيًا كان- أهونُ بكثيرٍ من نسبة ذلك إلى النَّبي ﷺ ^(١).

ولقد بَلَغَ مِنْ تحوُّط أئمَّة الحديث في صَوْنِ سُنَّة نَبِيِّهم ﷺ أَنْ ضبطوا مبحث قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه، فاشتروا ليقبل في حكم الرفع: أن لا يكون قائله مِمَّنْ حُرِفَ بالأخذ عن أهل الكتاب؛ ذلك لأنَّ إخباره بما لا مجال للرأي فيه -كالمُغَيَّبات ونحوها- يقتضي مُخْبِرًا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه

(١) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لمحمد أبو شهبة (ص/٩٤).

يَقْتَضِي مُوقِفًا لِلْقَائِلِ بِهِ، وَلَا مُوقِفَ لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ بَعْضٍ مَن يُخْبِرُ عَنِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ!

فلهذا وَقَعَ الاحْتِرَازُ تَفَادِيًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

يقول ابن حجرٍ في معرضِ حديثه عن تفسيرِ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ: «.. إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ الْمُفَسِّرُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ مَن عُرِفَ بِالنَّظَرِ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، كَمُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ، وَكَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ .. فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حُكْمُ مَا يُخْبِرُ بِهِ - مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ مَنَّا ذِكْرَهَا - الرَّفْعُ، لِقُوَّةِ الْإِحْتِمَالِ»^(١).

فإذا كَانَ الْمُحَدِّثُونَ يَحْتَاطُونَ فِي رِوَايَةِ خَبَرٍ عَنْ صَحَابِيٍّ فِيهِ شُبْهَةٌ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، إِذَا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَلَّا يَدْخُلَ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ فَرَزُهُمْ وَتَشْدِيدُهُمْ عَلَى رِوَايَةِ إِسْرَائِيلِيَّةٍ صَرِيحَةٍ لَا تَحْتَمِلُ، يَرُويَهَا مَنْ دُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالْذِّينِ؟! لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَحَاطُوا فِي ذَلِكَ وَأَشَدَّ تَحْقِيقًا فِي النَّقْدِ.

وهم - عَلَى كُلِّ حَالٍ - مُقِلُّونَ مِنْ رِوَايَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَمْ يُؤَرِّدُوا لَهُمْ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ إِلَّا التَّزَرَ الْبَسِيرَ، مُقَارَنَةً بِمَا نَرَاهُ - مِثْلًا - فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ أَوْ التَّارِيخِ.

فهذا كَعْبُ الْأَحْبَارِ، وَهُوَ أَشْهُرُ رَاوٍ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مِنَ التَّابِعِينَ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، لَمْ يَذْكُرْهُ الْبَخَارِيُّ إِلَّا عَرَضًا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ «صَحِيحِهِ»! وَثَلَاثَةٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِالتَّضْمِينِ!

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٥٣٢-٥٣٣).

قلت: وشرط ذلك أن يكون كلامُ الصَّحَابِيِّ فِيهِ شُبْهَةٌ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، فَلَا يُرَدُّ لِمُجَرَّدِ أَنْ رَاوِيَهُ أَخَذَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَخَسِبَ، وَأَلَّا جَازَ التَّوَقُّفُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الْعَنِيَّةِ الَّتِي رَاوَاهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ، لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ! وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَقٍّ، وَعَمَلُ الْعُلَمَاءِ جَارٍ عَلَى خِلَافِ هَذَا.

ومروياته بمجموعها لا تتجاوز تسع روايات في الكتب الستة جمعاء، وما صَحَّ عنه من الإسرائيليات في التفسير لا يتجاوز عشر روايات فقط!^(١)
 ويليهِ في الشهرة وهب بن مُنبّه^(٢)، وقد أخرج له أصحابُ الكتب الستة مع مُسنِدِ أحمد، وسُنن الدارمي في التفسير وغيره، ما مجموعهُ: أربعون روايةً بالمُكرَّر، منها سبعٌ وعشرون مرفوعة، وثلاث عشرة موقوفة، ليس فيها ما يُخالف أصولُ الدين بفضل الله، مع ما لها من مُتابعات وشواهد^(٣).

(١) انظر «كعب الأحبار وأثره في التفسير» لخليل إلياس (ص/١٥٦).

(٢) وهب بن مُنبّه الأبنائوي الصنعاني الدماري، أبو عبد الله: كثير الإخبار عن الكتب القديمة، عالم بالإسرائيليات، ثقة من الثابطين، أصله من أبناء الفرس الذين بقى بهم كسرى إلى اليمن، وُلد ومات بصنعاء، وولاه عمر بن عبد العزيز قضاءها، انظر «أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٣) وهذا في عدِّ علوي بن حامد في بحثه للدكتوراه «مرويات وهب بن منبه في الكتب الخمسة ومسندي أحمد والدارمي» (ص/٣٤، ١١١).

المبحث (الساوس)

مسالك المعاصرين في دعوى
اشتغال الصحيحين على الإسرائيليات

المَطْلَبُ الأوَّلُ

المَسْئَلَةُ الإسْنَادِيَّةُ لدَعْوَى احتواءِ «الصَّحِيحِينَ» على إِسْرَائِيلِيَّاتٍ، ونَقْضُهُ

يَدَّعِي من يجهل منهجَ المُحدِّثين في نقدِ الأخبار:

أَنَّ بعضَ اليهودِ لَمَّا غُلِبُوا وظَهَرَ أمرُ المسلمين عليهم، لم يجدوا بُدًّا مِنْ أَنْ يَتَظاهروا بالإسلام، ويخفوا كيدهم به، ككعبِ الأَحْبَارِ، وَوَهْبِ بْنِ مَنْبُهٍ، وعبدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ عليه السلام، فَخَدَعُوا النَّاسَ بما تظاهروا به.

فَلَمَّا رَأَوْا عنايةَ المسلمين بالقرآنِ بالغَةِ، واستحالةَ الزِّيَادَةِ فيه أو التَّقْصَانِ، انصرفوا إلى السُّنَنِ، «فافتروا ما شاؤوا أَنْ يفتروا عليه أَحاديثَ لم تُصَدَّرْ عنه عليه السلام، . . ويسرَّ عليهم كيدهم أَنْ وَجَدُوا الصَّحَابَةَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ في معرفةِ ما لَا يَعْلَمُونَ مِنْ أُمُورِ الْعَالَمِ الْمَاضِيَةِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَخَذَ أُولَئِكَ الْأَحْبَارُ يَبْثُونَ فِي الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ أَكَاذِبَ وَتُرَاهَات، يَزْعُمُونَ مَرَّةً أَنَّهَا مِنْ كِتَابِهِمْ، أَوْ مِنْ مَكُونٍ عَلَيْهِمْ، وَيَدَّعُونَ أُخْرَى أَنَّهَا مِمَّا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ مُفْتَرِيَاتِهِمْ.

وَأَتَى لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَفْطِنُوا لتمييزِ الصِّدْقِ مِنَ الْكُذْبِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ؟ وَهَمٌّ مِنْ نَاحِيَةٍ لَا يَعْرِفُونَ الْعِبْرَانِيَّةَ الَّتِي هِيَ لُغَةُ كُتُبِهِمْ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى كَانُوا أَقْلًا مِنْهُمْ

دهاء وأضعف مكرًا؟! وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب، وتلقَى الصَّحابة
ومن تبعهم كلٌّ ما يُلقيه هؤلاء الذُّهاة بغير نقدٍ أو تمحيصٍ^(١).

كذا قال أبو رية! وحاصلُ شُبْهِهِ تَرَكُّزٌ في اثنتين:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: دَسُّ مُسْلِمَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ مَكْرِ
وُخْدِيعَةٍ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الرُّوَاةِ خَلَطُوا
الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالْأَحَادِيثِ.

نعالج كلَّ شُبْهَةٍ مِنْهُمَا فِي مَبَاحِثٍ مُسْتَقْلَةٍ، فنقول بتوفيق الله:

(١) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨-١٢٠ ط٦).

الفرع الأول

دفع دعوى دسّ مُسلمة أهل الكتابِ الإسرائيليّاتِ في الحديثِ

أمّا دعوى المُعترضِ في شبهته الأولى، فجوابُها أن يُقال: أنّه تزييفٌ منه مَشِينٌ للتّاريخ! وتَقوُّلٌ على الصّحابة رضي الله عنهم ما لم يفعلوه، وازدراءٌ لمكانتهم في الدّين والعقل.

فإنّ النّاس حين دَخَلوا -بِشَتَّى أُمَمِهِمْ واختلافِ مِلَلِهِمْ- في دينِ الله أفواجا، وكان كثيرٌ منهم من أهلِ الكتابِ، كنصارى الشّام، ويهود المدينة واليمن؛ منهم من أدرك النّبي صلى الله عليه وآله، فحَسُن إسلامُه، وانخرط في سبيلِ الصّحابة رضي الله عنهم، منهم عبد الله بن سلام، وتَمِيم الدّاري.

ومنهم من أدرك الصّحابة أو من دونهم: اشتغلوا بأخذِ علومِ الكتابِ والسّنة عنهم، وأخذَ بعضُ الصّحابة عنهم تاريخَ الأوّلين، وأخبرَهم ممّا ورثوه من صحائفِ أسلافهم.

ولم يَكُنْ إذَاكَ إسلامٌ هؤلاء ولا ما يُحدّثون به مَثَارَ رَيْبٍ وَتَوَجُّسٍ عند مَنْ عاصروهم من عموّم المسلمين وعُلمائهم، ولا عند مَنْ جاء بعدهم من أئمّة العلم والدّين، بل كانوا مُوثّقين في حديثهم، عُدولاً في دينهم، إلّا من أبان منهم عن سوءِ طَوَيْتِه وجُرْمِ فِعالِه، كعبدِ الله بن سَبَأ اليهودي، لم يَلْبِسُوا أنْ أَمْسَكَ الصّحابة من أفوائهم يُحدّثون النّاس شرّهم، ويشرّدون بَقَمَعِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ.

إلى أن جاءنا في هذه العقود النّجاسات! مَنْ صارَ شُغله إثارةُ الشُّكوكِ في مُسلمةِ أهلِ الكتابِ مِن رِوايةِ الحديثِ بِخاصّةٍ، وَزَرعِ بذورِ الشُّبهِ في عقولِ النَّاشئةِ المُتَنَفِّئةِ مِنَ المُسلمينَ؛ فلقد أَتَمَّهُم المُستشرقون بِالكَذِبِ على ذُوقِ العلماءِ! وَتَبِعَهُم أَذُنابُهُم مِن بَعْضِ كُتّابِ العَصْرِ، إِذ حَمَلُوهُم تُهْمَةَ الدَّسِ فِي الدِّينِ خُرَافَاتِ الأَقْدَمينَ، وَحَبَكَ أَكاذيبَ على سُنَّةِ الصَّادِقِ الأَمينِ.

وقد بَلَغتِ القِحَةُ ببَعْضِهِم مَبْلَغًا عَظِيمًا تَجَرَّؤُوا بِهَا على الطَّعَنِ فِي اثْنينِ مِنَ أَهْلِ الكِتَابِ مِمَّنْ أَسْلَمُوا على يَدِ النَّبِيِّ ﷺ: عبد الله بن سَلام ﷺ، وَتَمِيمُ الدَّارِي ﷺ، فَاتَّهَمُوهُمَا بِالاحتِيالِ على المُسلمينَ «بما أَظهروه مِن كاذِبِ الوَرعِ وَالتَّقوى» .. وَذلكَ بِأَن دَسَّوا إلى أَصولِ الإسلامِ الَّتِي قامَ عليها ما يَريدونَ مِنَ أساطيرِ وَخرافاتٍ، وَأوهامٍ وَتَرَهاتٍ، لِكَي تَهَيَّيَ هَذِهِ الأَصُولُ وَتَضُمَّ^(١).

فَلِإِن كانَ هَذانِ الصَّحَابيانِ قَدْ احتالا على المُسلمينَ فِي دَعْوَى إِسلامِهِما، لَتَوْهينِ الدِّينَ -زَعَمُوا-، فَهَلْ انْطَلَتِ جِلَّتُهُما وَنِفاقُهُما على النَّبِيِّ ﷺ طُولَ تِلْكَ السَّنينَ؟ حَتَّى أَقْرَ بِفَضْلِهِما وَتَصَدِيقِهِما بِوَحْيِ مِن رَبِّ العالَمينَ؟! وَانْطَلَى أَمْرُهُم على الصَّحابةِ بَعْدَهُ أَجمَعينَ؟!!

إِنَّهُ -والله- لا يُسَيِّءُ الظَّنُّ بِهِذَيْنِ «إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُكْذِبٌ لِلهِ وَرَسُولِهِ»^(٢)؛ فلا داعِيَ لِلإِطالَةِ فِي الدُّبِّ عَنْهُما ذاكَ التَّشْغيبِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ صُحْبَتُهُما وَاسْتَقَرَّ فَضْلُهُما عِنْدَ سائِرِ المُؤْمِنينَ.

ثُمَّ لَمْ تَنْلِ تِلْكَ التُّهْمُ العُضالُ أَحَدًا مِمَّنْ أَسْلَمَ مِنَ أَهْلِ الكِتَابِ مِن بَعْدِ هَذيْنِ كَمَا نالَتْ كَعْبَ الأَحْبارِ^(٣)

(١) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨) بتصرف يسير، وانظر (ص/١٥٥) منه، وكذا «أضواء الصّحّاحين» لصّادق النّجّمي (ص/٢٢٧)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني الإمامي (ص/٢٩٦).

(٢) «الأنوار الكاشفة» للمعلّمي (ص/٩٧).

(٣) هو أبو إسحاق كعب بن مّاتع الحميري، المعروف بكعب الأَحْبار، وأصله من يهود اليمن، والمشهور أن إسلامه كان في خلافة عمر بن الخطّاب، وبعد إسلامه انتقل إلى المدينة، ثم انتقل في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها، إلى أن مات بحمص سنة (٣٢هـ)، روى عن النبي ﷺ مرّاتًا، وعن عمر وصهيب =

ووهب بن مُنبّه^(١)؛ كونهما أشهرَ مَنْ حَدَّثَ مِنْهُم عن الأقدمين، وأكثرَ مَنْ سِيقَتْ أقوالهم في كُتُبِ التفسير والحديث، فشملهما ذلك الحكم الاستشراقي الظالم، وطفق المفتونون بهم يكيلونهما قناطير اللعن، ويرمونهما بسهام الطعن، يلزقون بهما كل ما استبحوه من الحديث، أو استنكروه من المرويات، وهم لا يقتضون يُمثلون بهما في معرض التحذير من كيد الأعادي بالإسلام، والتباكي على ما دسَّوه في الرواية من معائب وأوهام.

فتناول الكتاب الناقمون على كُتُب الأخبار هذا التابعي بكثيرٍ من الإسهاب والتفصيل، حتى عدَّوه زنديقاً قد حَقَّنَ الدِّينَ بِإِثْرِ الخرافة والتضليل! متلاعباً في ذلك بالصَّحابة ثُمَّ تابعيهم بإحسان، إلى أن مرَّ الله عليهم باكتشاف كذبه في هذه الأعصر المتأخرة!

وقد كان (رشيد رضا) -للاسف- أطول هؤلاء الكتاب المعاصرين نفساً في الطعن بكعب الأحبار، قد أسأل في ظُلُمه الكثير من المداد، سواء في «تفسيره»^(٢) أو في مجلته «المنار»^(٣)، ولو جُمِعَ كلامه فيه لوحده ما وسَّعَه سيفرٌ واحد! فلذا انكبَّ الطاعنون في كعب بعده يستشهدون بكلامه فيه والإشادة به، قد جعلوا ذلك مطيةً لرمي أهل الحديث بالعقلة وتبخيس كلامهم في الرواة؛ كما تراه

= وعائشة، وروى عنه معاوية، وابن عباس، وأبو هريرة، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٩/٢٤).

(١) وقد وُلِدَ في الإسلام على الصحيح هو وأخوه همام، ولم يذكر أحد من المترجمين له أنه أسلم بعد أن كان يهودياً، انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٩٧). وهذا على خلاف ما تؤكده ابن خلدون في «مقدمته» (ص/٤١٢) وابن النديم في «الفهرست» (٢٤/١) من أنه كان من مسلمة أهل الكتاب، وتبهما على هذا الخطأ ثلثة من الكتاب المعاصرين، كأحمد أمين في «فجر الإسلام» (ص/١٥٨).

(٢) من الكتب التي تناولت موقف (رشيد رضا) من كعب في «تفسيره» بالتحليل والمناقشة: «التفسير والمفسرون» لمحمد حسين الذهبي (ص/١٣٨-١٤١)، و«موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» لـ د. شفيق شقير (ص/١٦٦-١٨٤)، و«منهج المدرسة العقلية في التفسير» لـ د. فهد الرومي (ص/٣٢٠-٣٢٥).

(٣) «مجلة المنارة» (٢٧/٦٩٤، ٧٨٢).

-مثلاً- في قول (أبو رية): «لم نجد في هذا العصر، بل في العصور الأخيرة، من فطن لدناء كعب ووهب وكيدهما، مثل الفقيه المحدث محمد رشيد رضا ..»^(١).
ومع أن الاتهام الذي وجه إلى كعب بالزندقة تهمة خطيرة، معرض صاحبها للعذاب الشديد -والعياذ بالله-، فقد كان أغلب من رماه بذلك البهتان مجرد منساق وراء ما ساقه (رشيد رضا) من شبه يراها دلائل على ثبوت دعاوي المستشرقين عليه، ولم يزيدوا على ما ذكر رشيد غير تقييش روايات معضلة لا خطام لها ولا أزمة.

وكان حاصل احتجاج (رشيد رضا) على كعب الأحبار راجعاً إلى دليلين:
أولهما: أنزل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فهم منه تكذيبه لكعب.
والثاني: أن ما جاء به من الإسرائيليات لا توجد في نسخ التوراة التي بين أيدينا.

فأما دليله الأول: فيعني به ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أنه كان يحدث رهطاً من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»^(٢).

يقول (رشيد رضا): «إن قول معاوية .. طعن صريح في عدالته، وفي عدالة جمهور رواة الإسرائيليات، إذ ثبت كذب من يعد من أصدقهم»^(٣).

والجواب عليه في هذا الاستدلال أن يقال: إن فهمه من كلام معاوية رضي الله عنه تكديماً للهجة كعب، وطقنه في عدالته، فهم بعيد عن مراد قائله! يظهر وهاؤه إذا علمنا أن أحداً من العلماء المتقدمين قبله لم يفهم هذا من كلامه، وكانوا أعلم من رشيد باللسان، ومعاني الكلام، وأجمع منه لهما يحقق بالقضايا العلمية المبحوث فيها من قرائن وأدلة.

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٧)، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٢٧) ..

(٢) أخرجه البخاري (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، برقم: ٧٣٦١).

(٣) «مجلة المنار» (٧٣/٢٦) ..

وَمُحْصَلُ تَوْجِيهِهِمُ الْمُعْتَبَرُ لِكَلَامِ معاوية رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَقَعُ مِنْ كَعْبِ الكَذِبِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَالكَذِبُ فِي اللُّغَةِ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْخَطَا^(١)، لِأَنَّهُ يُشَبَّهِ فِي كَوْنِهِ ضِدَّ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الكَذِبَ ضِدُّ الصَّدْقِ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ حَيْثُ النَّبْءِ وَالْقَصْدِ^(٢).

يقول ابن حبان: «أَرَادَ معاوية أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا»^(٣).

فَلِأَنَّ كَعْبًا كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صُحُفٍ فِيهَا أَشْيَاءُ مَكْذُوبَةٌ -إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ حِفَاطٌ مُتَقَنُونَ يَذَّبُونَ عَنْهَا كَمَا فِي الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ- «كَانَ يَقَعُ بَعْضُ مَا يُخْبِرُنَا عَنْهُ بِخِلَافِ مَا يُخْبِرُنَا بِهِ، . . وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَعْبِ الْمَذْكَورِ: بَدَّلَ مَنْ قَبْلَهُ، فَوَقَعَ فِي الكَذِبِ»^(٤).

ويقول ابن الجوزي في شرح عبارة معاوية: «يَعْنِي أَنَّ الكَذِبَ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا مِنْهُ، فَالْأَخْبَارُ الَّتِي يَحْكِيهَا عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُ بَعْضُهَا كَذِبًا، فَأَمَّا كَعْبُ الْأَخْبَارِ فَمِنْ كِبَارِ الْأَخْبَارِ»^(٥).

فهذه أَعْدَلُ التَّأْوِيلَاتِ لِكَلَامِ معاوية رضي الله عنه فِي حَقِّ كَعْبِ الْأَخْبَارِ. وَمَهْمَا يَكُنْ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ يَشْرَحُونَهُ بِمَا يُبْعِدُ هَذِهِ الْوَصْمَةَ الشَّنِيعَةَ عَنْهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أُنَمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِهِمْ مِنْ كَلَامِ معاوية مَا فِيهِمْ (رَشِيدُ رِضَا)، «وَالْكَلَامُ مِنْ معاوية لَهُ وَزْنُهُ، فَهُوَ رَجُلٌ دَاهِيَةٌ، لَا تَخْفَى عَلَيْهِ الرُّجَالُ وَلَا دَسَائِسُهُمْ، وَمَعَاوِيَةُ لَا يَخْشَى كَعْبًا، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَتَمَلَّقَهُ، وَلَوْ يَعْلَمُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَقَالَ»^(٦).

(١) انظر «لسان العرب» (٧٠٩/١)، و«تاج العروس» (١٢٩/٤).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٥٩/٤).

(٣) نقلها عنه ابن حجر في «الفتح» (٣٣٤/١٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣٣٤/١٣).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٩٥/٤).

(٦) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شعبة (ص/٧٠).

في مُقابل ذلك، وجدنا بعض المُعاصرين من أهل السُّنة يقدمون على التَّدليل لهذا التَّوجيه لكلام معاوية ببعض الآثار الضَّعيفة يمدح فيها معاوية علم كعب! إمعاناً في صرف تأويلٍ رشيدٍ لكلام معاوية! وهذا ممَّا لا ينبغي الوقوع فيه^(١).

وأما الاستدلال الثاني لرشيد رضا:

فدعواه بأنَّ ما جاء عن كعبٍ من الإسرائيليات لا يوجَد في نُسَخ التَّوراة التي بين أيدينا، فيقول في ذلك: «... مَنْ كَانَ مُتَقَنًّا لِلْكَذِبِ فِي ذَلِكَ -أَيَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ- يَتَعَذَّرُ أَوْ يَتَعَسَّرُ الْعَثُورُ عَلَى كَذِبِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ كُتُبُ أَهْلِ الْكِتَابِ مُنْتَشِرَةً فِي زَمَانِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَزَمَانِنَا هَذَا، فَإِنَّ تَوْرَةَ الْيَهُودِ بَيْنَ الْأَيْدِي، وَنَحْنُ نَرَى فِيهَا مَا رَوَاهُ كَعْبٌ وَوَهَبٌ عَنْهَا مَا لَا وَجُودَ لَهُ فِيهَا الْبَتَّةَ عَلَى كَثَرَتِهِ! وَهِيَ التَّوْرَةُ الَّتِي كَانَتْ عَنْدهُمْ فِي عَصْرِهِمَا، فَإِنَّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالنَّقْصَانِ مِنْهَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَجُلٌّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ هُوَ الْمَعْنَوِيُّ، بِحَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَاخْتِلَافِ التَّرْجُمَةِ.

ولا يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِصَصُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي نَرَاهَا فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ مَرْوِيَّةً عَنِ التَّوْرَةِ، قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِ كَعْبٍ وَوَهَبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رُؤَاتِهَا، فَهِيَ مِنَ الْأَكَاذِيبِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَيَسَّرُ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلِرَجَالِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْأَوَّلِينَ الْعَثُورُ عَلَيْهَا، وَكَذَا عِلْمَاءُ الْقُرُونِ الْوَسْطَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَنْ عُنِيَ عَنَایَةً خَاصَّةً بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمُفْصَلَةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»^(٢).

(١) كما نراه عند حمود التَّوَجْرِي فِي «الرَّد الْقَوِيمُ عَلَى الْمَجْرَمِ الْأَنِيمِ» (ص/٢٢٦)، وَمُحَمَّد رَمْضَانِي فِي «أَرَاءَ مُحَمَّدٍ رَشِيدِ رِضَا فِي قَضَايَا السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ص/٣٥٨-٣٥٩) وَغَيْرِهِمْ عِنْدَ إِيرَادِهِمْ لِأَثَرٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ يَقُولُ فِيهِ: «أَلَا إِنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ، إِذْ كَانَ عَنْدهُ لَعَلْمٌ كَالْبَحَارِ، وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لِمُفْرَطِينَ»، فَهَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٣٥٨/٢)، بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ.

(٢) «مجلة المنار» (٧٣/٢٦).

وإمعاناً منه في ترسيخ هذه التهمة، يقول: «رواية كعبٍ عن التّوراة من وَصَفِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَبَ عَلَى التّوراة أَيْضاً، وبمثلها كان يخدعُ المسلمين!»^(١).

ثمَّ قَرَّرَ أَنَّ خَفَاءَ أَمْرِ كَعْبٍ عَلَى عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَانِعًا لِأَصْحَابِ الْفِكْرِ الْمُسْتَقِلِّ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمَتَأَخِّرِ، مِنْ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِمَّا خَفِيَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ، فيقول: «... مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ حِكَايَةُ بَعْضِ الرُّوَاةِ -كَكَعْبٍ وَوَهْبٍ- عَنْ كُتُبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُهُ وَأَمْثَالُهُمْ يَعْرِفُونَ مَا يَصْحُحُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَصْحُحُ، لَعَدِمَ أَطْلَاعَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، وَعَدِمَ ظُهُورَ دَلِيلٍ عَلَى كَذِبِ الرُّوَاةِ الْمُتَقَنِّينَ لِلْكَذِبِ فِيمَا يَعُزُّونَهُ إِلَيْهَا، فَإِذَا ظَهَرَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْعَصْرِ، أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ مِنْ كَذِبِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، فَهَلْ يُكَابِرُ حِسَّهُ وَيُكَذِّبُ نَفْسَهُ، وَيُصَدِّقُهُمْ بِلِسَانِهِ كَذِبًا وَنِفَاقًا؟! أَوْ يَكْتُمُ الْحَقَّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، لَثَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِمَنْ قَبْلَهُ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ وَلَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ!»^(٢).

والرَّدُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ الثَّانِي يَتَبَيَّنُ مِنْ وَجْهِهِ:
فَأَمَّا اتِّهَامُهُ لَكَعْبٍ بِالتَّقْوِيلِ عَلَى التّوراةِ، وَأَنَّ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَيْسِهِ:

فَأَوَّلًا: لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا يُنْسَبُ لَكَعْبٍ أَوْ وَهْبٍ بِنِ مَنِّهِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ مُسْلِمَةٍ أَهْلِ الْكِتَابِ هُوَ الثَّابِتُ النَّقْلُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ الْوَضَاعِينَ اسْتَغْلَوْا شُهْرَتَهُمْ، فَكَذَّبُوا عَلَيْهِمْ لِأَغْرَاضِهِمْ، وَكَانَ الْكَذِبُ عَلَيْهِمْ أَيْسَرَ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

وفي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي عَقَلَ عَنْهَا رَشِيدٌ رَضَا، يَقُولُ حَسِينُ الذَّهَبِيِّ:
«أَمَّا كَعْبُ الْأَحْبَارِ، فَقَدْ رُويَ عَنْهُ وَنُسِبَ إِلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَبَعْضُهُنَّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ حَقٌّ وَاضِحٌ، وَبَعْضُهُ كَذِبٌ فَاضِحٌ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ بَعْضَ النَّقَادِ يَعْتَقِدُ

(١) «مجلة المنارة» (٢٧/٥٣٩).

(٢) «مجلة المنارة» (٢٧/٦١٠).

(٣) انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٣٧)، و«الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٩١).

صَحَّةَ روايته لكلِّ ما نُسِبَ إليه، فيُكَيَّلُ له التُّهَمُ جزافًا، ولا يَرى كُلَّ مروياته الإِسْرائِيلِيَّةِ إِلَّا أكاذيبَ وأباطيلَ»^(١).

وثانيًا: لِأَنَّ ثُبُتَ عن كعبٍ وغيره تحديثه بروايةِ إِسْرائِيلِيَّةٍ، فإنَّه ما كان يُحدِّثُ عن التَّوْرَةِ وحدها حتَّى يُلزَمَ باختراعِ الكلام! - كما يُفهم من كلام (رشيد رضا)- بل كان كعبٌ حَبْرًا عالِمًا بتراثِ اليهود، يُحدِّثُ مِنْ صُحُفٍ أُخْرَى وَرِثَها مِنْ أَسْلافِهِ الإِسْرائِيلِيِّينَ؛ فَإِنَّ لَفْظَ (الكتاب) «يَشْمَلُ التَّوْرَةَ، والإنجيلَ، والصُّحُفَ»^(٢).

ولا شَكَّ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ تلكِ الصُّحُفِ قد ضاعَ فلم يُعَدِّ لها أثر، بل مَنْ يجزمُ لنا أَنَّ التَّوْرَةَ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا اليَوْمَ لم يَظْلُها شيءٌ مِنَ التَّحْرِيفِ زِيادَةً عَلَى ما كانت عليه مِنْ تَحْرِيفٍ زَمَنِ الصَّحَابَةِ! خَاصَّةً أَنَّها غيرُ مُتَوَاتِرَةٍ التَّوَاتُرَ «الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ نَقْلُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ، الَّذِينَ يُؤْمِنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ»^(٣)، وهذا بِإِقْرَارِ (رشيد رضا) نَفْسِهِ.

يقولُ المَعْلَمِيُّ: «ما صَحَّ عَنْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ -يعني كعبًا- ولم يَوجَدِ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْآنَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ عَلَى كَذِبِهِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِهِمْ انْقَرَضَتْ نُسخُها، ثُمَّ لم يَزَالُوا يَحْرِفُونَ وَيَبْدِلُونَ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ السَّيِّدُ رَشِيدُ رِضَا فِي مَوَاضِعٍ مِنَ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ»^(٤).

ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ التَّوْرَةِ نَفْسِهِ -كما فَصَّلَ ابنُ تَيْمِيَّةَ الْقَوْلَ فِيهِ وَأَحْسَنَ- «قد يُرادُ بِهِ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ قَبْلَ الْإِنْجِيلِ؛ فَيُقَالُ: التَّوْرَةُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَيُرَادُ بِالتَّوْرَةِ: الْكِتَابُ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﷺ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ نُبوَّةِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَتَّبِعِينَ لِكُتَابِ مُوسَى، قد يُسَمَّى هَذَا كُلُّهُ تَوْرَةً؛ فَإِنَّ التَّوْرَةَ تُفَسَّرُ الشَّرِيعَةُ؛ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِشَرِيعَةِ التَّوْرَةِ، قِيلَ لِنُبُوَّتِهِ: إِنَّهَا مِنَ التَّوْرَةِ.

(١) «التفسير والمفسرون» (ص/ ٧٤).

(٢) «عمدة القاري» للعيني (٧٤/ ٢٥).

(٣) «تفسير المنار» لرشيد رضا (٢٣٤/ ٦).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ ٩٩).

وكثيرٌ ممَّا يَعَزَّوهُ كَعْبُ الْأَحْبَارِ وَنَحْوُهُ إِلَى التَّوْرَةِ، هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْكَتَابِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُوسَى ﷺ؛ كَلْفِظِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: يَتَنَاوَلُ الْقُرْآنَ، وَالْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْ ذَلِكَ»^(١).

وَأَمَّا عَنْ مُخَالَفَتِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي تَرْكِيتِهِمْ لِكَعْبٍ، بِدَعْوَاهُ عَدَمَ أَطْلَاعِهِمْ عَلَى التَّوْرَةِ وَمُقَارَنَتِهَا بِمَا يُحَدِّثُ بِهِ كَعْبٌ:

فَمُجَازَفَةٌ فِي الْقَوْلِ، وَغَفْلَةٌ مِنْ رَشِيدٍ عَنْ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ حُكْمِهِ بِاجْتِهَادٍ شَخْصِيٍّ مُحْتَمَلٍ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ عَنْ كَعْبٍ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى كَثْرَةِ عِلْمِهِ وَتَوْثِيقِهِ»^(٢).

ثُمَّ الذَّهَبِيُّ -وَنَاهِيكَ بِهِ إِمَامًا فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ- لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِتَابِ «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»، مَعَ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ -مَعَ ثِقَتِهِ وَجَلَالَتِهِ- وَلَوْ بِأَدْنَى لَيْنٍ وَأَقْلَى تَجَرُّعٍ!^(٣)

وَلَكِنْ كَانَ (رَشِيدٌ رِضَا) قَدْ اسْتَشْنَى مِمَّنْ انْظَلَى عَلَيْهِمْ كَذِبُ كَعْبٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ «مَنْ غُنِيَ عَنَّا بِخَاصَّةٍ بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ، وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمَفْصُلةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٍ مَا هُمْ»^(٤)؛ فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ الدَّمَشَقِيَّ -بِإِقْرَارِ رَشِيدٍ نَفْسِهِ- «يَعْلَمُ مِنْ حَالِ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَثَمَّةَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ مِمَّنْ فَوْقَهُ، كَأَحْمَدَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَالبُخَارِيَّ، وَمُسْلِمَ، الَّذِينَ لَمْ يَرَوْا هَذِهِ الْكُتُبَ كَمَا رَأَاهَا، وَلَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَيْهَا قَبْلَهُ، مِنْ تَحْرِيفِهَا، وَأَغْلَاطِهَا، وَمُخَالَفَتِهَا لِمَا انْقَطَعَ بِهِ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.. إلخ، كَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَسَاتِذَهُ»^(٥).

(١) «النبوت» لابن تيمية (٢/١٠٥٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/٦٨).

(٣) انظر مقدمة «ميزان الاعتدال» (١/٢).

(٤) «مجلة المنار» (٢٦/٧٣).

(٥) «مجلة المنار» (٢٦/٧١٦).

ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة لم ينزوا كعباً ولا وهباً بشيء كما فعل رشيد! بل زكّوه بما يُعَصَّدُ تعديلَ جماهيرِ النقادِ له؛ فبعيدٌ جداً أن يخفى حالهما على جميعهم، عالمهم بما عند أهل الكتاب وجاهلهم، ثم يظهر في آخر الأزمان لـ (رشيد رضا) كذبه لوحده، بل زندقته!

وبهذا تسقط تلك الدعاوي العريضة التي تحامل بها (رشيد رضا) على كعب الأحبار، دون أن يُقدّم بين يديها حججاً مقنعة كافية، لتبقى مكانة كعب في عدالته ووثاقته كما اتفق عليها المتقدمون والمتأخرون.

وأما عن موقف بعض الكتاب المعاصرين من (وهب بن منبه)^(١):

فأغلب الشُّبُه التي أثارها بعض المعاصرين حول وهب بن منبه هي نفسها التي أثارها (رشيد رضا) حول كعب الأحبار؛ فإنه لم يكن يذكر كعباً بسوء إلا وأتبعه ذكر وهب!

من ذلك قوله: «إنَّ عُمدتنا في جرحِ روايةِ وُهَبٍ ما جاء به من الإسرائيليّات التي نقطع ببطلانها، وهو آفتها، كروايات كعبٍ فيها»^(٢)، وقوله: «... وَمَنَعَ هذه الروايات كعبُ الأحبار وَوَهَبُ بنِ منبّه، اللذان بَثّا في المسلمين أكثر الإسرائيليّات الخرافيّة»^(٣).

وقد استدللَّ (رشيد رضا) في تكذيبه وتغليظه للائمة في توثيقه بنفسِ الدعاوي الواهية التي ساقها في تكذيب كعب، إلا أنه زاد قوله فيه: «قد صَعَفَ عمر بن الفلاس، واغترَّ به الجمهور؛ لأنَّ جُلَّ روايته للإسرائيليّات، ولم يكونوا يُدَقِّقون النّظر في نفيها تدقيقهم في نقدِ رواياتِ أصولِ الدين وفروعه، وفَلَمَّا كان أحدٌ من

(١) هو أبو عبد الله وهب بن منبه بن سبيح الصنعاني، أصله فارسي، من علماء التابعين، وثقه أحمد وأبو زرعة النسائي وغيرهم، ولد سنة ٣٤هـ في خلافة عثمان، قال جماعة من المؤرخين: مات سنة ١١٠هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٢) «مجلة المنارة» (٢٦/٧١٦).

(٣) «مجلة المنارة» (٣٣/٥٠٧).

رجال الجرح والتعديل يعرف شيئاً من كُتب أهل الكتاب ليصحّ حكمه على الرواة عنها^(١).

وقد سبق الجواب عن شبهة الكذب في النقل عن صحف أهل الكتاب. وأما وهب: فمحلّ توثيق كثير من أئمة الحديث^(٢)، لا أعلم أحداً تكلم فيه غير عمرو بن عليّ الفلاس (ت ٢٤٩هـ) وحده، وعلى كلامه عَضُّ (رشيد رضا) بالتواجد!

متجاهلاً لرّد ثلّة من المُحقّقين على الفلاس كلامه في وهب، كابن حجر في قوله: «وهب بن منبه الصنعاني، من التابعين، وثقه الجمهور، وشدّ الفلاس فقال: كان ضعيفاً، وكان شبهته في ذلك، أنّه كان يُتهم بالقول بالقدّر، وصنّف فيه كتاباً، ثمّ صحّ أنّه رَجَعَ عنه»^(٣).

فضلاً عن غلط الفلاس في حكمه على وهب، فإنّ (رشيد رضا) قد رجّح تضعيف الفلاس بغير المناط الذي علّق عليه هذا الأخير حكمه من بدعة القدر! بل رماه رشيد بنقيض ذلك ممّا لم يسبق إليه، وهي بدعة الجبريّة^(٤).

وبغض النظر عن شدوذ الفلاس بهذا التّضعيف لوهب - كما قرّرناه -، فليس في كلامه - ولا غيره من الأئمة - رمي لوهب بالزندقة! أو الكذب عن أهل الكتاب! كما نراه في مُجازفات رشيد.

بل هذا ابن كثير - وقد وصفه رشيد بسعة اطلاع على ما في كُتب أهل الكتاب - قد زكاه صراحةً، ولم ينزهه بشيء^(٥).

(١) «مجلة المنار» (٧١٦/٢٦).

(٢) انظر توثيق بعض أئمة الجرح والتعديل له في «تهذيب الكمال» (١٤٢/٣١).

(٣) «فتح الباري» (٤٥٠/١).

(٤) انظر معتمد (رشيد رضا) في هذا التهمة والرد عليها في كتاب «آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة» (ص/٣٧٤-٣٧٧).

(٥) كما في كتابه «البداية والنهاية» (٥٨/١٣).

الفرع الثاني دفع دعوى أَنَّ بعضَ الصَّحَابَةِ والرُّوَاةِ خَلَطُوا الإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ

فأَمَّا عبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنه :

فقد اتَّهم ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ هذا زورًا على لسانِ (جولديهر) ومُقلِّديه^(١) بتصديقِ أهلِ الكتابِ مُطلقًا، واعتمادِ أقوالهم في التفسيرِ .

والمَعروفُ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، ففي بعضِ الأخبارِ الَّتِي أُجِيزَتْ في القرآنِ وفي كُتُبِهِمْ شيءٌ مِنْ تَفْصِيلِهَا لَا غَيْرَ، وفي حَدُودِ ضِيقَةٍ، وَيَتَّفَقُ ذَلِكَ مع القرآنِ وَإِلَّا رَفَضَهُ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ سَلَفًا فِي مَوْقِفِ الصَّحَابَةِ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَمُومًا .

ولذلك نراه لَمَّا بلغه أَنَّ نَوْفًا الْبَكَّالِي -وهو مِنْ أَصْحَابِ كَعْبٍ- يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ، غَيْرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ رضي الله عنه، قَالَ: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ!..»^(٢) .

فلقد اشْتُهِرَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إنكاره عَلَى مَنْ يَهْتَدِي بِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِمَّا لَعَلَّهُ قَدْ رَأَاهُ مِنْ كَثَرَةِ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْعَوَامِّ، سَدًّا مِنْهُ لِهَذَا الْبَابِ

(١) انظر «مذاهب التفسير الإسلامي» لجولديهر (ص/٦٦) .

(٢) كما في البخاري (ك: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله،

برقم: ١٢٢)

الخطير عليهم، فكان يقول: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب؟! وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا، فكتبوا بأيديهم الكتب، قالوا: هو من عند الله، ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا، أولًا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله، ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم»^(١).

يقول المعلمي: «هذا من قول ابن عباس، وقد علمنا أنه كان يسمع ممن أسلم من أهل الكتاب، وقد روي أنه سأل بعضهم، وأبو رية يسرف في هذا، حتى يرمي ابن عباس بأنه تلميذ لكعب! وبالتدبير يظهر مقصوده، ففي بقية عبارته: «.. لا والله ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم»، دلّ هذا أن كلامه في أهل الكتاب الذين لم يسلموا، فأما الذين أسلموا، فعمل ابن عباس يقتضي أنه لا بأس للعالم المحقق مثله أن يسأل أحدهم»^(٢).

نعم؛ يجوز أن يروى عن ابن عباس رضي الله عنه أو غيره من الصحابة، شيء سمعه من أهل الكتاب فيه نكارة بيّنة، وليس في الرواية تصريحه باستنكاره له. كالقصة التي تُروى عنه في فتنة سليمان عليه السلام وأن الشيطان تمثّل به، وأنّى نساءه في صورته وهنّ حيض .. إلى آخر الخبر الطويل^(٣)؛ فليس في هذا أمارّة على إقرار ابن عباس لهذا الخبر المنكر؛ لاحتمال أن يريد بهذه الرواية التشنيع عليهم، بسبب هذه الأخبار التي تُزري بالأنبياء ونحو ذلك، لكنّ بعض الرواة اقتصر على سرد القصة مجردة عن سياقها الذي ذكرها فيه ابن عباس.

(١) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب قول الله تعالى: (كل يوم هو في شأن)، برقم: ٧٥٢٣).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٢٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» نقلًا عن ابن كثير في «تفسيره» (٦٩/٧) وقال: «إسناده إلى ابن عباس قوي، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس. إن صح عنه. من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان. ﷺ. فالظاهر أنهم يكذبون عليه».

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ كَثْرَةِ الْوَضْعِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا وَهَبِي إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ، فَمَا صَحَّ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ بِجَنْبِ رُكَّامِ الْمَرْوِيَّاتِ الَّتِي أُلْصِقَتْ بِهِ، وَقَدْ أَطْلِقَ عَلَى بَعْضِ أَسَانِيدِهَا بـ «سِلْسِلَةُ الْكُذْبِ»!^(١)

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه:

فَقَدْ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا اتِّهَامَ بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه بِرَوَايَةٍ مَا نَالَهُ مِنْ ضُحْفٍ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي زَامِلَتَيْنِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، عَلَى أَنَّهَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ تَفَوَّهَ بِهِذِهِ الْكَبِيرَةِ مِنْ دَعْوَى خَلَطٍ بِبَعْضِ الصَّحَابَةِ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ.

وَقَدْ سَارَ عَلَى دَرْبِ هَذَا الْجَهْمِيِّ فِي الْإِفْتِرَاءِ فَنَامٌ مِنْ أَعْدَاءِ السُّنَنِ وَحَمَلَتْهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، فَأَحْيَا مِنْهَجَهُ الْمُشَكِّكُ فِي حُجِّيَةِ الْحَدِيثِ، بِإِعَادَةِ نَفْسِ الشُّبُهَةِ الْقَدِيمَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرَوَايَةِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لِمَا أَخَذُوهُ مِنْ أَخْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ سَمَاعًا، أَوْ بِوَاسِطَةِ كُتُبِهِمْ.

فَهَذَا (أَبُو رِيَّةٍ) يَكْذِبُ نَفْسَ كِذْبَةِ الْمَرْيَسِيِّ فِي نَسْبَةِ تَحْدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه بِمَا فِي الزَّامِلَتَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ! وَهُوَ مِنْ عَجِيبِ الْمُؤَافَقَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ عَنْ تَشَابُهِ الْقُلُوبِ! فَإِنَّهُ قَالَ عَنْهُ رضي الله عنه: «كَانَ قَدْ أَصَابَ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَانَ يَرَوِيهَا لِلنَّاسِ (عَنِ النَّبِيِّ)! فَتَجَنَّبَ الْأَخْذَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: لَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّامِلَتَيْنِ»^(٢).

(١) نَبِهَ عَلَيْهِ السَّيُوطِيُّ فِي «الْإِتْقَانِ» (٤/٢٣٩).

(٢) كَذَا فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى لِكِتَابِهِ «أَضْوَاءُ عَلَى السَّنَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ» (ص/١٦٢، هَامِش ٣)، طَبَعَ دَارُ التَّالِيفِ بِبَغْدَادِ، سَنَةَ ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، وَعَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ كَانَ رَدُّ مَصْطَفَى السَّبَّاحِيِّ فِي كِتَابِهِ «السُّنَنُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ» (ص/٣٦٣).

لَكِنِ النُّسخَةُ الَّتِي عِنْدِي مِنَ الْكِتَابِ. وَهِيَ طَبَعَتُهُ السَّادِسَةُ فِي دَارِ الْمَعَارِفِ. قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا عِبَارَةُ «عَنِ النَّبِيِّ»! وَابْتَدَلَتْ فِيهِ صِبَاغَةُ الْكَلَامِ إِلَى قَوْلِهِ (ص/١٣٧): «... وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الثَّانِي - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ عُلُومِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَحْدِّثُ مِنْهُمَا...».

فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ حُذِفَتْ فِي الطَّبَعَاتِ اللاحقة للكتاب بعد أن افْتُضِحَ أَمْرُ (أَبُو رِيَّةٍ) فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ هُوَ بِهَذَا الْبَهْتَانِ، حَتَّى نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»!
وابن حجرٍ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْإِفْكَ، وَكُتَابُهُ خَالٍ مِنْ عِبَارَةٍ: «عَنِ النَّبِيِّ»، إِنَّمَا زَادَهَا
(أَبُو رِيَّةَ) مِنْ كَيْسٍ هَوَاهُ! وَقَدْ تَبِعَهُ فِيهَا مُكْبِّأٌ عَلَى وَجْهِهِ (صَالِحٌ أَبُو بَكْرٍ)، دُونَ
تَبْصُرٍ أَوْ تَثْبُتٍ مِنَ الْمَرَا جِعِ، فَانْتَسَخَ هَذِهِ الرِّوَا يَةُ الْمُحَرِّفَةُ عَنْ (أَبُو رِيَّةَ)، مُؤَكِّدًا
أَنَّهَا حَقِيقَةٌ تَارِيخِيَّةٌ ثَبُتَ تَلْبِيسَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ عَلَى النَّاسِ^(١)؛ وَلَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!

وَقِصَّةُ إصَابَةِ ابْنِ عَمْرٍو ﷺ لِلزَّامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَهَا أَصْلٌ
صَحِيحٌ، بِخِلَافٍ مِنْ اسْتَبْعَدَ وَقَوَعَهَا مِنْ بَعْضِ مَشَايِخُنَا مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ^(٢)، فَقَدْ
أَثَبَتْ ذَلِكَ لَهُ ﷺ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَّخِرِينَ^(٣)، وَلَعَلَّ امْتِلَ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ:

(١) «الْأَضْوَاءُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي اكْتِسَاحِ الْأَحَادِيثِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ» (ص/٥٨).
(٢) اسْتَبْعَدَ اسْتَاذُنَا مَسَاعِدَ الطُّبَارِ فِي شَرْحِهِ لـ «مَقْدَمَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص/١٦٧) الْقَوْلَ بِإِصَابَةِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو لِلزَّامِلَتَيْنِ بِاحْتِمَالَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ الرَّسْمَ الَّذِي كُتِبَ بِهِ هَذِهِ الْكُتُبُ، وَقَدْ اسْتَبْعَدَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ جَدًّا، مَعْتَمِدًا عَلَى
تَضْعِيفِ الدَّهْلَبِيِّ لَمَّا جَاءَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: مِنْ رِوَا يَ رَأَاهَا ابْنُ عَمْرٍو فَشَرَّهَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ سَبَقُوا
الْكِتَابَيْنِ: التَّوْرَةَ وَالْفُرْقَانَ، لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَكَذَا لِنَكَارَةِ مَتْنِهَا، حَيْثُ لَا يَشْرَعُ لِأَحَدٍ قِرَاءَةُ التَّوْرَةِ
بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ، انْظُرْ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٨٦/٣).

الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ تُرْجَمُ لَهُ، فَمَنْ ذَا الَّذِي كَانَ يُرْجَمُ لَهُ؟
لَكِنْ قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٢٦٦/٤) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، عَنْ
شُرَيْكٍ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَ قَرَأَ بِالسَّرِيَانَةِ».

وَقَدْ بَيَّنَّ د. رَمَزِي نَعْنَاعَةً فِي كِتَابِهِ «الْإِسْرَائِيلِيَّاتُ وَأَثَرُهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ» (ص/١٤٦) الطُّرُوفَ الزُّمَانِيَّةَ
وَالْمَكَائِيَّةَ وَالْمَحْفُزَاتِ الْمَعْرِفِيَّةَ الَّتِي أَعَانَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ عَلَى تَعَلُّمِ هَذِهِ اللَّغَةِ.
أَمَّا عَنْ تَضْعِيفِ الدَّهْلَبِيِّ لِحَدِيثِ «الْمُسْنَدِ» لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ: فَالَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ
قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاحَادِيثُهُ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ صِحَاحٌ كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، انْظُرْ «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ»
(٤٩٤/١٥).

أَمَّا نِكَارَةُ مَتْنِهِ: فَإِنَّ النُّظْرَ فِي التَّوْرَةِ وَنَحْوِهَا لِلْإِعْتِبَارِ وَمُنَاطَرَةِ الْيَهُودِ لَا بِأَسْ بِهَا لِلزُّجَلِ الْعَالَمِ قَلِيلًا،
كَمَا أَقْرَأَ بِهِ الدَّهْلَبِيُّ نَفْسَهُ فِي نَفْسِ مَوْطِنِ تَضْعِيفِهِ لِلْحَدِيثِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو مِنْ أَوْلَئِكَ، وَالْإِذْنُ النَّبَوِيُّ
فِي التَّحْلِيلِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَابِقَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِرِوَا يَتِهِ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ.

(٣) مِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَقْدَمَتِهِ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص/٤٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ «تَفْسِيرِهِ» مِنْهَا
مَقْدَمَتُهُ (٨/١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٢٠٧/١)، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الدَّهْلَبِيِّ فِي «تَذَكُّرَةِ
الْحِفَاظِ» (ص/٣٥).

ما أخرجه الخليلي بإسناد صحيح، رجاله ثقات إلى عامر الشعبي، أنه قال: «لقيتُ عبدَ الله بن عمرو بن العاص بمكة، فقلتُ: حَدَّثَنِي ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، ولا تحدَّثَنِي عن السَّعْطِينِ^(١)...»^(٢).

على أن هذا لا يعني لزماً كثرةَ حديثِ عبد الله بن عمرو ﷺ منها! فهذه الأخبار الإسرائيلية التي رواها بين أيدينا، قليلة جداً؛ ولأن حَدَّثَ بها فقد مَيَّزَها عمَّا يرويه عن النبي ﷺ ولا بُدَّ.

يقول الدَّارمي في مَعْرِضِ رَدِّهِ على المُرِّيسي: «ويَحْك أَيُّهَا الْمُعَارِضُ! إن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزَّامِلَتَيْنِ من حديثِ أهلِ الكتاب يومَ اليرموك، فقد كان مع ذلك أَمِينًا عند الأُمَّةِ على حديثِ النبي ﷺ، أن لا يجعل ما وَجَدَ في الزَّامِلَتَيْنِ عن رسول الله ﷺ، ولكن كان يَحْكِي عن الزَّامِلَتَيْنِ ما وَجَدَ فيهما، وعن النبي ﷺ ما سَمِعَ منه، لا يُحِيلُ ذاكَ على هذا، ولا هذا على ذاك، كما تَأَوَّلْتَ عليه بجَهْلِكَ، والله سائلُكَ عنه»^(٣).

وأما ما ذكره ابن حَجَرٍ في مَعْرِضِ سَرِيهِ لأسبابِ قِلَّةِ مَرْوِيَّاتِ عبد الله بن عمرو مقارنةً بأبي هريرة ؓ، مع إقرارِ الأخيرِ أن الأولَ أكثرُ حديثًا منه، قائلاً: «إنَّ عبد الله كان قد ظَفَرَ في الشَّامِ بِحَمَلٍ جَمَلٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فكان يَنْظُرُ فِيهَا وَيُحَدِّثُ مِنْهَا، فَتَجَنَّبَ الْأَخَذَ عَنْهُ لِدَلَالَةِ كَثِيرٍ مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ، والله أعلم»^(٤).

فلأنَّ هذه الجملة الأخيرة له ممَّا قد عَوَّلَ عليها بعضُ المُعَرِّضِينَ المُعَاَصِرِينَ كـ (أبو رِيَّةٍ) لإثباتِ شِنَاعَةِ ما وَقَعَ فِيهِ بعضُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ مِنَ التَّحْدِيثِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَنَّ مَرْوِيَّاتِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَدْعَاةٌ لِلتَّرْكِ، مُوقِعَةٌ فِي الْخِلَاطِ.

(١) الشَّفَط: كَالْفَنَّةِ يُعْنَى فِيهِ الطَّيْبُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَدْوَاتِ النِّسَاءِ، انظر «فاج العروس» (١٩/٣٥٠).

(٢) أخرجه في كتابه «الإرشاد» (٢/٥٣٣ برقم: ١٦٦).

(٣) «نفذ عثمان بن سعيد على المرسي الجهمي العنيد» (ص/٣٦٧-٣٦٨).

(٤) «فتح الباري» (١/٢٠٧).

والجواب عليهم في ذلك: أَنَّ مقالة ابن حجر لا أراها إِلَّا مُجَرَّد تخمين، لم أعثر لها على دليل تاريخي يُسندُه وَيُقَوِّيه! ولو كان صحيحًا ما نَسَبه لأولئك التابعين، لتَرَكُوا الأَخْذَ عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا كونه معروفًا بالرواية عن بعض أهل الكتاب مثل ابن عمرو!

بل من التابعين الآخذين عنه مَنْ كان يخلط بين حديثه المرفوع إلى النبي ﷺ وبين حديثه عن كعب الأحبار! وهي مفسدة لا يُعلم وقوعها عن الآخذين عن عبد الله بن عمرو! فكان أبو هريرة على هذا المنطقِ أَوْلَى بالاجتناب من عبد الله بن عمرو!

ثمَّ إِنَّ ابْنَ حَجَرٍ نَفَسَه قَدْ ذَكَرَ في ترجمة عبد الله بن عمرو في «التهذيب» أربعين راويًا مِمَّنْ أَخَذُوا عنه، فيهم جمهرة من كبار التابعين، بل فيهم صحابة! كأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وأبو أمامة بن سهل، وغيرهم^(١)؛ فلم نسمع أَنَّ أَحَدًا منهم زهد في السَّمْعِ منه، لأنَّه يروي شيئًا من الإسرائيليات.

بل على خلاف ذلك، كان أحدهم - من حرصه على السَّمْعِ من ابن عمرو رضي الله عنه - إذا أتاه ولم يشأ أن يسمَعَ ما عنده من علوم أهل الكتاب، طَلَبَ الاقتصارَ على تسميعه إيَّاه مرويَّاته عن رسولِ الله ﷺ، قصدَ التَّعَجُّلَ في أخذ ما أمكنه من السنة بحكم سفره وقصر إقامته ونحو ذلك من الأعذار؛ ومثاله ما مرَّ قريبًا من قصَّة لقاء الشعبي به، والله تعالى أعلم.

وَأَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوسِيُّ رضي الله عنه:

فلأنَّه حافظ الإسلام، وأكثر مَنْ رَوَى الحديث عن النبي ﷺ من الصحابة، لم يَلْ أَحَدٌ من الصحابة ما ناله من الطَّعنِ والتَّشكِكِ في روايته للحديث، بل لم يُؤَلَّفَ في غيره ما أُلِّفَ فيه كثرةً في الحَظِّ من قدره في حفظ السنة والتُّهمة باختلاق الأخبار.

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٥/٣٣٧).

ترى شواهد هذه الغارة عليه في ما سَوَّدَ فيه بعض المُعاصرين بِسَنَتِي
تَوَجُّهاتهم الفكرية والعقدية، أشهرها كتاب «أبو هريرة» لعبد الحسين شرف
الموسوي، و«شيخ المضيرة أبو هريرة» لمحمود أبو رية، وأكثر مَنْ جاء بعدهما
إنما هو مُستقي مِنْ عَفْنِهما، كمصطفى بوهندي في كتابه «أكثر أبو هريرة».

فكان مِنْ أخطر ما اتُّهم به مِنْ قِبَل أعدائه: وضمُّه بأنَّه أَذُنٌ لكعبِ الأخبار،
تلميذٌ ساذجٌ له! و«أنَّ هذا الحَبَرَ الذَّاهيةَ قد طَوَّى أبا هريرة تحت جناحه، حتَّى
جَعَلَهُ يُرَدِّدُ كلامَ هذا الكاهنِ بالنَّصِّ، ويجعله حديثًا مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ»^(١)
والرَّدُّ على هذا الافتراء أن يُقال:

لو وَقَعَ شيءٌ مِنْ هذا المُنكر مِنْ أبي هريرة - كما ادَّعاه (أبو رية) - لما
سَكَتَ عنه الصَّحابة، ولأنكروا عليه جريمته بِحَقِّ الدِّينِ والسُّنة؛ هذا ابتداءً.

وأبو هريرة ﷺ هو كغيره مِنَ الصَّحابة مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ كعبٍ، «لم يكونوا
تلامذةً له، بل رَوَوْا عنه أشياء مُحتملةً حَكَوها عنه، وسألوه سَوَالَ خبيرٍ ناقِدٍ»^(٢)
- وهذا الفعلُ على هذا الوجوه مَأذُونٌ به على لسانِ السُّنة، كما أسلفنا تقريره -
لا سَوَالَ المُصدِّقِ مُطلقًا، فضلًا عن أن يَعْرِضُوا عليه كلامَ رسولِ الله ﷺ
لِيُصدِّقه! كما يدَّعيه (بوهندي) على أبي هريرة ﷺ افتراءً^(٣).

وفي دفعِ هذه الفِرْيَةِ عن أبي هريرة ﷺ، يقول المَعْلَمِي:
«هذه مَكيدةٌ مهولةٌ، يُكاد بها الإسلامُ والسُّنة، اخترعها بعضُ المُستشرقين
فيما أَرى، وَمَسَّتْ على بعضِ الأكابر، وتبَّناها أبو رية، وارتكَبَ لترويجِها ما
ارتكَبَ كما ستعلمُه؛ وهذا الَّذي قاله هنا رَجْمٌ بالغيب، وَنَظَرٌ للباطل، وَحَظٌّ لقومٍ
فَتَحُوا العالَمَ ودَبَّرُوا الدُّنْيَا أَحْكَمَ تدبِيرٍ: إلى أسفلِ درجاتِ التَّغْفِيلِ.

كَأَنَّهُمْ ﷺ لم يعرفوا النَّبيَّ ﷺ ودينَه وسُنَّتَه وهديَه، فقبلوا ما يفتَرِيه عليه
وعلى دينه إنسانٌ لم يعرفه، وقد ذَكَرَ أبو رية في مواضعٍ حالَ الصَّحابة في تَوَقُّفِ

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/ ١٨٠).

(٢) «أبو هريرة راوية الإسلام» لعبد الستار الشيخ (ص/ ٦٢٤).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/ ٦٧).

بعضهم عما يُخبره أخوه الَّذِي يَتَيَقَّنُ صدقه، وإيمانه، وطولُ صُحبته للنبي ﷺ، فهل تَرَاهُم مع هذا يَتَهَاكُونَ عَلَى رَجُلٍ كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسِنِينَ، يَقْبَلُونَ مِنْهُ مَا يُخْبِرُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يُفْسِدُ دِينَهُ؟^(١).

فَالَّذِي عَلَى (أَبُو رِيَّةَ) وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ يُبْتَوَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه جَعَلَ قَوْلًا سَمِعَهُ مِنْ كَعْبٍ حَدِيثًا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا التَّشْنِيعُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، فَلَا يَعْجُزُ عَنْ أَحَدٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِرْجَافِ الَّذِي لَا يَسْمَحُ بِهِ مِنْهُجٌ نَاقِذٌ، وَلَا عَقْلٌ حَصِيفٌ.

وَمَا نَرَاهُ مِنْ طَعْنٍ (ابنِ قُرْنَسٍ)^(٢) وَ(مُصْطَفَى بُوَهْنَدِي)^(٣) فِي مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أَدْخِلَ الْجَنَّةَ ..»^(٤) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ جَعَلَاهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، اعْتِمَادًا مِنْ (بُوَهْنَدِي) عَلَى رِوَايَةٍ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (برقم: ٢٣٧٩١)، تَوَهَّمُ أَنَّهَا كَشَفَتْ أَنَّ قَوْلَهُ: «فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ..» إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ وَلَيْسَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا خَلَطَ قَوْلًا لَكَعْبٍ بِحَدِيثِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَجَوَابُ ذَلِكَ فِي: أَنَّ الَّذِي يَجْهَلُهُ (بُوَهْنَدِي) كَوْنُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا فِي «الْمُسْنَدِ» لَا يَسُوغُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا أَصْلًا! حَيْثُ جَاءَتْ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بِخَاصَّةٍ^(٥) وَضَعَفَ فِيهِ، وَعَنْ رَوَيْ حَمَّادٍ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي فِي «الْمُسْنَدِ»! فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ فِيهَا غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ فِي رَفْعِهِمْ لِهَذِهِ الْخِصَالِ لِلْجُمُعَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا إِلَى كَعْبٍ.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٠٥).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قُرْنَسٍ (ص/٤٤٩).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/٧٥-٧٩).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة، برقم: ٨٥٤).

(٥) انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٤/٣).

والَّذِي أَرَاهُ يُشَكِّلُ حَقِيقَةً عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَرْفُوعِ، رَوَايَةً أُخْرَى غَيْرَ تِلْكَ الَّتِي اغْتَرَبَ بِهَا (بوهندي)، وَأَنَا أَفِيدُهُ بِهَا! وَهِيَ:

مَا رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُسْكِنَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: بَلْ شَيْءٌ حَدَّثَنَاهُ كَعْبٌ»^(١).

فَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَنْسَبُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الْحَدِيثُ إِلَى كَعْبٍ، بِخِلَافِ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ فِي نِسْبَتِهِ إِيَّاهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكِلَاتَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ!

غَيْرَ أَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ خُزَيْمَةَ هَذِهِ خَالَفَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ثِقَتَانِ^(٢): مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ^(٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو^(٤)، حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِالرَّفْعِ، يَعْضُدُ هَذَا مُتَابَعَةَ الْأَعْرَجِ لِأَبِي سَلَمَةَ نَفْسِهِ فِي رَفْعِهِ إِيَّاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥)؛ فَهَذَا الْأَصُوبُ مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَاب: ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُتَقَضِّى لِلْفِعْلِ الْمُخْتَصَرَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا... إلخ، بِرَقْم: ١٧٢٩).

(٢) عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا قَدْ جَاءَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (بِرَقْم ٦٠٠٣) بِوَقْفِ الْحَدِيثِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، دُونَ ذِكْرِ لِسْوَالِ أَبِي سَلَمَةَ فِي آخِرِهِ كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَلَا تُشَكِّلُ حَيْثُنَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ، بَحِثٌ يَقَالُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَذْكُرُ الْمَتْنَ أحيانًا دُونَ رَفْعِهِ اخْتِصَارًا. غَيْرَ أَنَّ الْحُسَيْنَ أَقْلُ دَرَجَةٍ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الضَّبْطِ وَالثَّبُتِ، فَرُبَّمَا وَهَمَ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، فَتَقَدَّمَ رَوَايَةُ الْآخِرِ عَنْ يَحْيَى عَلَيْهِ مِنَ حَيْثُ التَّرْجِيحُ الْإِسْنَادِي، وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ أَوْفَقَ مَعَ الرِّوَايَاتِ الْمَرْفُوعَةِ الْآخَرَى.

(٣) عِنْدَ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ١٦)، وَعَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ١٠٤٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تَرْتَجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ٤٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ١٠٣٠٣).

(٤) عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ١٠٥٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ٢٨٤٣) وَغَيْرُهُمَا.

(٥) كَمَا فِي مُسْلِمٍ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ٨٥٤) وَغَيْرِهِ.

وَلَمْ أَعْتَبِرْ مُتَابَعَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْوُخٍ لِأَبِي سَلَمَةَ فِي رَفْعِهِ مُتَابَعَةً ثَانِيَةً، وَهِيَ فِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ =

فَيَبَيِّنُ بِمَا تَقَدَّمَ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يُمَيِّزُ بَيْنَ مَا سَمِعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ مَرْوِيَّاتِ كَعْبٍ ^(١)؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَحْصُلُ أحيانًا الْخَلْطُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَنْهُ، لَا مِنْهُ هُوَ ﷺ، فَيَجْعَلُونَ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ، وَمَا رَوَاهُ عَنْ كَعْبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَعَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَتَحَفَّظُوا مِنَ الْحَدِيثِ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْنَا نَجَالِسَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُحَدِّثُنَا عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، ثُمَّ يَقُومُ، فَاسْمَعُ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَنَا يَجْعَلُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَعْبٍ، وَحَدِيثَ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!» ^(٢).

فَهَا هُوَ ذَا أَبُو هُرَيْرَةَ يُبَيِّنُ وَيُمَيِّزُ لَهُمْ بَيْنَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَارِ كَعْبٍ! إِنَّمَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السَّامِعِينَ -لَا كُلِّهِمْ- أَنْ يَخْلِطَ بَيْنَهُمَا، «فَلَا ذَنْبَ

= (برقم: ١٠٩٧٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (برقم: ١٧٢٩)، لضعف السند إلى ابن فروخ، آفته محمد بن مصعب القرطاسي، وهو كثير الغلط كما في «التقريب».

ولم أعله في المقابل بكون يحيى بن أبي كثير مدلس قد عنعنه في رواية ابن خزيمة، كما نحى إليه الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» ط: الأعظمي (١١٥/٣)، حيث صرح يحيى بالتحديث عند أبي زرة الدمشقي في «الفوائد المعلقة» (ص/٢٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (برقم: ٦٠٠٣).

أما من رأى أن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في كونه من مقول كعب هي صحيحة أيضا، وجمع بينها وبين كونه مرفوعا إلى النبي ﷺ بأن أبا هريرة سمعه أولا من كعب، ثم سمعه بعد ذلك من أحد الصحابة عن النبي ﷺ، فصار يرفعه بعد ذكر الصحابي، وهو ما ذهب إليه الباحث (مناف مريان) في أطروحته للماجستير «دعوى اشتغال الصحيحين على إسرائيليات» (ص/٧٧-٧٨): فأراه جمعا متكلفا! وليس في حديث زيارة أبي هريرة لكعب الأخبار وتحديثه إياه بهذا الحديث -كما في «الموطأ» (ك: الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، برقم: ١٦)- ما يشعر بكونه قد سمعه من كعب قبل زيارته تلك، وأنه في زيارته الثانية نبه كعبا على أن النبي ﷺ قال مثل ما كان قد سمعه منه بنفس حروفه! هذا بعيد جدا، والله أعلم.

(١) قد سرد ابن حجر لذلك أمثلة كثيرة في كتابه «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين» (ص/٨٦).

(٢) «التمييز» لمسلم (ص/١٧٥).

لأبي هريرة في هذا، ولم يَزَلْ أهلُ العلمِ يذكر أحدهم في مجلسه شيئاً من الحديث، ويذكر عنه مَفْصُولاً عنه ما هو من كلام بعض أهل العلم أو غيرهم، وما هو من كلام نفسه^(١)؛ لكنَّ أصحابَه الحُفَاطَ المتيقِّظين يُميزون بينها، كما هو شأنُ تلميذه بسر بن سعيد صاحبِ الحكاية.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٦٣).

الفرع الثالث التَّصَوُّرُ الخاطِئُ لِكَيْفِيَّةِ الرَّوَايَةِ مَنْشَأُ الأحكامِ المَغلُوطَةِ في هذا البابِ

يَرْجِعُ السَّبَبُ في مثل هذه الأحكامِ المُتَعَسِّفَةِ في حقِّ رِوَاةِ الحديثِ مِنْ قِبَلِ بعضِ النَّاقِدِينَ المُعَاَصِرِينَ: إلى عَدَمِ تَصَوُّرِهِمْ لأَصُولِ الرَّوَايَةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا عِنْدَ المُحَدِّثِينَ؛ فَإِنَّ النَّقَادَ لَا يَقْبَلُونَ الحديثَ مِمَّنْ رَوَاهُ أَيُّ كَانَ لِمُجَرَّدِ عَدَالَتِهِ عِنْدَهُمْ، بَلْ يَشْتَرِطُونَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَ شُرُوطِ الحديثِ الصَّحِيحِ، مِنْ لِقَاءِ الرَّاويِ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ، وَاعْتِبَارِ الانْقِطَاعِ بَيْنَهُمَا نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ، مَعَ ضَبْطِ الرَّاويِ، وَتَمْيِيزِهِ لِمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْوِخِهِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ فَلَيْسَ الْأَمْرُ مُشْرَعًا لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْسِبَ حَدِيثًا إِلَى أَحَدٍ، فَيُصَدِّقَ فِي نَسَبِهِ تِلْكَ، إِلَّا بِالْعَمَالِ جَمِيعِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ الَّتِي أَشْبَعَهَا الْمُحَدِّثُونَ بَحْثًا وَتَقْرِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِ «علوم الحديث».

لِتَعْلَمَ مَدَى الْجَهْلِ الْوَخِيمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ بَعْضُ الْفُضُولِيِّينَ مِنْ كُتَّابِ الْعَصْرِ حِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِنَّمَا اكْتَسَبَتْ صِفَةَ النُّبُوَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهَا مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ!

تَرَى هَذَا الْخَبْلَ -مَثَلًا- فِي قَوْلِ (سُلَيْمَانَ حَرِيتَانِي): «تَسَرَّيْتُ إِلَى الْحَدِيثِ بِوَسَاطَةِ هَؤُلَاءِ وَسِوَاهُمْ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا طَائِفَةً مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَأَقَاصِيصِ التَّلْمُودِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي مَا لَيْثَ أَنْ أَصْبَحَتْ جِزَاءً مِنَ الْأَخْبَارِ الدِّينِيَّةِ

والتاريخية، ولولا أنهم أسندوا تلك المرويات إلى النبي ﷺ أو إلى أحد من الصحابة، لأُحبطت الغاية من إدخالها، ولم يقبل بها أحد^(١).

فهو يرى أنَّ إدخال تلك الإسرائيلية إلى الدين تم لأصحابها بمجرد اختلاق إسناده! في حين أنَّ ذلك الإسناد الذي نعى عليه هذا الدس هو الذي ساهم في افتضاح تلك المحاولات التي يتحدَّث عنها، ومنعها من دخولها حيِّز الشرعيَّات!

ومثله (أبو القاسم حاج حمد) يقول في معرض طعنه بأحاديث الحدود: «مصدر كل هذه الأحاديث يهودٌ أظهروا إسلامهم، ككعب الأحرار، ولا علاقة له بالرسول ﷺ، إذ أسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في زمن عمر، ووهب بن منبه، وغيرهما...»^(٢).

فقوله بإمكان دس هؤلاء الخيار من الرواة في السنة، هو نتاج خلل في تصوُّره لطبيعة الرواية، فإنَّ كعباً ووهباً لم يلقيا النبي ﷺ كما يعلم هو نفسه، فهما -إذن- تابعيان، ومعناه أنَّ روايتهما المباشرة عن النبي ﷺ من قبيل الحديث المرسل، والمرسل من أنواع المنقطعات! ومن الجهل ما قتل!

(١) «توظيف المحرم» لسلیمان حریتانی (ص/٨٨).

(٢) «إبستمولوجيا المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٥).

المطلب الثاني

المسلك المتني الذي مشى عليه الطاعنون المعاصرون في دعواهم بوجود الإسرائيليات في «الصحيحين»

وهو ينقسم إلى مسلكين، مُضمَّنين في هذين الفرعين.

الفرع الأول: دعوى (التشابه).

حيث ادَّعى المتأثرون بالنهج الاستشراقي في نقد الأخبار، أنَّ كثيرًا من الأحاديث التي يُصَحِّحها أهل السنة، ليست في الحقيقة لآ مرويات إسرائيلية الأصل، بدلالة وجود أصلها في التوراة أو الإنجيل، والتشابه الحاصل بين ما ورد في الأحاديث، وما جاء في صحف أهل الكتاب، أمانة كافية عندهم لإسقاط النسبة النبوية عن تلك الأحاديث، مُستندين إلى حُجَّة إخبار القرآن بتحريف تلك الكتب وإبطالها، وأنَّ النبي ﷺ مُنَزَّه عن قول الباطل الذي فيها^(١).

ترى أمثلة الجري على هذا المسلك في لائحة طويلة سطرها (نيازي عز الدين) لعقد مقارناته بين نصوص التوراة والإنجيل ومتون بعض أحاديث «الصحيحين»، ليبرهن بدلالة هذا التشابه -على التسليم بوجوده^(٢)- أنَّ هذا من ذاك!

(١) انظر مثال ذلك في «دين السلطان» لنيازي (ص/ ٢٣٠)، و«الحديث والقرآن» لابن قرناس (٧٢، ١٣٢).
(٢) حيث يذكر أحيانًا نصوصًا من التوراة أو الإنجيل لا علاقة لها بمتن الحديث المطعون، من ذلك ما ذكره . في كتابه «دين السلطان» (ص/ ٣٥٥) مما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «خُرس الكافر =

حَتَّى إِذَا أَعُوزَهُمُ الْإِصَاقُ الْحَدِيثِ بَمَرْجَعِيَّةٍ أَقْدَمَ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَخَذُوا
بِتَكْلُفُونَ مُقَارِبَتَهُ بِأَخْبَارٍ مِلِّيَّةٍ أُخْرَى، يَدَّعُونَ أَنَّهُ مَنْسُوجٌ عَلَى مِنْوَالِهَا، بَلِ اتَّسَعَتْ
تَشْبِيهَاتُهُمْ لِتَشْمَلَ الْأَدْيَانَ الْأُخْرَى وَالْمَذَاهِبَ الْفَلَسَفِيَّةَ الْقَدِيمَةَ^(١)، كَالثَّقَافَةِ
الْغَنُوصِيَّةِ وَالْهُرْمَسِيَّةِ!

ثُمَّ تَمَادَى بِهِمُ الْخَيَالُ الْمُنْفَلَتُ عَنْ أَرْزَمَةِ الْبَرَاهِينِ الْمُنْطَقِيَّةِ، حَتَّى أَرْجَعُوا
كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى الثَّقَافَةِ الشَّعْبِيَّةِ السَّائِدَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ
وَصَدْرَهُ.

كُلُّ هَذَا لِيُعْلِنُوا اكْتِشَافَ اخْتِرَاقِ مَهُولٍ فِي الْمَنْظُومَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، قَدْ فَاتَ
حُرَاسَ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنْفُسَهُمْ، إِذْ «لَمْ يَكُونُوا وَاعِينَ كُلِّ الْوَعْيِ بِأَنَّ مَا
دَوَّنُوهُ إِنَّمَا هُوَ تَمَثُّلٌ مُعَيَّنٌ لِلسُّنَّةِ، وَلَيْسَ السُّنَّةُ ذَاتَهَا! وَهُوَ تَمَثُّلٌ فِيهِ مِنَ التَّأَثُّرِ
بِالثَّقَافَةِ الْمَحِيطَةِ، وَكَيْفِيَّةُ الْمُخَيَّلَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَذَاكَ الرَّوَاةُ طِيلَةُ عَقُودٍ عَدِيدَةٍ مِنَ
الزَّمَنِ»^(٢).

وَمِمَّا يُمَثِّلُ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» مِنْ هَذَا الْمَسْلُوكِ:
مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى
صُورَتِهِ...»^(٣).

= وَنَابَ الْكَافِرُ مِثْلَ أَحَدٍ، وَغَلِظَ جِلْدُهُ مَسِيرَةَ ثَلَاثٍ، حَيْثُ زَعَمَ (نَبَايَزِي) أَنَّهُ مَاخُذٌ مِنْ نَصِّ فِي الْإِنْجِيلِ
جَاءَ فِيهِ كَمَا نَقَلَهُ بِنَامِهِ: «وَرَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَلَائِكَةٍ، وَاقِفِينَ عَلَى زَوَايَا الْأَرْضِ، يَحْبِسُونَ رِيَّاحَ
الْأَرْضِ الْأَرْبَعِ، فَلَا تَهْبُ رِيَّاحٌ عَلَى بَرٍّ أَوْ بَحَرٍ أَوْ شَجَرٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَلَكَآ آخَرَ قَادِمًا مِنَ الشَّرْقِ يَحْمِلُ
خَتَمَ اللَّهِ الْحَيِّ...»!

(١) مِثَالُ ذَلِكَ: مَا نَقَلَهُ بِسَامِ الْجَمَلِ مُسْتَشْهِدًا بِهِ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَابُ النُّزُولِ» (ص/٣٩١) عَنْ مُحَمَّدٍ عَجِينَةَ،
فِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَلَائِكَةِ «تُفَصِّلُ بِرَافِدِينَ كَبِيرِينَ، هُمَا الرَّافِدُ السَّامِيُّ الْمَشْرُوكُ: وَإِلَيْهِ يَعُودُ
مَعْظَمُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَالرَّافِدُ الْآرِي: أَيِ الْهِنْدِيِّ وَالْفَارَسِيِّ».

(٢) «بَيِّنَاتٌ» لِعَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّرْفِيِّ (ص/١٥٣-١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْأَسْتِزْنَانُ، بَابُ: بَدَأَ السَّلَامَ، بِرَقْم: ٥٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْجَنَّةُ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا،
بَابُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْتَدَتْهُمْ نَخْلُ أَفْتَدَةِ الطَّيْرِ، بِرَقْم: ٢٨٤١).

فقد طعن في الحديث عددٌ من المعاصرين، منهم (نيازي عز الدين) بتهمة «أن أبا هريرة إنما أخذَه عن اليهود بواسطة كعب الأحبار أو غيره، بدليل أنه مأخوذٌ من التوراة، لأنَّ مضمون هذا الحديث إنما هو عينُ الفقرة السابعة والعشرين من الإصحاح الأول من إصحاحات التكوين من كتاب اليهود -العهد القديم- .»^(١)

وكذا حديث أبي هريرة مرفوعاً: «اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم»^(٢).

فقد ردَّ (نيازي) هذا الخبر لمجرد وجود مثله في التوراة، فقال: «إذا بحثنا في كتاب الله الذي هو القرآن، فلن نجد ما يدعم ويشهد لحديث أبي هريرة، ولكننا إذا بحثنا في كتاب التوراة المحرَّفة، سنجد ما يلي: (وكان إبراهيم في التاسعة والتسعين من عمره عندما خُتن في لحم غرلته»^(٣).

وردَّ هذا المسلك في تهمة أحاديث «الصَّحَّاحين» بالإسرائيلية، بأن يُقال: إنَّ الثَّمانين لا يقتضي التناقل! بمعنى: أنَّ الخبر إذا ثبت في نصٍّ شرعيٍّ، وكان في أخبار أهل الكتاب ما يماثله، فلا يدلُّ هذا على نقله من عندهم، لمجرد أنَّهم سبق في الزَّمن.

وبيان ذلك: أنَّ المُتقرَّر عندنا شرعاً وعقلاً، أنَّ التَّشابه بين الإسلام وبعض الأديان الكتابية الأخرى غير مدفوع، ليس هو أمراً بحاجة إلى إعادة اكتشاف، ومثُل هذا لم يكن غائباً قطُّ عن علماء المسلمين، فضلاً عن أن يكون «كشفاً صاعقاً لا يقلُّ أهميَّة عن اكتشافات داروين أو كوبرنيكوس» كما يُعبَّر عنه (أركون)^(٤)!

(١) «دين السلطان» (ص/٣٥٢)، وانظر مثله في «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، ونحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/١٨٢)، و«أضواء على الصحيحين» لصادق النجمي (ص/١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم: ٣٣٥٦)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: ٢٣٧٠).

(٣) «دين السلطان» (ص/٧١٤-٧١٥).

(٤) «القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني» لمحمد أركون (ص/٩٥).

فإنَّ النبوات ذاتُ رسالةٍ واحدةٍ، وأصحابُها كلُّهم مُبلَّغون عن الله تعالى، فإن لوحظَ شيءٌ مِنَ التشابهِ بين نصوصِ الأنبياء، فما هو إلا تأكيدٌ لوحدةٍ مصدرِهِم في التَّلقي، وعلى التَّصديقِ الَّذِي جاء به النَّبي ﷺ للرِّسالاتِ قبله، فلا غرابةً -إذن- أن يكون في حديثه لأمته ما يُحدِّثُ بمعناه أهلُ الكتاب ممَّا تلقَّوه عن أنبيائِهِم.

يقول ابن تيمية: «شهادةُ أهلِ الكتابِ المُوافقةُ لما في القرآن أو السنة مقبولةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [النِّسَاء: ٤٣]، ونظائر ذلك في القرآن»^(١).

فما نراه من مُسارعةٍ مَنْ قَلَّ فهُمُّهم إلى تعليلِ جملَةٍ من أحاديثِ «الصَّحَّاحين»، بدعوى التشابهِ بينها وبين نصوصِ أهل الكتاب، هو في حقيقته سؤءة في منهجِ النَّقد، وخَلَلٌ مَعيب في استنتاجِ الأحكامِ مِنَ المُقارنات. والحقُّ أنَّه لا يَتِمُّ لهم استدلالٌ على بطلانِ الحديثِ بدعوى إسرائيليَّته، إلا بإثباتِ أَحَدٍ مُقدِّمتين:

المُقدِّمةُ الأولى: أنَّ مجردَ التشابهِ بين تلك النصوص، هو دليل في نفسه على أنَّ المُتأخِّر منها آخِذٌ مِنَ المُتقدِّم!

وهذه الدَّلالة عندنا مَعاشِرَ المُسلمين باطلةٌ -اللَّهم إلا عند المُستشرقين، لأنَّهم لا يؤمنون بأنَّ رسالةَ نبيِّنا ﷺ وَحْيٌ مِنَ السَّمَاء- وذلك لَوحدَةِ المصدرِ في الكلِّ -كما أشرنا إليه قريباً- وإلَّا لِلزِّمِ المُعترِضين طَرُدُ هذا الحكمِ على آياتِ القرآن! فإنَّ فيها -بإقرار الجميع- ما يُشبه التَّوراةَ والإنجيلَ في بعضِ التَّشريعَاتِ والأخلاقِ والفِصَصِ.

وهكذا الحديثُ النَّبوي هو من باب القرآن في موضوع التشابه، فإذا لم يأخذوا من تشابه القرآن مع ما في كُتُبِ أهل الكتاب دليلاً على أنَّ النَّبي ﷺ اقتبسَهُ منها، فينبغي أن يكون حديثُهُ كذلك.

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣/٣٤٦).

ولا خلاصَ من هذا الطَّردِ الواجبِ إلَّا بمعاملةِ الكلِّ مُعاملةً واحدةً، ومن هذا الباب الواحد، فإنَّه بإمكانِ المُستشرقينِ القائلين به إلزامُ مَنْ لم يَقُلْ به! فَاتَّهَمَ بعضُ الكُتَّابِ المعاصرينَ «للرَّوَاةِ بأخذِ الحديثِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ونسبته زورًا إلى النَّبِيِّ ﷺ، ليس بأولى مِنْ اتِّهَامِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ بِأَخْذِهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ونسبته إلى الله!»^(١)

المُقَدِّمةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُزْعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مُجَرَّفٌ بَاطِلٌ، فَيُحْكَمُ لِلْحَدِيثِ الْمُشَابِهِ لِمَا فِيهِمَا بِالْبُطْلَانِ تَبَعًا. وهذا أيضًا باطلٌ؛ فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ الْمَعْلُومَ بِدَاهَةِ مِنْ شَرِيعَتِنَا أَنَّ تِلْكَ الْكُتُبُ فِيهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَأَنَّ التَّحْرِيفَ لَمْ يَظَلْ كُلَّ مَوْضِعٍ فِيهِمَا، بَلْ يَصِيرُ الْمِيزَانُ الْحَقُّ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ مِنْ حَيْثُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، لَا الْعَكْسُ. يقول ابن تيمية: «... ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا فِي التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ بَاطِلٌ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَقِيلَ: لَمْ يُحَرَّفْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ حُرُوفِ الْكُتُبِ، وَإِنَّمَا حَرَّفُوا مَعَانِيَهَا بِالتَّأْوِيلِ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ قَالَ كُلُّاهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْأَرْضِ نُسَخًا صَحِيحَةً، وَبَقِيَ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُسَخًا كَثِيرَةً مُحَرَّفَةً، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُحَرَّفْ شَيْءٌ مِنَ النُّسخِ، فَقَدْ قَالَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ نَفْيُهُ، وَمَنْ قَالَ: جَمِيعُ النُّسخِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُرِّفَتْ، فَقَدْ قَالَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خَطَأٌ، وَالْقُرْآنُ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ فِيهِمَا حُكْمَهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ خَبَرٌ أَنَّهُمْ غَيَّرُوا جَمِيعَ النُّسخِ»^(٢).

الْفَرْعُ الثَّانِي: التَّحْقِيقُ مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ مَوْضُوعُهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ. متى ما رأى بعضُ الكُتَّابِ المُعاصرينِ حديثًا مَوْضُوعُهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَمَوْهُ بِأَنَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ! (أَبُو رِيَّةٍ) مُكَثِّرٌ مِنْ سُلُوكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ فَقَدْ ادَّعَى

(١) «تقديم النقد الموجه لصحيح البخاري» لـ د. عادل المطرفي، بحث مقدم لـ (مؤتمر أعلام الإسلام - البخاري نموذجًا، ص/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٠٤).

-مثلاً- في جملة الأحاديث التي فيها فضل لموسى عليه السلام أنها من صنع اليهود انتصاراً لنبيهم! بل يتأوّل بعض ذلك على أنه مُضمّن لمنقصة خفية لنابينا ﷺ.

فمثال انتهاجه لهذا المسلك في نقد أحاديث «الصّحّاحين»:

ما تراه في ردّه لحديث الإسراء في قصّة فرض الصّلاة، والحوار الذي جرى بشأنها بين نبيّنا ﷺ وموسى عليه السلام^(١)، حيث قال: «.. لم يستطع أحدٌ من الرّسل جميعاً غير موسى أن يفقه استحالة أدائها على البشّر! فهو وحده الذي فطن لذلك، وحمل محمّداً ﷺ على أن يراجع ربّه .. وكان محمّداً الذي اصطفاه للرّسالة العامّة إلى النّاس كافّة -والله أعلم حيث يجعل رسالته- لا يعلم إنّ كان من أرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة حتّى بصره موسى! وهكذا ترى الإسرائيليّات تنفّذ إلى ديننا، وتسرّي في مُعتقداتنا، فتعمل عملاً، ولا تجد أحداً -إلا قليلاً- يُزيّفها أو يرُدّها»^(٢).

ومثله قال حسين غلامي: «أخبار اليهود والإسرائيليّات التي تغلّغت في أخبار المُحدّثين، خاصّة في «صحيح البخاري» .. حيث يتجلّى التّفكير اليهودي في تفضيل موسى عليه السلام على نبيّنا محمّد ﷺ، ونقل حكايات لا تليق بمقام الأنبياء والرّسل»^(٣).

ونقض هذا المسلك المتّني في التّعليل، في أن نعلم أوّلاً:

أنّ الرّمي بالقول على عواهنه ظناً من غير حُجّة، هو شيمة الباحث المُتحيّز إلى ما يهواه من نتائج، قبل أن ينظر في صحّة المقدمات ابتداءً.

إنّ ذكر موسى عليه السلام أو غيره من أنبياء بني إسرائيل في حديث ما لا يقتضي أن يكون من الإسرائيليّات أصالة، فللنّبي ﷺ أن يحكي لأصحابه شيئاً -مما أطلّعه الله عليه- من قصصهم وما جرى لهم مع أعدائهم للاعتبار.

(١) أخرجه البخاري (ك: المناقب، باب: المعراج، برقم: ٣٨٨٧)، ومسلم (ك: الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات، برقم: ١٦٢).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٥) بتصرف يسير.

(٣) «البخاري وصحيحه» (ص/١٠-١١).

ثم يُقال: «لو أنَّ حديثَ الإسراء والمعراج هذا، كان مرويًا عن كعب الأخبار أو غيره من علماء بني إسرائيل، لجازَ في العقل أن يكون ذكر موسى ﷺ من دسهم، أما والحديثُ مروى عن بضْع وعشرين صحابيًا، ليس فيهم ولا فيمن أخذَ عنهم أحدٌ من مُسلمة أهل الكتاب: فقد أصبح الاحتمالُ بعيدًا كلَّ البُعد! إن لم يكن غير ممكنٍ في منطقِ البحثِ الصَّحيح!»^(١).

ومن فروع الاعتبار بهذا المسلكِ المتنِّي الواهي عند المعاصرين:

النَّظَرُ في أحاديثِ الحدودِ والزَّوْاجِر، فإن استثقلت بعض النفوس المستغربة ما فيه من عقوبة، أو رأت فيه شدَّةً، أرجعته إلى شريعةِ التَّوْرة، والفرْضُ عندها أنَّ النَّبي ﷺ جاء بما يَنْسَخُ الشَّرَائِعَ السَّابِقَةَ ويُهَيِّمُ عليها، وعليه ألحقت هذه الأحاديثُ بالإسرائيليات.

ترى مثال هذا الخطي في التَّفكير في ما قاله (أبو القاسم حاج حمد) في معرض ذكره لبعضِ الحدودِ المنصوص عليها في الأحاديثِ، كحدِّ الحرابة، ورجم الرَّاين:

«هذه الأحكام كلها ليست من شريعة التَّخْفِيفِ والرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ عِلَامَاتِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ بِمُوجِبِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .. فَمَنْ أَرَادَ إِثْبَاتَ أَنَّهُ طَبَّقَهَا عِبْرَ أَحَادِيثٍ مَنْحُولَةٍ، فَالْقَصْدُ تَكْذِيبُ عِلَامَاتِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَمَصْدَرُ كُلِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يَهُودٌ أَظْهَرُوا إِسْلَامَهُمْ، كَكَعْبِ الْأَخْبَارِ .. فَالْدَّسُ هُنَا مِنْهُجٌ خَطِرٌ، وَلَيْسَ اعْتِبَاطًا أَوْ مَجْرَدَ انْتِحَالٍ، الدَّسُّ هُنَا جُطَّةٌ مِتْكَامِلَةٌ لِنَسْفِ خِصَائِصِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ كُلِّهِ، وَمُمَالِئَتِهِ بِالَّذِينَ الْيَهُودِيُّ، بِمَا يَنْتَهِي لِتَكْذِيبِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ»^(٢).

وهذا قولٌ تُغْنِي حِكَايَتُهُ عَنْ إِبْطَالِهِ!

إنَّ شَرِيعَةَ إِسْلَامِيَّةً مُتَوَاتِرَةً -مِثْلَ شَرِيعَةِ الْحُدُودِ- لَا يُمَكِّنُ الدَّسَّ فِيهَا بِحَالٍ، لِاشْتِهَارِهَا وَشِيوعِ الْعَمَلِ بِهَا فِي الْأُمَّةِ، مِنْذَ عَهْدِ النُّبُوَّةِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، بِمَا يُغْنِي عَنْ تَطَلُّبِ إِسْنَادٍ لَهَا مِنَ الْأَسَاسِ.

(١) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٨٩).

(٢) «إستمولوجيا المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٤-٩٥).

وما ذكره من كونِ أحاديث الحدودِ جاءت من طريقِ مُسلمة أهلِ الكتاب،
ككعبِ الأحرار، دون كبارِ الصَّحابة: هو مُحضُ كذبٍ، يُنبِئُك عنه إطلاقةُ سريعةٍ
على «الصَّحَّاحين»، وكُتِبَ الأحكامُ، تجدها تخلو رواياتُها في هذا البابِ مِن
ذَكَرَهم هو من مُسلمة أهلِ الكتاب.

فهذه الأغاليط لا تخلو أن تكون من قائلها جهلاً مُرَكَّباً بِمُصَنَّفَاتِ الحديثِ
وما فيها، أو تعمُداً للكذبِ تدليسا على القُرَّاء، لا يُبقي لصاحبه ماءً وحيٍّ
للأسف.

الخاتمة

وبعد...

فإني أحمد ربّي على جميل عونه، وتيسيره إتمام مفاصيل هذه الرسالة، فله الحمد في الأولى والآخرة.

وقبل استتمام القول فيها، فإنه يحسن لفت النظر إلى جملة من النتائج الكلية، ونُبذ من التوصيات العلمية.

فأمّا النتائج، فيُبرّم القول فيها في القضايا التالية:

القضية الأولى: أنّ دعوى مناقضة الأخبار النبوية في الصحيحين للضرورة العقلية أو الحسية أو العلمية ونحوها مفهوم لا يصدق، ومنشأ هذه الدعوى النكدة هو اختراع الخصومة بين برهان الثقل، وبرهان العقل، والبراهين لا تتناقض.

فكان أعظم ما امتاز به أهل السنة على غيرهم من الطوائف: إصابة النظرة الشمولية لهذه الدلائل الشرعية؛ هذه النظرة مُبتناة على يقينهم القاضي بامتناع مُناكدة صحيح المنقول لصريح المعقول، والانحطاط عن رتبة هذه النظرة عند كلّ مخالف لهم إنّما يتأثّر من التقصير في فقه العلاقة بين هذين الدليلين.

القضية الثانية: أنّ القاسم المشترك بين الطوائف المعاصرة المُجافية لأخبار الصحيحين هو الانحراف عن فهم وظيفة العقل، والجنابة على الدلائل الثقلية تبعاً لذلك؛ وحقيقة الفارق بين مواقفها من آحاد السنة: أنّ من كان منهم إسلامياً سُنّياً في الجملة، فإرادته تنزيه الشريعة عن مناقضة الضرورة العقلية واقع له بالقصد

الأول، والإلحاد في النصوص والجناية عليها ليس مُرادًا له، بل وَقَعَ له نتيجة لانحرافه في التّظهير؛ وأمّا مَنْ كان علمانيًا أو رافضيًا أو منكراً لحجّيتها: فإنّ الإلحاد في النصوص، والجناية عليها، والكُفْرَ بِمصدرها، واقعٌ لهم بالقصد الأول.

القضية الثالثة: أنْ قَبول ما دَلَّت عليه ظواهرُ الصّحاح من أخبارِ الصّحّاحين يُعدُّ فحولةً فكريّةً، وعِصمةً شرعيّةً، وسابِلَةً لا ينتهجها إلّا الرّاسخون في العلم، الّذين انعقدت قلوبهم على يقينٍ بصدق ما دَلَّت عليه سُنَنُ نَبِيِّهم؛ وأمّا التّمحل في ردّ ظواهرها، أو التّعسف في إنكارها: فمَهَيِّجُ العَجْزة، ومِمَّنْ كَلَّتْ أفهامُهم، وعَشِيَتْ أبصارُهم عن دركِ المقاصدِ النّبويّة.

القضية الرابعة: أنْ أهل السُّنة لا ينفون وقوعَ المَحارة في الأفهام، والاستشكالِ لبعض ما دَلَّت عليه أحاديث الصّحّاحين، وإنّما الّذي يَأْبُونه: ترتيب التّسارع في الإبطالِ لتلك الدّلائل الثّقليّة على انقِذاجِ الاستشكال، والبَؤُونُ بين النّهَجين فسِحْ بَيِّنٌ.

القضية الخامسة: أنْ المُتأمل في جملةِ المسائل الّتي قرّرتها أحاديث «الصّحّاحين»، والّتي خاض المُخالفون لأهل السُّنة فيها بغير مُستندٍ شرعيٍّ، يَجِدُ كثيرًا من هذه السُّنَن لم تنفرد تلك الصّحاح بالدّلالة عليها، بل اشتركت الدّلائل القرآنيّة والإجماع القطعيُّ في تثبيتها، وكذا مُكتشفات العلوم الحديثيّة؛ فينحَصِّل عندئذٍ بطلان دعوى المُخالفين المُبطلين لتلك الأحاديث بحُجّة أنّها أخبار آحاد.

القضية السادسة: أنْ أخبارَ الآحادِ حُجّةٌ شرعيّة مُفيدَةٌ للعلم إذا احتَقَّت بها القرائن؛ وما كان منها في «الصّحّاحين» مُفيدٌ للعلم ما لم يَقَع فيها خلافٌ بين أهل العلم المُعتبرين؛ وهذا الخلاف لم يَقَع إلّا في التّرذيرِ اليسيرِ من أحاديثهما، وبذلك تَندرج أحاديثُ الكتابين فيما تُلقَى بالقبول في الجملة.

فكان على ذلك خطأً بيّنًا عَمُدُ بعضِ المُعاصرين -ولو كان مؤهلاً للنّقْدِ الإنسانيّ، فضلًا عَمَّنْ دونه- إلى ردِّ أصلِ حديثٍ في «الصّحّاحين» قد استقرَّ رأيُ الأُمة على قَبوله، وانتهى له سَلَفٌ في تعليقه؛ يوكّد هذا:

القضية السابعة: أنَّ كلَّ أحاديث «الصَّحيحين» الَّتِي رَاجَ طَعْنُ الْمُعَاَصِرِينَ فِيهَا -بَشَتْهُ أَطْيَافُهُمْ- مِنْ جَهَةِ الْمُتَنِّينِ، قَدْ تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِنَا لَهَا أَنَّهُمْ غَالِطُونَ فِي تَوْهِينِهِمْ لَهَا، وَأَنَّهَا -بِحَمْدِ اللَّهِ- سَالِمَةٌ مِنْ كُلِّ غَوَائِلِ الْإِنْكَارِ، بَرِيئَةٌ مِنْ دَعَاوِي مُعَارَضَتِهَا لِلْعَقْلِ أَوْ الْعِلْمِ أَوْ الْحِسِّ؛ مَا خَلَا حَدِيثَيْنِ فَقَطْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: حَدِيثُ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لِبَنَتِهِ زَيْنَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ خَلْقِ التُّرْبَةِ يَوْمَ النَّبَتْ؛ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خِلَافٍ فِيهِمَا قَدِيمٍ، بَيْنَ مُثَبِّتٍ لِهَمَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمُنْكَرٍ، فَيُخْرِجَانِ بَذَا مِنْ خَيْرِ التَّلَقِّيِ بِالْقَبُولِ سَلَفًا، وَيَنْتَفِي الْحَرَجَ عَلَى مَنْ وَافَقَ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ بِدَلِيلِهِ

وما أنجته هذه القضية السابعة يؤكد لنا ما قرره جمهور أهل العلم من تفوق «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» من حيث الأصحية، والصناعة الحديثية، وشفوف نظير البخاري في المتون بما لا يبلغه فيه مسلم.

القضية الثامنة: اهتمام الشَّيْخَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى تَفْخِصِ الْمُتَوْنِ وَالتَّأَكُّدِ مِنْ اسْتِقَامَتِهَا أُنْثَاءَ الْعَمَلِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ لِلْأَحَادِيثِ، وَالبخاريُّ أَوْفَى فِي ذَلِكَ مِنْ مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَسْتَاذُهُ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ بِاعْتِرَافِهِ.

على أَنَّا مَا وَافَقْنَا فِيهِ مَنْ أَعْلَى الْحَدِيثَيْنِ الْمُشَارَ إِلَيْهِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، قَدْ رَجَّحْنَا قَوْلَنَا ذَاكَ فِيهِمَا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ! وَمَكَثَ بِنَا النَّظَرُ الدَّقِيقُ فِي مَتْنَيْهِمَا الْوَقْتُ الطَّوِيلَ؛ لِنَتَلَمَّ أَنَّ مُسْلِمًا وَإِنْ أَدْرَجَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ فِي «صَحِيحِهِ»، فَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ عَدَمَ مَبَالَايَةِ بِاسْتِقَامَةِ الْمُتَوْنِ كَمَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالَفُونَ! فَإِنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ بِهِمَا بَدَائِهِ الْعُقُولَ، وَلَا أَثَبَّتْ مَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ، بَلْ تَصْحِيحُهُ لِمَتْنَيْهِمَا لَهَ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ، وَإِنْ كُنَّا نَرَاهُ -تَبَعًا لَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ- نَظَرًا مَرْجُوحًا.

القضية التاسعة: أَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَنْسِبِينَ لِلْسُّنَةِ مِنْ رَدِّ لِبَعْضِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» لَيْسَ مِنْهُمْ جَاطَرًا، وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى إِحَالَةٍ عَقْلِيَّةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْتَقِدُ النََّاظِرُ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ الْمُعَيَّنِ مُخَالَفَتَهُ لِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ مِنَ الدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ الْآخَرَى، أَوْ الْكَلِّيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ، فَيَأْخُذُ بِالْأَقْوَى مِنَ الدَّلَائِلِ

بحسب ما استبان له ؛ أو يكون مردُّ الخطأ عنده نابهاً من تقصيرٍ في تحقيقِ مناط الحديث .

نعم ؛ قد يقع التصريح من بعض العلماء بأنَّ مأخذ الردِّ مخالفةُ الحديث في «الصَّحاحين» لدلالةِ عَقْلِيَّةٍ أو جِسْمِيَّةٍ، لكن ردُّ الأحاديث بهذا المأخذ -لندور وقوعه جداً من علماء السُّنة- لا يُمكن أن يُعدَّ قانوناً منظوماً من كلياتٍ منهج أهل السُّنة، ولا يُعرف الردُّ بهذا المسلك عن أئمتهم، وإنما وقع من بعض المتأخرين من أهل العلم، والتزام هذا المسلك في الردِّ أصالة لا يكون إلَّا غلطاً محضاً، وغدولاً عن السننِ الأبيّن الذي سارَ عليه أهل السُّنة والجماعة .

القضية العاشرة: أهميّة توظيف الحقائق العلميّة المتعلّقة بالكون في نُصرة صحاح السُّنة، لا على وجه الإبانة عن معانٍ تُخالف ما جرت عليه أفهام السلف، أو قصد تحديدِ كَيْفِيَّاتٍ ما غُيِبَ عَنَّا ؛ وإنما على وجه الإبانة عن لطائف معاني مُستبطنَةِ تزيدينا يقيناً في النصِّ نفسه، وعلى سبيلِ الكشفِ عن صدقِ ما دلّت عليه فيما يتعلّق بالعلوم الطَّبيعيّة؛ هذا من جهة .

ومن جهةٍ أخرى: بيانُ مدىِ قصورِ علومِ البَشَر، وأنها مهما بلغت في الاتساع تظلُّ رهينة الاستدراكِ والتَّمحيص .

وأما التَّوصيات، فتتجلّى في الآتي :

أولاً: مع تحرير أئمة الحديث وضبطهم لقواعد الحديث روايةً ودرايةً، ومُخالفةِ التوفيق لهم في إبتنائها على أصولٍ عَقْلِيَّةٍ مُتَّسِقَةٍ مع مُقتضىِ الفطرة، نلاحظُ كثيراً من طلبَةِ العلم -مِمَّن ينتسبُ إلى أهل السُّنة والحديث- غُفلاً عن معرفة هذا البناءِ العَقْلِيّ المُحكّم الذي شادَه أسلافُهم لعلوم الحديث، وعن استلهاهم مناهجهم في النَّظر الدَّقِيق إلى الثَّقولات .

فالغفلةُ عن ذلك ساقَت إلى تزعزُعِ بعض هؤلاء أمام سبيلِ الشُّبهات التي جَهد أصحابُها على صَبْغِها بالصُّبغة العَصْرِيَّة العَقْلِيَّة، ثمَّ تسليطها على هذا الفنِّ، فادَّعوا أنَّه مجرد علمٍ ساذجٍ مُتَصَلِّب، مُفْتَقِدٌ للعقلنة في تأصيلاته وتطبيقاته .

فكان خريًا بكلِّ مَنْ آتس مِنْ نَفْسِهِ بَصْرًا وَفَقَهَا مُفْضَلًا بِأُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَقْدِ الْأَخْبَارِ، أَنْ يَوَاقِبَ فِي هَذَا مِيزَاتِ أَهْلِ عَصْرِهِ، فَيَسْعَى جَاهِدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي أَسَّسَ عَلَيْهَا الْمُحَدِّثُونَ كُلَّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، لِلكَشْفِ عَنْ عِبَرِيَّةِ أَسْلَافِنَا فِي خِدْمَةِ دِينِهِمْ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ، وَرَدِّ كَيْدِ الْمُسْتَحْفِينَ بِهِمْ فِي نُحُورِهِمْ، وَلِيُعْلَمَ بِهِ سَلَامَةُ مَا أَصَلَّهُ أَثْمَةُ الْحَدِيثِ وَصَيَارِقُهُ.

ثَانِيًا: مَعَ قَلَّةِ النَّبَاحِ عَلَى قَافِلَةِ «الصَّحِيحِينَ» فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ -كَبُلْدِي الْمَغْرِبِ- مَقَارَنَةً بِحَالِ كَثِيرٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمَشْرِقِ، فَإِنَّ مَا نَشْهَدُهُ مُؤَخَّرًا مِنْ تَرَاوِدِ الْهَجُومِ عِنْدَنَا عَلَى الْبَخَارِيِّ بِخَاصَّةٍ -وَأِنْ كَانَ بِشَكْلِ مُتَقَطِّعٍ- نَذِيرُ شَوْمٍ! فَإِنَّ بَعْضَ الشَّرِّ يَبْدَأُ بِهِ الْمُسْطَدُونَ صَغِيرًا، جَسًا لِنَبِضِ الْمُصْلِحِينَ، وَتَمْهِيدًا لِمَا بَعْدَهُ ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَا يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٥].

فَلَذَا أَهْيَبُ بِمَنْ يَحْمِلُونَ فِي قُلُوبِهِمْ هَمَّ هَذَا الدِّينِ وَحُبَّ وَطَنِهِمْ، وَقَلَقًا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْفِكْرِيِّ لِلْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ، أَنْ يُسَارِعُوا إِلَى الْوَقَايَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ الْمُعْدِيَةِ قَبْلَ الْعِلَاجِ، فَ:

يُبَادِرُوا إِلَى إِقَامَةِ الْمَشَارِيعِ الْفِكْرِيَّةِ التَّحْصِينِيَّةِ، بِدَلِّ الْاِكْتِفَاءِ بِرَدُودِ الْأَفْعَالِ نُجَاهَ مَا نَرَاهُ بَيْنَ الْفِينَةِ بَعْدَ الْأُخْرَى مِنَ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى السُّنَّةِ؛ وَذَلِكَ بِإِقَامَةِ مَحَافِلٍ وَمَرَاكِزٍ عِلْمِيَّةٍ (جَادَّةٍ!) تَسْهَرُ عَلَى رَصْدِ الْغَارَةِ الْمُعَاصِرَةِ عَلَى أَصُولِ التَّشْرِيعِ، وَإِصْدَارِ الدِّرَاسَاتِ الْمُحَقَّقَةِ الَّتِي تَعْرِضُ عِلْمَ السُّنَّةِ بِخُطَابٍ بُرْهَانِيٍّ مُقْنِعٍ فِكْرًا وَصُورَةً، عِبْرَ اسْتِغْلَالِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ فِي الْإِعْلَامِ.

وَمِنْ هُنَا؛ أَدْعُو زَوَارَةَ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَمْلَكَتِنَا الشَّرِيفَةِ، إِلَى إِحْيَاءِ سُنَّةٍ لِمُغَارِبَةٍ تَعَاقَبُوا عَلَيْهَا قُرُونًا مِنَ الزَّمَنِ إِلَى عَهْدِ الْاِحْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ! يَتَقَدَّمُهُمْ سُلَاطِينُهُمُ الثُّبُلَاءُ، إِلَى إِحْيَاءِ كِرَاسِي لَصَحِيحِ الْبَخَارِيِّ فِي كُبْرِيَّاتِ الْمَسَاجِدِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ الْكَرِيمِ، لِنُضَيِّعَ الْأَنْوَارَ النَّبَوِيَّةَ مِنْ هَذَا السَّفَرِ النَّفْسِ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَيُوتِ اللَّهِ كَمَا كَانَتْ، وَلِنَزِيدَ الرِّابِطَةَ الرُّوحِيَّةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَفْحَاتِهِ السَّنِّيَّةِ عَلَى مَدَارِ السُّنَّةِ، قِرَاءَةً مُرْصَعَةً فِي جَبِينِ الزَّمَنِ لِبَدِيعِ الْفَالِظَةِ،

وَتَفْهَمًا لَجَلِيلٍ مَعَانِيهِ، وَاسْتِخْرَاجًا لِثَمِينِ كُنُوزِهِ، لِيُغَبَطُوا بِخَتْمِهِ كُلِّ عَامٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، فَلْيَنْعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ!

ثالثًا: بدأ الباحث أن هناك مسائل ما زالت تفتقر إلى إغناءٍ وتحريٍ، منها:

١- دراسة العيوب المنهجية التي يقع فيها المخالفون لنهج أهل السنة في تقديمهم للسنة، والتي يشترك في أكثرها هؤلاء المعاصرون الذين فوّقوا سهام طعونهم إلى «الصّحّاحين»، ك: التحيز في انتزاع النتائج من المسلّمات الأولية، والتعميم الفاسد، والانتقائية في اختيار المصادر، وإهمال الأدلة المعارضة، .. إلخ؛ فإنّ بيان الخلل في أصل منهجهم في استقاء المعلومات وترائيّة المُقدّمات ثمّ استصدار الأحكام، كفيلٌ بإبطال مُخرجاته، وإظهارهم على حقيقتهم بأنهم من أبعد الناس عن المنهجية المنطقية والموضوعية في التقد.

٢- تجرؤ التيارات المنحرفة المعاصرة على إنكار الأخبار النبوية المتلقاة بالقبول، أو تحريفهم لدلالات النصوص الشرعية عمومًا، منشأه عدم اعتدادهم بعصمة الإجماع، ونفيهم لما يدلّ عليه من النصوص، أو إنكارهم لوجوده رأسًا، وتفانيهم في الإيمان بنسبة الحقيقة، وكثيرًا ما يصمون المعتصمين بهذه الغرورة الوثني بأنهم عبّادٌ للسلف! وغرضهم كسر هذا المعيار الذي به تُضبط العملية التقديّة أو الاستدلاليّة في الأمّة.

فأولئى بهذا الموضوع أن يُستقصى من كتب هؤلاء المخالفين المعاصرين، وتُستقرأ شبهاتهم فيه وأغراضهم من إثارتها، فهو مُرتكزٌ منهجيٌّ أصيلٌ يستبيحون به جَمِى النصوص.

٣- الاجتهاد في تبيان مدى العُلقة التاريخية الوثيقة بين «الصّحّاحين» وأهل بلد إسلاميّ ما، واحتماء علماء والعامة بهما عبر الأعصر إلى اليوم، فياخذ أحد الباحثين بسرد التاريخ التّفصيلي لقصة البخاريّ مع المغاربة -مثلًا- منذ دخوله الأوّل، إلى احتفاء السلاطين والعلماء به، وتبرّك العامة به إلى وقتٍ قريب جدًّا، لبيان الوشيجة التاريخية الوطيدة بين هذا الشعب وبين تراثه السنيّ، ثمّ دراسة أسباب ضعف هذه العلاقة في هذه العقود الأخيرة، وما الغاية منها.

٤- عبر رحلتي الجميلة في دراسة الصّحّاحين مُدّة بحثي هذا، وجدتُ بأنَّ علماء المغرب من أحرصِ النَّاسِ على عرضِ الشُّبُهات المنفوقة على السُّنة وأحاديثهما، وأمتنّهم في دحضها في مهدها، فلم أجدُ شُبّهةً لَوْح بها أحدُ المُعاصرين على حديثٍ هو في «الصّحّاحين»، إلّا وأسعفني في الجوابِ على كثيرٍ منها أحدُ شُرّاح الحديث المغاربة، كالْمَازَرِيّ، والقاضي عياض، وابن بَطّال، وأبي بكر ابن العربي، وأبي العبّاس القرطبي، وغيرهم.

فحبّذا لو تخرّج دراسة لبيان جهود علماء المغرب في جِباطة الأحاديث الثّبوية ودفع المُعارضات عنها، والمناهج العلميّة التي سلكوها حتّى بَرّوا أقرانهم المشاركة في ذلك؛ رحم الله الجميع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثَبَتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

- ١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الرابعة؛ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٢- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، المحقق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ
- ٣- الإبانة عن شريعة الفرقه الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة العكبري، المحقق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراجية للنشر السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ
- ٤- الانتهاج في أحاديث المعراج، لأبي الخطاب ابن دحية الكلبي، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٥- إستملوجيا المعرفة الكونية، لمحمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهدى - بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٦- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى ابن الفراء، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية - الكويت.
- ٧- أبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٨- أبو زهرة الرازي وجهوده في السنة النبوية (كتاب الضمفاء)، لأبي زهرة الرازي، جمع وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٩- أبو هريرة راوية الإسلام وسيد الحفاظ الأثبات، لعبد الستار الشيخ، دار القلم- دمشق، ٢٠٠٣م.

- ١٠- أبو هريرة، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، دار الزهراء، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١١- الأبواب والتراجم بصحيح البخاري، لمحمد زكريا ألكاندلوي، تحقيق: ولي الدين الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ١٢- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة، لغازي الشّمري، دار النوادر - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ١٣- الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، لمحمود سعيد ممدوح، دار البصائر، ط١، ١٤٣٠هـ.
- ١٤- الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة في مصر وبلاد الشام، لمحمد عبد الرزاق أسود، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٥- الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، لمحمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- ١٦- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، لعبد السلام ابن سودة، تحقيقك محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ١٧- الإتيقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ١٨- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المُلَوّي اليماني، اعتنى به: مجموعة من الباحثين منهم: المدير العلمي للمشروع غلي بن مُحَمَّد العِمْران، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ١٩- إثبات صفة العلو، لابن قدامة المقدسي، المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٠- إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، لأبي بكر البيهقي، المحقق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢١- أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي، لجميل أبو سارة، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠١٦م.
- ٢٢- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر الفحل، دار عمار للنشر - عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣- أجزاء حديث أبي علي بن شاذان، برواية أبي غالب الباقلائي، مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، حديث رقم ٣٤٨.

- ٢٤- الإجماع في الشريعة الإسلامية، لرشدي عليان، الجامعة الإسلامية، الطبعة: السنة العاشرة، العدد الأول، جمادى الآخرة ١٣٩٧هـ مايو - يونيو ١٩٧٧م
- ٢٥- أجوبة الشيخ أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، المحقق: إبراهيم كليب، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٦- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، المحقق: د: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨هـ
- ٢٧- الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، ليوسف ابن عبد البر، تحقيق: عبد الخالق ماضي، وقف دار السلام الخيري - الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٨- أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسنود، لأحمد آل غرم الغامدي، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، ١٤١٦هـ
- ٢٩- الأحاديث التي قال فيها البخاري: لا يتابع عليه، في التاريخ الكبير، لعبد الرحمن الشايع، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٣٠- أحاديث الصحيحين التي أهلها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع، لعبد الله بن عبد الهادي القططاني، رسالة دكتوراه من جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤٢٧هـ
- ٣١- الأحاديث المتقدمة في الصحيحين، لمصطفى باحو، دار الضياء، ط١، ١٤٢٦هـ
- ٣٢- أحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٥هـ
- ٣٣- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ
- ٣٤- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتاب العلمية - بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٣٥- أحكام القرآن، لإسماعيل بن إسحاق المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٣٦- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لعبد الحق الأشبيلي، المعروف بابن الخراط، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٣٧- أحكام أهل اللغة، لابن قيم الجوزية، المحقق: يوسف بن أحمد البكري - شاعر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٧م

- ٣٨- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٣٩- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي الآمدي، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٤٠- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
- ٤١- اختصار علوم الحديث، لابن كثير الدمشقي، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية
- ٤٢- الاختيار لتعليل المختار، لمجد الدين أبي الفضل الحنفي، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- ٤٣- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م
- ٤٤- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لعبد الله ابن حيان الأنصاري المعروف بابي الشيخ الأصبهاني، تعليق: عبد الله التماري، مطابع دار الهلال - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ٤٥- آداب الزفاف في السنة المطهرة، للألباني، دار السلام، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٦- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح الحنبلي، عالم الكتب.
- ٤٧- أدب الطلب ومتنه الأدب، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٤٨- أدب المعتزلة، للدكتور عبد الحليم بليغ، مطبعة الرسالة بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- ٤٩- أدونيس كما يراه مفكرون وشعراء عالميون، دار الطليعة - بيروت، ٢٠١١م.
- ٥٠- آراء رشيد رضا في قضايا السنة من خلال مجلة المنار، لمحمد رضاني، مركز البيان للبحوث، ط ١، ١٤٣٤هـ
- ٥١- الأربعون العزيزة فيما أخبر به النبي ﷺ من أخبار الوقت، لعبد العزيز بن الصدق الغماري، إصدار: واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم - فلسطين، نسخة إلكترونية.
- ٥٢- الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين، لتليي بن المفضل المقدسي، المحقق: محمد سالم بن محمد بن جهمان العبادي، أضواء السلف - الرياض، ط ١.

- ٥٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ
- ٥٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- ٥٥- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: أحمد السايح، وتوفيق وهبة، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م
- ٥٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- ٥٧- الأرصاد الجويّة، لمحمد جمال الدين الفندي، ط١، مطبعة جامعة القاهرة.
- ٥٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٥٩- الأزمة الفكرية المعاصرة، تشخيص ومقترحات علاج، لطف جابر العلواني، نشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٤، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ٦٠- الأزمنة والأمكنة، لأبي علي المرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ
- ٦١- أساس التقيّدس، لفخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ
- ٦٢- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامع الصحيح)، لابن عدي، المحقق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤
- ٦٣- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، لشرف القضاة وأمين القضاة، دار الفرقان - عمان، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- ٦٤- أسباب نزول القرآن، للواحدي، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٦٥- إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

- ٦٦- الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٧- الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر، لـد. محمد الشرقاوي، بدون.
- ٦٨- الاستشراق والمستشرقون، وجهة نظر، لعبدان محمد وزان، منوعات رابطة العالم الإسلامي، ضمن سلسلة دعوة الحق، العدد ٢٤، السنة الثالثة.
- ٦٩- الاستقامة، لابن تيمية، المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٧٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٧١- أسد الغاية، لعز الدين ابن الأثير، دار الفكر بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٢- الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها، للألباني، المكتبة الإسلامية - عمان، الطبعة: ٢٠٠٠م ١٤٢١هـ.
- ٧٣- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، لرمزي نعناعة، دار القلم - دمشق، ودار الضياء - بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
- ٧٤- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لـد. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط٤.
- ٧٥- الإسلام الديمقراطي المدني، لشيريل بينارد، ترجمة: إبراهيم عوض، تنوير للنشر والإعلام - القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٧٦- الإسلام السياسي، لمحمد سعيد العشماوي، سينا للنشر - القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- ٧٧- الإسلام عقيدة وشرعة، لمحمود شلتوت، دار الشروق - القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٧٨- الإسلام على مفترق الطرق، لمحمد أسد (ليوبلد فايس)، تحقيق عمر فروخ، دار العلم للملايين - بيروت.
- ٧٩- الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية، لمحمد البهي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ٨٠- الإسلام والحداثة، لعبد المجيد الشرفي، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٩١م.
- ٨١- الإسلام والطاغات المعطلة، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط١.
- ٨٢- الإسلام والعلم، بين الأفغاني وريتان، لـد. محمد الخشت، دار قباء، القاهرة، طبعة ١٩٩٨م.

٨٣- الإسلام والعلمانية وجها لوجه، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة - بيروت،

١٤١١هـ ١٩٩٢م

٨٤- إسلام والنصرانية مع العلم والمدينة، لمحمد عبده، ط٧، دار المنار، ١٣٦٧هـ.

٨٥- الإسلام وصياح الديكة، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ٢٠٠٦م.

٨٦- الإسلام يتحدى، مدخل علمي إلى الإيمان، لوحيد الدين خان، مراجعة وتحقيق:

عبد الصبور شاهين، مكتبة الرسالة - بيروت، ٢٠٠٥م

٨٧- الأسماء والصفات، لأبي بكر البيهقي، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة

الأزهرية للتراث - القاهرة، بدون تاريخ.

٨٨- الأسماء والصفات، للبيهقي، حققه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى،

جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٨٩- أسنى المطالب في نجات أبي طالب، لأحمد بن زيني دحلان، تحقيق: حسن السقاف،

ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٩٠- الإشارات والتنبيهات، لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق:

سليمان دنيا، دار المعارف - القاهرة، ط٣.

٩١- الإشارة في أصول الفقه، لأبي الوليد الباجي، المحقق: محمد حسن محمد حسن

إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٩٢- الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر النيسابوري، المحقق: صغير أحمد

الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة:

الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٩٣- أشعار الشعراء السنة الجاهليين، للشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم، بدون

معلومات.

٩٤- إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي، لسلطان العميري، مركز نماء للبحوث

والدراسات، ط١، ٢٠١٢م

٩٥- إشكالية القطع عند الأصوليين، لأيمن صالح، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر،

العدد ١١٧، ٢٠٠٥م.

٩٦- الأعلان العظيمان: الكتاب والسنة، رؤية جديدة، لجمال البنا.

٩٧- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة بيروت.

٩٨- أصول السنة، لأحمد بن حنبل، دار المنار السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ

- ٩٩- أصول الشريعة، لمحمد العشماوي. مكتبة مدبولي، ط٤، ١٤١٦هـ.
- ١٠٠- أصول فقه الإمام مالك - أدلته الثقلية، لفاديغا موسى، دار التدمرية - الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ١٠١- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لناصر بن عبد الله بن علي القفاري، دار النشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٠٢- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٠٣- الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، لصالح أبو بكر، بلا معلومات.
- ١٠٤- أضواء على السنة المحمدية، لمحمود أبو رية، دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.
- ١٠٥- أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي، تحقيق: يحيى كمال البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٠٦- إظهار الحق، لمحمد رحمت الله الهندي، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ١٠٧- الاعتصام، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي - السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٠٨- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأبي بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.
- ١٠٩- أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام، لجراغ علي ونواب يار جنك، ترجمة عبد الحق مولانا، مطبعة رفاء عام، لاهور، ١٩١٣م.
- ١١٠- اعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، للخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ١١١- اعلام الفكر العربي، للسيد ولد أباه، الشبكة العربية - بيروت ٢٠١٣م.
- ١١٢- اعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

- ١١٣- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والتواظر)، لعبد الحي بن فخر الدين الطالبي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م
- ١١٤- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط ٥، ٢٠٠٢م.
- ١١٥- الأعمال الكاملة، لمحمد عبده، تحقيق محمد عمارة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٣.
- ١١٦- أعيان الشيعة، لمحسن الأمين، حققه: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ١١٧- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف - الرياض
- ١١٨- الاختباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، المحقق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م
- ١١٩- إفاضة النصيح، لابن رشيد السبتي، دار التونسية للنشر.
- ١٢٠- الإفصاح عن معاني الصحاح، لأبي المظفر ابن هُبَيْرَة، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ
- ١٢١- أعمال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية، لمحمد سليمان الأشقر. مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ١٢٢- الإقناع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن ابن القطان الفاسي، المحقق: حسن فوزي الصعدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- ١٢٣- أكثر أبو هريرة، لمصطفى بوهندي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ١٢٤- إكمال إكمال المعلم، محمد بن خليفة الأبي التونسي، دار الكتب العلمية - بيروت، دون تاريخ الطبع.
- ١٢٥- إكمال المعلم بقوافد مُسْلِم، للقاضي عياض السبتي، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ١٢٦- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

- ١٢٧- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ١٢٨- الإلزام إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى السبتي، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث/ المكتبة العتيقة - القاهرة/ تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م
- ١٢٩- الأم، للشافعي، دار المعرفة بيروت، الطبعة: بدون طبعة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م
- ١٣٠- أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن بشران، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ١٣١- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، لـد. عبد الله الرجيلي، دار الأندلس.
- ١٣٢- الإمام البخاري وجامعه الصحيح: نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج، لخلدون الأحذب، دار الأمة للنشر، ط١، ٢٠١٢م.
- ١٣٣- الإمام البخاري وفقه التراجع في جامعه الصحيح، لنور الدين عتر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الكويت، عدد ٤ - سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ١٣٤- الإمام البخاري وفقه أهل العراق، لحسين غلامي الهرساوي، دار الاعتصام - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ
- ١٣٥- الإمام الزهري وآثاره في السنة، لـد. حارث الضاري، مطابع جامعة الموصل - العراق، ١٩٨٥م.
- ١٣٦- الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، لنصر أبو زيد، مطبعة مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م.
- ١٣٧- الإمام في بيان أدلة الأحكام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، المحقق: رضوان مختار بن غربية، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ١٣٨- الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد طوالة، دار عمار - عمان، ١٤٢١هـ
- ١٣٩- الإمامية والموقف من صحيح البخاري ومسلم - قراءة تقويمية في الأعمال والتطورات والمناهج والآليات، لحيدر حب الله، شارك هذا البحث في المؤتمر الدولي الذي انعقد في ألمانيا، بتاريخ ١٧-١٩/ نيسان/ ٢٠١٥م، بدعوة من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة مونستر، وقد حمل المؤتمر عنوان (علوم الحديث بين الأصالة والمعاصرة، نقد الحديث منذ عصر البخاري ومسلم إلى الدراسات والأبحاث المعاصرة)، وبحثه منشور على موقعه الرسمي على الشبكة.

١٤٠- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لتقي الدين المقرئ، المحقق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

١٤١- أمثال العرب، للمفضل الضبي، المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت

١٤٢- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٤٣- الانتصار في ذكر أحوال قامة المتدين وآخر المجتهدين، لمحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: محمد السيد، مكتبة ابن عباس - القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ

١٤٤- الانتصار لأصحاب الحديث، لأبي المظفر السمعاني، المحقق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

١٤٥- الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، لنجم الدين الطوفي، المحقق: سالم بن محمد القرني، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ

١٤٦- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة عليهم السلام، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت.

١٤٧- الانحرافات المقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، لـد. علي الزهراني، ط١، رسالة ماجستير نوقشت بجامعة أم القرى - مكة سنة ١٤١٤هـ

١٤٨- الانشراح في آداب النكاح، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٤٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ

١٥٠- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المبحلي، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥١- أنواع التفسير المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط٣، ١٤٣٤هـ

١٥٢- أحوال القبور، لابن رجب الحنبلي، المحقق: عاطف صابر شاهين، دار الغد الجديد، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

- ١٥٣- أوائل المقالات في المذاهب المختارات، لمحمد بن محمد بن النعمان العكبري، الملقب بالمفيد، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣م
- ١٥٤- الآيات البينات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات، لعبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية - الرباط، بدون تاريخ.
- ١٥٥- الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، لنعمان بن محمود الألوسي، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- ١٥٦- إظهار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لابن الوزير اليمني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
- ١٥٧- إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري، تحقيق: عمار الطالبي، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ١٥٨- أيقونات القَطُور، لـد. جوناثان ويلز، مراجعة وتقديم: د. عبد الله الشهري، ترجمة ونشر: مركز تكوين - السعودية، ط١، ٢٠١٤م.
- ١٥٩- الإيمان، لابن منده، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ
- ١٦٠- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بملح أو ذم، ليوسف بن حسن ابن ابن الميرد الحنبلي، تحقيق وتعليق: روية عبد الرحمن السؤيفي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- ١٦١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
- ١٦٢- البحر العميق في مرويات ابن الصديق، لأحمد الغماري، دار المكتبي - القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ١٦٣- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، دار الكتيبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ١٦٤- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ
- ١٦٥- بحوث في أصول الفقه، لمحمود الهاشمي الشهروردي، المجتمع العلمي للشهيد الصدر، ط٢، ١٤٠٥هـ
- ١٦٦- البخاري وصحيحه، لمحمد غلامي الهرساوي، ترجمة: كمال السيد، إعداد مركز الأبحاث العقائدية - قم، النجف، ط١، ١٤٢٠هـ

- ١٦٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- ١٦٨- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٦٩- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٧٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار المعرفة بيروت
- ١٧١- بدع التفاسير، لعبد الله بن الصديق الغماري، دار الرشد الحديثة الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٨م.
- ١٧٢- برائة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة، لبكر بن عبد الله أبو زيد، ضمن مجموع الردود، دار العاصمة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ
- ١٧٣- البرهان الكاشف لإعجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد الزملكاني، تحقيق: خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي - بغداد، ط١، ١٩٧٤م
- ١٧٤- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٧٥- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م
- ١٧٦- بساطة العلم، لبيك ستانلي، ترجمة: زكريا فهمي؛ مراجعة: عبد الفتاح إسماعيل، مؤسسة سجل العرب - القاهرة، ١٩٦٧م.
- ١٧٧- البصائر والذخائر، أبي حيان التوحيد، المحقق: وداد القاضي، دار صادر بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٨- بطلان نسبة الحديث الموضوع (كيف بك يا ابن همر إذا بقيت في قوم ..) إلى صحيح الإمام البخاري، لعبد الباري الأنصاري، دار التوحيد للنشر - الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ
- ١٧٩- البعث والنشور للبيهقي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ١٨٠- بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لابن تيمية، المحقق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

- ١٨١- البلوغ والمراهقة لدى النبات، لفريل مصطفى الأستاذ، مراجعة أ. د محمد كامل فرج، دار بلنسية - الرياض، ط١، ١٤١٤هـ
- ١٨٢- بوس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، لطفه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث ونشر - بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- ١٨٣- بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح وبين عللها الحافظ أبو الحسن الدراقطني، تحقيق: سعد الحميد، دار الصميعي الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- ١٨٤- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- ١٨٥- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ١٨٦- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ
- ١٨٧- البيان والتبيين، لعمر بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ
- ١٨٨- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ١٨٩- التأثير المسيحي في القرآن، مصطفى بوهندي، دار الطليعة - بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ١٩٠- تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، لعبد اللطيف الحفظي، دار الأندلس الخضراء - جدة، ط١، ١٤٢١هـ
- ١٩١- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ١٩٢- التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م
- ١٩٣- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ١٩٤- تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)، لأبي نعيم الأصبهاني، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- ١٩٥- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ المشاهير وَالْأعلام، لشمس الدين الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م
- ١٩٦- تاريخ الامبراطورية البيزنطية، لد. محمد مرسي الشيخ، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، ١٩٩٤م.
- ١٩٧- التاريخ الأوسط، للبخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م
- ١٩٨- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ١٤١١هـ
- ١٩٩- تاريخ الثورة الفرنسية، لألبير سوبول، ترجمة جورج كوسي، منشورات عويدات - بيروت، باريس، ط٤، ١٩٨٩م.
- ٢٠٠- تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري، دار التراث بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧هـ
- ٢٠١- التاريخ الكبير، للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٢٠٢- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- ٢٠٣- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، لسعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية - بيروت.
- ٢٠٤- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٠٥- تاريخ دمشق، لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٠٦- تاريخ دولة الأتاباط، لإحسان عباس، دار الشروق - عمان، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٠٧- تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة، لعبد العزيز صالح، مكتبة الأنتيلو المصرية، ط١، ٢٠١٠م.
- ٢٠٨- تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، لهشام جعيط، دار الطليعة - بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٢٠٩- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، لمحمد زاهد الكوثري، تعليق أحمد خيرى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- ٢١٠- تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الاسلامي - مؤسسة الاشراق، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢١١- تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢١٢- التبرك، أنواعه وأحكامه، لناصر الجديع، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١١هـ
- ٢١٣- التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ٢١٤- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢١٥- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، المطبعة الكبرى الأميرية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ
- ٢١٦- تثبيت حجية خبر الواحد، لأحمد بن عادل الغريب، مركز تكوين، ط١، ١٤٣٧هـ ٢٠١٥م.
- ٢١٧- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، لجمال البنا، دعوة الإحياء الإسلامي.
- ٢١٨- التَّحْيِيرُ لِإِبْصَاحِ مَعَانِي التَّيْسِيرِ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، حققه: محمَّد صُبْحِي بن حَسَن خَلَّاق، مَكْتَبَةُ الرُّشْد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٢١٩- تحديث الفكر الإسلامي، لعبد المجيد الشرفي، دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٩م
- ٢٢٠- تحرير العقل من النقل، لسامر إسلامبولي، دار الأوائل - دمشق، ١٩٩٩م.
- ٢٢١- تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٢٢٢- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ
- ٢٢٣- التحريف المعاصر في الدين، لعبد الرحمن حسن حنكة الميداني، دار القلم للطباعة والنشر - دمشق، ١٩٩٧م.
- ٢٢٤- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، لعبد الله بن عمر البيضاوي، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٢٢٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج المزي، المحقق:

عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م

٢٢٦- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، دار القلم

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤

٢٢٧- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب

المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤هـ.

٢٢٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة

نظر محمد الفارابي، الناشر: دار طيبة.

٢٢٩- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع،

لأبن تيمية، المحقق: د. محمد بن عودة السموي، مكتبة المبيكان الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٣٠- تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، لمحمد بن صادق بنكيران،

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢٣١- تدوين السنة النبوية، نشأته وتطوره، لمحمد مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر

والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م

٢٣٢- تدوين السنة، إبراهيم فوزي، نشر رياض الريس، ط ٣، ٢٠٠٢م.

٢٣٣- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية -

بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٣٤- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف

بأبن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض،

الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٢٣٥- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي،

تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع،

الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ

٢٣٦- التراث والتجديد، لنصر حامد أبو زيد، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٣٧- التراث وقضايا العصر، د. محمود إسماعيل، رؤية للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة،

٢٠٠٥م.

٢٣٨- تراثنا الفكري في ميزان الشرع، لمحمد الغزالي، دار الشروق ط ٥ ١٤٢٤م

- ٢٣٩- تراجم سيدات بيت النبوة، لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، دار الريان للتراث - القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٢٤٠- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي القرناطي، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٢٤١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٢٤٢- تصحيح الفصيح وشرحه، لعبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستَوَّيه ابن المرزبان، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٢٤٣- التصريح بما تواتر في نزول المسيح، لمحمد أنور شاه الكشميري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب - ودار القرآن الكريم بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٢٤٤- التطور والإنسان، لحسن زينو، دار الدعوة - بيروت، ١٩٧١م.
- ٢٤٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م
- ٢٤٦- التعليل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي، المحقق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٢٤٧- التعرف لمذهب أهل التصوف، لأبي بكر الكلاباذي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٤٩- التعريفات، للشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٥٠- التعمين في شرح الأربعين، لنجم الدين الطوفي، المحقق: أحمد حَاج مَحْمَد عثمان، مؤسسة الريان - بيروت، المكتبة المكية - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٢٥١- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتبة الإسلامية، دار عمار - بيروت، عمان الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥

- ٢٥٢- التفسير الحديث [مرتّب حسب ترتيب النزول]، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، الطبعة: ١٣٨٣هـ.
- ٢٥٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لمحمد بن جرير أبي جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٥٤- تفسير القرآن العزيز، بابن أبي زَمَنِين الألبيري، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكتّز، الفاروق الحديثة مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٢٥٥- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ
- ٢٥٦- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ٢٥٧- التفسير المظهر، لمحمد ثناء الله المظهري، المحقق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية الباكستان، الطبعة: ١٤١٢هـ
- ٢٥٨- تفسير المنار، لمحمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠م
- ٢٥٩- تفسير الموطأ، لأبي المطرف الفَنَازعي، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر - الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٢٦٠- التفسير الوسيط، للواحد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس
- ٢٦١- قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٢٦٢- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول بالصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، لابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- ٢٦٣- تفسير عبد الرزاق الصنعاني، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ
- ٢٦٤- التفسير والمفسرون، لمحمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة - القاهرة.

- ٢٦٥- تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- ٢٦٦- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٢٦٧- التقریب والإرشاد، لأبي بكر الباقلاني، المحقق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٢٦٨- التقریب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٢٦٩- التقرير والتحبير، لابن أمير حاج الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٧٠- تقويم الأدلة، أو تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع، لأبي زيد الدبوسي، تحقيق: عبد الرحيم يعقوب، ط١: ١٤٣٠هـ، مكتبة الرشد بالرياض.
- ٢٧١- تقييد المهمل وتمييز المشكل، للغساني الجياني، المحقق: الأستاذ محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف - المملكة المغربية، الطبعة: بلا، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٢٧٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم العراقي، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٧٣- تكميل العين بجواز السؤال عن الله بأين، ل د. صادق سليم صادق، دار التوحيد الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٢٧٤- تكوين العقل العربي، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٢٧٥- التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٢٧٦- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، لمحي الدين النووي، تحقيق: نظر الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- ٢٧٧- تلخيص كتاب الموضوعات، لشمس الدين الذهبي، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

- ٢٧٨- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لعبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م
- ٢٧٩- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، المحقق: عماد الدين أحمد خيدر، مؤسسة الكتب الثقافية لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٢٨٠- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلؤذاني، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١-٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣-٤)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ٢٨١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧هـ
- ٢٨٢- التمييز، لمسلم بن الحجاج، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ
- ٢٨٣- تنبيه القاري لتقوية ما ضعفه الألباني، لعبد الله بن محمد بن أحمد الدويش، دار العليان للنشر والنسخ - بريدة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٨٤- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لمحمد بن أحمد المَلْطِي، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.
- ٢٨٥- التنبيهات المجملة على المواضع المشككة، لصالح الدين العلائي، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان ٧٩ و٨٠، السنة ٢٠ - رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ
- ٢٨٦- التَّنْبِيهَاتُ الْمُسْتَبْطَةُ عَلَى الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ وَالْمُحْتَلَفَةِ، للقاضي عياض السبتي، تحقيق: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م
- ٢٨٧- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٢٨٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليمني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٢٨٩- تنوير العيتين بأحكام الأضاحي والعيدين، لمصطفى بن إسماعيل السليمانى، مكتبة الفرقان - عجمان، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٢٩٠- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، عنت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.
- ٢٩١- تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٢٩٢- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- ٢٩٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن المزى، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠
- ٢٩٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٢٩٥- توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار، لأحمد الغماري، تحقيق: محمد حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية: ط١، ٢٠٠٦م.
- ٢٩٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لظاهر بن صالح الجزائري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٩٧- التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية.
- ٢٩٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٩٩- توضيح طرق الرشاد بحسم مائة الإلحاد، لمحمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٠٠- التوضيح في شرح التنقيح، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى اليزلتي المشهور بحلولو، مطبوع بهامش (شرح تنقيح الفصول) للقرافي، طبعة المطبعة التونسية، ١٣٢٨هـ.
- ٣٠١- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٣٠٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- ٣٠٣- الثابت والمتحول، أدونيس (علي أحمد)، دار الساقي - بيروت، ط ٩، ٢٠٠٦م.
- ٣٠٤- الثقات للمجالي (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٣٠٥- ثمرات النظر في علم الأثر، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- ٣٠٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- ٣٠٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- ٣٠٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ٣٠٩- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٣١٠- جامع المسائل لابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد - مكة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٣١١- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٣١٢- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروزي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٣١٣- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

- ٣١٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
- ٣١٥- الجامع لمسائل المدونة والمختلطة، لأبي بكر بن عبد الله بن يونس الصقلي، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٣١٦- الجدل على طريقة الفقهاء، لعلي بن عقيل الحنبلي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة
- ٣١٧- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م
- ٣١٨- جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك، لابن حزم، تحقيق: بدر العمراني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣١٩- جلاء الأنهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٣٢٠- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لنعمان بن محمود الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٣٢١- جماع العلم، للشافعي، دار الآثار، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٣٢٢- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي، المحقق: علي حسين البواب، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٣٢٣- جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، لزكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر - بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م
- ٣٢٤- الجنين، متابعة موثقة بالصور، توما شماني، مطبعة الجامعة - بغداد، ١٩٨٣م.
- ٣٢٥- الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، لمحمد خير هيكل، دار البيارق ودار ابن حزم - بيروت.
- ٣٢٦- جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية، لابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد مكة، ط ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- ٣٢٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م

- ٣٢٨- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد الحنفي، مير محمد كتب خانة - كراتشي.
- ٣٢٩- جؤنة المطار في طرف القوائد ونوادر الأخبار، لأحمد بن الصديق الغماري، رسالة جامعية مرقونة على الآلة الكاتبة.
- ٣٣٠- جواهر الإسلام، لمحمد العشماوي، مكتبة مدبولي، ط٤، ١٤١٦هـ.
- ٣٣١- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٣٣٢- حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، لمحمد بن محمد السنباوي الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ٣٣٣- حاشية السندى على صحيح البخاري، دار الفكر.
- ٣٣٤- الحاوي للفناوي، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٣٥- الحبة السوداء (حبة البركة) من الإعجاز الطبي في الأحاديث النبوية الشريفة، لعبد الله السعيد، دار الضياء - الأردن، ط١، ١٩٨١م.
- ٣٣٦- حجة الله البالغة، للشاه ولي الله الدهلوي، المحقق: السيد سابق، دار الجبل، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٣٧- الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني، المحقق: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٣٣٨- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لإسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني أبي القاسم، الملقب بقوام السنة، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراءة - الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣٩- الحداثة وموقفها من السنة، رسالة دكتوراه لحارث فخري، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م.
- ٣٤٠- الحديث المتكرر عند نقاد الحديث، لعبد الرحمن بن نوبع السلمي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٤١- الحديث النبوي بين الرواية والدراية، لجعفر للشبحاني، مؤسسة الإمام الصادق - قم، دار الأضواء - بيروت، ط١، ١٣٢٩هـ - ٢٠٠٠م.

- ٣٤٢- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، لمحمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
- ٣٤٣- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للآلبي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٤٤- الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- ٣٤٥- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م
- ٣٤٦- الحريات العامة في الإسلام، لراشد الغنوشي، نشرمركز النقاد الثقافي، سنة ٢٠٠٨م.
- ٣٤٧- الحريم السياسي، النبي والنساء، لفاطمة المرنيسي، دار الحصاد - بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٤٨- الحضارات السامية القديمة، لسبتينو موسكاني، ترجمة: يعقوب بكر، دار الكاتب العربي، ١٩٥٧م.
- ٣٤٩- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لمحمد صديق خان، دار الكتب التعليمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٣٥٠- حفظ الله السنة، لأحمد السلوم، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ٣٥١- الحق أبلج، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ٢٠٠٦م
- ٣٥٢- الحق الذي لا يريدون، لعدنان الرفاعي، دار الأوائل للنشر، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٣٥٣- حكمة الغرب، لبرتناند راسل، ترجمة فؤاد زكريا، مجلة عالم المعرفة - الكويت، الجزء الثاني، ١٩٨٣م.
- ٣٥٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- ٣٥٥- الحمل، غوردون بورن، ترجمة زيد الكيلاني، مؤسسة شومان - عمان، ط١، ١٩٨٦م.
- ٣٥٦- حوار حول أحاديث الفتن وأشراف الساعة، لجواد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية - عمان، ط١، ٢٠٠٣م.

- ٣٥٧- حوار هادئ مع محمد الغزالي، لسلمان بن فهد العودة، الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- ٣٥٨- حياة البخاري، لجمال الدين القاسمي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار النفائس، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٣٥٩- الحيوان، لعمر بن بحر الجاحظ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ
- ٣٦٠- خاطرات جمال الدين الأفغاني، لمحمد المخزومي، دار الفكر الحديث، لبنان، ط٢، ١٣٨٥هـ.
- ٣٦١- خير الواحد وحجته في التشريع الإسلامي، للقاضي برهون، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، ط٢، ١٤١٩هـ
- ٣٦٢- خصائص مسند الإمام أحمد، لأبي موسى المدني، الناشر: مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- ٣٦٣- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥هـ
- ٣٦٤- الدرر المنتور، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت
- ٣٦٥- دره تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٣٦٦- دراسات تاريخية مع تعلية في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، لأكرم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٣٦٧- دراسات محملية، لجولدزير، ترجمة بشير نصر، دار قتيبة - دمشق، مركز العالم الإسلامي للدراسة الاستشراق - لندن، ٢٠٠٩م.
- ٣٦٨- دراسات في الكافي وصحيح البخاري، ويسمى أيضا (دراسات في الحديث والمحدثين)، هاشم معروف الحسني، بدون طبعة ولا تاريخ، دار التعارف - بيروت.
- ٣٦٩- دراسات في حضارة الإسلام، لهاملتون جُيب، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٣٧٠- الدررة فيما يجب اعتقاده، لابن حزم، تحقيق: أحمد الحمد، وسعيد القرقي، توزيع مكتبة التراث، ط١، ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ
- ٣٧١- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات لجامعة الملك سعود - الرياض

- ٣٧٢- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر.
- ٣٧٣- الدعوة إلى الإصلاح، لمحمد لخضر حسين، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار
الراية - الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٧٤- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، لمحمد بن محمد بن
سويلم أبو شُهبة، مكتبة السنة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م
- ٣٧٥- الدِّفاع عن الصَّحيحين دفاع عن الإسلام، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي،
تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٧٦- دفع دعوئِ المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، دراسة لما في
الصحيحين، لميسر النعيمي، دار المنهاج - الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ
- ٣٧٧- دفع شبه التشبيه بالكف التنزيه، لأبي الفرج ابن الجوزي، حققه وعلق عليه: حسن
السقاف، دار الإمام الرواس - بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- ٣٧٨- دلائل الإحجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، المحقق: محمود محمد
شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- ٣٧٩- دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي،
عبد البر عباس، دار الفانس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٣٨٠- دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، لحسين أحمد أمين،
مكتبة مدبولي، ودار العين - مصر، ط١، ١٩٨٣م.
- ٣٨١- دور السنة في إعادة بناء الأمة، لجواد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية -
عمان، ط١، ١٩٩٩م.
- ٣٨٢- دين السلطان البرهان، لثيازي عز الدين، دار بيسان - دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- ٣٨٣- ديوان المبدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،
عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م
- ٣٨٤- الذخيرة، لشهاب الدين القرافي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى،
١٩٩٤م
- ٣٨٥- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، المحقق: محمد شكور بن محمود
الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

- ٣٨٦- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٨٧- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر ابن منْجُوْه، المحقق: عبد الله اللّبي، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ
- ٣٨٨- رحلتي من الشك إلى الإيمان، مصطفى محمود، دار العودة، بيروت.
- ٣٨٩- الرد القويم على المجرم الأثيم، لـحمود التويجري، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء السعودية - الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ
- ٣٩٠- الرد على البكري - تلخيص كتاب الاستغاثة، لابن تيمية، تحقيق محمد علي عجال، مكتبة الغراء - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ
- ٣٩١- الرد على الجهمية، لأبي عبد الله ابن تَمْدَه العبدى، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية باكستان
- ٣٩٢- الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٣٩٣- الرد على الشبكي في مسألة تعليق الطلاق، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد - مكة، ط١، ١٤٣٥هـ
- ٣٩٤- الرد على المنطقيين، لابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٣٩٥- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنته، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية بيروت.
- ٣٩٦- رسالة أضحية في أمر المعاد لابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، دار الفكر العربي، ١٣٦٨هـ.
- ٣٩٧- الرسالة القشيرية، لعبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.
- ٣٩٨- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، لابن تيمية، المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني - القاهرة، ط٦.
- ٣٩٩- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي الحسن الأشعري، المحقق: عبد الله شاكر محمد الجندي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: ١٤١٣هـ
- ٤٠٠- الرسالة، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م

- ٤٠١- رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٤٠٢- رفع اللبس عن حديث سجود الشمس، لعبد الله بن سعيد الشهري، بحث منشور في موقع ملتقى أهل الحديث الإلكتروني.
- ٤٠٣- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٤٠٤- الرُّوضُ البَاسِمُ فِي الدَّبِّ عَنْ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد - مكة.
- ٤٠٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م
- ٤٠٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٤٠٧- رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها، لـد. أحمد بن ناصر آل محمد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ٤٠٨- رؤية الله، للدراطيني، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلمي، أحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، عام النشر: سنة ١٤١١ هـ.
- ٤٠٩- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، لمحمد حبيب الله الشقيطي، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي وشركاؤه - القاهرة.
- ٤١٠- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ
- ٤١١- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، الطبعة: السابعة والمثرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ٤١٢- زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية - عرض ونقد، للباحث علي الفهيد، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ
- ٤١٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، - الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

- ٤١٤- الزاوية وما فيها من البدع، لمحمد الزمزمي بن الصديق الغماري، مطبعة اسباطيل - المغرب، ١٩٩٩م.
- ٤١٥- الزهد والرفائق، لعبد الله ابن المبارك، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤١٦- زوايع في وجه السنة قديما وحديثا، لصالح الدين مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية العلمية - نيودلهي، ط١، ١٤١١هـ
- ٤١٧- سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق، لعبد الله الغماري، مكتبة القاهرة، ط٣، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م
- ٤١٨- سطور من النقل والعقل والفكر، لعبد العزيز الطريفي، جمع وترتيب: عزام المحيبي، مكتبة الميكان - السعدية، ط١، ١٤٣٦هـ
- ٤١٩- سبل النصال بالأشياخ أهل الكمال، لعبد السلام ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٤٢٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط١.
- ٤٢١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف - الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٤٢٢- السلطة في الإسلام - العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، لعبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ٤٢٣- السماء في القرآن الكريم، زغلول النجار، دار المعرفة - بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.
- ٤٢٤- السنة الواج في سن عائشة عند الزواج، لفهد الغفيلي، دار الصميعة، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م
- ٤٢٥- السنة المفترى عليها، لسالم الهنساوي، دار الوفاء - القاهرة، دار البحوث العلمية - الكويت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- ٤٢٦- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، لمحمد الغزالي، دار الشروق - القاهرة، ط٦.
- ٤٢٧- السنة بين الأصول والتاريخ، لحمادي ذويب، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء وبيروت، ٢٠٠٥م.

٤٢٨- السنة في مواجهة الأباطيل، لمحمد طاهر بن حكيم غلام رسول، دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي - السنة الثانية: ١٤٠٢هـ ربيع الأول العدد ١٢)، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي.

٤٢٩- السنة في مواجهة شبهات الاستشراق (ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للمسيرة والسنة النبوية)، لأحمد أنور سيد أحمد الجندي، عني بطبعه ومراجعته خادع العلم: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٤٣٠- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٤٣١- السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٤٣٢- السنة ودورها في الفقه الجديد (نحو فقه جديد)، لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٧م.

٤٣٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٣٤- سنن ابن ماجه، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤٣٥- سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٤٣٦- السنن الأبين والموارد الأيمن في المحاكمة بين الإمامين في السند الممنوع، لابن رشيد الفهري السبتي، المحقق: صلاح بن سالم المصراي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٣٧- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٣٨- سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

٤٣٩- السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٤٠- السنن الكبرى للنسائي، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٤٤١- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٤٤٢- سوالات ابن الجيند لأبي زكريا يحيى بن معين، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٤٤٣- سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعليهم، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ

٤٤٤- سوالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشغري، كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ

٤٤٥- سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م

٤٤٦- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤٧- السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، تجميع أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: السادسة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٤٤٨- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م

٤٤٩- السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الأحاد في مسائل الاعتقاد، لسعيد القنوبي، ط٣، ١٤١٨هـ

٤٥٠- السيف الصقل في الرد على ابن زفيل، لتقي الدين السبكي، ومنه تكملة الرد على نونية ابن القيم، لمحمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، بدون تاريخ.

٤٥١- الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني، تحقيق مختار، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٦٩م.

٤٥٢- شبهات القرآنيين، لعثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

- ٤٥٣- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٥٤- شرح (التبصرة والتذكرة = الفية العراقي)، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٥٥- شرح أصول الكافي، لمولي محمد صالح المازندراني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٥٦- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر - سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٤٥٧- شرح التلقين، للمازري، المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٤٥٨- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للزرقاني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٩- شرح الثرقاني على مختصر خليل، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٦٠- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٦١- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٦٢- شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٦٣- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعش الموصلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٦٤- شرح المواقف لملي بن محمد الجرجاني، مطبعة السعادة ١٣٢٥هـ.
- ٤٦٥- شرح النووي لصحيح مسلم بن الحجاج (المنهاج)، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- ٤٦٦- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، لولي الله الدهلوي، المحقق: عزت فرغلي، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٢٠هـ.

- ٤٦٧- شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين القرافي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- ٤٦٨- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- ٤٦٩- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٤٧٠- شرح لغة المحدث، لطارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- ٤٧١- شرح لقطه العجلان ويلة الظمان، لزكريا الأنصاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٤٧٢- شرح مختصر ابن الحاجب، لعضد الدين الإيجي، المحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٧٣- شرح مشكل الآثار، لأحمد بن محمد الأزدي الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.
- ٤٧٤- شرح مصابيح السنة، لابن المَلَك الرومي الحنفي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، إشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٤٧٥- شرح معاني الآثار، للطحاوي، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م
- ٤٧٦- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ
- ٤٧٧- شرح مقدمة في أصول التفسير، لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي - السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ
- ٤٧٨- شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- ٤٧٩- شروط الأئمة الستة، لمحمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، ضمن ثلاث رسائل في علم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط١، ١٩٩٧م.
- ٤٨٠- شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، يوسف القرضاوي، دار الصحوة القاهرة ط١، ١٩٩٨م.

- ٤٨١- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومبي الهندي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- ٤٨٢- الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م
- ٤٨٣- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٨٤- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- ٤٨٥- الشفاعة، لمصطفى محمود، دار أخبار اليوم - القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٤٨٦- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٨٧- الشيخ أمين أحسن الإصلاح، ومنهجه في تفسير تدبر القرآن، لعبد الرؤوف ظفر، رسالة دكتوراه مرقونة على الآلة الكاتبة، نوقش بقسم الدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بـلاهور، باكستان، سنة ١٩٩٦م.
- ٤٨٨- الشيعة الاثنا عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين، تأليف: عبد الله بن محمد السلفي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٨٩- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٩٠- صحيح ابن خزيمة، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت
- ٤٩١- صحيح أبي داود وضعيفه (الأم)، للآلباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٤٩٢- صحيح الإمام مسلم أسانيده ونسخه ومخطوطاته، بحث منشور لنزار ريان، في مجلة الجامعة الإسلامية بفزة المجلد ١١، العدد ١، سنة ٢٠٠٣م.

٤٩٣- صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط ٣، ٢٠٠٤م.

٤٩٤- صحيح البخاري، نهاية الأسطورة، لرشيد أيلال، دار الوطن - الرباط، ط ١، ٢٠١٧م.

٤٩٥- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٤٩٦- صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي.

٤٩٧- صحيح الكافي، لمحمد الباقر البهوتي، الدار الإسلامية - بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٤٩٨- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٩٩- صحيفة سوابق وجريدة بوائق، لمحمد بن الأمين بوخيزة الحسني، دار التوحيد الرياض، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٠٠- الصديقة بنت الصديق، لباس محمود العقاد، دار المعارف، ط ١٢، ١٩٨٨م.

٥٠١- الصراط المستقيم لمستحقّي التقديم، لعلي بن يونس البياضي، صححه وعلق عليه: محمد الباقر البهوتي، ط ١، ١٣٨٤هـ، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - إيران.

٥٠٢- الصفات، للدارقطني، المحقق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ

٥٠٣- صفة الجنة، لأبي نعيم الأصبهاني، المحقق: علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث دمشق.

٥٠٤- صفحات من صبر العلماء، لعبد الفتاح أبو غدة، دار السلام - القاهرة، ط ٩، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٥٠٥- الصغدية، لآين تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٠٦- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ

٥٠٧- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٧م.

٥٠٨- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو ابن الصلاح، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٥٠٩- صيد الخاطر، لعبد الرحمن ابن الجوزي، بعناية: حسن المساحي سويدان، دار القلم دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥١٠- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة النهضة، القاهرة، ط٨.

٥١١- الضعفاء، للبخاري، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥١٢- الضعفاء، للقبلي، المحقق: قسم التحقيق بدار التأصيل، الطبعة: الأولى ٢٠١٣م.

٥١٣- ضوابط المعرفة، وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حبنكة الميداني، تحقيق: حسين مؤنس، دار القلم - دمشق، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥١٤- الضياء المعنوي على مقدمة الغزنوي، لمحمد بن أحمد بن ضياء الغزنوي المكي، مخطوطة محفوظة بالمكتبة القاسمية بباكستان.

٥١٥- الطب منبر الإسلام، لقاسم سويداني، دار الألباب - بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥١٦- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٥١٧- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٥١٨- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، المحقق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٥١٩- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله، تحقيق: سوسة ديقلد فلزر، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

٥٢٠- طرح التشريف في شرح التفریب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، أكمله ابنه: أحمد، الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عذة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٥٢١- الطرق الحكيمة، لابن القيم الجوزية، مكتبة دار البيان.

٥٢٢- الطريق إلى ثقافتنا، لمحمود شاکر، دار المدني - جدة، ١٤٠٧هـ.

- ٥٢٣- الطريق من هنا، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، الطبعة: الأولى.
- ٥٢٤- طليعة سمط الآلي في الرد على الشيخ محمد الغزالي، أبو إسحاق الحويني، مكتبة التوعية الإسلامية - الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٥٢٥- الطوفان الجارف لكاتب البغي والعدوان، لسعيد القنوي.
- ٥٢٦- الظاهرة الاستشرافية وأثرها على الدراسات الإسلامية لد. ساسي الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة، ط١، ١٩٩١م.
- ٥٢٧- ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، للألباني، المكتب الإسلامي - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥٢٨- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٥٢٩- العثمانية، لعمر بن بحر الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٣٠- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه: أحمد بن علي بن سير المبارك، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٣١- العذب التَّمِير من مجالس الشَّنْقِطِي فِي التَّفْسِير، لمحمد الأمين الشنقيطي، جمعها: خالد بن عثمان السبت، بإشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ٥٣٢- المعصرانيون بين مزاخم التجديد وميادين التفرغ، محمد الناصر، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- ٥٣٣- عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب، لأحمد آل عبد اللطيف، رسالة ماجستير نوقشت بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة، سنة ١٩٨٢م.
- ٥٣٤- المعظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٣٥- عقيدة المسلم، لمحمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر - مصر، ط١.
- ٥٣٦- حلل الترمذي الكبير، للترمذي، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٥٣٧- الملل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،
المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية،
١٤٠١هـ/١٩٨١م

٥٣٨- الملل الواردة في الأحاديث النبوية، للدراطيني، المجلدات من الأول، إلى الحادي
عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح
بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٣٩- الملل لابن أبي حاتم، لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية
د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة:
الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٥٤٠- ملل وأدوية، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر - القاهرة، ط١.

٥٤١- علم الغيب في الشريعة الإسلامية، لأحمد الغنيمان، مكتبة العلوم والحكم - المدينة
المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ

٥٤٢- علم ملل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام، لإبراهيم الغماري،
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٥٤٣- العلمانية الجزئية والشاملة، لـد. عبد الزهاب المسيري، دار الشروق - القاهرة،
١٤٢٣هـ، ٢٠٠٠م.

٥٤٤- العلمانية مفاهيم ملتبسة، للحسن وريغ، وأشرف عبد القادر، رؤية للنشر والتوزيع -
الدار البيضاء، ٢٠٠٩م.

٥٤٥- العلمانية: نشأتها وتطورها وأثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، لسفر الحوالي،
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بدون تاريخ.

٥٤٦- الملو للمعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، للذهبي، المحقق:
أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ -
١٩٩٥م

٥٤٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبتد الدين العيني، دار إحياء التراث العربي
بيروت.

٥٤٨- العناية شرح الهداية، للبايرتي، الناشر: دار الفكر.

٥٤٩- العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي المعافري، المحقق: الدكتور عمار
طالبي، مكتبة دار التراث - مصر.

٥٥٠- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٥١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لشرف الحق العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٥٢- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للآلباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥هـ.

٥٥٣- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لبرهان الدين الكرمانى، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٥٥٤- الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، لعمر بن إسحق الغزنوي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦هـ.

٥٥٥- غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك الجويني إمام الحرمين، المحقق: عبد العظيم الدب، مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ.

٥٥٦- الغيبة، لمحمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق - طهران.

٥٥٧- الغيلانيات (الفوائد)، لمحمد بن عبد الله بن عبدوّه البغدادي، المحقق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٥٨- فتاوى معاصرة، لـ د. يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة باحثين، مكتبة الغريب الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٦٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

٥٦١- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، حققه ورتبه: محمد ضحبحي بن حسن حلاق، مكتبة الخيل الجديد، صنعاء - اليمن.

٥٦٢- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، لحسن بن أحمد الرباعي، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي المران، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٦٣- فتح القدير، لكمال الدين ابن الهمام، دار الفكر.

- ٥٦٤- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، لعبد الله بن الصديق الغماري، تحقيق: حسن السقاف، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٥٦٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، المحقق: علي حسين غلي، مكتبة السنة - مصر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٦٦- الفتن، لنعيم بن حماد، المحقق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ
- ٥٦٧- فتوح مصر والمغرب، لابن عبد الحكم أبي القاسم المصري، مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: ١٤١٥هـ
- ٥٦٨- الفردوس بمأثور الخطاب، لشيرويه بن شهردار الديلمي، المحقق: السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٥٦٩- الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، لعبد القاهر بن طاهر البغدادى، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.
- ٥٧٠- الفروسية المحمدية، لابن قيم الجوزية، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ
- ٥٧١- فصل المقال في نزول عيسى وقلته الدجال، لمحمد خليل الهراس، تحقيق السيد بن عبد المقصود، مكتبة السنة - القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٥٧٢- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ٥٧٣- فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين الفناري الرومي، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ
- ٥٧٤- الفصول في السيرة، لابن كثير الدمشقي، تحقيق وتعليق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ
- ٥٧٥- فضل الاعتزال، للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ
- ٥٧٦- الفقه الإسلامي في طريق التجديد، لسليم العوا، المكتب الإسلامي بيروت ط٢ ١٩٩٨م.
- ٥٧٧- فقه السيرة، لمحمد الغزالي، دار نهضة - مصر، ط١.

- ٥٧٨- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، المحقق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.
- ٥٧٩- الفكر الإسلامي، قراءة علمية، محمد أركون، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ٥٨٠- الفكر العربي في عصر النهضة، لألبرت حوراني، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار - بيروت.
- ٥٨١- الفكر العربي، قراءة علمية، لمحمد أركون، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٥٨٢- الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه، لمحمود عبد الحكيم عثمان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧م.
- ٥٨٣- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحكي الكتاني، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: ٢، ١٩٨٢م.
- ٥٨٤- الفهرست، لأبي الفرج ابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٨٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٨٦- الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، لعبد الله بن الصديق الغماري، بدون معلومات على الغلاف.
- ٥٨٧- في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، لـ د. محمود خفاجي، مطبعة الأمانة - بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٨٨- في المذاهب المعاصرة، لأحمد عبده الجمل، كلية أصول الدين - القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٨٩- في ظلال القرآن، لسيد قطب، دار الشروق - بيروت - القاهرة، الطبعة: السابعة عشر - ١٤١٢هـ.
- ٥٩٠- في قواعد السمايات: العبرية والسريانية والحشية، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٩١- فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، المحقق: محمد بدر عالم الميرتني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ٥٩٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ٥٩٣- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة: الأولى (المكتبة الفرقان) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ.
- ٥٩٤- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٩٥- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي المالكي، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
- ٥٩٦- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لعبد الله بن أحمد الكمبي البلخي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٩٧- قدر العلمانية في العالم العربي، للحسن وريغ، وأشرف عبد القادر، منشورات الأحداث المغربية - الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٩م.
- ٥٩٨- القدر وما ورد في ذلك من الآثار، لعبد الله بن وهب، المحقق: د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم.
- ٥٩٩- الناشر: دار السلطان - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٦٠٠- القدر، لجعفر بن محمد الفريابي، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٠١- قذائف الحق، لمحمد الغزالي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٦٠٢- قراءة في منهج البخاري ومسلم، لمحمد زهير الأدهمي، دار النفائس - بيروت، ط ١، ١٤٣٥هـ.
- ٦٠٣- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، لمحمد أركون، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الطليعة - بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥م.
- ٦٠٤- القرآن من الهجرة إلى التفعيل، لاسامر إسلامبولي، دار الأوتل، ط ١، ٢٠٠٨م.
- ٦٠٥- القرآن وعلم النفس، لـد. محمد عثمان نجاتي، دار الشروق - القاهرة، ط ٧، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٠٦- القرآنيون، نشأهم - عقائدهم - أدلتهم، لعلي محمد زينو، دار القيس - دمشق،
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

٦٠٧- القسم القائل إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب التنكيل بما تأنيب
الكوثري من الأباطيل)، للمعلمي، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،
الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٠٨- قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه السلام، للألباني، المكتبة الإسلامية - عمان
الأردن.

٦٠٩- قصة الهجوم على السنة، لـ د. علي السالوس، دار السلام، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦١٠- قضايا التجديد - نحو منهج أصولي، حسن الترابي، معهد البحوث والدراسات
الاجتماعية، ١٩٨٧م.

٦١١- قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر،
الطبعة: الأولى.

٦١٢- القطعية من الأدلة الأربعة، لمحمد دمبي دكوري، عمادة البحث العلمي بالجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٦١٣- قواعد الاستدلال بالإجماع، لسعد الشنري، كنوز إشبيلية - الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ

٦١٤- قواعد الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، المحقق: محمد حسن محمد
حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٩م

٦١٥- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لمز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه
وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد

٦١٦- الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م

٦١٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار
الكتب العلمية بيروت.

٦١٨- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام، المحقق:

عبد الكريم الفضيلي، المكتبة المصرية، الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٦١٩- القول الصريح في البخاري وصحيحه الجامع، لشيخ الشريعة الأصفهاني، تحقيق:

حسين الهرساوي، مؤسسة الإمام الصادق - قم، ط١، ١٤٢٢هـ

٦٢٠- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، مكتبة

ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ

- ٦٢١- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.
- ٦٢٢- الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)، المحقق: د. عبد الحميد هندawi، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٢٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٦٢٤- الكامل في ضمفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، المحقق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٦٢٥- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٦٢٦- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، لمحمد شحرور، دار الأهالي للنشر. سوريا، ١٩٩٥م.
- ٦٢٧- الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.
- ٦٢٨- كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، لعماد السيد محمد إسماعيل الشرييني، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٢٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ٦٣٠- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٦٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- ٦٣٢- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجاً: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار النواذر سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٦٣٣- كشف المتواري في صحيح البخاري، لمحمد جواد خليل، دار الإرشاد - لندن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- ٦٣٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- ٦٣٥- كعب الأحبار وأثره في التفسير، لـ د. خليل إلياس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- ٦٣٦- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٦٣٧- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٦٣٨- كلمة الحق، لأحمد محمد شاكر، بتقديم عبد السلام هارون، مكتبة السنة - القاهرة، بدون سنة نشر.
- ٦٣٩- كواشف زبوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، لعبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٦٤٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرمانى، دار إحياء التراث العربى - بيروت، طبة أولى: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م
- ٦٤١- الكوثر الجارى إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربى - بيروت، الطبة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- ٦٤٢- كوثر المَعاني الدَّراري في كُشف خَيابا صحيح البُخاري، لمحمد الخضر الشنقيطي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٦٤٣- كيف نتعامل مع السنة النبوية، ليوسف عبد الله القرضاوي، الناشر: دار الشروق، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٦٤٤- كيف نتعامل مع القرآن، ليوسف القرضاوي، دار نهضة مصر القاهرة ط ٥ ٢٠٠٥ م.
- ٦٤٥- كيف نتعامل مع القرآن، محمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ط ٧، ٢٠٠٧ م.
- ٦٤٦- لامع الدراري على جامع البخاري، للكاندعلوي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.
- ٦٤٧- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البرماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر - سوريا، الطبة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

- ٦٤٨- لياب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين الخازن، المحقق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.
- ٦٤٩- اللباس الشرعي وطهارة المجتمع، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ١٩٩٨م.
- ٦٥٠- لبنات، لعبد المجيد الشرفي، دار الجنوب للنشر، ١٩٩٤م.
- ٦٥١- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٦٥٢- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٦٥٣- لفق المسلمون إذ قالوا، لتركيا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨م.
- ٦٥٤- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
- ٦٥٥- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها دمشق، الطبعة: الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٥٦- لؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث، تأليف: الشيخ يوسف البحراني، حققه وعلق عليه: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: مكتبة فخراوي، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٦٥٧- مائة سؤال عن الإسلام، لمحمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٤، ٢٠٠٥م.
- ٦٥٨- مباحث في علوم القرآن، لمناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٥٩- مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار، لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن ملك الحنفي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٦٠- المبسوط، لشمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة بيروت.
- ٦٦١- متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: عدنان زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م.

- ٦٦٢- المتواري علي تراجم أبواب البخاري، لابن المنير الإسكندراني، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت
- ٦٦٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الكاتب، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ
- ٦٦٤- مجالس التذكير من حديث البشير النذير، لعبد الحميد محمد بن باديس، مطبوعات وزارة للشؤون الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٦٦٥- مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، لعبد الحميد بن باديس الصنهاجي، المحقق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٦٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشقيطي، المؤلف: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد بن المختار المحضري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٦٦٧- المجالسة وجواهر العلم، لأحمد بن مروان الدينوري، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، ١٤١٩هـ
- ٦٦٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ
- ٦٦٩- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني النيسابوري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت
- ٦٧٠- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الجامع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٧١- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى المدني، المحقق: عبد الكريم الزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- ٦٧٢- المجموع شرح المهذب، للمنووي، دار الفكر، (طبعة بكاملة معها: تكملة السبكي والطبعي).
- ٦٧٣- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، ١٤١٣هـ
- ٦٧٤- محاسن الاصطلاح (المطبوع مع مقدمة ابن الصلاح) لعمر بن رسلان البلقيني، المحقق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف.

- ٦٧٥- محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٦٧٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٧٧- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لفخر الدين الرازي، راجعه: طه عبد سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ٦٧٨- المحصول من علم الأصول للرازي، تحقيق طه جابر العلواني، نشر جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ٦٧٩- المحكمات، صمام أمن الأمة وأساس الثبات، لحاتم المعوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ٦٨٠- المحلل بالآثار، لابن حزم الأندلسي، دار الفكر - بيروت.
- ٦٨١- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد الموصلي، المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٦٨٢- مختصر الملو للعلي العظيم للذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٦٨٣- الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْلِيلِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، لِلْمُهَلَّبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، المحقق: أَحْمَدُ بْنُ قَارِسٍ السُّلُوم، دار التوحيد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٦٨٤- مُخْتَصَرُ صَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، لِلألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٨٥- مختصر صحيح الإمام مسلم، لعبد العظيم المنذري، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - عمان، ط٦، ١٤٠٧هـ.
- ٦٨٦- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجهد، لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٨٧- المختلطين، لصالح الدين العلائي، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٨٨- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، لـد. نافذ حسين (ص/١٣) دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

- ٦٨٩- مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، ل.د. أسامة الخياط، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٦٩٠- المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي، المحقق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية - دلهي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٩١- المخلصيات وأجزاء أخرى، لأبي طاهر المخلص، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٦٩٢- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله الإغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٩٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٦٩٤- مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق، لعلي بن محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: إيفا رياض، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٩٥- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، لأحمد بن الصديق الغماري، دار الكتبي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦.
- ٦٩٦- المدخل إلى الدراسات التاريخية، لأنجلوا وسينوبولس، تعريب: عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب النقد التاريخي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط٤، ١٩٨١م.
- ٦٩٧- المدخل إلى الصحيح، للحاكم النيسابوري، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الإمام أحمد، الطبعة: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٦٩٨- مدخل إلى القرآن الكريم، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط١، ٢٠٦٦م.
- ٦٩٩- المدخل إلى دراسة علم الكلام، ل.د. حسن الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.
- ٧٠٠- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية.
- ٧٠١- المدرسة العسكرية الإسلامية، لمحمد فرج، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ط٢، ١٩٧٩م.
- ٧٠٢- مدونة مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧٠٣- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن، لأجناس جولدزيهر، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٥٥م.

٧٠٤- مذاهب فكرية معاصرة، لمحمد قطب، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧٠٥- مرآة الجنان وعبرة البقطان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٧٠٦- المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء، جمال البناء، دار الفكر الإسلامي - القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٠٧- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لابن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٠٨- المراسيل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ

٧٠٩- المرجعية العليا في الإسلام للكتاب والسنة، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٧١٠- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي الملا الهروي القاري، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٧١١- مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، لأكرم بن ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٧١٢- مرويات وهب بن منبه في الكتب التسعة، لعلوي بن حامد، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

٧١٣- مرويات وهب بن منبه في الكتب الخمسة ومسند أحمد والدارمي - جمع وتخريج ودراسة، لعلوي بن حامد بن شهاب الدين، بحث دكتوراه نوقش بقسم أصول الدين بجامعة آل البيت بالأردن سنة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٧١٤- مزالق الأصوليين، للأمير الصنعاني، تحقيق: محمد صباح المنصور، دار غراس ط١، ١٤٢٥هـ

٧١٥- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، لـ د. ناصر القفاري، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٨هـ

٧١٦- مسألة الرؤية، حسن السقاف، دار الإمام النووي، ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٧١٧- المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي المعافري، المحقق: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٧١٨- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامى بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٧١٩- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٢٠- المستدرک على الصحيحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٢١- المستشرقون والتحديث النبوي، لمحمد بهاء الدين، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ -

١٩٩٩م

٧٢٢- المستشرقون والسنة لد. سعد المرصفي، مؤسسة الريان - بيروت.

٧٢٣- المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

٧٢٤- المستصفى، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٧٢٥- مُسْتَمْسَكُ الثُّرُوءِ، لمُحْسِنِ الحَكِيمِ الطَّبَّاطِبَانِي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم، ١٤٠٤هـ

٧٢٦- مسلم الثبوت في أصول الفقه، لمحج الله بن عبد الشكور الهندي البهاري، المطبعة الحسينية المصرية - مطبعة كردستان العلمية.

٧٢٧- مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٧٢٨- مسند أبي عوانة الإسفرائيني، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م

٧٢٩- مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٣٠- مسند إسحاق بن راهويه، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١

٧٣١- مسند البزار (البحر الزخار)، لأحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٧٣٢- المسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل، الناشر: دار الجبل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٧٣٣- المسند المصنف المجلد، المؤلف: السيد أبو المعاطي النوري - محمد مهدي المسلمي، الدكتور بشار عواد معروف - أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزامل، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

٧٣٤- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٧٣٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٧٣٦- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٧٣٧- مشكل الحديث وبيانه، لمحمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، المحقق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٧٣٨- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي، المجلس العلمي السلفي - باكستان، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٣٩- مشيخة الإلفيين من الحضريين، أو تراجم أساتذتي الحضريين، لمحمد المختار السوسي، تقديم: عباس الجارري، مطبعة المعارف الجديدة - المغرب، ط١، ٢٠١٠م.

٧٤٠- مصادر الثلقي وأصول الاستدلال العقدي عند الإمامية، لإيمان العلواني، دار التدمرية - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ

٧٤١- مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا، لجون بنروي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مراجعة: محمد ثابت الفندي، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، بدون سنة نشر.

٧٤٢- المصباح في عيون الصحاح، لعبد الغني المقدسي، مخطوط بالمكتبة الظاهرية، وله نسخة في المكتبة المركزية بالرياض، برقم ٢٠٣٩/ف، ٣٤٧/ف، ٤٢١، ٩٢١/ف.

٧٤٣- المصطلحات الأربعة الواردة في القرآن، لأبي الأعلى المودودي، تعريب: محمد كاظم سباق، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، دار القلم - الكويت، ط٨، ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٧٤٤- مصنف ابن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الجوت، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٤٥- المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٤٦- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف ابن قرقول، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٧٤٧- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد الحكمي، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٧٤٨- معالم أصول الدين، لفخر الدين الرازي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - لبنان

٧٤٩- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للنحسين بن مسعود البغوي، المحقق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٧٥٠- معالم السنن، للخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

٧٥١- معالم المدرستين، لمرتضى العسكري، الدار العالمية، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٥٢- معالم المنهج الإسلامي لد. محمد عمارة، دار الرشد ٣، ١٤١٨هـ.

٧٥٣- معاني القرآن وإعراجه، لإبراهيم بن السري الزجاج، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٧٥٤- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجاز/ عبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر، الطبعة: الأولى ٧٥٥- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي، المحقق: خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧٥٦- المعجم الاشتقاقي الموصل لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد حسن جبل، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٧٥٧- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة

- ٧٥٨- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م
- ٧٥٩- معجم افتراءات الغرب على الإسلام، لأحمد محمود زناتي، إصدار إلكتروني من موقع نصرة رسول الله.
- ٧٦٠- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م
- ٧٦١- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٧٦٢- معجم المفردات الآرامية القديمة، لسليمان الذيب، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧٦٣- معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي، وبيان ما ألف فيها، لعبد الله الحبيشي، إصدارات المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٦٤- المعجم الوجيز للمستجيز، لأحمد الغماري، دار العهد الجديدة للطباعة، ١٣٧٣هـ
- ٧٦٥- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلمجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
- ٧٦٦- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٦٧- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٧٦٨- المعرفة في الإسلام، مصادرها ومجالاتها لـد. عبد الله القرني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٧٦٩- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، المحقق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٧٧٠- المُعْلم بفوائد مسلم، لمحمد بن علي بن عمر التميمي المازري، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النفر، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

- ٧٧١- المعونة في الجدل، لأبي إسحاق الشيرازي، المحقق: علي عبد العزيز العميريني،
جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٧٧٢- المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق: مارسدن جونز، دار الأعلمي -
بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/١٩٨٩م.
- ٧٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد
علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م
- ٧٧٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني،
دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٧٧٥- المغني، لابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٧٧٦- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، لأحمد بن الصديق الغماري،
دار الرائد بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٧٧٧- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي
بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ
- ٧٧٨- المفاتيح في شرح المصابيح، للْمُظْهَرِي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين
بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة
الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٧٧٩- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة،
١٣٩٩م
- ٧٨٠- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، لجواد علي، دار الساقى، ط٤، ١٤٢٢هـ/
٢٠٠١م.
- ٧٨١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عُمَرَ الأنصاري
القرطبي، دار ابن كثير، دار طيبة - دمشق، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٧٨٢- مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، لنصر أبو زيد. المركز الثقافي العربي، الدار
البيضاء، ط٣، ١٩٩٦م.
- ٧٨٣- مقاصد الفلاسفة في المنطق والحكمة الإلهية والحكمة الطبيعية، لأبي حامد الغزالي،
مطبعة السعادة - مصر، ١٣٣١هـ
- ٧٨٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري،
المحقق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

- ٧٨٥- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة
العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٧٨٦- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية،
ط٢، مقالاته المنشورة في هذه المجلة من ١٣٨٥هـ إلى ١٤٠٠هـ
- ٧٨٧- مقالات الكوثري، جمع محمد يوسف البنوري، المكتبة التوفيقية ت القاهرة، بدون
تاريخ.
- ٧٨٨- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع، مؤسسة الريان بيروت،
الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- ٧٨٩- المقدمات الممهדות، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، دار
الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٨م
- ٧٩٠- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة: ١٤٩٠هـ
- ١٩٨٠م
- ٧٩١- مقدمة في الأصول، لابن القصار المالكي، تحقيق: محمد السليمان، دار الغرب
الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.
- ٧٩٢- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار
فواز للنشر السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ
- ٧٩٣- مكانة الصحيحين، لخليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة،
ط١، ١٤٠٢هـ
- ٧٩٤- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.
- ٧٩٥- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، دار الساقي، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧٩٦- من العقيدة إلى الثورة (النبوة - المعاد)، لحسن حنفي، مكتبة مدبولي - القاهرة،
١٩٨٨م.
- ٧٩٧- من رسائل الرافعي التي بعث بها إلى محمود أبو رية، دار المعارف - مصر، ط١،
١٩٦٩م.
- ٧٩٨- من هنا نعلم، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، الطبعة: الأولى.
- ٧٩٩- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح
أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

- ٨٠٠- مناسبات تراجم البخاري، لبر الدين ابن جماعة الحموي، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، الدار السلفية - الهند، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
- ٨٠١- مناقب الإمام أحمد، لأبي الفرج ابن الجوزي، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ
- ٨٠٢- مناقشة هادئة لبعض أفكار التراجمي، للأمين محمد أحمد، مركز الحق للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
- ٨٠٣- مناهج البحث العلمي، لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط٣، ١٩٧٧م
- ٨٠٤- مناهج البحث عند مفكري الإسلام لد. علي النشار، دار النهضة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ٨٠٥- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة.
- ٨٠٦- المنتخب من علل الخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجية للنشر والتوزيع.
- ٨٠٧- المنتخب من مسند عبد بن حميد، المحقق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٨٠٨- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٨٠٩- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ
- ٨١٠- المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٨١١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٨١٢- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحلي، المحقق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٨١٣- منهج الإمام أحمد في إبطال الأحاديث، لبشير علي عمر، وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

- ٨١٤- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل، د.د. أبو بكر بن الطيب كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- ٨١٥- منهج الإمام البخاري في التعليل، من خلال كتابه التاريخ الكبير، د.د. أحمد عبد الله أحمد، جامعة اليرموك - الأردن، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- ٨١٦- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، د.د. أبو بكر كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٨١٧- منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم د.د. صالح الصياح، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٨١٨- منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، لثامر محمد محمود متولي، لدار ماجد عسيري، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨١٩- منهج قراءة التراث الإسلامي بين تأصيل العالمين وانتحال المبطلين، د.د. حسن العلمي، دار الكلمة للنشر والتوزيع - مصر، ط١، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
- ٨٢٠- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، لفهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ٨٢١- منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، لعثمان موافي، دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع - الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٤م.
- ٨٢٢- منهج النقد عند المحدثين د.د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكونثر. الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٨٢٣- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي، لأكرم العمري، دار إشبيلية - الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- ٨٢٤- المنهج النقدي عند المحدثين، وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، لعبد الرحمن السلمي، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠١٤م.
- ٨٢٥- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم النملة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٢٦- الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين، لعلي الخضر، دار النوادر - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ٨٢٧- المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي تقي الدين المقرئ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- ٨٢٨- الموافقات، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٨٢٩- موافقة الخبر الخبير في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- ٨٣٠- المواقف، لعبد الدين الإيجي، المحقق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ٨٣١- المؤلف والمؤلف، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٨٣٢- الموجز في مراجع الأراجم والبلدان والمصنفات، لمحمود الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م
- ٨٣٣- موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، ليوسف الحاج أحمد، مكتب ابن حجر - دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
- ٨٣٤- موسوعة الأفلاك والأوقات، لخليل الكيرنوري، كتاب - ناشرون، ط٢، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.
- ٨٣٥- الموسوعة الطبية، د. سبيرو فاخوري، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧، ٢٠٠٦م.
- ٨٣٦- الموسوعة الفلكية، لزئب منصور، الدار الأهلية للنشر - عمان، ط١، ٢٠٠١م.
- ٨٣٧- موسوعة المستشرقين، لعبد الرحمن البدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
- ٨٣٨- موسوعة عالم الإنسان في ضوء القرآن والسنة، في منظور بحثي، لأحمد شوقي إبراهيم، دار نهضة مصر - القاهرة، ٢٠١٢م.
- ٨٣٩- مَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- ٨٤٠- الموضوعات في الآثار والأخبار، لهاشم معروف الحسني، دار المعارف للطبوعات، ط١، ١٩٨٧م.
- ٨٤١- الموضوعات، لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ج ١، ٢:
- ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج ٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ٨٤٢- موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ٨٤٣- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ
- ٨٤٤- موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، لسعد بن بجاد العتيبي، مركز الفكر المعاصر - الرياض، ط٢، ١٤٣٤هـ
- ٨٤٥- موقف الإثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، لعبد القادر صوفي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ
- ٨٤٦- موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، لأكرم بن ضياء العمري، الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة.
- ٨٤٧- موقف الإمامية من أحاديث العقيدة، لفيحان الحربي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة الملك سعود - الرياض، ١٤٢٩هـ
- ٨٤٨- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي، لمحمد إسماعيل السلفي، الدار السلفية - الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ٨٤٩- موقف الشيخ الغزالي من السنة النبوية، ليوسف عبد الله القرضاوي، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ٨ - ١٤١٥هـ
- ٨٥٠- موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين، مصطفى صبري، المكتبة الإسلامية لحاج رياض، ١٣٦٩هـ.
- ٨٥١- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، للأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٨٥٢- موقف المستشرقين من الصحابة لد. سعد الماجد، دار الفضيلة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٨٥٣- موقف المعتزلة من السنة النبوية، لأبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ
- ٨٥٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٨٥٥- الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله بن حسن الثوري، المحقق: د. عبد الحميد هنداي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٨٥٦- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر الأثرم، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور،
الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٨٥٧- النبأ العظيم - نظرات جديدة في القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الله دراز، اعتنى
به: أحمد مصطفى فضلية، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة: طبعة مزيّدة ومحققة ١٤٢٦هـ -
٢٠٠٥م

٨٥٨- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبد في أصول الفقه)، لابن حزم الأندلسي،
المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥
٨٥٩- النبوات، لابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف -
الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٨٦٠- النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ لعلي مبروك. ط ١، بيروت دار التنوير.
٨٦١- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، ط ١،
٢٠٠٠م.

٨٦٢- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، لإسماعيل الكردي، دار الأوائل، ط ١،
٢٠٠٢م.

٨٦٣- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العيني،
المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، الطبعة: الأولى،
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٨٦٤- نزعة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، لابن حجر العسقلاني، تحقيق طارق
محمد العمودي، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، ١٩٩٥م.

٨٦٥- نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني،
حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح - دمشق،
الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٨٦٦- نشر البنود على مراقبي السعود، لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنيطي، مطبعة فضالة
بالمغرب.

٨٦٧- النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة لدكتور طيب تيزيني، ط ٢، دار الينابيع
دمشق، ٢٠٠٨م.

٨٦٨- النص القرآني وآفاق الكتابة لعلي أحمد سعيد، المعروف بلقبه المستعار (أدونيس)،
دار الآداب - بيروت، ١٩٩٣م.

- ٨٦٩- النص والسلطة والحقيقة. لنصر أبو زيد، المركز الثقافي العربي الطبعة الخامسة ٢٠٠٦.
- ٨٧٠- نصب الراه لأحداث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، لعبد الله بن يوسف الزيلعي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكامفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
- ٨٧١- نظام الطلاق في الإسلام، لأحمد شاكر، مكتبة السنة - القاهرة، بدون تاريخ.
- ٨٧٢- نظرات على صحيح البخاري وميزات أبوابه وتراجمه، لأبي الحسن الندوي، دار عرفات - الهند.
- ٨٧٣- النظرات، لمصطفى لطفي المنفلوطي، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٨٧٤- نظرة عابرة إلى الصحاح الستة، لعبد الصمد شاكر، بدون معلومات طباعة.
- ٨٧٥- نظرة عابرة على من ينكر نزول عيسى في الآخرة، للكوثري، دار الكتب العلمية.
- ٨٧٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٨٧٧- نظم المتنائر من الحديث المتواتر، لمحمد بن جعفر الكتاني، المحقق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية مصر، الطبعة: الثانية.
- ٨٧٨- نفحات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار، لعلي الحسيني الميلاني، مركز تحقيق وترجمة ونشر آلاء، ١٤٢٣هـ
- ٨٧٩- نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري، لحمدون ابن الحاج السلمي، تحقيق: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء، ودار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ
- ٨٨٠- نقد الحقيقة، لعلي حرب. ط ١، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- ٨٨١- ألفقه الصحيح لما اعترض من أحداث المصاييح، لصالح الدين العلائي، المحقق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م
- ٨٨٢- نقد مراتب الإجماع، لابن تيمية، بعناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٨٨٣- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، لسعيد عثمان الدارمي السجستاني، المحقق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٨٤- النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، لمحمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨٨٥- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٨٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٨٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بلافريج، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٨٨- النكت على نزهة النظر، لعلي الحلبي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط ٦، ١٤٢٢هـ.
- ٨٨٩- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعراجه)، لعلي بن فضال المُجاشيعي، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٩٠- النكت والعيون (تفسير)، لعلي بن محمد الماوردي، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٩١- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم الإسوي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٩٢- نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك الجويني أبوي المعالي، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٩٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- ٨٩٤- النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، المحقق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٨٩٥- نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام، لـ د. محمد عمارة، دار الإرشاد بالقاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ٨٩٦- نوادر ابن حزم، خرجها وعلق عليها: أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ٨٩٧- النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: عبد الفتاح لعلو، ومحمد بوخبرة، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- ٨٩٨- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٨٩٩- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٩٠٠- هموم مسلم - التفكير بدلا من التكفير، لنضال عبد القادر الصالح، دار الطليعة - بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ٩٠١- واصل بن عطاء وآراءه الكلامية، لسليمان الشواشي، الدار العربية للكتاب - ليبيا، ١٩٩٣م.
- ٩٠٢- الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٩٠٣- الوحي المحمدي، محمدرشيد رضا، ط٣، مطبعة المنار بمصر، ١٣٥٤هـ.
- ٩٠٤- الوحي والقرآن والنبوة، لهشام جعيط، دار الطليعة - بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ٩٠٥- الورع لأحمد بن حنبل - رواية: أبو بكر المروزي، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، دار الصميي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٩٠٦- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - طهران.
- ٩٠٧- الوصول إلى الأصول، لأحمد بن برهان البغدادى الحنبلي، تحقيق: عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩٠٨- الوصول إلى الأصول، لأحمد بن برهان البغدادى الحنبلي، تحقيق: عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩٠٩- الوعد الأخروي، شروطه، وموانعه، لـد. عيسى السعدي، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٩١٠- الوفا بتعريف فضائل المصطفى، لابن الجوزي، دار المعرفة.

- ٩١١- وهم الإعجاز العلمي، لخالد منتصر، دار العين للنشر، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٩١٢- يغالطونك إذ يقولون، لمحمد سعيد رمضان البوطي، دار الفارابي، دار اقرأ - دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م
- ٩١٣- اليقيني والظني من الأخبار، لحاتم العوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، ١٤٣٣هـ
- ٩١٤- يوم يكشف عن ساق، لأحمد نوفل، دار الفضيلة ودار القطوف - عمان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- 915- the origins of muhammadan juriceprudence. schachkt joseph. oxford, 1959.
- 916- lectures on arabic historians; margoliuoth, 1929, digital library of india

1